



الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

People's Democratic Republic of Algeria

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministry of Higher Education and Scientific
Research

جامعة محمد البشير الابراهيمي – برج بوعريريج-

University of Mohamed El Bachir El Ibrahimi - Bordj Bou Arreridj

Faculty of Social Sciences and Humanities

Department of Social Sciences



كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية

قسم العلوم الاجتماعية

الموضوع:

التعليم المقاولاتي الجامعي و علاقته باقتصاد المعرفة في الجزائر

دراسة ميدانية على عينة من طلبة مركز تطوير المقاولاتية (CDE)
جامعة آكلي محند أولحاج بالبويرة

أطروحة مقدمة لنيل شهادة الدكتوراه الطور الثالث - LMD - في علم الاجتماع

تخصص: علم اجتماع التنظيم و العمل

إشراف الأستاذ:

أ. د بن رامي مصطفى

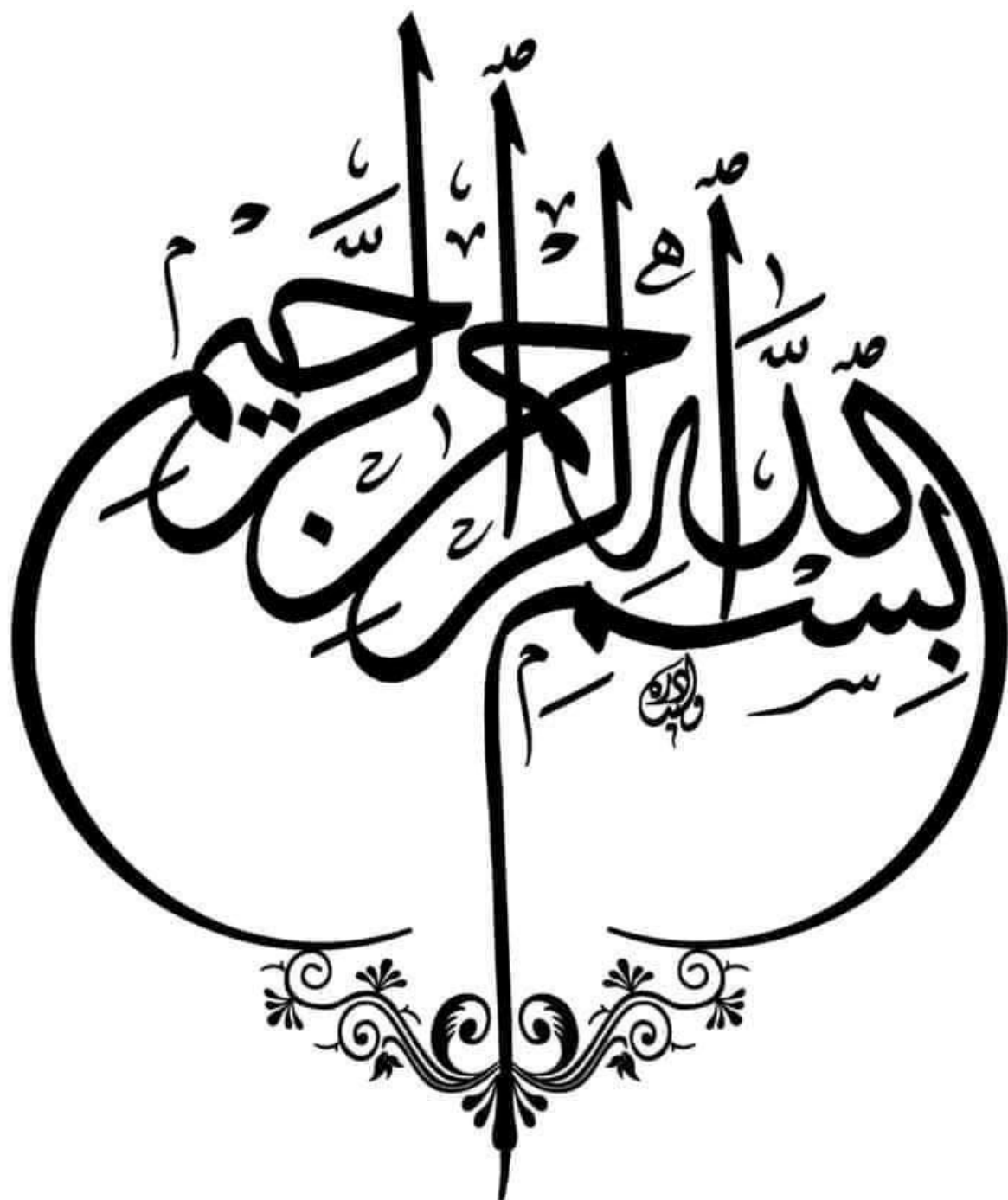
إعداد الطالب:

حسيني جيلالي

لجنة المناقشة:

اللقب و الاسم	الرتبة	الجامعة الأصلية	الصفة
أ. د مفتاح نادية	أستاذ التعليم العالي	جامعة برج بوعريريج	رئيسا
بن رامي مصطفى	أستاذ التعليم العالي	جامعة برج بوعريريج	مشرفا و مقرا
بوخاري هشام	أستاذ محاضر "أ"	جامعة برج بوعريريج	عضوا مناقشا
حاج كولة غنية	أستاذ محاضر "أ"	جامعة برج بوعريريج	عضوا مناقشا
أ.د معطوي موسى	أستاذ التعليم العالي	جامعة البويرة	عضوا مناقشا
كاف موسى	أستاذ التعليم العالي	جامعة بومرداس	عضوا مناقشا

السنة الجامعية: 2025 – 2026



الإهداء

أهدي ثمرة جهدي و عملي هذا إلى:
روح أبيي رحمه الله تعالى و أسكنه فسيح جنانه
إلى أمي حفظها الله تعالى و أسأله أن يشفيها من سقمها و
يطيل في عمرها
إلى زوجتي و رفيقة دربي في الحياة
إلى أبنائي أشرف و فردوس و معتصم حفظهم الله تعالى
إلى إخوتي و أخواتي و عائلاتهم كل باسمه
إلى كل أساتذتي من مرحلة التعليم الابتدائي إلى الجامعة
إلى كل من كان له فضل في تربيتي و تعليمي
إلى كل الأصدقاء الذين وسعهم قلبي و لم يكتبهم قلبي

جبريلاي 

شكر و عرفان

أشكر الله تعالى و أحمده الذي وفقني لإنجاز هذا العمل و أسأله أن يكون خالصاً لوجهه الكريم.

كما أتوجه بالشكر الجزيل و كل التقدير و العرفان إلى الأستاذ الفاضل الدكتور مصطفى بن رامي نظير قبوله الإشراف على هذه الأطروحة، كما أشكره على توجيهاته و إرشاداته القيمة التي على ضوئها تم إنجاز و إتمام هذا العمل.

أوجه شكري إلى كل السادة الأساتذة المحكمين الذين لم يبخلوا على بتوجيهاتهم و نصائحهم.

كما أشكر الأساتذة أعضاء لجنة المناقشة لقبولهم مناقشة و تقييم هذا العمل. كما لا يفوتني التقدم بالشكر الجزيل لكل أساتذة كلية العلوم الاجتماعية بجامعة برج بوعريريج.

و لا أنسى الشكر الجزيل للأستاذ و البروفيسور خالد زعافه مدير مركز المقاولاتية بجامعة البويرة، و كل الأعضاء العاملين معه نظير تعاونهم معنا و تقديمهم كل التسهيلات و المعلومات الضرورية التي ساعدتنا في إنجاز الجانب الميداني و التطبيقي للأطروحة.

كما أشكر كل زملائي و كل من ساهم من قريب أو بعيد في إتمام هذا العمل.

جيلالي 

ملخص الدراسة:

تهدف هذه الدراسة إلى تفسير دور التعليم المقاولاتي الجامعي و علاقته باقتصاد المعرفة في الجزائر، و توضيح العلاقة بينهما من خلال إجراء الدراسة الميدانية على عينة من المبحوثين في مركز تطوير المقاولاتية بجامعة أكلي محند أولحاج بولاية البويرة، حيث قمنا بتحديد عينة الدراسة عن طريق اختيارنا للعينة القصدية التي قدر عدد مبحوثيها بـ 51 طالبا و طالبة استفادوا من التمويل و تم قبول مشاريعهم المقاولاتية، و العمل على توزيع أداة الاستمارة أو الاستبيان على طلبة مركز تطوير المقاولاتية بجامعة البويرة، عن طريق طرح مجموعة من الأسئلة عليهم قسمت إلى عدة محاور تتوافق مع موضوع دراستنا، كما اتبعنا المنهج الوصفي بهدف تحليل و تفسير العلاقة بين التعليم المقاولاتي و اقتصاد المعرفة، و بعد الإجابة عن الاستبيان من طرف المبحوثين قمنا بتفريغ البيانات و تحليلها، و خلصت دراستنا إلى مجموعة من النتائج التي تم تفسيرها على ضوء المقاربات النظرية و الدراسات السابقة التي لها علاقة مباشرة أو غير مباشرة بموضوع الدراسة، و تمكنا من التوصل إلى النتائج الآتي ذكرها كما يلي:

- يساهم التعليم المقاولاتي الجامعي بفعالية و نجاعة في تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر.
- لبرامج التعليم المقاولاتي الجامعي مساهمة فعالة في تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر.
- لأساليب التعليم المقاولاتي الجامعي نجاعة في تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر.
- تساهم المهارات الإدارية و التقنية و الشخصية للتعليم المقاولاتي الجامعي في تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر.

كما أنهينا دراستنا بمجموعة من الاقتراحات و التوصيات بهدف المساهمة في التعريف بفعالية التعليم المقاولاتي الجامعي و مدى ارتباطه باقتصاد المعرفة، عن طريق تشجيع الطلبة الجامعيين على التوجه نحو مراكز تطوير المقاولاتية لحصولهم على الدعم اللازم لتنمية أفكارهم و ابتكاراتهم و تجسيدها في الواقع في شكل مشاريع مقاولاتية منتجة.

الكلمات المفتاحية: التعليم المقاولاتي ؛ اقتصاد المعرفة؛ المؤسسات الناشئة؛ المقاولاتية.

Abstract:

This study aims to explain the role of university entrepreneurship education and its relationship to the knowledge economy in Algeria, and clarify the relationship between them by conducting a field study on a sample of researchers at the Center for Entrepreneurship Development at Akli Mohand Oulhaj University in Bouira state, where we identified the study sample by choosing the intended sample, which was estimated at 36 male and female students who benefited from funding and their entrepreneurial projects were accepted, and work on

distributing the form or questionnaire tool to the students of the Center for Entrepreneurship Development at the University of Bouira, by asking a set of questions on them I divided into several conch corresponding to the subject of our study, we also followed the descriptive approach In order to analyze and interpret the relationship between entrepreneurial education and the knowledge economy, and after answering the questionnaire by the researchers, we unpacked the data and analyzed them, and our study concluded a set of results that were interpreted in the light of theoretical approaches and previous studies that have a direct or indirect relationship to the subject of study, and we were able to reach the following results as follows:

- University entrepreneurial education contributes effectively and efficiently to the development of the knowledge economy in Algeria.
- University entrepreneurial education programs have an effective contribution to the development of the knowledge economy in Algeria.
- The methods of University entrepreneurial education are effective in developing the knowledge economy in Algeria.
- The administrative, technical and personal skills of University entrepreneurial education contribute to the development of the knowledge economy in Algeria.

We also completed our study with a set of suggestions and recommendations in order to contribute to the definition of the effectiveness of University entrepreneurial education and its extent of connection with the knowledge economy, by encouraging university students to go to entrepreneurship development centers to get the necessary support to develop their ideas and innovations and translate them into reality in the form of productive entrepreneurial projects.

Keywords: entrepreneurial education; knowledge economy; start-up enterprises; entrepreneurship.

فهرس المحتويات

الصفحة

–	الإهداء
–	شكر و عرفان
–	فهرس المحتويات
–	قائمة الجداول
–	قائمة الأشكال
–	قائمة الملاحق
ج	مقدمة.....أ، ب، ج

الجانب النظري

الفصل الأول: الإطار المنهجي للدراسة

3	تمهيد.....
4	1- الإشكالية.....
7	2- الفرضيات.....
7	3- أهمية الموضوع.....
8	4- أسباب اختيار الموضوع.....
9	5- أهداف الدراسة.....
9	6- تحديد المفاهيم.....
21	7- الدراسات السابقة
34	8- المقاربات النظرية و السوسيولوجية لموضوع الدراسة.....
42	خلاصة

الفصل الثاني: التعليم المقاولاتي الجامعي

44	تمهيد.....
45	1- قراءة سوسيوتنظيمية للمؤسسة الجامعية و التعليم العالي.....
45	1-1- تعريف العلم و التعليم و الطالب الجامعي:.....
47	1-2- أنواع التعليم

48	3-1- تعريف الجامعة و التعليم العالي:.....
50	4-1- وظائف التعليم العالي:
52	5-1- أهداف التعليم العالي:.....
54	2- ماهية التعليم المقاولاتي:.....
54	1-2- تاريخ و نشأة التعليم المقاولاتي:.....
57	2-2- تعريف التعليم المقاولاتي:.....
61	3-2- أهمية التعليم المقاولاتي:.....
63	4-2- أهداف التعليم المقاولاتي:.....
66	5-2- مقاربات التعليم المقاولاتي:
67	6-2- متطلبات نجاح التعليم المقاولاتي:.....
70	3- استراتيجيات التعليم المقاولاتي.....
70	1-3- استراتيجية (نموذج) العرض:
70	2-3- استراتيجية (نموذج) الطلب:
70	3-3- استراتيجية (نموذج) الكفاءة:
71	4-3- استراتيجية المحاكاة و الألعاب:
71	5-3- استعمال اشربة الفيديو:
72	6-3- استعمال قصص الحياة:
72	7-3- استراتيجية دراسة الحالة:
72	8-3- استراتيجية التعليم بالتربة و الممارسة.....
72	9-3- مناقشات المجموعة أو التعليم التعاوني:
72	10-3- العروض التقديمية للطلبة:
72	11-3- أسلوب حل المشكلات بطريقة إبداعية:
72	12-3- سياسة لعب الأدوار:
73	13-3- الزيارات الميدانية لبعض المؤسسات الريادية:
73	14-3- المنهجية القائمة على المشروع:

3-15- استراتيجية المباريات الإدارية: 73

4- مواضيع و مجالات و برامج و استراتيجيات التعليم المقاولاتي..... 74

4-1- مواضيع و مجالات التعليم المقاولاتي:..... 74

4-2- مراحل بناء برامج التعليم المقاولاتي:..... 75

4-3- تصنيف برامج التعليم المقاولاتي: 77

4-4- محتويات برامج التعليم المقاولاتي:..... 79

4-5- المهارات الشاملة في برامج التعليم المقاولاتي:..... 81

5- أساسيات و أبعاد التعليم المقاولاتي في الجامعة..... 81

5-1- أساسيات التعليم المقاولاتي:..... 82

5-2- أبعاد التعليم المقاولاتي:..... 83

5-2-1- معرفة عالم الشغل: 83

5-2-2- مهارات إنشاء و تأسيس المشاريع المقاولاتية:..... 83

5-2-3- مهارات تسيير المشاريع:..... 84

5-2-4- مهارات تطوير المشاريع: 84

6- أهم التحديات التي تواجه التعليم المقاولاتي..... 84

7- أهم التجارب العالمية في التعليم المقاولاتي..... 87

7-1- التجربة الأمريكية:..... 87

7-2- التجربة البريطانية:..... 89

7-3- التجربة الفرنسية 90

7-4- التجربة الإسبانية..... 92

7-5- التجربة السعودية..... 93

7-6- التجربة الأردنية..... 100

8- التعليم المقاولاتي في الجزائر..... 101

خلاصة الفصل..... 105

تمهيد.....	107
1- ماهية اقتصاد المعرفة.....	108
1-1- نشأة و تطور اقتصاد المعرفة.....	108
1-2- تعريف اقتصاد المعرفة.....	111
1-3- الاختلافات بين اقتصاد المعرفة و الاقتصاد التقليدي:.....	113
1-4- أهمية اقتصاد المعرفة:.....	115
1-5- سمات و خصائص اقتصاد المعرفة:.....	117
2- متطلبات اقتصاد المعرفة.....	120
3- ركائز و مؤشرات اقتصاد المعرفة.....	123
1-3- التعليم و التدريب:	124
2-3- تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و بنيتها التحتية:.....	125
3-3- البحث و التطوير (الابتكار):.....	126
3-4- إدارة المعرفة:.....	131
3-5- تحسين النظام الاقتصادي و المؤسسي و اعتماد الحوكمة:.....	133
4- نماذج رائدة في اقتصاد المعرفة.....	140
1-4- اقتصاد المعرفة في اليابان:.....	140
2-4- اقتصاد المعرفة في كوريا الجنوبية:.....	142
3-4- اقتصاد المعرفة في ماليزيا:.....	146
5- اقتصاد المعرفة في الجزائر.....	152
1-5- مشاريع الجزائر للاندماج في اقتصاد المعرفة:.....	153
2-5- المؤشر العالمي لاقتصاد المعرفة في الجزائر:.....	157
3-5- واقع اقتصاد المعرفة الجزائري بناء على (KAM):.....	161
6- التعليم المقاولاتي الجامعي و علاقته بتطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر.....	169
خلاصة.....	172

الجانف الميداني

الفصل الرابع: الإجراءات المنهجية للدراسة الميدانية

تمهيد 175

1- منهج البحث العلمي المتبع 176

1-1- تعريف منهج البحث العلمي: 176

2-1- المنهج الوصفي: 177

2- مجتمع البحث 178

3- العينة 179

1-3- العينة القصدية: 180

2-3- أسباب اختيار العينة القصدية: 180

4- أدوات جمع البيانات: 181

1-4- مفهوم الاستبيان (الاستمارة) Questionnaire: 181

5- المجال المكاني للدراسة 182

1-5- تاريخ إنشاء جامعة البويرة: 182

2-5- المراحل تاريخية لتطور الجامعة: 183

3-5- مهام الجامعة: 184

4-5- مركز تطوير المقاولاتية: 184

6- المجال الزمني للدراسة 188

1-6- المرحلة الأولى الموسم الجامعي 2023/2022: 189

2-6- المرحلة الثانية الموسم الجامعي 2024/2023: 189

3-6- المرحلة الثالثة الموسم الجامعي 2025/2024: 189

7- المجال البشري للدراسة: 190

الفصل الخامس: عرض النتائج و تحليلها

1- تحليل و تفسير جداول البيانات المتعلقة بفرضيات الدراسة 192

1-1- عرض و تحليل البيانات العامة الخاصة بالمبحوثين:	192
1-2- عرض و تحليل بيانات الفرضية الأولى (المحور الأول):	200
1-3- عرض و تحليل بيانات الفرضية الثانية (المحور الثاني):	223
1-4- عرض و تحليل بيانات الفرضية الثالثة (المحور الثالث):	245
2- عرض نتائج التحليل الإحصائي المتعلقة بفرضيات الدراسة:	287
1-2- النتائج المتعلقة بالبيانات العامة للمبحوثين:	287
2-2- عرض النتائج الإحصائية المتعلقة بالفرضية الأولى:	288
3-2- عرض النتائج الإحصائية المتعلقة بالفرضية الثانية:	291
4-2- عرض النتائج الإحصائية المتعلقة بالفرضية الثالثة:	295
3- عرض نتائج التحليل السوسيولوجي المتعلقة بفرضيات الدراسة:	300
1-3- عرض نتائج التحليل السوسيولوجي المتعلقة بالفرضية الأولى:	301
2-3- عرض نتائج التحليل السوسيولوجي المتعلقة بالفرضية الثانية:	305
3-3- عرض نتائج التحليل السوسيولوجي المتعلقة بالفرضية الثالثة:	310
4- عرض و مناقشة نتائج الفرضيات على ضوء الدراسات السابقة و المقاربات النظرية:	317
1-4- عرض و مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:	317
2-4- عرض و مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:	319
3-4- عرض و مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:	322
5- مناقشة النتائج على ضوء أهداف الدراسة:	327
6- الاستنتاج العام:	328
خلاصة الفصل:	329
خاتمة:	330
قائمة المصادر و المراجع:	332
الملاحق:	346

قائمة الجداول و الأشكال و الملاحق

قائمة الجداول

الصفحة	العنوان	رقم الجدول
57-56	يبين تطور التعليم المقاولاتي زمنيا	1-2
65	يبين أهداف التعليم المقاولاتي	2-2
78	يبين تصنيف برامج التعليم المقاولاتي	3-2
115-114	يبين معايير المقارنة بين الاقتصاد التقليدي و اقتصاد المعرفة.	1-3
151	يبين مؤشرات اقتصاد المعرفة لماليزيا في الفترة بين (2011-2020).	2-3
160-159	يبين مستعملي الانترنت في الجزائر مقارنة بعدد السكان.	3-3
160-159	يبين نتائج مكونات مؤشر المعرفة لسنة 2021.	4-3
162	يبين عدد الباحثين لكل مليون نسمة من السكان	5-3
164-163	يبين عدد براءات الاختراع في الجزائر مقارنة مع بعض الدول لسنة 2019 وفق منظمة الملكية الفكرية (WIPO).	6-3
165	يبين الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي على البحث و التطوير في الجزائر مقارنة مع الدول المجاورة و بعض دول منظمة التعاون الاقتصادي وفق إحصاءات البنك الدولي لسنة 2021.	7-3
166	يبين النشر العلمي و المؤشر H وفق قاعدة سكوبس (Scopus) مقارنة مع بعض الدول.	8-3
166	يبين ترتيب الجزائر ضمن بعض من دول العالم حول النشر العلمي من 1996 إلى 2018	9-3
167	يبين الاشتراك بالهاتف المحمول و الاشتراك في خدمات التدفق العالي على الخطوط الثابتة.	10-3
192	يمثل توزيع أفراد العينة حسب الجنس	1-5
193	يمثل توزيع أفراد العينة حسب السن:	2-5
194	يمثل توزيع أفراد العينة حسب مستوى التحصيل العلمي:	3-5
196	يمثل توزيع أفراد العينة حسب الاختصاص العلمي بالجامعة:	4-5
197	يمثل توزيع أفراد العينة حسب النشاط:	5-5

قائمة الجداول و الأشكال و الملاحق

199	يمثل توزيع أفراد العينة حسب الوضعية الاجتماعية:	6-5
200	يوضح العلاقة بين مستوى التحصيل العلمي الجامعي و توفر الجامعة على البرامج المتنوعة الخاصة بالتعليم المقاولاتي:	7-5
202	يبين العلاقة بين مستوى التحصيل العلمي و دراسة الطلبة لبرامج فعالة تتعلق بالتعليم المقاولاتي.	8-5
204-203	يبين العلاقة بين نوع الجنس و إقبال الطلبة لتعلم برامج التعليم المقاولاتي:	9-5
206-205	يبين العلاقة بين النشاط و المواضيع التي يقترحها الأساتذة على الطلبة التي يمكن تجسيدها في شكل مؤسسات مقاولاتية ناشئة.	10-5
208-207	يوضح العلاقة بين مستوى التحصيل العلمي و توفر الجامعة على أساتذة متخصصين في التعليم المقاولاتي.	11-5
210	يوضح العلاقة بين السن و قيام الجامعة بتقييم درجة استيعاب الطلبة لمقاييس و برامج التعليم المقاولاتي (المقاولاتية).	12-5
211	يوضح العلاقة بين الجنس و رأي الطلبة حول مساهمة محتويات و برامج التعليم المقاولاتي في إحداث نوع من الوعي لديهم.	13-5
213	يوضح العلاقة بين مستوى التحصيل العلمي و مساهمة محتويات و برامج التعليم المقاولاتي في إحداث نوع من الوعي لدى الطلبة الجامعيين.	14-5
215	يوضح العلاقة بين التخصص العلمي و نوع برامج التعليم المقاولاتي التي تلقاها الطلبة خلال مسارهم الدراسي.	15-5
218	يوضح العلاقة بين النشاط و برامج التعليم المقاولاتي التي تشجع الطلبة على التوجه نحو مؤسسات دعم و تنمية و تطوير المقاولاتية.	16-5
219	: يوضح العلاقة بين مستوى التحصيل العلمي و مخرجات اقتصاد المعرفة.	17-5
223	يوضح العلاقة بين مستوى التحصيل العلمي و الأساليب التي يستعملها الأساتذة في تدريس برامج التعليم المقاولاتي.	18-5
225-224	يوضح العلاقة بين الجنس و نوعية الأساليب المستعملة في التعليم المقاولاتي.	19-5
227	بين النشاط و مساهمة الأساليب المستعملة في تدريس برامج يوضح العلاقة	20-5
229	يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي و الأساليب و الطرائق المتبعة في تدريس برامج التعليم المقاولاتي الجامعي:	21-5
231	يوضح العلاقة التخصص و الاطلاع على القرار الوزاري 1275 المتضمن	22-5

قائمة الجداول و الأشكال و الملاحق

	حصول الطالب الجامعي على شهادة جامعية و مؤسسة ناشئة و جائزة لابل التشجيعية.	
234	يوضح العلاقة بين مستوى التحصيل العلمي و تأثير القرار 1275 في الوعي المقاولاتي للطلبة.	23-5
236	يوضح العلاقة بين الوضعية الاجتماعية و إجراء تريض ميداني في مؤسسة ما.	24-5
237-238	يوضح العلاقة بين التخصص العلمي و الاقتراح على الطالب تقديم أفكار لإنشاء مؤسسة و مساعدته على تطويرها لضمان نجاحها.	25-5
240	يوضح العلاقة بين الجنس و تدعيم الأساتذة محاضراتهم بتجارب ناجحة لرواد أعمال يملكون مؤسسات ناشئة.	26-5
242	يوضح العلاقة بين نوع النشاط و أسلوب استثمار معارف و خبرات الطلبة أثناء الدرس.	27-5
244	يبين العلاقة بين مستوى التحصيل العلمي و تقديم الطلبة أفكار ابداعية و ابتكارية في المقاولاتية.	28-5
246	العلاقة بين التخصص العلمي و نوع مهارات التعليم المقاولاتي التي استفاد منها الطالب	29-5
248	يوضح العلاقة بين الجنس و المهارات الإدارية التي تعلمها الطلبة من برامج التعليم المقاولاتي.	30-5
250	يوضح العلاقة بين مستوى التحصيل العلمي و المهارات التقنية لبرامج التعليم المقاولاتي.	31-5
252	يوضح العلاقة بين السن و المهارات الشخصية التي تعلمها الطلبة من برامج التعليم المقاولاتي.	32-5
255	يوضح العلاقة بين النشاط و فعالية مهارات التعليم المقاولاتي في تطوير و تنمية اقتصاد المعرفة.	33-5
257	يوضح العلاقة بين مستوى التحصيل العلمي و المهارات الإدارية و التنظيمية المتمثلة في وضع الأهداف و التخطيط لإنشاء مؤسسات مقاولاتية.	34-5
260	يوضح العلاقة بين الجنس و المهارات الإدارية و التنظيمية المتمثلة في صناعة و اتخاذ القرار المتعلق بتنفيذ المشروع المقاولاتي.	35-5
262	يوضح العلاقة بين التخصص و المهارات الإدارية و التنظيمية المتمثلة في	36-5

قائمة الجداول و الأشكال و الملاحق

	إدارة العلاقات الاجتماعية و الإنسانية.	
265	يوضح العلاقة بين الجنس و المهارات التقنية للتعليم المقاولاتي المتمثلة في التحكم في الإجراءات التقنية لإدارة المشروع كالتحرير الإداري، القانون، التسويق.	37-5
268-267	يوضح العلاقة بين مستوى التحصيل العلمي و المهارات التقنية للتعليم المقاولاتي المتمثلة في استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في تسيير المؤسسات المقاولاتية الناشئة.	38-5
269	يوضح العلاقة بين النشاط و المهارات التقنية للتعليم المقاولاتي المتمثلة في اقتراح أفكار جديدة لإنشاء مؤسسات ناشئة و اختيار أحسنها	39-5
272	يوضح العلاقة بين التخصص العلمي و المهارات التقنية للتعليم المقاولاتي المتمثلة في التدريب و التكوين المتخصص للعمال.	40-5
274	يوضح العلاقة بين مستوى التحصيل العلمي و المهارات الشخصية لبرامج التعليم المقاولاتي و المتمثلة في دعم و تطوير روح الإبداع و الابتكار الشخصي.	41-5
278-277	يوضح العلاقة بين التخصص العلمي و المهارات الشخصية لبرامج التعليم المقاولاتي و المتمثلة في الاعتماد على مبدأ المبادرة و المخاطرة و تحمل المسؤولية في تسيير المشاريع المقاولاتية.	42-5
280	يوضح العلاقة بين الجنس و المهارات الشخصية لبرامج التعليم المقاولاتي و المتمثلة في امتلاك روح القيادة و الرؤية الاستشرافية للمشروع.	43-5
282	يوضح العلاقة بين السن و تقييم جميع مهارات التعليم المقاولاتي الإدارية أو التنظيمية و التقنية و الشخصية	44-5
285	يوضح العلاقة بين مستوى التحصيل العلمي و مساهمة برامج التعليم المقاولاتي في تنمية و تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر.	45-5

قائمة الأشكال

رقم الشكل	العنوان	الصفحة
1-2	يبين التعليم المقاولاتي في الجامعات الحكومية السعودية	96
2-2	يبين منظومة تعليم المقاولاتية في جامعة فهد للبترول و المعادن	99
1-3	يمثل عمليات إدارة المعرفة	133
2-3	يبين قائمة الدول العشر الأولى بالنسبة لمعدل سرعة الاتصال.	144

قائمة الجداول و الأشكال و الملاحق

145	يبين نسبة الطلبة المسجلين بالنسبة لعدد السكان في سن الدراسة.	3-3
148	يبين معدل تطور الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا:	4-3
148	يبين نسبة الصادرات و الواردات مقابل الناتج الإجمالي المحلي.	5-3
157	يبين عدد المشتركين في الهاتف النقال بالجزائر.	6-3
158	يبين تطور اقتصاد المعرفة في الجزائر حسب المؤشرات العالمية ما بين 2017-2021.	7-3
159	يبين نتائج المؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة الجزائري حسب المؤشر العالمي لسنة 2021.	8-3
164	للدول الأكثر إنتاجا لبراءات الاختراع.	9-3
185	: يبين الهيكل التنظيمي لمركز تطوير المقاولاتية بجامعة البويرة.	1-4
187	يبين برامج التكوين في مركز تطوير المقاولاتية بجامعة البويرة.	2-4
192	يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الجنس	1-5
193	يمثل توزيع أفراد العينة حسب متغير السن	2-5
195	يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير المستوى التعليمي	3-5
196	يمثل توزيع أفراد العينة حسب التخصص العلمي	4-5
198	يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير النشاط	5-5
199	يبين توزيع أفراد العينة حسب متغير الحالة الاجتماعية	6-5

قائمة الملاحق

عنوان الملحق	الرقم
وثيقة الاستثمار	1
قائمة الأساتذة المحكمين	2
وثائق مركز تطوير المقاولاتية	3-4
وثائق جامعة البويرة	5-6

مقدمة

مقدمة:

شهد العالم تغيرات كبيرة على المستوى الاجتماعي و الاقتصادي و الثقافي و في كل مجالات الحياة الإنسانية، و جاءت هذه التحولات العميقة عبر مراحل متعددة و مترابطة فيما بينها، و من طرف العديد من الرواد و المفكرين المهتمين بتغيير مسارات الحياة البشرية للأفضل، و هو ما ساهم في تحسين جودة الحياة و ظروف عيش الإنسان، و الشيء الأساسي و الجوهرى الذي ساهم في تغيير الحياة البشرية هو التعليم في كل مراحله و بمختلف مجالاته، فالتغيرات التي ساهمت في تغيير سيرورة المجتمعات هي التغييرات على مستوى البرامج و المناهج التعليمية التي عمل المختصون من خلالها على إجراء العديد من التعديلات الجوهرية في المنظومة التعليمية التي غيرت شكل المنظومة التعليمية رأساً على عقب، و هو ما سمح بالوصول للتعليم الرقمي الحديث الذي يعمل على تحويل المعارف و الأفكار و التصورات إلى واقع ملموس في شكل مؤسسات و قادها رواد تشبعوا بالفكر المقاولاتي و هو من سمات التعليم الحديث.

و جاء التعليم المقاولاتي الجامعي ضمن هذا السياق العام للتحولات العالمية، ما ساهم في تغيير الحياة الأكاديمية على مستوى المؤسسات الجامعية التي تعتبر المركز الرئيسي لهذا النوع من التعليم الذي ما فتأ أن تطور بداية من أعمال الرواد الأوائل الذين ساهموا بشكل فعال و عقلاني في تبني التعليم المقاولاتي باعتباره مسار جديد ساهم في تغيير المجتمعات و خاصة المؤسسات بمختلف أنشطتها، فالتعليم المقاولاتي هو مجموعة من البرامج و الأساليب و المهارات التي يتم تلقينها للطلبة من أجل تلقينهم مبادئ و أساسيات المقاولاتية التي تعتبر نشأتها ليست وليدة اليوم و إنما منذ بزوغ فجر الثورة الصناعية وصولاً للتحولات الرقمية التي انتشرت في جميع مؤسسات العالم وصولاً لاقتصاد المعرفة.

كما ساهم الاقتصاد المعرفي في تغيير وجه المنظومة العالمية التي أصبحت المعرفة هي أساس هذا الاقتصاد، خاصة مع ظهور الذكاء الاصطناعي الذي أصبح يوفر كمية هائلة من المعلومات في جزء من الثانية، و هذا ما ساعد على الاستغلال الأمثل لهذه المعلومات الضخمة، و ساهم في تغيير نمط التسيير و القيادة من خلال التدريب و التكوين الاحترافي و النوعي لمختلف الفاعلين في النسق المؤسساتي و الأكاديمي، و أدى التجديد المستمر للمعلومات و البرامج التعليمية إلى تبني أساليب و مهارات أكثر كفاءة و فعالية، كما أن تدريب القائمين على التعليم المقاولاتي من خبراء و أساتذة متخصصين ساهم في بروز أفكار جديدة ابتكارية و إبداعية، و تسجيل الكثير من براءات الاختراع و هذا



بفضل التدفق الكبير للمعلومات و اختيار أنجعها في تحسين منظومة التعليم المقاولاتي، ما ينتج عنه طلبة متمكنين في إنتاج أفكار ذات بعد مؤسساتي في شكل مؤسسات ناشئة، لأن المقاولاتية أصبحت ظاهرة عالمية انتشرت في غالبية دول العالم باعتبارها منظومة جديدة لتغيير طريقة الإنتاج.

و الجزائر كغيرها من دول العالم لم تتخلف عن الركب بل ساهمت بشكل فعال و أساسي من أجل الولوج لاقتصاد المعرفة من خلال تبني التعليم المقاولاتي اعتمادا على المؤسسات الجامعية، حيث عملت على إنشاء العديد من المؤسسات و الهيئات الوطنية عبر التراب الوطني و في غالبية المؤسسات الجامعية، و تتمثل هذه الهيئات في تنمية و دعم المقاولاتية في شكل مشاتل و حاضنات أعمال و مراكز تطوير للمقاولاتية، عن طريق التدريب و التكوين للطلبة و مختلف الفاعلين في الحقل المؤسساتي الجامعي بالاعتماد على أساتذة و خبراء متخصصين في التدريب المقاولاتي، ما ساهم في نشر الوعي المقاولاتي بين الطلبة و نتج عنه ظهور مؤسسات صغيرة ناشئة جديدة، من خلال تحويل الأفكار الأكاديمية التي تم تلقينها للطلبة إلى مؤسسات و مشاريع مقاولاتية، و هو ما غير صفة الطالب من متلقي للمعلومات إلى مخترع و مبتكر و مبدع، أي يتخرج بمذكرة تخرج و مؤسسة اقتصادية، ما ساعد على تسجيل براءات الاختراع و الإنتاج و النشر العلمي و اعتماد نظم المعلومات من خلال الرقمنة و هي من متطلبات اقتصاد المعرفة.

و من هذا المنطلق جاء موضوع دراستنا المتمثل في التعليم المقاولاتي الجامعي و علاقته باقتصاد المعرفة في الجزائر، ضمن هذا السياق لمعالجة جوانب مختلفة من هذا الموضوع بإجراء دراسة ميدانية على عينة من طلبة مركز تطوير المقاولاتية بجامعة البويرة، و تم تقسيم موضوع الدراسة إلى خمسة فصول فالجانب النظري يتكون من ثلاثة فصول، أما الجانب الميداني فيتكون من فصلين فالفصول النظرية جاءت كما يلي:

- تطرقنا في الفصل الأول لبناء الإشكالية و طرح التساؤل العام و التساؤلات الفرعية، و بناء الفرضية العامة و الفرضيات الفرعية، ثم أهمية و أهداف الدراسة و أسباب اختيار الموضوع، إضافة إلى تحديد المفاهيم المتعلقة بموضوع الدراسة، و المقاربات النظرية و الدراسات السابقة التي تتوافق جزئيا أو كليا مع موضوع الدراسة.

- أما الفصل الثاني فخصص للتعليم المقاولاتي الجامعي من خلال مباحث تتعلق بقراءة سوسيوتنظيمية للمؤسسة الجامعية و التعليم العالي، ماهية التعليم المقاولاتي، استراتيجيات التعليم المقاولاتي، مواضيع و مجالات و برامج و استراتيجيات التعليم المقاولاتي، أساسيات و أبعاد التعليم المقاولاتي في الجامعة، و



أهم التحديات التي تواجه التعليم المقاولاتي، و أهم التجارب العالمية في التعليم المقاولاتي، و أخيرا التعليم المقاولاتي في الجزائر، و خلاصة الفصل.

- أما الفصل الثالث فخصص لاقتصاد المعرفة من خلال التطرق لماهية اقتصاد المعرفة، متطلبات اقتصاد المعرفة، ركائز و مؤشرات اقتصاد المعرفة، نماذج رائدة في اقتصاد المعرفة ، و اقتصاد المعرفة في الجزائر، و أخيرا التعليم المقاولاتي الجامعي و علاقته بتطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر، و خلاصة الفصل.

أما الفصل الرابع فخصص للجانب الميداني من خلال عرض منهج البحث العلمي المتبع في الدراسة، و التعريف بمجتمع الدراسة، عينة الدراسة و البحث، تقنية جمع المعلومات المتمثلة في مفهوم الاستبيان (استمارة البحث)، و تحديد المجال المكاني و الزمني و البشري للدراسة.

في حين خصص الفصل الخامس و الأخير من هذه الدراسة لعرض النتائج و تحليلها من خلال تحليل و تفسير إحصائي و سوسيولوجي لجداول البيانات العامة و الجداول المتعلقة بفرضيات الدراسة، إضافة إلى عرض و مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة على ضوء المقاربة النظرية و الدراسات السابقة و أهداف الدراسة.

الجانب النظري

الفصل الأول: الجانب المنهجي للدراسة

تمهيد

1. إشكالية البحث

2. الفرضيات

3. أهمية الموضوع

4. أسباب اختيار الموضوع

5. أهداف الدراسة

6. تحديد المفاهيم

7. المقاربات النظرية و السوسيولوجية لموضوع الدراسة

8. الدراسات السابقة

خلاصة الفصل

تمهيد:

يتضمن هذا الفصل الجانب المنهجي المتعلق بموضوع الدراسة و هو خطوة رئيسية للفهم و الدراسة و الإحاطة الشاملة بموضوع البحث من كل جوانبه المنهجية، و هذا من خلال بناء الإشكالية بدقة و وضوح تتضمن مختلف متغيرات الدراسة، و طرح الفرضيات التي تعتبر إجابات مؤقتة لتساؤلات البحث و التي يتم صياغتها مع مراعاة الجانبين النظري و الميداني، مع تحديد أهمية الدراسة و أسباب اختيار الموضوع و أهداف الدراسة و غاياتها، إضافة إلى تحديد المفاهيم من خلال تقديم التعريف اللغوي و الاصطلاحي و التعريف الإجرائي لكل مفهوم، و كذلك العمل على تقديم مختلف المقاربات النظرية و السوسيولوجية التي تمس موضوع الدراسة، و في الأخير عرض العديد من الدراسات السابقة التي تساعد الباحث في طريقة معالجته لموضوع دراسته من خلال تجارب الباحثين الآخرين الذين سبقوه في هذا الموضوع و معالجته جزئيا أو كليا.

1- الإشكالية:

يشهد العالم اليوم تحولات عميقة في كافة المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية و المعرفية وغيرها، و ترجع هذه التغيرات الحاصلة بشكل أساسي إلى التحولات في مجال المعرفة التي أضحت اليوم ثروة دائمة لا تتضب و ليس لها حدود مادام العقل البشري قادرا على الابتكار و التطوير و التفكير باستمرار، و تحويل المعلومات إلى معرفة ثم تحويل المعرفة إلى منتج متميز يكون على شكل سلع و خدمات ذات نوعية لتحقيق النمو و الرفاهية للمجتمع الإنساني، فالمعرفة عبارة عن رأس مال اجتماعي ناتجة عن عمليات التفكير التي يقوم بها الرأسمال البشري الذي يعمل على استعمال البحث و الابتكار و التطوير العلمي و التكنولوجي، و استغلال مختلف الأفكار الابداعية و الخبرات الفردية و الجماعية و مختلف الممارسات العلمية ذات الجودة و النوعية، و التي تساهم في تنمية و تطوير اقتصاديات البلدان نحو الريادة و التميز على المستويات المحلية و الإقليمية و العالمية، وهو ما يؤكد بأن الاهتمام بمجال المعرفة في تزايد مستمر بين مختلف بلدان العالم نظرا للأهمية التي تكتسيها و تحتلها لدى هذه الدول و المجتمعات النامية و البلدان الحديثة و المتطورة بشكل أكبر، و التي أصبحت تحضى باهتمامات أكثر مما كانت عليه في الاقتصاديات التقليدية السابقة و التي كانت تركز على حجم الإنتاج المادي و الخدماتي دون إعطاء أهمية كبيرة للمعرفة في حد ذاتها، لكن تغيرت و تطورت الأهداف عما كانت عليه في السابق خاصة في ظل انتشار اقتصاديات جديدة أكثر إحكاما و تنظيما و فعالية و التي تعرف باقتصاد الألفية الثالثة أي الاقتصاد الرقمي أو الاقتصاد المبني على المعرفة.

وعلى هذا الأساس فقد عملت العديد من دول العالم النامية و المتقدمة على حد سواء ببناء قاعدة متينة لاقتصاداتها و مجتمعاتها من خلال الاهتمام بالجانب المعرفي و التكنولوجي من أجل الاستخدام الفعال و الناجع للمعرفة ، و تجسيدها على شكل مشاريع مقاولاتية في شكل مؤسسات ناشئة صغيرة و متوسطة، و ذلك باستعمال أساليب البحث العلمي و الابتكار التكنولوجي و الأفكار الريادية التي تساهم في توفير مشاريع الأعمال المقاولاتية و التي أصبحت سمة خاصة تميز المجتمعات في عصرنا الحالي أي القرن الواحد و العشرين، و ذلك من أجل مواجهة مختلف التحديات المفروضة على المجتمعات و الدول خاصة النامية منها، وهذا ما ركز عليه كل من شمببتر و دراكر على أن المجتمعات المتطورة أصبح أساسها المعرفة لتحقيق نهضة تنموية من خلال وضع ركائز و أسس الاقتصاد المعرفي.

والجزائر كواحدة من دول العالم تسعى جاهدة اليوم على غرار الدول السائرة في طريق النمو إلى تحسين مكانتها بين البلدان، و تطمح لإيجاد مكانة لها بين الدول و التي انتهجت سياسة جديدة لتطوير اقتصادها و مجتمعها و اندماجه ضمن الاقتصاديات و المجتمعات العالمية المتطورة المبنية على المعرفة و الرقمنة و المقاولاتية و الذكاء الاصطناعي، و لأجل ذلك عمدت إلى تأسيس وزارة اقتصاد المعرفة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و التي صارت تعد السمة البارزة للمجتمعات المتطورة من خلال الابتكار و البحث و التطوير في مختلف الأفكار و تجسيدها على شكل مؤسسات ناشئة، بالاعتماد على مختلف الهيئات و المؤسسات التي تساهم في تطوير اقتصاد المعرفة و مرافقة المشاريع المقاولاتية لتقديم التوجيهات و الاستشارات الضرورية و اللازمة للطلبة الجامعيين المبتكرين و المبدعين مثل مشاغل المؤسسات و حاضنات الأعمال ومراكز التسهيل و دار المقاولاتية المنتشرة في أغلب الجامعات الوطنية.

كما خصصت الدولة الجزائرية من أجل إنجاح هذه الأفكار و المبادرات الخاصة بالمشاريع المقاولاتية هيئات و مؤسسات لدعم هذه المشاريع الريادية مثل مركز تطوير المقاولاتية **CDE** وكالة دعم و تنمية المقاولاتية **NESDA** الوكالة الوطنية لتطوير الاستثمار **ANDI** و الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب **ANSEJ** و الصندوق الوطني للتأمين عن البطالة **CNAC** و الوكالة الوطنية لتسيير القرض المصغر **CNAC** و صندوق ضمان القروض للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة **FGAR** و صندوق ضمان قروض استثمارات المؤسسات الصغيرة و المتوسطة **PME - CGCI**، و هذه المؤسسات أنشئت من أجل إنجاح المشاريع المقاولاتية المنبثقة من الابداع و الابتكار و ريادة الأعمال و براءات الاختراع التي تنتج من طرف الطلبة الجامعيين، و كذلك بهدف تفعيل و تجسيد أفكار المبتكرين و المخترعين، من خلال تجسيد و إنشاء المقاولات و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الناشئة التي تنتج سلع و خدمات ذات نوعية و تمنح قيمة مضافة للاقتصاد و المجتمع، و هذا دعما للتنوع الاقتصادي الهادف إلى التقليل من التبعية للخارج و إيجاد مداخل بديلة للطاقت الأحفورية التي تنفذ كالغاز و البترول و تنويع مصادر الدخل و الثروة، و التطوير في مجال التكنولوجيا و الحد من ظاهرة البطالة، و هذا التحول الجديد يسعى لإنشاء بيئة ملائمة لتوفير فرص استثمارية جديدة و كبديل للاقتصاد التقليدي لتحقيق التنمية المستدامة التي أساسها المعرفة و الرقمنة و الابتكار و الحوكمة و تجسيد مشروع الجزائر الالكترونية و الجزائر الجديدة، بهدف تجسيد الاستراتيجية العامة التي سطرته الدولة الجزائرية المتمثلة في التحول نحو تشجيع المشاريع المقاولاتية و التحول التدريجي نحو اقتصاد المعرفة.

و يعتبر التعليم المقاولاتي الجامعي الذي تتكفل به مؤسسات التعليم العالي من معاهد و جامعات منفذا هاما لتنفيذ هذه الاستراتيجية المقاولاتية التي تركز على برامج و أساليب و مهارات التعليم المقاولاتي الجامعي، و هي تمثل المنطلق الأساسي لنشر الفكر الابداعي المقاولاتي و غرس الروح و الثقافة المقاولاتية بين نخب المجتمع المتمثلة في الطلبة الجامعيين، الذين يرغبون في تأسيس مؤسسات مقاولاتية ناشئة قادرة على مواجهة التحديات الراهنة و الاحتكاك باقتصاديات الدول المتطورة التي تتميز بالتنافسية الشديدة و التعقيد، و التي انطلقت بالأساس من المؤسسات الجامعية و تجسدت على شكل مشاريع و أعمال ريادية و مقاولاتية صغيرة و متوسطة و التي تمثل صورة من صور اقتصاد المعرفة.

فالتعليم المقاولاتي الجامعي له علاقة وطيدة باقتصاد المعرفة من خلال الاسهامات التي تبرز من خلال أفكار و مشاريع الطلبة الجامعيين، و الذين تلقوا برامج و أساليب التعليم المقاولاتي الجامعي إضافة إلى مختلف الاستراتيجيات و المهارات الإدارية و التقنية و الشخصية الخاصة بالتعليم المقاولاتي، و التي قد تساهم بنجاعة و فعالية في تنمية و تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر، و هذا ما عملت على اكتشافه العديد من الدراسات و الأبحاث التي قام بها علماء الاجتماع و الاقتصاد على حد سواء نظرا لطبيعة الموضوع و الذي يتداخل فيه علم الاجتماع و علم الاقتصاد، و دراستنا هذه من بين الدراسات التي تسعى من خلالها جاهدين لتحديد الطبيعة و الكيفية التي يساهم بها التعليم المقاولاتي الجامعي في اقتصاد المعرفة في الجزائر، و تحديد ذلك من خلال المرتكزات و المتطلبات التي يبنى عليها اقتصاد المعرفة كالبحت و التطوير و الإنتاج و النشر العلمي و براءات الاختراع و غيرها من المؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة.

و من خلال الإشكالية التي قمنا ببنائها يمكننا أن نطرح التساؤل الرئيسي التالي:

كيف يساهم التعليم المقاولاتي الجامعي في تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر؟

من خلال التساؤل الرئيسي يمكن طرح التساؤلات الفرعية التالية:

التساؤل الفرعي الأول: كيف تساهم برامج التعليم المقاولاتي الجامعي في تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر؟

التساؤل الفرعي الثاني: كيف تساهم أساليب التعليم المقاولاتي الجامعي في تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر؟

التساؤل الفرعي الثالث: كيف تساهم مهارات التعليم المقاولاتي الجامعي في تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر؟

2- الفرضيات:

بناء على التساؤلات السابقة تم بناء الفرضيات التالية:

الفرضية الرئيسية:

يساهم التعليم المقاولاتي الجامعي بفعالية و نجاعة في تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر .

الفرضية الأولى:

لبرامج التعليم المقاولاتي الجامعي مساهمة فعالة في تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر .

الفرضية الثانية:

لأساليب التعليم المقاولاتي الجامعي نجاعة في تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر .

الفرضية الثالثة:

تساهم المهارات الإدارية و التقنية و الشخصية للتعليم المقاولاتي الجامعي في تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر .

3- أهمية الموضوع:

تكمن أهمية هذا الموضوع الكلاسيكي و الحديث في نفس الوقت كونه يسلط الضوء على أهم القطاعات التي تعمل على تنمية و تطوير المجتمع و الاقتصاد في آن واحد من خلال التعليم المقاولاتي الجامعي و علاقته باقتصاد المعرفة في الجزائر، لذلك تأتي الأهمية وفقا لأبعاد معرفية و تطبيقية كما يلي:

- أهمية الشباب الجامعي الذي لديه اهتمامات متزايدة بالتعليم المقاولاتي كتوجه يساهم في توعيتهم و تثقيفهم و إدراكهم لضرورة استيعاب المواضيع الخاصة بالمقاول و المقاولاتية و أساليب تدريسها.
- أهمية الدور الفعال و الأساسي للتعليم المقاولاتي الجامعي و مساهمته في إنشاء المؤسسات الصغيرة و التي تبرز أهميتها كذلك في امتصاص البطالة و تطوير اقتصاد المعرفة.
- تكمن أهمية الدراسة في أنها تبحث عن الحقائق العلمية المتعلقة باتجاهات الطلبة المهتمين بالتعليم المقاولاتي الجامعي في الجزائر و علاقته بتطوير و تنمية اقتصاد المعرفة من خلال دراسة سوسيو اقتصادية ميدانية.
- إن القيام بدراسة العلاقة بين التعليم المقاولاتي الجامعي و اقتصاد المعرفة في الجزائر من شأنه تقديم تصور علمي يساعد على رسم السياسات و التخطيط الاقتصادي و الاجتماعي للبلاد.

- تبرز أهمية الدراسة في كونها تعمل على كشف الواقع الحقيقي لطرائق و أساليب و برامج التعليم المقاولاتي في الجزائر ومنه القيام بإجراء التعديلات و التغييرات اللازمة لتحسين نوعية و جودة التعليم.
- معرفة مدى مساهمة التعليم المقاولاتي الجامعي في تلقين المهارات التي يحتاجها الطلبة التي تساعدهم على التفكير في مؤسسات ناشئة تساهم في تطوير اقتصاد المعرفة، و كذا الإنتاج و النشر العلمي و حصولهم على براءات الاختراع، مما يؤهلهم لدخول عالم المنافسة الاقتصادية من خلال توجيههم لمؤسسات دعم و مرافقة مشاريعهم المقاولاتية حتى تصبح أفكارهم مجسدة ميدانيا في شكل مؤسسات مصغرة قادرة على الانتاج و تقديم قيمة مضافة للاقتصاد و المجتمع.

4- أسباب اختيار الموضوع:

- توجد العديد من الأسباب الذاتية و الموضوعية التي جعلتنا نهتم و نقوم بدراسة هذا الموضوع و سوف نذكر مجموعة من الأسباب و هي كالآتي:
- حداثة موضوع التعليم المقاولاتي الجامعي نسبيا في الجزائر و تزايد البحث و التقصي حوله خاصة في الحقل السوسيو اقتصادي و السوسيو تنظيمي.
- الرغبة الشخصية في البحث و التعمق أكثر بالتفسير و التحليل العلمي و اكتشاف هذا الموضوع نظريا و ميدانيا.
- الفضول العلمي لمعرفة اتجاهات و انطباعات الطلبة الشباب و المهتمين بالتعليم المقاولاتي الجامعي و علاقته باقتصاد المعرفة في الجزائر.
- العمل على إثراء الرصيد المعرفي و العلمي فيم يتعلق بالتعليم المقاولاتي الجامعي في الجزائر.
- إنشاء دراسات جديدة لتدعيم المكتبة الجامعية و الوطنية.
- حسب هذه الدراسة نطمح إلى تقديم دراسات علمية تهتم بقضايا و اهتمامات الطلبة الشباب الذين ينشطون في حقل التعليم المقاولاتي و ما تعلق باقتصاد المعرفة، لحنهم على تطوير أفكارهم المقاولاتية في شكل مؤسسات ناشئة تعمل على تنمية و تطوير الاقتصاد المعرفي في الجزائر.
- طبيعة مجتمع الدراسة و الجانب الميداني، لأن المؤسسة الجامعية لها دور فعال في تنمية و تطوير المجتمع و الاقتصاد و المعرفة العلمية، فهي مجتمع النخبة الذي يعمل على تكوين إطارات المستقبل الذين تعلق عليهم آمال بناء و تنمية المجتمع و الوطن و الأمة.
- أهمية الموضوع بالنسبة للمؤسسات الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية الجزائرية، نظرا للتأخر الحاصل في تطبيقه على أرض الواقع خاصة في ظل التوجهات و السياسات الاقتصادية الجديدة.

5- أهداف الدراسة:

غرض هذه الدراسة هو تحقيق الأهداف الآتية:

- ✓ التعرف على العوامل السوسيو اقتصادية و السوسيو تنظيمية للتعليم المقاولاتي الجامعي و علاقته باقتصاد المعرفة في الجزائر .
- ✓ التعرف على آراء و ميولات و اتجاهات الطلبة و المهتمين بالتعليم المقاولاتي الجامعي وعلاقته باقتصاد المعرفة في الجزائر .
- ✓ التعرف على مساهمات برامج التعليم المقاولاتي الجامعي في تنمية و تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر .
- ✓ التعرف على فعالية و نجاعة طرائق و أساليب التعليم المقاولاتي الجامعي في تطوير اقتصاد المعرفة الجزائري .
- ✓ التعرف على فعالية المهارات الإدارية و التنظيمية و الفنية و الشخصية للتعليم المقاولاتي و علاقته بتنمية و تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر .
- ✓ إبراز الديناميكية التي يحدثها الفاعلون في الحقل المقاولاتي من خلال مؤسساتهم الناشئة و مساهمتها في تنمية و تطوير اقتصاد و مجتمع المعرفة الجزائري .
- ✓ تعزيز و دعم موضوع الدراسة من الجانب السوسيولوجي باستخدام أدوات و أساليب كمية و كيفية بهدف تنمية و تطوير قدراتنا المعرفية و العلمية عن طريق الارتقاء بالبحث العلمي في علم الاجتماع عامة و في تخصص علم الاجتماع التنظيم و العمل على وجد التحديد .

6- تحديد المفاهيم:

يعتبر تحديد المفاهيم من الخطوات الأساسية التي يحتاج إليها الباحث في علم الاجتماع، لما لها من أهمية في ضبط متغيرات البحث و الدراسة التي يقوم باستعانة بها من الناحية النظرية و الإجرائية، و هي خطوة مهمة على الباحث التطرق لها و عدم تجاهلها، باعتبارها ضرورية و ذات أهمية في البحث العلمي، و عليه سوف نتطرق لأهم المفاهيم التي تدرج ضمن موضوع دراستنا هذه و من أهمها ما يلي:

تعريف التعليم:

لغة: حسب لسان العرب يشق من علم بالشيء، بمعنى أدرك الشيء و أحاط بعلمه، و من معانيه الاتقان ، أما اصطلاحا حسب موسوعة المعارف التربوية مصطلح التعليم هو: عملية تنظيم المعلومات و

ترتيبها لإنتاج التعلم، بمعنى انتقال المعارف و المعلومات من المصدر إلى المستقبل، و يتم تسميتها بأنها عملية اتصالية بواسطة وسائل التكنولوجيا و التعليم و التي تعتبر ذات أهمية في الرفع من فعالية العملية الاتصالية.¹

يقصد به مجموع ما يكتسبه الفرد من معارف و معلومات بواسطة الامكانات و الوسائل المخصصة لعملية التعليم.²

من التعريفين السابقين يمكننا القول كتعريف إجرائي أن التعليم هو عبارة عن عملية تعليمية تعليمية تكون بين طرفين أو أكثر، و تهدف هذه العملية التواصلية فلى التزود بالمعارف و المعلومات التي يحتاجها المتعلم أو المتلقي، من أجل اكتساب معارف و مهارات جديدة أو تجديد معارف سابقة بواسطة وسائل تعليمية أو تكنولوجية مخصصة لذلك.

المقاول: يعد J.B.SAY من الأوائل الذين تطرقوا لهذا المفهوم، حيث عرفه بأنه ذلك الشخص المبدع الذي يعمل على عملية الجمع و التنظيم لوسائل الإنتاج من أجل إضافة منفعة جديدة.

و يعرفه **Schumpeter** بأنه الشخص الذي يمتلك مجموعة من السلوكيات و الصفات و يتحلى بها متمثلة في القدرة و الإرادة من أجل تحويل أفكار جديدة أو ابتكارات أو اختراعات جديدة، من خلال استعمال القوة الريادية المتمثلة في عملية تسمى التدمير الخلاق، لإنتاج نماذج عمل أو منتجات و أفكار جديدة.³ كما عرفه **Marchesny & Julien** أن المقاول هو ذلك الشخص الذي يقوم بمجموعة من الأعمال الرئيسية، متمثلة في قدرته على الخيال المتجدد، و يمتلك ثقة عالية في ذاته و يتميز بالحماس و الصلابة لإيجاد حلول للمشاكل أثناء قيامه بعملية التسيير التي يحبها، كما يكسر حاجز الروتين و يذلل كل العراقيل و المعوقات و من صفاته إنتاج و توفير معلومات هامة للمؤسسات التي يشرف على تسييرها.⁴

¹ كنزة قريشي، و مدوي سامية: التعليم المقاوالاتي كآلية لتنمية الثقافة المقاوالاتية في الأوساط الجامعية - نماذج عالمية ناجحة في تبني التعليم المقاوالاتي - مجلة رماح للبحوث و الدراسات، العدد 39، كانون الثاني، 2020، ص 269.

² مهدي مراد: التعليم المقاوالاتي الجامعي آلية لتنمية الثقافة المقاوالاتية في أوساط الطلبة في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، 2018، ص 407

³ معراج هوري، و عبيدي فتيحة: دار المقاوالاتية و دورها في تحفيز الطالب الجامعي لولوج عالم العمال - جامعة الجلفة أنموذجاً- مجلة دراسات، العدد 25 أ ، جامعة الأغواط، الجزائر، جانفي 2016، ص 109.

⁴ مصنوعة أحمد، و عبد الله قويدر الواحد، و متناوي امحمد: استراتيجيات التعليم المقاوالاتي و دورها في تعزيز المقاوالاتية النسائية في الجزائر، مجلة المقاوالاتية و التنمية المستدامة، المجلد 01، العدد 01، 2019، ص 23.

كما تعرفه اللجنة الأوروبية أنه الشخص الذي له القدرة الكافية على مواجهة المخاطر و يعمل على جميع مختلف الموارد بطريقة فعالة، ما يعمل على قيامه بالابتكار من خلال انتاجه لخدمات و منتجات بطريقة إنتاج جديدة و مغايرة، كما يقوم بوضع أهداف متنوعة و يتحمس من أجل تحقيقها بواسطة استعماله الناجع لمختلف الموارد المتاحة لديه.¹

من خلال التعاريف السابقة الذكر حول مفهوم المقاول و كتعريف إجرائي يمكننا القول أن المقاول هو ذلك الشخص الذي يمتلك سلوكيات و صفات و مهارات متعددة كالإرادة و حب المغامرة و الصلابة و الذكاء و حب الابداع و الابتكار، بالإضافة إلى قدرته على مواجهة مختلف المخاطر و التحديات التي تعترضه أثناء مسيرته التسييرية، كما يعتمد على مختلف الوسائل و اقتناص الفرص و المعلومات الضرورية التي يستعملها من أجل تجديد أفكار قائمة أو ابتكاره لأفكار و نماذج و حلول جديدة لم تكن قائمة من قبل، كما يتميز بالعزيمة و الاصرار و التحدي لتحقيق أهدافه المحددة.

المقاولاتية: توجد العديد من التعاريف حول مفهوم المقاولاتية و هذا الاختلاف راجع للمعارف و المكتسبات القبلية لكل باحث أو عالم أكاديمي، و الاختلاف في التعاريف ضروري من أجل الإحاطة بأكبر قدر من الإمكان بالمفهوم و التعرض له من كل الجوانب، و من هذه التعاريف نذكر ما يلي:

تاريخيا يرجع مصطلح المقاول لسنه 1732 عندما عرفه رجل الاقتصاد الايرلندي **Cantillon** بأنه امتلاك الرغبة في القدرة على القيام بموازنات من أجل تأسيس مشاريع جديدة تحتوي على العديد من المخاطر المالية. أما **Hisrich et Peters** فقد عرفا المقاولاتية على أنها ذلك السلوك الذي من خلاله يتم السعي نحو الابتكار، بالإضافة إلى التنظيم و إعادة عملية التنظيم لمختلف الآليات الاجتماعية و الاقتصادية.² كما تم تعريفها على أنها الفعل الذي يقوم به المقاول و يمارسه في وضعيات متعددة و أنواع مختلفة، و يتمثل في تأسيس منظمة مستحدثة و جديدة بطريقة قانونية أو باستطاعته تطوير منظمة أو مؤسسة قائمة بذاتها، بمعنى أنه القيام بنشاط اجتماعي بحت. و يعرفها **Béranger** و آخرون أن مصطلح المقاولاتية مشتق من كلمة تركّز على تأسيس و تطوير أعمال و يمكن تعريفها بطريقتين مختلفتين هما:

¹ سعود وسيلة، و فرحات عباس: التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين في الجزائر - دراسة حالة عينة من طلبة جامعة

البويرة- مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 06، العدد 01، أبريل، 2020، الجزائر، ص 200.

² بوطرفة صورية، و بشير عبد الحميد: دور التعليم المقاولاتي في تنمية روح المقاولاتية- دراسة تطبيقية حول طلبة جامعة العربي التبسي- مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الإدارية، المجلد 04، العدد 01، جوان، 2020، ص 129- 130.

- على أنها مجموعة من الأعمال التي تشمل إنشاء و تطوير منظمة، أو تأسيس نشاط بشكل عام.
 - باعتبارها تخصص جامعي أي ذلك العلم الذي يبين البيئة و سيرورة إنتاج ثروة و تدريب اجتماعي يتمثل في التصدي لأخطار يتم التعرض لها بشكل فردي.¹ و عرف **Alain Fayol** المقاولاتية بأنها عبارة عن تلك الحالة الخاصة يتم بها إنتاج الثروة الاقتصادية و الاجتماعية من خلال إدماج مجموعة من الأفراد لديهم سلوكيات ذات قاعدة خاصة تتميز بتقبلها للتغيير، بالإضافة إلى المخاطر المشتركة التي تتبنى المبادرات و الاقتحام الشخصي لمواجهة العراقيل الممكنة في سيرورة المنظمة.²

نستخلص من التعاريف المذكورة أنفا كتعريف إجرائي للمقاولاتية بأنها مجموعة من الأنشطة و السلوكيات التي يقوم بها المسير أو صاحب المبادرة من خلال تأسيس منظمة جديدة أو إعادة هيكلة أو تجديد مؤسسة قائمة بذاتها، و التي يعمل من خلالها المدير أو المسير على توفير منتجات أو خدمات جديدة للزبائن و المستهلكين، أو إنتاج الثروة الاقتصادية و الاجتماعية بتبنيه نوع من المخاطرة و التحدي، بالإضافة إلى تأسيس منظمات ذات أنشطة محددة بطريقة قانونية تتميز بالإبداع و الابتكار و روح المنافسة و مجابهة المخاطر و مختلف العراقيل و التحديات بطريقة عقلانية وواعية لتحقيق الهدف الذي تم تحديده مسبقا.

التعليم المقاولاتي: يعتبر التعليم المقاولاتي من أهم العمليات التي تتم في الجامعات و المعاهد العلمية من أجل نشر الفكر و الثقافة المقاولاتية بين الشباب و الطلبة الجامعيين، و توجد العديد من التعاريف التي تطرقت لمفهوم التعليم المقاولاتي نذكر منها ما يلي:

يعرف حسب الوثيقة المشتركة التي أسست بين منظمة العمل الدولية و اليونسكو سنة 2006، بأنه ينظر للتعليم الريادي على أنه مقارنة تربوية هدفها العمل على احترام الذات و الثقة النفسية، و هذا بدعم المواهب و الابداع الشخصي و العمل على بناء القيم و المهارات التي تسمح للطلبة الجامعيين بتوسيع إدراكهم للتعليم المقاولاتي و الفرص الممكنة، مع استعمال الوسائل و الأدوات المناسبة بمساعدة النشاط السلوكي و الشخصي، و التوجهات المرتبطة بالتخطيط للمسارات الشخصية.³

¹ معراج هوارى، و عبيدي فتيحة: مرجع سابق، ص 109-110.

² مصنوعة أحمد، و عبد الله قويدر الواحد، و متاوي امحمد: مرجع سابق، ص 25.

³ عويسي كمال: أهمية التعليم المقاولاتي في تعزيز الثقافة المقاولاتية للطلبة، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد

12، العدد 02، جامعة غرداية، الجزائر، 2019، ص 1038.

كما يعرف على أنه تلك العملية المنظمة التي تعمل على تطوير مختلف المهارات الإدارية، و الأعمال الحرة و العمل على دعم ثقافة الابتكار و الابداع، و بإشراف مؤسسات تعليمية من أجل توفير مختلف احتياجات الشغل للعمل التجاري، بجدارة معرفية و مهارات سلوكية ذات كفاءة عالية، كما يعمل التعليم المقاولاتي على تكوين الطلبة و تأهيلهم لاكتساب مختلف المهارات الضرورية من مختلف الأوجه السلوكية و المعرفية المرتبطة خاصة بسوق التشغيل و العمل.¹

و يعرف **Alain Fayolle** التعليم المقاولاتي على أنه مجموع النشاطات التي تهدف إلى دعم و تعزيز الفكر و السلوك و المهارات، و هي تشمل العديد من الأفكار و الابداعات و النمو . كما يعرف التعليم المقاولاتي على أنه مختلف الوسائل و الطرائق التنظيمية، التي تشمل التكوينات و الاعلانات و التدريبات لعدد الأشخاص الطامحين في المساهمة لتحقيق التنمية الاجتماعية و الاقتصادية، بواسطة المشاريع الهادفة من أجل دعم و تعزيز الوعي المقاولاتي، و إنشاء و مختلف مشروعات الأعمال و العمل على تطويرها و تنميتها.²

من التعاريف السابقة نستنتج التعريف الإجرائي حول التعليم المقاولاتي بقولنا بأنه تلك العملية المنظمة التي تهدف لتعزيز و دعم التفكير و الوعي المقاولاتي، باتباع أساليب و طرق علمية محددة من أجل القيام بعمليات التكوين و التدريب و تلقين مختلف المهارات الابداعية و الابتكارية للطلبة و الدارسين و المهتمين بالعمل المقاولاتي، من أجل إنشاء و تأسيس مختلف المشاريع و الأعمال المقاولاتية، لتحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، و العمل على تطوير مختلف مؤسسات الأعمال.

الثقافة المقاولاتية: تعرف على أنها مجموع المعلومات و المهارات التي تم اكتسابها من الأفراد و الجماعات من أجل توظيفها و استغلالها بطريقة مثلى، و هذا بالاستثمار في رأس المال بواسطة أفكار مبتكرة حديثا، و الابداع و الابتكار في مختلف القطاعات القائمة مع وجود هياكل تسييرية و تنظيمية، و التي تشمل التصرف و التحفيزات و ردة فعل المقاولين، و وضع الخطط لاتخاذ القرارات المناسبة بالإضافة إلى التنظيم و المراقبة. و يوجد أربعة أماكن يتم تعزيز فيها الثقافة المقاولاتية و هي: الجامعة و المؤسسة، العائلة و المحيط الاقتصادي و الاجتماعي و الثقافي للفرد.³

¹ بوحروود فتيحة، و قورين سعاد: التعليم المقاولاتي الجامعي كآلية لدعم المقاولاتية - عرض تجارب بعض الجامعات العربية و الجزائرية- مجلة الاقتصاد و المناجمنت، المجلد 20، العدد 01، جوان، 2021، ص 354.

² مهدي مراد: مرجع سابق، ص 408.

³ معراج هوارى، و عبيدي فتيحة: مرجع سابق، ص 111.

كما تعرف على أنها مجموع التوجهات الفكرية و المهارات العلمية و التطبيقية و التي بإمكانها فتح آفاق جديدة للفرد من أجل الخروج من الروتين في الشغل و التوجه نحو استعمال مقدراته و مكتسباته، من أجل الاستثمار في القطاع الخاص في بيئة تتميز بالمنافسة و التطور الديناميكي المستمر.¹

حسب التعريفين سألني الذكر يمكننا القول كتعريف إجرائي للثقافة المقاولاتية بأنها مجمل السلوكيات و الأفكار و المهارات و الأنشطة التي يتمتع بها الفرد المقاول أو مجموعة من الأفراد، و التي تساعدهم في القيام بإدارة و تسيير المؤسسات و المشاريع الاستثمارية التي يشغلونها، و من أجل تعزيز و دعم مختلف الأنشطة و الوسائل المتعلقة بالعمل المقاولاتي، و من أجل لتحقيق الأهداف المحددة مسبقا و توفير العائد المالي و التنموي للاقتصاد و المجتمع.

الروح المقاولاتية: يمكن تعريفها بأنها مجموع القيم و المبادئ التي يتصف بها الفرد المقاول كالمبادرة، و التوجه نحو المخاطرة و الابداع و التحدي و كل ما هو مرتبط بتحقيق الأهداف، بالإضافة إلى تحمل المسؤوليات و الرغبة في التغيير المستمر، و يعتبر الفعل أو السلوك المقاولاتي نتاج الروح المقاولاتية التي يتمتع بها الفرد المقاول، لأن إنشاء المنظمة تتطلب شخص يمتلك رد فعل إيجابي نحو اقتناص الفرص المتاحة، و القدرة على المبادرة و إيجاد حلول للمشاكل التي يواجهها.²

وفق **Leger-Jarniou** أنه لا يمكننا الخلط بين روح المؤسسة و روح المقاولاتية فكل منهما مفهومه الخاص، فروح المؤسسة هي المواقف الإيجابية نحو المقاول و المؤسسة، أما الروح المقاولاتية فهي تنتقد التصورات التي تتضمن عملية التعرض للفرص و تجميع مختلف الموارد المتنوعة، لتحويلها إلى مؤسسات، بل يجب النظر لهذه العملية كنتيجة ممكنة لتحقيق روح المقاولاتية و ليس كمفهوم لها.³

كما ترتبط الروح المقاولاتية بالدرجة الأولى بالنشاط و المبادرة و الإتقان في مجال الممارسة و التطبيق، لأن الأشخاص الذين يتمتعون بالروح المقاولاتية لديهم الإرادة و العزيمة التي تمكنهم من اقتحام و تجربة

¹ بن يحي زهير: تقييم أداء مؤسسات دعم الأنشطة المقاولاتية في الجزائر، دراسة حالة - الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، شعبة علوم التسيير، تخصص: إدارة أعمال، جامعة محمد النشير الابراهيمي، برج بوعرييج، الجزائر، 2021/2022، ص 29.

² بن يحي زهير: المرجع السابق، ص 28-29.

³ حامدي محمد، و محنش بلال: الأدوار الاقتصادية للمقاولاتية، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد 89، أكتوبر، 2019، ص 54-55.

الأفكار و المبادرات الجديدة، أو قيامهم لأنشطة بطريقة مختلفة مع وجود إمكانية التغيير و اختبار الأفكار الجديدة لاكتسابهم لمهارات و كفاءات جديدة.¹

وفق التعاريف الواردة سابقا و كتعريف إجرائي للروح المقاولاتية يمكننا القول بأنها عبارة عن القيم و المبادئ التي يتحلى بها المقاول و هي تختلف تمام الاختلاف مع روح المؤسسة، لأنها تعتمد على أنشطة كالإتقان و الابداع و المبادرة و المبادأة و روح التحدي و المخاطرة، و القدرة و العزيمة على الخوض في التجارب و الاختبارات الجديدة و غير المألوفة و بطريقة مختلفة، من أجل اكتساب و التمتع بمهارات لم يتصف بها المقاول من قبل و تساعده على تحقيق أهدافه التي يعمل على تحقيقها.

النية المقاولاتية: تعتبر النية عنصر أساسي لشرح السلوك الإنساني و قد عرف **B.J.Bird** النية بأنها حالة ذهنية و عقلية توجه انتباه الفرد و خبرته و سلوكه نحو طريقة تصرف معينة، فالنية تعمل على استقطاب عوامل تحفز و تؤثر على السلوك، كما تبين مدى استعداد الفرد للتجربة و المحاولة، كما أن قوة النية لدى الفرد ترتبط بمدى احتماله المتزايد للقيام بذلك السلوك المعين، و تعتبر النية المقاولاتية المفتاح الوحيد لعملية تأسيس المنظمات، كما أنها تعتبر تمثيل إدراكي للإجراءات التي تطبق من طرف الأشخاص، إما لإقامة مشروعات مستقلة و جديدة أو لإنتاج قيمة مضافة للمؤسسات القائمة بذاتها.² و وفق **Thompson** فإن القصد من النية المقاولاتية هو اعتراف الذات من طرف الشخص و عزمه على إنشاء مشروعات جديدة، و تخطيطه بطريقة واعية لإنجازه مستقبلا.³

كما يمكن تعريف النية المقاولاتية على أن الهدف منها ان لا ينجر الأفراد في ريادة الأعمال عن طريق الصدفة، و إنما يقومون بذلك عن قصد و وعي كنتيجة للاختيار و هي من أقوى المؤشرات القريبة للنشاط الريادي، كما أن النية المقاولاتية ليست قرارا يتضمن "نعم" أو "لا" بل هو سلسلة متواصلة، تمتد

¹ رحمون آدم، و مقص سعد، و سواهلية أحمد: المقاولاتية و الابداع لدى الشباب الجزائري، مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية، العدد 10، جوان 2018، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر، ص 622.

² هنداي محفوظ، و خماخ رمضان: النية المقاولاتية بين أثر القدوة الاجتماعية و تحقيق السلوك المقاولاتي، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية و المالية، المجلد 06، العدد 02، 2022، ص 460.

³ هنداي محفوظ، و خماخ رمضان: أثر استخدام التكنولوجيا في تنمية السلوك المقاولاتي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 30، ص 307.

من مجرد العمل الحر على العمل بأجرة إلى الالتزام بنشاط ريادة الأعمال و ريادة الأعمال في طور الإنشاء، و كيف يصبح المشروع المقاولاتي حقيقة واقعية و ملموسة في الأخير.¹

حسب ما سبق ذكره من تعريفات حول مفهوم النية المقاولاتية يمكننا القول كتعريف إجرائي أنها عبارة عن حالة ذهنية يتم من خلالها العزم على تحديد السلوك المراد القيام به، مع وجود احتمال كبير و متزايد لتنفيذ هذا السلوك المتمثل في تجسيد أعمال و مشاريع ريادية، أو العمل على تأسيس و إنشاء مشاريع مقاولاتية جديدة و مستحدثة، و النية المقاولاتية لا تحدث عن طريق "نعم" أو "لا" و لا بطريقة الصدفة، و إنما تتم بطريقة عقلانية و واعية من أجل القيام بالمشروعات الريادية تم التخطيط لها مسبقا، و وفق معايير و مقاييس محددة لتجنب الوقوع في الأخطاء الجسيمة التي تعيق سير المؤسسة.

الجامعة: يعبر مصطلح الجامعة على استعمالها في جمع الأمور الحسية و المعنوية و هي مؤنث جامع، نقول كلمة جامعة و أمر جامع و مسجد جامع و جامعة و جوامع و جمعها جوامع. كما تعرف حسب المعجم الوسيط على أنها عبارة عن مجموعة من المعاهد العلمية و التي تسمى كليات تدرس فيها الفنون و العلوم و الآداب.²

الابداع و الابتكار: هناك تداخل في التعريف بالإبداع و الابتكار فالابتكار هو نتيجة لعملية الابداع، لأن الابداع هو تقديم حل أو اقتراح لحل المشكلة أي الفكرة النظرية، أما الابتكار هو الجزء العملي و التطبيقي للإبداع، فالإبداع مرتبط في جزئية بالفكرة، أما الابتكار فهو تطوير و تحسين الفكرة.³

تعريف الابداع: هو عبارة عن التنفيذ و التطبيق للأفكار الجديدة، أو إعادة تحسين الأفكار السابقة على السلع و المنتجات و المعدات و مختلف العمليات، و مختلف أنشطة و وظائف المنظمة بشرط أن يكون التأثير إيجابي على حياة المنظمة و أدائها من أجل تحقيق الميزة التنافسية للمؤسسة.⁴

¹ناصر محمد الشريف: النية المقاولاتية بين نموذج الحدث المقاولاتي و نظرية السلوك المخطط، مجلة البحوث و الدراسات التجارية، المجلد 05، العدد 01، مارس، 2021، ص 243.

²دباب زهية، و برويس وردة: استخدامات تكنولوجيا التعليم بالجامعة الجزائرية كآلية لمواكبة اقتصاد المعرفة، المجلة العربية للتربية النوعية، المجلد 04، العدد 13، مايو، 2020، ص 03.

³مزياني أمين: واقع الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، حالة مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، 22(2)، جامعة زيان عاشور الجلفة، ص 290.

⁴ودان بوعبد الله، براهيم بن حراث حياة، يوسف رشيد: استراتيجيات بناء الفكر الإبداعي لدى المنظمات الريادية- دراسة نموذجية لمدينة صومام جيجل- مجلة التنظيم و العمل، المجلد 05، العدد 03، 2016، ص 77.

كما يعرف الإبداع على أنه تلك العملية التي تنظر إلى الظواهر و الأشياء و المشاكل بنظرة جديدة غير مألوفة سابقا، يتم التفاعل فيها بين الفرد و العمل و بيئة المنظمة و بيئة المجتمع عامة، من خلال البحث و الاستقصاء الذي يقوم به الفرد أو الجماعة أو المنظمة، مما ينتج عنه شيء جديد أو أداة جديدة، أو عمليات جديدة مبتكرة كالأفكار الجديدة في التسيير و التنسيق و الإشراف و تنفيذ الاستراتيجيات و اتخاذ القرار، أو تصميم العمل أو الهيكل التنظيمي.¹

من التعريفين السابقين نقوم بتقديم تعريف إجرائي لمفهوم الإبداع بقولنا أنه العملية التي تتضمن إعادة تحسين كل المنتجات و الأشياء و الأفكار و الخدمات، و إعادة تقديمها بطريقة جديدة و مطورة، كما تتضمن أيضا عرضا جديدا لعمليات التسيير و التخطيط و التنظيم و إعادة توظيفها في المنظمات وفق منظور و أفكار جديدة غير مألوفة و لم يتم عرضها سابقا.

تعريف الابتكار: نعني بالابتكار عملية التجديد بوصفه إعادة تشكيل و تصميم، أو إعادة عمل الأفكار الجديدة لتقدم شيئا بحلة جديدة غير مألوفة، كما يعتبر الابتكار أكثر من مجرد الإبداع لأنه يبدأ بفكرة معينة و ينتهي بتنفيذ لاحق من أجل إنتاج قيمة أو شيء جديد، و البحث العلمي هو المادة الأساسية الأولى و المكتملة لتحقيق الابتكار.² كما يعرف أيضا على أنه قدرة المنظمة في التوصل إلى ما هو جديد، مما يعمل على تقديم إضافة نوعية أكبر و أفضل و أسرع من المنافسين في السوق.

أما مطور الفكر الإداري بيتر دراكر فقد عرف الابتكار على أنه "التخلي المنظم عن القديم" و هذا تأكيدا على ما قاله المفكر الاقتصادي شومبتير بقوله "هو هدم خلاق".³

و هناك تعريف آخر للابتكار على أنه تطبيق بدائل أو توليفات في التكنولوجيا التي تؤدي لتغيرات في الإنتاج أو أساليب الإنتاج، أو في عمليات التنظيم. كما أن الابتكار هو عبارة عن تقديم أفكار جديدة، أو

¹بروش زين الدين: إدارة الابتكار في المنظمة، من منظور إدارة الموارد البشرية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة ورقلة، 08-09 مارس، 2005، ص 260.

²سواعدية فاطمة الزهراء، و حاجي فطيمة: البحث العلمي، المسلك الجديد نحو الابتكار، دراسة حالة الجزائر حسب مؤشر الابتكار العالمي خلال الفترة 2013-2019، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، 2020، ص 493.

³فراح رشيد، و قنور عادل: إدارة المعرفة و دورها في تحقيق الابتكار لدى منظمات الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة البويرة، ص 07.

سلوكيات جديدة من طرف إدارة المنظمة أو المحيط الذي تعمل فيه، بمعنى الابتكار هو التمسك بالأفكار الإبداعية التي تم التوصل إليها و تحويلها لمنتجات أو خدمات، أو طريقة عمل مفيدة.¹

بعد عرض التعاريف السابقة حول الابتكار يمكننا إعطاء تعريف إجرائي له، بقولنا أن الابتكار هو تلك العمليات التي تقدم لنا بدائل و توليفات جديدة و مبتكرة حول التكنولوجيا، أو السلوكيات أو الأفكار الإبداعية التي من شأنها تغيير طريقة التسيير أو إنتاج السلع و المنتجات بطريقة جديدة و أفضل مما كانت عليه سابقا، أو هي التخلي عن الأفكار و الأشياء القديمة عن طريق تبني عملية الهدم الخلاق الذي يعمل على إعادة تشكيل و تحويل الأفكار و الأشياء القديمة و تقديمها بحلة جديدة.

المعرفة: يوجد العديد من التعاريف التي تطرقت لمفهوم المعرفة و سنذكر بعضها و منها ما يلي:

حيث تم تعريفها من طرف اللجنة الاقتصادية و الاجتماعية لغربي آسيا (الإسكوا) المعرفة على أنها ذلك المورد الذي يمكن الاستفادة منه و استخدامه في توفير الثروة و تعمل على تعزيز جودة الحياة.

كما تعرف أيضا بأنها مزيج من المعلومات و التكنولوجيا و المهارات و الحكمة و الخبرات، و التي تتصف بسمات الابتكار و الابداع و التجديد و قدرة الفرد على تخزين البيانات و المعلومات، إلى المستوى الذي يمكنه الاستفادة منها.² كما عرفها **Polani** على أنها مجمل الخبرات المتراكمة سواء كانت في رؤوس الأفراد أو مخزنة في الذاكرة التنظيمية للمؤسسة، و عرف المعرفة **Nonaka** بقوله أنها نوع من الإيمان أي أنها حسبه هي الإيمان المحقق الذي يعمل على زيادة قدرة الوحدة أو الكيان على العمل بفعالية.³ كما يمكن تعريفها على أنها العلم بالأشياء و مضامينها و تفسير الظواهر، كما أن المعرفة تشمل كل شيء بمعنى المعرفة بالطبيعة أو المعرف بالإدارة، أو المعرفة بالعلوم و الآداب أو المعرفة بالسياسة و الاقتصاد و الاجتماع، أو المعرفة بمناهج التربية و التعليم أو المعرفة بالزراعة و التجارة و كافة مناحي الحياة.⁴

¹ مزياني أمين، مرجع سابق، ص 290.

² نهلة حامد اسماعيل حامد، و علوية حسن عبد الله عبد القادر: اتجاهات اقتصاد المعرفة في بناء قدرات المرأة، المجلة العربية للآداب و الدراسات الإنسانية، المجلد 04، العدد 13، مايو، 2020، ص 45-46.

³ تويري مجدي: إدارة المعرفة بين الواقع و المتطلبات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية- دراسة ميدانية على مستوى عينة من المؤسسات الاقتصادية-، ص 226.

⁴ تيقاوي العربي، و فودو محمد: تشخيص مدى توافر المعرفة التسويقية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية- دراسة ميدانية- مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 22، العدد 02، 2019، ص 15.

من خلال التعاريف التي ذكرت آنفا يمكننا القول كتعريف إجرائي أن المعرفة هي العلم بالأشياء و مضامينها، و هي مورد من الموارد المهمة التي يمكن استخدامها في توفير الثروة و العمل على تحسين جودة و ظروف الحياة، كما يمكن اعتبارها ذلك المزيج الذي يشمل مجموع الخبرات و المهارات و المعلومات و التكنولوجيا التي تتسم بالإبداع و الابتكار و التجديد للمعرفة للمستوى المطلوب من أجل الاستفادة منها و استعمالها فيما يناسب بكفاءة و فعالية.

اقتصاد المعرفة: يعرف على أنه الاقتصاد الذي يقوم أساسا على إنتاج المعرفة و العمل على استخدام نتائجها و ثمارها و إنجازاتها و استهلاكها، كما يعرف على أنه الاقتصاد الذي يتم بناؤه على أساس إنتاج و نشر و استعمال المعرفة و المعلومات، و يمكن تعريفه بشكل عام على أنه نوع اقتصادي يتميز بالتطور يقوم على الاستعمال الواسع للمعلوماتية و شبكة الانترنت في عديد النشاطات الاقتصادية، و خاصة التجارة الإلكترونية، مركزا بشكل أساسي على المعرفة و الإبداع و التطور التكنولوجي، خاصة ما ارتبط بتكنولوجيات الإعلام و الاتصال.¹ كما يعرف على أنه الاقتصاد الذي تشكل فيه المعرفة الجزء الأكبر من القيمة المضافة، ما يعني أن المعرفة في هذا الاقتصاد تعد مكونا رئيسيا في العملية الإنتاجية و عمليات التسويق و غيرها، و أن النمو يتزايد بزيادة هذا العنصر المعرفي الذي يقوم أساسا على تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات باعتبارها المنصة الأساسية التي ينطلق منها.² و يعرف أيضا بمفهومه الواسع للمعرفة أنه اقتصاد يقوم على توفير الثروة من خلال العمليات و الخدمات المعرفية كالإنشاء و التحسين و التقاسم و التعلم، و استخدام المعرفة بكل مكوناتها في القطاعات المختلفة اعتمادا على الأصول و الموارد البشرية و الغير ملموسة وفق خصائص و قواعد جديدة و محددة.³

حسب التعاريف السابقة و كتعريف إجرائي يمكن القول أن اقتصاد المعرفة هو ذلك الاقتصاد الذي يبنى أساسا على المعرفة بكل مكوناتها من أجل توفير الثروة من خلال الاستخدام الأمثل للمعلوماتية و

¹ قريبي ناصر الدين، و الشارف بن عطية سفيان: منظومة التعليم في الجزائر و مساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة، مجلة الباحث، العدد 15، ص 80.

² بوران سمية، و شليل عبد اللطيف: تنمية الأصول الذكية و الاندماج في اقتصاد المعرفة، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال، العدد 06، جوان، 2018، ص 366.

³ محمد جبار طاهر الشميري: دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي- مصر نموذجا- الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية، ص 71.

تكنولوجيات الإعلام و الإتصال التي تعد وسيلة أساسية لتحقيق أهداف اقتصاد المعرفة و إنتاج قيمة مضافة للمؤسسة الإنتاجية من خلال الأصول المعرفية الأساسية التي يتشكل منها الاقتصاد.

إدارة المعرفة: تعددت التعاريف حول إدارة المعرفة بتعدد المدارس الفكرية التي تطرقت لهذا المفهوم و من هذه المفاهيم نذكر ما يلي:

حيث يعرفها معهد الإدارة العامة بالسعودية على أنها مجموع العمليات التي تساعد المؤسسات على توليد المعرفة و الحصول عليها، تنظيمها، استخدامها و العمل على نشرها و تحويل المعلومات و المعارف الهامة و الخبرات التي تملكها المنظمة، التي تعد ضرورية لمختلف العمليات الإدارية كحل المشاكل و اتخاذ القرارات و كذلك التعليم و التخطيط الاستراتيجي.¹

كما تعرف أيضا على أنها ليست سلعة تنقل و تنقص مع مرور الزمن، و إنما هي تلك العملية

الفعالة و الديناميكية التي تتطور باستمرار دون توقف، بمعنى أن إدارة المعرفة عكس ما هو مادي

الذي تقل قيمته كلما تم استهلاكه فقيمتها تزايد و تتراكم بصفة دائمة كلما تم استخدامها و تطبيقها.²

كما تعرف على أنها مختلف عمليات التخطيط و التنظيم و التنسيق و الرقابة و توليف المعرفة و كل الأمور المرتبطة برأس المال الفكري، و العمليات و القدرات و الإمكانيات الشخصية و التنظيمية لتحقيق قدر الإمكان التأثيرات الإيجابية في الميزات التنافسية، التي تسعى المؤسسة لتحقيقها إضافة إلى العمل على إدانة المعرفة و استغلالها و استثمارها و نشرها و توفير مختلف التسهيلات اللازمة لها.³

يتعين علينا من خلال التعريفات السابقة أن نعطي تعريفا إجرائيا لإدارة المعرفة بقولنا أنها مجموع العمليات الديناميكية المعرفية التي تشمل المعلومات و الخبرات و مختلف المهارات الشخصية، و كذا العمليات و الأنشطة الإدارية التي تتمثل في التخطيط و التنظيم و الرقابة و التسيير و التنسيق و كل العمليات التي ترتبط برأس المال الفكري المتمثل في المورد البشري، من أجل اتخاذ القرارات المتعلقة بحل

¹ بونار عمر: أثر إدارة المعرفة على تمكين العاملين في الجماعات المحلية الجزائرية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 16، العدد 01، جوان ، 2020، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر، ص 06.

² سحنوني محمد: الإدارة العصرية للأصول الذكية في ظل اقتصاد المعرفة، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 23، 2020، ص 263.

³ تيجاني محمد العيد، وآخرون: العمليات الجوهرية لإدارة المعرفة و دورها في تحسين الأفضلية التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2020، ص 143.

المشاكل و العراقيل التي تواجهها المنظمة في مسيرتها من أجل تحقيق أهدافها المتعلقة بالتخطيط الاستراتيجي، لأن إدارة المعرفة تركز أساساً على المعارف التي تتزايد باستمرار وتتراكم مع الزمن.

مجتمع المعرفة: ظهر مفهوم مصطلح مجتمع المعرفة في مطلع الستينيات من القرن العشرين بعد الجدل والنقاشات التي حول العيوب و النقائص التي كانت تعاني منها المجتمعات الصناعية، فمجتمع المعرفة يمكن تعريفه أنه المجتمع الذي يعمل على نشر المعرفة و إنتاجها و توظيفها بكفاءة في جميع نشاطات المجتمع، كالاقتصاد و المجتمع المدني و السياسة و الحياة الخاصة بالأفراد من أجل ترقية الحياة الإنسانية، بمعنى إقامة التنمية الإنسانية. أما بلغة الاقتصاد يقصد بمجتمع المعرفة العمل على إنشاء و وضع طريقة إنتاج مناسبة للمعرفة، تعويضاً لنمط الإنتاج الربحي الذي يعتمد على المواد الخام مثل المحروقات و غيرها أي الموارد المادية الآيلة للزوال.¹

كما يقصد بمجتمع المعرفة المجتمع الذي تستعمل فيه المعلومات و البيانات بكثافة و كفاءة و فعالية، في مختلف أنشطة الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية، و يعتمد أساساً في نموه و تطوره على التقنيات الفكرية و المعلوماتية، و مختلف شبكات الاتصالات التي تشمل السلع و الخدمات الجديدة، مع التوفير المستمر لقوى العمل التي تعمل على إنتاج و تجهيز و معالجة و العمل على نشر و توزيع و تسويق مختلف السلع و الخدمات بالمعلومات الضرورية التي تحتاجها.²

7- الدراسات السابقة: تعتبر الدراسات السابقة ذات أهمية كبيرة بالنسبة للباحث، فهي بمثابة الموجه الرئيسي الذي يعتمد عليه من أجل تحديد الفجوة العلمية التي لم يتطرق لها الباحثين الآخرون في دراساتهم العلمية، و تكمن أهميتها كذلك في كيفية تناول الباحث موضوع دراسته على ضوء هذه الدراسات السابقة، فهي بمثابة البوصلة التي تبين الطريقة العلمية و المنهجية الصحيحة التي يعمل عليها الباحث من أجل التطرق لموضوع دراسته، و عدم تكرار الأخطاء التي وقع فيها باحثين آخرون، بالإضافة إلى مقارنة النتائج التي توصلوا إليها مع نتائجهم و تحديد أوجه التشابه و الاختلاف و تحديد المنهج المناسب و التقنيات المستعملة و هل تتوافق مع موضوع دراسته أم لا، و توجد دراسات سابقة تتقاطع مع موضوع بحثنا هذا الذي نحن بصدد القيام به و من هذه الدراسات السابقة نذكر ما يلي:

¹ قريبي ناصر الدين، و الشارف بن عطية سفيان: مرجع سابق، ص 80.

² العابد ميهوب: آليات تكريس مجتمع المعرفة في الجامعة الجزائرية، مجلة سوسيولوجيا، المجلد 04، العدد 02، ديسمبر، 2020، ص 302.

أولاً- الدراسات السابقة المتعلقة بمتغير التعليم المقاولاتي الجامعي:

1- الدراسات الأجنبية:

- دراسة بورواتي و آخرون ¹:Purwati and all

أنجزت سنة 2020 بعنوان Entrepreneurship éducation and it's impact on student's intention to entrepreneurship

حيث هدفت هذه الدراسة إلى إظهار مدى تأثير متغير التعليم المقاولاتي على تحسين فعالية الطلبة و نياتهم في مجالات الأعمال الريادية، حيث اعتمد الباحثون في هذه الدراسة على استخدام المنهج الوصفي التحليلي، و قاموا بتعريف المتغيرات التي لها علاقة بالدراسة منها: التعليم المقاولاتي، الدوافع و النية المقاولاتية، الفعالية الذاتية، و لجمع البيانات استخدموا تقنية الاستبيان و قاموا بتوزيعها على عينة مكونة من 400 طالب جامعي من جامعة بيكانبارو في أندونيسيا، و لتحليل فرضيات الدراسة استعملوا نموذج المعادلات البنائية PLS-SEM و كذلك برنامج AMOS لتحليل البيانات.

و توصلت نتائج الدراسة إلى أن التعليم المقاولاتي لم يكن له تأثير كبير على نية الطلبة في مجال ريادة الأعمال، و لكن كانت له تأثير و نتيجة حول المقاولاتية الذاتية، و لم تتوصل هذه الدراسة إلى وجود أي علاقة أو إشارة إلى متغير الدافع كوسيط بين متغيري التعليم المقاولاتي و النية المقاولاتية، و لكن أوضحت أن الفعالية الذاتية يمكن أن تكون لها علاقة كاملة بين التعليم المقاولاتي و النية المقاولاتية. **تعقيب:** تتفق هذه الدراسة مع دراستنا و تتشارك معها في متغير التعليم المقاولاتي و المنهج المستخدم في تفسير البيانات و المتمثل في المنهج الوصفي التحليلي، و تقنية جمع البيانات و هي الاستبيان، أما نتائج الدراسة فكانت مغايرة لنتائج دراستنا غير اننا استفدنا من هذه الدراسة من حيث مفهوم التعليم المقاولاتي الذي يعتبر متغير أساسي في دراستنا.

2- الدراسات العربية:

- دراسة هالة خطاب ²:Hala W.Hattab

أنجزت سنة 2014 بعنوان Impact of Entrepreneurship Education on Entrepreneurial Intentions of University Students in Egypt

¹ بوريش أحمد، بنعمر بن عيسى، وافي ميلود: دراسة تأثير التعليم المقاولاتي على النية المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين من خلال التأثير المعدل للدعم الجامعي، مجلة شعاع للدراسات الاقتصادية، المجلد 08، العدد 01، 2024، ص 234.

² بوريش أحمد و آخرون، مرجع سابق، ص 243.

و هدفت هذه الدراسة لمعرفة مدى تأثير التعليم المقاولاتي في نوايا الطلبة الجامعيين المصريين لتنظيم مشاريعهم المقاولاتية، حيث استخدمت الباحثة برنامج Linen و شملت الدراسة عدة متغيرات منها: ريادة الأعمال، نوايا الطلبة في تنظيم المشاريع، التعليم، المواقف و التصورات، و يتضمن المنهج الوصفي المستخدم في تحليل بيانات الاستبيان الموزع على طلبة الجامعة المصرية الخاصة، و التي تتكون من ثلاث كليات، و عينة الدراسة تتكون من 376 طالبا، و تم استخدام برنامج SPSS لتحليل البيانات، و توصلت نتائج الدراسة إلى وجود علاقة إيجابية بين متغير التعليم المقاولاتي و نية و تصورات الطلبة لتنظيم و إنشاء مشاريعهم المقاولاتية.

تعقيب: تتشابه هذه الدراسة و تتوافق مع دراستنا في متغير التعليم المقاولاتي و المنهج المستخدم في تفسير البيانات و هو المنهج الوصفي، و في بعض المفاهيم منها التعليم، ريادة الأعمال، تنظيم المشاريع المقاولاتية، كما تتفق معها في تقنية جمع المعلومات و هي الاستمارة، و هناك تشابه في نتائج الدراسة بوجود علاقة إيجابية بين متغيرات الدراسة ما يسمح للطلبة بإنشاء مشاريع مقاولاتية .

3- الدراسات الجزئية:

3-1- دراسة مداني وفاء:¹ و المعنونة ب: التعليم العالي و أثره على تنمية روح المقاول في الجزائر، و هي أطروحة دكتوراه و التي طرحت فيه الإشكالية التالية: كيف يساهم التعليم العالي في تنمية روح المقاول لدى الطالب الجامعي؟

و يندرج تحت هذه الإشكالية تساؤلات فرعية:

- ما مدى تأثير برامج التعليم العالي على تنمية روح المقاول لدى الطالب الجامعي؟
 - هل تساهم أدوات التدريس التي تستعملها هيئة أعضاء التدريس على تعزيز روح المقاول لدى الطالب؟
 - ما هي درجة روح المقاول لدى طلبة جامعة وهران 2؟
 - كيف تدعم دار المقاولاتية في جامعة وهران 2 روح المقاول لدى الطالب الجامعي؟
- و تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي، الذي يعبر عن الظاهرة الاجتماعية الاقتصادية المراد دراستها بطريقة كمية و كيفية، و البحث عن العلاقات بين متغيرات الدراسة من أجل تفسيرها و الوصول إلى

¹ مداني وفاء: التعليم العالي و أثره على تنمية روح المقاول في الجزائر، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، شعبة علوم اقتصادية، تخصص تسيير مؤسسات، جامعة جيلالي اليابس، بسبيدي بلعباس، الجزائر 2019/2020.

الاستنتاج العام عن طريق إجراء المسح للعينة و تحليلها إحصائيا، باستعمال برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية (SPSS).

أما طريقة اختيار العينة فتم استعمال العينة العشوائية الطبقية و تم اختيار عينة مكونة من 292 طالبا من أصل 1202 الذين يمثلون المجتمع الأصلي، كما تم استخدام تقنيات لجمع المعطيات و هي الاستبيان أو الاستمارة و كذلك تقنية المقابلة.

و تم التوصل للنتائج الآتية:

- يوجد مستوى عالي من روح المقابلة لدى الطلبة محل الدراسة.
- لا توجد فروق ذات دلالة إحصائية لروح المقابلة تعزى للمتغيرات الشخصية (الجنس، السن، الخبرة المهنية).
- يوجد ارتباط ذو دلالة إحصائية بنسب متفاوتة و درجة معنوية عالية بين المتغيرات المستقلة و المتغير التابع و المثبتة من خلال استخدام مصفوفة الارتباط.
- هناك أثر ذو دلالة إحصائية بين أبعاد التعليم العالي و تنمية روح المقابلة لدى عينة الدراسة أي أن الفرضية الرئيسية قد تحققت.
- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكل من أبعاد التعليم العالي (برامج التعليم، أساليب التدريس، دار المقاولاتية) على تنمية روح المقابلة لدى عينة الدراسة أي أن الفرضيات الفرعية الثلاثة قد تحققت.
- تعقيب:** هناك تشابه لهذه الدراسة مع دراستنا من حيث المنهج المستخدم و هو المنهج الوصفي و تقنية جمع البيانات المتمثلة في الاستبيان، و هناك توافق في نتائج الدراسة بوجود علاقة إيجابية بين متغيرات الدراسة، غير أنها تختلف معها من حيث طريقة اختيار العينة ففي دراستنا استعملنا العينة القصدية أما في هذه الدراسة السابقة فتم استخدام العينة العشوائية الطبقية.

و استقدنا من هذه الدراسة من حيث طريقة تحليل و تفسير البيانات و كذلك استخدام بعض المفاهيم.

3-2- دراسة بن وريدة حمزة:¹ بعنوان التعليم المقاولاتي و تأثيره في تفعيل الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، دراسة ميدانية لعينة من الطلبة الخريجين بجامعات الشرق الجزائري، و هي أطروحة

¹ بن وريدة حمزة: التعليم المقاولاتي و تأثيره في تفعيل الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، دراسة ميدانية لعينة من الطلبة الخريجين بجامعات الشرق الجزائري، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، الجزائر، 2022/2023.

دكتوراه، أما الإشكالية العامة للدراسة فهي: ما أثر التعليم المقاولاتي على تفعيل الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين في كل من جامعة 20 أوت 1955 و المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف ميلة؟ و تندرج تحت هذه الإشكالية العامة تساؤلات فرعية و هي:

- ما أثر المهارات التقنية على تفعيل الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين بالمؤسستين محل الدراسة؟
- ما أثر المهارات الإدارية على تفعيل الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين بالمؤسستين محل الدراسة؟

- ما أثر المهارات الشخصية على تفعيل الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين بالمؤسستين محل الدراسة؟

- ما أثر مهارات البرامج التعليمية على تفعيل الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين بالمؤسستين محل الدراسة؟

- ما أثر أنشطة الجامعة المقاولاتية على تفعيل الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين بالمؤسستين محل الدراسة؟

- ما أثر الدعم و المرافقة لأصحاب المشاريع على تفعيل الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين بالمؤسستين محل الدراسة؟

أما المنهج الذي استخدم في هذه الدراسة هو المنهج الوصفي التحليلي و منهج دراسة الحالة لتفسير العلاقة بين المتغيرات، أما تقنية جمع المعلومات فاستعمل الباحث تقنية الاستمارة الورقية و الإلكترونية، إضافة إلى برنامج العلوم الاجتماعية لتحليل الحزم الإحصائية SPSS.

أما مجتمع البحث الأصلي فبلغ عدد أفراد 2000 وحدة موزعة بين المؤسستين ب 1200 طالب من جامعة سكيكدة، و 800 طالب من المركز الجامعي بميلة، و تم تحديد العينة بحجم 739 طالبا منهم 506 طالبا من جامعة سكيكدة و 233 طالبا من المركز الجامعي بميلة.

أما نتائج الدراسة فكانت كما يلي:

بالنسبة للفرضية العامة أو الرئيسية فقد أظهرت النتائج وجود علاقة طردية و بدرجة ضعيفة لتأثير التعليم المقاولاتي في تفعيل الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين في المؤسستين أي وجود تطابق بين النتائج النظرية و التطبيقية.

أما نتائج الفرضيات الفرعية فكانت كما يلي:

- توجد مجموعة من الخصائص المتداخلة الشخصية و السلوكية و الإدارية التي تعمل على تشكيل شخصية المفاوض و المتعلقة بالعوامل الشخصية و الاجتماعية و الاقتصادية ذات الصلة.
- تسعى الجزائر لإرساء أسس الاقتصاد الحر عن طريق تشجيع المبادرات الفردية و حرية المنافسة، بسن مجموعة قوانين و تشريعات توفر إطارا تنظيميا لتعزيز المقاولاتية، و المتمثل أساسا في أجهزة الدعم و المرافقة و ما تقدمه من خبرات لمرافقة أصحاب المشاريع المقاولاتية.
- هدف التعليم المقاولاتي تزويد الطلبة الجامعيين بالمعارف و المهارات لانخراطهم في الأعمال المقاولاتية على أوسع نطاق، كما يركز تعليم المقاولاتية على الوعي الفردي و اقتناص الفرص و المبادرة و المخاطرة و الاستقلالية لتطوير جيل جديد من رواد الأعمال.
- تركز منهجيات التعليم المقاولاتي في محتوياتها على استراتيجيات التعليم الابداعية، كدراسة الحالة ، التعلم بالتجربة، التعليم التعاوني ، لهذا وجب بناء برامج التعليم المقاولاتي وفق مراحل علمية مدروسة تتكيف مع حاجيات الطلبة لغرس السلوكيات المقاولاتية فيهم.
- يوجد اختلاف بين الباحثين في تحديد مضمون و محتويات التعليم المقاولاتي، و لكل واحد منهم وجهة نظر عما يجب تلقينه للطلبة الجامعيين لتعزيز سلوكهم المقاولاتي، كما تبقى المهارات التقنية و الإدارية و الشخصية عناصر مشتركة في برامج التعليم المقاولاتي.
- تعقيب:** هناك تشابه كبير بين هذه الدراسة السابقة و دراستنا من حيث متغير التعليم المقاولاتي و طريقة بناء الفرضيات الفرعية التي اعتمدت على متغيرات تم اعتمادها في دراستنا و هي المهارات الشخصية و المهارات الإدارية و برامج التعليم المقاولاتي، و المنهج المتبع في تفسير و تحليل البيانات و هو المنهج الوصفي، و كذلك تقنية جمع المعلومات و هي الاستمارة.
- كما يوجد توافق جزئي مع نتائج دراستنا من حيث سعي الجزائر لإرساء الاقتصاد المعرفي بتشجيع المبادرات الشخصية، و تأسيس هيئات الدعم و المرافقة لمتابعة المشاريع المقاولاتية للطلبة، و كذلك هدف التعليم المقاولاتي هو تزويد الطلبة بالمهارات الشخصية و الإدارية و التنظيمية و الاعتماد على المخاطرة و المبادرة لتحقيق ريادة الأعمال و إنشاء المؤسسات الناشئة.

3-3- دراسة الجودي محمد علي:¹ تحت عنوان نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة، أطروحة دكتوراه.

أما الإشكالية فهي لإبراز أهمية الارتباط بين التعليم المقاولاتي و تنمية روح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين بطرح الإشكالية العامة التالية: ما مدى مساهمة التعليم المقاولاتي في تطوير روح المقاولاتية لدى طلبة الجامعات؟

وتندرج تحت هذا التساؤل العام تساؤلات فرعية و هي:

- ما هو واقع المقاولاتية في الجزائر؟ - ماهي استراتيجيات التعليم المقاولاتي؟

- ماهي برامج تعليم المقاولاتية؟ و ماهي محتوياتها؟

- ما درجة الروح المقاولاتية لدى طلبة جامعة الجلفة؟

- إلى أي مدى يقوم التعليم المقاولاتي بالجامعة بتهيئة الطالب و تعزيز روح المقاولاتية لديه؟

أما المنهج المستخدم فهو المنهج الوصفي التحليلي و المنهج القياسي (الإحصائي)، بالإضافة إلى

برنامج الحزم الإحصائية للعلوم الاجتماعية SPSS، أما التقنية المستعملة لجمع البيانات و المعلومات

هي الاستبيان أو الاستمارة بناء على نموذج **Hisrich & Peters** .

أما مجتمع البحث الأصلي فيكون من 165 طالبا وزعت الاستمارة على 132 طالب فقط لغياب البقية بنسبة 80%.

و كانت نتائج الدراسة كما يلي:

- تعد المقاولاتية ظاهرة متعددة الأبعاد و أساسها الابداع و المخاطرة، و ركزت المقاربة الاقتصادية على

وظائف المقاول، أما المقاربة السيكولوجية اهتمت بدراسة خصائصه، و مقاربة النشاط المقاولاتي فقد

اهتمت بدراسة دور المقاول في الاقتصاد و المجتمع.

- توجد خصائص شخصية و إدارية و سلوكية تتداخل فيما بينها لتكون شخصية المقاول،

- وفق الاحصائيات تبين تزايد أعداد النشاط المقاولاتي في القطاعات الاقتصادية،

- هدف التعليم المقاولاتي تزويد الطلبة بالمعارف و اكتسابهم مهارات تشجعهم على العمل المقاولاتي،

¹ الجودي محمد علي: نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة،

أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، تخصص علوم التسيير ، جامعة محمد

خضير، بسكرة، الجزائر، 2014/2015.

- تركّز برامج التعليم المقاولاتي في مضامينها على استراتيجيات التعليم الابداعية، كدراسة الحالة، التعليم بالتجربة، التعليم التعاوني؛
- يمتلك الطلبة الذين أجريت عليهم الدراسة طبيعة الشخصية المقاولاتية و السلوكيات المقاولاتية، التي تعكس درجة عالية من الروح المقاولاتية لديهم.
- بينت الدراسة عدم وجود اختلافات و فروقات لروح المقاولاتية لدى الطلبة يمكننا إرجاعها للخصائص الشخصية كالجنس و السن و المستوى و النظام التعليمي.
- تعقيب:** تتشابه هذه الدراسة مع دراستنا هذه من حيث متغير التعليم المقاولاتي و المنهج المستخدم و هو المنهج الوصفي و تقنية جمع المعلومات و هي الاستمارة، و هناك تشابه في نتائج الدراسة حيث الهدف من التعليم المقاولاتي الجامعي و هو تزويد الطلاب بالمهارات و المعارف لتشجيعهم على العمل المقاولاتي، و كذلك احتواء برامج التعليم المقاولاتي على استراتيجيات تعلم ابداعية كدراسة الحالة و التجربة و التعاون، و امتلاك الطلبة للسلوك المقاولاتي الذي نتائجه إنشاء مؤسسات مصغرة.

ثانيا: الدراسات السابقة المتعلقة بمتغير باقتصاد المعرفة:

1- الدراسات الأجنبية:

- دراسة يوان yuen¹: أنجزت هذه الدراسة سنة 2005 و هدفت إلى العمل على إصلاح السياسات التعليمية المتعلقة بالطفولة المبكرة كعنصر من عناصر الإصلاح التربوي القائم على الاقتصاد المعرفي في مدارس هونج كونج، و تتكون عينة الدراسة من 35 طالبا، 10 معلمين، 8 مديري مدارس الطفولة المبكرة من 15 روضة ، 1 مشرفة طفولة مبكرة، و 1 من متخذي القرارات.
- و لجمع البيانات تم استخدام أسلوب الحوار و تقنية المقابلة.
- و من نتائج الدراسة هو وجود مجموعة من العوامل التي تؤثر في الاعتماد على الإصلاح منها العوامل الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية، و التي تهدف إلى دفع البلاد لتحقيق مستوى متقدم من إدارة المعرفة و تحقيق مبادئ الاقتصاد المعرفي و العمل على ترسيخها في التعليم، و تحديد مجمل الكفايات المعرفية المطلوبة في المستقبل.

¹ هني معمر: مدى توظيف الاقتصاد المعرفي في بناء مناهج التربية البدنية و الرياضية و انعكاساته على المهارات الحياتية للتلميذ، دراسة ميدانية لثانويات و متوسطات ولاية تيبازة، أطروحة دكتوراه علوم، معهد التربية البدنية و الرياضية، جامعة ابراهيم سلطان شيبوط، الجزائر 03، دالي براهيم، الجزائر، ص 30.

تعقيب: تشابهت هذه الدراسة السابقة مع دراستنا من حيث متغير اقتصاد المعرفة الذي يعتبر متغير أساسي في دراستنا، و نتائج الدراسة التي بينت وجود إصلاحات اقتصادية و اجتماعية و سياسية تهدف لتحقيق مبادئ اقتصاد المعرفة عن طريق التعليم.

و أوجه الاختلاف تتمثل في تقنية جمع المعلومات حيث استخدمنا في دراستنا تقنية الاستمارة أما في هذه الدراسة فتم استخدام تقنية المقابلة.

و استفدنا من هذه الدراسة من خلال مفهوم اقتصاد المعرفة.

2- الدراسات العربية:

- دراسة محمد جبار طاهر الشمري:¹ دراسة بعنوان " دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي/ مصر أنموذجاً " .

مشكلة الدراسة: أن اقتصاديات الدول العربية تواجه العديد من القضايا الصعبة التي تحتاج لحلول و من هذه القضايا و المشكلات انخفاض و تدني معدلات النمو الاقتصادي، قلة التنوع الاقتصادي، ارتفاع معدلات البطالة، هجرة رأس المال البشري و المادي، عدم وجود ميزة تنافسية في المنتجات الوطنية، الاعتماد بشكل كبير على التكنولوجيا الأجنبية المستوردة.

أهداف الدراسة:

تهدف الدراسة لمعرفة مكونات اقتصاد المعرفة، و تسليط الضوء على نظريات النمو الحديثة في ظل اقتصاد المعرفة، عرض تجربة مصر كنموذج لدولة نامية في اقتصاد المعرفة، عرض و تحليل تأثيرات اقتصاد المعرفة على الإنتاج المحلي.

فرضية الدراسة:

تتطلب الفرضية من الفكرة التي مفادها أن اقتصاد المعرفة لا يقوم على أسس الاقتصاد التقليدي في الدول المتقدمة، بل ظهر في ظل تقنية المعلومات و الاتصالات و هو ما سمح بظهور الفجوة التقنية الرقمية و اتساعها، بين من يمتلك المعلومات و المعارف و بين من يفتقدها، و رغم التقدم الملحوظ في الاقتصاديات العربية من حيث تقنيات المعلوماتية إلا أن الفجوة المعرفية في اتساع مستمر و دائم.

منهج الدراسة:

¹ محمد جبار طاهر الشمري، مرجع سابق.

تم الاعتماد في هذه الدراسة على المنهج الاستقرائي عن طريق تحليل الدراسات و المقالات التي تناولت اقتصاد المعرفة.

نتائج الدراسة:

- تبين أن الاقتصاد القائم على المعرفة في اتجاه متنامي نحو التكامل العالمي بفضل ثورة المعلومات و الاتصالات.

- سعت الحكومة المصرية للوصول للتكنولوجيا المتطورة ما سمح بتحقيق مستويات عالية من الناتج المحلي الإجمالي.

- أكدت النظريات الحديثة أن الاستثمار في البحث و التطوير و الإبداع التقني هو الدافع الحقيقي للنمو الاقتصادي.

- ساهم الاقتصاد المعرفي على توفير مناصب الشغل و التقليل من البطالة ما انعكس ايجابيا على سياسة التشغيل في اقتصاد مصر بشكل عام.

- عمل اقتصاد المعرفة على رفع قيمة الصادرات المصرية من السلع و الخدمات المعلوماتية و الاستشارات و الخبرات التقنية، و تقديم الحلول البرمجية.

تعقيب: تتشابه هذه الدراسة السابقة مع دراستنا من حيث متغير اقتصاد المعرفة، و كذلك أهداف الدراسة المتمثلة في معرفة مكونات و نظريات اقتصاد المعرفة، و يوجد توافق في بعض نتائج الدراسة منها أن اقتصاد المعرفة في تطور مستمر لاندماجه في الاقتصاد العالمي، و مساهمة هذا الاقتصاد في توفير مناصب عمل للطلبة، كما يعمل على زيادة السلع و الخدمات محليا و دوليا.

أما أوجه الاختلاف فتتمثل في فرضيات الدراسة التي ركزت في الدراسة السابقة على وجود الفجوة بين الدول المتقدمة و النامية من حيث استعمال المعلومات و الاتصالات، أما في دراستنا فقد ركزنا على مخرجات اقتصاد المعرفة المتمثلة في تحويل الأفكار إلى مشاريع مقاولاتية، كما يوجد اختلاف في المنهج المتبع ففي هذه الدراسة استخدم المنهج الاستقرائي أما في دراستنا فتم استعمال المنهج الوصفي.

3- الدراسات الجزائرية:

3-1- دراسة بن ونيسة ليلي:¹ بعنوان اقتصاد المعرفة و جودة التعليم العالي في الجزائر، دراسة مقارنة و التي تبين أهم الاصلاحات التي تبنتها الجزائر من أجل تطوير المنظومة التعليمية، لمواجهة التحديات التي يفرضها اقتصاد المعرفة، و مدى مساهمة هذه الاصلاحات للمتغيرات المفروضة من خلال مقارنة حالة الجزائر مع بعض الدول العربية و الأجنبية.

أما الإشكالية الرئيسية للدراسة فتم طرحها كما يلي: إلى أي مدى يمكن لمنظومة التعليم العالي ان تتكيف و تستجيب للتحديات و الدوافع المفروضة من طرف اقتصاد المعرفة لتحقيق الجودة في مؤسساتها ، و هل يختلف التأثير من دولة لأخرى؟

و يندرج ضمن هذه الإشكالية التساؤلات الفرعية الآتية:

- فيما تتمثل خصائص و مميزات اقتصاد المعرفة؟
- ما هي الشروط و المحددات التي يفرضها اقتصاد المعرفة من أجل تطوير منظومة التعليم العالي؟
- فيم تتجلى إصلاحات التعليم العالي في الجزائر؟
- هل استجابة الدول لتحديات اقتصاد المعرفة تختلف حسب درجة التقدم؟

من خلال الإشكالية المطروحة و استجابة للتحقق من الفرضيات تم اتباع عدة مناهج منها المنهج الوصفي التحليلي، و منهج دراسة الحالة إضافة إلى المنهج المقارن بالإضافة إلى الدراسة القياسية.

أما مجتمع الدراسة المقارنة فكان عدد من الدول من بينها الجزائر، كوريا، الأردن، ماليزيا، تركيا، المغرب، فرنسا، إسبانيا و إيطاليا، للفترة الممتدة بين سنتي 2000 و 2014 و هي فترة التطور و التغير نحو نظام الجودة الذي يتضمن في اقتصاد المعرفة.

أما نتائج الدراسة القياسية فكانت كما يلي:

- حسب نموذج التأثير العشوائي الذي بين أن أثر اقتصاد المعرفة على جودة التعليم العالي يتغير بعامل الزمن و من دولة لأخرى، لأن لكل دولة خصائصها و مميزاتا الاقتصادية.
- توجد بعض المؤشرات التي لها أثر إيجابي كمؤشر عدد الطلبة المسجلين، و معدل الالتحاق بالتعليم العالي و براءات الاختراع.

¹ بن ونيسة ليلي: اقتصاد المعرفة و جودة التعليم العالي في الجزائر، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد و تسيير عمومي، جامعة محمد اسطنبولي، معسكر، الجزائر، 2016/2015.

- توجد بعض المؤشرات لها أثر سلبي كعدد الطلبة الذين يدرسون خارج البلد، نتيجة هجرة الأدمغة و عدم رجوعهم لبلدهم الأصلي.

- معدل التأطير الذي له علاقة عكسية مع جودة التعليم العالي، فكلما زاد معدل التأطير تنقص جودة التعليم العالي، و هذا مؤشر سلبي لأن نقص معدل التأطير يؤدي تفرغ هيئة التدريس للبحث العلمي و منه زيادة الجودة، و هذا مع اعتماد مقارنة التكوين بالكفاءات مع القليل من الطلبة ما يزيد من جودة التعليم العالي و البحث العلمي.

3- 2- دراسة مسعي سمير:¹ أطروحة دكتوراه بعنوان اقتصاد المعرفة في الجزائر، الواقع و متطلبات التحول، دراسة تحليلية مقارنة لواقع اقتصاد المعرفة في الجزائر، حيث هدفت هذه الدراسة إلى معرفة مدى استعداد الاقتصاد الجزائري للتحول نحو اقتصاد المعرفة، مع اكتشاف الفرص و المتطلبات الضرورية لذلك و هذا على ضوء أسس اقتصاد المعرفة الأربعة الأساسية، وهي العمالة المتعلمة و المؤهلة، توفر هياكل تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، البحث و التطوير، و النظام الاقتصادي و المؤسساتي، و هذا بتحليل أهم المؤشرات منها حالة اقتصاد المعرفة في الجزائر، لتحديد نقاط القوة و الحفاظ عليها و تحديد مواطن الضعف و تعزيزها.

أما الإشكالية العامة للدراسة فتم طرحها كما يلي: ما هو واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر، و ما

هي متطلبات الاندماج في هذا النمط الاقتصادي الجديد؟

و للإجابة على هذا الإشكال تم طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

- ما هو المقصود باقتصاد المعرفة و ماهي أهم خصائصه؟

- ما هي متطلبات الاندماج في هذا النمط الاقتصادي الجديد؟

- ما هي أهم مؤشرات هذا النمط الجديد؟ و هل يمكن قياسه؟

- ما هو واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر؟

- ما هي الفرص المتاحة أمام الجزائر للاندماج في اقتصاد المعرفة العالمي، و كيف يمكن لنا أن ننمي

مقومات هذا الأخير لدينا؟

¹ مسعي سمير: اقتصاد المعرفة في الجزائر، الواقع و متطلبات التحول، دراسة تحليلية مقارنة لواقع اقتصاد المعرفة في الجزائر، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد المعرفة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2014/2015.

و تم استخدام المنهج الوصفي و كذلك المنهجين التحليلي و المقارن، لعرض و تتبع بعض المؤشرات الخاصة باقتصاد المعرفة، و مقارنتها مع بعض الدول العربية و الأجنبية.

أما النتائج المتوصل إليها من هذه الدراسة فهي:

- تعرف الجزائر تأخرا كبيرا في تحقيق اغلب أسس اقتصاد المعرفة، و بشكل خاص دعامتي الابداع و النظام الاقتصادي و المؤسساتي.

- مؤسسات التعليم العالي في الجزائر حديثة العهد، و تحتاج لوقت كبير من أجل ترسيخ دعائم بنيتها المؤسسانية التي تلعب دورا هاما في تثبيت اقتصاد المعرفة.

- عدم قدرة القطاع الخاص على النهوض و الاندماج في اقتصاد السوق رغم الدعم الحكومي له، و ما يزال معتمدا على موارد الدولة التي تعتبر المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي.

- تعاني المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المؤسسات العامة الجزائرية من ضعف كبير في القدرات و المهارات الابداعية، بسبب عزلتها عن السوق العالمية، و كذا الفكر الموجه للاقتصاد الوطني.

- تتميز مخرجات البحث العلمي في الجزائر بالمحدودية و الضعف من حيث الحجم و النوعية و التوجيه، بسبب غياب المجهودات الجادة و المبذولة من أجل بناء و تطوير هيئات فعالة تهتم بأنشطة البحث العلمي، مع غياب قاعدة بيانات حقيقية و صلبة مما يعطل التنمية الاقتصادية و الاجتماعية.

3-3- دراسة بن جدو بن عليّة:¹ أطروحة دكتوراه تحت عنوان دور الاقتصاد المعرفي في تحسين اداء الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة لعينة من المؤسسات الجزائرية.

و تهدف الدراسة لمعرفة واقع اعتماد مفهوم الاقتصاد المعرفي من قبل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، و تأثير ذلك على تحسين أداء المورد البشري لأن المؤسسات الجزائرية تواجه تحديات كبيرة أمام السوق الوطنية و الدولية نتيجة انفتاح السوق الجزائرية على الأسواق العالمية، بالإضافة إلى دراسة الارتباط و التأثير بين مؤشرات الاقتصاد المعرفي، و أداء الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

و بناء على ما سبق تم طرح الإشكالية الرئيسية كما يلي: ما دور الاقتصاد المعرفي في تحسين

أداء الموارد البشرية بالمؤسسات الاقتصادية للصناعات الغذائية في الجزائر؟

و على ضوء التساؤل الرئيسي تم طرح التساؤلات الفرعية الآتية:

¹ بن جدو بن عليّة: دور الاقتصاد المعرفي في تحسين اداء الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة لعينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراة علوم، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، شعبة علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس الجزائر، 2022/2023.

- هل يوجد مستوى مقبول لتبني مفهوم و بعد الاقتصاد المعرفي و بعد تحسين أداء الموارد البشرية بالمؤسسات الاقتصادية للصناعات الغذائية في الجزائر؟
- هل توجد علاقة ارتباط ذات دلالة إحصائية بين الاقتصاد المعرفي و تحسين أداء الموارد البشرية بالمؤسسات الاقتصادية للصناعات الغذائية في الجزائر؟
- هل توجد علاقة تأثير ذات دلالة إحصائية بين الاقتصاد المعرفي و تحسين أداء الموارد البشرية بالمؤسسات الاقتصادية للصناعات الغذائية في الجزائر؟
- أما المنهج الذي استخدمه الباحث هو **المنهج الوصفي و منهج دراسة الحالة**، إضافة إلى التقنيات المستعملة في جمع البيانات و المعلومات متمثلة في **الاستبيان أو الاستمارة**، كما تم استعمال برنامج SPSS لتحليل و معالجة البيانات المتحصل عليها لتبويبها و تحليلها إحصائيا ثم تفسيرها.
- و تم تحديد مجتمع البحث المكون من المؤسسات الاقتصادية الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية بولاية الجزائر و البلدية، و تم اختيار عينة الدراسة عن طريق **العينة القصدية (العمدية)** و التي تتكون من 80 مؤسسة، حيث تم توزيع 80 استمارة تم استرجاع 69 فقط.
- و بناء على ذلك تم التوصل **للنتائج التالية**:
- تطور ملحوظ لمؤشر تكنولوجيا المعلومات في الجزائر، من خلال تزايد عدد المشتركين في الهاتف الثابت (الانترنت) و المحمول.
- تزايد مستمر لمؤشر التعليم في الجزائر في الأطوار التعليمية الثلاثة، و في الطور الجامعي إضافة إلى تزايد عدد المتعلمين في التكوين المهني وذلك نتيجة لزيادة بناء الهياكل التعليمية.
- تحسن مؤشر الإبداع و الابتكار الصادر عن الجامعات الجزائرية و المعاهد العلمية، إضافة إلى تزايد براءات الاختراع و الملكية الفكرية، و كذلك الأعمال الأدبية كما تزايد عدد شهادات الحيازة النباتية، و تسجيل العلامات التجارية المقدمة للمعهد الوطني للملكية الصناعية.
- تبني مفهوم تحسين أداء الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية العمومية.
- يوجد علاقة ارتباط بين الاقتصاد المعرفي و أداء الموارد البشرية.
- توجد علاقة تأثير طردية و موجبة بين الاقتصاد المعرفي و أداء الموارد البشرية.
- 8- **المقاربات النظرية و السوسيولوجية لموضوع الدراسة:**

تعتبر المقاربة النظرية بمثابة الإطار العام الذي يعتمد عليه الباحث في تفسير موضوع بحثه و إحاطته و تعزيزه بمختلف المفاهيم و الأفكار المتضمنة في النظرية، و التي تساعد على بنائه للتصور

النظري و الامبريقي لكيفية معالجته و بطريقة علمية و منهجية لموضوع البحث الذي يريد تفسيره، فالاقتراب النظري ضروري لكل بحث علمي فهو بمثابة السند العلمي لتفسير مختلف الظواهر الاجتماعية و أهمية توجيه البحث سوسيولوجيا، لأنها تمنح الدراسة العلمية التناسق و الانسجام كما تسمح ببناء الفرضيات و تفسر على ضوءها نتائج الدراسة، و تكون المقاربة السوسيولوجية بمثابة المفتاح البحثي حيث تظهر أهميتها في الجانب النظري و الميداني لموضوع الدراسة حتى تعطي البحث المراد دراسته الطابع و التفسير العلمي المناسب تماشيا مع النظرية السوسيولوجية التي يتم اعتمادها من طرف الباحث.

و في دراستنا هذه رأينا أنه من الضروري الاعتماد على بعض النظريات التي نعتقد أنها تتناسب مع موضوع بحثنا لما تتميز به من أفكار و مفاهيم تعمل على تفسير موضوع الدراسة و من هذه النظريات المفسرة نذكر ما يلي:

8-1- النظرية البنائية الوظيفية:

تعتبر هذه النظرية من النظريات المشهورة في الحقل السوسيولوجي، لكنها تتدرج حسب دراستنا هذه ضمن إطار السوسولوجيا الاقتصادية، و التي ترى بأن التعليم المقاولاتي هو ذلك الفعل الذي يكون في سياق و إطار أكثر شمولية و تعميما و المتمثل في السياق العام الاقتصادي و الاجتماعي، حيث نجد كل الظواهر و الأنشطة و الأفعال و التي ترتبط بإشكالية التعليم المقاولاتي و علاقته باقتصاد المعرفة، و في هذا الاتجاه يقول " غرانوفيتز " بأن " بقاربه للسوسيولوجيا الاقتصادية تقوم أساسا على افتراضين سوسيولوجيين أساسيين، أولهما: أن الفعل يكون دائما متموقع اجتماعيا و لا يمكننا تفسيره فقط بالرجوع إلى الدوافع الفردية، ثانيا: بأن المؤسسات الاجتماعية و الاقتصادية لا تظهر بصفة آلية و تأخذ أشكالا معينة لا يمكننا تجنبها أو تفاديها، و إنما تعتبر مبنية اجتماعيا.¹

كما يعتبر " تالكوت بارسونز " Talcott Parsons من المنظرين الرئيسيين و له إسهامات كبيرة في بنائها و وضع قواعدها و مفاهيمها الأساسية، و التي اعتمد عليها في تفسيره للمجتمع ككل، و يعتبر من علماء الاجتماع الأمريكيين الأوائل، و الذين كان اهتمامهم منصبا على دراسة المنظمات، و نظرية التنظيم بالنسبة له تعتبر تطبيقا لنظريته العامة حول المجتمع ككل، فالمنظمات بالنسبة له تعد نسقا اجتماعيا منظما غايته تحقيق جملة من الأهداف المحدد مسبقا، و من أجل تحقيق هذه الأهداف و الغايات على المنظمة القيام بهيكله شاملة لنفسها، مع الأخذ بعين الاعتبار عامل الاختلاف الذي يتميز

¹ Steiner (P), *La sociologie économique*, Edition la découverte, Paris, 1999, p 27.

به مختلف الفاعلين فيها، و في هذا الإطار طرح " بارسونز" التساؤل الذي مفاده: " كيف باستطاعة المنظمة تحقيق نسقها الاجتماعي المتكامل و المتضامن انطلاقا من الأفراد و الجماعات المتباينة و مختلفة في أصلها؟ كيف يمكننا العمل على إدماج جميع هذه الاختلافات و الفروقات القائمة في مجالات العمل حتي تقوم بإعداد مختلف الأطراف الفاعلة من أجل تحقيق نفس الأهداف.

و عليه يمكننا القول بأن تحليل بارسونز للمنظمة كان مبنيا على مجموعة معينة و محددة من المفاهيم كالأدوار، البنية، القيم، المعايير. و وفق تصورات بارسونز فالفاعلين داخل المنظمات يكونون مقيدين بأدوار تحددها مسبقا الهياكل التنظيمية المتضمنة فيها، لأن التطابق و التكيف الذي يتلاءم مع أدوار العاملين يعتبر شرطا أساسيا من أجل السير الحسن و بصفة منتظمة المرتبط بالمنظمة، و هذا ما يجعل المنظمة تسعى جاهدة لدفع الفاعلين فيها لتعلم أدوارهم و مختلف القيم المشتركة فيها.¹

كما يرى هذا الاتجاه البنائي الوظيفي أن المجتمع هو عبارة عن نسق من الأفعال المحددة مسبقا و المنظمة، و يتكون هذا النسق من مجموعة من المتغيرات و الأبعاد المترابطة فيما بينها بنائيا و المتسائدة مع بعضها وظيفيا، فالتعليم المقاولاتي الجامعي يعتبر نسقا سوسو- اقتصادي مفتوح و الذي يتميز بمجموعة من العلاقات المترابطة و المتسائدة وظيفيا بين مختلف أجزائها، و الذي يستمد مدخلاته من بيئته الخارجية التي تمثل أنساقا أخرى و المتمثلة في اقتصاد المعرفة حسب دراستنا هذه.

فالتعليم المقاولاتي الجامعي عبارة عن نسق سوسيو- اقتصادي ديناميكي صغير يتغير و يتطور باستمرار، كما أن النسق الديناميكي يعتبر غير ستاتيكي نسبيا لكنه نشط و متغير في نفس الوقت، هذا ما يسمح لنا أن نربط بينه و بين اقتصاد المعرفة كنسق أكبر منه، و بينه و بين المؤشرات الموجودة ضمن هذا المجتمع السوسيو اقتصادي مثل الابداع و الابتكار، براءات الاختراع، الإنتاج و النشر العلمي.

و منه نعتبر أن تنمية و تطوير اقتصاد المعرفة تتناسب مع التعليم المقاولاتي الجامعي كنسق اجتماعي و اقتصادي ضمن النسق الكلي و العام بتكريس مؤشرات الاقتصاد المعرفي في المجتمع، إضافة إلى التجديد و التطوير المستمر و تحقيق التكامل المؤسساتي بين مختلف منظومات و هيئات الدعم و المرافقة للمشاريع المقاولاتية، و ثقافة المقاولاتية و الوعي في المجتمع و التكوين و التدريب على

¹ شاوش حميد: في النظريات السوسيولوجية في التنظيم، النظرية البنائية الوظيفية، اللجنة الأولى في ميدان دراسة المنظمات، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 8، العدد 2، جوان 2021، ص ص، 419، 420.

تنمية و تطوير مهارات الطلبة من خلال التعليم المقاولاتي و المتمثلة في المهارات الإدارية و التنظيمية و المهارات التقنية و المهارات الشخصية، من أجل الابداع و الابتكار و تفجير الطاقات الكامنة فيهم، و من نتائج البناء السوسيو- اقتصادي العمل على تقوية العلاقات و أهميتها بالنسبة للمقاولين و المقاولاتية، هذا من أجل المحافظة على التعليم المقاولاتي و علاقته بشبكة العلاقات الاجتماعية الأخرى، و المتمثلة أساسا في المحيط الأسري و العائلي، و منظومة المؤسسات باعتباره نسق مفتوح ديناميكي له علاقة باقتصاد المعرفة من أجل تنميته و تطويره، و هذا ما دلت عليه المقاربة البنائية الوظيفية في أن فهم الجزء المتمثل في التعليم المقاولاتي الجامعي من خلال إلحاقه بالكل المتمثل في اقتصاد المعرفة، حيث يتم ذلك باعتبار أن هذا الجزء يقوم بوظيفة محددة تتمثل أساسا في المحافظة على توازن الكل، هذا ما يفسر أن العلاقة بين الجزء و الكل هي عبارة عن علاقة وظيفية و تكاملية في آن واحد.¹

8-2- نظرية جوزيف شومبيتر:

حيث اهتم في نظريته هذه على الابتكارات و الاختراعات و الابداع و مختلف التجديدات الفنية و اعتبرها من العوامل الاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية، و بين ان المقاول هو ذلك الرائد في القيام بعمليات الابتكار و تطبيقها و ان له دورا وظيفيا هاما في هذه العملية ما ينتج عنها تحقيق الفوائد و الأرباح، كما ركز شومبيتر في نظريته هذه على جانبين مهمين هما:

- المصدر الأول للربح: و يرتبط بأهمية الابتكارات و الاختراعات العقلية في العملية التنموية.

- المصدر الثاني: الدور الوظيفي للمقاول و الذي يتضمن المبادرة و المخاطرة بوضع الابتكارات.²

و يقول Schumpeter أن النمو و التطور ليس أمرا مستحيلا أو صعبا و أن المال ليس هو المحرك الأساسي لعملية التغيير، و أن التغيير الاقتصادي يظهر بوضوح في الابداع و الابتكار و لا يحدث هذا إلا بواسطة المقاول، لهذا فقد اعتبره Schumpeter أنه هو الفاعل الرئيسي للنمو و التطور الحاصل على المستويين الاقتصادي و الاجتماعي كما بين ان هناك فرق واضح بين المقاول و المسير،

¹ رحمانى إسحاق: المقالة في القطاع الخاص و علاقتها بتنمية مجتمع العمل، دراسة ميدانية للمقاولات الخاصة بولاية البويرة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الانسانية و الاجتماعية، قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا، تخصص علم الاجتماع التنظيم و العمل، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2016/2017، ص 34، 35.

² بن يحي زهير: تقييم أداء دعم الأنشطة المقاولاتية في الجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعرييج، الجزائر، 2021/2022، ص 34.

حيث بين أن المقاول يعتبر بمثابة المبتكر و المنتج للأفكار و الثروة، و أن مبدأ المخاطرة من سماته و صفاته الأساسية و أنه ذلك الشخص المبدع و المبتكر و الطموح و يمتاز بالجرأة و الاستقلالية و التحدي لإثبات وجوده، و أن مشاريعه عبارة عن أفكار يمكن أن تتحقق في الواقع و تستمر في المستقبل.

فالمقاول حسب رأيه له مساهمة فعالة في بناء خزان المعارف و الابداعات و الابتكارات و يقدم دائما اشياء جديدة، مما يمنح له ميزة القدرة على المنافسة و فرض نفسه في الميدان.

كما يرى بأن المقاولاتية عبارة عن فكرة ساعدت كثيرا على التطور الميكرو اقتصادي للبلدان الغربية، و أن المقاول حسبه يعتبر بمثابة الفاعل السوسيو اقتصادي، لأنه يعمل جاهدا للمساهمة في تنمية و تطوير ذاته و مجتمعه على حد سواء.¹

و إذا اعتبرنا أن **Schumpeter** بأنه الأب الروحي لظاهرة المقاولاتية ذلك لأنه قام بربط المقولة بالابتكار و هو أول من قام بهذا بشكل واضح و جلي، خاصة في مؤلفه " نظرية التطور الاقتصادي" الذي بين فيه أهمية شخصية المقاول في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع، فالمقاول حسبه و من خلال ابتكاراته و ابداعاته يعمل على كسر الروتين و الجمود الذي يسود النظام، و هو ما أطلق عليه مصطلح " التدمير الخلاق"، كما حدد **Schumpeter** خمسة أنواع للابتكار و هي كما يلي :

- تقديم سلع و خدمات جديدة للمستهلك؛
- العمل على إدخال طرق جديدة في عملية الإنتاج؛
- العمل على فتح أسواق جديدة؛
- السيطرة و الاستيلاء على مصادر جديدة للإمدادات بالمواد الأولية أو السلع النصف مصنعة؛
- القيام بتنظيمات جديدة في أي صناعة.²

فالابتكار يدخل المقاول في حالة غير متوازنة في الدورة الاقتصادية و من الممكن حصوله على فوائد و أرباح، لكن هذا يكون بشكل مؤقت، لأن كل ابتكار او اختراع تكون نهايته لا محالة عن طريق

¹ مكلاتي فاطمة الزهراء: دور الخبرة الصناعية العمومية السابقة في إنشاء المقاولات الإنتاجية الخاصة، دراسة ميدانية على عينة من مقاولي ولاية الجزائر العاصمة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا، تخصص علم الاجتماع التنظيم و العمل، جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 02، 2017/2016، ص ص، 25-26.

² قايدي أمينة: تطور التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة مصطفى اسطembولي، معسكر، الجزائر، 2017/2016، ص ص، 8، 9.

التقليد عند تعميمه، مما يؤدي إلى حدوث حالة توازن جديدة و هذا ما يؤدي لاختفاء مصادر الربح. فالربح يعتبر بمثابة مكافأة للمقاول وهو كذلك محرك أساسي للابتكار، فبدون النمو و التطور لا يكون هنالك ربح و بدون ربح لا يكون هناك تطور.¹

و سعى Schumpeter دائما إلى تحديد مفهوم المقاول بدقة حيث وصف وظيفته بأنها " إيجاد التوليفات الجديدة للإنتاج في المؤسسة، و الأفراد الذين تشملهم بالمقاولين، هذه الوظيفة تعتبر عنصر أساسي في تكوين مفهوم عن المنظمة أو المؤسسة، مع إبراز دور و مكانة المقاولين في تنمية و تطوير الاقتصاد، و اعتبرهم مميزون و نادرون لأن ذلك التميز يتعلق بنفسيتهم و مهاراتهم المعرفية و السلوكية. كما أن عملية "التدمير الخلاق" حسبه تحتاج القيام بعملية تفكير معاكسة لعادات التفكير الثابتة في اللاوعي، مع تجاهل كذلك أنماط التفكير المعتادة و السائدة و التصدي للأنظمة الاجتماعية و الاقتصادية و القانونية و السياسية القائمة، و لهذا بين Schumpeter أن دراسة المقولة من زاوية نفسية سيكولوجية شيء مهم من أجل تفسير وظيفة عملية التدمير الخلاق في النظام الاقتصادي.

و من جهة أخرى فقد تغيرت وجهة نظره حول موضوع المقاول مع مرور الزمن حين سيطرت الشركات الكبرى التي تمتلك موارد مالية و بشرية هامة، كما لها فروع متقدمة و متطورة للقيام بعمليات البحث و الابتكار و التطوير من خلال البحث المخطط، فهذه الملاحظة استطاعت أن تدفع وجهة نظره للمقاول، حيث تحول من اعتباره للمقاولاتية و الابتكار كنتيجة للمبادرة و الخبرة و الإنجاز الفردي أو الشخصي، إلى اهتمامه بشكل متزايد بالأنشطة الابتكارية الجماعية و المنظمة داخل المنظمات و الشركات القائمة و التي عملت على تمكينها من العمل على تحقيق اقتصادات السلم في إنتاج المعرفة الاقتصادية الجديدة، و التي تسيطر من خلالها على المؤسسات الصغيرة و المجال الاقتصادي بصفة عامة.²

8-3- المقاربة السوسيوتنظيمية:

حسب هذه النظرية فإن المقاولاتية ظاهرة سوسيوتنظيمية مرتبطة بفعل الاستثمارات في المشاريع المقاولاتية مع إنشاء نسق اجتماعي يهدف لإنتاج و توفير الثروة، و من وجهة نظر " مينغات

¹ A.Tounès et A.Fayolle, L'Odyssée d'un Concept et Les Multiples Figures de L'Entrepreneur, La Revue des Sciences de Gestion, 2006/4, n°220-221, p 23.

² زعادي صليحة: رأس المال الاجتماعي كركيزة للعملية المقاولاتية، دراسة عينة من المقاولين في ولاية البويرة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية، جامعة ألكلي محند الحاج، البويرة، الجزائر، 2023/2022، ص.ص، 18، 19.

MINGUET" فإن المقاولاتية هي تلك العملية الديناميكية التي تهدف إلى إنشاء وحدات جديدة اقتصادية و قانونية....؛ وهذه العملية تحمل في طياتها الكثير من التساؤلات حول إنشاء المؤسسات و إنتاج الثروة، و كذلك الاهتمامات المتعددة للفرد المقاول و ما تعلق بأنشطته و توجهاته و مساره التنظيمي، كما اهتمت البحوث السوسيولوجية بدراسة ظاهرة المقاولاتية باعتبارها ظاهرة اجتماعية لها تأثير كبير في المجتمع لأنها تشكل محورا هاما في عمليات التفاعل الاجتماعي.

و من الذين انصب اهتمامهم بالمقولة كظاهرة تنظيمية رواد مدرسة الإدارة العلمية و على رأسهم " فريدريك تايلور"، إضافة إلى منظري مدرسة العملية الإدارية و رائدها " هنري فايول"، و مدرسة التنظيم البيروقراطي لماكس فيبر، و كذلك مدرسة العلاقات الانسانية و مؤسسها " ألتون مايو" و غيرها المدارس الكلاسيكية و الحديثة.

كما برز اتجاه قام بنقل التحليل السوسيولوجي من المستوى الماكروسوسيولوجي إلى المستوى الميكروسوسيولوجي، حيث تم التركيز على العوامل البيئية التي تؤثر في تعدد العمليات من أجل إنشاء المؤسسات و المشاريع المقاولاتية، حيث تم التركيز في ذلك على الفرضية التي مفادها بأن الآليات السوسيواقتصادية و السياسية هي التي لها تأثير على حجم التوجهات المقاولاتية و كذلك حجم إنشاء المؤسسات و المنظمات، فالظروف السوسيو اقتصادية و درجة تقدم و نمو و تطور المجتمع و قوانينه و ثقافته و غيرها بأنها هي التي تعمل على تحديد مناخ الممارسات و الأنشطة المقاولاتية.¹

و حسب النظرية التنظيمية فقد بين Druker أن المقاولاتية هي عبارة عن سلوك في المقام الأول، و هذا السلوك يكون موجها لتحقيق أهداف كتوقعات تغيرات الأسواق أو استغلالها، كما ينظر للمقاول كفرد فاعل يعمل على تحقيق التغيير المنشود في حين تواجهه نتائج غير مؤكدة، فالتغيير هي سمة من سمات المقاول أي رواد الأعمال المبتكرون، و لهذا فإنه يرى الابتكار من الأدوات المحددة للمقاول و هي وسيلة للتغيير كفرصة جديدة للربح. و يرى Druker أن المقاولاتية هي سلوك و كذلك تطبيق لتقنيات و

¹ بوعزة عبد الرؤوف: المقولة عند الشباب الجزائري بين متطلبات اكتشاف الهوية المهنية و ثقافة المجتمع، دراسة ميدانية بالوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ فرع ولاية برج بوعريش، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا، تخصص علم الاجتماع المنظمات و المناجمت، جامعة الجزائر 2، أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2018/ 2019، ص ص، 133، 134.

أساليب الإدارة، و أن الفرد المقاول عبارة عن شخص يبدأ مشاريعه برأسماله الخاص انطلاقاً من مشاريع صغيرة حيث يعمل على تغيير القيم و تطوير و تنمية طبيعته.¹

8-4- المقاربة المعرفية أو نظرية الجشتالت (نظرية التعلم الكلي):

برزت هذه النظرية مع بداية القرن العشرين في ألمانيا عن طريق **Wertheimer Max** كما ساهم فيها " **Kurt Koffka & Wolfgang Kohler**، و تعتبر الجشطالت **Gestalt** كلمة ألمانية و تعني الصيغة أو النموذج أو البنية أو الكل المنظم، و ترى هذه النظرية أن الأفراد يتفاعلون مع الكل ذي المعنى الموحد، ففرضية الجشتالت بأن أفضل الخبرات و المعارف التي تقدم للطفل أو الطالب لابد أن تقدم له بطريقة كلية و متكاملة، فالخبرة الكلية هي أولاً، تم تقديم بعد ذلك مجموعة الأجزاء أو وضعها مع بعض للوصول إلى الكل المتكامل، فالجشتالت عبارة عن حالة ذهنية تكمن في المتعلم (الطالب) فهو مطالب بأن يجعل الأشياء المترابطة مع بعضها البعض وفق تصور كلي حتي يسهل عليه فهمها و إدراكها. و من قوانين الإدراك التي وضعها علماء الجشتالت كما يلي:

- **قانون التقارب:** يقوم على تعليم المفاهيم و الدروس المتقاربة كمجموعة واحدة؛
- **قانون التشابه:** العمل على تنظيم الدروس و المضامين المتشابهة في مجموعة واحدة من أجل مساعدة الطلبة على فهم و استيعاب هذه الدروس و مضامينها بشكل فعال، و لهذا يتم تنظيمها في وحدات دراسية مترابطة؛
- **قانون الإغلاق:** ففي حالة المواضيع و المفاهيم غير المكتملة، فإن المعلومات الناقصة قد تؤدي بالطلبة إلى محاولتهم اكتشاف و معرفة الشيء الناقص بدل التركيز على المعلومات المقدمة؛
- **قانون الاستمرارية:** حيث تقوم على مبدأ تقديم الدروس و المواضيع بطريقة تمكن الطلبة من ملاحظتهم للتسلسل و الترابط المنطقي بين الدروس المقدمة لهم؛
- **قانون الشكل الجديد:** يبين هذا القانون العمل على تبسيط و تسهيل إدراك المثيرات التي تحيط بنا، فعندما يتم اختصار المفاهيم و المعلومات و العمل على تلخيصها بطريقة مبسطة، فإن ذلك سيقود إلى مجهود ذهني و عقلي أقل من أجل معالجة و تذكر هذه المعلومات و المفاهيم المقدمة؛

¹ ساسي محمد أمين: المقاولاتية و النمو الاقتصادي، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التدبير، تخصص المؤسسات و اقتصاد عمومي، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر، ص 40.

- **قانون الشكل و الأرضية:** يتوجب على المعلمين و الأساتذة ان يبينوا و يحددوا المكونات الأساسية في الدرس، كأن يغيروا من نبرة صوتهم أو درجته أو نوعية خط الكتابة على السبورة، أو اعتمادهم إلى تظليل المفاهيم و المعلومات ذات الأهمية البالغة في الدروس التي يتم تعليمها للطلبة.¹

تعقيب:

تعتبر هذه المقاربات و النظريات التي تم عرضها حول المداول و المقاولاتية و التعليم على أنها لا تتعارض مع بعضها البعض، بل أن كل نظرية حاولت تفسير جانب معين في دراستنا هذه، و إظهارها لمختلف الأبعاد المقاولاتية فمن ضمن هذه النظريات ما ركزت على العوامل الوظيفية و أخرى على العوامل السوسيوتنظيمية، و منها ما ركزت على الابداع و الابتكار و أخرى ركزت على التعليم الكلي أو المعرفي لدراسة و تعليم المداول و المقاولاتية و طرق و برامج تدريسها.

خلاصة الفصل:

تطرقنا في هذا الفصل إلى عرض الموضوع وفق الإطار المنهجي للدراسة من خلال طرح و بناء الإشكالية المتعلقة بموضوع التعليم المقاولاتي الجامعي و علاقته باقتصاد المعرفة في الجزائر حسب التقصي النظري و الميداني، و طرح التساؤل الرئيسي و التساؤلات الفرعية و وضع الفرضية العامة و الفرضيات الفرعية و غيرها من الإجراءات المنهجية الأخرى، إضافة إلى عرض المفاهيم التي لها علاقة مباشرة و غير مباشرة بموضوع الدراسة، و كذلك تعزيز موضوع الدراسة بدراسات سابقة لها علاقة جزئية أو كلية بمؤشرات و أبعاد الموضوع نظريا و ميدانيا، و أخيرا الاقتراب السوسيولوجي و تقديم مختلف النظريات التي ترتبط ارتباطا وثيقا بالموضوع لإضفاء الطابع العلمي و الأكاديمي و إحاطة أكثر عمقا و تفسيرا للموضوع من أجل بناء الإطار المفاهيمي و التصور العام للدراسة نظريا و تطبيقيا.

¹ رحيل أسية: دور المقاربات البيداغوجية في تنمية الروح المقاولاتية، دراسة عينة من كليات الاقتصاد بجامعات الوسط، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، شعبة علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2020/2019، ص ص، 133، 134.

الفصل الثاني: التعليم المقاولاتي الجامعي

تمهيد

- 1- قراءة سوسيوتنظيمية للمؤسسة الجامعية و التعليم العالي
- 2- ماهية التعليم المقاولاتي
- 3- استراتيجيات التعليم المقاولاتي
- 4- مواضيع و مجالات و برامج و استراتيجيات التعليم المقاولاتي
- 5- أساسيات و أبعاد التعليم المقاولاتي في الجامعة
- 6- أهم التحديات التي تواجه التعليم المقاولاتي
- 7- أهم التجارب العالمية في التعليم المقاولاتي
- 8- التعليم المقاولاتي في الجزائر

خلاصة الفصل

تمهيد:

تعتبر الجامعة من المؤسسات العلمية الرائدة في إنتاج و نشر العلم و المعرفة و قيامها بالعديد من أنشطة البحث العلمي المختلفة، و ذلك من خلال الكفاءات التي تحتويها من أساتذة جامعيين و طلبة، فهي بمثابة القاطرة التي تعمل على تنمية و تطوير الاقتصاد و المجتمع عن طريق الابتكارات و الاختراعات و مختلف المبادرات و الأفكار العلمية المتمثلة في مختلف الأعمال و الخدمات التي يستفيد منها المجتمع، كما تعد من المنارات التي تعمل على مد جسور العلاقات و الروابط بينها و بين الواقع المعاش بإيجاد الحلول لمختلف العراقيل و المشكلات التي تعيق تقدم و تطور و نمو المجتمع.

كما أن التعليم المقاولاتي لا يتم إلا في هذا الصرح العلمي و المعرفي، و لهذا السبب عملت الدولة الجزائرية منذ الاستقلال على الاهتمام بهذه المؤسسات الجامعية من خلال تطويرها لمواكبة مختلف التغيرات الحاصلة على المستوى العالمي عن طريق تحديث البرامج و الأساليب و طرائق التدريس خاصة في مجال التعليم المقاولاتي، و الذي يعتبر من المواضيع التي نالت اهتمام الحكومات الجزائرية المتعاقبة خاصة في الآونة الأخيرة، و هذا نتيجة للتحويلات العالمية التي طرأت على مستوى العالمي من خلال اهتمامها المتزايد بالتعليم المقاولاتي لما له من أهمية كبيرة في تنمية و تطوير اقتصادات و مجتمعات الدول، فالجزائر على غرار هذه البلدان الرائدة في مجال التعليم المقاولاتي عملت على استحداث العديد من المؤسسات و البرامج التعليمية الخاصة بالتعليم المقاولاتي بهدف نشر الوعي و الثقافة المقاولاتية بين الشباب الجامعي باعتماره الركيزة الأساسية و الفئة التي يعول عليها في أي تنمية اقتصادية أو اجتماعية.

1- قراءة سوسيوتنظيمية للمؤسسة الجامعية و التعليم العالي:

يعتبر التعليم من المقاربات الأساسية التي شغلت الدول من أجل تحسين و تطوير اقتصادها و مجتمعاتها، فرأت أنه لا مناص من تبني التعليم كاستراتيجية فعالة تعمل على تنمية القدرات الفكرية و الابداعية و الابتكارية لشبابها و طلبتها، و هذا لا يتأتى إلا من خلال تبني مختلف المقاربات و الأساليب و البرامج التعليمية التي من شأنها التحول و التوجه نحو الريادة و تحسين أداء الاقتصاد، و العمل على إنشاء و دعم مختلف المؤسسات الناشئة و المقاولات الصغيرة و المتوسطة التي تم تأسيسها من طرف الشباب الذي تلقى مختلف برامج التعليم التي تتضمن كيفية إنشاء المؤسسات.

1-1- تعريف العلم و التعليم و الطالب الجامعي:

جاء تفسير لفظ العلم في النص القرآني على أنه إدراك الشيء بحقيقته و هو نوعان: عقلي و سمعي، علمته و أعلمته، و العلم بالشيء ليس كمعرفته، فالمعرفة حسب النص القرآني إدراك الشيء بتفكر و تدبر لأثره، و هو أخص من العلم.¹

كما يعرف العلم أنه ذلك الجهد الانساني العقلي و المنظم وفق منهج محدد في البحث، يشمل خطوات و طرائق معينة تؤدي لمعرفة الكون و النفس و المجتمع، و التي يمكن توظيفها في تطوير أنماط الحياة و حل مشاكلها.²

التعليم هو جزء من التربية، و هو ذلك الجزء الخاص بالمحتوى و المهارات التي على الجيل النامي أن يكتسبها.

و يعرف لغة: حسب ما ورد في لسان العرب أن التعليم يشتق من علم بالشيء أي: أحاطه و أدركه، و علمه العلم و الصنعة تعليما و على من جعله يتعلمها، و من معانيه كذلك الإتيان و يقال: علم الأمر و تعلمه أي أتقنه، و علمت الشيء أي عرفت و خبرته.³

اصطلاحا: التعليم هو كل ما يطرأ على السلوك باكتساب أنماط إدراكية، لغوية، حركية، عقلية تنمي الخبرات التي تزيد من كفاءة الفرد للتعامل مع العالم الخارجي، و تظهر بزيادة قدرات الفرد على تحقيق احتياجاته و متطلباته، و تطورت المفاهيم و التعريفات بعد انتشار نظرية رأس المال البشري التي غيرت

¹ الجودي محمد علي، مرجع سابق، ص 116.

² بن يمينة خيرة، و بن عياد محمد سمير: دراسة تحليلية لواقع التعليم الجامعي المقاولاتي و المقولة المنشأة في الجزائر، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد السادس، مارس، 2019، ص 100.

³ الجودي محمد علي، مرجع سابق، ص 114.

النظرة للتعليم، و صار يعرف على أنه ذلك النشاط الاقتصادي العقلاني السلوكي يهدف لبناء إنسان متوازن عقليا، سلوكيا، معنويا، فكريا، اجتماعيا، أخلاقيا، و يكون ذلك بعيدا عن العشوائية و المحاولة و الخطأ، لأنه يعمل على تنمية المعلومات و المهارات و الاتجاهات التي يحملها الفرد.

و يعرف اصطلاحا من طرف موسوعة المعارف التربوية بأنه ترتيب و تنظيم للمعلومات لإنتاج التعلم، ما يتطلب تحول المعرفة من مصدر إلى مستقبل، و تسمى بعملية الاتصال، و لأن التعلم المؤثر يعتمد على معارف و مواقف متجددة، فالحصول على التعليم الفعال يتوجب تحقيق عملية اتصال فعالة بين عناصر العملية التعليمية، و قد تكون الوسائل التعليمية التكنولوجية ذات أهمية لزيادة الفعالية لعملية الاتصال.¹

كما يعرف التعليم على أنه تزويد الأفراد بحصيلة معينة من العلم و المعرفة، و يهتم بالمعارف كوسيلة و أداة لتأهيل الأفراد للدخول في الحياة العملية، و هذا بزيادة المعلومات العامة و مستويات الفهم للبيئة التي يتلقى الفرد تعليمه فيها، فالتعليم هو عملية نقل و إيصال معلومات و خبرات و مهارات إلى الأفراد بطريقة معينة.

و يعرف على أنه نظام من الأعمال المقصودة و سلسلة العمليات و النشاطات المنظمة التي تهدف لإحداث تفاعل بين المعلم و المتعلم، و يفترض إحداث تغيير إيجابي في سلوك المتعلمين.²

و يعرف التعليم على أنه تلك العملية المنظمة تهدف لاكتساب الشخص المتعلم لأسس البنائية العامة للمعرفة، و يتم ذلك بطريق مقصودة و منظمة وفق أهداف محددة و معروفة، أو هو نقل المعلومات بطريقة منسقة للمتعلم و المتمثلة في الخبرات و المهارات و المعارف التي يتم تلقينها للمتعلم.³

من خلال التعاريف التي تم ذكرها يمكننا تقديم تعريف إجرائي للتعليم بقولنا أنه تلك العملية التعليمية التعليمية التي تهدف لتحويل و نقل و إيصال المعلومات و المهارات و الخبرات للمتعلمين و الطلاب بهدف إحداث نقلة نوعية في المستوى التعليمي للفرد، أو هو عملية تلقين الفرد معارف من أجل تأهيله فكريا و معنويا و علميا و ثقافيا و اجتماعيا و عقليا و منطقيا لإدماجه في الحياة العملية.

¹ مداني وفاء، مرجع سابق، ص 52.

² رحيل أسية، مرجع سابق، ص 127.

³ رشيد بوحجر، مرجع سابق، ص 170.

- **تعريف الطالب الجامعي:** الطالب الجامعي هو إنسان يمر في مرحلة نمو معينة، فهو في مرحلة انتهاء المراهقة و يمكن قد تجاورها إلى مرحلة النضج أو مرحلة الشباب، و يتراوح العمر الزمني للطالب الجامعي ما بين 18 و 22 سنة بمتوسط حوالي 20 عاما، مما نجده يبدأ في مرحلة الشباب.
- و تعريف الطالب لغة: من الطلب أي السعي وراء الشيء للحصول عليه.
- أما تعريفه اصطلاحا: هو كل شخص ينتمي لمكان تعليمي معين مثل: المدرسة، الجامعة، الكلية، المعهد، المركز، و ينتمي لها من أجل الحصول على العلم و امتلاكه لشهادة معترف بها من ذلك المكان حتى يستطيع ممارسة حياته العملية فيما بعد تبعا للشهادة التي تحصل عليها.
- و على الطالب أن تتوفر لديه عدة شروط ليتخطى جميع المراحل التعليمية و هي:
- يجب عليه أن يكون مجتهدا و حريصا على الدراسة و السعي للنفوق؛
- أن يكون مؤهلا للمذاكرة و المطالعة أي واعي و مدرك و لديه القدرة على تخطي المراحل الدراسية؛
- امتلاكه للمال حتى ينفق على تكاليف الدراسة؛
- أن يكون لديه هدف محدد من هذه الدراسة حتى يستطيع اختيار التخصص المناسب؛
- أن يتمتع بالأخلاق الأكاديمية أي يتعامل مع المكان و الأشخاص المتواجدين في المكان التعليمي باحترام و خلق حسن؛
- أن يكون حريصا على النهل من علوم أساتذته و يستعين بهم في الدراسة و الفهم، و يستعين بالأشخاص ذوي الخبرة في الدراسة و التعليم ليتوصل للحقائق التي يبحث عنها، و حتى يستطيع تخطي العقبات و الصعوبات الدراسية؛
- و في النهاية الطالب هو شخص يطلب العلم و يحرص دائما على مصلحته، لأن الدراسة هي جسر عبور للحصول على العمل الذي يناسبه و الترقى فيه، و بناء شخصية لذاته و المستوى الاجتماعي الجيد لكسب احترام الآخرين و أخذ مكانة بينهم.¹

1-2- أنواع التعليم:

يقسم التعليم حسب الموسوعة العربية العالمية إلى ثلاثة أنواع:²

¹ بن زاوي ابراهيم، و بوعزة عبد الرؤوف: واقع التعليم المقاولاتي بالجزائر كمدخل استراتيجي لضمان التأهيل المؤسسي لدى خريجي الجامعات، دراسة ميدانية بجامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريرج، مجلة الرسالة للدراسات و البحوث الانسانية، المجلد 08، العدد 02، جوان، 2023، ص 625.

² الجودي محمد علي، مرجع سابق، ص ص 114-115.

1-2-1- التعليم النظامي Education Formelle :

هو التعليم الذي يتلقاه المتعلمون في المدرسة و يعرف كذلك بالتعليم المدرسي، و لهذا النوع مميزات:

- مؤسسات التعليم تدير من طرف إدارة مركزية و مسؤولين و هيئة تدريسية؛
- مراقبة و تقييم المتعلمين يتم من طرف المعلمين؛
- فالمتعلم يأتي للمؤسسة التعليمية بطريقة منتظمة و في أوقات محددة، و يقوم المعلمون بتقييم الطلبة لمدى تحصيلهم و تقدمهم في دراستهم، بإجرائهم امتحانات في نهاية كل فصل دراسي أو في نهاية العام لتحديد الناجحين للمستوى الأعلى (صف/مرحلة).

1-2-2- التعليم التلقائي:

هو ما يتعلمه الناس من خلال ما يمارسونه في حياتهم اليومية من أعمال و احتكاكهم بمحيطهم، محاولة منهم الحصول على معلومات، أو اكتسابهم لمهارات بمبادراتهم الشخصية معتمدين في ذلك على وسائل متنوعة منها:

- وسائل الاعلام و الاتصال؛

- الإرث الثقافي العلمي؛

حيث أن التطور في تكنولوجيا المعلوماتية و الاتصال أدى إلى إنشاء تنافسية قوية بين هذا النوع من التعليم و التعليم النظامي، و هل بالإمكان تعويض المعلمين بكتب جيدة، برامج، انترنت ...

1-2-3- التعليم غير الرسمي:

له برامج مخطط لها و منتظمة مثل ما هو في التعليم النظامي، لكن الإجراءات المتبعة في ذلك أقل انضباطا غير أنها تابعة لنفس الأهداف التعليمية، و توجه لفئة محددة و هذا النوع مثل تعليم محو الأمية، المدارس القرآنية، دروس الدعم....

1-3- تعريف الجامعة و التعليم العالي:

تعتبر الجامعة ذلك الصرح العلمي الكبير الذي يتلقى فيه الطلاب مختلف المعارف و العلوم في مختلف التخصصات و المجالات، و تلعب الجامعة دورا محوريا و هاما في الدفع بعجلة التنمية الاقتصادية و الاجتماعية من خلال الشباب الجامعي المتخرج الذي يشتغل في مختلف الأعمال و الأنشطة العملية من خلال إنشائه للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي تعمل على دعم المجتمع و اقتصاد الدولة بالوظائف و فرص العمل و السلع و الخدمات التي يحتاجها الناس.

حيث تعرف الجامعة على أنها ذلك المجتمع المصغر يقوم فيه الأساتذة و الطلبة بمناقشة و تطوير و اكتشاف أفكارا تتميز بالصعوبة و التعقيد و الأصالة، كما تعد الأفكار و الدراسات التي يتم إنتاجها إرث الانسانية الذي على الجامعة المحافظة عليه، و إيصاله للأجيال القادمة و تحديثه باستمرار.¹

و تعرف أيضا أنها ذلك المركز للإنتاج الفكري و المعرفي، من خلال تنمية الملكات و المهارات العلمية و المهنية، و تعد الحجر الأساسي في عملية التنمية الوطنية، وهي عبارة عن مؤسسة اجتماعية تؤثر و تتأثر بالمحيط الذي تتواجد فيه، و هي من صنع المجتمع و أدواته في صناعة قياداته الفنية و المهنية و الفكرية.

كما تعتبر الجامعة فضاء للتعليم و التعلم و كلاهما عمليتان ضمن عملية أوسع و أشمل هي التربية، فيجب أن يكون التعليم و التعلم واقعا كله ضمن العملية التربوية. كما أن للجامعة دور في إنشاء و إنتاج المعرفة و هي كل ما يتعلمه الفرد من معلومات حول أمر من الأمور أو قضية من القضايا أو علم من العلوم.²

و الجامعة هي أعلى مؤسسة في التعليم العالي و لها مؤسسات تابعة لها: الكلية، المعهد، الأكاديمية، المدرسة العليا، و هذه التسميات تسبب اختلاطا في فهمها لأن لها معاني مختلفة من بلد لآخر، و تتميز الجامعة عن باقي مؤسسات التعليم العالي في المدى الواسع لمقرراتها الدراسية و تعدد تخصصاتها، و يوفر النظام السائد في الجامعة فرصا للطلبة لاختيار التخصصات في العلوم كالفيزياء و الكيمياء و البيولوجيا و غيرها، و في العلوم الاجتماعية كعلم النفس و علم الاجتماع، و في العلوم الانسانية كالإقتصاد و التاريخ و الفلسفة و غيرها، و في مقابل ذلك نجد أنواعا أخرى مألوفة من مؤسسات التعليم العالي كالكليات، الأكاديميات، تهتم بنوع أو نوعين من مجالات العلم و المعرفة.³

كما يعتبر التعليم العالي مختلف البرامج و المناهج التدريسية التي تقدمها مختلف الجامعات و في مختلف التخصصات و العلوم، من أجل نشر العلم و المعرفة في الوسط الطلابي ، و تلقينهم مختلف المعلومات و المهارات التي تساعد على الاندماج في المجتمع، فالتعليم العالي هو الركيزة الأساسية التي تبنى عليها عديد التخصصات العلمية.

¹ بوطورة فضيلة، و قرامطية زهية، و سمايلي نوفل: دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية بين الضرورة و الأهمية، مجلة الإبداع، المجلد 09، العدد 01، 2019، ص 180.

² بن يمينة خيرة، و بن عياد محمد سمير، مرجع سابق، ص 100.

³ الجودي محمد علي، مرجع سابق، ص 120.

و يعرف التعليم العالي على أنه " كل نمط للتكوين أو التكوين للبحث يقدم على مستوى ما بعد الثانوية من طرف مؤسسات التعليم العالي و يمكن أن يقدم تكوين تقني على مستوى عالي عن طريق مؤسسات معتمدة من طرف الدولة ".

كما يعرف بأنه " التعليم الذي يتم داخل كليات و معاهد جامعية بعد الحصول على الشهادة الثانوية، و تختلف مدة الدراسة في هذه المؤسسات من سنتين إلى أربع سنوات، و هو آخر مرحلة من مراحل التعليم العالي". أو " هو كل أنواع الدراسات، التكوين أو التكوين الموجه التي تتم بعد مرحلة الثانوية على مستوى مؤسسة جامعية أو مؤسسة تعليمية أخرى معترف بها كمؤسسات للتعليم العالي من قبل السلطات الرسمية ¹."

كما تناولت أغلب الدول العظمى من الدول الأوروبية التعليم الريادي في استراتيجياتها الشاملة أهدافا مرتبطة بتعزيز التعليم الريادي، و لقي هذا التعليم الريادي اهتمام الباحثين في الجامعات لاكتشاف الجوانب الريادية للطلاب، و قدرتهم على تنظيم مشاريع عمل و اكتسابهم معارف و مهارات ضرورية لتطوير قدراتهم حتى يصيروا رجال أعمال ناجحين في المستقبل ².

و عليه يمكننا القول أن التعليم العالي هو ذلك النمط من التعليم لما بعد المرحلة الثانوية، و يكون في الجامعات و المعاهد المعتمدة من طرف الدولة أو السلطات العليا للبلاد، و هو التكوين الموجه للطلاب في فترة زمنية محددة من ثلاث سنوات إلى خمس سنوات.

1-4- وظائف التعليم العالي:

لدى مؤسسات التعليم العالي المؤسسات و المعاهد عديد الوظائف و المهام المنوطة بها و منها:

- 1-4-1- البحث العلمي: يعد البحث العلمي بمختلف مناهجه و تخصصاته من الحلقات الضرورية في بنائها للمجتمع، و تعتمد عليه الدول و الحكومات لحل المشكلات التي تواجهها، إدراكا منها لأهمية دور البحث العلمي في بناء التقدم و التنمية و التطور و استمراره في المستقبل، و حتى يتسنى الاستفادة من نتائجه من طرف صانعي القرارات و الطلبة و الباحثين يجب توفر مجموعة من العناصر و هي:
- توجيه البحث العلمي نحو القضايا و المواضيع الاقتصادية و الاجتماعية ذات القيمة العالية؛
- توجيه الأبحاث العلمية نحو الابتكار و التجديد و توفير المعارف و إثرائها؛

¹ مداني وفاء، مرجع سابق، ص 63.

² لزرق عائشة، و بلية حبيب: أهمية و دور التعليم المقاولاتي في توجيه الطلبة الجامعيين نحو إنشاء مقاولاتية، دراسة مسحية بجامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، مجلة سلسلة الأنوار، المجلد 10، العدد 01، جويلية، 2020، ص 358.

- توجيه البحث العلمي لتلبية مختلف متطلبات الأسواق و المجتمع؛
- أصالة البحث العلمي؛
- حداثة الموضوع؛
- عمق التحليلات؛
- درجة الاستفادة من نتائج البحوث و الدراسات العلمية السابقة؛
- جودة الأدوات المستخدمة في البحث العلمي؛
- مدى استجابة الأبحاث العلمية للخطط التنموية.¹

1-4-2- التعليم و تطوير الكفاءات:

تقوم الجامعة بوظيفة أساسية و هي تأهيل الموارد البشرية من طلبة و باحثين وفق احتياجات المجتمع، بتلقين المتعلمين مختلف المعارف و المعلومات و البرامج في عديد التخصصات العلمية، بما يتمشى و التطور العلمي الحاصل في مختلف التكنولوجيات المعاصرة، كما يتم الاعتماد على عديد الأساليب التعليمية منها التقليدية، التلقائية، المبرمجة، الإمكانات الشخصية، حيث تفرع عن هذا النوع الأخير أسلوب جديد يطلق عليه التعلم بالاستكشاف، بحث يعمل الطالب الجامعي تحت إشراف أستاذه و وفق توجيهاته، و هذا النوع من التعليم هو تعليم ذاتي التي تظهر فيه قدرات المتعلم لتأطيره و تكوينه، و إعداده للأعمال المستقبلية باعتماد بيداغوجيا فعالة مع تكوين اتجاهات جيدة بالنقاش و التفاعل. أما التكوين الجامعي فهو العمل على تأهيل الطلاب أو نخبة المجتمع بهدف إنتاج المعرفة و البحث العلمي، وفق متطلبات البيئة الاقتصادية و الاجتماعية و المشاركة في تنمية و تطوير المجتمع من أجل تحقيق التنمية المستدامة، و هذه الوظيفة الأخيرة تنصدر مؤسسات التعليم العالي من معاهد و جامعات، حيث أن نهضة المجتمعات و تطورها مرهونة بمدى مساهمتها في تكوين و إعداد أجيال اليوم و المستقبل و تهيئتها للمشاركة في بناء التنمية المستدامة.²

كما يتم تحقيق أهداف من خلال برامج و مقاربات و مناهج التعليم العالي و منها:

- ✓ تزويد الخريجين بكفايات و معارف و مهارات للاندماج أكثر في المجتمع و خدمته؛
- ✓ تعزيز العلاقات بين البيئة الجامعية العلمية و عالم الشغل و تأسيس الشركات المنتجة؛

¹ مداني وفاء، مرجع سابق، ص ص 64،65.

² عزيزي فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص ص 79-80.

✓ حماية التراث الانساني و المحافظة على مخرجات الفكر الانساني و الحفاظ على قيم المجتمع و العمل على تعزيزها؛

✓ المساهمة في فهم الثقافات المحلية و الإقليمية و الدولية و تعزيزها من خلال التنوع الثقافي؛

✓ تزويد المجتمع بمختلف الإطارات و النخب المتخصصة و المؤهلة كالأطباء، الصيدلة....

✓ نشر قيم العدالة، السلام ، العدالة، التضامن و حقوق الانسان بين أفراد المجتمع الدولي.¹

1-4-3- تطوير المجتمع و المساهمة في التنمية المستدامة:

لا ينحصر دور مؤسسات التعليم العالي في مواضيع البحث و التطوير فقط، و إنما تتعداها لإيجاد الحلول المناسبة لمختلف المشاكل التي تواجه المجتمعات، حيث تقدم الجامعات خدمات استشارية و تقديم الحلول العلمية و التقنية، من خلال تفعيل المساهمة و المشاركة الإيجابية لدراسة و تفعيل و تشخيص مختلف المشاكل المستعصية و العمل على تحليل و تفسير متغيراتها، و استثمار و استغلال المعارف و الخبرات و المعلومات لترشيد الرأي العام و توجيهه.

كما تسعى الجامعات لتوطيد علاقاتها بالمحيط الخارجي بالتفاعل مع المجتمع من خلال القيام بمختلف الدراسات العلمية عن طريق الرسائل العلمية و الأطروحات التي أغلب مواضيعها تكون في مشاكل يعاني منها المجتمع للتوصل للحلول المناسبة لها باستعمال تقنيات علمية متطورة. كما ظهر مصطلح المسؤولية الاجتماعية للمؤسسات و قيام هذه الأخيرة بإجراء تقييمات مستمرة و تفعيلها في المجتمع وفق ثلاثة معايير هي:

- معيار البيئة/ المحيط: ملائمة نشاط المؤسسات مع متطلبات النظام البيئي؛
- المعيار الاجتماعي: تقييم الفعالية المالية للمؤسسة و تفعيل أدائها مع قياس التأثير الاجتماعي لنشاطها و نتائجها على المجتمع الذي تنشط فيه؛
- المعيار الاقتصادي: من أجل مسايرة التطورات و التجارب التي صاحبت الجامعات و المعاهد، أضحت الجامعات مركزا للدراسات و البحوث العلمية و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية في نفس الوقت.²

1-5- أهداف التعليم العالي:

¹ مداني وفاء، مرجع سابق، ص 65.

² عزيزي فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص 80.

- توجد العديد من الأهداف التي تتعلق بالتعليم العالي أو الجامعي و منها:
- ❖ إعداد و تكوين الإطارات البشرية المؤهلة و المتخصصة في مختلف المجالات العلمية التي تلبي احتياجات المجتمع؛
 - ❖ إعطاء مستوى علمي عالي للتخصصات الحديثة المطلوبة لتوفي ر الاحتياجات المستقبلية المحلية و الإقليمية للموارد البشرية؛
 - ❖ العمل على تشجيع روح الفريق و تحمل المسؤولية و استعمال التفكير العلمي المبني على النقد؛
 - ❖ توفير الجو الأكاديمي للبحث العلمي و الظروف النفسية و الاجتماعية التي تعمل على دعم الإبداع و الابتكار و التميز و بناء المواهب الابداعية؛
 - ❖ العمل على تنمية و تطوير الاهتمام بالتراث المحلي و الوطني، و مختلف الثقافات القومية و العالمية، و الاهتمام بالثقافة العامة للطلاب و المتعلمين؛
 - ❖ القيام بتشجيع البحث العلمي الرزين و دعمه و الرفع من مستواه، خاصة الموجه لخدمة المجتمع؛¹
 - ❖ البحث و العمل على إيجاد الحلول التي تتلاءم و مشكلات المجتمع، و محاولة فهمها و تحليلها و تشخيصها و تحديد متغيراتها و معطياتها؛
 - ❖ القيام بتفسير و البرهنة على النتائج المتحصل عليها من مختلف الأبحاث العلمية و تبسيطها؛
 - ❖ تقديم النتائج القابلة للتعميم و العمل على نشرها في وسائل الاعلام و الاتصال المتوفرة و المختلفة، فمهمة الجامعة لا تتوقف عند البحث و إنما تتجاوزه لتقديم الحلول للمشاكل الموجودة؛²
 - ❖ المساهمة في تعديل و تنمية و تطوير الاتجاهات في بيئة المجتمع نحو الأفضل؛
 - ❖ القيام بنشر مختلف المعارف و الثقافات بين الأقاليم و الأقطار؛
 - ❖ مواكبة الانفجار المعرفي الحاصل و الثورة الرقمية و المعلوماتية التي شهدها العالم المعاصر، و العمل على استغلال و استثمار معطياتها لمصلحة المواطنين و المجتمعات؛
 - ❖ دعم و تعزيز القيم الروحية للشباب حتى لا يكون هناك انقطاع بينهم و بين تراثهم الأصيل؛
 - ❖ العمل على توعية المجتمع عن مختلف التيارات و التوجهات الفكرية و القيام بتجسيدها و توضيحها و الرد عليها؛

¹ مهدي مراد: التعليم المقاولاتي الجامعي آلية لتنمية الثقافة المقاولاتية في أوساط الطلبة في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، 2018، ص ص 407-408.

² عزيزي فاطمة الزهراء، مرجع سابق، ص 81.

❖ تكوين و إعادة تكوين أصحاب الكفاءات لمسايرة ما هو جديد و مستحدث في تخصصاتهم العلمية و المعرفية التي ينتمون إليها.¹

2- ماهية التعليم المقاولاتي:

يعتبر التعليم المقاولاتي من المواضيع التي شغلت اهتمام العديد من الباحثين و الدارسين للحقل و المجال المقاولاتي، باعتباره الركيزة الأساسية لتلقين الطلبة مختلف المعارف و البرامج و المعلومات التي يحتاجون إليها من أجل تجسيد مشاريعهم المقاولاتية في شكل مؤسسات صغيرة أو متوسطة، و منه علينا التطرق في هذا المبحث لنشأة التعليم المقاولاتي و تعريفه و أهدافه و برامجه و أساليبه.

2-1- تاريخ و نشأة التعليم المقاولاتية:

يرجع تدريس المقاولاتية على مستوى العالم في جامعة هارفارد الأمريكية عام 1947 عندما قام الأستاذ MYLE MACES بتقديمه لأول مقرر دراسي حول موضوع المقاولاتية، حيث لفت انتباه هذا المقرر 188 طالبا و أعجوا به، و هم من طلبة الفرقة الثانية لدرجة الماجستير تخصص إدارة الأعمال و الذي بلغ عددهم 600 طالبا، كما يعود الفضل إلى جامعة جنوب كاليفورنيا كأول جامعة تقوم بطرح أول مساق حديث و متطور في مجال المقاولاتية سنة 1971، و مع بداية و منتصف الثمانينات من القرن الواحد و العشرين زاد عدد الجامعات التي تقوم بتدريس المقاولاتية، و بعدها أصبحت المقاولاتية مجالا أكاديميا شرعيا في كافة المجالات و الأصعدة.

كما حقق هذا المقرر شعبية كبيرة رغم عضو هيئة التدريس الذي بدأه كان يرى أن هذا المقرر الدراسي لن يحقق نجاحا أكاديميا منشودا. و في السبعينات من القرن الواحد و العشرين شهدت مختلف مدارس و معاهد إدارة الأعمال التي تعمل على تقديم مقررات دراسية في الأعمال المقاولاتية تغيرات جذرية و عميقة، حيث اعتمدت 16 جامعة في القيام بتقديم هذا المقرر، إلا أن مقاييس المقاولاتية بينت زوال فترة الهبوط و عرفت هذه الأنشطة و الأعمال بداية صعودها عام 1970، كما عرفت انتشارا واسعا في الثمانينات نتيجة التطور الكبير في حجم المعارف العملية المتوفرة.

و في فترة التسعينيات وصل عدد المساقات إلى 2200 مساق في النظام التعليمي، و حوالي 1600 مدرسة في مجالات المقاولاتية و 100 مركز بحث متخصص في البرامج الأكاديمية للمقاولاتية إضافة إلى 44 مجلة أكاديمية.¹

¹ رحيل أسية، مرجع سابق، ص 140.

و من خلال الدراسة العلمية التي قام بها سلمون Solomon في سنة 2007 عن التعليم المقاولاتي في الجامعات الأمريكية، حيث أظهر العديد من الاستنتاجات عن التعليم المقاولاتي أنه مازال مستمرا في نفس الاتجاه و في نفس المجالات، أما المتغير الذي طرح نفسه و بقوة في هذا المجال هو استعمال التكنولوجيا في تعليم المقاولاتية، و في الوقت الحاضر أصبح تعليم المقاولاتية أكثر أهمية لأنه يوفر و ينشئ التصور لبداية و إحياء و تنمية الأعمال المقاولاتية.²

غير أن Arasti et al سنة 2012 ترى أنه أول من تظن لتدريس تخصص المقاولاتية و كان رائدا فيه هو الياباني Shigeru fiji من جامعة Kobe و حدث ذلك سنة 1938.

أما في أوروبا فعدد المؤسسات و مراكز البحث في مجال المقاولاتية بدأت في تزايد مستمر بداية من سنوات الثمانينات مثل ألمانيا و فرنسا حيث ظهرت فيه مجتمعات البحث في المقاولاتية خاصة في سنوات التسعينات. و في الوقت الحالي أصبح التعليم المقاولاتي له اهتمامات كبيرة من المجتمعات الأكاديمية و الاقتصادية و الاجتماعية على مستوى العالم.³

إن التحدي الأساسي الذي يواجه تخصص المقاولاتية منذ بداية السبعينات من القرن العشرين هو الوصول إلى نماذج و نظريات خاصة بالمقاولاتية، بالاعتماد على مبادئ و أسس مستوحاة من العلوم الاجتماعية و الانسانية كعلم النفس و علم الاجتماع، الاقتصاد، التسويق، الإدارة الاستراتيجية، علم الانسان، التاريخ و علم المالية.⁴

كما عقد أول مؤتمر للمقاولاتية سنة 1980 و صدر الكتاب عن هذا المؤتمر تحت عنوان دائرة المعارف المقاولاتية The encyclopedia of entrepreneurship ، كما ظهرت عديد النشاطات الأخرى التي منحت أهمية كبيرة للمقاولاتية بتجسيد و تفعيل النظرة الأكاديمية و العلمية لها.

و بينت بعض الاحصائيات المتعلقة بالكتب المنشورة إلى أن موقع أمازون www.amazon.com وحده يشمل أكثر من 5800 عنوانا مختلفا يتعلق بالسلوك المقاولاتي بجميع ميادينها، كم أنه أصبح مادة تدرس في كثير من الجامعات ذات الجودة العالية على مستوى العالم.⁵

¹ بن وريدة حمزة، مرجع سابق، ص ص 29-29.

² بن وريدة حمزة، مرجع سابق، ص 30.

³ قايدى أمينة، مرجع سابق، ص ص 105-106.

⁴ الجودي محمد علي، مرجع سابق، ص 136.

⁵ الجودي محمد علي، مرجع سابق، ص ص 139-140.

و يمكن تلخيص كرونولوجيا تطور التعليم المقاولاتي حسب الجدول التالي:

الجدول رقم (2-1) يبين تطور التعليم المقاولاتي زمنيا:

السنة	الحدث
1946	إنشاء أول مركز بحث في تاريخ المقاولاتية من طرف " شومبيتر " shumpeyer و " آرثر " arthur في جامعة هارفارد
1947	"إدارة أعمال المؤسسات الجديدة" أول ماستر إدارة أعمال في المقاولاتية في جامعة هارفارد
1951	إنشاء مؤسسة كولمان (أول مؤسسة متخصصة في التعليم المقاولاتي)
1953	"بيتر دراكر " Peter Draker يحاضر في مقياس "المقاولاتية و الابداع" في جامعة نيويورك
1954	إدارة الأعمال للمؤسسات الصغيرة، أول مقياس ماستر إدارة الأعمال في جامعة ستانفورد
1958	مقياس المقاولاتية مقدم في معهد ماساتشوستش للتكنولوجيا من طرف "دوايت بومان"
1963	نشر "مجلة المؤسسات الصغيرة": أول مجلة مرجعية في أبحاث المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة
1967	أولى المقاييس المعاصرة في المقاولاتية لماستر إدارة الأعمال، مقدمة لجامعات ستانفورد و نيويورك (هذه المقاييس متخصصة في إنشاء المؤسسات و العلامات التجارية للمؤسسات الصغيرة)
1968	أول تكوين في المقاولاتية في كلية بابسون
1969	"دافيد ماكلياند " David C. McClelland ينشر "تحقيق التحفيز الاقتصادي" (أكبر دراسة حول التكوين في المقاولاتية و تقسيم النتائج)
1971	أول ماستر في إدارة الأعمال متخصصة في المقاولاتية بجامعة كاليفورنيا الشمالية
1972	أول تركيز في مجال المقاولاتية في طور التدرج، جامعة كاليفورنيا الشمالية
1973	"لاورانس كلات" ينشر كتاب: المؤسسات الصغيرة: أساسيات المقاولاتية (يعتبر من أولى الكتب التي تظهر الخطوات الأولى للمؤسسات الصغيرة نحو الريادة)
1974	إنشاء مجموعة متخصصة في المقاولاتية تحت إدارة "كارل فاسير"
1975	104 كلية تقدم مقاييس في المقاولاتية

1976	بداية نشر "مجلة المقاول"
1979	263 مؤسسة جامعية تدرس المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة
1981	أول مؤتمر بحث في المقاولاتية لـ "بابسون" و أول منشور لـ "فيسبر" بعنوان "حدود البحث في المقاولاتية"
1982	315 مؤسسة جامعية تدرس المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة
1983	أول مقياس في المقاولاتية يقدم في مدرسة الهندسة في جامعة نيو ميكسيكو
1984	"روبرت هيريش" و "كنديدا بروش" نشر "المرأة المفاوضة: مهارات الإدارة و مشاكل الأعمال"
1985	بيتر دراكر ينشر كتاب الابداع و المقاولاتية و الذي يعد أول عمل مشرع للمقاولاتية في الكليات و المدارس العليا للإدارة و ساهم بشكل كبير في توضيح مكانة المقاولاتية لدى الخريجين
1986	590 مدرسة عليا تدرس مقاييس حول المؤسسات الصغيرة و المقاولاتية
1991	1060 مدرسة في التدرج تدرس المقاولاتية
1992	إنشاء مركز في قيادة المقاولاتية من طرف مؤسسة "ماريون كوفمان"
1993	370 كلية و جامعة تدرس المقاولاتية و بدأ أول موقع في التعليم المقاولاتي www.slu.edu/eweb
1995	حوالي 450 مدرسة تشارك في برنامج معهد المؤسسات الصغيرة
1997	264 مدرسة تشارك في المسابقة السنوية لبرنامج "طلبة في مؤسسات خاصة"
1998	جامعة افتراضية للمؤسسات الصغيرة (أول برنامج للتعليم عن بعد مطور من طرف الجامعة)
1999	مقال حول " البحث الخاص في المقاولاتية الدولية" في مجلة أكاديمية المناجمنت

المصدر: بن وريدة حمزة، مرجع سابق ص ص 29-30.

2-2- تعريف التعليم المقاولاتي:

سئل ديفيد بيرش David Birch في مقابلة شخصية معه عن إمكانية تعليم الطلاب ليصبحوا مقاولين، فأجاب: أعتقد أن مهارات المقاولاتية قابلة للتعلم و الاكتساب، و لكن لا أعتقد أن المدارس و الجامعات تعلمهم هذه المهارات، كما أن المدرسين و المحاضرين الذين يدرسونهم غير مناسبين، و سئل

أيضا عن إمكانية تعليم المقاولاتية فأجاب: إذا أردت أن تعلم الناس ليكونوا رياديين فلا تستطيع ذلك، أما إذا أردت أن تعلم الناس ليجدوا و يجتهدوا ليكونوا مقاولين فأنت حينها تستطيع ذلك، و إذا أردت أن تشجع المقاولاتية فيجب العمل على تحقيق ذلك من خلال النظر لها على أنها مهنة، عندها ستكون تجربة رائعة على حد قوله.¹

و عليه يمكننا القول أن تعليم الأفراد بأهمية المقاولاتية من الممكن القيام به، لكن تعليم المقاولاتية في حد ذاتها هو أمر صعب و معقد و مختلف تماما، فالتعليم المقاولاتي يكون من طرف أساتذة و متخصصين في مجال المقاولاتية و إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، هؤلاء من شأنهم تقديم تجاربهم و عرضها على الطلاب للاستفادة منها، و يمكننا تقديم عديد التعاريف حول التعليم المقاولاتي رغم وجود الاختلافات غير أنها طبيعية لطبيعة الظاهرة المقاولاتية التي تتميز بالتعقيد وهي كما يلي:

التعليم المقاولاتي هو " إكساب المتعلم معارف و تطوير كفاءات و مهارات إنشاء و إعادة بعث المؤسسات و سلوكيات محددة كالتوجه للفرص، أخذ المبادرة، قيادة التغيير، تقييم المخاطر، تحديد و كسب الموارد النادرة، إضافة إلى المهارات التسييرية و المهارات التطويرية". كما يمكن تعريفه بأنه " مجموعة من أساليب التعليم النظامي الذي يقوم على إعلام و تدريب أي فرد يرغب بالمشاركة في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، من خلال مشروع يهدف إلى تعزيز الوعي المقاولاتي، و تأسيس مشاريع الأعمال أو تطوير مشاريع الأعمال الصغيرة"² . و يعرف أيضا حسب موسوعة ويكيبيديا الانجليزية بأنه " تلك العملية التعليمية التي تهدف إلى تزويد الطلاب بالمعرفة و المهارات اللازمة، و إثارة دافعيتهم و تعزيزها، و ذلك من أجل تحفيزهم و تشجيعهم على النجاح المقاولاتي على نطاق واسع و مستويات عديدة"، كما بين آخرون أن التعليم المقاولاتي هو تلك العملية و السلسلة من الأنشطة التي تهدف لتمكين الفرد لاستيعاب و إدراك و تطوير معارفه و مهاراته و قيمه، و معرفة أن تلك العملية ببساطة لا تتعلق بحقل أو نشاط معرفي معين، لكنها تعلم الفرد اكتساب مهارات تحليل المشاكل بأساليب ابداعية، بالتعرض

¹ الجودي محمد علي، مرجع سابق، ص ص، 142-143.

² بديار أمينة، و عرايش زينة: واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر و دوره في استدامة المشاريع المقاولاتية، جامعة قسنطينة و جامعة الجلفة كنموذج، مجلة أفاق للبحوث و الدراسات، المركز الجامعي إيليزي، العدد 03، جانفي، 2019، ص ص 13-14.

للعديد من المشكلات ما يجب عليه تعريفها و تحليلها و إيجاد الحلول المناسبة لها.¹ كما يعرف كذلك أنه " مقارنة تربوية تهدف إلى تعزيز التقدير الذاتي و الثقة بالنفس عن طريق تعزيز و تغذية المواهب و الابداعات الفردية، و في نفس الوقت بناء القيم و المهارات ذات العلاقة التي تساعد الدارسين في توسيع مداركهم في ممارسة المقولة و ما تحمله من فرص، و ماهي الأساليب اللازمة لذلك باستخدام النشاطات الشخصية و السلوكية و تلك المتعلقة بالتخطيط لمسار المهنة ". و في ذا المجال تفيد دراسات عديدة أن الفرد يمكن أن يتعلم ليصبح مقاولا حين أكد "ماكلياند و بيرنهام" على إمكانية إنشاء و تنمية الدافع للإنجاز من خلال التعليم و التدريب، باستخدام أساليب تساعد على تعميق روح المقولة و تدفع سلوك الأفراد نحو الإنجاز مثل أسلوب لعب الأدوار، و إدارة العلاقات الشخصية، مهارات التأثير في الآخرين، و أساليب حل المشكلات بصورة إبداعية لتعزيز الجانب المقاولاتي لدى هؤلاء الأفراد.²

و تبنى الميثاق الأوروبي للمشاريع الصغيرة الذي أقره مجلس الشؤون العامة في 13 جوان 2000، و الذي رحب به المجلس الأوروبي المنعقد في سانتا ماريا دا فيرا في 20/19 جوان 2000 الأهمية التي أولاها الاتحاد الأوروبي للتعليم حين قال: " سوف تقوم أوروبا بتنمية روح المبادرة و المهارات الجديدة منذ سن مبكرة، و ينبغي أيضا تعليم المعارف العامة حو الأعمال و الريادة في المراحل المدرسية، كما يجب التشديد على أهمية الوحدات الدراسية التي المحور حو الأعمال كعنصر أساسي في مخططات التعليم في المرحلة الثانوية و في الكلية و في الجامعة، و سوف نشجع و نعزز الجهود الريادية التي يبذلها الشباب و نعمل على تطوير مناهج تدريب مناسبة لمديري المشاريع الصغيرة ".³

¹ صكري أيوب، و آخرون: واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر، الإنجازات و الطموحات، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال، ص 15.

² بن زاوي ابراهيم، و بوعزة عبدون الرؤوف، مرجع سابق، ص 624.

³ نوي طه حسين، و آخرون: عرض تجارب دولية في التعليم المقاولاتي، ملتقى وطني حول: دور المقاولاتية في تحفيز الاستثمار المحلي في ظل التحديات الراهنة، المناطق الجنوبية نموذجا، المركز الجامعي تندوف بالتنسيق مع دار المقاولاتية تندوف، 11 أفريل 2016، ص ص 4-5.

و في عام 1982 بين Vesper " أن التعليم الرسمي للمقاولاتية في الجامعات ساعد في عملية إنشاء الأعمال لأنه رفع مستوى وعي المتعلمين بقدرة العمل الحر كخيار مهني. و في الواقع أظهرت دراسات متعددة كيف أن هذا التعلم يزيد من المواقف الإيجابية نحو زيادة الأعمال كمهنة بديلة ¹.

كما أكدت الدراسات العلمية أن تعليم المقاولاتية و التوجه بالاقتصاد المعرفي يمثل ركيزة أساسية و لها تأثير واضح في نجاح المؤسسات الناشئة، و بينت الدراسات أن 54% من أصحاب المشاريع الناشئة ذات التوجه الريادي من خريجي التعليم المقاولاتي، و دخلهم يتزايد مقارنة بزملائهم بما يتراوح بين 27%-62%، ما يؤكد أن تعليم المقاولاتية يساهم في النمو الاقتصادي.

و وفق دراسة قامت بها اللجنة الأوروبية سنة 2008 بعنوان " التعليم المقاولاتي في التعليم العالي " أكدت على أهمية و ضرورة تعليم المقاولاتية في سن مبكرة كإدماجها كدروس أو نشاطات ضمن البرامج التعليمية في المدارس الابتدائية و المتوسطة نتيجة تأثيرها الواضح و الكبير في تكوين الفرد و الشخصية المقاولاتية لدى صغار السن أكثر من كبار السن، كم أوصت بضرورة تعليم المقاولاتية في المستوى الجامعي خاصة بالنسبة للعلوم التطبيقية و التقنية ².

و هناك تعريف آخر للتعليم المقاولاتي بأنه تلك العملية المنظمة التي تقوم بتطوير المهارات الإدارية و مهارات العمل الحر و تعزيز ثقافة الابداع و الابتكار، و تحت إشراف مؤسسات تعليمية لتلبية احتياجات التشغيل للأعمال التجارية بالجدارة المعرفية و المهاراتية و السلوكية الكفاءة، كما يقوم الطلاب و تأهيلهم لإكسابهم مختلف المهارات اللازمة في جميع جوانب المهارات و السلوكات و المعارف إضافة لمهارات مختصة في سوق العمل ³.

¹ مهاوة أمال، و خالدي فراح: فعالية التعليم المقاولاتي في نشر و ترقية الثقافة المقاولاتية في الجامعة الجزائرية، دراسة استطلاعية لآراء مسيري دور المقاولاتية في بعض الجامعات الجزائرية، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد و الإدارة، المجلد 05، العدد 02، 2021، ص 178.

² دشاش محمد الصالح: دور التعليم المقاولاتي كنموذج حديث في دعم و تنمية روح المقاولاتية للكلية الجامعيين، عرض بعض التجارب الدولية، مجلة التنمية و الاستشراف للبحوث و الدراسات، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر، 2022، ص 116.

³ قرقط ناصر، و محرز صالح: مساهمة التعليم المقاولاتي في تنمية الثقافة المقاولاتية للطلبة الجامعيين، دار المقاولاتية لجامعة خميس مليانة أنموذجا، الملتقى الوطني الأول حول: التوجه نحو الاستثمار في المؤسسات الناشئة في ظل اقتصاد المعرفة - رهان لتحقيق التنمية المستدامة- يومي 03/02 نوفمبر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2022، ص 04.

من خلال التعاريف السابقة المختلفة و المتعددة حول مفهوم التعليم المقاولاتي و كتعريف إجرائي يمكننا القول أنه من الصعب تعليم المقاولاتية لأن الظاهرة المقاولاتية تتميز بالصعوبة و التعقيد و تتداخل فيها عديد العوامل المادية و البشرية، لكنه في المقابل يمكن تعليم و تدريس مبادئ و أسس المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي و الذي يعرف على أنه مجموعة البرامج و الدروس و المهارات و الخبرات المعرفية و السلوكية التي يمكن تلقينها و تدريسها للطلاب بهدف استيعابهم لأساسيات إنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، كما يتم تدريس هذه البرامج و المضامين المعرفية منذ الصغر بداية من المستويات التعليمية الدنيا كالمرحلة الابتدائية و المتوسطة و الثانوية، ثم تليها أخيرا المرحلة الجامعية كآخر المراحل التعليمية، و التي يتعرف من خلالها المتعلمين و المتدربين على عديد السياقات و المسارات التي يتم من خلالها العمل على إنشاء و تأسيس المنظمات الصغيرة و المتوسطة، إضافة لمعرفة قيادة ريادة الأعمال من خلال المشاريع المقاولاتية التي تتم عن طريق الأفكار الابتكارية و الاختراعية للنماذج الريادية في مختلف المجالات و الأنشطة المقاولاتية.

2-3- أهمية التعليم المقاولاتي:

- للتعليم المقاولاتي أهمية كبيرة للطلاب الذين يدرسونه و المجتمع و الاقتصاد و تتمثل فيما يلي:
- تهتم برامج التعليم المقاولاتي بتنمية القدرة على توفير مختلف الوظائف و مناصب العمل للفرد و لأفراد المجتمع، و هذا بإقامة المشاريع الريادية الجديدة و التي تقوم على إنتاج منتجات جديدة.
- يهدف التعليم المقاولاتي إلى غرس روح المبادرة و زيادة فرص نجاح المشاريع و الأعمال، كما يعمل على صناعة قادة المستقبل الذين باستطاعتهم تحمل تكاليف تنمية و تطوير الاقتصاد الوطني نحو السيرة العالمية؛
- يعمل التعليم المقاولاتي على زيادة قدرة التميز لإنشاء و توفير الثروة باستغلال الفرص المتاحة التي لها علاقة بالتوجهات المعرفية ذات الصيت العالمي؛
- يساهم التعليم المقاولاتي في بناء المجتمع المعرفي من خلال تكوين مقاولين مبدعين و مبتكرين ما يساعد على التحول نحو الاقتصاد المعرفي و الرقمي ما يتماشى و الأفكار الجديدة و المتجددة؛

- يسعى التعليم المقاولاتي إلى إكساب العمال في المؤسسات عديد المهارات النادرة و الابتكارية مما يساهم في زيادة الإنتاج، بالإضافة لتطوير منتوجات جديدة استنادا للتطور التكنولوجي الحاصل؛¹
- يعمل تعليم المقاولاتية على زيادة امتلاك المتخرجين لأفكار مشاريع الأعمال و الأنشطة التجارية التي تتميز بالتكنولوجيا العالية الدقة، و التي تعمل على بناء التوجهات نحو مجتمع و اقتصاد المعرفة مما يساهم في التقليل من ظاهرة البطالة المنتشرة بين فئة الشباب خاصة الجامعيين؛²
- يعمل التعليم المقاولاتي على زيادة مختلف الأصول المعرفية و مضاعفة ثروات المقاولين و الأفراد ما يساهم في بناء الثروة و تراكم رأس المال في مجالات المعرفة على المستوى الوطني، كما له تأثير على بناء اقتصاد و مجتمع المعرفة؛
- يؤدي لتغيير هيكل تركيز الثروات بين الأمم، ما يساهم في تحقيق الاستقرار الاقتصادي و التحول في بناء الاقتصاد الوطني من عدد محدود من مالكي رؤوس الأموال إلى عدد كبير من أفراد المجتمع المالكين للثروات ما يحقق التنوع في مختلف مجالات العمل؛
- و أكدت حالة جامعة أريزونا على أن التعليم المقاولاتي في الجامعة قد عمل على زيادة القيمة المضافة للمجتمع، حين ازداد عدد المشاريع الخاصة التي أنجزها الطلاب لخدمة مجتمعهم و ساعدت في التقليل من ظاهرة البطالة، و غالبية هذه المشاريع ضمن الأعمال المعرفية ما ساهم في تنمية و بناء اقتصاد و مجتمع المعرفة؛
- التعليم المقاولاتي وسيلة و أداة لإكساب الطلاب و هم في مراحل عمرية مختلفة السمات المقاولاتية مع خصائصها السلوكية كالمبادرة، المخاطرة، الاستقلالية، و تأسيس أجيال جديدة من المقاولين؛³
- يساهم التعليم المقاولاتي في دعم و تعزيز الفعالية الذاتية للطلبة و جعلهم أفرادا واثقين من أنفسهم من خلال المبادرات، تحدي العراقيل و الصعاب، التجديد و الاعتماد على النفس، مما يجعله قوة فاعلة و مؤثرة في المجتمع؛¹

¹ بوطورة فضيلة، و بوطورة فاطمة الزهراء، و هواري أحلام: أهمية و دور دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية في نشر الثقافة المقاولاتية - دراسة حالة دار المقاولاتية بجامعة تبسة- الملتقى الوطني للجامعة المقاولاتية: التعليم المقاولاتي و الابتكار، جامعة مصطفى اسطembولي، معسكر، أيام 10/11 ديسمبر 2018.

² بوطورة فضيلة و آخرون، دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية بين الضرورة و الأهمية، مجلة الابداع، المجلد 09، العدد 01، 2019، ص 184.

³ دشايش محمد الصالح، مرجع سابق، ص 116.

- أهمية التعليم المقاولاتي نابعة من قدرات الأفراد المبدعين على تحويلهم لأفكارهم الابتكارية و المقاولاتية التي هي من نسج خيالهم إلى واقع و حقيقة يمكن تجسيدها في الميدان، من خلال قدرتهم على التخطيط لإدارة مشاريعهم حتى يتمكنوا من إنجاز أهدافهم بكل روح مسؤولية و كفاءة و فعالية؛
- يساهم التعليم المقاولاتي على توعية العمال من خلال الوظائف و الأنشطة التي يقومون بها، و منحهم قدرات كبيرة على رصد الفرص السوقية المتاحة و اقتناصها و استغلالها؛
- يعمل على تهيئة الأفراد أصحاب التوجه المقاولاتي ليصبحوا مقاولين في المجال الاقتصادي و الاجتماعي التطوعي مما يساعد على دعم و تعزيز و تنمية و تطوير المجتمع؛
- يركز التعليم المقاولاتي في مضمونه و محتوياته على إدراك أفرادها للفرص المتاحة و تحديدها و استغلالها وفق ثلاثة مداخل أساسية وهي:

- المدخل الأول: إنشاء و تأسيس منظمات أو مشاريع جديدة؛
- المدخل الثاني: تعزيز و دعم الابداع و الابتكار بتقديم سلع و منتجات و خدمات و أسواق جديدة للمؤسسة، و يسمى بالمدخل " المقاولاتية المؤسسية"؛
- المدخل الثالث: مرتبط بإنشاء المنظمات الخيرية و الاجتماعية أو الاجتماعية التطوعية التي يتم تدعيمها ذاتيا من طرف الأشخاص المؤسسين لها، و هذا ما يسمى " المقاولاتية الاجتماعية" و التي بدأت من سياسة المملكة المتحدة عن طريق رئيسة الوزراء آنذاك "مارغريت تاتشر" ، و كذلك الولايات المتحدة الأمريكية من خلال أعمال و سياسة رئيسها السابق " رونالد ريغن".²

2-4- أهداف التعليم المقاولاتي:

- يتميز التعليم المقاولاتي بالكثير من الأهداف التي مما يجعله محل اهتمام الباحثين و من أهمها:
- يمكن الأفراد أصحاب التوجه المقاولاتي من تحضيرهم لمخططات عمل مشاريعهم المستقبلية؛
- الاهتمام و التركيز على مختلف القضايا و المواضيع الحرجة و المهمة قبل تجسيد المشاريع كالأبحاث و دراسات السوق، تحليل المنافسين، تمويل المشاريع، الإجراءات القانونية، و كذلك مواضيع النظام الضريبي للبلد؛

¹ قلش عبد الله: مساهمة التعليم المقاولاتي في الجامعة الجزائرية في تعزيز توجه الطالب نحو المقاولاتية الخضراء، دراسة عينة من طلبة الماستر، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و إدارة الأعمال، المجلد 11، العدد 02، 2022، ص 390.

² الجودي محمد علي، ص 147.

- مساعدة الطلاب و تمكينهم من تنمية و تطوير خصائص و سمات السلوكات المقاولاتية كاستقلالية، المبادرة، المخاطرة، تحمل المسؤولية، بمعن الاهتمام بمهارات العمل المقاولاتي و المعارف اللازمة المتعلقة بكيفية بداية و إنشاء المشاريع و إدارته بكفاءة و نجاح؛
- تكوين و تدريب الأفراد ليصيروا قادرين على إنشاء مشاريع و أعمال تقنية متطورة، أو مؤسسات مبنية على التكنولوجيا بشكل كبير، و العمل على تأسيس المشاريع و المبادرات المقاولاتية لديهم¹؛
- تمكينهم من امتلاكهم لعدد المهارات التي يحتاجونها لتسيير و إدارة مشاريعهم المقاولاتية مثل:
 - ☞ المهارات الإدارية: من خلال قدرتهم على حل المشاكل، قدرتهم على التنظيم، التخطيط، اتخاذ القرارات، تحمل المسؤولية؛
 - ☞ المهارات الاجتماعية: التعاون، العمل الجماعي و روح الفريق، القدرة على تعلم مهام و أدوار جديدة بطريقة مستقلة؛
 - ☞ المهارات الشخصية: الثقة بالنفس، التحفيز المستمر، التفكير النقدي، القدرة على التأمل الذاتي، التحمل و المثابرة؛
 - ☞ المهارات المقاولاتية: القدرة على التعلم بشكل مستقل، الابداع، الابتكار، المخاطرة، تنفيذ الأفكار، التسيير الفعال، القدرة على تحفيز العلاقات التجارية؛
- توفير مختلف المعارف و المعلومات و المهارات التي تتعلق بمقاولات الأعمال؛
- تحديد الدوافع و إثارتها من خلال تنمية و تحسين المواهب المقاولاتية؛
- القيام بتغيير توجهات فئات المجتمع و بناء ثقافة العمل الحر و المستقل في عديد مجالاتها²؛
- تحسين قدرات طلاب التعليم المقاولاتي على تحقيق الإنجازات الذاتية و مساهماتهم في تقدم و تطوير مجتمعاتهم؛
- إعداد و تكوين أشخاص مقاولين من أجل تحقيقهم للنجاح وفق مراحل مستقبلهم الوظيفي و المهني، و العمل على رفع و زيادة قدراتهم للتخطيط للمستقبل³؛
- و يمكن تقديم تطور أهداف التعليم المقاولاتي حسب الجدول الآتي:

¹ جبار سعاد، و ناجي أمينة: التعليم المقاولاتي كأداة لبناء الروح المقاولاتية - دراسة قياسية لطلبة جامعة سيدي بلعباس - المجلة الجزائرية للاقتصاد و التسيير، المجلد 14، العدد 01، 2020، ص 18.

² أحمد صكري و آخرون، مرجع سابق، ص 16-17.

³ بوطورة فضيلة و آخرون، مرجع سابق، د ص.

الجدول رقم (2-2) يبين أهداف التعليم المقاولاتي:

الكتاب	أهداف تعليم المقاولاتية
Block & Stumpf 1992	العناصر المفضلة للمقاولاتية لدى الطلبة: - كشف و هيكلية قيادة المقاولاتية؛ - تحديد و تخفيض الحواجز أمام المبادرات المقاولاتية (رفض المخاطرة)؛ - تنمية معرفة الغير و تطور الادراكات و المواقف الخاصة بالتغير في مجال المقاولاتية
1998 Hills	عناصر أساسية في مسار تعليم المقاولاتية: - معرفة الروابط بين مختلف علوم التسيير؛ - معرف الخصائص المقاولاتية؛
1999 Fayolle	ثلاث مجموعات من الأهداف ترتبط بثلاث وضعيات مختلفة يمكن أن تهم الطلبة: - تكوين الطلبة و تنمية حسهم المقاولاتي؛ - تشجيع الطلبة على اكتساب الأدوات و التقنيات و المؤهلات الخاصة بالمقاولاتية؛ - اقتراح نقطة ارتكاز و تكوينات خاصة بالطلبة.

المصدر: الجودي محمد علي، ص 150.

و تبين الأدبيات المقاولاتية أن الكثير من المقاولين و أصحاب الأعمال و المشاريع الذين كانوا طلبة في المدارس، المعاهد، الجامعات و من المراهقين سواء كانوا من اللاعبين، الفنانين التشكيليين، مسرحيين، موسيقيين، لم تكن تتوفر فيهم سمات و خصائص و مهارات السلوك المقاولاتي، و كانوا حذرين من سلوكهم و ممارساتهم و لم يناقشوا بجدية وضعهم الحالي، كما لم يتوقعوا نجاح أعمالهم في المستقبل، و من الأمثلة عن ذلك نجد مؤسسي موقع غوغل، حيث أن هذا أصله محرك بحث أنشأه طالب دكتوراة من جامعة ستانفورد الأمريكية " لاري بيدج " و " سيرجي برين " و تم ذلك سنة 1998، فشركة جوجل هي شركة أمريكية عوائدها من الدعاية المرتبطة بالبحث على شبكة الانترنت، البريد الإلكتروني، خدمات الخرائط و غيرها من الخدمات الأخرى التي توفرها للزبائن.

كما نجد أيضا " بيل غيتس " مؤسس شركة " مايكروسوفت " سنة 1975 مع زميله " بولن ألن " و كان سنه أذاك لا يتعدى 20 سنة، و كان هدف شركته تطوير لغات البرمجة لـ "ألتير" و بقية شركات الكمبيوتر و قاموا بافتتاح عملياتهم في مدينة "سياتل" الأمريكية، و صار في سنوات معدودات من أغنى رجال الأعمال في العالم، و هاتين الحالتين من أبرز الأمثلة المقاولاتية للطلبة الجامعيين.¹

2-5- مقاربات التعليم المقاولاتي:

توجد إسهامات نادرة اقترحت منهجيات عملية تهدف لتطوير الحس المقاولاتي و هي أعمال الأسترالي Kearney 1999 الذي بين أن مناهج التعليم يجب أن تكون مسؤولة حتى يأخذ المتعلم منهجية التعلم الخاصة به، و يحتوي هذا النوع من التعليم على التعليم التشاركي، حيث يكون المتعلم مسؤولا و سابق التأثير على منهجية التعليم. كما يجب أن تكون المقاربات البيداغوجية تجريبية، و وفق هذه المقاربة يتم تفضيل التعرض للمعلومة الأولية، و تكوين تعلماته على أساس تجاربه الخاصة أكثر من تجارب الآخرين، و يمكن تطبيق هذا النوع من التعلم بدأ من إدماج المتعلم في تجارب حقيقية.

كما أكد Kearney على المقاربة الاستنباطية و التي تتماشى مع مقاربة Learning by doing، إذا قام المتعلم بإعداد الحويلة و التحليل على ما تعلمه بهدف التعميم، سنفقد جزءا هاما من المقاربة الاستنباطية، كما أكد على ضرورة الفصل بين المراجعة و التفكير و التمييز في هذه المقاربة بين العناصر المتعلقة بمضمون و محتوى التجربة و العناصر المرتبطة بمسار هذه الأخيرة.

و أخيرا المقاربة البيداغوجية يجب أن تكون تشاركية أي تعاونية ف Kearney يؤكد على تكوين مجموعة بشكل يساهم فيه مختلف الأعضاء في مسار تعلم الآخرين، فمصدر التعلم لم يعد هو المعلم أو المرجع الخارجي و لكن الزميل.²

و يرى Catherine Leger-Janiou أنه يجب على كل مقاربة لتصميم و تطوير البرامج البرامج للتعليم المقاولاتي و التي تركز على الأسئلة الآتية:

السؤال الأول يتعلق بالتطبيق في حد ذاته: هل يمكن تعليم الاستعداد للمقاولاتية؟ الجواب الإيجابي بشرط تحديد وضعيات و أطر التعلم متناسقة مع موضوع التعليم.

¹ الجودي محمد علي، ص ص 150-151.

² الجودي محمد علي، تجارب عالمية في التعليم المقاولاتي، مرجع سابق، ص ص 89-99.

إذا أردنا تنمية الحس المقاولاتي لدى الأفراد و سلوكات مبنية على المبادرة و إدخال أفكار جديدة و تعلم التغيير، يجب وضعهم باعتبارهم عوامل في وضعيات بيداغوجية يمكن من خلالها تجريب هذه المسارات. كما تستدعي إشكالات أخرى تحديد مثل هذا النوع من التعليم، الأهداف المتبعة، عناصر المحتوى، إضافة إلى وضعيات و طرق التعلم.

و قبل التطرق للأسئلة المتعلقة بـ "ماذا" (المحتوى)، و كيف (الهندسة البيداغوجية، الاستراتيجيات، الموارد) يجب الإجابة على نقطتين رئيسيتين يمكن تلخيصهما في "لماذا" و "لمن". كما يبدو تحديد الأهداف بلا غموض و الجمهور المعني من جهة ثانية، و كذلك الأهداف بدلالة الجمهور من جهة أخرى هو مهم جدا.

كما اقترح **Marion و Albert 1997** نموذج يتضمن ثلاث مستويات من الأهداف: التحسيس و التجريب، كما حدد **Fayolle 1999** ثلاث عائلات من الأهداف المرتبطة بثلاث وضعيات مختلفة و محتملة، في الحالة الأولى يتعلق الأمر بتحسيس الطلبة بالمقاولاتية و تنمية حسهم المقاولاتي، الحالة الثانية يجب السماح للذين يرغبون في الحصول على الأدوات التقنية و المؤهلات الخاصة بالفعل المقاولاتي، و التي تتم في إطار منهجيات لإنشاء المؤسسات و في حرف و مهن لها علاقة كبيرة مع المقاولاتية، اما الحالة الأخيرة فهي موجهة لاقتراح نقطة ارتكاز و تكوين للطلبة الذين يمتلكون مشاريع مقولة حقيقية.¹

2-6- متطلبات نجاح التعليم المقاولاتي:

تشمل متطلبات التعليم المقاولاتي عناصر مختلفة لتحقيق أهدافه بكفاءة عالية، و من أجل تحقيق متطلبات التعليم المقاولاتي لابد من إحداث شراكة حقيقية ما بين المنظمات الحكومية و الخاصة، و كذلك جهات الدعم التابعة للقطاع الخاص و هذه المتطلبات تتمثل فيما يلي:²

- البنية التحتية: بتوفير قاعات مناسبة مجهزة بالطاولات و الكراسي و الأدوات اللازمة، و أجهزة الحواسيب و المعدات المختلفة الأخرى كجهاز عرض الشرائح، و كذلك البرمجيات التي توفر التطبيقات العملية و التدريبية التي تعمل على تسهيل التعامل مع المحتوى المقاولاتي، و غالبا ما يكون باللغو العربية.

¹ نوي طه حسين و آخرون، مرجع سابق، ص 5-6.

² دشايش محمد الصالح، مرجع سابق، ص 117.

- **الموارد البشرية:** و هم الأفراد المؤهلين و المدربين و القادرين على استعمال و تطبيق استراتيجيات و الأساليب التدريبية المتقدمة و المتطورة في المقاولاتية، إضافة إلى استعمال تكنولوجيا المعلومات بشكل ملائم يخدم هذه العملية، خاصة أن التعليم يتطلب تغييرا جذريا في طريقة التفكير للمتعلمين.
- **البيئة:** و هي البيئة الملائمة التي تساعد على تنفيذ برامج التعليم المقاولاتي و خطته و أهدافه، و تستمد هذه البيئة تفوقها و تمكينها بالوعي الكامل لأفراد المجتمع على كافة المستويات، بدأ من القادة التربويين و الأكاديميين و صناع القرارات إلى المواطن البسيط، و هنا يتوفر الدعم الكامل من طرف الجميع من أجل إنجاح مبادرات هذا النوع من التعليم في المجتمع.
- **الاستفادة من التجارب السابقة:** و هذا بالاستفادة من التجارب العالمية في هذا الخصوص و البناء عليها في الممارسة و التطبيق في السياقين التربوي و التعليم في البيئة.
- **التكيف:** استجابة للتحديات و الضغوطات الكبيرة التي تفرضها طبيعة العصر الذي نعيش فيه وفق هذا النمط من التعليم و السلوك المقاولاتي مع محاولة التكيف معها بقدر الإمكان.
- **تحديد الأهداف من التعليم المقاولاتي مع التركيز على عنصر الابداع:** بمعنى تحديد كيف يجب أن تكون النتائج تتوافق مع توقعات الجامعة من التعليم المقاولاتي من حيث:
 - أن تكون الأهداف محددة و واضحة و واقعية؛
 - التركيز على المهام الجديدة في مجال إعداد و تكوين القوى العاملة المؤهلة؛
 - التركيز على نشر الفكر المقاولاتي و العمل به؛
 - أن تكون متناسبة مع طبيعة المجتمع و فلسفته، و في نفس الوقت تعكس خصائص هذا المجتمع و اتجاهاته و نظرتة نحو المستقبل؛
 - أن تكون أهداف المناهج الجامعية المتعلقة بالمقاولاتية تتماشى مع ظروف بيئة العمل؛
 - الانتقال و التحول من التعليم المبني على التلقين و الحفظ إلى توليد الأفكار الابداعية؛
 - ضرورة تدريب و تكوين الطلاب على التفكير الريادي؛
 - التركيز على التعليم التطبيقي و التعليم متعدد التخصصات الذي يسهل عملية الاختيار و يساعد في الوصول للفكرة التي يمكن تحويلها إلى مشروع منتج.
- **تنمية قدرات المكونين و البرامج المعتمدة:**
 - إعداد الطلبة المؤهلين يحتاج لأساتذة مؤهلين علميا و تربويا، و الابتعاد عن الطرق التقليدية في التدريس و التقويم، و يتحقق التأهيل بتبني سياسة مستمرة للتدريب العلمي و التربوي؛

- وضع الأهداف لبرامج التدريس و التركيز لمى ارتباط الأهداف مع الكفاءات التي يحتاج لها الطالب في مهنته و وظيفته المستقبلية؛
- أن ترتبط مضامين البرامج بكل جديد في البيئة الاجتماعية و الاقتصادية و الثقافية؛
- تبني إطار فكري منظم بهدف تحقيق جودة التعليم الشاملة مع نشر هذه الفلسفة المتبعة في: المجتمع، البيئة الخارجية، الإدارات التعليمية المركزية و المحلية، المدرسة أو الجامعة.
- إيجاد طريقة مثلى في التدريس و التقييم و تطبيق المناهج و نشر الفكر المقاولاتي:
 - ربط التعليم المقاولاتي بالواقع و التركيز على الاتجاه التطبيقي و العملي؛
 - السعي لتحويل المعارف النظرية إلى معارف نفعية؛
 - وصف و تنظيم الكفاءات انطلاقاً من النتائج و المعايير المكونة لها؛
 - اعتماد التكوين على الجانب التطبيقي المتخصص؛
 - اتباع استراتيجية تقييم و تقويم تركز على معايير واضحة تشمل المهارات المكتسبة، المقابلات و المشاريع العملية.¹
- افتتاح الجامعة على بيئتها و مع جميع أصحاب المصالح:
 - ✓ يتطلب بناء السلوك و الثقافة المقاولاتية للجامعة التركيز على بيئة المجتمع و التجارب المحلية الرائدة؛
 - ✓ التعامل مع الجامعات الأخرى بالاستشارات و تبادل الخبرات؛
 - ✓ الاعتماد على الرقمنة و نقل التقنيات و المعارف؛
 - ✓ التشاور و تحديد متطلبات القطاعات الاقتصادية و الإنتاجية، ما ينعكس على المحيط العلمي للبرامج التعليمية و على خطط البحث العلمي في هذه الجامعات؛
 - ✓ الاستفادة و التفاعل من شرائح المجتمع المحلي لكسب سلوك مؤسسة جامعية مواطنة؛
 - ✓ التعامل مع مختلف الشركاء بالندوات و الأعمال المشتركة؛
 - ✓ الشراكة و متابعة المؤسسات الصغيرة و المتوسطة و المقاولين في عديد المجالات مع الاستفادة من التجارب السابقة؛
 - ✓ التعامل مع الجمعيات غير الحكومية و التوسع في إنشاء المشاريع المشتركة؛

¹ بن يمينة خيرة، و بن عياد محمد سمير، مرجع سابق، ص ص 102-103.

✓ التعامل مع المؤسسات البنكية و الإدارية المختلفة لكسب الخبرات المتنوعة.¹

3- استراتيجيات التعليم المقاولاتي:

يوجد العديد من استراتيجيات التعليم المقاولاتي التي تساعد على تعليم و تلقين التعليم المقاولاتي و من أهمها نذكر ما يلي:

3-1- استراتيجية (نموذج) العرض: و تمنح من خلالها الأولية لتحويل المعارف و المهارات التي يتميز بها المعلم للمتعلم، و يصمم التعليم في هذا النموذج على شكل توصيل للمعلومات أو حكاية قصة للطلبة، فالمعلم هو الشخص الذي يقدم المعلومات و يستقبل الطلبة هذه المعلومات بسلبية أقل، و يعرف المحتوى أو المضمون من الأبحاث العلمية الأكاديمية التي يتم تعليمها، أما أساليب التدريس المستعملة هي المؤتمرات و المحاضرات و تقديم العروض بواسطة الأجهزة السمعية البصرية.

و وفق هذا النموذج يكون الطالب قد تحصل على كل المعلومات أو جزء منها حول المقاولاتية، و حسب طريقة تدريس كل معلم لإيصاله للأفكار أو المعلومات للطلبة.

3-2- استراتيجية (نموذج) الطلب: و هو عكس النموذج الأول يقوم على الاحتياجات، الدوافع، أهداف الطلبة حسب هذا النموذج يصمم التعليم على أساس بناء بيئة ملائمة لاكتساب المعرفة، و المعلمين عبارة عن مسهلين أما الطلبة فاهم دور نشط للمساهمة في تعلمهم.

و المعارف في هذا النموذج التي يتم اكتسابها في الأساس تعرف حسب احتياجات الطلبة في نشاطاتهم في المستقبل، و في ممارساتهم العملية، كما يجمع غالبا هذا النموذج بين التقنيات البيداغوجية التي تركز على المناقشات و الاستكشافات و التجارب و البحوث المكتبية و الإلكترونية، إضافة للأعمال التجريبية في المخابر و الدراسات الميدانية التطبيقية و النقاشات الجماعية.

3-3- استراتيجية (نموذج) الكفاءة: يبحث هذا النموذج في كيفية تنمية و تطوير استعدادات الطلبة لحل المشاكل المعقدة باستخدام المعارف و الاستعدادات المفتاحية، و تكون عملية التعليم هنا تداخلية بين المعلم و الطالب و جعل التعلم ممكنا، و يصير المعلمون كالمدرسين أو المطورين في مقابل ذلك يكون الطلبة مقترحين لبناء و تصميم معارفهم فعليا بالتفاعل مع معلمهم، و تكون المعارف و المعلومات التي يتحصلون عليها هي الأساس من أجل إيجاد حلول للمشكلات المعقدة التي بإمكانهم مواجهتها في حياتهم العملية و المهنية.

¹ بن يمينة خيرة، و بن عياد محمد سمير، مرجع سابق، ص 104.

كما تركز أساليب التدريس على اكتساب الطلبة لمهارات الاتصال مثل الملتقيات العلمية، تقديم العروض، المساهمة في النقاشات الهادفة، أو إنتاج المعارف مثل كتابة المقالات أو المؤتمرات أو تنشيط المجموعة، و تمارس في غالب الأحيان في أشكال غريبة من الحياة المهنية و المستقبلية للطلبة.

كما ان نظام التقييم في هذا النموذج يركز على الاهتمامات المكتسبة من الطلبة لحل مختلف المشكلات المعقدة للحياة الواقعية و العملية، إضافة لذلك يمكن هذا النموذج المعلمين من رسم أكثر من نموذج واحد في الممارسات التطبيقية و العملية، مما يؤدي لبناء أشكال هجينة تمثل خصائص كل نموذج رئيسي.¹

3-4- استراتيجيات المحاكاة و الألعاب: يرى بعض الباحثين أن استعمال أسلوب المحاكاة يمكن الطلبة من تطوير الاستراتيجيات و اتخاذهم للقرارات لضمان نجاح مؤسساتهم الصغيرة، كما يرى Honig أن البيداغوجيات التقليدية تكون في غالب الأحيان متناقضة مع متطلبات و احتياجات التعليم المقاولاتي، كما بين أم المحاكاة تسمح للمشاركين بتجربهم لأوضاع جديدة أو غير متوقعة، و كذلك التعلم لمواجهة بعض من حالات الفشل و العمل على تطوير و تنمية المرونة اللازمة للاستمرار في المستقبل.

ما اقترح Hindle مجموعة من المعايير لتوجيه اختيار المحاكاة و صنفها لأربع فئات رئيسية :

- قدرة السيناريو على الظهور متعلقا بالموضوع و يكون ذا مصداقية؛
- الاتصالات لا غموض فيها على عدة جوانب؛
- تتكيف العملية مع وسائل الدعم التقنية؛
- تحليل كل من التكلفة و الربح تبعاً للمعايير السابقة و للهدف المطلوب تحقيقه.

3-5- استعمال اشربة الفيديو: حسب Buckley, Wren et Michaelson فإن عرض الأفلام يكون في بيئة أعمال مناسبة تسمح للطلبة بملاحظة عن كثب الواقع الحقيقي للتسيير وفق تصرفات المسيرين و الخبراء في مختلف القطاعات و كذلك في سياق التدريب لأصحاب المشاريع المستقبلية، كما يمكن تزويد الفيلم المقدم كقصة حقيقية من طرف بعض المقاولين و التي بإمكانها تقديم أفكار و تأملات تكون محل نقاشات في المستقبل.²

¹ مسعودي عبد الهادي، و مسعودي خيرة: أهمية التعليم العالي في تفعيل التوجه المقاولاتي لدى خريجي الجامعات الجزائرية - دراسة حالة جامعة الأغواط- كتاب جماعي حول دور التعليم المقاولاتي في غرس الروح المقاولاتية لدى طلاب مؤسسات التعليم العالي، مخبر دراسات التنمية الاقتصادية، 2019، ص ص 7-8.

² زرارع رباب، و كشرود إيمان: استراتيجيات و برامج التعليم المقاولاتي لتعزيز روح المقاولاتية، العدد 01، جانفي، 2018، ص 98.

3-6- استعمال قصص الحياة: إن قصص الحياة المعاشة يمكن أن تكون أداة تعليمية لها أهميتها للطلبة في تعلمهم للمقاولاتية، كما اقترح كل من **Rae et Carswell** تطوير السير الذاتية يمكن أن يدعم و يساعد في تعلم مهنة ممكنة للمقاول.

3-7- استراتيجية دراسة الحالة: و يمكن تعريف الحالة الإدارية بوصف مكتوب باستخدام كلمات أو أرقام لحادث أو مشكلة واقعية أو موقف حقيقي يواجهه مدير أو مجموعة من الإداريين أو مؤسسة معينة، كما يستخدم هذا الوصف المكتوب في شكل قصة للطلبة و في مواقف تعليمية و تدريبية، و يطلب منهم تشخيص أسباب المواقف الإدارية و تحليل و دراسة الحالة، أو اتخاذ قرار، أو اقتراح طرق و أساليب عمل جديدة، أو إيجاد حلول لمشكلة معينة، و قد يطلب منهم مهمة واحدة فقط من المهمات أو قيامهم بهذه المهمات جميعها.

3-8- استراتيجية التعليم بالتجربة و الممارسة: و هذا بتعريض الطلبة و المتعلمين المقاولين لمواقف حقيقية في بيئة العمل المقاولاتي أو الأعمال الحرة، في المصانع أو الشركات أو منظمات الأعمال على اختلاف أنواعها، لأجل تعريفهم ببيئة العمل إضافة إلى ممارسة الأعمال الريادية لفترة زمنية محددة، حتى يكتسبوا خبرات و معارف و مهارات جديدة، و ليقوموا ببناء تصورات جديدة أفضل عن مهنة المقاولاتية قبل دخولهم لممارسة الأعمال الحرة و المقاولاتية.

3-9- مناقشات المجموعة أو التعليم التعاوني: حيث يعمل الطلاب في مجموعات أو في أزواج لتحقيق أهداف التعلم في الحوار و المناقشات و تبادل الآراء، و يمارس الطلبة أدوارا متعددة كالمنسق، الملخص، المقوم لمسجل، الملاحظ، المشجع، قائد المجموعة، المتكلم باسم المجموعة، كما يمكن بواسطة هذه الاستراتيجية تكليف أو الاعتماد على مشاريع الأعمال للمجموعة، أو فريق العمل أو وضعهم خطط عمل لمشاريعهم المقترحة.

3-10- العروض التقديمية للطلبة: بمعنى شرحهم لمنتوج تم تقديمه من طرفهم أو خدمات جديدة بإمكانهم بيعها، أو مشاريع أعمال معينة أو تقديمهم تعريف للشركة التي يريد الطالب إنشاءها.

3-11- أسلوب حل المشكلات بطريقة إبداعية: و هي طريقة منتظمة يقوم الطلبة خلالها بالتفكير لحل مشكلات يشعرون بوجودها و بحاجة إلى حلها، فهم يكتسبون المعلومات و المهارات و المعارف التي لها علاقة بحياتهم و مشكلاتهم و ليس الهدف تقديم امتحان و النجاح فيه.

3-12- سياسة لعب الأدوار: حيث يقوم طالبان أو ثلاثة طلاب بتمثيلهم لأدوار عن مواقف اجتماعية و افتراضية و يتعلمون من هذه الاستراتيجية طريقة الاستماع بشكل جيد و طريقة التفكير وحدهم.

3-13- الزيارات الميدانية لبعض المؤسسات الريادية: و هذا بهدف التعرف عليها و على إمكانياتها و قدراتها و أقسامها أو فروعها أو مجالات أنشطتها أو أعمالها.

كما يمكن تشجيع مجموعات من المتعلمين للانخراط في هذه البرامج التعليمية و دعمهم بالحوافز المادية و المعنوية الملائمة، مع تفعيل عمليات التقييم و المشاركة، و تقديم مختلف الجوائز المادية و المعنوية المناسبة، إقامة الاحتفالات، و مسابقات خطط المشاريع أو العمل بين الطلبة.¹

3-14- المنهجية القائمة على المشروع: يتم من خلالها تقديم و إعداد مجموعة مشاريع و خطط بهدف تحقيق خدمة أو منتج واحد و فريد، من خلال سلسلة مهام مع الاستخدام الفعال للموارد، و هذا في إطار التعلم، كما يمكن أن يشمل نهج المشاريع البرامج و التعلم معا و في نفس الوقت، اما المهم في هذا هو تنظيم النشاطات من منظور تجريبي، فيتعلم الطالب من خلال الخبرة الذاتية المباشرة من أجل تقوية و استيعاب التعلم المعرفي.²

3-15- استراتيجية المباريات الإدارية: و هي من الطرق الحديثة في التعليم المقاولاتي و تهدف لتوسيع خبرات المتعلمين بإشراكهم في أعمال و أنشطة يتحملون فيها مسؤولية التخطيط و اتخاذ القرارات في مجال عمليات الإنتاج أو المبيعات أو المالية، و هذه الطريقة تعبر عن إنشاء موقف تعليمي يشبه لحد كبير موقف العمل الطبيعي، كما يمكن تشكيل هذا الأسلوب في أحد تصوراتها فيما يلي:

✓ يتم تقسيم المتعلمين إلى مجموعات صغيرة أو مجموعتين متنافستين في الدورة التعليمية و كل مجموعة تمثل إدارة منفصلة عن الأخرى؛

✓ تمنح لهذه المجموعات في بداية المباريات معلومات محددة و واضحة عن شروط و كفاءات العمل، و بعض المعلومات الضرورية عن الوحدة الإدارية التي يمثلونها و كذلك عن السوق التي يتعاملون معها؛

✓ يطلب من كل مجموعة أن تتخذ قرارا، و بعدها يقوم مشرفو الدورة التدريبية بزيادة المجموعات من أجل كتابة و تدوين القرار الذي تم اتخاذه في هذه الدورة؛

✓ تضاف المعلومات لكل المجموعة و يطلب منها اتخاذ القرار المناسب للموقف؛

¹ فضيلة بوطورة و آخرون، مرجع سابق، ص ص 8-9.

² بوحروود فتيحة، و سعاد قورين: التعليم المقاولاتي الجامعي كآلية لدعم المقاولاتية، عرض تجارب بعض الجامعات العربية و الجزائرية، مجلة الاقتصاد و المناجمنت، المجلد 20، العدد 01، 2021، ص 356.

✓ تعاد الجولة عدة مرات مع إضافة معلومات و في كل جولة تقوم مجموعة من المشرفين بتدوين و تسجيل قراراتها و في نهاية المباريات يتم تعلق و إعلان النتائج النهائية، و يمكن القول أن أفضل مجال في الوقت الحالي لاستخدام المباريات كوسيلة هو التعليم للتعامل في سوق المال، فإذا أردنا إكساب فرد مهارات لذلك فإنه لا تتوفر خطوات واضحة، فقد يحقق ربحاً و ليست له دراية لما قام به، و قد يتعرض للخسارة رغم أن كل تصرفاته صحيحة.¹

4- مواضيع و مجالات و برامج و استراتيجيات التعليم المقاولاتي:

4-1- مواضيع و مجالات التعليم المقاولاتي:

هناك العديد من المواضيع و المجالات المتعلقة بالتعليم المقاولاتي تهدف لإنشاء مشاريع مقاولاتية جديدة و من هذه المواضيع و المجالات نذكر ما يلي:

- **المقاولاتية و الإدارة:** المقاولاتية تركز على الفرص السوقية المتاحة و كيفية استغلالها و تقوية احتمالاتها، في حين تركز الإدارة بشكل رئيسي على الموارد و التنظيمات و إدارة المنظمة بكفاءة و فعالية عالية، كما أن ثقافة المقاول من خلال استغلاله للفرص هي ثورية الأداء و في فترة زمنية قصيرة المدة، بيتنا تتكون ثقافة المدير على أساس تنموي و تطوري و في فترة زمنية طويلة.
- **مصادر تمويل المقاولين:** تتنوع مصادر تمويل المقاولين فيبدأ من خلال " رأس المال البذرة" الذي يوفره المقاول من ماله الخاص لبداية مشروعه، و كذلك من خلال رأس المال الموهبي و الذي يتكون بدوره من رأس المال المغامر أو رأس المال المخاطر، و بعدها مرحلة الاقتراض و الائتمان، و أخيراً مرحلة جني الأرباح و الفوائد بدخول المستثمرين المشروع و مساهماتهم فيه.²
- **المقاولاتية المؤسسية:** بإنشاء و تطبيق العديد من الابتكارات و الاختراعات الجديدة التي تعمل على تسهيل تأسيس و اكتشاف الفرص المدركة في بيئة المؤسسة التنافسية، و بناء المشاريع المستقلة و التابعة للمشروع الرئيسي للمنظمة.

¹ مصنوعة أحمد، و الواحد عبد الله قويدر، متناوي محمد: استراتيجيات التعليم المقاولاتي و دورها في تعزيز المقاولاتية النسائية في الجزائر، مجلة المقاولاتية و التنمية المستدامة، المجلد 01، العدد 01، 2019، ص 33.

² بن عيسى ليلي، و ناصري الزهرة: التعليم المقاولاتي و أثره على توجه المقاولاتي لدى الطلبة - دراسة استطلاعية لآراء طلبة المقاولاتية بجامعة بسكرة- مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الإدارية، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر، 2019، ص 234.

- **استراتيجيات المقاولاتية:** و ذلك بإنشاء المزايا التنافسية باستمرار التي تعمل على إنشاء الثروة بكميات كبيرة للمؤسسة، و يتم تحقيق هذا باستعمال الموارد بأسلوب إبداعي من أجل اكتشاف و تعريف مختلف القيم التنافسية و استغلال الفرص.
- **سلوك المخاطرة لدى المقاول:** و يقصد به المخاطرة المحسوبة هنا، بمعنى القدرة على حساب المخاطر التي يمكن أن تحدث و كذلك المواجهة النفسية و الاقتصادية و منه اتخاذ القرار المناسب من أجل التغلب عليها.¹
- **النساء المقاولات و المقاولين من الأقليات:** و كذلك كيفية ظهورهم في المجتمعات الغربية بأعداد كبيرة لم يسبق لها مثيل من قبل.
- **عالمية الروح المقاولاتية و الإدراك المقاولاتي:** و ذلك بحكم النمو الهائل في عدد المقاولين على المستوى العالمي.
- **المساهمات الاقتصادية و الاجتماعية للمقاولين:** و كذلك دور المؤسسات الجديدة التي تنشأ لتنمية و تطوير المجتمعات، المشاريع العائلية، و التي أظهرت جميعها المساهمات العديدة و غير المتكافئة للمقاولين عبر العالم، التي شملت توفير فرص عمل للأفراد، من خلال الابداع و التجديد الاقتصادي.
- **أخلاقيات الأعمال و المقاولاتية:** يتخذ المقاولون قرارات كثيرة كما يقارنون بين مختلف البدائل الأخلاقية و غير الأخلاقية، القانونية و غير القانونية، و تواجه بالعديد من الاعتراضات، كما قد تحدث نزاعات و صراعات مختلفة كما لها تأثير في اتجاهات عديدة تشمل كل من المستهلكين، العاملين، المساهمين في المؤسسات، و العائلات و الأسر.²

4-2- مراحل بناء برامج التعليم المقاولاتي:

يعتبر تعليم المقاولاتية عملية تعلم دائمة باقية مدى الحياة، و عليه يجب ربط تعليم المقاولاتية بجميع مستويات التعليم لنظم التعليم، و كذلك عليه أن يشمل المتقاعدين عن العمل لدعم مداخلهم المالية، ما يجب أن تتاح لهم فرص الوصول لتلك البرامج المميزة جميعا و المحكمة في تعليم المقاولاتية و طرحها، إن فكرة التعليم مدى الحياة تساعد في إعداد و تطوير مهارات المقاولاتية على جميع تلك المستويات و تعددها، كما أن تعليم المقاولاتية يعني أشياء عديدة مختلفة بالنسبة للأفراد المتعلمين تبدأ من

¹ مهاوة أمال، و خالدي فراح، مرجع سابق، ص 179.

² قرقط ناصر، و محرز صالح، مرجع سابق، ص ص 5-6.

المدارس الابتدائية و حتى مراحل الجامعة، و من مرحلة التعليم التقني إلى الحصول على درجة الماجستير، ففي كل مستوى من المستويات التعليمية يمكننا توقع نتائج مختلفة كنضج الطلبة، البناء على المعارف السابقة لديهم، لكن الهدف العام هو تطوير الخبرات كمقاول و التي تقود بدورها إلى النجاح و نمو و تطور المشروع في المستقبل.¹

كما أن عملية تعليم المقاولاتية مدى الحياة تمر بخمس مراحل محددة بداية من التطوير و التي تفترض أن كل فرد يجب ان يكون لديه فرص للتعلم في المراحل العمرية الأولى، و في المراحل المoolية يجب توجيه الموارد لاستهداف أولئك الذين يختارون المسار المهني في حياتهم ليصبحوا مقاولين، و كل مرحلة من المراحل الخمسة الآتية من الممكن أن يتم تعليمها بالأنشطة التي تجري في الصفوف الدراسية أو يمكن أن تعلم في مساق منفصل في المقاولاتية، و تشمل المراحل الآتي ذكرها:

- **تعلم أساسيات المقاولاتية:** على الطلبة أن يتعلموا و يقوموا بممارسة الأنشطة المتعلقة بامتلاك المشاريع المقاولاتية في الصفوف الأولى بدءا من المدارس الابتدائية، و الإعدادية ثم الثانوية، حيث يتعلم الطلبة في هذه المرحلة أساسيات الاقتصاد، و الفرص و الخيارات المهنية الناتجة عنهما، و عليهم أن يتقنوا المهارات الأساسية و الضرورية من أجل نجاحهم في اقتصاد الأعمال الحرة، و تعتبر الدافعية للتعلم و الإحساس بالفرص الفردية المتاحة هي النواتج الخاصة في هذه المرحلة.

- **الوعي بالكفاءة:** يتعلم الطلبة الحديث بلغة الأعمال، كما يرون المشاكل و العراقيل من وجهة نظر أرباب العمل و هذا يعتبر جانبا أساسيا في المهنة و التعليم التقني، بحيث يكون التركيز أكثر على الكفاءات الأولية و اكتشافها لديهم، و التي من الممكن تعلمها مساق معين خاص بالمقاولاتية أو تحتويه المساقات و المناهج الأخرى التي ترتبط بها مثلا، إضافة لمشاكل التدفقات المالية و النقدية التي يمكن استخدامها في مناجر الرياضيات، كما أنه من الممكن أن تصير عروض المبيعات جزءا من أحد مناهج مهارات الاتصال.

- **التطبيقات الإبداعية:** يعتبر مجال الأعمال المقاولاتية معقد، و لهذا فإن جهود التعليم تمنح فرصة للأفراد في هذه المرحلة من المراحل لاستكشافهم مختلف الأفكار و تخطيط الأعمال، و هذا من

¹ محمد بلكبير خليفة، و سنوسي زوليفة: تنمية الروح المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتية، بحوث و أوراق الملتقى

الوطني الثالث حول: المقاولاتية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة- الواقع و التحديات- المنعقد بجامعة خميس مليانة، يومي 17/16 أفريل، 2018، الجزائر، ص ص 193-194.

خلال حضورهم الكثير من الندوات التي تضمن بدورها الكثير من التطبيقات الإبداعية، و منه يكتسب هؤلاء الطلاب معارف عميقة و دقيقة و واسعة عن المراحل السابقة، إن هذه المراحل تعمل على تشجيع مختلف الأفكار و الابتكارات و العمل على إنشاء فكرة الأعمال التي يتبعها اتخاذ قرار التأسيس و الإنشاء وفق خطط عمل متكاملة و كذلك التجارب و الممارسات الخاصة بعمليات الأعمال المتعددة.¹

• **بدء المشروع:** بعد اكتساب الأفراد تجارب العمل المقاولاتي و كذلك التعليم التطبيقي، فإن العديد منهم بحاجة إلى المساعدة خاصة من أجل تحويل فكرة العمل المقاولاتي إلى الواقع العملي و الملموس، و إنشاء فرص عمل جديدة، و يمكن القيام بذلك بتوفير الدعم اللازم و المساعدة في برامج التعليم التقني و المهني، و كذلك برامج الدعم و المساعدة الممنوحة للأفراد في المعاهد و الكليات و الجامعات، و هذا لأجل تعزيز و دعم إنشاء و تأسيس المشروع، و تنمية و تطوير مختلف السياسات و الإجراءات اللازمة للمشاريع المقاولاتية الجديدة و القائمة على السواء.

• **النمو:** عند وضوح الشركة فإنه يوجد العديد من التحديات التي ستواجهها في هذه المرحلة، حيث أن سلسلة من الندوات المستمرة أو مجموعات الدعم يمكنها مساعدة المقاول لتعريفه و تمييزه للمشاكل و العراقيل المحتمل وقوعها، و كذلك التعامل معها بالطريقة الملائمة و الوقت المناسب، و العمل على حلها بما يمكن من تطوير و تنمية المشروع المقاولاتي.²

4-3- تصنيف برامج التعليم المقاولاتي:

توجد العديد من التصنيفات لبرامج التعليم المقاولاتي للكثير من الباحثين و المهتمين بمجال التعليم المقاولاتي، و في هذا المجال اتفقت المنظمات الدولية الثلاثة و هي شبكة تنمية الإدارة الدولية، المنظمة الدولية للعمل، برنامج الأمم المتحدة الإنمائي على منح تعريف لما يسمى " برنامج تطوير المقاولاتية"، هذا المفهوم الذي شمل مجموعة من المراحل من أجل تطوير المقاولاتية، حيث يبدأ أولاً بالثقافة و التعليم و التكوين للشباب ذي التوجه المقاولاتي، تعزيز و دعم الأعمال التجارية و التوعية، و كذلك الاستمرارية و النمو أو التطور، و لا يشمل فقط البرامج للمقاولين فحسب و إنما تكوين المدربين و المشرفين أيضاً.³

¹ بديار أمينة، و عرايش زينة، مرجع سابق، ص 15.

² بن عيسى ليلي، و ناصري الزهرة، مرجع سابق، ص 236.

³ أيوب صكري و آخرون، مرجع سابق، ص 19.

و في هذا الموضوع حدد **Hisrich et Peters** المهارات الشاملة في المقاولاتية كمحتوى اساسي لأي برنامج تعليمي أو تدريبي في مجال المقاولاتية، و التي تتضمن المهارات التقنية، الإدارية و الشخصية.¹ يمكن تصنيف برامج التعليم المقاولاتي إلى أربعة أصناف كما هو موضح في الجدول الآتي:

الجدول رقم (2-3) يبين تصنيف برامج التعليم المقاولاتي:

نمط البرنامج	الأهداف
التوعية و التحسيس بالمقاولاتية	معرفة المزيد عن المقاولاتية و مهنة المقاول
إنشاء المؤسسة	تشكيل مهارات تقنية، إنسانية، إدارية من أجل توليد الإيرادات الخاصة به، و إنشاء مؤسسته الخاصة و توفير مناصب الشغل.
تطوير المؤسسات	الاستجابة للاحتياجات الخاصة للمالكين الميسرين
تطوير المدربين	تطوير المهارات من أجل التشاور، التعليم و متابعة المؤسسات الصغيرة.

المصدر: أيوب صكري و آخرون، مرجع سابق، ص 19.

كما تشمل التوعية مختلف التظاهرات التي تهدف لتقديم المعلومات عن موضوع المقاولاتية و يشير كل من **Watkins et Hamilton** يجب أن تبدأ بتشجيع المقاولاتية كخيار مهني، و مع هذا يمكن أن تكون المقاولاتية ممكنة و الوصول إليها ممكن، أما التوعية فتصبح كهدف تحفيزي و تعزيزي و دعم للاستعدادات المقاولاتية للطلبة.

كما أنه من الممكن إيجاد برامج تركز و تهتم بإنشاء المؤسسات، كما تتمحور حول تطوير و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تستهدف تكوين المدربين المتخصصين في المقاولاتية و المستشارين، و برامج التوعية يجب ان تطور أكثر في مراحل الليسانس من التعليم الجامعي و في مقررات التخصص، و كذلك مستويات الماستر و الدكتوراه.

كما بين أيضا **Tounés** أن البرامج المتخصصة تصبح أهدافا رئيسية من أجل السماح للطلبة بتعميق معارفهم و تعلماتهم، و لفهم أنواع و أنماط المقاولاتية المقاولاتية و منحهم روح المقاول.²

¹ بن عيسى ليلي، و ناصري الزهرة، مرجع سابق، ص 236.

² زارع رباب، و كشرود إيمان، مرجع سابق، ص 102.

كم اقترح **Gorman et al** تصنيف هذه البرامج وفق السوق المستهدف أو المشاركين المستهدفين لكل مساق من المساقات التعليمية أو برنامج تدريبي في المقاولاتية، و يتم على أساسه تقسيم المشاركين في هذه البرامج التعليمية حسب أهداف التعليم أو مضمون البرنامج، المدخل التربوي، التعليم و التدريب الذي يتعلق بالمشاريع الناشئة، و يوجد باحثون آخرون من أمثال **Monroy, McMullan et Long** و غيرهم و الذين قاموا بتصنيف البرامج التعليمية في المقاولاتية حسب الاحتياجات التدريبية و التكوينية التي تختلف اعتمادا لمرحلة التطوير في نفس المشروع مثل: برنامج مرحلة الوعي، مرحلة برنامج ما قبل ابتداء المشروع، برنامج مرحلة بدء المشروع، برنامج مرحلة النمو و النضج.

كما اقترح أيضا **Jamieson** إطارا يحتوي على ثلاث فئات يمكن وفقها تنظيم و تصنيف برامج تعليمية للمقاولاتية كما ظهر في دراسة **Heney** الذي ميز بين التعليم المقاولاتي أو المشاريع و تعليم و تلقين المقاولاتية للمشاريع، و تعليم المقاولاتية في المشاريع، فالفئة الأولى تعامل فيها **Jamieson** بشكل أساسي مع عملية تعزيز و إنشاء الوعي نحو المشاريع، و لهدف آخر معين يصب في تعليم الطلبة مجالات عديدة في إنشاء و تسيير المشاريع من خلال الأدبيات النظرية للمقاولاتية.

أما بالنسبة للفئة الثانية تعامل معها **Jamieson** حسب الإعداد لإنشاء الطموح و الرغبة و النية للمقاولين لتهيئة المقالة و التوظيف الذاتي، و كذلك لهدف معين ينصب على تشجيع لبداية و إدارة مشاريعهم الخاصة بهم.

أما الفئة الثالثة تعامل معها **Jamieson** وفق التدريب الإداري لإنشاء و تأسيس قاعدة من المقاولين، و التأكيد من خلالها على عملية النمو و التطور المستقبلي للمشروع، و تشمل برامج التنمية و التطوير الإداري للمشروع، و تطوير المنتجات الجديدة، و كذلك برامج و مساقات أخرى جديدة في التسويق، و هذه البرامج هي الأكثر ملاءمة و تناسب هذه الفئة.¹

4-4- محتويات برامج التعليم المقاولاتي:

بالرجوع للأدبيات المتخصصة في مجال التعليم المقاولاتي حيث تقدم بعض الباحثين و المؤلفين بعيدا التصورات و المقترحات و النماذج و الأفكار لما يجب أن يكون عليه محتوى و مضمون أي منهج من المناهج، أو برنامج تعليمي مقاولاتي على مستوى مؤسسات التعليم العالي و من أبرز النماذج في هذا السياق نذكر ما يلي:

¹ الجودي محمد علي، مرجع سابق، ص 165.

- نموذج (5E) Potter: و الذي يرى فيه ضرورة أن يستند إليه عند تطويره لأي برنامج أو منهاج للمقاولاتية و يشمل عدة عناصر و هي:
 - عنصر البيئة: أي منهاج للمقاولاتية لابد أن يكون باستطاعته بناء و نشر الوعي في البيئة التي تحيط به؛
 - عنصر الاقتصاد: من الضروري أن يقوم بتزويد المشاركين باكتشاف طبيعة الجماعات الاقتصادية في البيئة و القواعد الجديدة عن التفاعل بداخلها؛
 - عنصر المقاولون: فأى منهج من المناهج الدراسية عليه أن يسعى جاهدا إلى لقاء المقاولين في البيئة التي يتواجدون فيها، للاستفادة من أفكارهم و آرائهم و تصوراتهم و تبصراتهم؛
 - عنصر المشروع: و هي المنظمة و المؤسسة و هي القلب النابض و الروح لأي برنامج دراسي في المقاولاتية؛
- أما من حيث تسميات المقررات التي يتم تدريسها في برامج و أقسام المقاولاتية كأقسام إدارة الأعمال، الهندسة، المعلومات فهي عديدة، و تختلف التسميات في مختلف جامعات العالم مع أنها قد تحمل نفس المضمون و المحتوى منها: المقاولاتية، إدارة الأعمال الصغيرة، إنشاء المشاريع الجديدة، الابتكار و الابداع، رأس المال المخاطر، حق الامتياز، تطوير المنتجات الجديدة، التسويق المقاولاتي، تخطيط المشروعات الناشئة، الشركات العائلية، استراتيجية الأعمال، سياسة الابداع، الريادة الجماعية.
- أما في الولايات المتحدة الأمريكية فقد قام Solomon بدراسة عينة من الجامعات الأمريكية للتعرف على طبيعة المقررات و البرامج و التي تقدمها للطلبة في مجال التعليم المقاولاتي، حيث توصل إلى أنه توجد عدة مقررات تعليمية في المقاولاتية هي الأكثر انتشارا و شعبية بين الجامعات و الكليات و المعاهد و المدارس و هي مرتبة حسب الأهمية كما يلي: المقاولاتية، إدارة أعمال المؤسسات الصغيرة، إنشاء مشروع جديد، الاستشارة للمؤسسات الصغيرة، التسويق المقاولاتي، الابداع، تطوير المنتجات الجديدة، رأس المال الاستثماري، الابتكار، الندوات، شراء حق الامتياز، و منه توصلت الدراسة إلى أن المقرر الأكثر شعبية و إقبالا عليه من طرف الطلبة على مستوى الكليات و الجامعات الأمريكية التي تضمنتها الدراسة هو المقاولاتية، حيث تأتي في المقدمة و بنسبة 53% يتبعها مقرر إدارة الأعمال الصغيرة بنسب 36%، ثم مقرر إنشاء المشاريع الجديدة بنسبة 30% و هكذا تأتي بقية المقررات الأخرى تباعا.¹

¹ زارع رباب، و كشود إيمان، مرجع سابق، ص ص 102-103.

4-5- المهارات الشاملة في برامج التعليم المقاولاتي:

حيث حدد **Hisrich et Peters** هذه المهارات الشاملة للمقاولاتية كمحتوى و مضمون أساسي لأي برنامج تعليمي و تدريبي في المقاولاتية و تتضمن مايلي:

• **المهارات التقنية:** تتمثل في مهارات الكتابة و تحليل البيئة الخارجية و متغيراتها و التعامل مع الأدوات و التقنيات التكنولوجية المختلفة، إضافة لبناء الشبكات و التدريب و العمل ضمن فريق و غيرها؛

• **المهارات الإدارية:** و تتمثل في وضع الأهداف و التخطيط، صنع القرارات، إدارة العلاقات الانسانية، التسويق و المبيعات، المهارات المالية و المحاسبية، الرقابة و تقييم الأداء، القدرة على التفاوض بفعالية، تنظيم و إدارة و تسيير نمو و تطوير المشروع؛

• **المهارات الشخصية:** و تتمثل في عمق السيطرة الداخلية، المخاطرة، الابداع، الابتكار، القدرة على التغيير، المثابرة و العمل الجاد، الرؤية القيادية، هذه المهارات يجب التركيز عليها و تنميتها و تطويرها لدي المتعلمين او المدربين في أي برنامج تعليمي و تدريبي في مجال المقاولاتية، و تعتبر جوهر و لب المهارات الشاملة في تعزيز و دعم السلوك المقاولاتي.

كما بين كل من **Vesper et Gartner** أن تحديد محتويات البرامج المقاولاتية يعتمد أساسا على العوامل التالية:

- ✓ المواضيع المناسبة و الملائمة؛
- ✓ عدد المواضيع المختلفة و المتعددة و التي تكون مدمجة في التعليم بكامله؛
- ✓ أعداد الطلاب في المحاضرات؛
- ✓ عدد الحصص و الاعتمادات المقررة؛
- ✓ الطريقة و الأسلوب الذي يتم التدريس به إضافة للدور الذي يقوم به المعلم أو المدرس.¹

5- أساسيات و أبعاد التعليم المقاولاتي في الجامعة:

5-1- أساسيات التعليم المقاولاتي:

و تتمثل فيما يلي:

- تحويل دور الجامعة من التركيز على التوظيف إلى التركيز على مبدأ توفير فرص العمل:

¹ زارع رباب، و كشرود إيمان، مرجع سابق، ص ص 103-104.

فالسعي لا يكون منصبا فقط على توافق النواتج التعليمية مع احتياجات و متطلبات التوظيف في سوق الشغل، بل يتعداه إلى بناء و تصميم المناهج و التخصصات لتخرج طلبة قادرين على إنشاء و توفير فرص عمل في الأسواق بواسطة الاستثمار في الأبحاث، و كذلك الأفكار و الاختراعات و الابتكارات، و منه تساهم الجامعة بأن يكون للدولة موقعا ملائما في التنافسية العالمية، و تعمل على إعداد المتخرجين منها إلى حياة عملية تتناسب مع طبيعة الوظائف المتغيرة، التنقل الدولي، التواصل الثقافي، و الاعتماد بشكل أكبر على توظيف و تشغيل الذاتي، و بهذا المعنى تتحول الشهادة الجامعية من كونها وثيقة توظيف إلى بطاقة تسمح بالدخول لطالب العمل إلى عالم الشغل.

- الشراكة الحقيقية مع أصحاب المصلحة من القطاعات العامة و الخاصة و المتخرجين:

بمعنى الشراكة المتوازنة التي تسمح للمؤسسات الجامعية الاستفادة و التفاعل مع مختلف الشرائح في البيئة المحلية، و يأتي في مقدمتهم المتخرجين الذين يمثلون أصولا استثمارية كبيرة عندما تحسن الجامعة التصرف معهم، بالإضافة إلى أهمية التركيز على الشراكة مع المؤسسات الصغيرة، رواد الأعمال، الجمعيات غير الربحية، و التوسع في إنشاء المشاريع المقاولاتية المشتركة، المعززة و المدعمة لبناء ثقافة ريادة الأعمال أو المقاولاتية في المجتمع المحلي.¹

- نقل التقنية و المعرفة: و يتم هذا وفق التواصل الوثيق و الفعال مع الجامعات في جميع

أنحاء العالم و التي شهدت تقدما و تطورا كبيرا في مجال ريادة الأعمال، و من وسائل و أدوات نقل التقنيات المتطورة تأسيس المراكز العلمية، و مراكز البحث و الابتكار، برامج الملكية الفكرية، حاضنات الأعمال الافتراضية، التي يتعدى دورها من العمل على تشجيع الأعمال الحرة و الصغيرة داخل الجامعات يتبعها تقديم الخدمات الاستشارية، و وصولا لاستضافة مشاريع الأعمال و الاهتمام بها و رعايتها حتى التخرج من الجامعة.

- التعليم القائم على الابداع و الابتكار: تتطلب ريادة الأعمال المقاولاتية تعليميا يقوم على توليد

الأفكار، التأمل، الابتكار، الاختراع، مع إطلاق العنان للإبداع المتحرر، كما يجب أن يتوفر في التعليم الريادي محور الطالب على مفهوم " المنشأة " أثناء دراسته في الجامعة، هذا المفهوم الأساسي الذي يعمل على توجيه التفكير الابداعي إلى مكونات و نشاطات و مهارات بناء " المنشأة أو المؤسسة"، كما يصير التعليم التطبيقي و العملي المجال الشائع لأساليب التعليم الجامعي، و هذا

¹ بوطورة فضيلة و آخرون، مرجع سابق، ص 188.

التعليم يتطلب تبني نظام تعليمي متعدد التخصصات الذي يتيح للطلاب فرص عديدة للتأهيل و الاختيار من مختلف التخصصات المتنوعة.

- القيادة القادرة على توفير الإمكانيات المادية و المعنوية لرواد الأعمال: فالإدارة الواعية بوجوب التوجه لريادة الأعمال، و التي لها قناعة راسخة بآليات و أساليب بناء جيل المعرفة هو أحد أهم العناصر الأساسية التي تساهم في بناء الجامعة الريادية، فالعمل على نشر ثقافة ريادة الأعمال المقاولاتية يتطلب مدة زمنية طويلة، كما يتطلب وضع الخطط الاستراتيجية لذلك إضافة لوضع البرامج التنفيذية لمختلف مراحلها التطبيقية، و منه استحداث البرامج التي تعمل على دعم و تعزيز لبناء رجال و رواد الأعمال في التعليم الجامعي، كمراكز التميز لريادة الأعمال، و الأندية و الشركات الطلابية، إضافة لمسابقات مشاريع ريادة الأعمال و المقاولاتية.¹

5-2- أبعاد التعليم المقاولاتي:

تتمثل أبعاد التعليم المقاولاتي في ما يلي:

5-2-1- معرفة عالم الشغل: يساهم التعليم المقاولاتي في نشر الوعي بين الطلبة المستهدفين في العديد من المشاريع من أجل استقطابهم و توجيههم للعمل الذاتي، و تأسيس منظمات و مؤسسات خاصة، و هذا بتوضيح مختلف معالم المؤسسة أو المقولة أو عالم ريادة المال و الأعمال، و كيفية الاندماج في سوق العمل، إضافة لذلك تزويدهم بالمعارف و المعلومات و التطبيقات حول الكفاءات و المهارات المقاولاتية، و مختلف التحديات التي تواجه المقاولين عند بدايتهم في المشروع مع ضمان تسهيل عملية الانتقال و التحول من الحياة الدراسية إلى الحياة العملية و المهنية.

5-2-2- مهارات إنشاء و تأسيس المشاريع المقاولاتية:

و تتضمن نقطتين أساسيتين هما:

❖ التوصل إلى فكرة المشروع: يساعد التعليم المقاولاتي المتعلمين في كيفية حصولهم على الأفكار المتعلقة ببداية مشاريعهم الصغيرة، و العمل على إكساب المتعلم اختياره لأفضل فكرة مشروع تتناسب مع مؤهلاته و كفاءاته كما تكون مواكبة للتطورات التكنولوجية الحديثة.

❖ كيفية إنشاء المشروع: يساهم التعليم في مجال المقاولاتية تلقين الطلبة كل المهارات الخاصة بإنشاء المشاريع الصغيرة بداية من دراسة الجدوى و قياس إمكانية تطبيق و تجسيد الفكرة في

¹ بوطورة فضيلة و آخرون، مرجع سابق، ص ص 188-189.

الميدان و دورها الاقتصادي، تماشياً مع مخطط الأعمال بجميع عناصره و مكوناته من الدراسة التسويقية إلى الدراسة الفنية أو التقنية و بعدها المالية، كما يسمح بهذه المهارات قياس مدى تنمية الروح المقاولاتية للطلبة المتعلمين، و تعليمهم كل أدوات و أساليب التسيير المفيدة و التي لها أهمية في البحث و إيجاد المشروع.

5-2-3- مهارات تسيير المشاريع:

تشمل هذه المهارات المجالات التقنية و الفنية المرتبطة بنشاطات المشاريع، و يمكنهم من اكتسابهم للمعارف و القدرات التقنية و الفنية في مجالات اتخاذ القرارات، و الاعتماد عليها في المعاملات اليومية الروتينية للمشروعات، مع إيجاد الحلول الملائمة لعدد الصعوبات و العراقيل لضمان استدامة و استمرارية المشروع في المستقبل.

5-2-4- مهارات تطوير المشاريع:

و هي موجه تحديدا لدعم و تعزيز نمو المشاريع الصغيرة إلى مشاريع كبيرة و تتميز عن غيرها بإمكانية نموها و تطورها مع العمل الذي يساعد المتعلمين، من أجل إيجاد مصادر للتمويل و التموين لتوسعة المشروع.¹

6- أهم التحديات التي تواجه التعليم المقاولاتي:

قبل الحديث عن التعليم المقاولاتي لتكوين المقاولين و الطلاب علينا الإجابة عن سؤال مهم و هو: هل المقاولاتية تولد كخصائص و سمات فطرية مع الشخص، أم يمكن تعليم و تدريب و تأهيل الأفراد لاكتساب القدرات و المهارات المقاولاتية؟

كما بينت عدة أدبيات أن التعليم و التأهيل و التدريب هو العامل المحدد و الحاسم لبروز المقاولين في المجتمع، و أنه لا يوجد أفراد مقاولين بالفطرة، فالمقاولاتية هي نظام يخضع للتعليم و التأهيل كغيره من المجالات الأخرى، و رغم إقرار بهذا حول دور التعليم في تكوين المقاولين، إلا أن المتخصصين يرون أن تحول الأفراد إلى مقاولين ليس عملية سهلة، فلا بد من توفر الحد الأدنى من المميزات و الخصائص التي تسمح لهؤلاء الأفراد بالنجاح كمقاولين، كما أنه من الصعوبة حصر كل جوانب المقاولاتية في العملية التعليمية فقط لأن المقاولاتية مجال واسع و متعدد الأبعاد.

¹ شين خثير، ببة إيمان: نموذج مقترح لبرنامج تعليم مقاولاتي موجه لطلبة جامعات المناطق الحدودية الصحراوية، برنامج دار المقاولاتية المركز الجامعي إيليزي، محور المداخلة: واقع المرافقة المقاولاتية و تطويرها، الملتقى الوطني الافتراضي الأول، المقاولاتية كسبيل لتنويع الاقتصاد - تجارب تحديات و حلول - 31 أكتوبر، 2021، ص، 6.

و نظرا للتداخل الكبير في تحليل مفهوم المقاولاتية بين مختلف التخصصات و العلوم التي يمكن عبرها التوصل لحقيقة المقاولاتية بأنه لا يمكن حصرها في إطار واحد لا يمكن تدريسه، غير أن التدريس في هذا المجال عليه أن يتوسع مضمونه ليشمل جميع البرامج التعليمية (ابتدائي، متوسط، ثانوي، جامعي) ، و العمل على إدماج المفاهيم الخاصة بالمقاولاتية في تخصصات عديدة، ليصبح هذا النظام التعليمي أكثر كفاءة في تحويل و تأهيل الأفراد إلى مقاولين.

كما أن المشاريع الناجحة لا تنشأ بمحض الصدفة، بل هي نتاج ذلك الجهد المسلح بقدر من العلم و المعرفة و الخبرة، و هذا ما يبين الحاجة الملحة لبرامج التعليم و التدريب و التأهيل المقاولاتي، إضافة لتوفير محيط و بيئة تعمل على تشجيع و تدعيم و تعزيز المقاولاتية، و نتيجة لهذا صار ميدان ريادة الأعمال أو المقاولاتية عنصرا أساسيا في منظومات التعليم الإداري في البلدان المتقدمة منذ بداية سنوات التسعينات.

و من هذا المنطلق بدأت المقررات الدراسية و مختلف البرامج و المناهج التعليمية و التدريبية و التأهيلية في مجال المقالة في الظهور بمختلف جامعات العالم، فقد أصبح ما يزيد عن 1600 كلية و جامعة أمريكية، تقوم بتدريس على ما يزيد من 220 مقرر دراسي و تعليمي في مجالات المقاولاتية و ريادة الأعمال.¹

- توجد العديد من التحديات التي تواجه التعليم المقاولاتي في المؤسسات الجامعية و نذكر منها:
- إصلاح منظومة التعليم العالي و انتهاج نظام LMD في العديد من التخصصات الجامعية، و الذي يعتبر غامضا نوعا ما بالنسبة للطلبة و الجامعة؛
- النظام الحديث هو تجربة أوروبية تتناسب مع البيئة التعليمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية الأوروبية، و لا تتناسب مع خصائص البيئة الجزائرية؛
- ضعف المناهج التعليمية المتبعة في الجامعات الجزائرية خاصة المتعلقة منها بالجانب المقاولاتي، سواء من ناحية البرامج، المحاور، الوضوح، المضامين و المحتويات التي تم وضعها من جهات غير متخصصة في الميدان المقاولاتي؛

¹ نوي طه حسين و آخرون، مرجع سبق ذكره، ص 6.

- التأثيرات السلبية لمناهج ما قبل التعليم العالي على مناهج التعليم العالي من خلال تأسيس و إنشاء أفكار التعليم المقاولاتي، فقصر المناهج المسطرة من طرف وزارة التربية التي تعتبر القاعدة الأساسية و المنطلق لمناهج التعليم العالي و التي أثرت بدورها على غرس و نشر ثقافة المقولة؛
- انفصال المناهج التعليمية للمقاولاتية عن الواقع المؤسساتي، مع انعدام ربط المناهج التعليمية بالواقع المؤسساتي خلافا للدول الأخرى؛
- عدم مراعاة التوازن بين المجال النظري و العملي لأن غرس فكرة المقاولاتية يتطلب الدمج بينهما؛¹
- ضعف مستوى الأساتذة مما يولد عدم القدرة على تطبيق المناهج و المقررات الدراسية: حيث يعتبر ضعف الأستاذ من أهم الأسباب في فشل المناهج المطبقة و هذا بدوره يعود لأسباب عديدة أهمها: تدريس مقاييس ليست من التخصص، ضعف تكوين الأستاذ و عدم كفاءته، نقص الرقابة على الأساتذة، ضعف عملية الاختيار و التوظيف، الفساد الإداري في الجامعات، الظروف المادية للأستاذ؛
- عدم مسايرة البرامج و المناهج التعليمية الجامعية الخاصة بالمقاولاتية للتطورات و التحديثات التكنولوجية و المعلوماتية الحالية الواقعة في البيئة؛
- عدم التوافق بين احتياجات و متطلبات المجتمع و سوق العمل هذا من جهة، و من جهة أخرى مع محتويات البرامج و المناهج و مختلف التخصصات؛
- نقص و انعدام استخدام الأساليب و الطرائق المحفزة على التفكير الابداعي، كإحدى الطرق لحل المشكلات و طرق المحاكاة في التسيير للمؤسسات وفق المجموعات و المشروعات.²
- غياب البعد المهني للتعليم العالي؛
- الارتفاع الكبير لعدد الطلبة و تركيز الإدارة الجامعية على الكم بخلاف الكيف و النوع؛
- غياب الهيئات المختصة في التخطيط الاستراتيجي للمناهج التعليمية في وزارة التعليم العالي؛
- عدم تطبيق المرجعية الوطنية في إعداد المناهج التعليمية، أي عدم و جود دليل مرجعي للاعتماد عليه في إعداد و تخطيط المناهج و البرامج؛
- اعتماد المناهج الدراسية بشكل أساسي على الملخصات، مع قلة الاعتماد على الكتب الأكاديمية التي تم تأليفها من طرف أعضاء هيئة التدريس المؤهلين في مجال التعليم المقاولاتي.¹

¹ قرط ناصر، و محرز صالح، مرجع سابق، ص 08.

² بن يمينة خيرة، و بن عياد محمد سمير، مرجع سابق، ص 102.

7- أهم التجارب العالمية في التعليم المقاولاتي:

توجد العديد من التجارب العالمية الرائدة في مجالات التعليم المقاولاتي خاصة في الدول المتقدمة، و التي أثبتت جدارتها و فعاليتها في هذه الدول، و انتقلت هذه التجارب تدريجيا إلى البلدان النامية و العربية، و كان لها بالغ الأثر في تحسين صورة و مستوى اقتصاديات هذه الدول و من هذه التجارب نذكر منها ما هو في الدول الغربية و العربية و الآسيوية كما يلي:

7-1- التجربة الأمريكية:

تعد الولايات المتحدة الأمريكية من الدول الأولى و الرائدة في التعليم المقاولاتي الجامعي، و ذلك في " معهد هارفارد للتجارة" عام 1947 تم خلالها تدريس المقاولاتية ضمن البرنامج التكويني لطلبة الماجستير تحت اسم " إدارة المشاريع الجديدة"، و في سنة 1953 قدم **Peter Drucker** دروسا في المقاولاتية بجامعة نيويورك، لتنتقل العملية إلى جامعة **Illinois** و بعدها انتشر التعليم المقاولاتي على مستويات عديدة من جامعات و معاهد و هيئات تعليمية، إما في شكل دروس أو دورات تدريبية و تكوينية، و تعد جامعة جنوب كاليفورنيا أول جامعة أمريكية فتحت تخصص المقاولاتية في الطورين الليسانس و الماجستير، و وفق الدراسة التي قام بها **Koh** عام 1996 بلغ عدد الجامعات التي تقوم بتقديم دروس المقاولاتية في الطورين ليسانس و الماجستير ما يزيد عن 400 جامعة خلال سنة 1993، و ازداد هذا العدد حتى بلغ 1600 جامعة سنة 2003، و فاق عدد الدروس 2200 درس و محاضرة، إضافة إلى 44 مجلة علمية محكمة و 277 منصب أستاذ و إنشاء 100 مركز لريادة الأعمال. فبعدها كان تعليم المقاولاتية في الجامعات و المعاهد على شكل مقاييس اختيارية أصبح تخصصا رسميا على مستوى الطور الليسانس و الماجستير، و تخصص كليات الاقتصاد برامج تكوينية قصيرة المدى من خلال خطوات تدريجية لإنشاء و تأسيس شركات و مؤسسات جديدة في مواضيع كالنمو، التمويل، القانون، التسيير.

كما أن العديد من الجامعات و المعاهد الأمريكية تنظم مسابقات هدفها تشجيع و غرس روح و ثقافة المقاولاتية بين الطلبة، و في هذا الصدد قدم معهد ماساتشوستس للتكنولوجيا جائزة بقيمة 50 ألف دولار أمريكي مخصصة للباحثين و الطلبة، كما يشترط المعهد أن يكون على الأقل أحد الأعضاء من الفريق الخاص بالمشروع المقاولاتي و الريادي ملتحقا بالمعهد بصفة الدوام الكامل.

¹ حروش رفيقة، و حاروش نور الدين: التعليم المقاولاتي كمقاربة جديدة لتطوير الاقتصاد الجزائري، مجلة أبحاث قانونية و سياسية، المجلد 08، العدد 02، 2023، ص 19.

كما تعمل جامعة Yale الأمريكية كذلك بمنح جوائز مالية تقدر قيمتها بـ 50 ألف دولار أمريكي وفق منافسات لخطط المشاريع في الجامعة، كما تقدم هذه الجامعة مبلغ مالي من أجل البداية و الانطلاق في المشروع، و كذلك تقديم مختلف الاستشارات و النصائح و الإرشادات اللازمة و المتابعة الدائمة للمقاولين التابعين للجامعة.¹

و يخصص في الوم أسبوع من كل سنة تحت اسم " أسبوع المقاولاتية" من أجل دفع و تحفيز الشباب و الطلبة على الانخراط و ممارسة الفعل المقاولاتي، بحيث تقام عديد الأنشطة و الأعمال مثل: تمارين المحاكاة، الألعاب على الانترنت، مسابقات خطط العمل، برامج الضيف المحاضر، و ورشات عمل مختلفة، و المنتديات المحلية لأنشطة و أعمال المقاولاتية.

و تعمل الحكومة الأمريكية كذلك بهندسة و تصميم مواقع تعليمية هادفة على الانترنت مما يسمح بمعرفة قدرات الطلبة، و التفاعل مع المعلمين و الأساتذة المتخصصين لاكتشاف قدرات و مهارات الطلاب في مجال ريادة الأعمال، كما خصصت الوم أ مراكز لريادة الأعمال تعمل على تقديم برامج تعليمية و تكوينات و تدريبات للأجيال الجديدة من الرياديين، كما تقدم مساعدات للجنسين دون تمييز خاصة في قطاع تكنولوجيات الاتصالات و المعلومات، إضافة إلى الذين لهم النية و الرغبة المقاولاتية من أجل إنشاء و تأسيس شركات و مؤسسات بتقنيات متطورة و ناجحة، و إيراد العديد من الأبحاث و الدراسات العلمية التي تتعلق بتطوير و تحديث المشاريع التي تم استحداثها.

كما تعمل الحكومة الأمريكية بإقامة عديد الحملات الإعلامية الواسعة في مختلف وسائل الإعلام التقليدية و الحديثة، مخصصة للشباب و الطلبة من مختلف الأعمار و الأطوار التعليمية لتشجيعهم على دخول عالم المقاولاتية و ريادة الأعمال، و مختلف الأعمال الحرة لمنحهم الاستعداد اللازم و التوجه للعمل المقاولاتي، و إنشاء الفرص المتاحة للعمل و ليس البحث عن المهنة أو الوظيفة في المؤسسات العمومية، و تركز هذه الحملات الإعلامية المنظمة سرد القصص الحقيقية من طرف الرياديين و رجال الأعمال المعروف بكفاءتهم و مهاراتهم في مجال المقاولاتية و بيئة الأعمال.²

7-2- التجربة البريطانية:

¹ دشا محمد الصالح، مرجع سابق، ص ص 120-121.

² نوي طه حسين و آخرون، مرجع سابق، ص ص 07-08.

أبدت الحكومة البريطانية اهتمامها كبيرا للتعليم المقاولاتي و قامت بتأسيس برامج لتعليم و نشر المقاولاتية في العديد من جامعاتها، من خلال التركيز على نقل المعارف و التكنولوجيا المتطورة بشكل أساسي، و لم يقف هذا الفعل في قطاع التعليم العالي وحده بل تعداه ليشمل التعليم الابتدائي و الثانوي، فيتعلم الطلبة و هم في سن مبكرة عروضا كثيرة و مكثفة في الابداع و المخاطرة و التي تعتبر هامة و فعالة لبداية و الانطلاق في تأسيس المشروع المقاولاتي من خلال دعم و تعزيز المحتويات و التوجهات نحو المقاولاتية لديهم.

كما عملت الحكومة البريطانية على إنشاء و تأسيس " المجلس الوطني لخريجي المقاولاتية"، و تتمثل مهمته الأساسية في دعم و تعزيز الثقافة المقاولاتية في بريطانيا، إضافة لتعزيز الشراكة بين المجتمع الأكاديمي و قطاع ريادة الأعمال المقاولاتية و تثبيت المقاولاتية في قطاع التعليم الرسمي.¹ كما قامت الحكومة البريطانية بإقامة حملات توعوية وطنية لنشر و تعزيز مقاولات الشباب و الطلبة البريطانيين، و العمل على بناء أجيال جديدة ملهمة و مهتمة بالمقاولاتية و الابداع، مع إشراك العديد من المستشارين الرائدین للعمل في المدارس و المعاهد لتعزيز التوجه المقاولاتي للطلبة مع الاستفادة من تجاربهم و خبراتهم في النظام التربوي.

حيث تم تعليم المقاولاتية في مختلف البرامج الجامعية و التخصصات المتنوعة في بريطانيا تمثلت في العلوم الرياضية، الزراعة، السياحة، إدارة الأحداث و المؤتمرات، علم التغذية، الهندسة بكافة فروعها، دراسات الطفولة المبكرة، وسائل الإعلام، الدراسات الثقافية، نظم المعلومات الإدارية، المحاسبة و المالية، التسويق و إدارة الأعمال. كما بقي المركز المخصص للأبحاث المقاولاتية على اتصال و اطلاع متواصل على مختلف الأبحاث الراهنة في ميدان التعليم المقاولاتي، و يستمر من خلال أعماله و مجهوداته بتعزيز و تطوير فرص البحث و الدراسات المتعلقة ببرامج التعليم المقاولاتي و العمل على تنميتها.

و من بين الجامعات التي قامت بتطوير برامج التعليم المقاولاتي و التي بادرت بها كليات إدارة الأعمال مثل جامعة " شيفيلد" و التي تبنت مدخلا ضمينا مع جعل تعليم المقاولاتية جزءا رئيسيا من برامج التعليم في الجامعات، كما يرتبط التعليم المقاولاتي بشكل وقيق و رصين بمواضيع العلوم و الهندسة، و تحت تصرف و قيادة المدرسين الأكاديميين في هذه الصفوف و الأقسام، و مفتاح النجاح و

¹ الجودي محمد علي، تجارب عالمية في التعليم المقاولاتي، مرجع سبق ذكره، ص 101.

التفوق في هذا الميدان هو العمل على ترقية معايير التعليم المقاولاتي إلى المعايير الاحترافية و ذات الجودة العالية للمدرسين الأكاديميين في مختلف الأقسام العلمية ذات العلاقة.

و كانت المحاولات الأولى لإدخال التعليم المقاولاتي في المناهج الجامعية البريطانية و الأسكتلندية بهدف زيادة عدد المؤسسات و الشركات التجارية فيها، حيث عمل " المجلس الوطني للشركات" بدعم خمس جامعات في بداية التسعينات من خلال إنشاء مراكز تعليم المقاولاتية في مرحلة البكالوريوس، كما يعمل هذا المجلس مع الجامعات لنشر و تشجيع و تنمية و تطوير التعليم المقاولاتي، و عدم ثقافة ريادة الأعمال المقاولاتية التي تعتمد على تعزيز و تطوير التكنولوجيا بالدرجة الأولى.¹

و من أجل تحقيق ذلك خصصت الحكومة البريطانية 28.9 مليون جنيه استرليني سنة 2000 لدعم و تعزيز 12 مركزا للمقاولاتية فيها، و من أهم أهداف هذا البرنامج المسطر إنشاء مراكز خاصة بالمقاولاتية من الطراز الأول لتسويق مختلف الأبحاث، و تبني الريادة العلمية و إدراج التوجه و الثقافة المقاولاتية في المساقات العلمية كالهندسة.

و في سنة 2001 تم تخصيص 15 مليون جنيه استرليني إضافي لدعم النجاحات التي تحققت في السنة السابقة، كما قامت وزارة التربية و التعليم في المملكة المتحدة و بالتعاون و التنسيق مع وزارة التجارة و الصناعة و المالية بتخصيص منح للأنشطة المقاولاتية، لتمكين و إكساب الشباب الفقراء من تطوير و تنمية مهاراتهم الإدارية و المقاولاتية، و مساعدتهم على تحويل أفكارهم الابداعية في مجال المقاولاتية إلى حقائق ملموسة و العمل على دعم و تعزيز فرص نجاحها في الميدان العملي.²

7-3- التجربة الفرنسية:

وفق الكثير من الباحثين الذين اهتموا بموضوع التعليم المقاولاتي في فرنسا، متفقون على أنه يوجد ثلاث عناصر جدلية في هذا المجال و تتمثل فيما يلي:

○ **الهدف من التعليم المقاولاتي:** و حسب الأهداف تم تقسيمه لثلاثة أنواع من التعليم،

الهدف الأول هو تثقيفي و تحسيبي و إعلامي حول المقاولاتية و أهميتها، مع التطرق للمدارس التي اهتمت بالموضوع من خلال التحفيز، الابداع، المبادرة، و تطوير الاستقلال، أما الهدف الثاني فيتمثل في التعليم المتخصص للطلبة في مجالات العمل، لتنظيم و تشجيع المقاولين على تأسيس المشاريع

¹ الجودي محمد علي، تجارب عالمية في التعليم المقاولاتي، مرجع سبق ذكره، ص 102.

² الجودي محمد علي، تجارب عالمية في التعليم المقاولاتي، مرجع سبق ذكره، ص 103.

المقاولاتية، و الهدف الثالث من التعليم المقاولاتي يعتمد على دعم و مرافقة الطلبة في إنجاز و تجسيد مشاريعهم المقاولاتية، و في عمليات التسيير، و تعتبر هذه الأهداف الثلاثة متكاملة فيما بينها و يمكن تحقيقها في الواقع؛

○ **الفئة المستهدفة:** احتياجاته و متطلباته للتعلم، مستويات تحمل المسؤولية، توقعات الأفراد

تختلف حسب فئات الطلاب و المقاولين الشباب أو رجال الأعمال، لأن الطلبة تتقصر الخبرة مقارنة بالفئات الأخرى كما قد تكون طموحاتهم المهنية و الوظيفية محدودة، و مع هذا فإن تنوع و تعدد خصائص الطلاب يمكنه تعويض نقص الخبرات لديهم؛

○ **أشكال التعليم المقاولاتي:** يتم تقديم طرق و أساليب التدريب حسب الأهداف و الفئات

المستهدفة، من خلال المضامين و المحتويات التعليمية، الموارد المادية و التعليمية البشرية المطلوبة لذلك، كما أن استراتيجيات التدريس يتم تحديدها مسبقا حسب المدرسين (جامعي، مقول، خبير) و حسب الطلبة كذلك.¹

كما سنذكر كل نوع من أنواع التعليم المقاولاتي مع التركيز بشكل كبير حول الأهداف التي يسعى لتحقيقها كل نوع كما يلي:

■ **الإعلام و التحسيس:** يهتم هذا النوع من التعليم المقاولاتي بالطلبة في الأطوار الأولى، إضافة

لإعلام الناس في مرحلة ما من مراحل حياتهم، بدعوتهم إلى الانطلاق في أعمال تجارية أو مشاركتهم في إنشاء نشاطات اقتصادية باتباع أساليب التحفيز، مع إثراء و تعميق القدرات الفكرية و الشخصية، و القيام بتوفير المعارف و المعلومات الضرورية لإزالة الإشكال و الغموض حول تأسيس الأنشطة عامة و المشاريع الاقتصادية على وجه التحديد، كما أنه من اللازم تعريف الأفراد بحقيقة و واقع المشاريع و مختلف الأعمال مثل: (صعوبات و عراقيل التمويل، عوامل الفشل و الإنجاز، إحصائيات

عن موت المشاريع و غيرها)، عملياتها التجارية، القضايا و المهارات و الأدوات اللازمة، مع عدم إخفاء أي شيء من المخاطر المالية أو الاجتماعية و الصعوبات و العراقيل المرتبطة بها و بالنهج المتبع، و عليه فالتعليم المقاولاتي في هذا النوع لا بد عليه من الإجابة عن هذه الأسئلة الأساسية التالية و هي: لماذا التوجه إلى المقولة؟ ما هي الأهداف؟ ما هي الفائدة التي تستمد منها؟ ما هي العوامل المؤثرة في

¹ نوي طه حسين، مرجع سابق، ص 08.

المقاول؟ ما هي أهم المخاطر و التحديات؟ ما هي الآثار المترتبة على حياة المقاول و دائرته من العائلة و الأصدقاء؟

■ **برامج التعليم المتخصص:** الهدف الأساسي من التعليم المتخصص هو السماح للطلبة الذين يرغبون في العمل في مجال الأعمال الحرة مع إنشاء المشاريع المقاولاتية، تعميق معارفهم و التعلم، فهم التنوع المقاولاتي و منحهم الروح المقاولاتية، و عليه هي ليست قضية إعداد المقاولين فقط، و إنما تتعداه بتحفيز الأفراد الآخرين للمقاول، حتى يكتسبوا معارف و معلومات جيدة و ذات أهمية عن أنواع و مواضيع المقاولاتية، حيث هذا النوع من التعليم يمكن أن يفيد جميع النشاطات التي لها علاقة بالمقاولاتية و إنشاء ريادة الأعمال (مسيري المؤسسات، أصحاب المؤسسات الصغيرة و المصغرة، الخبراء في إنشاء و تسيير مشاريع ريادة الأعمال و المقاولاتية، ...).

■ **مرافقة و دعم حاملي المشاريع:** الهدف هذا النوع من التعليم هو مرافقة و دعم و توجيه الطلاب في تأسيس مشاريع مقاولاتية، أو المشاركة في تنفيذ و تجسيد هذه المشاريع، في سياق تعليمهم لروح المقاولاتية، ليس للحصول على المهارات الفكرية و المعرفية فقط و إنما كذلك من خلال مهارات التعلم و الأنشطة و التدريبات التي تساعد الفرد على إنجاز مشروعه الخاص، و تدريس الأساليب التربوية لتنفيذ المشاريع و توفير أكبر فرص ممكنة في الميدان العملي، إما بصفة خاصة أو بطريقة جماعية، و منه فإن هذا الشكل من التعليم يعتمد على إجراء دورات دراسية تركز على احتياجات و متطلبات المشروع، لأن دعم و تعزيز المشاريع المقاولاتية يتطلب قدرة كبيرة على الإنصات، الدعم، المشورة من أجل إنجاز و تنفيذ خطط العمل إضافة إلى التدريب و الدعم اللازمين.¹

7-4- التجربة الإسبانية:

قامت الحكومة الإسبانية في بداية سنة 2006 بالترويج لتعليم المقاولاتية في نظامها التعليمي، فوضعت خطة طموحة و جدية و شاملة تهدف لتعليم المقاولاتية و التي عرفت بالإسبانية " Plan de Fomento de la Cultura Emprendedora " بمعنى خطة ترويج المقاولاتية.

كما احتوت هذه الخطة على مجموعة من الأشغال و الأنشطة التي تهتم بالعديد من المستويات التعليمية في النظام التعليمي الإسباني، و تم تخصيص ميزانية سنوية لهذه الخطة تستمر إلى سنة

¹ نوي طه حسين و آخرون، مرجع سابق، ص 09.

2008، فالتمويل المناسب كان ذا أهمية كبيرة من أجل تجسيد هذه الخطة، و وفق رؤية استراتيجية على المديين المتوسط و البعيد من طرف الإدارة الحكومية، و التي تعد من العوامل المهمة لتحقيق و نجاح الخطة.

كما عمل المشروع الأوروبي الصغير " European Junior Entreprise " بتنفيذ أول برنامج شركة صغير و الذي تم توظيفه في الإطار المنهجي للتعليم الثانوي في إسبانيا، كما أبدت السلطات المحلية و الإقليمية اهتماما مميزا بهذه التجربة الريادية، و أجريت عدد الاتصالات التي سمحت بتنفيذ و إبرام اتفاقيات مع السلطات العامة في مناطق أخرى من إسبانيا كإقليم الباسك، الأندلس، جزر الكناري.

و عند انطلاقة الأولوية تم وضع الطلبة و المعلمين كممثلين رئيسيين لهذا المشروع، ثم تبعها تصميم مجموعة من المصادر التعليمية لتسهيل تنفيذ الخطة داخل الأقسام الصفية، و تم تسليم الكتب المتعلقة بالأعمال المقاولاتية بالمجان مع بداية كل موسم دراسي، كما تم وضع معايير دعم إضافية تمثلت في دورات تدريبية في موقع المشروع على الانترنت، إضافة مصادر تعليمية جديدة على الانترنت و تبقى متاحة طيلة أيام الأسبوع و على مدار 24 ساعة، و تسخير خط اتصال هاتفي لتقديم يد المساعدة للمشروع الذي يتم تثمينه و تقديره من طرف المعلمين العاملين و الشركات الصغيرة عند مواجهة العراقيل و المواقف و المهام الصعبة.

و كانت كلمة الفم المنطوقة " Word of Mouth " و المتداولة بشكل كبير بين الطلبة و المعلمين و تمثل أفضل وسيلة و أداة ترويجية و تسويقية للمشروع، كما تم ملاحظة عدم إزاحة مادة المقاولاتية من طرف الطلبة المشاركين، كما يوجد الكثير من المدارس التي انضمت للمشروع مؤخرا، و هذا دليل و مؤشر قوي على أن المشروع يسير في الاتجاه الصحيح وفق ما تم التخطيط له مسبقا.¹

7-5- التجربة السعودية:

بالرجوع لكليات و أقسام الجامعات الحكومية السعودية و مراجعة الخطط الدراسية الخاصة بها، ظهرت عدة حقائق حول واقع التعليم المقاولاتي فيها كما يلي:

- لا توجد برامج مخصصة في مجال المقاولاتية على مستوى الجامعات الحكومية في المملكة إما في مرحلة البكالوريوس أو الماجستير أو الدكتوراه، كما لا يوجد أي مسار متخصص في المقاولاتية سواء في الدراسات الجامعية أو الدراسات العليا في أي جامعة حكومية كانت؛

¹ الجودي محمد علي، تجارب عالمية في التعليم المقاولاتي، مرجع سبق ذكره، ص ص 105-106.

- ما يتم تقديمه من مقررات في المقاولاتية يكون ضمن أقسام و كليات إدارة العمال فقط، أي العلوم الإدارية أو في السنة التحضيرية، و من هذه المقررات: ريادة الأعمال، الريادة في الأعمال، ابتكار مشروع جديد، إدارة الابتكار و المبادرة الحرة، إدارة الأعمال الصغيرة، إدارة المنشآت الصغيرة، إدارة المنشآت الصغيرة و المتوسطة، إدارة المنشآت التجارية، اتصال تجاري، تحليل جدوى المشروعات، المبادرة و إدارة المشروعات الصغيرة، إدارة المشاريع، و هي في أغلبها مقررات إجبارية، أما البقية هي مواد تقليدية كإدارة الأعمال - السلوك التنظيمي - الإدارة الاستراتيجية، كما لا يوجد أي مقرر دراسي للمقولة في الكليات الأخرى و في أي جامعة حكومية؛
- يوجد مقر إدارة الأعمال في بعض الجامعات الحكومية و عددها سبعة جامعات فقط، كما توجد مجموعة من الجامعات تقدم مقررات دراسية في ميدان إدارة المنشآت/ المشروعات الصغيرة أو الشركات العائلية أو غيرها.
- أما تخصصات الأساتذة الذين يدرسون مقررات ريادة الأعمال تبين أنهم من ميادين و تخصصات علمية أخرى مثل التسويق، الإدارة الاستراتيجية، إدارة الأعمال و غيرها؛
- يتم استخدام أساليب و طرق التدريس في تعليم مقررات ريادة الأعمال في الجامعات السعودية الحكومية مثل المحاضرات، دراسة الحالة، إعداد خطة المشروع؛
- بعض الجامعات الحكومية تمتلك بنية تحتية تستند للتعليم و البحث في مجال المقاولاتية كمراكز البحث، حاضنات الأعمال، و مراكز الابداع و الابتكار.¹
- لكن ذلك لم يمنع الحكومة السعودية من تبني نموذج " ساتورب السعودية" الذي يعمل على تمكين المواطنين من خلال برامج تعليمية، هذه البرامج أسست من طرف " ساتورب" و هو مشروع مشترك بين شركة أرامكو السعودية للطاقة و شركة توتال الفرنسية، يهدف لتمكين الشباب السعودي من الجيل الجديد، و تتضمن هذه البرامج أساليب تعليمية مميزة لشرح مختلف المهن و الوظائف في ساتورب، كما عملت على وضع برامج التدريب المهني للتدريب عمليا و في صلب المهنة، بواسطة التعليم و تثبيت مستويات المهارات بالتدريب التقني و الفني.
- أما التدريب الميداني للعمليات في الحقل يكون قبل الانطلاق في دورات كلية التدريب المهني، و تضع من خلالها ساتورب مخطط تدريبي مهني رفيع المستوى و ممتاز يقدم لحوالي 150 طالبا، حيث

¹ نوي طه حسين و آخرون، مرجع سابق، ص ص 11-12.

يتلقون دروساً في الانجليزية، الرياضيات، الفيزياء، لمدة عامين و يليها التدريب العملي لمدة سنة كاملة أخرى، و بعدها يعمل المتدربون تدريباً كاملاً و شاملاً في مناصب بمصفاة ساتورب.¹

كما اهتمت السعودية بنشر و تشجيع الفكر المقاولاتي رغم حداثتها، حيث هيئت البيئة المناسبة لإنشاء المؤسسات الصغيرة و المتوسطة بتنوع هيئات و صناديق دعم المشاريع الصغيرة و المتوسطة المقاولاتية، كالمشاريع المقاولاتية الخاصة بالمرأة كنموذج للمرأة المنتجة إضافة لمنح قروض مصغرة دون فوائد، مع الترويج لإنتاجها و مبتكراتها بمشاركتهم في المحافل و المسابقات الدولية و منح المتميزين منهم جوائز تقديرية نظرة مجهوداتهم المبذولة لتحقيق التميز و كانت من نتائج هذه التجربة ما يلي:

- الاهتمام بشكل كبير بنشر الثقافة المقاولاتية بواسطة المراكز المتخصصة في المقاولاتية و حاضنات الأعمال فقط؛

- القيام بعقد العديد من المؤتمرات بمشاركة الغرف التجارية في المؤتمرات الدولية التي تتعلق بالمقاولاتية؛

- منح جوائز مادية و شهادات تقديرية للمتميزين في إنشاء و تسيير المشاريع المقاولاتية مثل مشروع بادر و مركز المقاولاتية في جامعة الملك سعود؛

- الاهتمام و التركيز الأكبر على دعم و مساعدة المشاريع المقاولاتية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛

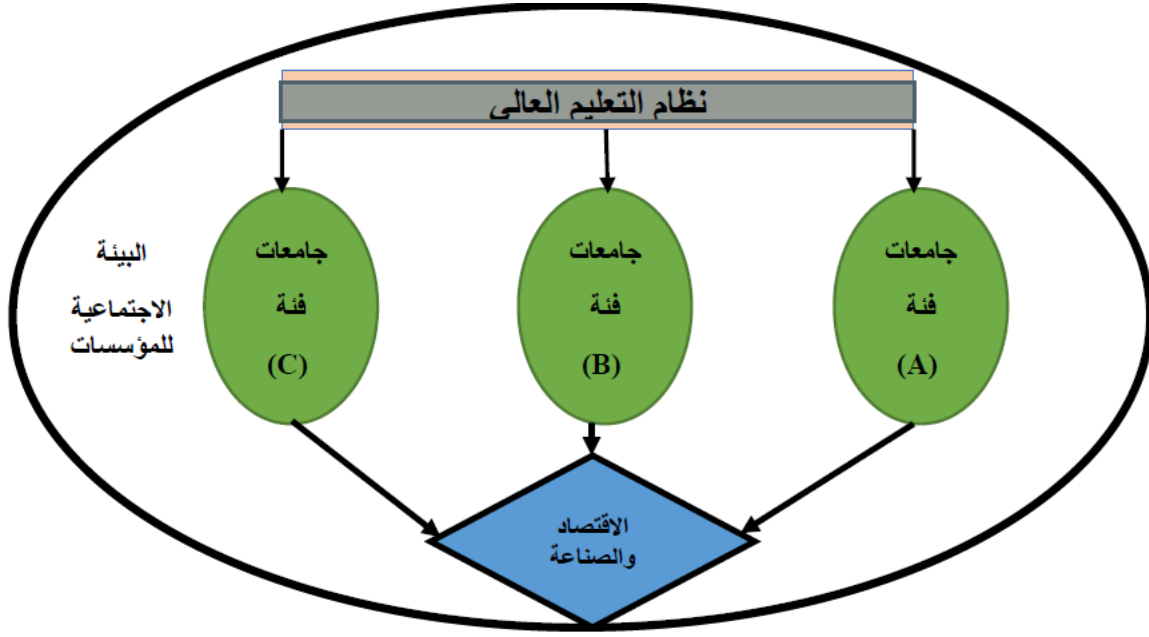
- ركزت و اهتمت بشكل ملحوظ على الطلبة و الشباب المتخرجين من الجامعات و كذلك الاهتمام بالمرأة.²

من خلال ما تم عرضه يمكننا اعتبار أن التجربة السعودية ركزت بشكل كبير على دعم و نشر ثقافة المقالة لدى الطلبة، و هذا بتقديم مجموعة من القروض الميسرة بدون فائدة ما يعتبر حافزاً فعالاً في دفع و جذب الطلبة الجامعيين ليهتموا بالفعل و العمل المقاولاتي بشكل أساسي، و الشكل المبين يوضح تعليم المقاولاتية في الجامعات السعودية.

الشكل رقم (2-1) يبين التعليم المقاولاتي في الجامعات الحكومية السعودية

¹ حروش رفيقة، و حاروش نور الدين، مرجع سابق، ص 17.

² بن وريدة حمزة، مرجع سابق، ص 50.



المرجع: بن وريدة حمزة، مرجع سابق، ص 51.

أما ما تعلق بالتعليم المقاولاتي فقد قامت العديد من الجامعات الحكومية السعودية الكثير من البرامج التي لها علاقة بالتعليم المقاولاتي و نشر ثقافة المقاوله بين الطلبة الجامعيين و من أهم هذه البرامج هما البرنامجين الأساسيين الذي سيتم التطرق لهما:¹

• برنامج "بادر": خصص هذا البرنامج لدعم المقاولاتية في المجال التقني بالمملكة، و تم

اطلاقه من طرف مدينة الملك عبد العزيز للعلوم التقنية KACST و تم دمج في التعليم الجامعي السعودي سنة 2005 ، و يطمح هذا البرنامج لتطوير و تعزيز حاضنات الأعمال التقنية، و نشر مفهوم المقاوله إضافة إلى تحويل البحوث العلمية و المشاريع التقنية إلى مجموعة من الفرص التجارية الناجحة، بتعزيز و رعاية المقاولاتية، الابداع و الابتكار، حاضنات الأعمال التقنية، توفير البيئة الملائمة من أجل نمو و نشأة المؤسسات التقنية.

كما تتوفر هذه البرامج التعليمية المقاولاتية على العديد من حاضنات العمال البالغ عددها 08 منتشرة في الكثير من المدن السعودية، حيث تقدم هذه الحاضنات للشركات و المؤسسات المقبولة في البرنامج مختلف التوجيهات و التدريبات و التمويل اللازم بمبالغ قد تصل قيمتها 150 ألف ريال سعودي، أي حوالي

¹ بن وريدة حمزة، مرجع سابق، ص 51-52.

هو برنامج لحاضنات و مسرعات الأعمال، هدفه دعم و تطوير الشركات و المؤسسات الناشئة في مجالات التكنولوجيا بالسعودية.*

40 ألف دولار أمريكي للمشروع الواحد، و يمنح البرنامج للشركات و المؤسسات التي تم احتضانها خدمات متعددة كالاستشارات المالية، القانونية، المحاسبية، صف إلى ذلك توفير مساحات عمل و خدمات تدريبية، حيث قام برنامج " بادر " إلى حد الآن بتخريج 79 شركة و مؤسسة ناشئة، كما منحت العديد من خدماتها إلى 1500 شركة و مؤسسة.

و من أهم الشركات التي احتضنتها " بادر " هي: شركة Munjz و هي عبارة عن سوق إلكتروني لخدمات الصيانة و قد حصلت على الاستثمار من شركة Vision Ventures و هي بدورها عبارة عن شركة استثمارية في مراحلها الأولى من الشركات الناشئة، و يوجد مقرها بالمملكة السعودية من خلال مشاركتها مع شركة السويسرية Seedstars، و هدفها دعم التكنولوجيا و ريادة الأعمال، بالإضافة إلى شركة أخرى احتضنتها " بادر " و هي شركة Al Khathlan Holding Company و هي عبارة عن شركة سعودية تقوم بتقديم مختلف الحلول في مجال التكنولوجيا لقطاعات النفط و الببتروكيماوية و غيرها من الشركات الأخرى.

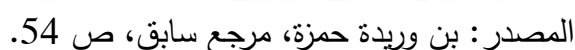
• **برامج " معهد الريادة في العمال " :** تم تقديم هذا المعهد و لأول مرة وفق حاضنة الأعمال سنة 2011 بجامعة فهد للبترول و المعادن، غير أنه تم تطويره ليصبح " معهد الريادة في الأعمال " سنة 2014، و هو بدوره يتكون من ثلاثة مراكز رئيسية و هي: مركز تعليم المقاولاتية، مركز حاضنة الأعمال، مركز دراسات المقاولاتية، و هدفها الأساسي تنمية و تطوير منظومات الابتكار و المقاولاتية، و تساهم بشكل فعال في تحويل الاقتصاد الوطني لاقتصاد مبني على المعرفة، و الفئة المستهدفة من خلاله هم الشباب الذين لهم ميولات و اتجاه نحو المقاولاتية، دون مراعاة مستوياتهم الدراسية أو تخصصاتهم العلمية، و المجالات التي يركز عليها المعهد مثل الطاقة، الببتروكيماويات، المياه، تقنيات النانو، تقنيات الهندسة البناء، تقنيات الاستهلاك، مختلف الخدمات التي تعتمد على التقنيات، إضافة لإجراء هذا المعهد العديد من الدراسات عن مجتمعات المقاولاتية في تلك المناطق، حيث تم تقديم جائزة لهذا المعهد من طرف الهيئة العامة للمنشآت الصغيرة و المتوسطة سنة 2017، و حصل المعهد على المركز الأول كأحسن حاضنة أعمال على مستوى المملكة بواسطة شركة بي دبيلو و شركة كريدا لعام 2020.

كما تحصل المعهد على تبرعات بقيمة 14.8 مليون ريال سعودي في الفترة بين 2013 و 2019 من أجل دعم و تعزيز برامج المعهد، حيث استحدثت برامج جديدة و ذات نوعية في مجال المقاولاتية مثل برنامج " رواد 2030"، كما استقطب المعهد 140 من الرجال و سيدات الأعمال و أكثر من 30 خبيراً من أعرق و أشهر الجامعات الأمريكية من أجل تقديم مختلف الارشادات و التوجيهات للمهتمين

بالمقولة، كما يقدم المركز للطلبة و المدرسين بالجامعة فرص تعليمية عن المقولة لبناء و نشر ثقافة المقاولاتية بتقديم عديد البرامج التي تشمل ما يلي:¹

- الدورات التدريبية، ورشات الأعمال، المسابقات، الندوات، الحلقات العلمية الدراسية؛
 - درجات علمية إضافية في تخصص المقاولاتية، و كذلك التخصص الأساسي للطلاب؛
 - تقديم أسبوع المقاولاتية و يتضمن أنشطة المقاولاتية بهدف نشر الوعي بين أعضاء الجامعة جميعا من الطلبة، المدرسين، المتخرجين، الموظفين الإداريين؛
 - الرحلات الطلابية و النادي الطلابي للمقولة؛
 - مختلف البرامج التعليمية التنفيذية للمقاولاتية الممنوحة لموظفي الشركات الكبيرة و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة؛
 - برامج الورشات التكوينية و التدريبية للمهتمين بتعليم ريادة الأعمال المقاولاتية.
- و هذا ما ساهم في تحقيق العديد من الأهداف و الإنجازات للجامعة تتمثل فيما يلي:
- ✓ توقيع الجامعة مع وزارة التعليم مذكرة تفاهم لدعم مبادرة الوزارة في ميدان المقاولاتية لطلبة الثانويات و الجامعات في فبراير 2018؛
 - ✓ القيام باختيار و فرز أكثر من 1000 فكرة مشروع مقاولاتي من تأسيس هذا المعهد؛
 - ✓ قام المعهد بتنظيم 6 منتديات عن المقاولاتية و شارك فيها أكثر من 106 متدخل عرضوا 48 محاضرة و 16 حلقة نقاش و مشاور و 4 ورشات عمل و 3 حلقات استشارية؛
 - ✓ القيام باحتضان 101 شركة وليدة نظم 26 فكرة تقنية و 17 شركة سوقية؛
 - ✓ تم الحصول على جوائز محلية و إقليمية في مجال المقاولاتية منحت لعدة فرق مقاولاتية.
- و يمكننا عرض ملخص لمنظومة تعليم المقاولاتية في الجامعة حسب الشكل الآتي:
- الشكل رقم (2-2) يبين منظومة تعليم المقاولاتية في جامعة فهد للبتترول و المعادن

¹ بن وريدة حمزة، مرجع سابق، ص ص 53-54.



¹ بن وريدة حمزة، مرجع سابق، ص ص 54-55.

7- 6- التجربة الأردنية:

قامت جمعية الرواد الشباب التي تأسست سنة 1998 كمؤسسة غير ربحية تهدف لإيجاد شباب رياديين، من خلال تبادل الآراء و الأفكار، البعثات العلمية الدراسية، التعليم، التدريب، التأييد و الدعم، لتعزيز و تحسين مستوى مهارات الرياديين من الشباب ما يساعدهم على دخول المنافسات العالمية. كما اتجهت السياسات الحكومية لدولة الأردن نحو دعم مجال المقاولاتية و ريادة الأعمال برعاية الشباب في كثير من المجالات، إضافة للاهتمام بالطفل و توفير البيئة الملائمة و حياة أسرية داعمة و مؤيدة له، كما تعددت المبادرات الريادية لدعم الشباب و توفير المحيط المحفز للإبداع و الابتكار و تنمية و تطوير روح الريادة لديهم مثل المجلس الشبابي للإبداع و التميز، صندوق تمويل المشاريع الريادية للشباب.

كما نشير لمركز الملكة رانيا للريادة و هي منظمة غير حكومية و غير ربحية، تأسست في أكتوبر 2004، و تتمثل مهمة هذا المركز في دعم النمو الاقتصادي و ذلك بتقديم مجموعة من الخدمات في التنمية الريادية، و تسويق التكنولوجيا و يستهدف المركز في نشاطاته تحديدا طلبة الجامعات و الباحثين و المخترعين و أصحاب المبادرات الشخصية بهدف دعم و تعزيز و بناء قدراتهم الذاتية، و تقديم العديد من الاستشارات و النصائح و الإرشادات الضرورية التي يحتاجونها، و العمل على تطوير و تنمية الروح الشخصية الريادية لديهم من خلال البرامج التي يقدمها هذا المركز و التي تتضمن كلا من: جائزة الملكة رانيا الوطنية للريادة QRNEC، و برنامج استثمار التكنولوجيا TCP و برنامج تواصل الأردن CONNECT JORDAN و النادي الطلابي DART.

كما نلاحظ أيضا انتشار حاضنات الأعمال في الأردن و تعد نموذجا رياديا فاعلا لجيل الشباب، و انتشار حاضنات الأعمال التقنية Science Parks في العديد من جامعات الأردن كجامعة اليرموك، من أجل تقديم الخدمات للطلاب الرياديين، و لتنمية و تطوير قطاع تكنولوجيا المعلومات و حوسبة التعليم، حيث ان استراتيجية المملكة الأردنية بقوة و فعالية نحو القطاعات الواعدة لمسايرة التطور التكنولوجي المعلوماتي في العالم و بناء اقتصاد و مجتمع المعرفة، و دعم المبادرات و الابداعات من طرف الأشخاص الرياديين في هذا الميدان، و العمل على تفعيل دور التدريب و التكوين و التطوير المهني في الكثير من محافظات الأردن من طرف مؤسسة التدريب المهني.¹

¹ نوي طه حسين و آخرون، مرجع سابق، ص ص 12-13.

كما تعتمد الرؤية المستقبلية لوزارة التعليم العالي و البحث العلمي في الأردن على إنشاء نظام تقني إبداعي يلبي احتياجات السوق الوطني، و حرصا منها على تشجيع الطلبة للالتحاق بهذه التخصصات التقنية التطبيقية و المهنية، عملت على تعديل تعليمات صندوق دعم الطالب في الجامعات الأردنية الرسمية، و تم تخصيص 2000 منحة سنويا للطلبة الملتحقين في التخصصات التطبيقية و المهنية. و هذه التخصصات التي يتم تغطيتها هي: هندسة الحاسوب، علم الحاسوب، أنظمة المعلومات الحاسوبية، تكنولوجيا معلومات الأعمال، التحاليل الطبية، العلاج الطبيعي، هندسة تكنولوجيا البناء، العلوم الطبية المخبرية، هندسة و أمن شبكات الحاسوب، التخطيط الحضري و تخطيط المدن، تكنولوجيا صناعة السنان، تكنولوجيا الأشعة، البصريات و غيرها من التخصصات التطبيقية و المهنية التي تساعد على إدماج الشباب المتخرجين مباشرة في سوق العمل.¹

8- التعليم المقاولاتي في الجزائر:

اهتمت الجزائر بتعليم المقاولاتية إدراكا منها بأهميتها كبديل استراتيجي لتنويع الأنشطة الاقتصادية من خلال التحول الاقتصادي، و اقتحام عالم اقتصاد المعرفة الذي أصبح ضرورة ملحة من أجل مواكبة التطورات العالمية الحاصلة في مجال ريادة الأعمال و المقاولاتية، خاصة مع وجود العديد من الدراسات و المؤشرات التي تدل على بداية نفاذ الطاقات الأحفورية كالغاز و البترول، و من هذا المنطلق اعتمدت الحكومة الجزائرية على البعد المقاولاتي و تشجيعه من خلال مساعدات و دعم هيئات للمرافقة و الدعم المقاولاتي للشباب المقاولين، و القادرين على اعتماد مبدأ الابتكار و الإبداع و المخاطرة و المبادرة، و كانت الاستراتيجية الجزائرية في التعليم و دعم المقاولاتية كما يلي:

- اعتماد بعض المعاهد تدريس حصص مخصصة لمجال المقاولاتية كالمعهد الوطني للتجارة و الذي يدرس هذه الحصص منذ سنة 2008؛

- إدراج المقاولاتية ضمن البرامج الجديدة التي تبنتها وزارة التعليم العالي و البحث العلمي من أجل عصرنة خدماتها مسايرة للتغيرات و التطورات العالمي الحاصلة في هذا المجال؛

- العمل على الانفتاح نحو المحيط الاقتصادي للاستفادة من خبرات الجامعات الأجنبية في المجال المقاولاتي، مثل اتفاقية التوأمة التي قامت بها جامعة قسنطينة مع جامعة غرونوبل الفرنسية بهدف تكوين الأساتذة الجزائريين في المجال المقاولاتي، و مساعدتهم على إنشاء دار المقاولاتية بالجامعة و من مهامها

¹ حروش رفيقة، و حاروش نور الدين، مرجع سابق، ص 17.

القيام بمختلف النشاطات التحسيسية و التوعوية للطلبة الجامعيين، و كذلك تنظيم ملتقيات علمية و أيام دراسية لتكوين الطلبة؛

- كما قامت الوزارة الوصية بتأسيس 78 دار مقاولاتية في غالبية الجامعات الوطنية، لأجل توعية و إعلام الطلبة بمختلف الآليات التي تمنحها الدولة لإنشاء المؤسسات من خلال الوكالة الوطنية لدعم تنمية المقاولاتية؛¹

- القيام بإنشاء 44 حاضنة أعمال في مؤسسات التعليم العالي بهدف بناء علاقات و روابط بينها و بين المؤسسات الأكاديمية، لأجل نشر الوعي و الثقافة المقاولاتية في الوسط التعليمي و الطلابي، مع إصدار النصوص التشريعية و التنظيمية التي تهتم بمراقبة و دعم المؤسسات الناشئة، و كذلك الطلاب الحاملين للمشاريع و الأفكار المقاولاتية؛

- القيام بأيام دراسية و تحسيسية توعوية في الجامعات، لتشجيع الولوج لعالم المقاولاتية و ريادة الأعمال، خاصة من طرف حاملي الشهادات في عديد التخصصات العلمية؛

- التغيير التدريجي و الجذري للنظرة المعتادة للجامعات من مؤسسات تتمتع شهادات التخرج، إلى مؤسسة فاعلة و رائدة في الحياة الاقتصادية و الاجتماعية و مساهمتها في إنشاء الثروة، و هو ما تم تجسيده فعلياً حسب القرارات التي أصدرتها الوزارة الوصية، للانطلاق الفعلي و الملموس و التحول من الخطاب إلى التنفيذ و التجسيد الواقعي؛

- وجود حركية كبيرة على مستوى القوانين و التشريعات ما ساهم في تقريب الجامعة من محيطها الاقتصادي و الاجتماعي، و مساعدة و دعم الطلبة الباحثين و المبدعين المبتكرين، لتحقيق أحلامهم و أفكارهم و أهدافهم إلى مشاريع ميدانية، و هو ما تم فعلاً من خلال القرار الخاص بالطلاب من مرتبة " خمسة نجوم". *¹

¹ بن وريدة حمزة، مرجع سابق، ص ص 55-56.

*القرار 1410 المؤرخ في 22 سبتمبر 2022 المتضمن تدابير تتعلق بتعزيز مساهمة الطلبة في تكوينهم الجامعي و تتعلق المراحل الخمس الخاصة بتجربة الطالب ذو خمس نجوم "الخاصة بطوري الليسانس والماستر وتخص: النجمة الاولى الاداء الأكاديمي " الترتيب ضمن أفضل الطلبة"، أما النجمة الثانية: التقرب من المؤسسة وهي دراسة حالات داخل المؤسسات مرتبطة بجوانب ذات صلة بتكوين الطالب . و النجمة الثالثة: تنمية المهارات المهنية واللاقية لغات اجنبية اعلام الي، ادوات جودة، ادارة اعمال، تنظيم محاضرات متبوعة بمناقشات حول بعض المواضيع الاجتماعية " والنجمة الرابعة: متابعة تعليم عن بعد أو سواء بواسطة الدروس المكثفة المفتوحة عبر الخط moodle ، أو باي وسيلة أخرى عبر

- صدور القرار المتعلق بالحصول على شهادة جامعية - مؤسسة ناشئة* ، و إنشاء اللجنة الوطنية لمتابعة الابتكار و حاضنات الأعمال الجامعية*** ، و التي تعمل على تنفيذ الاستراتيجية الجديدة للقطاع ممثلة في التكوين الفعال و الابتكار و الانفتاح على المحيطين الاقتصادي و الاجتماعي؛

- تسعى الوزارة جاهدة لصياغة آليات لتنفيذ المحاور الجديدة في قطاع التعليم العالي و البحث العلمي، من بين أهدافها تخريج جيل جديد من الطلبة الجامعيين بصفة مقاولين، و سيعملون على إطلاق مؤسساتهم الناشئة و مشاريعهم المقاولاتية التي ابتكروها

من خلال التجارب الأجنبية (الأمريكية، البريطانية، الفرنسية، الإسبانية) و العربية (السعودية، الأردنية، الجزائرية) و التي تم التطرق إليها بنوع من التفصيل، يمكننا القول أن الدول الأجنبية تعتبر رائدة في مجال التعليم المقاولاتي و هذا راجع لفضل سبق في انطلاق مثل هذه المشاريع و البرامج المقاولاتية، خاصة التجربة الأمريكية التي تعتبر المرجع الأساسي لأدبيات المقاولاتية، لأن الانطلاقة الأولية كانت من هناك ثم تبعتها الدول الغربية و الآسيوية الواحدة تلو الأخرى، فحققت نجاحات ملموسة و فاعلة في مجال التعليم المقاولاتي و إنشاء مقاولات الأعمال الريادية، ما أدى لتطور اقتصاداتها و تحقيق نجاحات باهرة على المستوى الاقتصادي و الاجتماعي من خلال المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي اكتسحت

الخط، وأخيرا النجمة الخامسة: الاندماج والانشغالات الاجتماعية تتعلق أساسا بأعمال خيرية مثل زيارات المستشفيات و التعاون الأكاديمي مع هيئات معتمدة في الجزائر، ممثل عن الطلبة في مختلف المجالس البيداغوجية والعلمية للقسم.

¹ بن وريدة حمزة، مرجع سابق، ص ص 56-57.

*** قرار رقم 1275 مؤرخ في 27 سبتمبر 2022 ، والقاضي بتحديد كفاءات إعداد مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية-مؤسسة ناشئة، ويشمل هذا القرار جميع الطلبة ويتلقون دورات تدريبية تكوينية، وأعمالا تطبيقية في ورشات ميدانية . وعند نهاية الدراسة الجامعية يحصل الطالب على دبلوم مؤسسة ناشئة وعلى وسم- لابل -مشروع مبتكر .وتتكفل إدارة حاضنات الأعمال الجامعية بمراقبة المشاريع الحاصلة وسم- لابل -مشروع مبتكر، لتحويلها إلى مؤسسات ناشئة حاصلة على وسم- لابل -من قبل اللجنة الوطنية لمنح هذه العلامة.

*** تتشكل اللجنة بموجب القرار رقم 1244 المؤرخ في 25 سبتمبر 2022 ، من " ممثل لوزير التعليم العالي والبحث العلمي والقطاعات الوزارية ذات الصلة و وكالات و هيئات من عالم الاقتصاد والصناعة وممثلي الوكالات والهيئات ذات العلاقة بالابتكار والتطوير والتحويل التكنولوجيين و المدير العام للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي بوزارة التعليم العالي و البحث العلمي وخبراء جامعيين .ويقع على عاتق هذه اللجنة الاستشارية والتنسيقية، مهام " المتابعة والمراقبة لحاضنات الأعمال و مراكز الدعم التكنولوجي والابتكار ."

اقتصادات هذه الدول المتقدمة ما جعلها تتربع على كبرى الاقتصاديات العالمية و تحقق نمو اقتصادي و اجتماعي ناجح و ملموس.

أما الدول العربية و غيرها من الدول التي انضمت مؤخرا للتوجه نحو المقاولاتية و رغم الجهود المبذولة، إلا أنها لم تحقق النجاحات المطلوبة فهي في بداية طريقها نحو ولوج عالم المقاولاتية من خلال تفعيل برامج التعليم المقاولاتي في المدارس و الجامعات، و تشجيع الطلبة على الوعي بضرورة اتباع النهج المقاولاتي من خلال الابتكارات و الابداعات لمختلف الأفكار لإنشاء مؤسساتهم و مشاريعهم المقاولاتية، مع حصولهم على مختلف أوجه الدعم و المرافقة اللازمة من أجل النجاح في مساهمهم المقاولاتي، و لهذا خصصت هذه الدول عديد مراكز ريادة الأعمال و الحاضنات و دور المقاولاتية، بهدف مساعدة الطلبة و نشر الوعي بينهم لتجسيد أفكارهم الابتكارية على شكل مؤسسات ناشئة، و هذا لا يحصل إلا بالمتابعة المستمرة و الدعم اللامحدود لنجاح هذه المؤسسات الريادية.

خلاصة الفصل:

يمكننا القول أن التعليم المقاولاتي الجامعي من بين المواضيع التي لقيت رواجاً واسعاً في المؤسسات الجامعية الجزائرية لما لها من أهمية كبيرة في تنمية و تطوير الاقتصاد و المجتمع، و حتى تكون هناك نتيجة ملموسة و ذات منفعة و فائدة لآبد من القائمين على هذه المواضيع المتعلقة بالتعليم المقاولاتي بتجديد و تحديث هذه البرامج و الأساليب و الطرائق و المهارات حتى تواكب و تسير التطورات العالمية في هذا المجال، و حتى يكتسب الأساتذة و الطلبة المهتمين بهذا التعليم المقاولاتي من اكتسابهم لمختلف الخبرات و المهارات التي تمكنهم من تحقيق الأهداف المسطرة من هذا التعليم باعتباره وسيلة لإنتاج مختلف الابتكارات و إنشاء المؤسسات لتتويع السلع و الخدمات التي يحتاجها الفرد و المجتمع.

كما أن المؤسسة الجامعة تعتبر من المؤسسات الهامة و الرائدة التي تعمل على تنمية و تطوير الاقتصاد و المجتمع من خلال الأفكار و الابتكارات و الاختراعات التي تتم على مستواها و التي يتم تجسيدها على أرض الواقع في شكل مؤسسات ناشئة قادرة على تقديم قيمة مضافة، من خلال برامج التعليم المقاولاتي التي تساعد الطلبة على بلورتها في شكل ابتكارات أو مؤسسات ناشئة.

الفصل الثالث: اقتصاد المعرفة

تمهيد

1- ماهية اقتصاد المعرفة

2- متطلبات اقتصاد المعرفة

3- ركائز و مؤشرات اقتصاد المعرفة

4- نماذج رائدة في اقتصاد المعرفة

5- اقتصاد المعرفة في الجزائر

6- التعليم المقاولاتي الجامعي و علاقته بتطوير

اقتصاد المعرفة في الجزائر

خلاصة الفصل

تمهيد:

يعتبر اقتصاد المعرفة من الاقتصادات الحديثة التي ظهرت في القرن العشرين على يد العديد من العلماء و الرواد الاقتصاديين، و ظهر نتيجة التغيرات و التحولات التي شهدتها مجتمعات و اقتصاديات العالم إضافة للأفكار التقدمية التي طورها علماء الاقتصاد، و الذين اعتبروا أن اقتصاد الألفية الثالثة لابد أن يكون عصر الرقمنة و استعمال المعرفة كوسيلة أساسية لتطوير المجتمعات البشرية، و ذلك بتطوير الاقتصاد من المستوى التقليدي الذي كان يعتمد بشكل أساسي على الموارد الطبيعية إلى المستوى المتطور الذي يعتمد على المعرفة باعتبارها المادة الأساسية التي يبنى عليها الاقتصاد المعرفي أو الرقمي، و ذلك عن طريق استعمال المعارف و الخبرات البشرية في تنمية و تطوير المجتمعات من خلال الاستغلال الأمثل للموارد البشرية المؤهلة و المدربة و التي تمتلك إمكانيات معرفية كبيرة في عديد مجالات الحياة و التي يمكن تسخيرها لتنمية و تطوير الاقتصاد و المجتمع.

1- ماهية اقتصاد المعرفة:

ظهر العصر الجديد المبني على التكنولوجيا المتقدمة و يتمثل في عصر المعرفة، و الدولة الأولى التي عرفت نهاية المرحلة الصناعية هي الولايات المتحدة الأمريكية في بداية خمسينات القرن الماضي، حيث تراجع دور الصناعة بعد سنة 1953، من خلال توفر مناصب العمل و الناتج المحلي الإجمالي، و تلتها اقتصادات أخرى.

و يعتبر الانفجار المعلوماتي الذي تنامي بشكل سريع في نهاية القرن العشرين له تأثير كبير على حجم و دور المعرفة الاقتصادية بعد ظهور الحواسيب، ما مهد لظهور اقتصاد يتميز بالسرعة و التطور مما يجعل صعوبة التحكم به و العمل على احتوائه و السيطرة عليه بشكل مطلق، حيث أصبحت المعرفة في هذا النوع من الاقتصاد الجديد هي مركز العمل و ليست مجرد أداة لهن كما تعد هذه المعرفة هي المحرك للإنتاج و النمو الاقتصادي، كما تجاوز فيه رأس المال المعرفي غير الملموس رأس المال المادي الملموس، و صار الاستثمار فيه منصبا بشكل أكبر على المعارف و تغير اهتمام المستثمرين نحو السلع و الخدمات المعرفية و المعلوماتية ، كما تطور سوق الصناعات المعرفية لتصبح البيانات و المعلومات موارها الأولية، و الأفكار منتجاتها و العقل البشري هو أدواتها، و أصبحت الميزة التنافسية للمؤسسات ترتكز على الابتكار و الإبداع و الذكاء الاصطناعي و الخبرات و المهارات و التجديد المستمر، كما سمح الاستعمال المكثف لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات إضافة لشبكة الانترنت، ما منح فرص التعلم عن بعد و تطوير الابتكارات، و منه فإن اقتصاد المعرفة يقوم على الفهم الجديد و المتجدد و الأكثر عمقا و دقة للدور الأساسي للمعرفة، و رأس المال البشري في العمل على تطوير و تنمية الاقتصاد و القيام بمعالجة اختلالاته المتعددة، و كذلك القيام بالأعمال الاقتصادية من حيث توسعها و تطويرها و تتميتها مع كل ما له علاقة بها من صناعة و خدمات.¹

1-1- نشأة و تطور اقتصاد المعرفة:

تعتمد الثورة العلمية الحاصلة الآن على المعلومات و هي المعرفة المطبقة من أجل إنشاء القيمة، فالمعرفة قوة كما بينها فرنسيس بيكون في عبارته الشهيرة و التي سبقه إليها منذ لآلاف السنين إمبراطور

¹ أفيني عقيلة، أثر رأس المال الفكري على خلق القيمة في ظل اقتصاد المعرفة، دراسة حالة مجمع صيدال، أطروحة دكتوراة علوم، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2018/2019، ص 29.

الصين صان تسو حين قال بأن: " المعرفة هي القوة التي تمكن العاقل من أن يسود و القائد بأن يهاجم بلا مخاطر، و أن ينتظر بلا إراقة دماء، و أن ينجز بما يعجز عنه الآخرون"

و هذا ما أثبتته تكنولوجيا المعلومات ما يثبت صحة هذه المقولة، بعدما أصبحت المعارف و المعلومات هي اساس القوة السياسية و الاقتصادية و العسكرية، فتقنية المعلومات و المعرفة مهدت لظهور اقتصاد جديد يعتمد عليها، و في السنوات القليلة الماضية بدأت ثورة المعلومات تعمل على تغيير مصادر الثروة، فمصدر الثروة الجديد ليست المادة و إنما المعرفة و المعلومات المطبقة على الأعمال لإيجاد مصادر جديدة للثروة، من خلال التدفقات الالكترونية ذات قيمة نتيجة البحث العلمي المتراكم و التي يتم تخزينها في الحواسيب و التي تعمل على تشغيل المصانع المؤتمتة، من خلال تغيير الأسس و المهارات و المواهب اللازمة لاكتشاف المعلومات من أجل استعمالها و حفظها.¹

و أصبحت الصناعات تعتمد بصفة كبيرة على المعلومات و قد عبر عن هذه الحقيقة الخبير الكبير في صناعة الفولاذ دونالد بارنت حين قال: " يغير الحاسوب ما نصنعه، و يغير طريقة صنعه، و يغير طريقة صنعنا للمعدات التي تصنعه "، كما أوجد التدفق الهائل للمعلومات و المعرفة معيارا نقديا عالميا جديدا و هذا المعيار أساسه المعلومات لا الذهب، نتيجة التطور التقني و صياغة اقتصاد عالمي جديد، و يقول كبير الاقتصاديين في منظمة التعاون و التنمية الاقتصادية (OECD) و هو إغفار يوفيسكو و الذي قام بدراسة و تحليل الوافد الجديد أي الاقتصاد المعرفي: " إن فكرة الاقتصاد الجديد ترتبط ارتباطا وثيقا بمؤتمرات التقدم التقني على النمو الاقتصادي، و يشكل الدور الذي تلعبه تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في المناقشات حول الأداء الاقتصادي عاملا رئيسيا، و يرى أنه يمكن أن ترفع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات معدلات النمو عبر ثلاث قنوات هي:

- القناة الأولى: يساهم قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و التي تعتبر قطاعات منتجة لذاتها، حيث تساهم في النمو عامة بفضل عائدها الخاص بها.²
- القناة الثانية: هي الاستثمار الكبير في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و التي تعمل على رفع قوة الانتاج بشكل كبير في الاقتصاد عامة، ما ينعكس على شكل زيادات حادة في جودة المعدات مما يعمل على انخفاض الأسعار.

¹ رجي مصطفى عليان: اقتصاد المعرفة، ط1، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012، ص 123.

² رجي مصطفى عليان، مرجع سابق، ص 124.

- القناة الثالثة: و يطلق عليها المؤثرات الجانبية مثل انتشار الانترنت و بروز التجارة الإلكترونية و التي تعمل على تخفيضات كبيرة في التكاليف، و كذلك تحسين و تنظيم المؤسسات و الشركات.

كما أن الاقتصاد الجديد يعتمد على أسس جديدة تتمثل في الابتكار من خلال استحداث تقنيات جديدة في المعارف و المعلومات، و التكنولوجيا التي تعمل على رفع الإنتاجية، كما أن الإنتاجية العالية بدورها تعمل على زيادة الحد الأقصى لسرعة النمو و بكل المقاييس العالمية تقريبا.

و مصدر الطاقة الأساسي في اقتصاد المعرفة هو العقل البشري الذي يعتبر الأداة الأولى في الإبداع و الابتكار، أما الهدف من اقتصاد المعرفة هو النمو الشخصي الذي يقود صاحبه إلى التميز و التفرد عن حوله نتيجة ما يحققه من مكاسب قد تكون في بعض الأحيان هائلة جدا، هذا الاقتصاد الجديد فرض أنواع جديدة من الأنشطة المرتبطة بالاقتصاد و المعلومات كالتجارة الإلكترونية.¹

و يرى كل من 1996 Soete و 1998 Neef " أن الاقتصاد يتأثر بالمعرفة من خلال التغييرات الهيكلية و الاجتماعية التي تحدث في نوعية اليد العاملة و حجمها، و كذلك طريقة تنظيم العمل و الإنتاج إضافة للسياسة التكنولوجية المعتمدة، و تؤثر في نوعية الحياة لأن اقتصاد المعرفة يعتمد بشكل أساسي على المعرفة كعنصر محوري في عملية الإنتاج مع العمل و رأس المال، بمعنى الابتكارات و التطور التكنولوجي هو المعنى الحقيقي للمعرفة في مثل هذه الحالة، لأنهما يؤديان لتحسين الإنتاجية و منه تحقيق النمو و التطور الاقتصادي، و من خلال هذا يتحسن و ينمو الاقتصاد تلقائيا بواسطة عمال المعرفة Knowledge workers في المؤسسات.²

و ظهر مصطلح اقتصاد المعرفة لأول مرة سنة 1968 على يد المفكر الاقتصادي بيتر دراكر، و كان يقصد به الاقتصاد الذي يقوم على إنتاج و نشر المعرفة حيث تعتبر هذه الأخيرة سلعة نهائية. و أول من أدخل مصطلح المعرفة في علم الاقتصاد هو فريديك هايك بعنوان " استخدام المعرفة في المجتمع " The Use of Knowledge in Society و حاول البحث عن المعرفة كسلعة، كما أن المحاولة الحقيقية لدراسة المعرفة هي التي قام بها فرتز ماكلوب و الذي قام بقياس القيمة الاقتصادية للمعارف و عمل على دمج المعارف في جميع العمليات، بينما توصل Khumalo لقياس المعرفة باعتبارها سلعة

¹ ربحي مصطفى عليان، مرجع سابق، ص 125.

² بن ونيسة ليلي: اقتصاد المعرفة و جودة التعليم العالي في الجزائر - دراسة مقارنة- أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد و تسيير عمومي، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر، 2016/2025، ص 25.

حيث حدد وحدة أساسية لقياس المعرفة سماها " نول " (Knowl) و مع تحديدها حاول قياس المعرفة، و أن النظريات السابقة التي حاولت قياس المعرفة في أواخر التسعينات كانت خاطئة.¹

و قد مر اقتصاد المعرفة الجديد بثلاث مراحل بارزة، المرحلة الأولى و التي ظهرت في الخمسينات و الستينات من القرن الماضي و عرفت بمرحلة معالجة المعلومات، و المرحلة الثانية كانت في سنوات السبعينات و الثمانينات و عرفت بمرحلة تقنية المعلومات، و في هاتين المرحلتين السابقتين هيمنت أجهزة الحاسوب و كانت تستعمل كأجهزة قائمة بذاتها كل منها مستقل عن الجهاز الآخر، أما المرحلة الثالثة هي مرحلة الاقتصاد المبني على المعرفة و تم خلالها ربط أجهزة الحاسوب بالشبكات، بمعنى أن المرحلة الأولى و الثانية ركزت على قوة الحاسوب في حين ركزت المرحلة الثالثة على قوة الربط بالشبكات، و أن تفعيل الانترنت في تسعينيات القرن الماضي البداية الحقيقية لاقتصاد المعرفة.²

1-2- تعريف اقتصاد المعرفة:

توجد العديد من التعاريف التي تطرقت لمفهوم اقتصاد المعرفة باعتباره الاقتصاد المبني اساسا على المعلومات و المعارف الضرورية من أجل تنمية و تطوير و استمرارية الاقتصاد و التنمية المستدامة، كما تلعب التكنولوجيا دورا هاما في تطوير اقتصاد المعرفة من خلال انتشار و توسع شبكات الانترنت، و التي اتاحت النمو المذهل و الكبير لاقتصاد المعرفة خاصة لدى الدول المتقدمة تكنولوجيا و على رأسها الولايات المتحدة الأمريكية و الصين و اليابان و غيرها من الدول الرائدة اقتصاديا على المستوى العالمي، و سنتطرق لبعض التعاريف حول اقتصاد المعرفة نذكر منها ما يلي:

يعرف اقتصاد المعرفة حسب الخبير الاقتصادي فيرتر ماكلوب Machlup بأنه " الاقتصاد المبني على المعرفة التي يفوق فيه عدد العمال في القطاعات المنتجة للمعرفة أعداد العمال في باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما أوضح أن اقتصاد المعرفة يتضمن خمس قطاعات ذات أهمية كبيرة وهي: التعليم، البحث و التطوير، الاتصالات، تقنية المعلومات، وأخيرا خدمات المعلومات.

¹ بن ونيسة ليلي، مرجع سابق، ص 26.

² بن جدو بن علي: دور الاقتصاد المعرفي في تحسين أداء الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة لعينة من المؤسسات الجزائرية، اطروحة دكتوراة علوم، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، شعبة علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2023/2022، ص 35.

كما عرفه الاقتصادي مارك بورات على أنه " الاقتصاد الذي تلعب فيه القطاعات المنتجة و المستخدمة للمعلومات الدور الأساسي في النمو الاقتصادي مقابل القطاعات التقليدية التي تركز بالأساس على استخدام المواد الخام و الطاقة في إنتاجها".¹

كما يمكن تعريف اقتصاد المعرفة على أنه تلك العملية التي يتم الدمج فيها بين التكنولوجيا الحديثة و عملية الإنتاج من أجل تسهيل هذه العملية و تبادل الخدمات بطريقة سريعة و سهلة، كما يمكن تعريفه كذلك على أنه عملية مشاركة المعرفة كنشاط اقتصادي.

و تعرف منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية OCDE على أن الاقتصاديات المبنية على المعرفة " بأنها تلك الاقتصاديات التي تعتمد بشكل مباشر على إنتاج و نشر و استخدام المعارف و المعلومات، و ينعكس ذلك مباشرة على اتجاهات النمو و الاستثمار و صناعات التكنولوجيا العالية الدقة، و استخدام العمالة الماهرة و المؤهلة، و مكاسب الإنتاجية الناتجة على اعتبار أن المعرفة كانت لفترة طويلة من العوامل المهمة في التنمية الاقتصادية".²

كما توجد تعريفات أخرى لاقتصاد المعرفة منها أنه تلك العملية الاقتصادية التي تهدف إلى إنتاج المعرفة عن طريق البحث و التطوير و تحضير التقنيات العلمية بالإضافة إلى تأهيل الخبراء و التقنيين؛ كما يعرف أيضا على أنه فرعا من فروع الاقتصاد الذي يهتم بالمعرفة كما يعتبر ظاهرة اقتصادية حديثة تتميز بتغير طريقة سير الاقتصاديات من حيث النمو، كما أنه الاقتصاد الناتج عن تطور النظام الرأسمالي.

أما بالنسبة للبنك الدولي فقد عرفه على أنه الاقتصاد الذي يستخدم المعرفة بفعالية من أجل تحقيق التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، عن طريق جلب و تطبيق المعارف الأجنبية، إضافة إلى ضبط المعارف بالتوافق مع احتياجاته الخاصة به.

و عرفه برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و الذي قصد به توزيع المعرفة و إنتاجها و توظيفها بمثابة في جميع الأنشطة الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و في المجتمع إضافة لحياة الإنسان الخاصة، و

¹ بابر سامرك: اقتصاد المعرفة، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 13، صندوق النقد العربي، أبو ظبي الإمارات العربية المتحدة، 2021، ص 06.

² بورويصة مريم: البحث العلمي في الجزائر و تحديات بناء اقتصاد المعرفة، مجلة القانون و العلوم البيئية، المجلد 03، العدد 01، 2024، ص 575.

كذلك ترقية الحياة الإنسانية بصورة موازية، مما يتطلب العمل على بناء القدرات البشرية الممكنة و النشر الناجح لها.¹

من التعاريف التي تم عرضها سابقا حول مفهوم اقتصاد المعرفة و كتعريف إجرائي يمكننا القول أنه ذلك الاقتصاد الناتج عن تطور النظام الرأسمالي و الذي يركز بالأساس على المعارف و المعلومات و التكنولوجيا عالية الدقة من خلال نشرها و تبنيها لتطوير و تنمية الاقتصاد و تحويله من اقتصاد تقليدي إلى اقتصاد معرفي و متطور، كما يعرف على أنه الاقتصاد الذي يعتمد بشكل أساسي على العمالة المؤهلة ذات الخبرات و المهارات العالية و المتخصصة في نوع معين من الوظائف الإنتاجية و التي تقدم خدمات نوعية ذات جودة عالية لتحقيق النمو الاقتصادي الفعال للمؤسسات و المنظمات.

1-3- الاختلافات بين اقتصاد المعرفة و الاقتصاد التقليدي:

تعتبر عملية التحليل لديناميكية المعرفة و علاقتها المتشابكة مع الاقتصاد هي التي تحدد ماهية اقتصاد المعرفة و ما يميزه عن الاقتصاد التقليدي من حيث ما يلي:

- الاختلاف في طبيعة الموارد المستعملة: يعتمد الاقتصاد التقليدي بشكل أساسي على الموارد المادية الطبيعية التي تتناقص شيئا فشيئا مع استهلاكها، في مقابل ذلك يركز اقتصاد المعرفة أساسا على عنصر المعرفة التي تنمو و تتطور كلما زاد استهلاكها، و منه فالاقتصاد المعرفة هو اقتصاد يتميز بالوفرة في حين الاقتصاد التقليدي هو اقتصاد يتميز بالندرة؛
- الاختلاف في المصدر الرئيسي لعمليات الإنتاج: حيث يعتمد الاقتصاد التقليدي على استخدام الآلات بينما الاقتصاد المعرفي مصادره الرئيسية هي تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و الرقمنة؛
- الاختلاف في الموقع الجغرافي: الاقتصاد التقليدي يبنى على المواقع الجغرافية الثابتة كالمصانع، أما الاقتصاد المعرفي فيتميز بالابتعاد عن المواقع الجغرافية الواحدة؛
- الاختلاف في موجّهات النمو و التطور: تعتمد موجّهات النمو في الاقتصاد التقليدي أساسا على العمل و العمال و رأس المال، اما الاقتصاد المبني على المعرفة فيعتمد على الإبداع و الابتكار و التجديد المستمر للمعارف و التقنيات و الاختراع؛

¹ بولعبايز أميرة، و محفوظ مراد: دراسة تحليلية لمؤشرات اقتصاد المعرفة في الدول العربية. - حالة مؤشر المعرفة العالمي 2023، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، المجلد 13، العدد 01، جوان 2024، ص، ص 310، 311.

- الاختلاف في مفهوم الملكية: الملكية في الاقتصاد التقليدي تشمل الأراضي و العقارات و المنقولات، أما الملكية الفكرية هي محور اهتمام الاقتصاد المعرفي و التي تتمثل في حقوق النشر إضافة لبراءات الاختراع؛

- الاختلاف في مؤشرات التقييم الاقتصادي: يتم قياس أداء المؤسسات في الاقتصاديات التقليدية بواسطة مؤشرات ملموسة، أما تقييم المؤسسات المبنية على اقتصاد المعرفة فيتم على أساس مدى توفر الإمكانيات الخاصة بالبحث و التطوير، إضافة لتوفر البنية التحتية.¹

و الجدول الآتي يبين اختلافات أخرى واضحة بين الاقتصاد التقليدي و اقتصاد المعرفة كما يلي:

الجدول رقم (3-1) يبين معايير المقارنة بين الاقتصاد التقليدي و اقتصاد المعرفة.

الخصائص	الاقتصاد التقليدي	اقتصاد المعرفة
الخصائص الاقتصادية الأساسية		
الظاهرة الاقتصادية	يعاني من مشكلة الندرة	لا يعاني من مشكلة الندرة، و هناك وفرة في الموارد
أساس الثروة	الأرض و العمالة و رأس المال	المعرفة الفنية، الابداع، الذكاء، المعلومات، و رأس المال البشري
طبيعة السلعة	ترتبط بالمنشأة و لا يمكن إنتاجها خارج المنشأة	- ترتبط بالعامل و يمكن إنتاجها خارج المؤسسة؛ - السلعة لها قيمة تبادلية و قيمة استعمالية.
طبيعة المؤسسات	هيكل تنظيمي متدرج، بيروقراطية	شبكة
مقياس الكفاءة الاقتصادية	إنتاجية عوامل الإنتاج	مدى ملكية المنظمة للمعرفة و رأس المال البشري، و مدى سرعتها في الابتكار بما يفوق سرعة المنافسين.
بيئة الأعمال		

¹ عاقب كريم، بلالي منير، لراس شفيقة: واقع ممارسة إدارة الكفاءات في ظل اقتصاد المعرفة - دراسة استطلاعية بمعهد التكوين المهني لولاية المدية. مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، المجلد 10، العدد 01، 2024، ص 184.

القوى المحركة للنمو	العمالة، رأس المال	الابتكار، المعرفة
دورة حياة المنتجات	متوسطة و طويلة نسبيا	قصيرة بفعل التطور التقني و المشاركة في اكتساب المعرفة.
أهمية البحث و الابتكار	منخفضة ، متوسطة	عالية
سوق العمل		
المهارات اللازمة	مهارات تخصصية حسب طبيعة العمل	مهارات مرتفعة المستوى و تدريب مستمر.
التعليم المطلوب	مهارات محددة	تعليم متواصل مدى الحياة

المصدر: بوعكوش حنان، براهيم زرزور: دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي في بعض الدول العربية - دراسة قياسية 2000-2021، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، المجلد 10، العدد 02، ديسمبر 2023، ص 311.

1-4- أهمية اقتصاد المعرفة:

تكمن أهمية اقتصاد المعرفة في الدور الذي تقوم به مضامين هذا الاقتصاد و معطياته و ما ينتجه من تقنيات متطورة في عديد المجالات، و التي يتم توليدها بشكل متسارع و متزايد خاصة في الدول المتقدمة، و هذا ما ينتج عنه من إسهامات أساسية و ذات أهمية خاصة في أداء النشاط الاقتصادي و التي تتمثل في ما يلي:

- المعرفة العلمية و المعرفة العملية في حد ذاتها هي التي يتضمنها الاقتصاد المعرفي و تعد الأساس المهم حاليا لإنتاج الثروة و زيادتها و تراكمها، هذه الزيادة في الثروة التي تم من خلالها بروز علم الاقتصاد بالبحث عن أسباب تحقيقها منذ تأليف آدم سميث لكتابه الذي يركز عليها؛
- المساهمة في تحسين الأداء و رفع الإنتاج و تخفيض تكاليف الإنتاج، إضافة لتحسين نوعيته عن طريق استعمال وسائل و أساليب تقنية متطورة والتي يتضمنها اقتصاد المعرفة، و ما ينتج في محيطه من معارف علمية و عملية يساعدها في ذلك كمية ضخمة من المعلومات التي تساهم في توفيرها الاتصالات، و بالطريقة المناسبة التي تساعد على حسن إدارة المشاريع الاقتصادية؛

- يساهم اقتصاد المعرفة في زيادة الإنتاج و المداخل الوطنية و إنتاج المشاريع و العائدات التي تعمل على تحقيقها، إضافة إلى المساهمة في زيادة مداخل الأفراد الذين ترتبط نشاطاتهم بها بطريقة مباشرة و غير مباشرة خاصة في المجال الصناعي الذي يتميز بالكثافة المعرفية، مثل الصناعات الإلكترونية و البرمجيات و صناعة الأدوية؛
- القيام بتوليد فرص العمل خاصة في المجالات التي تستعمل التقنيات المتطورة التي يتكون منها اقتصاد المعرفة و هي عبارة عن فرص عمل واسعة و متنوعة و المتنامية، و خاصة الذين يتمتعون بمهارات و قدرات علمية و عملية متخصصة و دقيقة عالية المستوى؛
- مساهمات الاقتصاد المعرفي في القيام بالتحديثات و التجديد و التطوير المستمر للأنشطة الاقتصادية بشكل سريع و متزايد مما يساعد على توسعها و نموها بسرعة واضحة؛¹
- المساهمة في التغييرات الهيكلية الواضحة و الملموسة في الاقتصاد، و تتضمن هذه التغييرات الهيكلية زيادة الأهمية النسبية للإنتاج المعرفي مقارنة بالإنتاج المادي، و الاستثمار في المعارف و تكوين الرأسمال المعرفي، و زيادة نسبة الصادرات من الإنتاج المعرفي، إضافة إلى المساهمة في اكتساب القدرات التنافسية من أجل مواجهة المنافسة العالمية؛²
- يجبر المؤسسات و الشركات الاقتصادية على الابتكار و التجديد؛
- يعمل على نشر المعرفة و توظيفها و إنتاجها؛
- يحقق التبادلات الالكترونية، كما يحقق المخرجات و النواتج العلمية المرغوب فيها و الأساسية؛
- يمنح للمستهلكين ثقة كبيرة و خيارات كثيرة و واسعة؛³
- و كنتيجة لما سبق ذكره من أهمية اقتصاد المعرفة حيث أصبحت مضامين الاقتصاد المعرفي و معطياته و تقنياته المتقدمة، إضافة للمجالات التي تنتج هذه التقنيات و تستعملها، و هي تلك المجالات

¹ أقنيني عقيلة، مرجع سابق، ص 36.

² عبد اللاوي الطيب: أثر اقتصاد المعرفة على الأداء الاقتصادي و التجاري - دراسة مقارنة بين الدول النفطية و الدول غير النفطية، أطروحة دكتوراة الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، شعبة العلوم التجارية، تخصص تسويق و تجارة دولية، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي، الجزائر، 2022/2021، ص ص 16، 17.

³ جزار وهبية: رأس المال الفكري و دوره في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة، حالة المديرية الجهوية اتصالات الجزائر للهاتف النقال موبليس ATM ناحية الشلف، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، شعبة علوم التسيير، تخصص إدارة موارد بشرية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر، 2022، ص ص 29، 30.

التي تقود لعمليات تطوير الاقتصاد و تنميته، و التي ترتبط بثورة المعرفة و ما يتعلق بها من ثورة في المعلوماتية و الاتصالات و التقنيات التابعة لها، و تمثل المعرفة العلمية و العملية خصوصا في الوقت الحالي و في الدول المتطورة ذاتها، على أنها المحرك الأساسي لعمليات التنمية الاقتصادية و بما يضمن استمرارها و تنميتها و تطويرها و تقدمها، مما يجعل المعارف العلمية و العملية هي قاطرة التنمية الاقتصادية و محركها في ظل الاقتصاد المعرفي.¹

1-5- سمات و خصائص اقتصاد المعرفة:

يتسم اقتصاد المعرفة بتوليد و استعمال المعرفة أي القدرة على الابتكار، بحيث لا يمثل المصدر الرئيسي للثروة بل يعتبر أساس المميزات النسبية المكتسبة في الاقتصاد المعرفي الجديد، فالمعرفة هي من الوسائل الضرورية من أجل تحقيق عملية الإنتاج، و عليه فالثروة التكنولوجية في مجال المعلوماتية و الاتصالات قامت بفتح آفاقا كبيرة و واسعة و يعتبر اقتصاد المعرفة نتيجة حتمية لتلك الثروة، و أما سماته و خصائصه كما يلي:

- يقوم الاقتصاد المعرفي على نشر المعرفة و توظيفها و إنتاجها و القيام بالاستثمار في الموارد البشرية، لأنها تمثل رأس المال الفكري و المعرفي، إضافة إلى الاعتماد على التعلم و التدريس اللذان يتميزان بالاستمرارية، و إعادة التدريب و التكوين اعتمادا على القوة العاملة المؤهلة و المتخصصة؛
- العمل على تغيير الوظائف و المهن القديمة و استحداث وظائف جديدة نتيجة تحول النشاط الاقتصادي من إنتاج السلع و صناعتها إلى القيام بإنتاج الخدمات المعرفية و صناعتها؛
- القيام بتفعيل عمليات البحث و التطوير باعتبارها المحرك الأساسي لعملية التغيير و التنمية و العمل على توظيف تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات؛
- ديناميكية الهدر الناتجة عن تسارع المتغيرات التكنولوجية و نقلتها النوعية، و هذه المتغيرات تشابكت مع متغيرات أخرى كثيرة لا تقل عنها حدة على المستويين السياسي و الاقتصادي؛
- يتميز بحدّة التداخل و التشعب و التعقيد بسبب الاندماج الشديد بين مختلف العوامل العلمية و التكنولوجية و القانونية و التنظيمية؛
- يتسم بالتنوع الواسع لمحتويات المعلومات الرقمية فهو يضم إنتاج صناعات النشر الورقي و الإلكتروني و كذلك البرمجيات بمختلف أنواعها؛

¹ رحي مصطفى عليان، مرجع سابق، ص ص 140، 141.

- العمل على تعزيز و دعم القدرة على التجديد المستمر و الابداع و كذلك التحليل و الاستنباط و الترابط نتيجة المشاكل التي تتميز بالحدة و حلولها التي تتميز بالابتكار ، حيث أن غالبية المواضيع التي تطرحها إشكالية اقتصاد المعرفة هي من طرف الأمور التي يتم استحداثها؛
- له تأثير واضح على النمو و التطور و الإنتاج إضافة إلى التوظيف و المهارات و كذلك ارتفاع المداخل لصانعي المعرفة كلما ارتفعت و زادت و تنوعت مؤهلاتهم و كفاياتهم و خبراتهم.¹
- يتسم الاقتصاد المعرفي بالمرونة و قدرته الفائقة على التكيف مع عديد المتغيرات و المستجدات في كل المجالات خاصة الاقتصادية؛
- الاقتصاد المعرفي هو اقتصاد يتميز بالوفرة أكثر مما يتميز بالندرة ، بعكس غالبية الموارد الأخرى التي تنقص و تنفذ نتيجة استهلاكها و استخدامها، فالمعرفة تتزايد بالممارسة و الاستعمال و تنتشر بفعل المشاركة؛
- لاقتصاد المعرفة القدرة الكبيرة و الفائقة على التجديد و التطور و النمو و التواصل الكامل مع الاقتصاديات الأخرى التي أبحث تطمح للاندماج و التكامل معه، و صار من الصعوبة فصلها عنه؛
- يمتلك هذا الاقتصاد الجديد القدرة على الابداع و الابتكار، و البحث من أجل توليد و إنتاج محتويات فكرية معرفية جديدة لم تكن موجودة في السوق قبل ذلك، كما يساعد على إيجاد السلع و الخدمات الأكثر إشباعا و تلبية لرغبات المستهلك؛
- استخدامه للموارد الضخمة و الامكانيات الكبيرة في كثير من المجالات المعرفية فيما يتعلق بالبحوث العلمية و كذلك التطور التكنولوجي، أو فيما له علاقة بالاستثمار في المعرفة عن طريق تكوين رأس المال الفكري، و ذلك بالاعتماد على التعلم و التكوين المستمرين و الذي يضمن للعمال و الموظفين مستويات عالية من التدريب لمسايرة التطورات و التغيرات التي تحدث في مجالات المعرفة؛
- يخضع الاقتصاد المعرفي لقانون تزايد الفوائد و تناقص التكاليف، أي زيادة مداخل الإنتاج المعرفي ما يحقق إنتاجا معرفيا أعلى، لأن المعرفة تتميز بالتراكم و بمنحى متزايد و متصاعد، بحيث أن القيام بإنتاج معارف جديدة يقود إلى إمكانيات من أجل إنتاج معارف جديدة أخرى.

¹ صاحبي وهيبية، و نوادري وهيبية: دور البحث العلمي في اقتصاد المعرفة - الجزائر نموذجاً- المجلة العربية للآداب و الدراسات الانسانية، المجلد 04، العدد 13، مايو 2020، ص ص 277، 278.

- ساهم الاقتصاد المعرفي في تغييره للكثير من المفاهيم التي لها علاقة بالاقتصاد كالمواد الأولية، الإنتاج، القيمة و غيرها من المفاهيم، فهو يركز على أسس تختلف عن التي يقوم عليها الاقتصاد التقليدي أو الصناعي كالتحول في هيكل القيمة و التكلفة و العائدات و الملكية و كذلك هيكل العرض و الطلب، إضافة إلى هيكل الإدارة و التنظيم.¹
- أنه اقتصاد رقمي شبكي و افتراضي يعتمد أساسا على تكنولوجيايات الاعلام و شبكات الاتصالات و كذلك النقود الافتراضية؛
- لا توجد لديه حواجز للدخول و لا فواصل او يواجه عراقيل و عقبات زمانية أو مكانية أمام من يريد التعامل مع أو بالاقتصاد المعرفي؛
- يرتبط بالذكاء و الوعي الإدراكي و كذلك بأهمية الاختراع و المبادأة الذاتية و كذلك الجماعية من أجل تحقيق ما هو أفضل و أحسن؛
- لا يتعامل مع العوامل العشوائية و لا يعتمد على قوانين الصدفة فكل عملياته مخطط لها و متابعة و مراقبة و دقيقة؛
- استخدامه الكثيف للمعارف العلمية و العملية لا سيما المتطورة منها بحيث أن عنصر الإنتاج هو بالدرجة الأولى هي المعلومة؛
- من سمات هذا الاقتصاد الجديد السرعة في الأداء و اعتماده على الجودة في النوعية و ليس على الكميات التي يتم إنتاجها؛

كما حدد Galbreath أن من خصائص اقتصاد المعرفة هي :

- ✓ العولمة؛ و التكيف الموسع للتوافق مع رغبات و ميولات المستهلكين و الزبائن؛
- ✓ التقليل من عدد الإطارات و المهارات؛
- ✓ التركيز بشكل أساسي على خدمة المستهلكين؛
- ✓ تقديم الخدمات الذاتية؛
- ✓ التجارة الإلكترونية.²

¹ بخليلي محمد الأمين، و بوديار فتيحة: تساؤلات حول البحث العلمي في الجزائر و امكانات مساهمته في بناء اقتصاد المعرفة، المجلة العربية للآداب و الدراسات الانسانية، المجلد 04، العدد 13، مايو 2020، ص 296.

² بو القمح هدى: تفعيل الابداع كمدخل لتعزيز اقتصاد المعرفة، مجلة الاصلاحات الاقتصادية و التكامل في الاقتصاد العالمي، المجلد 13 ، العدد 01، فيفري 2019، ص ص، 311، 312.

- اقتصاد المعرفة من خصائصه كذلك الابتكار لمواكبة ثورة المعارف المتزايدة، و التعليم لأنه أساس العملية الإنتاجية و التنافسية الاقتصادية، إضافة للبنية التحتية المبنية على تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، و الحوافز المبنية على أسس اقتصادية و قانونية و سياسية لزيادة الإنتاجية و النمو.¹

2- متطلبات اقتصاد المعرفة:

- حدد كل من الهاشمي و عفونة و آخرون متطلبات اقتصاد المعرفة من أجل بناء مجتمعات راقية و مزدهرة و متطورة و التي تتمثل فيما يلي:
- القدرة على العمل للانتقال إلى مستوى الاقتصاد العالمي المبني على المعرفة، بالإضافة إلى البحث لإيجاد المعرفة المحلية؛
- القيام على تطوير و تحديث القوانين و الأنظمة التربوية السائدة؛
- يعتبر عنصر التعليم من الحاجيات الأساسية لعملية الإنتاج و التنافسية الاقتصادية، كما يتعين على المدارس و الجامعات القيام بتخريج أفراد يمتلكون قدرات عالية علي طريقة التفكير السليم و المنتج، عن طريق هيكلة نظام الإنفاق العام مع العمل على ترشيد و زيادة حجم الإنفاق المخصص لمؤسسات التعليم من أجل دعم و تعزيز المعارف انطلاقا من المدرسة الابتدائية وصولا إلى التعليم العالي؛
- القيام بإعداد البرامج التعليمية التي تواكب التطورات الحاصلة في المجال التكنولوجي و المعلوماتية؛
- العمل على توفير بيئة تتميز بالتعاون في العديد من المجالات بين القطاعين العام و الخاص؛
- تهيئة و تحضير البنية القاعدية المبنية على أساس تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، و الاهتمام بالإبداع و الأفراد المبدعين، و كذلك البحث و التطوير و الابتكار و تخصيص جهات تهتم بالبحث العلمي من خلال مراكز البحوث في المؤسسات الأكاديمية التي تمتلك القدرة على مسايرة الثورة المعرفية، وتوفير مختلف المرافق و الهياكل و تنمية و تطوير الإدارات التربوية لمواكبة التطور المعرفي الحاصل.²

¹ رزاز رتيبة، و الطيف عبد الكريم: دور اقتصاد المعرفة في تنمية الحس المقاوлатي لصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة، مجلة الاصلاحات الاقتصادية و التكامل في الاقتصاد العالمي، المجلد 13 ، العدد 01، مارس 2019، ص 355.

² هني معمر: مدى توظيف الاقتصاد المعرفي في بناء مناهج التربية البدنية و الرياضية و انعكاساته على المهارات الحياتية للتلميذ- دراسة ميدانية لثانويات و متوسطات ولاية تيبازة، أطروحة دكتوراة علوم، معهد التربية البدنية و الرياضية دالي ابراهيم، جامعة الجزائر 03، ابراهيم سلطان شيبوط، الجزائر، 2018/2019، ص 96.

- إدراك كل من المستثمرين و الشركات لمدى أهمية الاقتصاد المعرفي، لأن الشركات متعددة الجنسيات صارت تساهم في تمويل التعليم لعمالها و موظفيها للرفع من مستوى مهاراتهم و كفاءاتهم، لإضافة إلى تخصيص ميزانيات معتبرة للبحث و التطوير؛

- العمل على امتلاك المعارف المستوردة و كذلك إيجاد المعرفة التي ليس بالإمكان الحصول عليها على المستوى الدولي؛

- القيام بإنشاء منظومة فعالة للعلم و التكنولوجيا المتطورة؛

- العمل على نشر الثقافة في المجتمع لتشجيع الابداع و الابتكار و القيام بدعم و تعزيز عملية البحث و التطوير، من أجل توفير بيئة تفاعلية و مناسبة لدفع الأفراد للمساهمة في إنتاج المعارف و تظهر قدراته و امكانياته و التي تشجعه على العطاء؛

- بناء أنظمة إدارية تتميز بالديناميكية و منفتحة و تكون بعيدة عن البيروقراطية و مواكبة للتطورات و التغيرات المستمرة على المستوى العالمي؛

كما يتضح أنه من أجل التحول نحو الاقتصاد المعرفي لابد من توفير مجموعة من المتطلبات التي يؤيدها البنك الدولي من أجل وضعه للإطار العام للاقتصاد المعرفي و من هذه المتطلبات نذكر:

❖ البنية التحتية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات: و هي من أهم العوامل لتحديد قدرات

الدول على التحول و الاندماج في اقتصاد المعرفة، و يعتبر عدد المشتركين في الانترنت و الهواتف الثابتة و النقالة و كذلك عدد الحواسيب الشخصية هي المؤشرات الأساسية للبنية التحتية.

كما ان إنشاء البنى التحتية في الميدان التكنولوجي من أجل اقتصاد المعرفة يعتمد أساسا على الاستثمارات الحاصلة في تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات مثل صناعة البرامج و معدات الإعلام الآلي و غيرها.¹

❖ التعليم: و هو ضرورة حتمية لبناء الاقتصاد المعرفي و يتعين على الدولة أن تعطي لهذا

القطاع الأولوية قبل القطاعات الأخرى، لأهمية هذا الأخير في خدمة و تنمية الاقتصاد و المجتمع بحيث يساهم في الرفع من كفاءة المورد البشري و يعمل على تطوير و تنمية قدراته من أجل استيعابه للمعارف و القدرة على التحكم في التقنيات المتطورة و الحديثة.

¹ بولخوخ عيسى: التنمية المحلية المستدامة في ظل التحول نحو اقتصاد المعرفة- دراسة حالة الجزائر - أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2015/2014 ص ص 10، 11.

كما ينظر لعملية التعليم على انها عملية إنتاجية و تنموية و يمثل التعليم العمود الفقري لتنمية و تطوير و ترقية و ازدهار أي مجتمع لكونه الوسيلة الأساسية لتأهيل الموارد البشرية.

❖ منظومة الابتكار للبحث و التطوير: من أجل التحول لاقتصاد المعرفة يتوجب الاهتمام بمراكز

البحث و التطوير و زيادة الانفاق عليها ، و العمل على بناء منظومة للابداع تضم مجموعة من الباحثين و كذلك رجال الأعمال.

فالببحث العلمي يمثل مجموعة من النشاطات التي تعتمد على المعرفة و الخبرة و الأفكار كمدخلات، و تخضع لمناهج و أساليب تستعمل وسائط تنفيذية، تتمثل في الهياكل و المعدات و التجهيزات و الكوادر البشرية و المراجع العلمية المختلفة، و تكون مخرجاتها عبارة عن معارف جديدة أو القيام بالتوسع في المعارف القائمة أو في التقنيات أو تطوير و اكتشاف منتجات و معارف جديدة.

أما عملية التطوير فهي النشاط الممنهج الذي يعتمد على المعرفة العلمية المتوفرة التي تم التوصل عليها بواسطة البحث أو الخبرات العلمية، و تكون الغاية منه إنتاج مواد او منتجات و آلات جديدة يتم استخدامها في عمليات جديدة، أو إضافة تحسينات على الأنظمة و المنتجات القائمة المستعملة.

و يتطلب البحث و التطوير ما يلي:

- وضع استراتيجية واضحة للبحث العلمي و تعمل على تحديد مجالاته و أهدافه إضافة إلى أولويات المجتمع، مع توفر الإطار الذي يعمل على تنظيم أنشطة البحث العلمي و التطوير بشكل يطره؛
- العمل على توفير البيئة المناسبة العامة التي تضمن الوعي المجتمعي بأهمية البحث و التطوير؛
- القيام بتطوير التعليم و التكوين كيفا و نوعا و كما خاصة ما تعلق بالجوانب التطبيقية و تقديم تحفيزات للموظفين في ميدان البحث و التطوير؛
- تسهيل طريقة الوصول للمعلومات و نشاطات البحث العلمي و التطوير و الابتكار التكنولوجي ، و هذا بإنشاء البنية التحتية و الوسائل و المعدات التي تسمح بذلك؛
- التركيز على كل أنواع البحوث و بالطريقة المناسبة مه أهميتها و أولوياتها.

❖ البنية الاقتصادية و التنظيمية الملائمة: تتطلب هذه البنية ما يلي:

- لا بد من وجود جهاز تنظيمي يوفر بيئة تنافسية منظمة للمؤسسات التي تشتغل في القطاع التكنولوجي للمعلومات و الاتصالات؛
- العمل على تشجيع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص و الذي يعتبر حافز من أجل تطوير قطاع المعلومات و الاتصالات؛

- إنشاء هيئات خاصة تقوم بتنظيم قطاع الاتصالات و العمل على تفعيل دورها ، إضافة لتأسيس هيئات أخرى تعمل على تنمية الصناعات الخاصة بتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات مع تطوير و ترقية بيئة الأعمال؛
- توفير جو ملائم للاستثمار في قطاع تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و هذا بتطوير المناطق التكنولوجية المؤهلة من أجل جذب و جلب الشركات الأجنبية و المحلية و القيام بمنحها حوافز ضريبية و استثمارية خاصة بها؛
- اهتمام الدول ببناء و توفير مناخ تشريعي و قانوني مناسب من أجل تطوير القطاعات النشيطة في ميدان الاقتصاد المعرفي.¹

كما يتطلب التحول من الاقتصاد التقليدي للاقتصاد المعرفي ما يلي:

- العمل على بناء سياسات اقتصادية تتميز بالاستقرار و التي تقسح المجال للتخطيط طويل المدى؛
- تبني سياسات الاستعمال و التدريب الفعال التي من الممكن ان تساعد على تعلم الأفراد بسرعة مما يساعد في اكتساب معارف جديدة؛
- الدخول في عالم المنافسة و التحدي، و العمل على تخفيض تكاليف إنتاج التقنيات الحديثة، و تحرير الاتصالات و التوجه نحو الانفتاح التجاري، و إفساح المجال لدخول الاستثمارات الأجنبية التي تعتمد على التقنيات و الوسائل الحديثة و المتطورة.²
- الحد من الفساد الإداري الناتج من وجود القطاعات غير الرسمية الواسعة و انتشار الفساد و المحسوبية و المؤسسات الضعيفة و الهشة مما يعيق بناء اقتصاد معرفي، و منه يتطلب تبني سياسات عامة تساعد على تشجيع الحوار بين مختلف السلطات الرسمية و كذلك الهيئات الفاعلة في المجتمع المدني، و العمل على إشراك هذا الأخير في عملية صناعة القرارات التي لها علاقة بتسيير المرافق العامة.³

3- ركائز و مؤشرات اقتصاد المعرفة:

¹ بولوخ عيسى، مرجع سابق، ص ص، 12، 13.

² محمد فتحي عبد الهادي: اقتصاد المعرفة في الأدبيات العربية - دراسة تحليلية و دروس مستفادة- المجلة العلمية للمكتبات و الوثائق و المعلومات، المجلد 01 العدد 01، يناير، 2019، ص 154.

³ سعداوي مراد مسعود، شاشوة عبد الحكيم، عقري زورة: متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة في الجزائر - دراسة ميدانية وجهة نظر الأساتذة الجامعيين- مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، 2021، ص ص، 115، 114.

إن التحول لاقتصاد المعرفة يتطلب تبني استراتيجيات طويلة المدى من أجل التركيز على تنمية و تطوير الركائز الرئيسية الأربع للتعليم الأساسي، ما يدل أن الدول بحاجة إلى معرفة نقاط الضعف و القوة لديهم، ثم العمل على أساسها من أجل تطوير السياسات و الاستثمارات المناسبة، لتقديم التوجيهات المناسبة وفق طموحاتهم و أهدافهم لتمكين صناع السياسات و القادة من القيام بمتابعة التطور الحاصل مقابل مجموعة من الأهداف المحددة.

و من أجل تسهيل عملية التحول لاقتصاد المعرفة قام برنامج المعرفة من أجل التنمية التابع للبنك الدولي بتحديث و تطوير منهجية تقييم المعرفة (KAM) the Knowledge Assessment Methodology، و هي عبارة عن أداة لتشخيص و قياس مرجعية تفاعلية تتميز بسهولة استخدامها و تصميمها لمساعدة الدول على تحديد و فهم نقاط القوة و الضعف الموجودة لديها، من أجل تسهيل عملية التحول و الانتقال من خلال مقارنة نفسها مع المنافسين أو الدول الأخرى و التي تكون لهم الرغبة في محاكاتها.

و تستند الركائز الأربع الأساسية التي وضعها البنك الدولي للاقتصاد المعرفي حسب منهجية تقييم المعرفة KAM و هذه الركائز تتمثل فيما يلي:

3-1- التعليم و التدريب: الأشخاص المتعلمين و المؤهلين يستخدمون المعارف الجديدة،¹

و إذا كانت المعرفة هي المحرك الأساسي للاقتصاد المعرفي، فالتعليم يعتبر وقودها و يعتبر أهم الوسائل لتحقيق ذلك، و أحسن طريقة من أجل تطوير و تنمية المجتمع هي القيام بتقديم التعليم الصحيح و السليم لأكبر عدد من الأفراد، و في هذا الإطار يقول ألفريد مارشال في مؤلفه أصول الاقتصاد " إن فئة متعلمة من الأفراد لا يمكن أن تعيش في فقر، لأن الإنسان بالعلم و المعرفة و الوعي و الطموح و القدرة على الإنتاج، و الابتكار و الإبداع يستطيع تسخير كل عناصر الطبيعة و ما تحتويه من موارد لفائدته، و الرفع من مستوى معيشته و توفير العيش الكريم له". و أظهر تقرير التنمية العربية لسنة 2002 أن التعليم حق إنساني أساسي و هدف في حد ذاته، كما يعتبر وسيلة مهمة لتحقيق الرفاهية من خلال تأثيره على

¹ قرقاد عادل، عيساني ربيع: دراسة واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر وفقا لأهم مؤشرات منهجية تقييم المعرفة KAM، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزانتك)، المجلد 12، العدد 02، 2022، ص 543.

الإنتاجية، و جميع جوانب الحياة الأخرى مثل الصحة و هو من العناصر الأساسية في تكوين الرأسمال البشري.¹

و لدعم و تعزيز التعليم اقتصاد المعرفة لا بد من وجود فكر و استراتيجيات متطورة و النظم الإدارية العلمية المتقدمة، من أجل إعادة هيكلة و بناء أنظمة و مناهج المؤسسات التعليمية بداية من روضة الأطفال إلى ما بعد الدراسات العليا في المعاهد و الجامعات و لذلك يجب القيام بالآتي:

- تطوير و تحديث المناهج الدراسية و تدعيمها بالمفاهيم التي لها علاقة بالابتكار و الاختراع و إدارة المعرفة، اعتمادا على الذات و البحث العلمي و غير ذلك، عن طريق المواد التي تتلاءم مع المراحل التعليمية المتعاقبة؛

- تخصيص وحدات للبحث و التطوير في المعاهد و المدارس و الجامعات و إشراك القطاع الخاص؛
- تطوير و تنمية مهارات و معارف المعلمين لتناسب مع التطورات العلمية و متطلبات الاقتصاد المعرفي؛

- القيام بربط المؤسسات التعليمية مع بعضها البعض في إقليم الدولة الواحدة من أجل تشجيع تبادل المعارف بين الطلاب و الأساتذة في جل المجالات التعليمية؛
- التحول من التعليم النقلي إلى التعليم العقلي و من التفكير الابداعي إلى التفكير المعرفي و الابداعي، و من ثقافة التقوقع و الانغلاق إلى ثقافة الانفتاح و الحوار مع الآخر.²

3-2- تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و بنيتها التحتية:

تعد تكنولوجيا المعلومات و الاتصال من العناصر الأساسية لنقل و إيصال المعلومات و المعارف و البيانات، و هي من الوسائل التي ساعدت على التحولات و التغيرات الحاصلة في المجتمعات اليوم، و هي شريان اقتصاد المعرفة، و تم تسمية تكنولوجيا المعلومات و الاتصال لأول مرة باسم التكنولوجيا الحديثة للمعلومات و الاتصال NTIC، ثم تم تغييرها إلى اسم تكنولوجيا المعلومات و الاتصال TIC، و

¹ مناد امحمد: اقتصاد المعرفة و النمو الاقتصادي في الدول الناشئة، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، تخصص استراتيجية التنمية و السياسات الاقتصادية، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر، 2021/2020، ص 21.

² بوراس نادية: معايير تقويم جودة خدمات الحكومة الإلكترونية في ظل اقتصاد المعرفة - دراسة مقارنة لخدمات الحكومة الإلكترونية- أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 02، الجزائر، 2018/2017، ص 30.

تم تعريفها من طرف منظمة اليونيسكو بأنها " تطبيق التكنولوجيا الإلكترونية التي تتمثل في الحاسب الآلي، و الأقمار الصناعية، و غيرها من التكنولوجيا المتطورة لإنتاج المعلومات التناظرية و الرقمية، و تخزينها و استرجاعها و توزيعها و نقلها من مكان إلى آخر". كما شهدت تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات تطورا ملحوظا، و وفق تقديرات الاتحاد الدولي للاتصال وصل في نهاية سنة 2013 عدد الاشتراكات الخلوية المتنقلة حوالي 608 مليار اشتراك، و حوالي 2.7 مليار مستخدم لشبكة الانترنت حول العالم، و مع نهاية 2018 أصبح أكثر من نصف سكان العالم موصولون بشبكة الانترنت بنسبة قدرت بـ 51.2% ما يعادل 3.9 مليار نسمة، كما يهدف الاتحاد الدولي للاتصالات للوصول إلى نسبة 70% بحلول 2023 و 75% بحلول 2025.

- البنية التحتية اللازمة لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال:

- **المكونات المادية (الحاسوب) Hardware:** و يعتبر الوسيلة الأساسية لتكنولوجيا المعلومات و الاتصال نتيجة الخاصية التي يتميز بها في إدخاله و معالجته للمعلومات و البيانات، و القدرة على تخزينها و استرجاعها عند الحاجة إليها؛
- **البرمجيات Software:** و هي مجموعة من الأوامر و التعليمات المنجزة من طرف الإنسان لتنفيذ مهام وفق تعليمات دقيقة، من أجل الحصول على نتائج معينة و بشكل معين؛
- **الاتصالات communication:** عبارة عن تركيبة من الأجهزة المتصلة بواسطة وسائل الاتصال لنقل المعلومات و تتكون من الهاتف الخليوي، المايكروويف، الكابلات، الأقمار الاصطناعية؛
- **البيانات Data:** هي كل النشاطات و المبادلات التي يتم تسجيلها و تخزينها و لكن بدون توصيل، و لها عدة أصناف منها البيانات العددية و البيانات النصية؛
- **الأفراد People:** و هم الأشخاص القائمين بإدارة و تشغيل تكنولوجيا الاتصالات و المعلومات من إداريين و متخصصين و موظفين عاديين؛
- **الشبكات Networks:** و هي مجموع التجهيزات التي يتم ربطها مع بعضها البعض بواسطة قنوات اتصالية، أو ربط أجهزة الحاسوب ببعضها بوسائل اتصال سلكية و لا سلكية، و تعد الألياف البصرية أو الضوئية من أهم القنوات في الوقت الراهن لنقل و تحويل المعلومات، لما تتميز به من

خصائص كالقدرة و السرعة الفائقة، و تتمثل هذه الشبكات في الانترنت و هي شبكة عملاقة تشمل مجموعة من الشبكات و الحواسيب المرتبطة وفق لبروتوكول (TCP/IP) للتبادل المعلوماتي.¹

3-3 البحث و التطوير (الابتكار):

يعتبر المغذي الأساسي للابتكارات التكنولوجية و يمكن وصفه بأنه تلك الأنشطة الابداعية التي تبنى وفق أسس علمية الهدف منها الزيادة في مخزون المعارف و استخدامها، و البحث و التطوير من اهم وسائل الهيمنة العلمية و التقنية لارتكازه على الابتكار، فالرفع من مستوى التنافسية لبلد ما يتطلب منها الاهتمام بشكل كبير بمجال الابتكار الذي يساهم بطريقة فعالة على إدارة و استيعاب و تنشيط عملية الإنتاج المعرفي بطريقة و أسلوب خلاق.²

كما أن بيانات و معلومات البحث و التطوير تستخدم في عمليات الجمع المنظمة و المعيارية للبيانات ما يتيح إجراء تحاليل ديناميكية و مباشرة و المقارنات الدولية، و تتعلق هذه المؤشرات بالدعم الذي يخصصه بلد معين لعملية البحث و التطوير، إضافة لتخصيص موارد مالية كبيرة لهذا القطاع، كما يمكن للشركات متعددة الجنسيات أن تهتم بعملية تمويل و الإنفاق على مراكز البحث و التطوير، و ذلك لجعل منتوجاتها تنافس المنتوجات الأخرى في الأسواق العالمية و التفوق عليها عن طريق احتكار براءات الاختراع إضافة إلى شراء الابتكارات الجديدة.³

كما يعتبر البحث العلمي و التطوير التكنولوجي عبارة عن مجموعة من الآليات التي يتم اعتمادها إضافة إلى الأعمال و المشاريع الابتكارية و الإبداعية التي يتم تجسيدها بطريقة منتظمة و متكاملة، بهدف زيادة المخزون المعرفي و الثقافي للأفراد بما في ذلك معرفة الإنسان و المجتمع، و استعمال هذه المعارف لتصميم تطبيقات جديدة و تحسين ظروف الحياة لأفراد المجتمع، و كذلك زيادة النمو الاقتصادي

¹ مناد أحمد: مرجع سابق، ص ص 22، 23.

² سعداوي مراد مسعود و آخرون، مرجع سابق، ص 113.

³ عامر بشير: دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك - دراسة حالة الجزائر - أطروحة دكتوراة، كلية

العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، مالية و بنوك، جامعة الجزائر، الجزائر،

2012/2011 ، ص 41.

و تحقيق الأماكن و التي تضم ثلاث محاور اساسية: بحوث تطبيقية و ابتكارية، و تشكل البيانات المتعلقة بالأبحاث و التطوير المرتكزات الأساسية لاقتصاد المعرفة.¹

و توجد علاقة وطيدة بين الإنفاق على البحث و التطوير و كذلك الاهتمام بتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، فمثلا اليابان تتفق 3.76% من الناتج القومي الإجمالي في مجال البحث و التطوير، أما الولايات المتحدة الأمريكية فتخصص 8.2% و ألمانيا 2.63%، و في مقابل ذلك نجد النسب قليلة جدا في الدول العربية حيث تتفق تونس 0.3% فقط، الأردن 0.26% مصر 0.22% سوريا 0.2% الكويت 0.16% فقط، و هناك التفاوت بين الدول العربية على تمويل البحث و التطوير رغم الأهمية التي يكتسبها لإنتاج و تراكم المعرفة ، فالتمويل هو عصب البحث العلمي و أهم أدواته لتأمين ظروف بحثية مناسبة، و المبالغ التي يتم تخصيصها للبحث العلمي يتم صرفها على رواتب الموظفين و التجهيزات و مجهودات الباحثين لفترة زمنية قد تطول أو تقصر، و ذلك حسب نوعية البحوث التي تقوم بها مجموعة معينة المتمثلة في فرق البحث التي يجب أن تكون منسجمة و متألّفة فيما بينها.²

و وجود مراكز البحث و التطوير الأصلية المتناسبة مع احتياجات المجتمع و الصناعة إضافة لوجود أنظمة و قوانين تؤطر الابداع و الابتكار التي تشجع المبدعين و تحمي إنتاجهم، و كذلك لترجمة هذه الابتكارات و الابداعات إلى تقنيات تساهم في العملية الإنتاجية و ترقية و ازدهار المجتمع معرفيا و هي من الأساسيات في هذا العصر، و وجود شبكات التواصل بين مراكز الإبداع و البحوث و المعرفة ضروري كذلك.

فمؤسسات البحث و التطوير الفعالة تتشكل من عناصر مهمة و متكاملة مع بعضها، لأن عملية البحث و التطوير تتطلب تعليما مستمرا يحتاج إلى جهاز تقييس معين يتكون من إطارات مدرة جيدا و ذات مهارات عالية، كما إن عمليات الإنتاج و الخدمات تتطلب تسويقا بكفاءة عالية و هذا يحتاج كذلك إلى نشر و دعاية و هذا ما تعمل الإطارات الاستشارية على توفيره، و التي تقوم بتقديم الخدمات الاستشارية و التكنولوجية، و كل هذه العناصر يجب أن تتضمن حجم كبير من المعلومات المتعلقة بالإجراءات التي تضمن نجاح منظومة البحث و التطوير.

¹ بلخضر ناصيرة: الاستثمار في تنمية الموارد البشرية بالمؤسسة الاقتصادية و دوره في بناء اقتصاد المعرفة، أطروحة

دكتوراة علوم، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي،

الشلف، الجزائر، 2016/2017، ص 83.

² بلخضر ناصيرة، مرجع سابق، ص 84.

و إنفاق الولايات المتحدة المخصص للبحث العلمي و الابتكارات يتفوق على إنفاق الدول الغربية مجتمعة، و هذا ما جعل الاقتصاد الأمريكي الأكثر تطوراً و ديناميكية على المستوى العالمي، حيث كان إنفاق الدول الغربية 360 مليار دولار عام 2000 أما حصة الولايات المتحدة فكانت 180 مليار دولار.¹

كما تميز الدراسات بين البحث و التطوير كما يلي:

- **البحث:** عملية الفحص و التعمق الذي يهدف إلى اكتشاف المعارف الجديدة و التي يأمل من تلك المعرفة أن تكون ذات فائدة في تطوير منتج جديد، أو اكتشاف تحسين جوهري للشيء الموجود و يتضمن البحث ما يلي:

✓ **البحث الأساسي:** و هو كل الأعمال التجريبية و النظرية الموجهة بشكل أساسي للحصول على معارف تتعلق بظواهر و أحداث تم ملاحظتها دون وجود نية لتطبيقها أو استخدامها لأغراض معينة.²

✓ **البحث التطبيقي:** و هو تلك الأعمال الأصلية التي تم إنجازها لحصر التطبيقات الممكنة الناتجة عن البحث الأساسي، أو من أجل إيجاد حلول تسمح للوصول لهدف محدد مسبقاً، كما يتطلب البحث التطبيقي الأخذ بعين الاعتبار المعارف الموجودة و التوسع فيها من أجل مشاكل محددة.

- **التطوير:** هو عملية تحويل نتائج البحث و المعارف الأخرى إلى خطة أو تصميم لمنتج أو خدمة جديدة، أو أسلوب تقني جديد أو التحسين الجوهري لمنتج أو خدمة أو أسلوب تقني معين، و يكون هذا التحديث لغرض البيع أو الاستعمال، و التطوير يتعلق بالاستثمارات الضرورية التي تسمح إلى الوصول لتنفيذ التطبيقات الجديدة في أسلوب الإنتاج أو المنتج المتحصل عليها و هذا استناداً للأعمال الآتية:

- التجارب و النماذج التي تم إنجازها من طرف الباحثين؛

¹ يحيوي فاطمة، أثر القيادة بالتمكين على كفاءة رأس المال الفكري في ظل اقتصاد المعرفة، دراسة حالة ، أطروحة دكتوراة، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، شعبة علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال و تسويق، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2016/2017، ص ص 15. 16.

² كرميش آمال: الشراكة الأورو جزائرية - فرص و حدود الاندماج في اقتصاد المعرفة- أطروحة دكتوراة علوم، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير و العلوم التجارية، شعبة العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2016/2015، ص 102.

- القيام بفحص الفرضيات و جمع المعطيات التقنية من أجل إعادة صياغة الفرضيات؛
 - الصيغ و مواصفات المنتجات و مخططات التجهيزات و الهياكل و أساليب التصنيع؛
 و يعتبر التطوير نتيجة لأعمال البحث و التطوير و تكون المنتجات محمية في شكل إبداعات ، كما
 يمكن قياس أثر البحث و التطوير على الإبداع التكنولوجي بالاعتماد إلى درجة الإبداع التي تم تحقيقها ،
 و بالتالي فإن وظيفة البحث و التطوير تتمثل في كل القدرات التي تتضمن تحويل المعارف المصادق
 عليها إلى حلول ذات قيمة على شكل اساليب او تطوير منتجات جديدة سواء كانت مادية او استهلاكية
 او استثمارية، كما يتم القيام بهذه الأعمال و الأنشطة في المخابر الجامعية أو في مراكز البحث التطبيقي
 أو في المؤسسات الصناعية دون الأخذ بعين الاعتبار حجمها.

و تكمن أهمية البحث العلمي في كونه المصدر الرئيسي للمعارف التقنية المرتبطة مباشرة بعملية
 الإنتاج، و هذه المعرفة التقنية تعد المحرك الأساسي للنمو الاقتصادي ، فالنشاط البحثي يعتبر من وسائل
 التحكم و الهيمنة العلمية و التقنية، و بهذا يشكل آلية من آليات فك الاحتكار العلمي و الحصار التقني و
 هو يعتمد بالأساس على عملية الابتكار و نسقه، لأن الرفع من تنافسية بلد معين يتطلب منها الاهتمام
 أكثر مجال الابتكار الذي يساهم بكفاءة على إدارة التقنيات و استيعابها و القيام بتنشيط المعارف بطريقة
 إبداعية و فعالة عن طريق تطوير المعارف بما يتوفر من معلومات و بيانات و العمل على معالجتها.¹
 - **الابتكار:** هناك اختلاف بين الباحثين حول مفهوم عملية الابتكار، فالبعض يقصد به المنتج الابتكاري
 تتمثل في سلعة أو فكرة جديدة، أو نموذج و اسلوب جديد و يهتم آخرون بالتركيز على المجهودات
 الابتكارية للفرد المبتكر، كما يرى البعض الآخر إلى خصائص التفكير الابتكاري الذي يهدف للابداع و
 التجديد و التطوير.

و يعرف **بيتر دراكر (Peter Drucker)** الابتكار بأنه: " التغيير الذي ينشئ بعدا جديدا من الأداة"
 في حين يعرفه **تشيرميرهوم (J.R.Schermerhom)** و زملاؤه أنه: " عملية إنشاء الأفكار الجديدة و
 وضعها في الممارسة "؛ كما يعرف الابتكار على أنه: " إنشاء أو تطوير و تنفيذ نظام جديد أو عملية او
 خدمة بهدف تحسين الكفاءة و الفعالية أو القدرة التنافسية ".

و منه يمكننا القول أن الابتكار هو عملية إنشاء أفكار و أساليب جديدة الغرض منها تحسين
 السلع و الخدمات و تقديمها بشكل أفضل مما هي عليه و هو يشمل الجانب التطبيقي للإبداع.

¹ كرميش آمال: مرجع سابق، ص ص، 103، 104.

كما يتعلق الابتكار بطريقة مباشرة مع المناخ الابتكاري و الذي يقصد به: " البيئة التي تحيط بالفرد و تتيح له الانطلاق الفكري دون عوائق، و العمل على تهيئة الجوانب الملائمة للابتكار و التجديد و التطوير و تنشيط الأفكار " ، و أهم عناصر المناخ الابتكاري ما يلي:¹

- **المناخ التعليمي:** و يتمثل في الأسلوب التي تم اعتمادها في تعليم الفرد في مختلف مراحل التعليم، إضافة للطريقة التي تم اتباعها في عملية تدريبه قبل و أثناء العمل، و عليه يجب ان تكون طريقة التعليم و التدريب تركز على تنمية و تطوير مهارات الفرد و تعويده على التفكير المرن و الناقد، و حل المشاكل و تقوية القدرة على عمليات التحليل و العمل على ربط الأفكار و دمجها لتكوين و توليد أفكار جديدة، بهدف تنمية و تطوير قدرات الفرد على الابتكار بدل الاعتماد على الحفظ و التلقين.

- **المناخ العائلي:** و يتمثل في البيئة الأسرية التي يعيش فيها الفرد و علاقتها بالمحيطين به، لأن أساليب الإكراه و التسلط و القهر و عدم وجود الحوار يؤثر سلبيا على تنمية القدرة على الابتكار.

- **المناخ التنظيمي:** و هو الجو السائد في المؤسسة التي يشتغل فيها الفرد و مدى مساهماته في تنمية و تطوير إمكانياته الابتكارية، و يتميز المناخ التنظيمي المحفز للأعمال الابتكارية بتوفره على نمط قيادي مفضل للابتكار و الابداع عن طريق تشجيع المبادرات الخاصة بالعمال، إضافة إلى وجود نظم اتصالات و كذلك المشاركة و تبادل الخبرات و المعلومات، و تقييم الأداء نتيجة تبني الابتكارات الفردية كأحد معايير التقييم، و وضع البرامج التدريبية و التكوينية لمهارات العمال لإكسابهم القدرات الابتكارية، مع مرونة التنظيم من أجل القدرة على التكيف الذي يتناسب و التغيرات المستمرة مع توفر أنظمة الابتكار و التحفيز.

- **المناخ المحلي:** و هو المناخ الذي يسود الدولة و تأثيره على تشجيع و تنمية القدرة على الابتكار و الابداع لدى أفراد المجتمع، و ذلك بتوفير الإمكانيات و تقديم التسهيلات و رفع القيود و العراقيل التي تقف عائقا أمام عمليات الابتكار، و توفير المناخ الملائم للابتكار ما يزيد من روح الانتماء بين أفراد المجتمع.

- **المناخ الدولي:** يعتبر التطور التكنولوجي المتسارع خاصة في مجال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات و توسع رقعة المنافسة الدولية و الانفتاح على العالم الخارجي في مختلف المجالات، كل هذا

¹ بوراس نادية، مرجع سابق، ص ص 33، 34.

سمح لعدد الدول و مؤسساتهم إلى وضع الأنظمة الكفيلة برعاية الأفراد المبتكرين و تحفيزهم، و العمل على تهيئة المناخ المناسب لهم من أجل تقديمهم لأفكارهم و ابتكاراتهم.¹

3-4- إدارة المعرفة:

هي مجموع العمليات التي تقوم باستخراج المعارف الضمنية لرأس المال الفكري بالتحاور عن طريق عقد لقاءات تجمع النخبة التي تمثل رأس المال الفكري و القيام بتطبيقها مباشرة من أجل كسب الريادة و تحقيق التفوق في المنافسة و غلق المجال أمام المنافسين الآخرين لاستثمار هذه المعطيات.² كما تعتبر إدارة المعرفة من الظواهر الجديدة و المعقدة حيث تم الاهتمام بها منذ بداية تسعينيات القرن الماضي، و تعد عملية تنظيمية متكاملة تقوم بتوجيه أنشطة الأفراد للحصول على المعارف المخزنة، و القيام بتنميتها و تطويرها من طرف الأفراد و الجماعات و تعرفها جامعة تكساس على أنها: " عملية منظمة للبحث عن المعلومات و اختيارها وتنظيمها و تصنيفها بطريقة تزيد من مستوى استيعاب العاملين بها و تخزينها بشكل يحسن مستوى نشاط المنظمة ".³

كما يمكن القول أن إدارة المعرفة هي عملية التجميع المنظم للمعلومات و البيانات من مصادر داخل المنظمة و خارجها، و القيام بتحليلها و تفسيرها و استنتاج المؤشرات و الدلائل التي يتم استخدامها في توجيه و إثراء العمليات في المنظمة، و تحسين الأداء و الارتقاء إلى مستويات أعلى في الإنجاز. و تعمل إدارة المعرفة على إيجاد أحسن الأساليب لإنشاء و توليد المعارف و تحسين مستواها عن طريق العمليات الآتية:

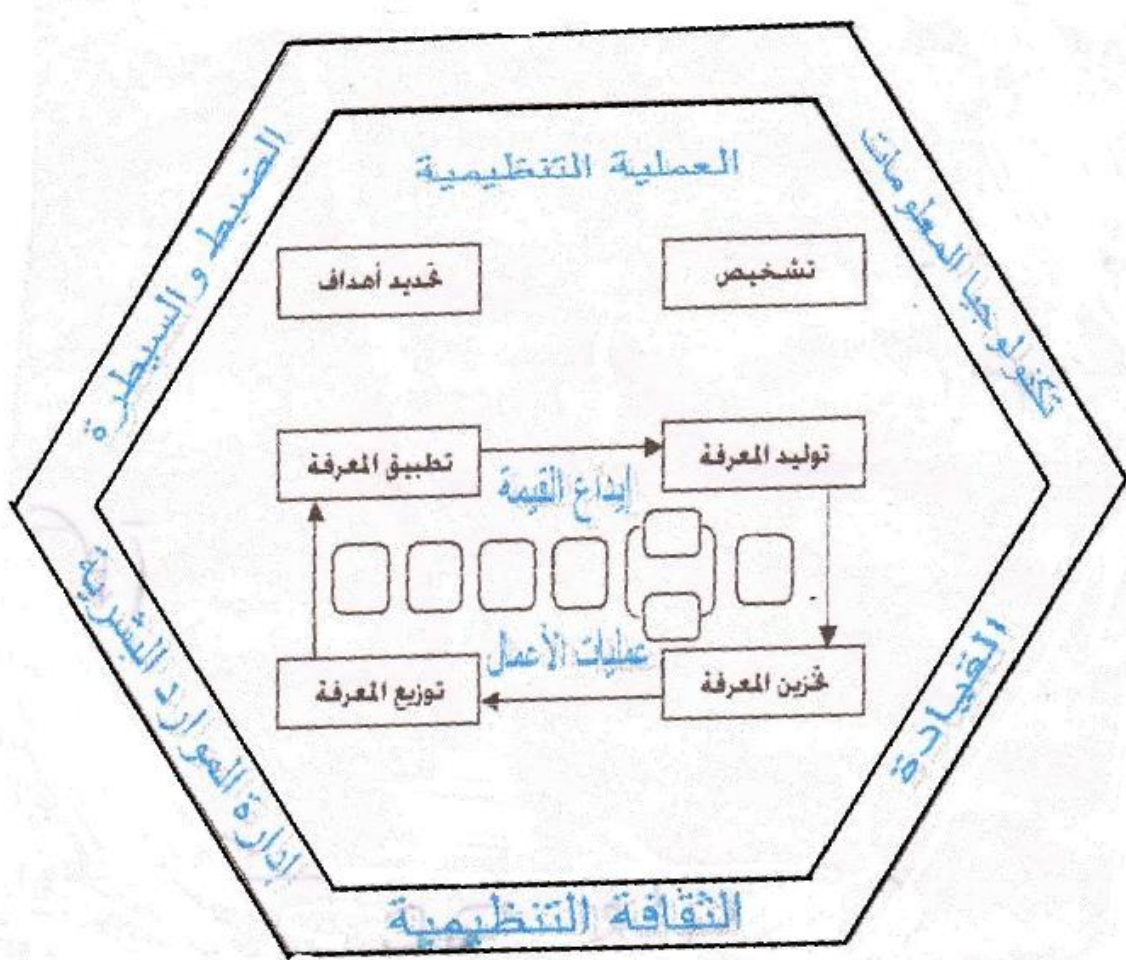
- **تشخيص المعرفة:** و هي عملية تحديد المعرفة الحرجة الخاصة بالمنظمة، بمعنى تحديد المعارف ذات الأهمية الأعلى للمنظمة إضافة لتحديد المعارف البشرية التي تتمتع بالإحاطة المعرفية بها كما يتم الاستعانة بالخرائط المعرفية.
- **تحديد أهداف المعرفة:** بمعنى التحديد الجلي لكل الأهداف المطلوبة من إدارة المعرفة التي تم تشخيصها و العمل على ربطها بأعمال و أهداف المنظمة.³
- **توليد المعرفة:** عن طريق التعلم و الاكتساب من المعارف الخارجية و من البيئة الداخلية و توفير وسائل و تقنيات التي تعمل على جذب المعرفة و استقطاب الذين يمتلكون المعرفة.

¹ بوراس نادية، مرجع سابق، ص 35.

² سعداوي مراد مسعود، مرجع سابق، ص 113.

³ كرميش آمال، مرجع سابق، ص ص 99، 100.

- تخزين المعرفة: إما في شكل قواعد بيانات أو تقارير أو في أذهان العاملين.
 - توزيع المعرفة: عن طريق فرص العمل مع توفير الوسائل و التقنيات التي تساعد على نشر المعرفة، أو تحقيق التبادل المعرفي خاصة فيما يتعلق بالمعرفة الكامنة عند الموارد البشرية المتاحة.
 - تطبيق المعرفة: حتى يحدث التغيير المنشود يجب أن تتحول المعرفة لواقع ملموس مطبق في الميدان، و هذه المسألة يقوم بها عمال المعرفة الذين تتوفر فيهم صفات قيادية حسب ما يوضحه الشكل الآتي.¹
- الشكل رقم (3-1) يمثل عمليات إدارة المعرفة:



المصدر: كرميش آمال، مرجع سابق، ص 102.

3-5- تحسين النظام الاقتصادي و المؤسسي و اعتماد الحوكمة:

للنظام الاقتصادي و المؤسسي أهمية كبيرة من أجل تحقيق أحسن النتائج بواسطة المعرفة الفعالة، إضافة إلى الاستفادة من الاستثمارات في مجال المعرفة، و من خلال اقتصاد المعرفة يجب إحداث

¹ كرميش آمال، مرجع سابق، ص 101.

تناسب تام في الإطار الاقتصادي و المؤسسي و على الدولة أن تتبنى أطر تنظيمية محددة و محكمة التأسيس و الإعداد، حيث تكون لها القدرة على التوسع في سوق العمالة و رأس المال و أسواق الإنتاج و الخدمات مع تقديم حماية فعالة للملكية الفكرية، و تتكون هذه الأطر من ثلاث مجموعات تتضمن متغيرات اقتصادية و سياسية و قانونية و تتمثل في: الحوافز الاقتصادية، النظام المؤسسي، و الحوكمة الرشيدة.¹

و لضمان مستقبل القطاع العام و الخاص يجب توفر البيئة التشغيلية التي تدعم الأنشطة المعرفية التي لها علاقة باقتصاد المعرفة، مع العمل على تحقيق أقصى درجات الكفاءة عن طريق الربط بين المنظمات العلمية و التعليمية و الابتكارية و كذلك المؤسسات العامة و الخاصة على حد سواء. و نتيجة لذلك يتطلب تنمية و تطوير النظام الاقتصادي و المؤسسي العمل على إعادة البناء المؤسسي، و تطوير البيئة التشريعية و القانونية، و الاعتماد على الحوكمة الرشيدة، إضافة إلى تشجيع البحث العلمي و التطور التكنولوجي، و كذلك تبني الشراكة الاستراتيجية مع القطاع الخاص.²

3-5-1- الحوافز الاقتصادية:

حيث تقوم هذه الحوافز على اسس اقتصادية قوية و التي باستطاعتها توفير جميع الأطر القانونية و السياسية التي تهدف إلى زيادة حجم النمو و الإنتاج. و تهدف هذه السياسات المتبعة إلى جعل تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات أكثر إتاحة و بأسلوب سهل، و تخفيض التعريفات الجمركية على المنتجات التي تتوفر على التكنولوجيا مع زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.³

و في مناخ اقتصاد المعرفة هناك سؤال جوهري و هو: هل يشجع نظام الحوافز الاقتصادية و يحفز على توليد المعرفة و المشاركة فيها و العمل على تطبيق كل اصناف المعرفة؟ فمثلا هل الأموال المخصصة تكفي لدعم الابتكار؟

إن ثورة المعرفة تقوم على اثر الحافز الاقتصادي الذي يسهل إعادة تطوير الموارد من الاستخدام غير الكفاء إلى الاستخدام الكفاء، كما يمكن إدراج متغيرات الحوافز الاقتصادية كآلاتي:

¹ أفيني عقيلة، مرجع سابق، ص 49.

² بوراس نادية، مرجع سابق، ص 42.

³ عباس جميلة، و زايد مراد، و العايب ياسين: العلاقة السببية بين نظام التعليم العالي و اقتصاد المعرفة، دراسة حالة الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 01، 2021، ص 944.

- النمو السنوي للناتج المحلي الإجمالي: و هو معدل النمو و الزيادة في الناتج المحلي الإجمالي في سنوات محددة، و هو مؤشر جيد لقياس النمو و التطور الاقتصادي لكل الدول.
- معدل دخل الفرد: و هو حاصل قسمة الناتج المحلي الإجمالي على عدد السكان و يتم تقييمه بالقدرة الشرائية للنقود.
- الناتج المحلي الإجمالي: و هو الناتج الكلي للبلد في فترة زمنية محددة و تكون سنة واحدة في الغالب، حيث أن الإنفاق الكلي على السلع و الخدمات يساوي الدخل الكلي للسلع و الخدمات التي تم إنتاجها من طرف العمال و الموارد الأخرى خلال سنة واحدة في بلد معين.¹
- مؤشر التنمية البشرية: تم وضعه من طرف برنامج الأمم المتحدة الإنمائي في بداية التسعينات من القرن الماضي، حيث يقوم بتقديم المعلومات الضرورية للتنمية البشرية باعتبارها مظهرا من مظاهر النمو الاقتصادي لجميع البلدان، و تتراوح قيمة المؤشر بين 0 و 1، كما يعتمد على ثلاث مؤشرات أساسية هي: طول العمر، اكتساب التعليم، و المستوى المعيشي.
- دليل الفقر البشري: و تم وضعه كذلك من قبل برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و يتضمن نوعين من المؤشرات هما:
 - مؤشر الفقر للدول النامية: و الذي ركز على ثلاث أبعاد للحرمان البشري تتمثل في: طول العمر، الحصول على حد أدنى للمعيشة، و الأطفال الذين هم تحت الوزن الطبيعي.
 - مؤشر الفقر للدول المتقدمة: و تم التركيز فيه على ثلاثة أنواع من الحرمان تتمثل في: طول العمر، الحد الأدنى اللازم للمستوى المعيشي، و كذلك الاستبعاد الاجتماعي و الذي يقاس بواسطة البطالة بعيد الأمد.
- تصنيف الخطورة المركب: هذا التصنيف هو دليل عام للمخاطر التي تتعرض لها الدول و يتراوح بين 0 و 100، بمعنى من خطورة عالية جدا إلى خطورة متدنية جدا، و مرتكزا على 22 عنصرا للمخاطر السياسية و الاقتصادية و المالية في أي دولة.
- معدل البطالة: و هو الجزء من قوة العمل و الذين هم بدون عمل لكنهم يبحثون عن وظائف حسب تعريف منظمة العمل الدولية.

¹ أفنيني عقيلة: مرجع سابق، ص 49.

- **التوظيف في القطاع الصناعي:** و هي نسبة التوظيف الإجمالي للعمال المسجلين في قطاع الصناعة إلى إجمالي عدد العمال المشتغلين في الاقتصاد.

- **التوظيف في مجال الخدمات:** و تتمثل في نسبة العمال المسجلين في القطاع الخدماتي إلى إجمالي عدد العمال المشتغلين، و يتمثل قطاع الخدمات في تجارة الجملة و التجزئة، المطاعم و الفنادق، النقل، التخزين، الاتصالات، التمويل، التأمين، خدمات الأعمال، العقارات إضافة للخدمات الاجتماعية و الشخصية.¹

و من الحوافز الاقتصادية اللازمة هي أن يكون التضخم مستقرا و السعار المحلية تكون خالية من الضوابط إلى حد كبير، كما يجب ان يكون سعر الصرف مستقرا و يعكس القيمة الحقيقية للعملة، و يلزم كذلك أن يكون النظام المصرفي و المالي قادرا على التمويل و تخصيص الموارد اللازمة لفرص الاستثمار المتاحة، و العمل على إعادة توزيع و تقسيم للأصول من المؤسسات المتعثرة و الفاشلة إلى المؤسسات الرائدة و الصاعدة و الواعدة.

حيث تمنح هذه الدعائم و المرتكزات للفاعلين الاقتصاديين و تمكنهم من الحصول على حوافز للاستعمال الفعال للمعرفة و العمل على البحث و التطوير و إنتاج المعارف، كما يجب أن يكون عندهم سياسات اقتصادية تميل للتنافسية و تبتعد عن الاحتكار و تشجع ريادة الأعمال، و يتميز المناخ العام للاستثمار بالسهولة و المرونة و الشفافية.²

3-5-2- إعادة بناء النظام المؤسسي:

يتطلب التحول لاقتصاد المعرفة القيام بمجموعة من الإجراءات تتمثل في إعادة البناء المؤسسي للدولة لتشكيل هيكل يتميز بالكفاءة و الشفافية و الفاعلية و يعمل على الرفع من مستوى الأداء، كما يقلل من الازدواجية و تداخل المهام و يمكن توضيح الأهداف المنشودة من عملية إعادة البناء المؤسسي وفق النقاط الآتية:

- حسب التغيرات العالمية و نتائج العولمة و التحرر الاقتصادي أصبح من اللازم إعادة تشكيل مؤسسات متجانسة و منسجمة تحت سلطة واحدة تسير الأحداث الاقتصادية العالمية؛
- العمل على تجاوز المشاكل المرتبطة بالعمل الروتيني و التداخل بين الاختصاصات و غياب التنسيق؛

¹ أفيني عقيلة: مرجع سابق، ص 50.

² بخاري أم هاني: اقتصاد المعرفة في الجزائر - دراسة للمؤشرات على ضوء مجموعة من متغيرات منهجية تقييم المعرفة KAM، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 04، العدد 03، 2021، ص ص 261، 262.

- تهيئة المؤسسات للانسجام مع متطلبات الاقتصاد المعرفي؛
- العمل على زيادة و تنمية حجم المخرجات و تحسين الأداء الوظيفي؛
- التقليل من هامش الفساد الإداري و المالي؛
- كما تتخذ برامج إعادة البناء المؤسسي عدة أشكال أهمها:
- **دمج كلي للمؤسسات:** يتم القيام بدمج جميع المؤسسات المتداخلة و المرتبطة في الإجراءات تحت مجلس واحد.
- **دمج جزئي للمؤسسات:** يتم دمج بعض من الإدارات في المؤسسات إما عبر نقل الاختصاصات أو العمل على دمج اللوائح و توحيد المعايير لها.
- **تأسيس كيانات:** عن طريق استحداث إدارات المعرفة و الابتكار في المؤسسات الموجودة، أو عبر إنشاء كيانات أو هيئات مستقلة متخصصة في اقتصاد المعرفة.¹
- كما أن النظام المؤسسي يدعى في بعض المرات النظام الاقتصادي و يتمثل في مجموعة الإجراءات و القواعد و المؤشرات التي تبين مناخ الاقتصاد في بلد ما، و هو مجموعة من المؤسسات الاجتماعية التي يمكنها التعامل مع الإنتاج و التوزيع استهلاك البضائع و كذلك الخدمات في مجتمع ما، و يمكن وضع المتغيرات التي تؤثر على النظام المؤسسي كما يلي:
- تشكيل رأس المال الإجمالي و التجارة كنسبة تتعلق بالنواتج المحلي الإجمالي؛
- العوائق الجمركية و غير الجمركية؛
- حماية حقوق الملكية الفكرية؛
- صلابة و متانة القطاع البنكي؛
- صادرات السلع و الخدمات كنسبة من الناتج المحلي الإجمالي؛
- 3-5-3- الحوكمة الرشيدة:**

و هي التي تقوم على أسس اقتصادية قوية و تستند على أطر قانونية و سياسية تهدف إلى زيادة الإنتاجية و النمو،² و تشمل هذه السياسات التي تهدف إلى جعل تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات

¹ بوراس نادية، مرجع سابق، ص ص 42، 43.

² علوي هند: واقع و آليات الجامعة الجزائرية لتعزيز البحث العلمي في ظل الاقتصاد المعرفي، مجلة جامعة ابن رشد، العدد 45، هولندا، 2021، ص 262.

أكثر وفرة و إتاحة،¹ و تخفيض التعريفات الجمركية على منتجات التكنولوجيا و زيادة القدرة التنافسية للمؤسسات الصغيرة و المتوسطة.²

و من أجل التحول لاقتصاد المعرفة يجب الاعتماد على مفهوم الحوكمة و التي تهدف إلى ضمان حق المجتمع المدني و المنظمات الأخرى بالمشاركة بفعالية في تقرير مصير مستقبلهم، لأن الحوكمة تتألف من المزاجية بين مفهوم الشفافية و المساءلة و التي تهدف إلى الآتي:

- التقليل و الحد من مظاهر الفساد بجميع أصنافه و مجالاته عن طريق تطوير البيئة التشريعية.
- التنوع المؤسسي الذي يسمح بترسيخ العدالة الاجتماعية و يعزز من إعادة توزيع الثروات و التداول عنها بشكل منطقي و عقلائي.
- الحق للمجتمع المدني من أجل المشاركة في القضايا العامة التي لها تأثير على بناء مستقبلهم العلمي و الاقتصادي و الاجتماعي.
- ممارسة أشكال الديمقراطية و اللامركزية و حق الوصول إلى المعلومات و البيانات العامة.
- التعاون المؤسسي بين القطاع العام و القطاع الخاص.³

و يعتبر مصطلح الحوكمة أو الحاكمية أو إدارة الحكم أو الإدارة المجتمعية هو ترجمة مختصرة لمصطلح Governance، أما الترجمة العلمية لهذا المصطلح الذي تم الاتفاق عليه و هي : أسلوب ممارسة سلطات الإدارة الرشيدة، و ظهرت الحاجة إلى الحوكمة في الكثير من الاقتصاديات المتطورة و الناشئة خاصة بعد الأزمات الاقتصادية و المالية، و التي تعرضت لها بلدان شرق آسيا و أمريكا الجنوبية و روسيا خلال عشرينيات القرن المنصرم.

و الحوكمة مصطلح حديث نسبيا و تتداخل فيه العديد من الجوانب الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و القانونية، حيث عرف البنك الدولي الحوكمة على أنها: الأسلوب الذي تمارس به سلطة إدارة مصادر الدولة الاقتصادية و الموارد المالية من أجل التنمية، في حين عرفته منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية الحوكمة على أنها: تلك القواعد التي تتحكم في أعمال المنشآت و طرائق إدارتها و يحدد هيكلها

¹ حاجي فتحي، و آيت أحمد لعمارة محمد: اقتصاد المعرفة في دول المغرب العربي - الفرص و القيود- المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية، المجلد 07، العدد 01، 2022، ص 273/264.

² امير بوريشة: اقتصاد المعرفة و صناعة التنمية في الدول العربية، مجلة أبحاث قانونية و سياسية، المجلد 07، العدد 01، جوان، 2022، ص ص، 602، 603.

³ بوراس نادية، مرجع سابق، ص 45.

توزيع الحقوق و المسؤوليات بين الأطراف المختلفة فيها و هم مجلس الإدارة و المديرون و المساهمون، و يمكن إدراج متغيرات الحوكمة إلى سبعة متغيرات و هي كالآتي:

النوعية التنظيمية، القاعدة القانونية، فعالية الحكومة، التصويت و المسؤولية، الاستقرار السياسي، السيطرة على الفساد، حرية الصحافة.¹

3-5-4- الشراكة الاستراتيجية بين القطاعين العام و الخاص:

يعتمد اقتصاد المعرفة على الشراكة الاستراتيجية بين مؤسسات القطاعين العام و الخاص و كذلك المجتمع المدني، فمؤسسات القطاع الخاص تمارس دورا محوريا و رياديا في نشر و تعزيز ثقافة الاقتصاد المعرفي، و كذا ينظر لها على أنها مستودع للمعرفة و هذا حسب ما وصف كل من نوناكا و تاكوشي Nonaka et Takeuchi.

- و أهمية الشراكة مع القطاع الخاص إذا كان هذا الأخير يمتلك مؤهلات تسمح له بالشراكة أهمها:
- التفوق نسبيا في إدارة رأس المال البشري و الهياكل المالية و العلاقات الخارجية.
- التحول المتزايد للتجارة العالمية و الذي يتطلب شريكا مرنا له القدرة على مسايرة المتغيرات.
- التمتع بكفاءة عالية في إنتاج السلع و الخدمات المعرفية و تحقيق عائدات مالية و استثمارات مؤقتة.
- التمتع بقدرات عالية في التعامل مع قواعد التجارة الدولية و الإلكترونية و تطبيقات تكنولوجيا المعلومات و الاتصال و كذلك إدارة المعرفة و الابتكار.
- كما تتجلى صور الشراكة مع القطاع الخاص في إطار اقتصاد المعرفة في أشكال عديدة منها:
- منح القطاع الخاص العضوية الدائمة في جميع المفاوضات مع القطاع العام على المستوى المحلي و الخارجي حول تحديد إجراءات التحول للاقتصاد المعرفي و صناعة القوانين الخاصة به.
- الشراكة من خلال تأسيس و دعم و تمويل المؤسسات التعليمية و العلمية.
- المشاركة بصفة مباشرة في إنتاج و إدارة و نقل و تطوير و الاستثمار في المعارف الإنتاجية و تحويلها إلى منتجات و خدمات.
- تنفيذ و تجسيد المشروعات و الصناعات المبنية على المعرفة.
- القيام بتغيير النظرة التقليدية للقطاع الخاص من كونه مجرد منفذ أو مطور لأعمال الدولة إلى ذلك الشريك الاستراتيجي الذي يقوم بقيادة المبادرات التنموية.¹

¹ أفيني عقيلة، مرجع سابق، ص ص، 52، 53.

4- نماذج رائدة في اقتصاد المعرفة:

تبنّت العديد من الدول اقتصاد المعرفة كتوجه استراتيجي جديد لتحقيق تنمية أفضل على جميع ميادين المجتمع، و تفاوتت تجارب الدول التي اعتمدت على الاقتصاد الجديد من بلد لآخر كل حسب خصوصيته و امكانياته التي يمتلكها و كذلك البنية التحتية التي يتوفر عليها، كل هذا من أجل تحقيق تقدم و تطور و رفاهية المواطنين، فمن خلال هذا الاقتصاد الذي يعتمد بشكل اساسي على الموارد البشرية المؤهلة و تكنولوجيا الإعلام و الاتصال إضافة إلى الاعتماد على مجال البحث و التطوير تخصيص موارد مالية لتمويله من أجل عدم التأخر عن الالتحاق بالمستوى العالمي للتطور و الرفاهية في جميع ميادين الحياة، و من الدول التي اعتمدت على الاقتصاد المعرفي اليابان، فنلندا، السويد ، الإمارات العربية و غيرها من الدول.

4-1- اقتصاد المعرفة في اليابان:

كما يقول المثل الياباني أن: " كل ما يمكن أن تحلم به البشرية بإمكان التكنولوجيا أن تحققه"، و استغلال الذكاء البشري هو ما تتباهي به اليابان، حيث حرصت في بداية نهضتها على نقل كل المعارف الثقافية و العلمية و غيرها إلى اليابانية، كما أرسلت العديد من البعثات العلمية الطلابية للدول الأكثر تطورا لتحصيل مختلف العلوم و المعارف لإكمال نهضتها التنموية، كما تؤدي المعرفة الوظيفة الأساسية لبناء اقتصاد المعرفة.

و الخطوة الأولى التي أنجزها اليابانيون خلال عصر الإمبراطور مايجي من خلال تجربة التحديث للمجتمع و الاقتصاد اليابانيين مخافة السقوط في نموذج تغريبي تابع للغرب، حينها أطلق شعاره الشهير " التكنولوجيا غريبة لكن الروح يابانية"، و كانت هذه التجربة بمثابة صمام امان للثقافة اليابانية و مناعتها على مثيلاتها الغربية، كما اعتمدت الحكومات اليابان المتعاقبة على شعار ثقافي ذو أهمية كبيرة و هو: " التعليم حق مقدس لجميع اليابانيين"، كما تعتبر من الدول التي تخصص ميزانيات ضخمة لقطاع التعليم و مساعدة الشباب الباحثين و عدم مراكز البحث و التطوير التكنولوجي.²

كما قام اليابانيون ببناء مراكز للأبحاث و الجامعات خاصة بالطلبة المتفوقين مثل جامعة تسوكوبا ذات الصيت العالمي، حيث تهتم بالطلبة المتفوقين و تكونهم تكويناً علمياً متميزاً و مختلفاً عن الطلبة

¹ بوراس نادية، مرجع سابق، ص ص، 47، 48.

² بولوخ عيسى، مرجع سابق، ص ص 86، 87.

الآخرين، و الباحث الياباني المتفوق الذي يتميز بالكفاءة و المهارة و الذكاء يتمتع برعاية شاملة من طرف مؤسسات الدولة و الشركات الخاصة على سواء.

و نتيجة للدعم اللامحدود للموارد البشرية العلمية و الإبداعية في جميع المجالات العلمية العصرية و التطور التكنولوجي إضافة إلى الاكتشافات حتى صارت مراكز و معاهد البحث في اليابان هي الرائدة على المستوى العالمي، خاصة في ميدان التنمية البشرية المستدامة، و رغم مرور عديد الأزمات بالدولة اليابانية إلا أنها لم تتوان يوما في دعم و تعزيز البحث العلمي و أمنت للباحثين الاستمرار في القيام بأبحاثهم، من خلال التواصل الفعال مع نظرائهم من نفس التخصص العلمي من الباحثين علة المستوى العالمي، و هذا بتوفير شبكات حديثة من وسائل التواصل و الاتصال التكنولوجي، كما أن لمراكز البحث اليابانية دور كبير في الإنتاج العلمي و التطوير التكنولوجي من خلال صناعة الرجل الآلي أو الروبوت المزود بالذكاء الاصطناعي.

كما عمدت اليابان على تبني مجتمع المعلومات بواسطة التخطيط السليم و التحليل الرصين، و قامت بإنشاء العديد من الهيئات و اللجان تحت إشراف منظمات و هيئات تابعة للدولة من عديد الوزارات كوزارة الصناعة و التجارة و البريد و الاتصالات و مركز اليابان للتطوير العملياتي، كما قامت هذه الهيئات بإصدار أوراق عمل تتعلق بالسياسات الحكومية نحو المعلوماتية، و تطبيقاتها الصناعية في المجتمع المعلوماتي و استخدامات الحاسوب الإلكتروني و تطويرها مستقبلا.

و من أهم الدروس التي يتم الاستفادة منها في بناء المجتمع و الاقتصاد المعرفي في اليابان هو ذلك النوع من الاستثمارات المكثفة في ميدان التعليم بمختلف فروعه و تخصصاته و مراحل التعليم، كما تعطي اليابان إجابات مقنعة و فعالة من خلال كشفها عن السر الجوهري لبناء معجزتها الاقتصادية الصلبة، و هي العمل على توسيع و زيادة طبقتها الوسطى للمجتمع إلى ما يتجاوز 92% من العدد الإجمالي للسكان في فترة زمنية قصيرة و محددة.¹

- الدروس المستفادة من التجربة اليابانية:

- أساس التقدم هو الانفتاح على العالم الخارجي و اعتبار الهوية الثقافية مشروعا تنمويا رائدا.
- الاعتماد على اقتصاد المعرفة قرار تعتمد الدولة من خلال الوعي المجتمعي؛

¹ بولخوخ عيسى، مرجع سابق، ص ص 88، 89.

- تبني اقتصاد المعرفة يتطلب قدر كبير من الدعم المالي من خلال فتح المجال للاستثمارات الأجنبية؛
- المعرفة و العلوم الأساسية هي اللبنة الأساسية و الخطوة الأولى من أجل بناء اقتصاد المعرفة؛
- الاعتماد على التقنيات و الوسائل المتطورة و للمعلومات و الاتصالات في جميع مجالات الحياة؛
- اعتبار التعليم أولوية قصوى و تبني نظاما صارما في التعليم؛
- التعاون البناء بين مؤسسات الدولة و مراكز البحث و التطوير التكنولوجي و منظمات الأعمال و قادة الشركات المصنعة و المنتجة؛
- تشجيع الابداء و الابتكار و عمليات البحث و التطوير؛
- الاستثمار الحقيقي يكون في الرأسمال البشري و المعرفة؛
- التخطيط الاستراتيجي و الجيد من أجل تحول المجتمع إلى مجتمع معلوماتي يعتمد على المعرفة لبناء اقتصاد معرفي قوي و فعال.¹

4-2- اقتصاد المعرفة في كوريا الجنوبية:

رغم عدم امتلاك كولاي الجنوبية لثروات نفطية او معدنية غير أنها تعتبر من أسرع الاقتصاديات نموا في العالم، و هي ثالث اقتصاد حجما في آسيا بعد كل من اليابان و الصين، و اتبعت كوريا استراتيجية تنمية من خلال اهتمامه بالتعليم الفعال و التدريب الفني و الاستفادة من قدرات مواردها البشرية، من أجل تحويل اقتصادها إلى اقتصاد قائم على التصنيع و الإنتاجية ذات الجودة العالية، حيث اهتمت في البداية إلى دعم و تنمية الصناعات الخفيفة و العمالة الكثيفة للتقليل من البطالة، كما ركزت الحكومة الكورية على احتواء التكنولوجيا الأجنبية المستوردة من خلال تطبيقها، كما اهتمت بتطوير منتجات جديدة تهدف لتنمية الصناعات المحلية كبديل للمنتجات المستوردة.

و في سنة 2000 أعلن رئيس كوريا تحويل الاقتصاد نحو اقتصاد المعرفة حيث كانت استراتيجيتها تعتمد بشكل رئيسي على الآتي:

- العمل على إصلاح النظام التعليمي و تعميمه ليتلاءم مع احتياجات التعلم؛

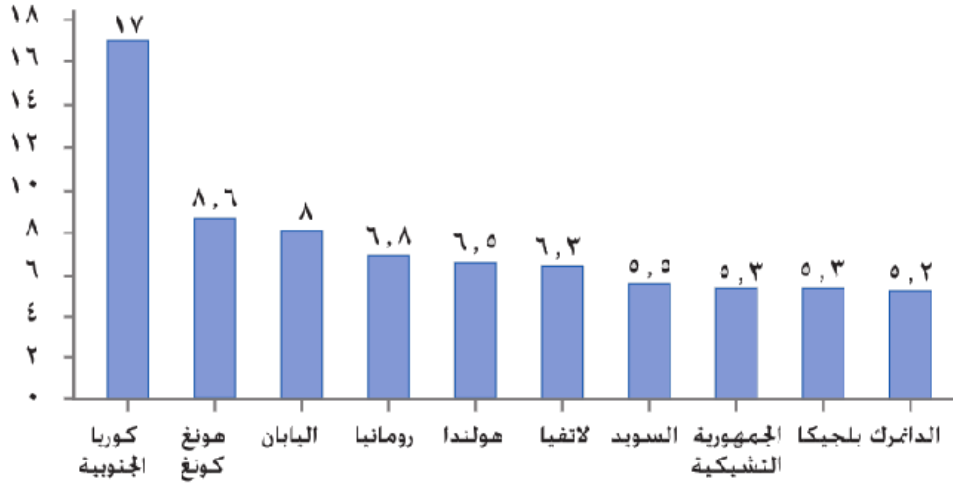
¹ بولخوخ عيسى، مرجع سابق، ص 90.

- القيام ببناء ثقافة معرفية للمواطن الكوري الجنوبي؛
- قامت بإصلاح نظام الابداع التكنولوجي لتشجيع الابتكارات و دعم عمليات البحث و التطوير؛
- الاعتماد على نظام الحوافز الاقتصادية لتعزيز نشاطات البحث و التطوير، إنتاج المعرفة، و براءات الاختراع؛
- التطوير و التنمية للبنية التحتية لتكنولوجيات المعلومات و الاتصالات للتقليل من الفجوات الرقمية.
- اما الرؤية الاستراتيجية الوطنية للاقتصاد المعرفي لكوريا هي كالآتي:
- أن تصبح من إحدى الدول العشر الأولى في صدارة قائمة الاقتصاديات المعرفية و المعلوماتية؛
- تطوير نظام التعليم حتى يصبح مطابقا للمعايير التعليمية مع منطقة التعاون الاقتصادي و التنمية؛
- إنشاء و تنمية قاعدة صلبة للعلوم و التقنيات الكورية على مستوى مجموعة الدول السبع G7 .
- كما تضمن الاستراتيجية تنمية رأس المال البشري و مجال البحث و التطوير و الاهتمام بتطوير تقنيات المعلومات و الاتصالات، حيث تم في سنة 2008 العمل على تحويل وزارة التجارة و الصناعة إلى وزارة اقتصاد المعرفة سعيا منها للتطبيق الفعال للاقتصاد الجديد في الميدان.
- و لاهتمامها الكبير بالموارد البشري خصصت ما نسبته 7.1% من الناتج المحلي الاجمالي كاستثمارات موجهة لرأس المال البشري سنة 2002، و نتج عن هذا التوجه غرس الثقافة التعليمية من أجل بناء مجتمع معرفي، لأن الاستثمار في مجال التعليم هو استثمار في مستقبل الأسرة حيث أن نسبة الطلبة الذين التحقوا بالمرحلة الثانوية بلغت 95%، و تنفذ الدولة الكورية برنامج للتنمية البشرية يسمى " الدماغ الكوري" الذي ينتج قيادة المستقبل المبدعين مما يتطلب قدرات بحثية و ابداعية كبيرة.¹
- كما أجرت كوريا سنة 1987 إصلاحات شاملة من أجل حماية حقوق الملكية الفكرية، و التي تتمثل في قوانين الطباعة و حماية الكاتب، إضافة إلى حماية برامج الحاسوب لأنها دولة منتجة لتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات، كما تعتبر من الدول الأكثر التي تقوم بتوصيل الانترنت للمنازل عن طريق شبكة الألياف البصرية، كما أنها تمكنت من افتتاح المرتبة 12 عالميا في مؤشر اقتصاد المعرفة لسنة 2000 بمؤشر قدره 8.59 نقطة محافظة على نفس الرتبة لعام 2012 بمؤشر قدره 8.13 نقطة،

¹ لحر خديجة: المنظور الجديد للتنمية الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة - دراسة حالة الدول العربية - أطروحة دكتوراة علوم، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، شعبة علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016/2015، ص ص، 105، 106.

مما جعل منظمة التعاون الاقتصادي و التنمية تصنف دولة كوريا الجنوبية كثالث أهم اقتصاد مبني على أساس المعرفة على الصعيد العالمي.¹

الشكل رقم (3-2) يبين قائمة الدول العشر الأولى بالنسبة لمعدل سرعة الاتصال.



المصدر: لحمر خديجة، مرجع سابق، ص 107.

كما حققت في الثمانينات و التسعينات نتائج ممتازة في اقتصاد المعرفة فيما يخص الآتي:

- أشباه الموصلات Semiconductors: احتلت المرتبة الثالثة عالميا و 10% من صادرات البلد و أهمها أكثر من 90% من صادرات أشباه الموصلات هي من رقائق الذاكرة.

- صناعة تجهيزات الاتصالات: حيث ساهمت الاستثمارات في مجالات البحث و التطوير في الثمانينات من رفع قدرة كوريا في قطاع تكنولوجيا الاتصال و تضاعفت نسبة الإنتاج بين 1998 و 2000 و تم توجيه 42% منها للتصدير، و بلغت القيمة السوقية المحلية لهذا القطاع بـ 6 مليار دولار مقابل واردات قدرت بـ 2.3 مليار دولار لنفس الفترة. - صناعة البرمجيات: تحتل كوريا مراتب متقدمة بين الدول المتطورة في صناعة برامج الحاسوب حيث قدر الإنتاج المحلي 6 مليار دولار و نسبة الصادرات لا تتعدى 1.6% أما الواردات فقدت بـ 30% و هذا التأخر راجع لكثير من العراقيل منها القرصنة.²

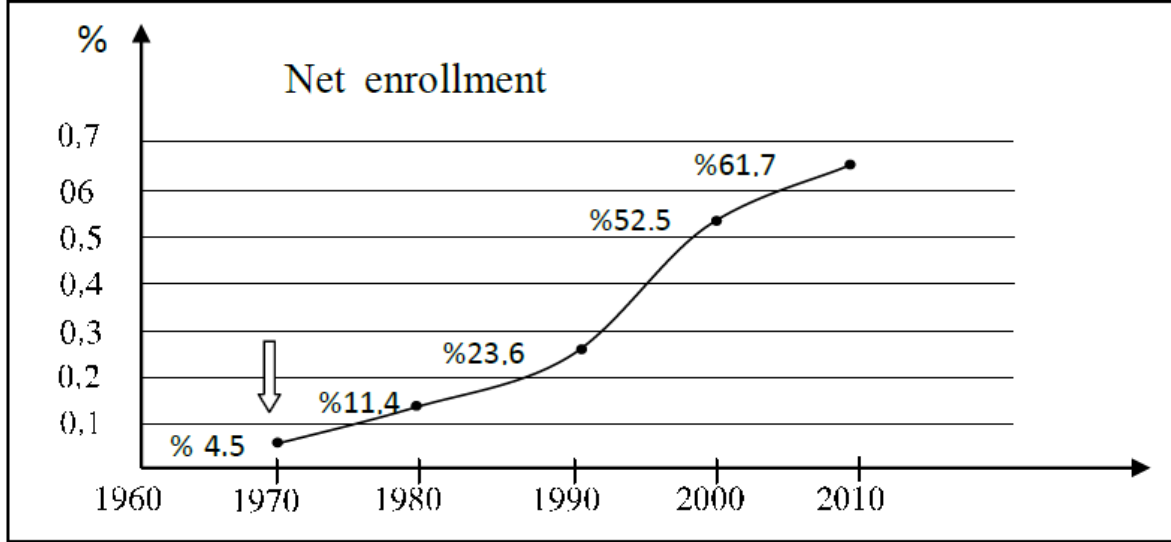
كما تضم كوريا ما نسبته 95% في العالم من حيث المنازل الموصولة بالانترنت، كما اعتمدت على تقنيات الجيل الثالث للحزمة العريضة المحمولة و أصبحت نسبة المشتركين عام 2008 حوالي 71%

¹ لحمر خديجة، مرجع سابق، ص 107.

² بلخضر ناصيرة، مرجع سابق، ص 234.

من إجمالي عدد السكان، و هناك عوامل أخرى ساهمت في بناء اقتصاد المعرفة كارتفاع مستويات التعليم حيث عرفت توسعا و انتشارا سريعا للتعليم العالي كما في الشكل أدناه.

الشكل رقم (3-3) يبين نسبة الطلبة المسجلين بالنسبة لعدد السكان في سن الدراسة.



المصدر: بلخضر ناصيرة، مرجع سابق، ص 235.

و قطاع التعليم في كوريا مدعوم بـ 21% من ميزانية الدولة ما مكنها من جعل التعليم كوسيلة فعالة في تعزيز التنمية الاقتصادية، و أهلها لامتلاك شركات عالمي ذات تنافسية عالية كشركة سامسونغ Samsung التي تشغل قرابة 101,000 عامل و التي انطلقت بـ 36 موظف فقط سنة 1969، منهم 3000 موظف من حاملي شهادة الدكتوراه و تم توزيعهم على أكثر من 30 مركزا تقنيا، و بلغت صادراتها سنة 2005 حوالي 46 مليار دولار من منتجاتها الإلكترونية.

و لهذا كان لزاما على كل بلد يطمح في تبني اقتصاد المعرفة أن يتوسع و يبحث أكثر في دراسة و تحديد عوامل و أسباب النجاح في التجربة الكورية الجنوبية خاصة في ميدان التعليم.¹

كما أسست كوريا منذ سنة 1973 مدينة " دايدوك العلمية" و تعتبر مدينة مخصصة للبحث و التطوير تضم أكثر من 60 مركز بحث بين عام و خاص، و أدى تراكم المعرفة إلى بلوغ نمو اقتصادي صلب من خلال التنمية المستدامة، و هذا النمو و التطور نجح في تكوين اقتصاد معرفي راسخ و قائم على أربعة أركان و ركائز أساسية هي:

■ و جود بنية تحتية حديثة و متطورة للاتصالات و المعلومات تسمح بمعالجة المعرفة و

تداولها و نشرها بين أفراد المجتمع.

¹ بلخضر ناصيرة، مرجع سابق، ص 235.

- إنشاء مؤسسات ابتكارية و ابداعية مثل الشركات و المعاهد و الجامعات تتنافس فيما بينها على امتلاك و إنتاج المعرفة.
 - توفرها على قوة بشرية عاملة و مؤهلة و مدربة تطمح باستمرار للتنمية و تطوير قدراتها و مهاراتها بما يتماشى و المستجدات المعرفية و كذلك الاحتياجات للسوق المحلية.
 - وجود مؤسسات و هيئات حكومية فاعلة تقوم ببناء و تخطيط السياسات الاقتصادية و تشرف على حسن تطبيقها و توزيع مختلف الموارد إضافة لتشجيع الإبداع و الابتكار و أهله.
- كما وضعت الحكومة الكورية سنة 2000 مخططا رئيسيا مدته ثلاث سنوات تم الارتكاز فيها على خمسة (5) محاور اساسية و هي:

- ✓ تطوير البنية التحتية الوطنية للمعلومات؛
 - ✓ تحسين القدرات الوطنية للابتكار التكنولوجي و العلمي؛
 - ✓ تطوير الصناعات المعرفية الجديدة و رقمنة الصناعات القديمة؛
 - ✓ تطوير نظام الموارد البشرية القائم على المعرفة؛
 - ✓ معالجة الفجوة الرقمية المعرفية.¹
- و تعتبر تجربة كوريا الجنوبية نموذجا جيدا يحتذى به في تطبيق اقتصاد المعرفة و علاقته بالتنمية و تطوير التنمية البشرية، حيث و في مراحله الأولى اعتمد الاقتصاد الكوري على الانتاج الزراعي في القرن التاسع عشر، و في القرن العشرين تحول الاهتمام نحو قطاع الإنتاج الصناعي، أما في القرن الحادي و العشرين فاعتمد الاقتصاد الكوري جنوبي على اقتصاد المعرفة باعتباره الوسيلة الأساسية المحركة للتنمية الاقتصادية و الاجتماعية.²

4-3- اقتصاد المعرفة في ماليزيا:

- أسباب دراسة التجربة الماليزية:

- تعتبر ماليزيا دولة إسلامية و بالتالي تتشابه في بعض مقوماتها مع البلدان العربية و الإسلامية الأخرى منها الجزائر؛

¹ أحمد ابراهيم محمد متولي دهشان، التحول نحو اقتصاد المعرفة كوجه للتنمية الاقتصادية الحديثة في ضوء بعض التجارب الدولية، الاصدار 01، العدد 38، 2023، ص ص 599، 600.

² أحمد ابراهيم محمد متولي دهشان، مرجع سابق، ص 601.

- حققت دولة ماليزيا قفزة نوعية و نموا ملحوظا في مجتمعا و اقتصادها، و تحولت من دولة زراعية إلى دولة صناعية عصرية متقدمة في عديد المجالات؛
- اعتمدت ماليزيا شعار تشييد " اقتصاد المعرفة " و قامت فعى من إنشاء اقتصاد قوي يعتمد على المعرفة بشكل أساسي في تكوينه؛
- تعتبر الدولة الثانية في العالم بعد الولايات المتحدة الأمريكية التي صممت و أنتجت شرائح إلكترونية حاسوبية خاصة بها، و سبقت بذلك دولا كبرى كالصين و الهند و روسيا.

- ملامح اقتصاد المعرفة في ماليزيا:

حققت ماليزيا في زمن قياسي ما يشبه المعجزة من خلال تحولها من مجتمع ريعي إلى اقتصاد مبني على المعرفة، و صنعت مكانة لنفسها في الاقتصاد العالمي و هذا نظير صانع نهضتها الحديثة " محمد مهاتير " الذي نجح بالنهوض بالمجتمع الماليزي بأكمله، و دلائل ذلك ارتفاع معدل مساهمة تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في الدخل الإجمالي المحلي للبلد بنسبة 36% سنة 1998، مع ارتفاع متوسط دخل الأفراد فيها بحوالي عشرة أضعاف خلال عشرين سنة و التي هي فترة حكم الرئيس " محمد مهاتير " ¹.

و نتيجة للسياسات المدعمة من طرف آليات تطوير القدرة و المهارة الإنسانية بفضل تطوير و تنمية آليات التربية و التعليم، من خلال تأسيس المعاهد و البحوث العلمية و مؤسسات التدريب المهنية، حيث ارتفع الناتج الإجمالي القومي إلى 84.6 مليار دولار سنة 2007 بزيادة قدرت ب 6.04% عن سنة 2006.

و يبين المنحنى أدناه في الفترة بين (2000-2011) حيث بلغ معدل نمو الناتج الإجمالي حوالي 5%، و حقق أعلى معدل له 9% عام 2000، هذا ما يدل على نجاح السياسة التنموية في البلاد، كما قدرت أقل نسبة و هي -2% عام 2009 و هذا بسبب تأثير الأزمة المالية العالمية في المنطقة.

الشكل (3-4) يبين معدل تطور الناتج المحلي الإجمالي لماليزيا:

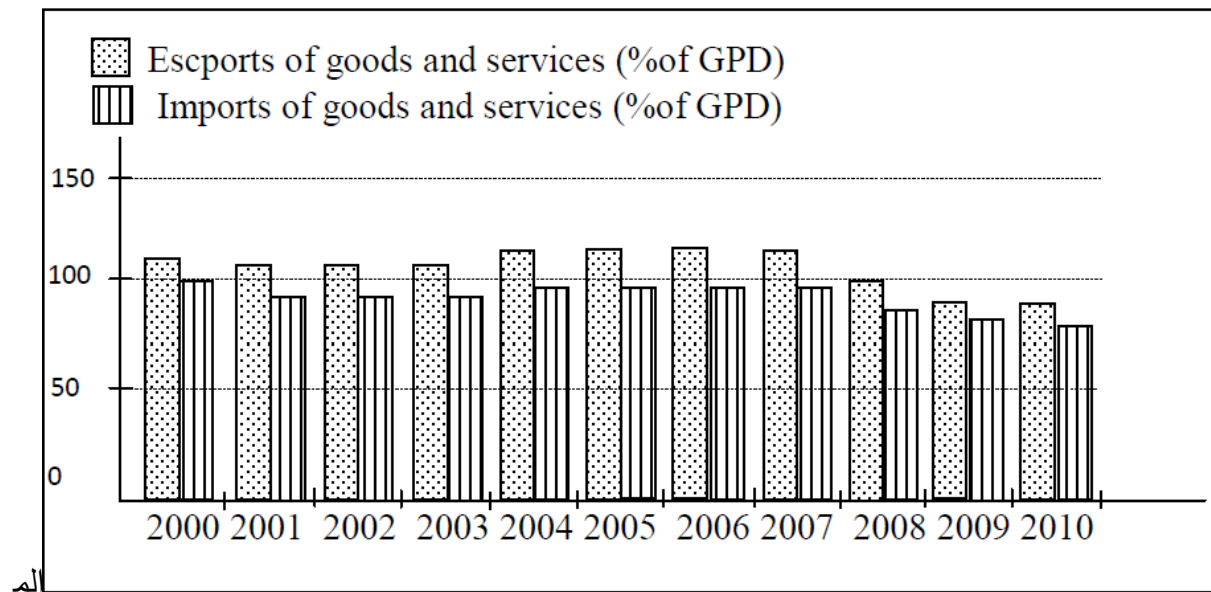
¹ بلخضر نصيرة، مرجع سابق، ص 220.



المصدر: بلخضر نصيرة، مرجع سابق، ص 221.

كما تبنت ماليزيا سياسة تصنيع من خلال فتح المجال أمام الاستثمارات الأجنبية، كما استفادت من التدفقات الكبيرة لرأس المال الأجنبي، كما أصبحت من الدول الرائدة في تصديرها لعدد كبير من المنتجات الإلكترونية، و قدر حجم صادرات التكنولوجيا الفائقة 54.4%، أما صادراتها الصناعية فتمثل 37% من حجم الناتج القومي و ما نسبته 76.7% من مجموع صادراتها إلى الخارج، في مقابل ذلك بلغت قيمة وارداتها من المواد الأولية و الطاقوية 32% من حجم الناتج القومي فقط. و الشكل ادناه يبين أن نسبة الصادرات تتجاوز دائما نسبة الواردات في الفترة (2000-2011).

الشكل رقم (3-5) يبين نسبة الصادرات و الواردات مقابل الناتج الإجمالي المحلي.



صدر: بلخضر نصيرة، مرجع سابق، ص 222.

كما بلغ متوسط دخل الأفراد 9656 دولار أمريكي سنة 2011، كما تحتل ماليزيا المرتبة 63 عالميا حسب مؤشر التنمية البشرية، و انخفض معدل البطالة إلى 3.5% من إجمالي عدد السكان و نسبة التضخم بلغت أقل من 3.09%، أما نسبة الإنفاق على قطاع التعليم في حدود 6.2% من الناتج المحلي الإجمالي و 25.2% من مجمل الإنفاق الحكومي و يتوزع هذا الإنفاق بنسبة 36% للتعليم الابتدائي و 22% للتعليم الثانوي، و 26% للتعليم العالي، أما معدل محو الأمية للبالغين قدر بـ 88.7% و عند الشباب 97.2% و نسبة الانتساب للتعليم الابتدائي 98% و التعليم الثانوي 66%، و بلغ عدد طلبة العلوم و الهندسة و الإنتاج يعادل 40% من طلبة التعليم العالي تعتبر أعلى نسبة في العالم، أما مشتركي الهاتف الثابت فقد بلغ 172 مشترك و مستخدمي الهاتف النقال 771 و الانترنت 435 لكل 1000 شخص، أما الإنفاق على مجال البحث و التطوير بلغ نسبة 0.7% من إجمالي الناتج الوطني أما عدد الباحثين فقدر بـ 299 لكل مليون نسمة.¹

- جهود و استراتيجيات ماليزيا للتحويل نحو اقتصاد المعرفة:

- إقامة مجتمع علمي متقدم و متطور؛
- العمل على بناء اقتصاد يتميز بالتكيف و التجديد و الابتكار و الابداع و الكثافة التكنولوجية؛
- القيام ببناء اقتصاد يسير بقوة العقل البشري و الآلي، و المهارات و الاجتهادات و يتمتع بثروة كبيرة من المعلومات و الاتصالات؛
- تطبيق برنامج تكنولوجيا المعلومات الوطني، و برامج أخرى تهدف إلى انتقال ماليزيا إلى مجتمع ذو كثافة معرفية كبيرة و تقنيات متطورة و عالية الدقة؛
- دعم و تطوير تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات لضمان النمو و التطور الديناميكي للاقتصاد المعرفي؛
- تبني برنامج النفق الفائق للوسائل المتعددة (MSC) Multimedia Super Corridor كأداة فعالة للنمو الاقتصادي الجديد لمسايرة التطورات في مجال تكنولوجيا المعلومات؛²
- إنشاء حدائق التكنولوجيا الماليزية التي تأسست سنة 1988 و تهدف لتطوير التقنيات

¹ بلخضر نصيرة، مرجع سابق، ص ص، 221- 222.

² بولخوخ عيسى، مرجع سابق، ص 91.

المحلية و الترويج لمخرجات البحث العلمي و التطوير، و الخبرات و مشاريع الأعمال و تمويل المشروعات التقنية و تحقيق التفاعل بين الأكاديميين و رجال الأعمال، و من أهم هذه الحقائق حقيقة جوهر التكنولوجيا، حقيقة الابتكار التكنولوجي، و حقيقة كوليم للتكنولوجيا المتطورة و الرفيعة؛¹

- العمل على تطبيق سلسلة من المبادرات مبنية على الابداع في جميع القطاعات؛
- تدريب إطارات بشرية وطنية من خلال زيادة قدرات الدولة للمعارف و الابتكارات و الابداع؛
- تحسين مستوى رفاهية الأفراد و إزالة الفوارق الاقتصادية و الاجتماعية؛²
- اعتماد رأس المال الفكري و البشري كركيزة اساسية للتنمية في ماليزيا؛
- العمل على إنشاء مجتمع يعتمد على الابتكار للمساهمة في التطور التكنولوجي لا مستهلكا لها فقط؛

- القيام بإدخال تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في جميع مناحي الحياة للاستفادة منها من أجل نهضة و تطوير المجمع.³

- مؤشرات اقتصاد المعرفة لدولة ماليزيا في الفترة بين (2011-2020):

هناك العديد من المؤشرات التي تدل اعتماد ماليزيا الاقتصاد المعرفي بجدارة و هذا ما يبينه الجدول؛
الجدول رقم (3-2) يبين مؤشرات اقتصاد المعرفة لماليزيا في الفترة بين (2011-2020).

¹ بولخوخ عيسى، مرجع سابق، ص ص، 92، 93.

² محمد سعد أبو الفتوح: اقتصاد المعرفة و أثره في تحقيق التنمية المستدامة بماليزيا - دراسة قياسية عن الفترة 1990-2019، مجلة دراسات، المجلد 23، العدد 03، يوليو، 2022.

³ لحر خديجة، مرجع سابق، ص 108.

العام	الترتيب	المؤسسات	رأس المال البشري والبحوث	البنية الأساسية	تطور السوق	تطور بيئة الأعمال	مخرجات المعرفة والتكنولوجيا	مخرجات إبداعية
2011	31	70.5	43.5	30.1	62.1	58.5	30.4	39.9
2012	32	63.5	44.5	44.1	60.8	58.2	38	37.3
2013	32	69	39.7	43.1	61	45.9	38.7	45.6
2014	33	68.2	41.6	45.7	63.9	42.9	35.5	42
2015	32	71.7	39.9	46.7	58	47.6	36.2	42.1
2016	43	70.9	43.3	49.2	55	41.8	33.4	35.9
2017	37	67	41.9	52.4	57.6	35.7	31.7	37.3
2018	35	69.4	45.2	50.4	57.1	38.1	33.5	35
2019	35	71.6	44.2	51.8	57.8	39.3	31.2	32.8
2020	35	72.5	46	46.1	58.3	38	31.3	33.9
متوسط الفترة	34.5	69.43	42.98	45.96	59.16	44.6	33.99	38.18

المصدر: محمد سعد أبو الفتوح، مرجع سابق، د ص.

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن الترتيب العام لماليزيا في تقرير مؤشر الابتكار العالمي هو رقم 31 على المستوى العالمي سنة 2011، و تراجعت للمركز 43 سنة 2016 ثم اعادت التقدم للمركز 35 سنة 2020.

أما المؤشر الخاص بالمؤسسات كان مؤشرها 70.5 سنة 2011 ثم بدا يتأرجح صعودا و نزولا و استقر في 72.5 سنة 2020.

و مؤشر رأس المال البشري و البحوث فقد سجل المؤشر ما قيمته 43.5 سنة 2011 و تراجع إلى 39.7 سنة 2013 ثم اعاد الصعود ليصل 46 سنة 2020.

أما مؤشر البنية الأساسية للمعلوماتية قدر المؤشر 30.1 سنة 2011 ثم تزايد بشكل مستمر ليصل إلى 46,1 سنة 2020.

و كان مؤشر تطور السوق عند 62.1 سنة 2011 و تراجع بشكل طفيف عند مؤشر 57,3 سنة 2020، و هو نفس ما تم ملاحظته على تطور بيئة الأعمال الذي تراجع من 58,5 سنة 2011 إلى 38 سنة 2020.

في حين نجد مخرجات المعرفة الذي حدث فيها تطور ملحوظ من 30.4 سنة 2011 إلى 38,3 سنة 2020، كما حدث تراجع للمخرجات الإبداعية من 39,9 سنة 2011 إلى 33,9 سنة 2020.

و في الختام و إجمالاً لما تم عرضه يمكننا القول ان هناك تحسن ملحوظ في الكثير من مؤشرات اقتصاد المعرفة في ماليزيا رغم تراجع بعض المؤشرات، هذا ما يؤكد جهود الدولة للمضي قدماً لتحقيق أفضل النتائج و على كل المستويات و ميادين الحياة.¹

5- اقتصاد المعرفة في الجزائر:

تبنت الجزائر اقتصاد المعرفة بعد قيامها بعدد الأنشطة العلمية التي تتطلب التوجه للاقتصاد الجديد لإعادة بعث التنمية بأسلوب مغاير عن الأساليب السابقة، و القيام بالعمليات التوعوية من خلال المؤتمرات و الملتقيات الوطنية و الدولية التي تتناول مواضيع لها علاقة بالاقتصاد المعرفي، منها مؤتمر مرسيليا عام 2003 ، و المؤتمر الدولي بجامعة ورقلة حول فرص اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة سنة 2004، و الملتقى الوطني بجامعة مستغانم سنة 2006 بعنوان الاقتصاد القائم على المعرفة من أجل تحقيق التنمية المستدامة، كل هذه الجهود بذلت من أجل دفع عملية التحول للاقتصاد الجزائري من مجرد مستهلك للتكنولوجيا إلى منتج و مصدر لها عن طريق الاستثمار في العديد من التظاهرات العلمية، و استفاد هذا النوع من النشاطات من دعم حكومي لتأكيد تأثير الاقتصاد المعرفي على الجوانب التنموية للجزائر.

و أنشأت الجزائر الوكالة الوطنية لترقية الحضائر التكنولوجية و تطويرها (ANPT) و التي تم تكليفها ببناء نظام وطني لضمان تطوير و تنمية النشاط الاقتصادي، خاصة في ميدان تكنولوجيات المعلومات و الاتصالات، كما تضمن هذه الوكالة لوضع الوسائل الضرورية من أجل تطوير نظام وطني يهدف إلى التوسع في صناعة تكنولوجيا المعلومات و الاتصال، من أجل تحقيق الاستراتيجية التنموية للاقتصاد الوطني الجزائري. و من الخطوات الواضحة نحو رفع المستوى التكنولوجي في الجزائر كان بإنشاء الوكالة الوطنية لتشجيع و تطوير المجمعات التكنولوجية و هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع صناعي و تجاري (EPIC)، و تكون تحت إشراف وزارة البريد و المواصلات السلكية و اللاسلكية و التكنولوجيات الرقمية (MPTIC)، و إضافة للجهود السابقة تم كذلك لإنشاء قطب جامعي للعلوم و التكنولوجيا حتى يكون منشأاً للذكاء الاصطناعي بالجزائر باعتباره السند الأساسي للاقتصاد في المستقبل بتعزيز سوق العمل.¹

¹ محمد سعد أبو الفتوح، مرجع سابق، د ص.

و من أجل اندماج الجزائر في الاقتصاد المعرفي بشكل أفضل اعتمدت على العديد من البرامج التنموية و حصل هذا بعد الارتفاع الملحوظ في اسعار البترول، و تم التركيز على تطوير المنشآت القاعدية و تحسين المستوى المعيشي للسكان و كانت البرامج التنموية على النحو التالي:

❖ البرنامج الأول: سمي بالانعاش الاقتصادي و تكلفته الاستثمارية حوالي سبعة مليارات دولار، و تم اعتماده من سنة 2001 إلى سنة 2004؛

❖ البرنامج الثاني: سمي ببرنامج دعم النمو الاقتصادي و كلف حوالي 55 مليار دولار و تم تنفيذه من سنة 2005 إلى 2009؛

❖ البرنامج الثالث: سمي دعم النمو الاقتصادي الثاني و كلف الخزينة العمومية حوالي 288 مليار دولار و انطلق سنة 2010 و امتد لسنة 2014؛

و كان لهذه البرامج الانمائية دور كبير لتحسين البنية التحتية و تخفيض معدلات البطالة و التوجه نحو اقتصاد المعرفة، كما تم تخصيص الدعم في هذه المخططات على محاور كبرى كتأهيل الموارد البشرية و خصص لها 50% من إجمالي المبالغ المالية، و احتلت المنشآت القاعدية الأساسية المرتبة الثانية في الدعم بنسبة 32% من خلال تفعيل اقتصاد المعرفة عن طريق البحث العلمي و التعليم العالي، و استخدام الإعلام الآلي في المنظومة الوطنية بهدف تحقيق قيمة مضافة و هذا يكون بعدة فترة زمنية محددة.²

5-1- مشاريع الجزائر للاندماج في اقتصاد المعرفة:

قامت الجزائر بالعديد من المشاريع و المجهودات من أجل الاندماج في الاقتصاد المعرفي و من هذه المشاريع التنموية نذكر ما يلي:

- جهود شركة سونلغاز: حيث قام هذه الشركة مع الشركة السويسرية (أسكوم) بتجربة للدخول لشبكة الانترنت بواسطة الشبكة الكهربائية، و تمت التجربة بنجاح في ثانوية لأول مرة في ولاية عنابة ، و تكمن أهمية هذه التجربة و الطريقة المتبعة لأن 97% من السكان عندهم اشتراك بالكهرباء، في مقابل ذلك لا يتجاوز 10% من مشتركى الهاتف النقال.

¹ ولد عامر صورية، و يوسف رشيد: واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر من خلال المؤشرين العربي و العالمي، مجلة الاستراتيجية و التنمية، المجلد 13، العدد 01، جانفي، 2023، ص ص 343، 344.

² قصاص الطيب: اقتصاد المعرفة في الجزائر، الواقع و التحديات - دراسة تحليلية خلال الفترة 2010-2018، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد 03، مارس، 2023، ص ص 205، 206.

- وكالة الفضاء الجزائرية: و التي انشأت سنة 2002، حيث تم إطلاق القمر (ALSAT1) و أقمار أخرى مثل: Alsat2A، Alsat2B، Alsat1B، و تم إطلاق كذلك أول قمر اصطناعي -ALCOMSAT- 1 و هو مخصص للاتصالات السلكية و اللاسلكية و البث الإذاعي و التلفزيوني، و هو عبارة عن مساهمة من الدولة للمساعدة في تفعيل التنمية الاقتصادية و تكنولوجيا التطوير.

- الذكاء الاصطناعي: حيث قامت جامعة سكيكدة بإنشاء أول مشروع وطني للذكاء الاصطناعي من خلال الاتفاق مع نخبة من الباحثين من خارج البلد متخصصين في هذا الميدان، نظير امتلاكها لإمكانات مخصصة لذلك مثل وحدة الحساب المكثف CLUSTER، و مخابر بحث ترتبط بمجالات الذكاء الاصطناعي مثل مخابر الإعلام الآلي، الهندسة الكهربائية.¹

يعتبر تجسيد مثل هكذا مشاريع الذي يعمل على دعم و تعزيز حجم و نمو و نوع اقتصاد المعرفة.

- الحظيرة الإلكترونية بسيدي عبد الله: أو " القرية الذكية" و التي تعتبر " نواة الاقتصاد الرقمي" الذي يساهم في بناء و تنمية الاقتصاد الوطني، و تهدف هذه الحظيرة لجمع مختلف المؤسسات العمومية و الخاصة و مؤسسات التكوين و التعليم المهني لبناء تناسق فيما بينهم، و هي مخصصة للمؤسسات الوطنية و الأجنبية التي تنشط في ميدان تكنولوجيا الإعلام و الاتصال، كما ساهمت في تمويله جهات وطنية و أجنبية و توجد شراكة بين الجزائر و أمريكا، فرنسا، كندا، كوريا، حيث ساهمت هذه الأخيرة بمبلغ مليون دولار وحدها، كما تم إطلاق ثلاث حاضنات تكنولوجية عبر الوطن في وهران و عنابة و باتنة سنة 2013، و التي تعمل على مرافقة و دعم حاملي المشروعات التي لها علاقة بتطوير نشاط و خدمات تكنولوجيات الإتصال و الإعلام من بداية الفكرة حتى تجسيد المشروع و الحصول على قيمة مضافة.

كما تساهم الحاضنات التكنولوجية في تقديم مجموعة من الخدمات و الأنشطة كالبرامج و المحاضرات و الندوات التكوينية، و التي تهدف لتنمية و تكوين الطاقات البشرية الابداعية و الابتكارية و العمل على توفير الوسائل اللازمة لتجسيدها، و صناعة رجال الأعمال و بناء فرق العمل و تقديم الدعم التقني و الاستشاري من أجل تنفيذ الأفراد لمشاريعهم.

- التدفق السريع و فائق السرعة للانترنت: من أجل الانتقال للتدفق عالي السرعة لابد من تطوير شبكات النقل التي تتميز بالمرونة و الدقة بهدف تلبية الطلبات المتزايدة، حيث تحول طول شبكات النقل

¹ الطيب قصاص، مرجع سابق، ص 206.

الوطنية للألياف البصرية التي أنجزتها مؤسسة " اتصالات الجزائر " من 15000 كلم سنة 2003 إلى حوالي 83548 كلم عام 2018.

- **في مجال التجارة الإلكترونية:** حيث كانت المبادرة من طرف مركز البحث العلمي و التقني (CERIST) من خلال العمل على تنمية و تطوير البرامج و إنشاء المواقع التجارية و المساهمة في بناء البنية التحتية لهذا النوع من التجارة الرائدة، كما تم إطلاق أول موقع افتراضي للتجارة الإلكترونية في الجزائر من طرف شركة " سوبر ماركت " بالشراكة مع الشركة الفرنسية " أوكتاف " ، حيث تعمل المواقع الجديدة على تقديم منتجات صناعية للمستهلك الجزائري عن بعد و بمعايير دولية.

- **في مجال استعمال الانترنت و الهاتف:** بحيث تزايد عدد مستعملي الانترنت بسرعة كبيرة حيث انتقل من 50000 مشترك سنة 2000 إلى 18580000 مشترك في نهاية جوان 2017، كما انتقلت نسبة النفاذ للانترنت مقارنة بعدد السكان من 0.2% عام 2000 إلى 45.2% سنة 2017، أما في عام 2020 فقد انتقلت نسبة النفاذ للانترنت بالنسبة لعدد السكان من 59.6% إلى 70.9% سنة 2022 و

هذا يرجع للمجهودات الكبيرة التي بذلتها الدولة من أجل بناء قاعدة تكنولوجية متينة.¹

الجدول رقم (3-3) يبين مستعملي الانترنت في الجزائر مقارنة بعدد السكان.

¹ الطيب قصاب، مرجع سابق، ص ص 207، 208.

السنة	المستخدمون	عدد السكان	النفاذ	المصدر
2000	50,000	31,795,500	% 0.2	ITU
2005	1,920,000	33,033,546	% 5.8	ITU
2007	2,460,000	33,506,567	% 7.3	ITU
2008	3,500,000	33,769,669	% 10.4	ITU
2009	4,100,000	34,178,188	% 12.0	ITU
2010	4,700,000	34,586,184	% 13.6	ITU
2012	5,230,000	37,367,226	% 14.0	IWS
2013	6,404,264	38,813,722	% 16.5	ITU
2014	6,669,927	38,813,722	% 17.2	ITU
2015	11,000,000	39,542,166	% 27.8	IWS
2016	15,000,000	40,263,711	% 37.3	IWS
2017	18,580,000	41,063,753	% 45.2	IWS
2018	21.048860	41.930000	% 50.2	ITU
2019	22.710000	43.673076	% 52	ITU
2020	26.350000	44.2114093	% 59.6	ITU
2021	27,280000	44.2857142	% 61.6	ITU
2022	32.090000	45.2609308	% 70.9	ITU

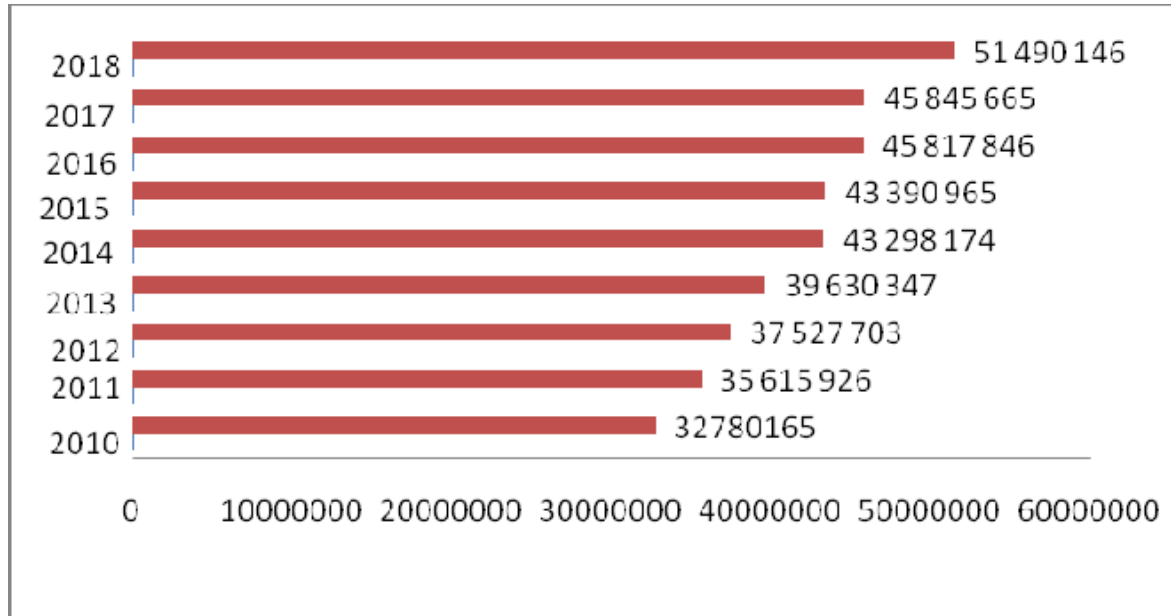
الم

صدر: الطيب قصاص، مرجع سابق، ص 209.

كما بلغ عدد مشتركى الهاتف المحمول حوالي 52 مليون مشترك قبل للزيادة نظير ما تقدمه خدمات الجيل الثالث و الرابع من خدمات، بمعنى زيادة عدد المشتركين بنسبة 12.31% من عام 2018 مقارنة بسنة 2017، كما انخفض عدد مشتركى الهاتف النقال سنة 2020 إلى 45.55 مليون مشترك ليتجاوز 47.01 مليون مشترك في الثلاثي الثالث من سنة 2022، و الشكل الآتي يمثل عدد المشتركين في الهاتف النقال حسب ما هو مبين.¹

الشكل رقم (3-6) يبين عدد المشتركين في الهاتف النقال بالجزائر.

¹ الطيب قصاص، مرجع سابق، ص 209.



المصدر: الطيب قصاص، مرجع سابق، ص 210.

- في مجال نظام الإبداع: حيث بلغ عدد الباحثين في الجزائر 170 باحثا لكل واحد مليون نسمة في عام 2007، لينتقل إلى 600 باحث لكل مليون نسمة عام 2014 و استمر بالارتفاع ليصل إلى 2239 باحثا في منتصف 2022 و هو عدد مقبول نسبيا مقارنة بالمعدل العالمي، كما تضاعفت عدد براءات الاختراع نتيجة الجهود المبذولة من قبل الدولة من أجل تشجيع البحث العلمي و التطوير التكنولوجي من خلال زيادة عدد مخابر البحث وفق المعهد الوطني للملكية الصناعية سنة 2022.¹

5-2- المؤشر العالمي لاقتصاد المعرفة في الجزائر:

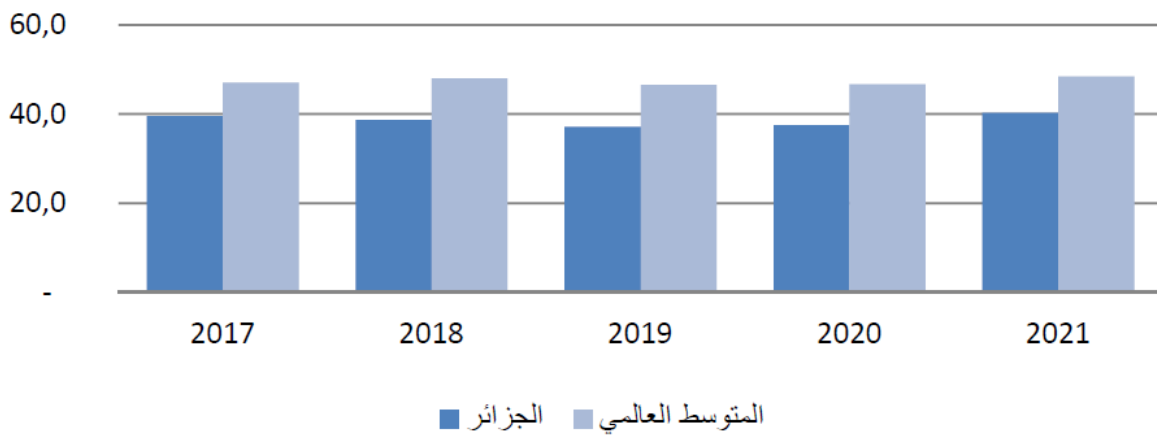
حققت الجزائر وفق المؤشر العالمي لاقتصاد المعرفة المرتبة 96 عالميا بمعدل 3.79 من 10 في طبعته لعام 2012، و هذا حسب آخر إصدار للإحصاء السنوي للاقتصاد المعرفي الذي يكون تحت إشراف البنك العالمي، عن طريق جمع مختلف المؤشرات التي لها علاقة مباشرة باقتصاد المعرفة و هي: مؤشر المعرفة 4.28، مؤشر نظام الحوافز الاقتصادية 2.33، مؤشر الابتكار 3.54، مؤشر التعليم 5.27، مؤشر تقنيات المعلومات و الاتصال 4.04، و هذه المؤشرات صدرت حسب النسخة الأولى، أما النسخة الثانية فقد ظهرت وفق برنامج الأمم المتحدة الإنمائي و ذلك بالشراكة مع مؤسسة محمد بن راشد آل مكتوم.²

¹ الطيب قصاص، مرجع سابق، ص ص 210، 211.

² ولد عامر صورية، و يوسف رشيد، مرجع سابق، ص 345.

و بعد التعديلات الحاصلة في معايير مؤشر اقتصاد المعرفة الدولي و هذا بداية من سنة 2017، و القيام بتعميم المعايير الجديدة على مجموعات واسعة من مختلف دول العالم و التي يقدر عددها 138 دولة و تعد الجزائر من بين هذه الدول، من خلال رصد ما يقارب 199 مؤشر يتم توزيعه على سبع (07) مؤشرات أساسية التي تتشكل كمؤشرات لاقتصاد المعرفة، و الشكل الآتي يبين لنا تطور اقتصاد المعرفة في الجزائر و ذلك بداية من إصدار النسخة الجديدة.

الشكل رقم (3-7) يبين تطور اقتصاد المعرفة في الجزائر حسب المؤشرات العالمية ما بين 2017-2021.



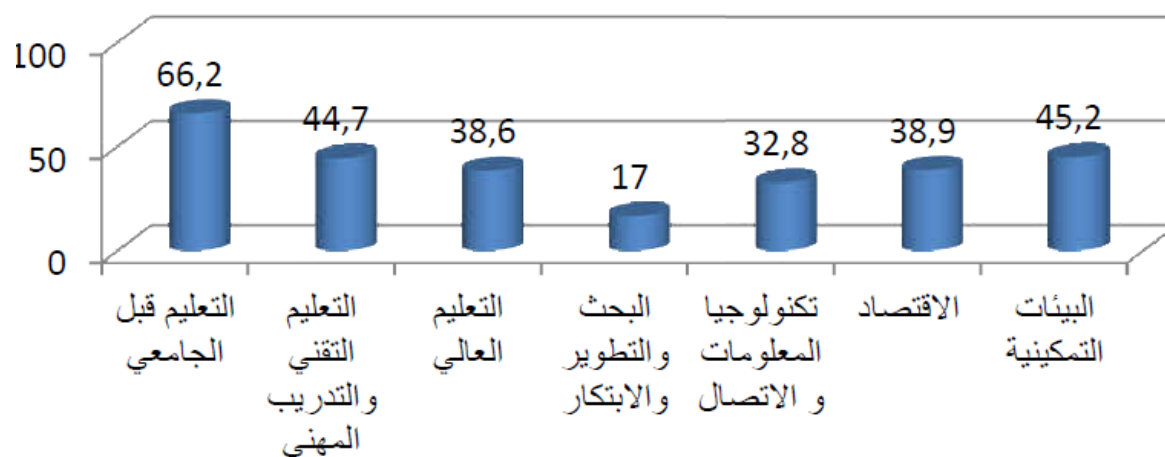
المصدر: ولد عامر صورية، و يوسف رشيد، مرجع سابق، ص 346.

يتبين لنا من الشكل أعلاه أن مؤشر اقتصاد المعرفة في الجزائر و على خمس سنوات الماضية وجود نوع من نفس المستوى في سنة 2017 و كذلك سنة 2021 عند المؤشر 40، و هو مؤشر شهد ارتفاعا نسبيا مقارنة بالسنوات الأخرى، و رغم كل هذا فإن اقتصاد المعرفة الجزائري لم يرقى للمتوسط الدولي و هو في مستوى أقل من ذلك رغم الجهود التي بذلتها الدولة في سبيل تحقيق مؤشر أفضل.

أما في الشكل الموالي فسنستقرق بنوع من التفصيل لنتائج مؤشرات اقتصاد المعرفة للجزائر وفق المؤشرات العالمية و ذلك في سنة 2021، من أجل تحديد النقاط الواجب التركيز عليها لذكر مواطن القصور و تداركها بهدف الرفع من مستوى اقتصاد المعرفة.¹

الشكل رقم (3-8) يبين نتائج المؤشرات الأساسية لاقتصاد المعرفة الجزائري حسب المؤشر العالمي لسنة 2021.

¹ ولد عامر صورية، و يوسف رشيد، مرجع سابق، ص 346.



المصدر: ولد عامر صورية، و يوسف رشيد، مرجع سابق، ص 347.

و سنوضح وفق الجدول التفصيلي الآتي عرض المكونات الثانوية لجميع المؤشرات الأساسية

للمقياس العام لاقتصاد المعرفة العالمي و المتوسط العام لها لسنة 2021.

الجدول رقم (3-4) يبين نتائج مكونات مؤشر المعرفة لسنة 2021.

المتوسط العالمي	الجزائر	
	66.2	1- التعليم ما قبل الجامعي
63.7	63.5	رأس المال المعرفي
57.8	69	البيئة التمكينية التعليمية
	44.7	2- التعليم التقني و التدريب المهني
44.6	30	مكونات التعليم التقني و التدريب المهني
57.8	59.5	سوق عمل التعليم التقني و التدريب المهني
	38.6	3- التعليم العالي
38.9	48.9	المدخلات
50.5	44.5	بيئة التعليم
48.7	22.3	المخرجات
	17	4- البحث و التطوير و الابتكار
29.9	20.9	المدخلات
35	22.6	المخرجات
29.5	7.5	التأثير

5- تكنولوجيا المعلومات و الاتصال	32.8	
البنية التحتية	36.2	47.2
توفر تكنولوجيا المعلومات و الاتصالات	31.5	36.8
الاستخدام	30.9	46
6- الاقتصاد	38.9	
التنافسية الاقتصادية	43.4	52.1
الانفتاح الاقتصادي	42.5	56.7
التمويل و القيمة المضافة المحلية	30.8	50
7- البيئة التمكنية	45.2	
الحوكمة	22.9	48.2
البيئة الاقتصادية و الاجتماعية	50.9	55.5
الصحة و البيئة	61.8	62.8

المصدر: ولد عامر صورية، و يوسف رشيد، مرجع سابق، ص 348.

في ما يتعلق بالتعليم التقني و البيئة التمكنية يقترب كل منهما من المعدل العالمي غير أن الأرقام المسجلة لا تكاد تصل للمستوى العالمي، و ذلك ما يبين الجهود المبذولة من طرف الدولة الجزائرية لتهيئة التعليم التقني و أهمية توفير معدلات كافية من الموارد البشرية المخصصة لهذا المجال من أجل توفير احتياجات سوق العمل.

أما البيئات التمكنية التي تضمنت مؤشر الحوكمة ب 22.9 و ذلك يعود لعدم تبني مبادئ الحوكمة في الجزائر، و البيئة الاجتماعية و الاقتصادية تعد ثاني المرتكزات و سجلت 50.9 و هي معدل يتقارب مع المستوى العالمي و منه يجب بذل مجهودات أكبر لتنميتها و تطويرها، في حين سجل مجال الصحة و البيئة 61.8 ما يمكننا القول أنها في المستوى العالمي، ما يبين لنا تحكّم الجزائر في مستويات التلوث البيئي في مقابل ذلك نجد الرعاية الصحية دون المعدل و المستوى المطلوب، خاصة مع انتشار جائحة كورونا كوفيد-19.

كما سجل مؤشر تقنيات المعلومات و الاتصال أدنى مستوى منذ خمس سنوات ب 32,8، رغم المجهودات المسخرة لذلك إلا أن مستوى هذا المؤشر بقي دون المستوى العالمي، أما الاقتصاد كان معدله

38.9 و سجلت التنافسية الاقتصادية 43.4 و الانفتاح الاقتصادي بلغ 42.5، في حين التمويل و القيمة المضافة المحلية فقد بلغت 30.8 و بالمقارنة مع المعدل العالمي فهي مشجعة نوعا ما في انتظار بروز النهضة الحقيقية و التنمية للاقتصاد الوطني.

و سجل التعليم العالي معدل 38.6 أما مدخلاته فهي 48.9، البيئة و التعليم سجلت 44.5، في مقابل ذلك سجلت مخرجات التعليم العالي معدل ضعيف جدا 22.3، و من الواجب و الأولي التركيز و الاهتمام بها من أجل بناء اقتصاد معرفة قوي و فعال في الجزائر.

أما الخلل الملاحظ في المعيار الثالث أي التعليم العالي يكمن تأثيره في مؤشر البحث و التطوير و الابتكار و الذي سجل معدل 17 فقط، و هناك نسب منخفضة كذلك في المدخلات و المخرجات بينما كانت أدنى نسبة مسجلة في كل الاحصائيات هي نسبة التأثير 7.5، مما يتبين لنا نقطة ضعف مؤشر المعرفة في الجزائر و أن التنافسية في ميدان المعرفة هي التي تضمن قلب موازين الاقتصاد الوطني و تعمل بدورها على تغذية و تدعيم المعايير الأخرى.¹

5-3- واقع اقتصاد المعرفة الجزائري بناء على مجموعة من مرتكزات و مؤشرات اقتصاد المعرفة (KAM):

سوف نستعرض أهم المؤشرات التي تم الاعتماد عليها من أجل تقييم اقتصاد المعرفة في الجزائر و من أهم هذه المؤشرات نذكر ما يلي:

5-3-1- واقع التعليم:

يتم الاعتماد لمعرفة المستوى التعليمي لمختلف الدول نتيجة للقدرة التي يمتلكها في إنتاج اليد العاملة ذات الكفاءة و المهارة في المستقبل، فالبرنامج الدولي الذي يهتم بمتابعة مكتسبات الطلاب و يسمى (PISA) و يعتبر من أكبر البرامج التي تهتم بهذه المواضيع على المستوى الدولي، و يتمثل هدفه في القيام بحساب مهارات النظام التعليمي لبلد معين وفق ثلاث أنشطة أو مواد و تتمثل في الرياضيات، القراءة، العلوم.

حيث تمركزت الجزائر في المرتبة ما قبل الأخيرة سنة 2015 و تم احتلت المرتبة 69 في الرياضيات و العلوم من بين 70 دولة شملها التحقيق، (كما لم تكن ضمن التحقيقات التي انجزت سنة 2018)، و

¹ ولد عامر صورية، و يوسف رشيد، مرجع سابق، ص 349.

هذا الترتيب متأخر جدا رغم المجهودات المبذولة من قبل الدولة الجزائرية و التغيرات التي سجلت في فترات مختلفة من أجل بناء نظام تعليمي فعال.¹

5-3-2 واقع الابتكار و البحث العلمي:

يرتكز الابتكار عموما على البحث و التطوير و شهدت الجزائر اهتمامات واضحة في البحث العلمي و التطوير التكنولوجي من خلال القانون 98-11 إضافة للبرنامج الخماسي المتعلق به، الذي حدد المبادئ المرتبطة بترقية و تنمية البحث العلمي و التطوير التكنولوجي، إضافة للإجراءات و الأساليب و كل الوسائل المطلوب توفيرها للوصول للأهداف و البرامج التي تم التخطيط لها للمرحلة الخماسية 1998-2002، و يأتي هذا عبر دعم و تعزيز القواعد العلمية و التكنولوجية و الاهتمام أكثر بالبحث العلمي و مصادر تمويله، و العمل على بناء مخابر البحث. و في هذا الإطار يمكن العمل على تقييم مجموعة متغيرات للتعلق بالنظام الفعال للابتكار وفق منهجية تقييم اقتصاد المعرفة بناء على ما يلي:

- عدد الباحثين:

الجدول رقم (3-5) يبين عدد الباحثين لكل مليون نسمة من السكان

الدولة	السنة	عدد السكان
الجزائر	2017	819,34
تونس	2018	1771,61
المغرب	2016	1073,54
مصر	2018	686,72
ألمانيا	2018	5211,87
فرنسا	2018	4715,32

المصدر: بوخاري أم هاني، مرجع سابق، ص 264.

يظهر ان عدد الباحثين في الجزائر قليل جدا بالمقارنة مع البلدان التي تشهد تطورا تنمويا على صعيد اقتصاد المعرفة مثل فرنسا و ألمانيا، و لدى تونس عدد معتبر من الباحثين الذي بلغ 1771.61 مقارنة بعدد سكانها البالغ حوالى 11 مليون نسمة بالمقارنة مع الجزائر الذ يبلغ تعداد سكانها أكثر من 43 مليون نسمة و الذي بلغ فيها عدد الباحثين 819,34، كما أن عدد الباحثين

¹ بوخاري أم هاني، مرجع سابق، ص 263

في الدول العربية يتم تكوينهم في الجامعات على التخصصات في العلوم الانسانية و الاجتماعية بينما التنمية و التطوير الاقتصادي يعتمد بدرجة كبيرة على التخصصات العلمية و التقنية التطبيقية.

كما تمتلك الجزائر 36000 باحثا في حالة نشاط في مراكز البحث و المخابر كما أن هذه الامكانيات لم يتم استغلالها بشكل كبير و فعال في القطاعات الاقتصادية و المؤسسات العامة على وجه التحديد، و هناك فجوة واسعة بين المؤسسات الاقتصادية العمومية و الخاصة و مؤسسات البحث العلمي، و كان من الأجدر ان تكون النشاطات العلمية في قلب النظام التنموي و الاقتصادي.¹

- براءات الاختراع:

الملكية الصناعية عامة و براءات الاختراع خاصة ذات أهمية كبيرة إذا تم استغلالها بطريقة رشيدة و فعالة، و هذا ما ينتج عنه إنشاء قاعدة للثورة التكنولوجية في مجال التنمية و التطوير الاقتصادي للبلد الذي يقوم باستغلالها، كما ان النتائج المتحصل عليها تساهم في دفع عملية التنمية الاقتصادية و تراكم رأس المال المادي و البشري و التقليل من ظاهرة البطالة و الرفع و التحسين من المستوى المعيشي للسكان.

و يتبين لنا من الجدول أدناه ضعف مستوى الجزائر فيما يتعلق بإيداع براءات الاختراع مقارنة بالبلدان المجاورة تونس و المغرب، و نلاحظ كذلك وجود فراغ أو فجوة كبيرة على مستوى إيداع و العمل على استغلال براءات الاختراع بين الدول التي تحتل المراتب الأولى و الدول التي تتنزل الترتيب وفق هذا المستوى.²

الجدول رقم (3-6) يبين عدد براءات الاختراع في الجزائر مقارنة مع بعض الدول لسنة 2019 وفق منظمة الملكية الفكرية (WIPO).

البلد	السنة	تعداد السكان مليون نسمة	عدد براءات الاختراع
الجزائر	2019	43,05	119
تونس	2018	11,69	201

¹ بوخاري أم هاني، مرجع سابق، ص 264.

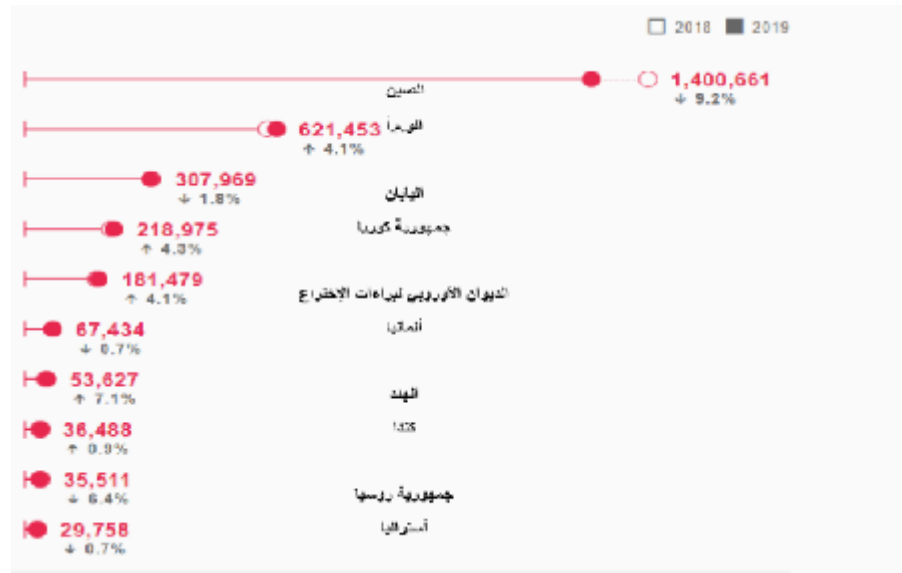
² بوخاري أم هاني، مرجع سابق، ص 265.

292	36,47	2019	المغرب
1183	100,39	2019	مصر
29467	67,06	2019	فرنسا
184178	83,13	2019	ألمانيا

المصدر: بوخاري أم هاني، مرجع سابق، ص 265.

كما يبين الشكل الموالي الدول الأكثر إنتاجا لبراءات الاختراع في العالم حسب إحصائيات 2019 و
فق منظمة الملكية الفكرية (WIPO).

الشكل رقم (3-9) للدول الأكثر إنتاجا لبراءات الاختراع.



المصدر: بوخاري أم هاني، مرجع سابق، ص 265.

- الإنفاق على البحث و التطوير:

الجزائر من البلدان التي لا تمول و تتفق بالقدر الكافي على مجال البحث و التطوير من الناتج المحلي الإجمالي عند مقارنتها مع كثير من الدول التي مثلها أو تفوتها في ميدان الاقتصاد المعرفي، حيث بلغت نسبة 0,07 و هو معدل يزيد من الفجوة في المستقبل بالنسبة لاقتصاد المعرفة، لأن الإنفاق على مجال البحث العلمي يعتبر مؤشر أساسي لبناء مجتمع المعرفة، في مقابل ذلك نجد الإنفاق على البحث و التطوير في دولة اليابان 3,58 و فلندا 3,17 من الناتج المحلي الإجمالي، و هي نسبة مرتفعة ما يبرز التطور الاقتصادي لهذه البلدان.¹

¹ بوخاري أم هاني، مرجع سابق، ص 266.

الجدول رقم (3-7) يبين الإنفاق من الناتج المحلي الإجمالي على البحث و التطوير في الجزائر مقارنة مع الدول المجاورة و بعض دول منظمة التعاون الاقتصادي وفق إحصاءات البنك الدولي لسنة 2021.

البلد	السنة	الإنفاق على البحث و التطوير
الجزائر	2005	0,07
تونس	2014	0,64
المغرب	2010	0,71
مصر	2014	0,68
فرنسا	2014	2.26
ألمانيا	2014	2,87
اليابان	2014	3,58
فنلندا	2014	3,17

المصدر: بوخاري أم هاني، مرجع سابق، ص 266.

- النشر العلمي:

قامت الجزائر في الآونة الأخيرة نوعا من عملية التنظيم لتسهيل عمليات البحث العلمي عن المعلومات بتصويب مجهودات الباحثين للنشر في منصة ASJP، و هو الموقع الخاص بالمجلات العلمية الجزائرية المحكمة في جميع المجالات و التخصصات العلمية، حيث قامت هذه المنصة حديثة النشأة بتوفير معلومات حديثة و التي تم نشرها في الدوريات العالمية ذات الشهرة، عن طريق قاعدة البيانات SNDL و التابعة لوزارة التعليم العالي الخاصة بالأساتذة الباحثين و الباحثين الدائمين و كذا طلبة الدراسات العليا و الطلبة المقبلين على التخرج من مهندسين و طلبة الماستر 2.

و أظهرت مجموعة من الدراسات التي تم إجراؤها على عينة من مستخدمي هذا النظام من خلال توجه طلبة الدكتوراه لاستغلالهم مصادر المعلومات المتوفرة، لكن توجد بعض العراقيل تعترض الاستغلال الكامل لها منها نقص التحكم في اللغات الأجنبية، إضافة إلى ضعف استخدام مهارات البحث حول قواعد المعلومات ، كما بينت دراسة أخرى طبقت على مجموعة من الأساتذة بكلية العلوم الاقتصادية لجامعة باتنة إلى اعتبار نظام التوثيق الوطني يتضمن العديد من قواعد البيانات ذات القيمة العلمية التي يتم استعمالها في الدراسة و التعلم، و من الضروري التعريف بشكل أكثر لهذا النظام خاصة وفق شريحة

الأكاديمي و تكوين المستخدمين تقنيا من أجل التحكم الأمثل في البحث و استغلال قواعد هذا النظام بأسلوب جيد.¹

و ضمن قياس متغير النشر العلمي في الجزائر على المستوى الدولي من خلال الرجوع إلى إحصائيات مؤشر سكوبس (Scopus).

الجدول رقم (3-8): يبين النشر العلمي و المؤشر H وفق قاعدة سكوبس (Scopus) مقارنة مع بعض الدول.

البلد	المؤشر H	الوثائق	عدد الاستشهادات	عدد الاستشهادات لكل وثيقة
الجزائر	178	74802	569277	7,61
تونس	193	94962	840209	8,85
المغرب	196	71536	623082	8,71
مصر	322	264543	3041277	11,55

المصدر: بوخاري أم هاني، مرجع سابق، ص 267.

من خلال الجدول يتبين لنا أن الجزائر تعاني من ضعف في النشر العلمي خاصة النشر الذي يتميز بالجودة العلمية العالية، و التي تتعلق بصفة مباشرة بالتنمية الاقتصادية مثل البحوث التي تنشر في ميدان العلوم الصرفة، و التقنيات التطبيقية نتيجة ضعف التكوين فيها لحساب تخصصات أخرى و التي تعتبر من أهم مرتكزات و متغيرات اقتصاد المعرفة.

الجدول رقم (3-9): يبين ترتيب الجزائر ضمن بعض من دول العالم حول النشر العلمي من 1996 إلى 2018

البلد	الفترة	الترتيب	عدد المنشورات العلمية
الجزائر	من 1996 إلى 2018	55	7643
تونس	من 1996 إلى 2018	51	8706
المغرب	من 1996 إلى 2018	58	7081
مصر	من 1996 إلى 2018	35	22018
فرنسا	من 1996 إلى 2018	07	120908

¹ بوخاري أم هاني، مرجع سابق، ص ص، 266-267.

ألمانيا	من 1996 إلى 2018	04	180608
---------	------------------	----	--------

المصدر: بوخاري أم هاني، مرجع سابق، ص 267.

يظهر لنا من الجدول السابق ترتيب الجزائر معتبر نسبيا من جانب النشر العلمي، و ما يفسر عدم وجود علاقة طردية بين النشر العلمي و عملية التقدم في الاقتصاد المعرفي هو نوعية النشر من جهة، و كذلك عدم استغلال مخرجات البحث العلمي و ربطها باحتياج القطاع العمومي و الخاص من أجل تحقيق التنافسية المطلوبة و زيادة الإنتاج.¹

5-3-3- تقييم البنية التحتية للمعلومات و الاتصالات في الجزائر:

و تعتبر القاعدة الصلبة و الأساسية التي يبدأ منها اقتصاد المعرفة، لأنها تسمح بتوفير البيئة المناسبة التي تنتقل فيها المعلومات بين الأفراد و المؤسسات و بين الحكومة و المواطنين مما يسهل و اكتساب المعرفة و توظيفها في كل القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية و السياسية و الثقافية و الأمنية.

الجدول رقم (3-10) يبين الاشتراك بالهاتف المحمول و الاشتراك في خدمات التدفق العالي على الخطوط الثابتة.

البلد	السنة	الاشتراك بالهاتف المحمول	الاشتراك في خدمات التدفق العالي على الخطوط الثابتة لكل 100 ساكن
الجزائر	2019	109	8.32
تونس	2019	126	10.2
المغرب	2019	128	4.80
مصر	2019	95	7.57
فرنسا	2019	111	45.69
ألمانيا	2019	128	41.99

المصدر: بوخاري أم هاني، مرجع سابق، ص 268.

البنية التحتية الخاصة بتكنولوجيا المعلومات و الاتصالات في الجزائر كانت في المرتبة 107 في سنة 2019 بقيمة 33.60 وفق مؤشر الاتحاد الدولي للاتصالات، و جاءت بعد مصر في الترتيب 78 و تونس في الترتيب 83 و المغرب في الترتيب 77، و يمثل عدد السكان الذين يتحصلون على تغطية

¹ بوخاري أم هاني، مرجع سابق، ص 267.

شبكات الهاتف المحمول و استفادوا من خدمات الانترنت ، من بين أهم المتغيرات التي يتم الاعتماد عليها لقياس البنية التحتية للمعلومات و الاتصال.

و يمكننا الاعتماد على الجدول السابق لقياس الوضع في الجزائر فنجد الاشتراك في الهاتف المحمول ينمو و يتطور بشكل سريع على حساب الهاتف الثابت، و هذا نتيجة تنوع الخدمات المقدمة لدى مموني خدمات الهاتف المحمول، ما ينتج عنه ارتفاع نسبة الوصول للمعلومات على الرغم من ضعف تدفق الانترنت.¹

5-4- التحديات التي يواجهها اقتصاد المعرفة في الجزائر:

- الانتاج المحلي يعتمد بشكل أساسي على الاقتصاد الريعي و مختلف النشاطات الأولية كالفلاحة و الصناعة الاستخراجية و المنتجات الاستهلاكية، و هذا ما يعمل على تخفيض الطلب على المعرفة و الاستثمار فيها مما يعمل على اقتناص الفرص المتاحة لإنتاجها محليا و العمل على استغلالها بفعالية في الأنشطة الاقتصادية.

- الاستراتيجيات التنموية غائبة و معالمها غير واضحة و التي تهدف إلى تدعيم و تطوير القدرة على الإنتاج الوطني و انخفاض مستوى الاهتمام و الاستثمار في مجال تكوين و تدريب الموارد البشرية و كذلك الاستثمار في البحث و التطوير العلمي.

- عدم القضاء على الفجوة الكبيرة الواقعة بين المؤسسات الاقتصادية العمومية و الخاصة و المؤسسات الجامعية الوطنية، مع غياب الأنشطة و الأعمال المشتركة و اتفاقيات التعاون و العمل و البحث، مع انعدام التنسيق الضروري بين مختلف هذه المؤسسات.

- غياب المبادرات التقديرية للمجهودات الكبيرة المبذولة من طرف الباحثين في مؤسسات التعليم العالي و مراكز البحوث العلمية، مع الاهمال الواضح و عدم الأخذ بعين الاعتبار لمختلف النتائج و التوصيات التي يتوصل إليها هؤلاء الباحثين.

- أعمال القرصنة التقنية الغير قانونية و التي تتمثل في القيام بنسخ محتوى الأقراص المضغوطة لبرامج الحاسوب و غيرها، و التي تعتبر خطرا كبيرا يعمل على تهديد الملكية الفكرية، حيث يمكن اعتبارها تعديا على حقوق الآخرين و تلحق بهم أضرارا و تمنعهم من الاستيفاء من حقوقهم الكاملة، حيث تستعمل من

¹ بوخاري أم هاني، مرجع سابق، ص 268.

أجل ذلك الوسائل و الأدوات نفسها التي يركز عليها الاقتصاد المعرفي و هي تكنولوجيا الإعلام و الاتصال.

- هجرة الأدمغة والكفاءات حيث تشكل هذه الظاهرة المتنامية و المنتشرة نزيفا و هدر حقيقيا للاقتصاد الوطني و لمستقبل التنمية المحلية، فاققتصاد البلد الأصلي يتكبد خسائر كبيرة من خلال الانفاق المعتبر المخصص للاستثمارات الموجهة للرأسمال البشري، فأصبح البلد لا يجني منها العائدات المنتظرة، كما أن اقتصاد المعرفة يعتمد بشكل أساسي على الرأس مال البشري فهو يتعرض مباشرة بظاهرة بهجرة الأدمغة و خاصة في الميدان التكنولوجي.

- تعتبر الابتكارات و التطورات التكنولوجية المتنامية و المستمرة إضافة إلى تقنيات الويب من التحديات الرئيسية من أجل الاندماج في الاقتصاد المعرفي، إضافة لذلك تمنح التكنولوجيا الكثير من القضايا و المواضيع ذات الطابع القانوني و الأمني و الأخلاقي ذات الصلة بها، مثل الأمن المعلوماتي و الجرائم الإلكترونية و الخصوصية و غيرها.¹

- مكانة الاقتصاد الجزائري التي تتراجع باستمرار على المستوى العالمي.

- الضعف و عدم التحكم الحقيقي و إنتاج و استعمال التكنولوجيا في الجزائر.

- اتساع الفجوة الرقمية التي ظهرت نتيجة ثورة المعلومات و الاتصال بين البلدان المتقدمة من جهة و البلدان النامية من جهة ثانية.

- النواتج و العائدات المتدنية في درجة التأثير للمنتوجات العلمية مع مقارنتها بالقدرات الجزائرية المبذولة في هذا المجال.²

6- التعليم المقاولاتي الجامعي و علاقته بتطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر:

التعليم المقاولاتي الجامعي هو عبارة عن اكتساب الطلبة الجامعيين مختلف الاتجاهات و الميولات و الرغبات و مهارات الأعمال الحرة، من خلال زيادة مستوى الوعي المقاولاتي من خلال اقتناص الفرص الوظيفية المتاحة، و التدريب و التكوين على مختلف مهارات الابداع و الابتكار و العمل على تنمية و تطوير المبادرات الفردية الذاتية لممارسة الأعمال الحرة بكل استقلالية و حرية، كما يجعل التعليم المقاولاتي الجامعي المتخرجين من المؤسسات الجامعية قادرين على إنشاء فرص عديدة للأعمال و

¹ قصاص الطيب، مرجع سابق، ص ص، 211-212.

² ولد عامر صورية، و يوسف رشيد، مرجع سابق، ص 350.

تأسيس المشاريع المقاولاتية، و ذلك بتزويدهم بالمهارات و القدرات لمعرفة الطرائق التي تساعد على المساهمة في التنمية و تطوير اقتصاد المعرفة، لتحقيق رفاهية و رخاء المجتمع عن طريق معالجة المشكلات الاجتماعية و الاقتصادية المتعلقة بعدة ظواهر سلبية كالبطالة و الفقر، و مختلف أشكال العنف و التهميش الاجتماعي السائد في المجتمع.¹

كما تم الاعتماد على التعليم المقاولاتي كاستراتيجية تستعمل لمواجهة مختلف المشاكل الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع، و يعمل هذا التعليم على توفير المعارف و المهارات التي تمنح الشباب من خلال تأهيلهم على إنشاء مشاريع ريادية تساعد على تحقيق مداخيل و إيرادات مناسبة، و إنتاج سلع و خدمات تساهم في تحقيق الرفاهية الاجتماعية و تحسين المستوى المعيشي، و تحقيق التنمية الاقتصادية باعتماد الاقتصاد المعرفي القائم على المعرفة كأساس للتطور و الازدهار، لأن التعليم المقاولاتي يسعى لبناء نظام معرفي اقتصادي يتميز بالإبداع و الابتكار التي يتم تفعيلها تحت سلطة المؤسسة الجامعية، للقيام باستحداث الأفكار الريادية و العمل على تبني هذه الأفكار عن طريق التعليم المقاولاتي حتى تتجسد على شكل مشاريع مقاولاتية رائدة و ذات إنتاجية.

فالتعليم المقاولاتي يعتبر من المحاور الأساسية لتطوير و تنمية اقتصاد المعرفة من خلال المهارات التقنية و الإدارية و الشخصية التي تم تلقينها للطلبة في المؤسسات الجامعية، فهذه البرامج الدراسية للتعليم المقاولاتي تعمل على تشجيع المثابرة و الاستقلالية، روح المبادرة و القيادة، الثقة بالنفس و غيرها من المهارات المقاولاتية، و لمؤسسات التعليم العالي دور فعال في بناء اقتصاد المعرفة عن طريق المشاريع و الأفكار المقاولاتية، و منحهم القدرة اللازمة للانطلاق و بداية مشاريعهم الخاصة و توفير مناصب شغل و منه المساهمة في بناء التنمية الاقتصادية، و تفعيل الاقتصاد

من خلال دعم متطلبات و مرتكزات اقتصاد المعرفة كالإبداع و الابتكار و الإنتاج و النشر العلمي إضافة لعمليات البحث العلمي و التطوير التكنولوجي، كما أظهرت الدراسات و الأبحاث أن الطلبة الجامعيين الذين استفادوا من دورات تكوينية في التعليم المقاولاتي يكونوا حريصين بشدة حتى يصبحوا رواد أعمال و اصحاب مشاريع مقاولاتية، و هذا مقارنة بالطلبة الذين لم يستفيدوا من هذه الدورات، كما أكدت الأدبيات العلمية وجود علاقة وطيدة بين التعليم و التكوين و المقاولاتية و نمو اقتصاد المعرفة، لأن

¹ بوحروود فتيحة، و قورين سعاد: التعليم المقاولاتي الجامعي كآلية لدعم المقاولاتية، عرض تجارب بعض الجامعات العربية و الجزائرية، مجلة الاقتصاد و المناجمنت، المجلد 20، العدد 01، جوان، 2021، ص 358.

المؤسسات الجامعية هي المصدر الأساسي لتنمية و تطوير الرأس مال البشري لأن التعليم المقاولاتي الجامعي يساهم في زيادة امتلاك المتخرجين لأفكار إبداعية لمشاريع الأعمال الريادية، و التي تتميز باستخدام التكنولوجيا عالية الدقة و التي تساعد على التوجه نحو بناء اقتصاد المعرفة و التغلب على المشاكل الاجتماعية من بينها البطالة، كما يساهم بطريقة فعالة في توفير جسور الترابط بين المجتمعات الأكاديمية و قطاعات المشاريع و الأعمال و التقارب المناسب بين العلم و السوق لتطوير و تحسين نوعية المنتجات و الخدمات التي يتم تقديمها للمجتمع.¹

كما أن التعليم المقاولاتي يسمح للطلبة على التعليم و تحديد فرص العمل و الاستثمار الجديدة من خلال تعزيز الكثير من الفرص الابداعية المبتكرة المتعلقة بالتكنولوجيا و تقنياتها، و التدريب على مهارات تنظيم المشاريع المقاولاتية ذات الجدوى و الجودة الاقتصادية، كما أكدت الأبحاث الارتباط الوثيق بين التعليم المقاولاتي الجامعي كوسيلة فعالة لتزويد الطلبة بالمعارف و المهارات العلمية اللازمة حول إنشاء المشاريع و الأعمال الريادية المقاولاتية، و هذا من أجل النجاح في تطوير و تنمية الاقتصاد المعرفي، كما للتعليم المقاولاتي تأثير كبير في اختيار الطلبة الجامعيين للمهن و المشاريع المقاولاتية في مستقبلهم الوظيفي، فالمؤسسات الجامعية تلعب دورا مهما في غرس روح المبادرة و البحث و الابتكار و مختلف الأعمال الحرة التي لها علاقة مباشرة بتطوير اقتصاد المعرفة الجزائري.²

¹ بوحروود فتيحة، و قورين سعاد، مرجع سابق، ص 359.

² بن وريدة حمزة، مرجع سابق، ص 103.

خلاصة:

نستنتج من هذا الفصل أن اقتصاد المعرفة من سمات الاقتصاد الحديث الذي يعتمد بشكل أساسي على المعرفة من حيث إنتاجها و نشرها و استغلالها من أجل تحسين الحياة الإنسانية و الاجتماعية للمجتمعات البشرية، كما يرتكز هذا الاقتصاد على التعليم و البحث العلمي و الابتكار و التكنولوجيا و خدمات المعلومات باعتبارها مرتكزات تسهل استعمال المعارف العلمية و التكنولوجية في تنمية و تطوير الاقتصاد و المجتمع، كما أن من مخرجات هذا الاقتصاد هو السرعة و الدقة و نوعية الخدمات المقدمة و الرفيعة التي يستفيد منها المجتمع الإنساني و الاقتصاد ، كما تلعب الانترنت دورا محوريا في تسريع و استعمال المعرفة بطريقة عقلانية و أكثر حوكمة في اقتصاد المعرفة الذي يعمل على تشجيع الابتكارات و الاختراعات العلمية التي تساعد على إضفاء المرونة في استعمال و استغلال هذه المعارف العلمية و تسخيرها لزيادة الإنتاج و نوعيته، كما يتميز العمال في الاقتصاد المعرفي بالخبرات النوعية المتراكمة و المهارات العالية و التخصص الذي يعتمد على الدقة و السرعة في إنتاج المعارف و تقديم الخدمات.

الجانب الميداني

الفصل الرابع:

الجانب التطبيقي للدراسة الميدانية

- 1- منهج البحث العلمي المتبع
- 2- مجتمع البحث الكلي للدراسة
- 3- عينة الدراسة و البحث
- 4- مفهوم الاستبيان (استمارة البحث)
- 5- المجال المكاني للدراسة
- 6- المجال الزمني للدراسة
- 7- المجال البشري للدراسة

تمهيد:

بعدما قمنا بتحرير الجانب النظري للأطروحة عن طريق البحث البيبليوغرافي والبحث و الدراسة النظرية للإحاطة قدر الإمكان بموضوعنا، انتقلنا بعد ذلك إلى جانب الدراسة الميدانية حيث تعتبر أهم المراحل التابعة للجانب النظري و المكمل له، فهذه الدراسة مبنية على الشقين النظري و التطبيقي الميداني أي جمع المادة العلمية و الاطلاع على البيانات النظرية اللازمة التي نحتاجها في الدراسة و كذلك جمع مختلف البيانات من الواقع الميداني وتحليلها وتفسيرها للحصول على مختلف النتائج التي تم التوصل إليها مع ما يتوافق بالجانب النظري مع ما تفرضه الدراسة ومجتمع البحث الميداني و وفق ما يختاره الباحث.

و في الجانب الميداني للبحث و الدراسة المتمثل في الفصل الرابع و حسب الإجراءات المنهجية المتبعة للدراسة الميدانية قمنا بالتعرض لمفهوم المنهج المتبع الذي اعتمدناه في الدراسة مع عرض مجالات الدراسة المكاني الزمني البشري الذي قمنا بتحديد إطاره، كما بينا طريقة و كيفية اختيار عينة البحث و الدراسة وسبب اتباعنا لهذه الطريقة في اختيار العينة، و تطرقنا للأدوات و التقنيات المستعملة في جمع البيانات ومعلومات حول موضوع دراستها هذه.

1- منهج البحث العلمي المتبع

1-1- تعريف منهج البحث العلمي:

يعتبر المنهج من الأساليب العلمية التي يعتمد عليها الباحث السوسيولوجي في دراسته و بحثه عن ظاهرة أو موضوع علمي معين، فمن خلال المنهج يمكن دراسة الموضوع دراسة علمية دقيقة للحصول على تفسير علمي و التوصل لنتائج كمحصلة للبحث.

و يمكن تعريف المنهج من خلال تقديم مجموعة من التعاريف التي من خلالها يمكننا الإحاطة بهذا المفهوم، حيث يستخدم مفهوم المنهج Méthode بعدة معاني و دلالات و أصلها مشتق من الكلمة اللاتينية Méthodus و التي أخذت من اليونانية، كما استخدمها أفلاطون و التي كان يقصد بها البحث أو النظر أو المعرفة، و استعملها أرسطو بمعنى البحث، في حين استخدمت من طرف علماء المناهج الأوربيين كطريقة للبحث.

و كلمة منهج لها معاني متعددة و اصطلاحات مختلفة بحيث تعني بأنها نوع من الإجراء العملي لتحقيق هدف محدد، كما تتضمن معنى الإجراء النظامي أو نوعا من الأسلوب الاستقصائي، كما تعني أنها خطة نظامية أو فرعا من الدراسة و المعرفة يتناول مبادئ التحقق العلمي.¹ كما يعرف الدكتور عامر مصباح المنهج العلمي بأنه مجموعة من الخطوات العلمية الواضحة و الدقيقة التي يتبعها الباحث في معالجته و دراسته لظاهرة اجتماعية أو سياسية أو إعلامية معينة. في حين نجد موريس أنجرس يعرف المنهج العلمي بأنه عبارة عن جواب لسؤال كيف؟ نصل إلى أهداف معينة في مقابل ذلك فالتقنيات تشير إلى الوسيلة أو الطريقة التي يتم استعمالها للوصول إلى الأهداف المحددة.²

¹ طاهر حسو الزيباري، (2011)، أساليب البحث العلمي في علم الاجتماع، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، ص 53.

² لطاد ليندة، و آخرون، (2019)، منهجية البحث العلمي و تقنياته في العلوم الاجتماعية المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، ط1، برلين، ألمانيا، ص 14.

و يعرف ابن خلدون و ابن تيمية المنهج العلمي على أنه مجموعة من القواعد التي تم صياغتها، و التي يعتمد عليها الباحثين من أجل الوصول إلى الحقائق العلمية التي لها علاقة بالظاهرة المدروسة أو المشكلة موضوع التحليل و الدراسة و التوصل إلى النتائج المرجوة.¹

كما عرف المنهج العلمي على أنه وسيلة للبحث العلمي يستعمل للكشف عن المعارف و الحقائق و القوانين التي يتم السعي إلى إبرازها و تحقيقها، و ترتبط صحة و سلامة النتائج مع صحة و سلامة المنهج المتبع في البحث.² كما أن المنهج هو عبارة عن فن التنظيم الصحيح لسلسلة من الأفكار بهدف الكشف عن الحقيقة حين نجهلها، أو من أجل البرهنة عليها لآخرين حين نكون على دراية بها.³ من التعاريف السابقة يمكننا تعريف المنهج العلمي على أنه مجموعة من القواعد و الإجراءات و الخطوات التي نعتد عليها في الكشف عن الحقائق و البرهنة على أفكار معينة، و تكون النتائج المتحصل عليها سليمة عندما يتم الاعتماد على المنهج السليم و المناسب.

1-2- المنهج الوصفي:

يعتبر هذا المنهج الأكثر استعمالا في مجال العلوم الاجتماعية نظير خصوصياته التي تتناسب مع طبيعة الظاهرة الاجتماعية، و من هذا المبدأ يسعى المنهج الوصفي للتحليل و التفسير. و يمكن تعريفه على أنه العمل على جمع أوصاف و معلومات دقيقة عن الظاهرة المراد دراستها و تتبعها كما هي في الواقع، و لا يكتفي هذا النوع من المناهج بالوصف فقط بل يتجاوز ذلك إلى تحديد العلاقات و مقدارها، أو العمل على اكتشاف الأسباب الضمنية وراء حدوث ظاهرة معينة.⁴ كما اهتم هذا النوع من المناهج منذ تأسيسه بدراسة المشكلات الاجتماعية و الانسانية و هو المنهج الوحيد الذي باستطاعته دراسة بعض المواضيع الانسانية و الاجتماعية، كالبحوث السلوكية لعدم امكانية القيام بتجارب في مثل هكذا مواضيع وفق مخطط عمل متفق عليه في جميع البحوث العلمية.

¹ مساك أمينة، و تابثروكية فاطمة، ()، منهجية كتابة الرسائل الجامعية، ص 6.

² نادية عيشور و آخرون، (2017)، منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، مؤسسة حسين راس الجبل للنشر و التوزيع، قسنطينة، الجزائر، ص 211.

³ عمار بوحوش، و محمد محمود الذنبيات، مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007، ص 103.

⁴ نادية عيشور و آخرون، مرجع سابق، ص ص 215، 216.

- كما أن المنهج الوصفي يمكن من خلاله القيام بمجموعة من الإجراءات كالوصف و التعليل و التحليل. و استخدام هذا المنهج يجب اتباع مرحلتين مهمتين: المرحلة الأولى تتمثل في الاستطلاع أما المرحلة الثانية فهي الوصف الموضوعي للظاهرة حيث يقوم الباحث بما يلي:
- تفحص الموقف و دراسته دراسة وافية و معمقة و دقيقة؛
 - تفحص المشكلة المراد دراستها بعناية؛
 - صياغة الفرضيات المناسبة بناء على ملاحظاته؛
 - اختيار عينة البحث المناسبة التي تتعلق بالمشكلة المدروسة؛
 - تحديد طريقة جمع البيانات حول المشكلة المطروحة؛
 - العمل على تصنيف البيانات و مقارنتها و تحديد أوجه التشابه و الاختلاف و العلاقة بينهما؛
 - اختيار أداة البحث المناسبة لجمع البيانات كالاستبيان أو المقابلة أو الملاحظة، حسب طبيعة المشكلة المراد دراستها، كما بإمكان الباحث التحقق من صلاحية هذه التقنيات عند جمع البيانات؛
 - القيام بالملاحظات و جمع البيانات و المعلومات بأسلوب موضوعي و دقيق؛
 - العمل على تحديد النتائج و تصنيفها و تحليلها و تفسيرها و وضع توصيات لتحسين الواقع في المستقبل.

كما تكون مصادر معلومات الباحث في المنهج الوصفي إما من المجتمع الأصلي كله، أو من العينة البحثية الممثلة لهذا المجتمع، و اختيار هذا لأسلوب أو لطريقة معينة يكون حسب طبيعة الموضوع الذي يقوم بدراسته.¹

2- مجتمع البحث:

يقصد بمصطلح مجتمع البحث في أدبيات البحث العلمي مجموع الوحدات التي بإمكان الباحث أن يتعامل معها لأجل جمع بياناته البحثية التي يحتاجها، كما يعبر مجتمع البحث عن كتلة ليست محصورة او محددة بالضرورة من خلال عدد وحداتها و أسمائها، لكنها محددة من حيث خصائصها من حيث

¹ رجاء وحيد دويدري، كتاب البحث العلمي أساسياته النظرية و ممارسته العلمية، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط1، 2000، ص ص 183-192.

السمات و المعايير العامة التي تشترك فيما بينها، و التي يركز عليها الباحث في بنائه للمقاييس الأولية الخاصة بإطار المعاينة.¹

أما مجتمع البحث الخاص بموضوع دراستنا هذه وهو التعليم المقاولاتي الجامعي و علاقته باقتصاد المعرفة في الجزائر فيتمثل في طلبة مركز تطوير المقاولاتية بجامعة البويرة.

3- العينة:

يمكن تعريف العينة على أنها ذلك الجزء من المجتمع الأصلي بحيث تتوافر في هذا الجزء سمات و خصائص المجتمع المراد دراسته، و الحكمة أو الهدف من إجراء الدراسة على العينة هي أنه غالبا من غير الممكن إجراء الدراسة على المجتمع ككل، و يصير ذلك ممكنا إذا كانت خصائص و سمات العينة تمثل تمثيلا حقيقيا للمجتمع ، وفق أكبر عدد من المتغيرات التي يمكن إخضاعها للدراسة.

و لكي يتمكن الباحث من توظيف معارفه السوسيولوجية من خلال نموذج التحليلي، عليه أن يكون دقيقا في اختيار العينة المناسبة، حتى يتم الربط بين الفرضية و ميدان الدراسة لأن العينة عبارة عن وحدة إحصائية ممثلة لكل المجتمع و تعتبر:

- طريقة و أسلوب و اساليب جمع البيانات؛

- عبارة عن منهج يتطلب الدقة في تحديد الأهداف التي تحدد من أجلها العينة، و العناية الدقيقة في وضع شروط العينة، و كذلك خبرة الباحث في كيفية اختيارها.

و بناء على ذلك فإن العينة يتم تحديدها من مجتمع البحث الأصلي، و تتمثل في مجموعة من الأفراد الذين ينتمون لمجتمع البحث، و التي يتم تحديدها حسب معايير علمية دقيقة و مضبوطة.

أما عملية المعاينة فيجب أن يتوفر فيها شرطان أساسيان كما:

- تحديد مجتمع البحث الأصلي؛

- تحديد حجم العينة؛

و تعتبر عينة البحث هي العينة الفرضية فيعمل الباحث على اختيارها بطريقة حرة باعتبارها تحقق أهداف الدراسة التي يقوم بإجرائها.²

¹ سعد الحاج بن جخل، كتاب العينة والمعاينة، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان (الأردن)، ط1، 2019، ص ص

² لطاد ليندة، و آخرون، ص ص 68 - 69.

3-1- العينة القصدية:

يمكن تعريفها على أنها تلك العينة التي يستخدم فيها الباحث الحكم الشخصي على أساس أنها هي الأفضل و الأنسب لتحقيق اهداف الدراسة. و منها يختار الباحث أفراد عينته بما يساعده على تحقيق اهداف دراسته و معارفه، دون وجود قيود أو شروط محددة إلا التي يراها هو مناسبة من حيث الكفاءة أو المؤهل العلمي أو الاختصاص و غير ذلك. كما تعتبر العينة القصدية ممثلة لجميع وجهات النظر و أساس متين للتحليل العلمي، كما أنها مصدر ثري للمعلومات التي تشكل في ذاتها قاعدة تناسب الباحث في موضوع بحثه أو دراسته.¹

و الفكرة الأساسية في العينة القصدية (العمدية) عند الحاجة لاختيار عينات بمواصفات محددة ممثلة لمجتمع بمواصفات معلومة و محددة، كما يقوم الباحث بانتقاء أفراد عينته في هذا النوع بدون اتباع طريقة العينة العشوائية البسيطة، بحيث يقوم الباحث بوضع مواصفات و خصائص محددة و دقيقة لأفراد العينة، و تكون مبنية على معلومات معروفة مسبقا عن مجتمع البحث أو الدراسة، ثم يعمل على اختيار الأفراد الذين تنطبق عليهم هذه الشروط التي حددها بدرجة كبيرة.²

كما أن النتائج البحثية و العلمية للعينة القصدية لا تتمتع بالموضوعية اللازمة في البحث العلمي، غير أن إيجابياتها كثيرة و التي تتمثل في قدرتها على منح معلومات و براهين كافية عن طبيعة و خصائص مجتمع البحث و لا تحتاج لإجراء العمليات التي تتضمن التحليلات الإحصائية المعقدة التي تعتمد عليها العينات العشوائية.³

3-2- أسباب اختيار العينة القصدية:

لقد قمنا باختيار الأفراد الذين تلقوا تكويننا و استفادوا من التمويل في مركز تطوير المقاولاتية لأسباب كثيرة منها:

- أن هؤلاء الأفراد يملكون معارف علمية و استفادوا من التعليم المقاولاتي من خلال التكوين الذي أجروه في مركز تطوير المقاولاتية، كما تلقوا برامج و أساليب و طرق حول التعليم المقاولاتي التي تساعدهم على إنشاء مشاريعهم و التي تعتبر بدورها أنشطة تدعم اقتصاد المعرفة.

¹ حمد خليل عباس و آخرون، مدخل إلى مناهج البحث في التربية و علم النفس، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2007، ص 229.

² لطاد ليندة، و عباس عائشة، رائجة زكية، و آخرون، ص 240.

³ عبد الغني عماد، البحث الاجتماعي (منهجيته، مراحله، تقنياته)، ط1، منشورات جزوس برس، لبنان، 2002، ص 73.

- كما أن هذه الفئة تتعامل مع مختلف المراحل التي تسمح لهم بإنجاح مشاريعهم المقاولاتية من خلال المعارف التي تم تلقينها لهم في التعليم المقاولاتي و هو موضوع بحثنا هذا.
- تعاني هذه الفئة من نقص في التوظيف نتيجة الأعداد الكبيرة التي تمتلك شهادات علمية و ليس لها مناصب عمل لذلك فهم لديهم طموحات لتحقيق مشاريعهم المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي و التكوين في مراكز تطوير المقاولاتية و منه الاندماج أكثر في اقتصاد المعرفة من خلال أفكارهم الابتكارية.
- سهولة التعامل مع هذه الفئة بحكم أن موضوع دراستنا يتناسب و المجال الذي يتكونون فيه، كما تكمن سهولة الاندماج معهم من خلال المصطلحات الخاصة بالتعليم المقاولاتي و اقتصاد المعرفة.
- خصوصية الطلبة الذين يقصدون مركز تطوير المقاولاتية في جامعة البويرة نظير اهتمامهم بالتكوين و التعليم المقاولاتي لتحكمهم في تسيير و اختيار مشاريعهم المقاولاتية.

4- أدوات جمع البيانات:

يختار الباحث الأداة التي يراها مناسبة لجمع البيانات و المعلومات حسب طبيعة موضوع دراسته، و في موضوع بحثنا هذا اخترنا تقنية الاستمارة كأداة مناسبة من أدوات جمع البيانات، و قمنا بتوزيعها على طلبة مركز تطوير المقاولاتية بجامعة ألكلي محند أولحاج بالبويرة.

4-1- مفهوم الاستبيان (الاستمارة) Questionnaire :

اختلف خبراء مناهج البحث العلمي في معنى مصطلح الاستبيان، لغة: فهو طلب البيان، أما اصطلاحا فهو نموذج يضم مجموعة من الأسئلة التي يتم إرسالها إلى عدد من المبحوثين بهدف الحصول على معلومات منهم و آرائهم حول موضوع البحث.¹ كما يمكن تعريفها على أنها قائمة من الأسئلة لكل سؤال منها مجموعة من الإجابات، كما أنها استمارة تسمح بجمع البيانات الموحدة قياسيا، و المقننة نسبيا، عن كل حالة من الحالات كبيرة العدد عادة.²

و يعرف الاستبيان على أنه إحدى طرق جمع المعلومات من المبحوثين عن طريق أسئلة مكتوبة على استمارة يقدمها الباحث بنفسه أو بواسطة البريد للمبحوثين، و تكون الأسئلة مبنية حول معرفة الرأي

¹ أنيسة عطية سليم قنديل، الاستبانة كأداة بحث علمي، دراسة تقييمية، مؤتمر الدراسات العليا بين الواقع و آفاق الإصلاح و التطوير، انعقد بتاريخ 29- 30 أبريل 2013، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين، ص 6.

² بوب ماتيز، و ليز روس، ترجمة محمد الجوهري، الدليل العلمي لمناهج البحث في العلوم الاجتماعية، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، 2016، ص 414.

العام و الخاص و المواقف و الأحكام القيمية، أو حول الحقائق و أحداث و الظواهر الاجتماعية، و تكتب أسئلتها بلغة بسيطة و مفهومة دون تعقيد و مبسطة خالية من المصطلحات العلمية، و تكون بعيدة عن الاسهاب و الاطناب مجهزة لغرض الدراسة، و تتضمن جملاً قصيرة و واضحة تعبر عن فكرة واحدة و خالية من التكرار بداية من الأسئلة الرئيسية و انتهاء بالعموميات.¹

و تعرف **الاستمارة** أو سبر الآراء بأنها تقنية مباشرة للتقصي العلمي تستعمل على الأفراد المبحوثين، و تسمح باستجوابهم بطريقة موجهة، و القيام بسحب كمي بهدف إيجاد علاقات رياضية و القيام بمقارنات رقمية بين البيانات التي تم جمعها.²

مما سبق ذكره يمكننا القول أن الاستبيان أو الاستمارة هو عبارة عن مجموعة من الأسئلة التي يتم صياغتها من طرف الباحث و التي توجه لمجموعة محددة من الأفراد بهدف الإجابة عليها و الحصول على معلومات و بيانات تستخدم لأغراض البحث، و تكون أسئلتها واضحة و سهلة و يحمل كل سؤال فكرة واحدة خالية من الغموض و التعقيد و الأسئلة تتراوح بين المغلقة و المفتوحة و شبه مغلقة.

5- المجال المكاني للدراسة:

أجرينا الدراسة الميدانية في جامعة أكلي محند أولحاج و بالضبط في مركز تطوير المقاولاتية المتواجد بمعهد التكنولوجيا، و هو ما يتناسب مع موضوع دراستنا و المتمثل في التعليم المقاولاتي الجامعي و علاقته باقتصاد المعرفة في الجزائر.

5-1- تاريخ إنشاء جامعة البويرة:

تأسست جامعة أكلي محند أولحاج بالبويرة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-241 المؤرخ في 14 رجب عام 1433 الموافق لـ 04 يونيو سنة 2012 و المتضمن إنشاء جامعة البويرة. و هي عبارة عن مؤسسة عمومية ذات طابع علمي و ثقافي و مهني، و تتمتع بالشخصية المعنوية و الاستقلال المالي. كما ترتب عن المرسوم التنفيذي المشار إليه سابقاً، إعادة هيكلة الجامعة لتصبح مكونة من ست (06) كليات و (02) معهدين كما يلي:

1. كلية العلوم و التكنولوجيا.

¹ معن خليل عمر، مناهج البحث في علم الاجتماع، دار الشروق للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2004، ص 242.

² موريس أنجرس، منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية، تدريبات عملية، ط2، ترجمة بوزيد صحراوي و آخرون، دار القصة للنشر، الجزائر، 2004، ص 204.

2. كلية علوم الطبيعة و الحياة و علوم الأرض.

3. كلية الآداب و اللغات.

4. كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية.

5. كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير.

6. كلية الحقوق و العلوم السياسية.

7. معهد علوم و تقنيات النشاطات البدنية و الرياضية.

8. معهد التكنولوجيا.

إضافة إلى (04) نيابات مديرية على مستوى رئاسة الجامعة مكلفة كل منها بـ:

1. التكوين العالي في الطورين الأول و الثاني و التكوين المتواصل و الشهادات، إضافة للتكوين العالي في التدرج.

2. التكوين العالي في الطور الثالث و التأهيل الجامعي و البحث العلمي، و كذلك التكوين العالي لما بعد التدرج.

3. العلاقات الخارجية و التعاون و التنشيط و التظاهرات العلمية و الثقافية.

4. التنمية و الاستشراف و التوجيه.

5-2- المراحل تاريخية لتطور الجامعة:

- سنة 2001/2002: إنشاء ملحقة تابعة لجامعة محمد بوقرة بومرداس تتضمن تخصص العلوم القانونية و الإدارية.

- سنة 2002/2003: فتح تخصص اللغة و الأدب العربي.

- سنة 2005/2006: ترقية الملحقة إلى مركز جامعي مع استحداث تخصصات أخرى تتمثل في العلوم الاقتصادية، و علوم التسيير و العلوم التجارية إضافة إلى تخصص الحقوق و العلوم السياسية.

- سنة 2006/2007: فتح تخصص العلوم الانسانية و العلوم الاجتماعية.

- سنة 2007/2008: فتح تخصصات العلوم الاقتصادية، و علوم التسيير و العلوم التجارية

- سنة 2008/2009: فتح تخصص العلوم و التكنولوجيا.

- سنة 2010/2011: فتح تخصصات الآداب و اللغات، إضافة إلى معهد علوم و تقنيات النشاطات البدنية و الرياضية.

- سنة 2011/2012: إنشاء كلية علوم الطبيعة و الحياة و علوم الأرض.

- سنة 2012/06/04: ترقية المركز الجامعة إلى جامعة.

3-5 - مهام الجامعة:

تتمثل مهام المؤسسة الجامعية حسب ما نص عليه المرسوم التنفيذي رقم 03-279 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق لـ 23 أوت سنة 2003، المعدل و المتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 06-343 المؤرخ في 04 رمضان عام 1427 الموافق لـ 27 سبتمبر سنة 2006، و المحدد لمهام الجامعة و القواعد الخاصة بتنظيمها و طريقة تسييرها، حيث تتولى مهام التكوين العالي و البحث العلمي و التطوير التكنولوجي. و تتمثل مهامها الأساسية في مجال التكوين العالي على الخصوص فيما يلي:

- تكوين الإطارات الضرورية و التنمية الاقتصادية و الاجتماعية و الثقافية للبلاد؛
- تلقين و تكوين الطلبة على مناهج البحث و ترقية التكوين عن طريق البحث خدمة للبحث العلمي؛
- المساهمة في إنتاج و نشر العلم و المعارف و تحصيلها و تطويرها؛
- المشاركة في عمليات التكوين المتواصل؛

كما تتمثل المهام الأساسية للجامعة في مجال البحث العلمي و التطوير التكنولوجي خصوصا في ما يلي:

- المساهمة في الجهد الوطني للبحث العلمي و التطوير التكنولوجي.
- المساهمة في ترقية الثقافة الوطنية و العمل على نشرها.
- المساهمة في دعم القدرات العلمية الوطنية.
- تثمين و تشجيع نتائج البحث العلمي و نشر الإعلام العلمي و التقني.
- المشاركة ضمن الأسرة العلمية و الثقافية و الدولية في تبادل المعارف و إثرائها.¹

4-5- مركز تطوير المقاولاتية:

4-5-1- التعريف بالمركز: هو أحد الهياكل التي تم إنشاؤها مؤخرا من مجموع 102 مؤسسة جامعية عبر الوطن، كجزء من البرنامج الحكومي لتشجيع المقاولاتية في الوسط الجامعي.

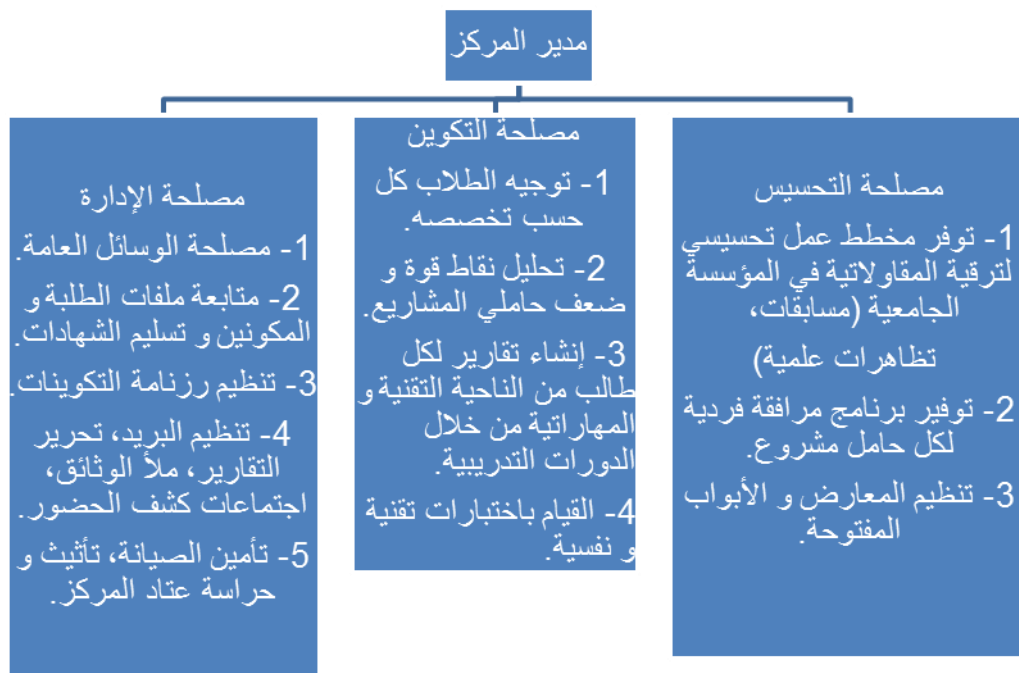
¹ بوليدة علي، المحددات السوسولوجية المؤدية لخطاب الكراهية، دراسة ميدانية لعينة من الطلبة الجامعيين بجامعة البويرة، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الجريمة و الانحراف، كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية، قسم علم الاجتماع، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2023/2024، ص ص 141-143.

كما يعتبر مساحة مخصصة لتعزيز المقاولاتية مما يوفر للطلاب المقاولين بيئة مواتية لتحقيق أفكارهم و مشاريعهم التجارية، كما انه مجهز بالموارد و المرافق الحديثة لدعم و تنمية مهارات الطلاب في مجال المقاولاتية.

و يخضع المركز للتسيير المشترك بين وزارة التعليم العالي و البحث العلمي و وزارة اقتصاد المعرفة و المؤسسات المصغرة و المتوسطة و الناشئة.

5-4-2- الهيكل التنظيمي للمركز:

الشكل رقم 4-1: يبين الهيكل التنظيمي لمركز تطوير المقاولاتية بجامعة البويرة.



المصدر: مركز تطوير المقاولاتية بجامعة البويرة.

5-4-3- مهارات مدير المركز:

يعين مدير المركز من طرف مدير المؤسسة الجامعية، و ذلك بناء على توفر مهارات و مواصفات محددة في مدير المركز و التي تتمثل فيما يلي:

- **التكوين و الخبرة:** حيث يكون مدير المركز أستاذا جامعيا و يتمتع بالمهارات الإدارية و روح المبادرة، و خبرة مهنية في مجال المقاولاتية و إدارة المشاريع و امتلاك المعارف المتعلقة بالمقاولاتية، و فهم قوي لمبادئ و تطبيقات المقاولاتية، بما فيها سيرورة إنشاء المؤسسة و إدارة الابتكار و تمويل المؤسسات المصغرة.

- **مهارات في مجال التسيير:** حيث يتمتع بخبر إدارية و قيادية مثبتة، مع القدرة على قيادة فريق و تنسيق أنشطة مركز تطوير المقاولاتية، كما يكون لديه خبرة في التخطيط الاستراتيجي و تسيير الموارد، و إعداد الميزانية و بناء الشراكات.¹

5-4-4- مهام المركز:

أ- **المرافقة:** و ذلك من خلال توفير خبراء و موجهين مؤهلين لتوجيه الطلاب طوال رحلتهم في مجال المقاولاتية.

ب- **التكوين:** و الذي يغطي مواضيع مختلفة مثل التخطيط و الإدارة المالية و التسويق، بهدف تزويدهم بالمهارات اللازمة لبدء و إدارة الأعمال التجارية.

ج - **التحسيس:** العمل على محاضرات و ورشات عمل و فعاليات توعوية لاطلاع الطلبة على فوائد و مزايا المقاولاتية و تبادل الأمثلة و الخبرات الملموسة للنجاحات في المقاولاتية.

5-4-5- أهداف المركز:

✓ المركز عبارة عن مساحة مخصصة للمقاولاتية تهدف للتحسيس بأهمية المقاولاتية في الوسط الجامعي.

✓ دعم المسار المقاولاتي في الوسط الجامعي من خلال توفير تكوين متكامل يستفيد منه حاملي المشاريع وفقا لبرنامج مسطر تحت إشراف أساتذة جامعيين و مكونين من الوكالة الوطنية للتنمية و دعم المقاولاتية NESDA، و ذلك من خلال تزويدهم بالمهارات اللازمة التي تسمح لهم باستحداث مؤسسات و إطلاق مشاريعهم، و كذا مرافقة حاملي المشاريع.

✓ المرافقة الشخصية و المستدامة لحاملي المشاريع منذ مرحلة اختيار فكرة المشروع إلى تجسيده.

✓ الدفع بعجلة التنمية و المساهمة في تنمية الاقتصاد الوطني عبر إنشاء مشاريع منتجة للثروة.

5-4-6- قطاعات النشاطات المكونة:

أ- القطاع الفلاحي: مثل تربية المواشي و الدواجن، إنتاج المحاصيل الزراعية، إنتاج الأعلاف

ب- قطاع الصناعة التقليدية: مثل صناعة الأنسجة و الحرف اليدوية، الخزاف و الفخار

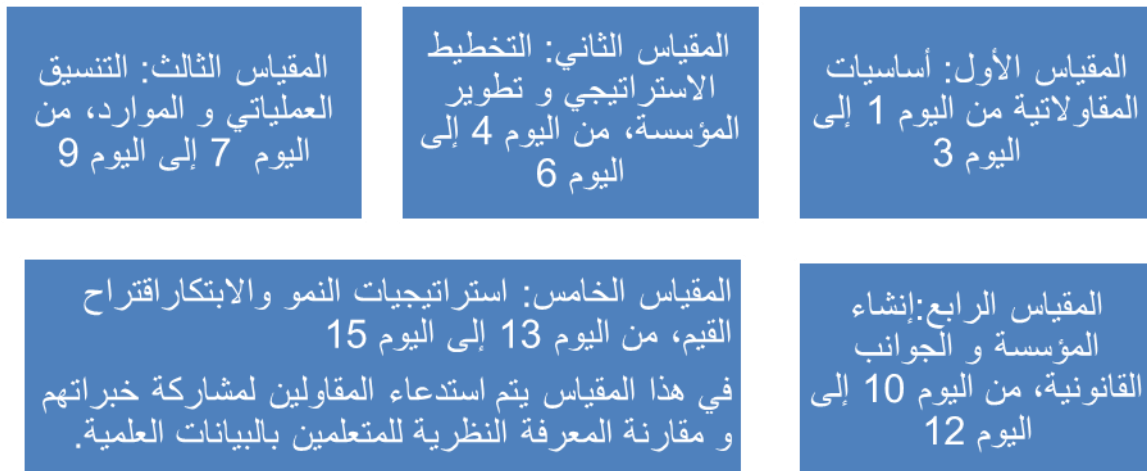
ج - قطاع الصناعة: مثل صناعة المواد الغذائية، الصناعات الكيماوية و البلاستيكية

د- قطاع الصحة: مثل العيادات الطبية الخاصة، مراكز العلاج الطبيعي

¹ المصدر موقع مركز تطوير المقاولاتية، جامعة البويرة.

- هـ- قطاع الخدمات: مثل المعلوماتية و التكنولوجيا، السياحة و الفندقة
- و- قطاع المهن الحرة: مثل الاستشارات القانونية، الاستشارات الهندسية و المعمارية
- ن- قطاع البناء و الأشغال العمومية: مثل مشاريع البناء و التشييد، الدهانات و التغليف الداخلي
- س- قطاع الصيد البحري: مثل تربية الأحياء المائية، خدمات التبريد و النقل البحري
- 5-4-7- برنامج التكوين في المركز:**

الشكل رقم 4-2 يبين برامج التكوين في مركز تطوير المقاولاتية بجامعة البويرة.



المصدر: مركز تطوير المقاولاتية بجامعة البويرة.

5-4-8- أنواع التمويل التي يمكن أن يستفيد منها حاملي المشاريع:

- **التمويل الذاتي:** حيث يقدم حامل المشروع نسبة 100 % من مبلغ الاستثمار.
- **التمويل الثنائي:** يقدم حامل المشروع و الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية 50 % من مبلغ الاستثمار.
- **التمويل الثلاثي:** يقدم حامل المشروع مبلغا يتراوح بين 5 % إلى 15 % من قيمة الاستثمار، و تقدم الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية من 15 % إلى 20 % من المبلغ و يتكفل البنك بـ 70 % من مبلغ الاستثمار الكلي.

5-4-9- الإعانات المالية:

و التي تقدم من طرف الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية و تتمثل في ما يلي:

- **قرض غير مكافئ:** تمنح الوكالة قرض غير مكافئ لحاملي المشاريع و الذي تتراوح نسبته بين 15 % و 50 % حسب صيغة التمويل و المنطقة التي ينجز فيها المشروع و وضعية صاحب المشروع.
- **قرض غير مكافئ إضافي لكراء محل:** يمكن لحاملي المشاريع الاستفادة من قرض تصل قيمته 500.00 دج للتكفل بإيجار المحل أو مكان الرسو على مستوى الموانئ.
- **قرض غير مكافئ إضافي للاستغلال:** يمنح قرض بصفة استثنائية تصل قيمته إلى مليون دينار جزائري (1.000.000 دج).

5-4-10- الامتيازات الجبائية:

يمكن أن يستفيد حامل المشروع في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم و تنمية المقاولاتية NESDA من امتيازات جبائية في مراحل مشروعه كما يلي:

- في مرحلة إنجاز المشروع:

- ❖ تخفيض 5 % من الحقوق الجمركية على التجهيزات المستوردة التي تدخل في إنجاز المشروع.
 - ❖ الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأسيس المؤسسات المصغرة.
 - ❖ الإعفاء من دفع رسوم دفع الملكية على المكتسبات العقارية المحدثّة في إطار نشاط صناعي.
- 8-2- في مرحلة الاستغلال:

- ❖ الإعفاء من الرسم العقاري على البناءات و البناء الإضافي لمدة 3 سنوات أو 6 سنوات أو 10 سنوات حسب موقع المشروع ابتداء من تاريخ إتمامها.
- ❖ الإعفاء الكامل لمدة 3 سنوات أو 6 سنوات أو 10 سنوات حسب موقع المشروع ابتداء من تاريخ استغلالها من الضريبة الجزافية الوحيدة IFU، أو الخضوع للنظام الضريبي الحقيقي حسب القوانين السارية المفعول.

- ❖ يمكن تمديد فترة الإعفاء عند انتهائها لسنتين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محدودة.¹

6- المجال الزمني للدراسة:

¹ مركز تطوير المقاولاتية ، معهد التكنولوجيا، القطب الجامعي بالبويرة، www.cde.dz.

أجريت الدراسة الميدانية في مدة زمنية حددت بحوال 3 أشهر ابتداء من بداية شهر جويلية 2025 إلى غاية نهاية سنة 2025، في هذه الفترة قمنا بجمع البيانات و المعلومات اللازمة حول موضوع دراستنا وقمنا بترتيبها و الوصول إلى مرحلة دراسة و تحليل النتائج.

و تمت دراسة موضوع الأطروحة وفق مراحل محددة و حسب تسلسل زمني معين من اجل الإلمام أكثر بمحتوى الموضوع نظريا و ميدانيا، حيث تم الإنجاز على ثلاث مراحل تتمثل كما يلي:

6-1- المرحلة الأولى الموسم الجامعي 2022/2023:

تعتبر هذه المرحلة كانطلاقة اولية لبداية البحث و التي تمثلت في اختيار موضوع الدراسة، و العمل على إعادة صياغته و ضبطه بدقة و عناية و ذلك بمساعدة المشرف و بعض الأساتذة الآخرين الذين لديهم إلمام و دراية بالموضوع ككل او ببعض جوانبه، و قيامنا بالدراسات الاستطلاعية للتعرف أكثر على الموضوع و تبلور تصور معين حوله، كما تم في هذه المرحلة الاطلاع على المواضيع التي تصب في موضوعنا هذا و جمع المادة العلمية المكتبية و البيبليوغرافية من كتب و مقالات من المجالات العلمية و أطروحات الدكتوراه التي لها تشابه أو تطابق مع الموضوع و ما تحتويه من دراسات سابقة لإثراء الموضوع أكثر و جمع اكبر قدر ممكن من المراجع للإحاطة بالجانب النظريين كما تمت القراءة حول موضوع البحث للتعرف أكثر عنه بلورة تصور عام نحوه.

6-2- المرحلة الثانية الموسم الجامعي 2023/2024:

في هذه المرحلة تم الانطلاق الفعلي في تحرير المقال العلمي بغرض نشره في المجلة، إضافة إلى تحرير المداخلات العلمية الوطنية و الدولية التي لها علاقة بموضوع دراستنا، و كذا بداية تحرير الأطروحة بدءا من تحديد اشكالية البحث و ضبطها بعد قراءة الأدبيات، و صياغة التساؤل العام و الأسئلة الفرعية إضافة إلى وضع فرضيات الدراسة بناء على الإشكالية المطروحة و البيانات النظرية و الميدانية المتعلقة بموضوع الدراسة، ففي هذه المرحلة تم الانتهاء من تحرير الفصول النظرية و بداية التوجه نحو الجانب الميداني مع مراعات ارشادات و توجيهات المشرف، و كذلك نصائح الأساتذة التي تم تقديمها لنا في الأيام التكوينية و الدكتورالية.

6-3- المرحلة الثالثة الموسم الجامعي 2024/2025:

بعد الانتهاء من تحرير الجانب النظري انطلقنا في الدراسة الميدانية للموضوع من خلال توجيهنا لمركز تطوير المقالاتية بجامعة البويرة التي يتواجد فيها افراد المجتمع الأصلي للقيام بالدراسة الاستطلاعية، و كذلك معرفة عناصر مجتمع البحث من خلال المعلومات التي تم تقديمها لنا في المركز،

مما سمح لنا بجمع بيانات وافية و ضرورية لموضوع دراستنا، و انطلاقا من ذلك قمنا بتحديد حجم عينة البحث من أجل دراستها، كما قمنا ببناء أداة البحث المناسبة و المتمثلة في تقنية الاستبيان أو الاستمارة لأننا رأينا أنها الأداة المناسبة لجمع البيانات و المعلومات من خلال توزيعها على عينة البحث المختارة بناء على توجيهات و نصائح المشرف، و تمريرها على الأساتذة المحكمين، و بعد توزيع استمارة تجريبية قمنا بسحبها لتدارك النقائص و القيام بالتعديلات اللازمة و لإعادة صياغتها و ضبطها بدقة و عناية، ثم إعادة توزيعها على المبحوثين للإجابة على أسئلتها و جمعها و بداية تفريغ و تبويب البيانات و المعلومات الواردة فيها من أجل تحليلها و بناء الجداول الإحصائية حول كل محور من محاور الاستمارة، و القيام بتحليل الجداول إحصائيا و سوسيولوجيا، ثم التوصل إلى نتائج البحث المناسبة.

7- المجال البشري للدراسة:

يقصد بالمجال البشري للدراسة تحديد مجتمع البحث الأصلي و كذلك تحديد عينة البحث التي يتم توزيع التقنية المناسبة فيها لجمع البيانات و المعلومات اللازمة و اعتمدنا على تقنية الاستمارة أو الاستبيان، أما مجتمع البحث فتمثل في طلبة مركز تطوير المقاولاتية بجامعة ألكلي محند أولحاج بالبويرة، بهدف دراسة موضوع التعليم المقاولاتي الجامعي و علاقته باقتصاد المعرفة في الجزائر. و وفق الإحصائيات التي تم تزويدنا بها من مركز تطوير المقاولاتية حيث قدر عدد أفراد المجتمع الكلي للدراسة بـ 373 فردا تلقوا تكويننا في هذا المركز منها 51 فردا استفادوا من التمويل من أجل إنشاء مشاريعهم، و هذه المجموعة المكونة من 51 فردا قمنا باختيارها لإجراء البحث عليهم باستعمال العينة القصدية، لأنهم تتوفر فيهم الشروط المناسبة لدراستهم، و استفادوا من التمويل لإنشاء مشاريعهم.

الفصل الخامس:

تحليل و تفسير بيانات الفرضيات و عرض و

مناقشة النتائج

1- تحليل و تفسير جداول البيانات المتعلقة بفرضيات

الدراسة

2- عرض نتائج التحليل الإحصائي المتعلقة بفرضيات

الدراسة

3- عرض نتائج التحليل السوسيولوجي المتعلقة بفرضيات

الدراسة

4- عرض و مناقشة نتائج الفرضيات الفرعية على ضوء

الدراسات السابقة و المقاربات النظرية.

5- مناقشة النتائج على ضوء أهداف الدراسة

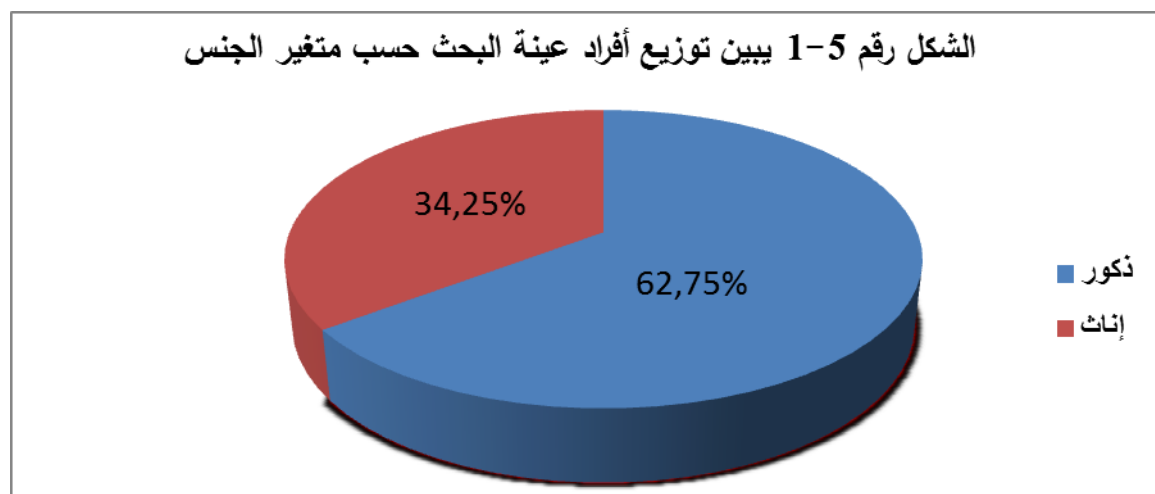
6- الاستنتاج العام

1- تحليل و تفسير البيانات المتعلقة بفرضيات الدراسة:

1-1- عرض و تحليل البيانات العامة الخاصة بالمبحوثين:

الجدول رقم 05 - 01: يمثل توزيع أفراد العينة حسب الجنس

الجنس	العدد	النسبة المئوية
ذكور	32	62,75%
إناث	19	34,25%
العدد الإجمالي	51	100 %

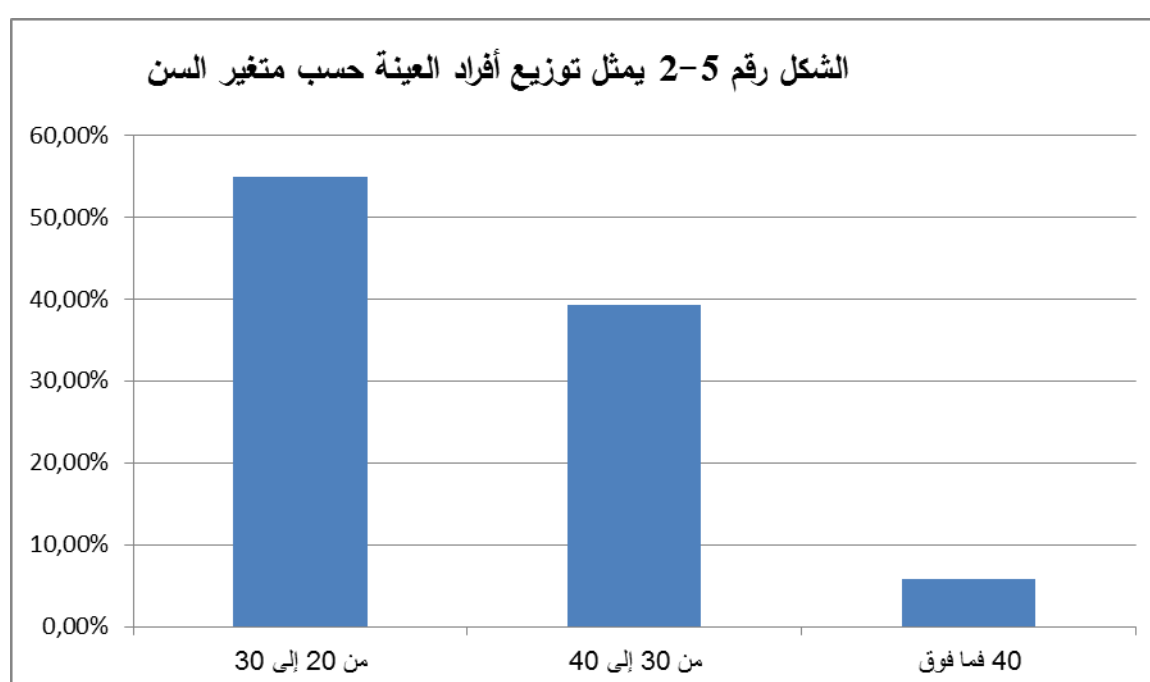


المصدر: من إعداد الطالب

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن فئة الذكور تمثل نسبة 62,75% من أفراد العينة، و تقابلها فئة الإناث بنسبة 34,25%، و منه نستنتج أن الفئة الغالبة هي فئة الذكور و منه فإن أغلب الطلبة الذين استفادوا من التمويل و كانت مشاريعهم ناجحة هي فئة الذكور، و هذا راجع لطبيعة هذه الفئة التي منذ صغرها و هي تحتك بالعالم الخارجي و تتقاسم الخبرات و الأفكار مع الأشخاص الذين نجحوا في مشاريعهم السابقة، و بالتالي لهم دراية كبيرة بعالم الأعمال و كيفية تسيير مشاريعهم خاصة مع التكوين الذي قدمه لهم مركز تطوير المقاولاتية بجامعة البويرة، عكس فئة الإناث الذين لديهم خبرة أقل نظرا لطبيعة تواجدهم في غالب الأحيان في البيت أو الجامعة، لكن و مع ذلك فقد اقتحم العنصر النسوي مجال الأعمال بحكم التسهيلات التي وضعتها الدولة لكل حامل مشروع دون التفريق بين الذكور و الإناث، ما سمح لفئة الإناث برفع التحدي و التقرب من مركز تطوير المقاولاتية لإنجاح مشاريعهم.

الجدول رقم 05- 02: يمثل توزيع أفراد العينة حسب السن:

النسبة	العدد	الفئات العمرية
54,9%	28	30] - 20]
39,22%	20	]40 - 30]
5,88%	3	] 40 فما فوق
100%	51	المجموع



المصدر: من إعداد الطالب

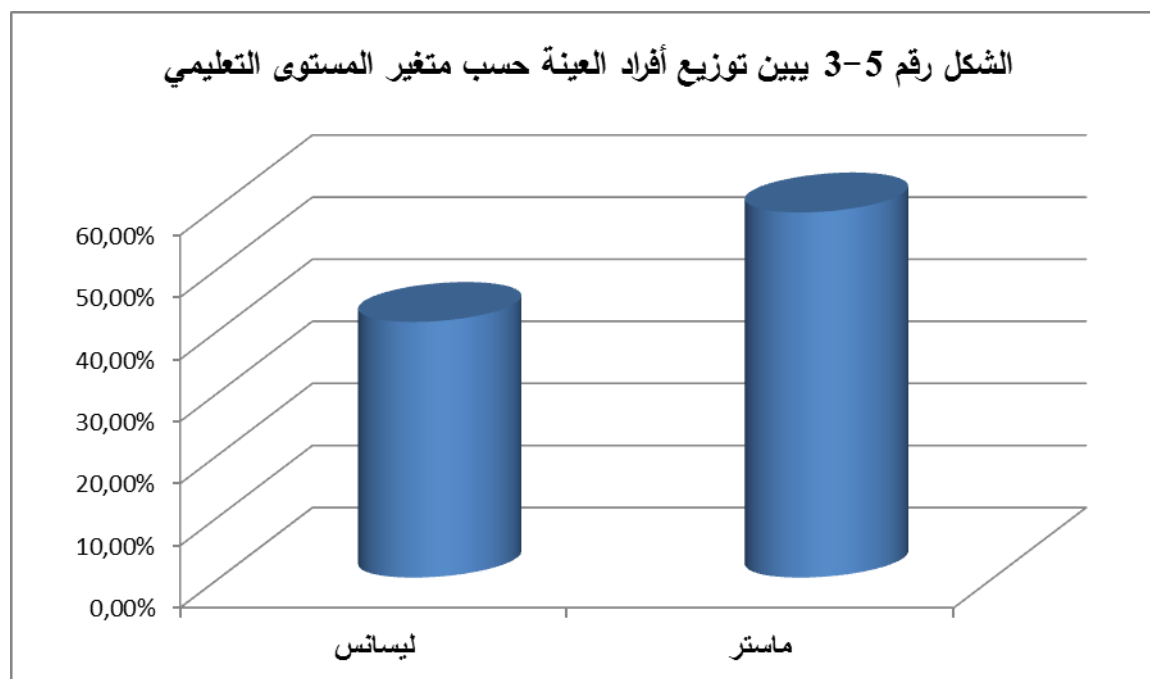
من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن أفراد عينة الدراسة كانت أعمارهم من الفئة الأولى أي من 20 إلى 30 سنة و تمثل هذه الفئة نسبة 54,9% ، ثم تليها فئة الطلبة الذين يتراوح سنهم بين 30 و 40 سنة بنسبة 39,22%، تليها الفئة الأخيرة التي يفوق سنها 40 سنة بنسبة 5,88%.

نستنتج سوسيولوجيا من النسب المتعلقة بالفئات العمرية أن غالبية الطلبة الذين استفادوا من الدعم المالي و نجحت مشاريعهم هم من الفئة العمرية الأولى أي من 20 إلى 30 سنة، و هذا راجع لطبيعة هذه الفئة التي تتميز بالنشاط و الحيوية و قد أنهوا مبكرا دراستهم و حصلوا على شهاداتهم ثم توجهوا مباشرة إلى مركز تطوير المقاولاتية بجامعة البويرة لعرض أفكارهم التي تبلورت عندهم من خلال برامج التعليم المقاولاتي التي تلقوها في الجامعة، كما ساعدهم التكوين المكثف في مركز المقاولاتية بعدما تم

عرض أفكارهم في هذا المركز و قبلها هذا الأخير، كما أن غالبية الطلبة من هذه الفئة لم تسقط في شبح البطالة و بالتالي حافظت على حيويتها و نشاطها من خلال تدعيم أفكارها بما هو جديد في عالم الأعمال و الابتكار في المحيط الجامعي أو الخارجي كمركز تطوير المقاولاتية و غيره من الهيئات و المؤسسات التي أنشأتها الدولة لمرافقة و دعم و تنمية الأفكار و المشاريع المقاولاتية و الابتكارية للطلبة الجامعيين، أما الفئة العمرية الثانية من 30 إلى 40 سنة و الذين استفادوا من التمويل هم أقل من الفئة الثانية بقليل بسبب احتفاظهم بأفكارهم لكنهم تأخروا نوعا ما في التوجه إلى مركز تطوير المقاولاتية نتيجة التأخر في دخولهم إلى الجامعة و الحصول على شهاداتهم في سن مبكرة كالفئة الأولى، أو بسبب عدم اهتمامهم بالتعليم و البرامج التي تلقوها في الجامعة، كما أنهم تجرعوا ظاهرة البطالة التي تعتبر عامل أساسي و محبط لمعنويات الطلبة، لكنهم استدركوا الوضع و قاموا بجمع أفكارهم و بلورتها في شكل مشاريع و ابتكارات مقاولاتية مما سمح لهم الحصول على التمويل و اعتبرت مشاريعهم ناجحة مبدئيا، خاصة بعدما قبل مركز تطوير المقاولاتية مشاريعهم و أفكارهم و استفادوا من تكوين مكثف لمدة 15 يوما، ما مكنهم من فهم أفكارهم المقاولاتية أكثر و تجسدت في شكل مشاريع ناجحة، أما الفئة الأخيرة من 40 سنة فما فوق فنسبتها قليلة جدا مقارنة بالفئات السابقة و هذا راجع لتمكن الشباب في هذا السن من تجاوز مرحلة البطالة و اندماجهم في الحياة العملية و القليل منهم مازال يتجرع مرارة البطالة ما دفعهم بالتوجه إلى مركز تطوير المقاولاتية بعدما جمعوا شتات أفكارهم و عزموا على إيجاد مشاريع مقاولاتية تعود بالنفع عليهم و على المجتمع، كما أن التكوين الذي استفادوا منه في المركز سمح لهم ببلورة و وضوح أفكارهم أكثر و تجسيدها في شكل مشاريع مقاولاتية ناجحة ما سمح لهم بالحصول على التمويل.

الجدول رقم 05- 03: يمثل توزيع أفراد العينة حسب مستوى التحصيل العلمي:

مستوى التحصيل العلمي	العدد	النسبة
ليسانس	21	41,18%
ماستر	30	58,82%
المجموع	51	100%



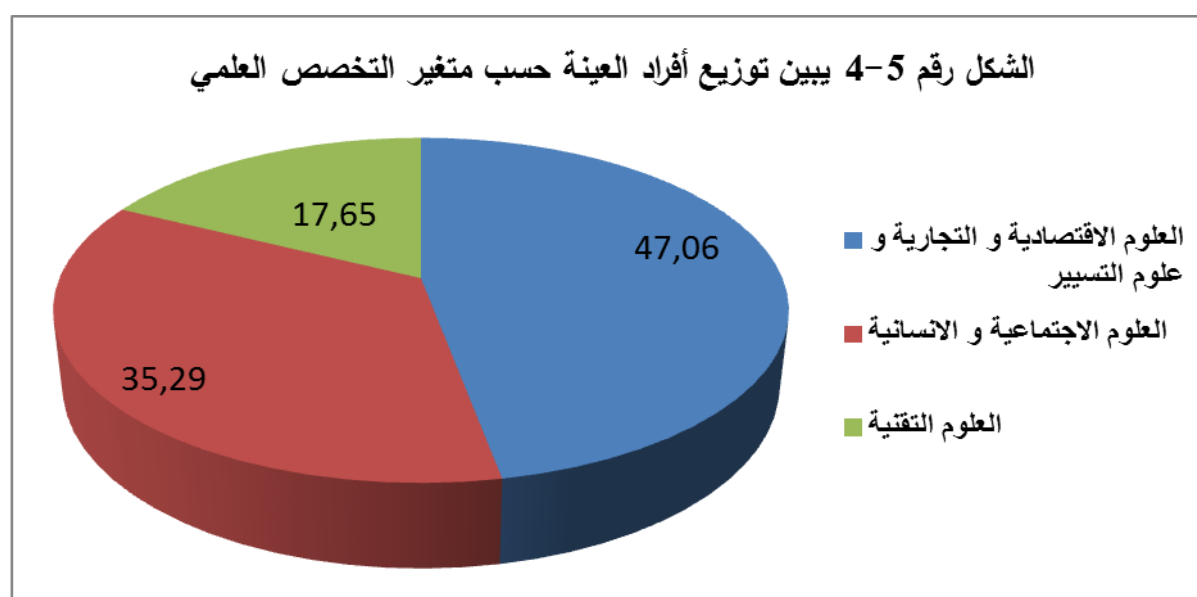
المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ من الجدول أعلاه أن أفراد العينة أو المبحوثين تمثلهم النسبة 100% و التي تتوزع على نسبتين و هما النسبة 58,82% و هم من غالبية أفراد العينة من حاملي شهادة الماستر ، في مقابل ذلك نجد الطلبة المتحصلين على شهادة ليسانس نسبتهم 41,18%.

نستنتج سوسيولوجيا أن الطلبة المتحصلين على شهادة الماستر هم الفئة الغالبة في حصولهم على التمويل لمشاريعهم المقاولاتية نتيجة تلقيهم برامج التعليم المقاولاتي في الجامعة ما سمح لهم بإنتاج أفكار مقاولاتية قابلة للتجسيد، و لهذا توجهوا إلى مركز تطوير المقاولاتية لتنمية و دعم أفكارهم، و هم ما تم فعلا من خلال قيامهم بإجراء المقابلة في المركز و قبلت أفكارهم مبدئيا، ثم تلقوا تكوينا مكثفا لمدة 15 يوما و هو ما ساعدهم في وضوح أفكارهم أكثر من ذي قبل مما أهلهم الحصول على التمويل لتجسيد مشاريعهم المقاولاتية و هذا بمرافقة و دعم الوكالة الوطنية لتنمية و دعم المقاولاتية NESDA، أما الطلبة الحاملين لشهادة ليسانس فنسبتهم أقل مقارنة بفئة طلبة الماستر و هذا طبيعي راجع لعدم تمكنهم من إكمال مسارهم الدراسي في الماستر، لكن تكونت لديهم أفكار لمشاريع مقاولاتية بسبب فهمهم و استيعابهم لبرامج التعليم المقاولاتي التي تم تلقينها لهم في الجامعة، هذا ما جعلهم يتوجهون مبكرا بعد حصولهم على شهادة ليسانس إلى مركز تنمية و تطوير المقاولاتية بجامعة البويرة، و تم عرض أفكارهم و تلقوا تكوينا و بعد وضوح الرؤية حول المشاريع و أصبحت قابلة للتجسيد، تلقوا تمويلا حسب نوع المشروع لتنفيذه.

الجدول رقم 05- 04: يمثل توزيع أفراد العينة حسب الاختصاص العلمي بالجامعة:

الاختصاص العلمي بالجامعة	العدد	النسبة
العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير	24	47,07%
العلوم الاجتماعية و الانسانية	18	35,29%
العلوم التقنية (هندسة، إعلام آلي، إلكترونيك...)	09	17,64%
المجموع	51	100%



المصدر: من إعداد الطالب

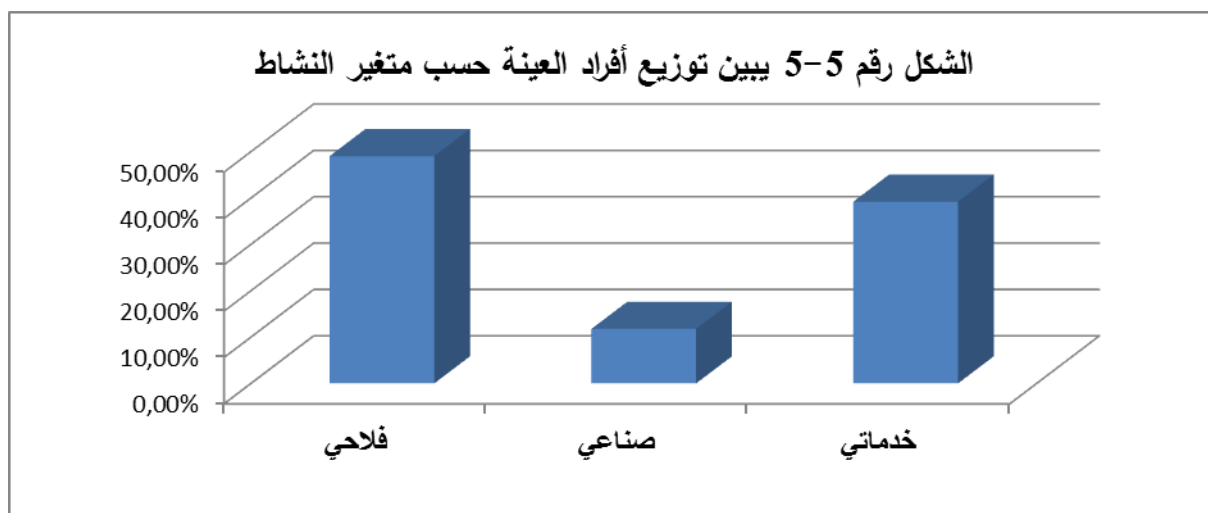
نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن النسبة الغالبة وهي 47,07% من الطلبة الذين لديهم اختصاص في العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، و الذين تحصلوا على تمويل لمشاريعهم المقاولاتية، في مقابل ذلك نجد الطلبة الذين لديهم تخصصات جامعية في العلوم الاجتماعية و الانسانية في المرتبة الثانية بنسبة 35,29%، أما الطلبة الذين لديهم تخصصات العلوم التقنية فهم أقلية و نسبتهم 17,64%.

و منه نستنتج سوسيولوجيا أن الطلبة الذين لديهم اختصاص في العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير هم النسبة الغالبة، هذا بسبب تلقيهم لبرامج التعليم المقاولاتي في الجامعة و هذه التخصصات هي الأقرب إلى فهم و استيعاب الأفكار المقاولاتية، كما أنهم درسوا في الجامعة مقاييس المقاولاتية و كيفية إنشاء و تسيير المشاريع و الأعمال الابتكارية، إضافة إلى معرفتهم الطريقة الصحيحة التي تنطلق منها الأفكار و تبلورها إلى مشاريع و مؤسسات ناشئة، من خلال معرفة الجوانب القانونية و

الإدارية و التقنية في إدارة و تسيير المشروع المقاولاتي، أما النسبة الثانية فهم الطلبة الذين لديهم تخصصات تقنية جامعية، و هؤلاء الطلبة و بسبب تخصصاتهم التقنية تكونت لديهم أفكار في المجال المقاولاتي بحكم التقنيات التي درسوها في الجامعة وهي تقنيات قريبة من الواقع العملي و لها علاقة ببناء الأفكار و المشاريع المقاولاتية كالهندسة المدنية و الميكانيكية و الكهربائية، و كذلك العلوم الطبية و البيطرية، إضافة إلى تخصصات الإعلام الآلي و الإلكترونيك و الإلكترونيك و غيرها من التخصصات التقنية التي ساعدت الطلبة على انشاء أفكار قابلة للتجسيد في شكل ابتكارات أو مشاريع تقنية، ما سمح لهم الحصول على التمويل بعد تكوينهم في مركز تطوير المقاولاتية، أما الطلبة الذين لديهم تخصصات جامعية في العلوم الاجتماعية و الإنسانية فهم بنسبة أقل مقارنة بالطلبة من التخصصات السابقة الذكر و سبب قلتهم راجع لعدم تلقيهم لبرامج التعليم المقاولاتي بشكل معمق، و هناك من لم يدرسوا مقاييس التعليم المقاولاتي في مسارهم التعليمي ما تشكل لديهم أفكار فيها نوع من الضبابية و عدم وضوح الرؤية المستقبلية للمشروع أو الفكرة، لكن مع ذلك كان لهم مكانة ممن حصلوا على التمويل و قابلية أفكارهم المقاولاتية للتجسيد في شكل مؤسسات ناشئة أو مشاريع ذات منفعة للمجتمع.

الجدول رقم 05-05: يمثل توزيع أفراد العينة حسب النشاط:

النشاط	العدد	النسبة
فلاحي	25	49,02%
صناعي	6	11,76%
خدماتي	20	39,21%
المجموع	51	100%



المصدر: من إعداد الطالب

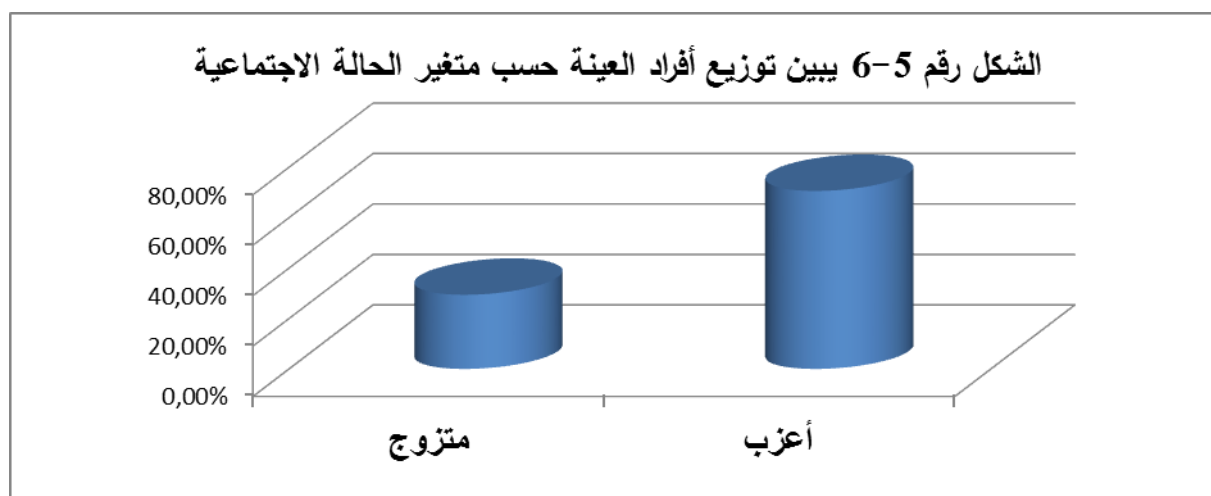
من الجدول أعلاه يتبين لنا ان النسبة الغالبة هي من الطلبة الذين اختاروا النشاط الفلاحي بنسبة 49,02%، أما النسبة الثانية فهم من الطلبة الذين اختاروا الأنشطة الخدماتية بنسبة 39,21%، في حين الطلبة الذين اختاروا ممارسة النشاط الصناعي و هم قلة بنسبة 11,76%.

نستنتج سوسيولوجيا مما سبق ان غالبية الطلبة اختاروا ممارسة النشاط الفلاحي المتمثل في تربية الماشية و الدواجن و الأبقار، غرس الأشجار المثمرة و المحاصيل الزراعية كالحبوب مثل القمح و الشعير و الذرة، و تربية النحل و غيرها من المشاريع المنتجة، و سبب توجه الطلبة لاختيار هذه المشاريع لسهولة تجسيدها و وضوح أفكارها، و مع التكوين الذي يتلقونه في مركز تطوير المقاولاتية تصبح الأفكار الفلاحية قابلة للتطبيق، و لهذا حصل غالبية الطلبة على تمويل لمشاريعهم في النشاط الفلاحي و احتلوا الصدارة في التمويل مقارنة بالطلبة الذين اختاروا النشاط الخدماتي و الصناعي، أما النسبة الثانية فهم من الطلبة الذين اختاروا النشاط الخدماتي المتمثل في الحصول على مراكز للتبريد و تخزين الخضر و الفواكه و مختلف المنتجات الزراعية، و الحصول على معدات تقنية للتخلص من المواد و النفايات الخطيرة، و كذلك الحصول على معدات و أدوات التدريب الرياضي لفتح قاعات لممارسة الرياضة، إضافة إلى تصليح و تركيب النظارات، و خدمات الهاتف النقال، وتقديم الخدمات المدرسية من أدوات و معدات مكتبية، الاستفادة من معدات المخابر و صناعة المثلجات، خدمات الحضائر الغابية و إنشاء المتنزهات و غيرها من الأنشطة الخدماتية، فبعد إنهاء التكوين في مركز تطوير المقاولاتية بالجامعة و إمكانية تجسيد هذه المشاريع و نجاحها في الواقع تم حصولهم على التمويل للانطلاق في تطبيق أفكارهم

المقاولاتية في الميدان، أما أقل نسبة فهم الطلبة الذين توجهوا نحو ممارسة النشاط الصناعي و عددهم ضئيل مقارنة مع عدد الطلبة الذين اختاروا نشاط الفلاحة و الخدمات، و هذا طبيعي نتيجة لما يتميز به النشاط الصناعي من تعقيدات و صعوبة في التجسيد بسبب المبالغ المالية الكبيرة التي يحتاجها لإنجاز المشروع، أو بسبب عدم توفر العقار الصناعي أو لعدم توفر اليد العاملة المؤهلة، و أهم الأنشطة الصناعية التي اقترحها الطلبة في المجال الصناعي مثل صناعة العجائن، صناعة التعليب، إنتاج المعدات الطبية، صناعة مواد التجميل و غيرها.

الجدول رقم 05- 06: يمثل توزيع أفراد العينة حسب الوضعية الاجتماعية:

الوضعية الاجتماعية	العدد	النسبة
متزوج	15	29,41%
أعزب	36	70,59%
المجموع	51	100%



المصدر: من إعداد الطالب

من الجدول أعلاه نلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من الطلبة الذين وضعيتهم الاجتماعية أعزب بنسبة 70,59%، أما أفراد العينة الذين وضعيتهم الاجتماعية متزوج هم بنسبة 29,41%.

نستنتج سوسيولوجيا أن أغلب الطلبة هم الذين وضعهم العائلي أعزب و هذا شيء طبيعي بسبب اعتقاد هؤلاء الطلبة تحسين وضعهم المادي و المعيشي يكون قبل الزواج حتى يعيشوا في ظروف اجتماعية و مالية مريحة و يتمتعوا بالعيش الكريم خاصة بعد الزواج، لهذا ففترة العزوبية هي فرصة

بالنسبة لهم لكي يحققوا أفكارهم و مشاريعهم نتيجة الحرية التي يتمتعون بها في هذه المرحلة و قلة الارتباطات و الالتزامات قبل الزواج، ما ساعدهم على التوجه نحو مركز تطوير المقاولاتية بعدما أنهوا دراستهم الجامعية و تحصلوا على الشهادة، و بعد التكوين في المركز و تبين إمكانية نجاح المشروع لهذا تحصلوا على التمويل اللازم للانطلاق في تنفيذ أفكارهم و مشاريعهم المقاولاتية، أما النسبة الثانية من الطلبة الذين وضعهم الاجتماعي متزوج فهم قلة مقارنة بفئات العزاب، و هذا راجع لتأخرهم في مسارهم الدراسي و حصولهم على الشهادات في وقت متأخر من العمر، أو بسبب دخولهم عالم البطالة بعد الزواج نتيجة تسريحهم من العمل، أو بسبب اعتقادهم بأن العمل في الوظيفة لا يلبي احتياجاتهم المالية للأسر التي يعيلونها، وأن المشاريع المقاولاتية هي من تحقق أهدافهم و أحلامهم من خلال نجاحها و الخروج من خطر الوضع المالي إلى وضعية أحسا لتحقيق متطلبات الحياة العائلية و الأسرية لما تتطلبه من احتياجات مالية كبيرة للحصول على السكن و السيارة و نفقات الأطفال من مأكّل و مشرب و ملابس و مصاريف التمدّس و غيرها من الالتزامات و الارتباطات الكثيرة التي تحتاج إلى مصدر مالي يضمن العيش الكريم، لهذا و نتيجة لنجاح التكوين و قبول مشاريعهم تحصلوا على التمويل لتجسيد أفكارهم و مشاريعهم المقاولاتية.

1-2- عرض و تحليل بيانات الفرضية الأولى (المحور الأول): لبرامج التعليم المقاولاتي مساهمة

فعالة في تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر.

الجدول رقم 05-07: يوضح العلاقة بين مستوى التحصيل العلمي الجامعي و توفر الجامعة على

البرامج المتنوعة الخاصة بالتعليم المقاولاتي:

المجموع		غير موافق		موافق		موافق بشدة		توفر برامج متنوعة.	المستوى العلمي
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية		
100%	21	00%	00	28,57%	06	71,43%	15		ليسانس
100%	30	00%	00	23,33%	07	76,67%	23		ماستر
100%	51	00%	00	25,49%	13	74,51%	38		المجموع

المصدر : من إعداد الطالب

نلاحظ من هذا الجدول أن الاتجاه العام يمثل النسبة 74,51%، و هي نسبة المبحوثين الذين وافقوا بشدة على أن الجامعة توفر برامج متنوعة خاصة بالتعليم المقاولاتي، تليها نسبة 25,49% و هي نسبة قليلة نوعا ما من الطلبة الذين أبدوا موافقة على أن الجامعة توفر برامج متنوعة خاصة بالتعليم المقاولاتي، و بإدخال المتغير المستقل مرة أخرى على الجدول و هو متغير مستوى التحصيل العلمي لاحظنا بأن نسبة 76,67% من المبحوثين الذين مستواهم التعليمي ماستر و يوافقون بشدة على أن الجامعة توفر برامج متنوعة خاصة بالتعليم المقاولاتي، تليها نسبة 71,43% من المبحوثين الذين مستوى تحصيلهم العلمي ليسانس و يوافقون بشدة على توفر الجامعة على برامج متنوعة تتعلق بالتعليم المقاولاتي، في مقابل ذلك نلاحظ نسبة 28,57% من المبحوثين المتحصلين على مستوى ليسانس الذين يوافقون على توفر الجامعة على برامج متنوعة تتعلق بالتعليم المقاولاتي، كما نلاحظ آخر نسبة 23,33% من المبحوثين الذين لديهم مستوى تعليمي ماستر و الذين وافقوا بشدة على وجود برامج متنوعة خاصة بالتعليم المقاولاتي.

و منه نستنتج سوسيولوجيا أن الجامعة توفر برامج خاصة بالتعليم المقاولاتي للطلبة على المستويين التعليميين ليسانس و الماستر و هذا ما صرح به المبحوثين، فمنهم من وافق بشدة و هي نسبة معتبرة من المستويين و هناك من وافق على وجود برامج للتعليم المقاولاتي في الجامعة، و منه فإن كل الطلبة متفقون على تلقيهم لبرامج متنوعة خاصة بالتعليم المقاولاتي، و تتمثل برامج التعليم المقاولاتي في التوعية و التحسيس بأهمية المقاولاتية و التي تهدف بمعرفة الكثير عن ماهية المقاولاتية و مهمة المقاول، و إنشاء المؤسسات من خلال التكوين و التدريب و التحكم في المهارات التقنية و الإدارية و الإنسانية و ذلك من أجل توليد الإيرادات الخاصة بكل طالب، و العمل على إنشاء مؤسسته الخاصة به و التي بدورها توفر مناصب عمل، و من البرامج التي توفرها الجامعة كيفية تطوير و تنمية المؤسسات من خلال تلبية و توفير الاحتياجات الخاصة بالمالكين لهذه المؤسسات و مسيرتها، و من هذه البرامج كذلك تطوير المدربين و المكونين في مجالات المقاولاتية و ذلك بتطوير المهارات من أجل التشاور و التفاوض و تبادل الأفكار و الخبرات بين الطلبة و مدربيهم، و كذلك تعليم برامج التعليم المقاولاتي للطلبة و متابعة كيفية إنشاء المؤسسات الصغيرة.

كما توفر الجامعة برامج للتعليم المقاولاتي تركز و تهتم بإنشاء المؤسسات، كما تتمحور حول تطوير و تنمية المؤسسات الصغيرة و المتوسطة، و تستهدف تكوين المدربين المتخصصين في المقاولاتية و

المستشارين، و برامج التوعية يجب ان تطور أكثر في مراحل الليسانس من التعليم الجامعي و في مقررات التخصص، و كذلك مستويات الماستر و الدكتوراه.

و كما بين Tounés أن البرامج المتخصصة تصبح أهدافا رئيسية من أجل السماح للطلبة بتعميق معارفهم و تعلماتهم، و لفهم أنواع و أنماط المقاولاتية المقاولاتية و منحهم روح المقاول.

الجدول رقم 05-08: يبين العلاقة بين مستوى التحصيل العلمي و دراسة الطلبة لبرامج فعالة تتعلق بالتعليم المقاولاتي.

المجموع		غير موافق		موافق		موافق بشدة		تدريس برامج فعالة للطلبة. المستوى التعليمي
النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	
100%	21	00%	00	38,1%	8	61,9%	13	ليسانس
100%	30	00%	00	36,67%	11	63,33%	19	ماستر
100%	51	00%	00	37,25%	19	62,75%	32	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ من هذا الجدول أن الاتجاه العام يتجه إلى نسبة 62,75% و التي تمثل المبحوثين الذين وافقوا بشدة على أنهم يدرسون برامج فعالة تتعلق بالتعليم المقاولاتي، تليها نسبة 37,25% من المبحوثين الحاصلين على المستوى التعليمي ليسانس و ماستر و الذين وافقوا على تلقيهم برامج فعالة خاصة بالتعليم المقاولاتي، و بإدخال المتغير المستقل مرة أخرى على الجدول و هو متغير مستوى التحصيل العلمي، لاحظنا أن نسبة 63,33% و هي نسبة المبحوثين من مستوى التحصيل العلمي ماستر، و الذين وافقوا بشدة على أنهم درسوا برامج فعالة تتعلق بالتعليم المقاولاتي، تليها نسبة 61,9% من المبحوثين من مستوى التحصيل العلمي ليسانس الذين وافقوا بشدة على أنهم تلقوا برامج فعالة تتعلق بالتعليم المقاولاتي، كما نلاحظ كذلك نسبة 38,1% من المبحوثين الذين لديهم مستوى التحصيل العلمي ليسانس و نسبة

36,67% من المبحوثين الذين لديهم مستوى تعليمي ماستر، فهاتين النسبتين الأخيرتين تمثل المبحوثين الذين وافقوا على تلقيهم برامج فعالة تتعلق بالتعليم المقاولاتي في الجامعة، كما أن هناك نسب معدومة تتعلق بالإجابات على سؤال محايد و غير موافق و غير موافق بشدة.

و منه نستنتج سوسيولوجيا أن الطلبة يدرسون برامج فعالة تتعلق بالتعليم المقاولاتي و هذا ما صرح به المبحوثين من مستوى التحصيل العلمي ماستر و ليسانس و الذين وافقوا بشدة و هي النسبة الغالبة، و هناك من وافق على تلقيهم برامج فعالة خاصة بالتعليم المقاولاتي، ومنه نرى أن كل المبحوثين متفقون على تلقيهم برامج فعالة تتعلق بالتعليم المقاولاتي، و تكمن فعالية برامج التعليم المقاولاتي التي تدرس للطلبة الجامعيين في مضمون و محتوى هذه البرامج، بحيث أن بعض الباحثين و المؤلفين يقترحون في برامج التدريس العديد من التصورات و المقترحات و النماذج و الأفكار لما يجب أن يكون عليه محتوى و مضمون أي منهج من المناهج، أو برنامج تعليمي مقاولاتي على مستوى مؤسسات التعليم العالي و من أبرز النماذج في هذا السياق نذكر نموذج Potter و الذي يرى فيه ضرورة أن يستند إليه عند تطويره لأي برنامج أو منهاج للمقاولاتية و يشمل عدة عناصر و هي: عنصر البيئة بمعنى أن أي برنامج للتعليم المقاولاتي لابد أن يكون باستطاعته بناء و نشر الوعي في البيئة التي تحيط به؛ عنصر الاقتصاد الذي يقوم بتزويد المشاركين باكتشاف طبيعة الجماعات الاقتصادية في البيئة و القواعد الجديدة التي تتفاعل داخلها؛ عنصر المقاولين لأن أي برنامج من البرامج الدراسية عليه أن يسعى جاهدا إلى لقاء المقاولين في البيئة التي يتواجدون فيها، للاستفادة من أفكارهم و آرائهم و تصوراتهم؛ و في الأخير يجب توفر عنصر المشروع و هي المنظمة و المؤسسة و هي القلب النابض و الروح لأي برنامج دراسي في برامج التعليم المقاولاتي و المقاولاتية؛ لأن البرامج الفعالة يجب أن تتوفر على مضامين و محتويات تشمل كذلك المقاولاتية، إدارة الأعمال الصغيرة، إنشاء المشاريع الجديدة، الابتكار و الابداع، رأس المال المخاطر، حق الامتياز، تطوير المنتجات الجديدة، التسويق المقاولاتي، تخطيط المشروعات الناشئة، الشركات العائلية، استراتيجية الأعمال، سياسة الابداع، الريادة الجماعية.

الجدول رقم 05-09: يبين العلاقة بين نوع الجنس و إقبال الطلبة لتعلم برامج التعليم المقاولاتي:

إقبال الطلبة على البرامج		موافق بشدة		موافق		غير موافق		المجموع	
		النسبة	المئوية	النسبة	المئوية	النسبة	المئوية	النسبة	المئوية
الجنس	الذكور								
	النسبة								

ذكور	25	%78,13	07	%21,87	00	%00	32	%100
إناث	14	%73,68	05	%26,32	00	%00	19	%100
المجموع	39	%76,47	12	%23,53	00	%00	51	%100

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ من خلال الجدول أن الاتجاه العام يمثل نسبة 76,47% و هي تتعلق بالمبحوثين الذين وافقوا بشدة على أن هناك إقبال لدى الطلبة لتعلم برامج التعليم المقاولاتي، تليها النسبة 23,53% من المبحوثين الذين وافقوا على إقبال لدى الطلبة لتعلم برامج التعليم المقاولاتي و هي نسبة قليلة نسبيا مقارنة بالنسبة الأولى.

و بإدخال المتغير المستقل مرة أخرى على الجدول و هو متغير الجنس لاحظنا أن نسبة 78,13% و هي نسبة المبحوثين من الذكور الذين وافقوا بشدة على أن هناك إقبال لدى الطلبة لتعلم برامج التعليم المقاولاتي، تليها نسبة 73,68% من الإناث الذين وافقوا بشدة كذلك و هي نسبة قريبة من النسبة السابقة، و الذين أجابوا بنفس الإجابة، كما نجد النسبة 26,32% من المبحوثات الإناث و النسبة 21,87% من المبحوثين الذكور و كلاهما وافق على أن هناك إقبال لدى الطلبة لتعلم برامج التعليم المقاولاتي.

و بناء على ذلك نستنتج سوسيولوجيا أن الطلبة الجامعيين من الجنسين أي الذكور و الإناث لديهم إقبال كبير على تعلم برامج التعليم المقاولاتي، و السبب في ذلك أن هذه البرامج تؤهلهم لفهم المقاولاتية بشكل أصح و أعمق، و التي يستغلونها في إيجاد الأفكار و المبادرات و الابتكارات التي تساهم حسبهم على بلورة هذه الأفكار في شكل مشاريع مقاولاتية و مؤسسات ناشئة، و مما يساعدهم كذلك على هذا الإقبال هو الدعم و المساهمة الفعالة من طرف الهيئات و مراكز تطوير و تنمية المقاولاتية، و التي توضح لهم الأهداف التي يطمحون تحقيقها بدقة و وضوح، ما يتجلى في شكل مشاريع قابلة للتجسيد في الميدان خاصة إذا توفرت كل الإمكانيات المادية و البشرية، إضافة إلى معرفة كل الجوانب التقنية و القانونية و الإدارية التي تجعل الفكرة أو المؤسسة المراد إنشائها قابلة للتحقيق في الميدان.

كما أن السبب الرئيسي لإقبال الطلبة على تعلم برامج التعليم المقاولاتي هو تعلم أساسيات المقاولاتية فيجب عليهم أن يتعلموا و يقوموا بممارسة الأنشطة المتعلقة بإنشاء و تسيير و بامتلاك المشاريع المقاولاتية في سن مبكرة أي في السنوات الأولى من الجامعة، حيث يتعلم الطلبة في هذه المرحلة أساسيات الاقتصاد، و الفرص و الخيارات المهنية الناتجة عنهما، و عليهم أن يتقنوا المهارات الأساسية و

الضرورية من أجل نجاحهم في اقتصاد الأعمال الحرة، و تعتبر الدافعية للتعلم و الإحساس بالفرص الفردية المتاحة هي النواتج الخاصة لتحقيق أهدافهم؛ الإدراك و الوعي بالكفاءة لدى الطلبة حيث يجب عليهم أن يتعلموا و يتقنوا الحديث بلغة الأعمال، كما يرون المشاكل و العراقيل من وجهة نظر أرباب العمل و هذا يعتبر جانبا أساسيا في المهنة و التعليم التقني، بحيث يكون التركيز أكثر على الكفاءات الأولية و اكتشافها لديهم، و التي من الممكن تعلمها مساق معين خاص بالمقاولاتية ، إضافة لمشاكل التدفقات المالية و النقدية التي يمكن استخدامها في تسيير المشروع ، كما أنه من الممكن أن تصير عروض المبيعات جزءا من أحد برامج مهارات الاتصال التي تعتبر ضرورية في تسيير المنشأة. كما أن إقبالهم على معرفة التطبيقات الإبداعية ضروري لأن مجال الأعمال المقاولاتية معقد نوعا ما، و لهذا فإن جهود تعليم برامج المقاولاتية تمنح فرصة للطلبة في هذه المرحلة من المراحل لاستكشافهم مختلف الأفكار و تخطيط الأعمال، و هذا من خلال حضورهم الكثير من الندوات التي تضمن بدورها الكثير من التطبيقات الإبداعية، و منه يكتسب هؤلاء الطلاب معارف عميقة و دقيقة و واسعة عن المراحل السابقة، فهذه المراحل تعمل على تشجيع مختلف الأفكار و الابتكارات و العمل على إنشاء فكرة الأعمال التي يتبعها اتخاذ قرار التأسيس و الإنشاء وفق خطط عمل متكاملة و كذلك التجارب و الممارسات الخاصة بعمليات الأعمال المقاولاتية المتعددة؛ كما أن هذا الإقبال من طرف الطلبة لتعلم برامج التعليم المقاولاتي من أجل معرفة كيفية الانطلاق أو بداية المشروع بعد اكتساب الأفراد تجارب العمل المقاولاتي و كذلك التعليم التطبيقي، فإن العديد منهم بحاجة إلى المساعدة خاصة من أجل تحويل فكرة العمل المقاولاتي إلى الواقع العملي و الملموس، و إنشاء فرص عمل جديدة، و يمكن القيام بذلك بتوفير الدعم اللازم و المساعدة في برامج التعليم التقني و المهني، و كذلك برامج الدعم و المساعدة الممنوحة للطلبة في المعاهد و المراكز و الجامعات، و هذا لأجل تعزيز و دعم إنشاء و تأسيس المشروع، و تنمية و تطوير مختلف السياسات و الإجراءات اللازمة للمشاريع و الأفكار المقاولاتية الجديدة.

الجدول رقم 05-10: يبين العلاقة بين النشاط و المواضيع التي يقترحها الأساتذة على الطلبة التي

يمكن تجسيدها في شكل مؤسسات مقاولاتية ناشئة.

المواضيع المقترحة	موافق بشدة		موافق		غير موافق		المجموع	
	النسبة	التردد	النسبة	التردد	النسبة	التردد	النسبة	التردد
النشاط								

فلاحي	20	%80	5	%20	00	%00	25	%100
صناعي	4	%66,67	2	%33,33	00	%00	06	%100
خدماتي	17	%85	3	%15	00	%00	20	%100
المجموع	41	%80,39	10	%19,61	00	%00	51	%100

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاتجاه العام يميل إلى نسبة 80,39% و هي نسبة المبحوثين الذين وافقوا بشدة على أن الأساتذة يقترحون مواضيع تخرج على الطلبة يمكن تجسيدها في شكل مؤسسات مقاولاتية ناشئة، تليها نسبة 19,61% من المبحوثين الذين وافقوا على المواضيع التي يقترحها الأساتذة و هي نسبة قليلة مقارنة مع النسبة الأولى.

و بإدخال المتغير المستقل مرة أخرى على الجدول وهو متغير النشاط الممارس من طرف المبحوثين، لا حظنا بأن نسبة 85% من المبحوثين الذين يمارسون نشاط خدماتي و كذلك 80% من الذين يمارسون نشاطا فلاحيا، إضافة إلى 66.67% من المبحوثين الذين يمارسون نشاطا صناعيا، فكلهم وافقوا بشدة على أن الأساتذة يقترحون مواضيع تخرج على الطلبة يمكن تجسيدها في شكل مؤسسات مقاولاتية ناشئة،

كما نجد كذلك نسبة 33,33% من المبحوثين الذين يمتنون نشاطا صناعيا و كذلك نسبة 20% من الطلبة المبحوثين الذين يمارسون نشاطا فلاحيا، إضافة إلى 15% من المبحوثين الذين توجهوا للنشاط الخدماتي، فكل هؤلاء وافقوا على أن الأساتذة يقترحون مواضيع تخرج على الطلبة يمكن تجسيدها في شكل مؤسسات مقاولاتية ناشئة.

و بناء على ما سبق نستنتج سوسيولوجيا أن جميع المبحوثين وافقوا على أن الأساتذة يقترحون مواضيع تخرج على الطلبة يمكن تجسيدها في شكل مؤسسات مقاولاتية ناشئة و هذا يمكن تفسيره بأن هؤلاء المبحوثين قد استفادوا فعلا من المواضيع التي طرحها و الأساتذة و تشمل هذه المواضيع العديد من الأفكار و في مختلف المجالات و الأنشطة التي يرى المبحوثون أنهم قادرون على إنجاح و تسيير هذه المشاريع التي كانت عبارة عن تصورات و رؤى في مخيلة المبحوثين، لكنها ما فتأت أن أصبحت مجسدة في الواقع و هذا راجع لعدة عوامل أهمها إيمان الأساتذة بقدرة الطلبة على الابداع و الابتكار و إنشاء مؤسسات مصغرة، و منها ما يتعلق بالهيئات و المؤسسات التي سخرتها الدولة الجزائرية من أجل مساعدة

و مرافقة الطلبة في إنجاح مشاريعهم، و من أهم هذه المراكز مركز تطوير المقاولاتية في جامعة البويرة الذي اظهر تعاوننا مميزا مع الطلبة اصحاب المشاريع من خلال طريقة انتقاء المشاريع و اختيارها، و من ثم تكوين الطلبة في المجالات و الأنشطة التي بادروا باختيارها و التي تمثل أفكارهم و تصوراتهم حول المشروع المراد تجسيده كهدف أساسي، فالتكوين في هذا المركز و مع وجود أساتذة متخصصين و يمتلكون مؤهلات علمية و عملية مما يستفيد منه الطلبة المتكونين و تتضح الأفكار جيدا و تصبح قابلة للتنفيذ على شكل مؤسسات ناشئة.

فمركز تطوير المقاولاتية يوفر العديد من الاستشارات و التوجيهات للطلبة و في كثير من المجالات منها الفلاحة: مثل تربية المواشي و الدواجن، إنتاج المحاصيل الزراعية، إنتاج الأعلاف
- الصناعة التقليدية: مثل صناعة الأنسجة و الحرف اليدوية، الخزاف و الفخار
- الصناعة: مثل صناعة المواد الغذائية، الصناعات الكيميائية و البلاستيكية
- الصحة: مثل العيادات الطبية الخاصة، مراكز العلاج الطبيعي
- الخدمات: مثل المعلوماتية و التكنولوجيا، السياحة و الفنادق
- المهن الحرة: مثل الاستشارات القانونية، الاستشارات الهندسية و المعمارية
- البناء و الأشغال العمومية: مثل مشاريع البناء و التشييد، الدهانات و التغليف الداخلي
- الصيد البحري: مثل تربية الأحياء المائية، خدمات التبريد و النقل البحري.

فكل هذه الأنشطة كانت عبارة عن مواضيع مقترحة من طرف الأساتذة و تبلورت مع مجهودات الطلبة من خلال تبادل الأفكار و الخبرات مع مختلف الفاعلين في الميدان المقاولاتي، و تجسدت على شكل مؤسسات مقاولاتية ناشئة تنتج سلع و خدمات تعود بالفائدة على الفرد و المجتمع و الاقتصاد الوطني، حيث أنها توفر مناصب شغل و تقلل من ظاهرة البطالة و توفر منتجات بجودة و نوعية وفق معايير التنافس و السوق المحلي و الدولي.

الجدول رقم 05-11: يوضح العلاقة بين مستوى التحصيل العلمي و توفر الجامعة على أساتذة

متخصصين في التعليم المقاولاتي.

توفر أساتذة المقاولاتية.		موافق بشدة		موافق		غير موافق		المجموع	
التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة

ليسانس	16	%76,19	05	%23,81	00	%00	21	%100
ماستر	22	%73,33	08	%26,67	00	%00	30	%100
المجموع	38	%74,51	13	%25,49	00	%00	51	%100

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ من هذا الجدول ان الاتجاه العام تمثله النسبة %74,51 من المبحوثين الذين يوافقون بشدة على أن الجامعة توفر أساتذة متخصصين في التعليم المقاولاتي، تقابلها نسبة %25,49 من المبحوثين الذين وافقوا على وجود أساتذة متخصصين في التعليم المقاولاتي على مستوى الجامعي، و هي نسبة قليلة مقارنة بسابقتها.

و بإدخال المتغير المستقل مرة أخرى على الجدول و هو متغير مستوى التحصيل العلمي لاحظنا ان نسبة %76,19 و هم من المبحوثين الذين لديهم مستوى تحصيل علمي ليسانس، إضافة إلى نسبة %73,33 من المبحوثين الذين لديهم مستوى تحصيل علمي ماستر، فكلا النسبتين وضحتا أن المبحوثين يوافقون بشدة على أن الجامعة توفر أساتذة متخصصين في التعليم المقاولاتي، تليها النسبة %26,67 من المبحوثين من مستوى التحصيل العلمي ماستر، إضافة إلى النسبة %23,81 و التي تمثل نسبة المبحوثين الذين لديهم مستوى تحصيل علمي ليسانس، فكلا النسبتين السابقتين توضحان أن المبحوثين يوافقون على وجود أساتذة متخصصين في التعليم المقاولاتي على مستوى الجامعة. و هما نسبتان قليلتان إذا ما تم مقارنتها مع النسبتين الأوليتين.

و بناء على ما سبق ذكره نستنتج **سوسيولوجيا** أن كل المبحوثين من مستوى التحصيل العلمي ليسانس و ماستر يوافقون على أن الجامعة توفر للطلبة أساتذة متخصصين في التعليم المقاولاتي و المقاولاتية، و هذا ما يفسر لنا اهتمام الدولة الجزائرية بموضوع المقاولاتية و وعيها بضرورة توفير كل متطلبات تسهيل إنشاء مؤسسات و مشاريع مقولة ناجحة، و يتم التركيز على الأساتذة المتخصصين الذين يمتلكون مؤهلات و خبرات و تجارب في مجال المقاولاتية، فالأساتذة هم الموجهون و المرشدون و السند الحقيقي الذي يعول عليه الطلبة لتجسيد مشاريعهم و بلورة أفكارهم على شكل ابتكارات و براءات اختراع و مؤسسات ناشئة، من خلال المقاييس التي يتم تدريسها للطلبة كأساسيات المقاولاتية، و التنسيق العملياتي و الموارد المادية و البشرية التي يحتاجها المشروع، التخطيط الاستراتيجي و تطوير المؤسسة، استراتيجيات النمو والابتكار و اقتراح القيم، و في هذا المقياس تحديدا يتم استدعاء المقاولين لمشاركة

خبراتهم و مقارنة المعرفة النظرية للمتعلمين بالبيانات العلمية، و أخيرا إنشاء المؤسسة ومعرفة الجوانب القانونية و الإدارية الضرورية لذلك.

فالأستاذة المتخصصة في مجال التعليم المقاولاتي يساهمون في نشر الوعي بين الطلبة في العديد من المشاريع من أجل استقطابهم و توجيههم للعمل الذاتي، و تأسيس منظمات و مؤسسات خاصة، و هذا بتوضيح مختلف معالم المؤسسة أو المقولة أو عالم ريادة المال و الأعمال، و كيفية الاندماج في سوق العمل، إضافة لذلك تزويدهم بالمعارف و المعلومات و التطبيقات حول الكفاءات و المهارات المقاولاتية، و مختلف التحديات التي تواجه الطلبة و المقاولين عند بدايتهم في المشروع مع ضمان تسهيل عملية الانتقال و التحول من الحياة الدراسية إلى الحياة العملية و المهنية، كما يقوم الأساتذة المتخصصين في المقاولاتية بتلقين الطلبة مهارات إنشاء و تأسيس المشاريع المقاولاتية من خلال نقطتين أساسيتين و هما القدرة على التوصل إلى فكرة المشروع حيث يساعد التعليم المقاولاتي الطلبة في كيفية حصولهم على الأفكار المتعلقة ببداية مشاريعهم الصغيرة، و العمل على إكساب المتعلم اختياره لأفضل فكرة مشروع تتناسب مع مؤهلاته و كفاءاته كما تكون مواكبة للتطورات التكنولوجية الحديثة، أما النقطة الثانية فهي كيفية إنشاء و تجسيد المشروع حيث يساهم التعليم في مجال المقاولاتية بتلقين الطلبة كل المهارات الخاصة بإنشاء المشاريع الصغيرة بداية من دراسة الجدوى و قياس إمكانية تطبيق و تجسيد الفكرة في الميدان و دورها الاقتصادي، تماشيا مع مخطط الأعمال بجميع عناصره و مكوناته من الدراسة التسويقية إلى الدراسة الفنية أو التقنية و بعدها المالية، كما يسمح بهذه المهارات قياس مدى تنمية الروح المقاولاتية للطلبة المتعلمين، و تعليمهم كل أدوات و أساليب التسيير المفيدة و التي لها أهمية في البحث و إيجاد المشروع.

إضافة إلى ذلك يلقي الأساتذة المتخصصين الطلبة مهارات تسيير المشاريع و التي تتمثل في المهارات التقنية و الفنية المرتبطة بنشاطات المشاريع، و يمكنهم من اكتسابهم للمعارف و القدرات التقنية و الفنية في مجالات اتخاذ القرارات، و الاعتماد عليها في المعاملات اليومية الروتينية للمشروعات، مع إيجاد الحلول الملائمة لعدد الصعوبات و العراقيل لضمان استدامة و استمرارية المشروع في المستقبل، و كذلك يتم تلقين الطلبة مهارات تطوير المشاريع المقاولاتية و هي موجه تحديدا لدعم و تعزيز نمو المشاريع الصغيرة إلى مشاريع كبيرة و تتميز عن غيرها بإمكانية نموها و تطورها مع العمل الذي يساعد المتعلمين، من أجل إيجاد مصادر للتمويل و التموين لتوسعة المشروع المراد تنفيذه.

الجدول رقم 05-12: يوضح العلاقة بين السن و قيام الجامعة بتقييم درجة استيعاب الطلبة لمقاييس و برامج التعليم المقاولاتي (المقاولاتية).

السن	تقييم درجة استيعاب الطلبة.		موافق بشدة		موافق		غير موافق		المجموع	
	النسبة	التردد	النسبة	التردد	النسبة	التردد	النسبة	التردد	النسبة	التردد
من 20 إلى 30 سنة	78,57%	22	21,43%	6	00%	00	00%	28	100%	28
من 30 إلى 40 سنة	65%	13	35%	7	00%	00	00%	20	100%	20
40 سنة فما فوق	100%	3	00%	00	00%	00	00%	3	100%	3
المجموع	74,51%	38	25,49%	13	00%	00	00%	51	100%	51

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ في هذا الجدول أن الاتجاه العام يتمثل في النسبة 74,51% و هي نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأنهم موافقون بشدة على أن الجامعة تقوم بتقييم درجة استيعاب الطلبة لمقاييس و برامج التعليم المقاولاتي (المقاولاتية)، تليها نسبة 25,49% و التي تخص المبحوثين الذين اجابوا بأنهم موافقون على قيام الجامعة بتقييم درجة استيعاب الطلبة لمقاييس و برامج التعليم المقاولاتي هي نسبة ضئيلة نوعا مقارنة بالنسبة الأولى.

و بإدخال المتغير المستقل مرة أخرى على الجدول و هو متغير السن لاحظنا بأن نسبة 100% من المبحوثين الذين سنهم 40 سنة فما فوق، و كذلك النسبة 78.57% من المبحوثين الذين يتراوح سنهم بين 20 و 30 سنة، إضافة إلى النسبة 65% و التي تمثل المبحوثين الذين يتراوح سنهم بين 30 و 40 سنة، فهذه النسب السالفة الذكر تخص كل المبحوثين من كل الفئات العمرية التي وافقت بشدة على أن الجامعة تعمل على تقييم درجة استيعاب الطلبة لمقاييس و برامج التعليم المقاولاتي (المقاولاتية)، تليها النسبة 35% وهي نسبة المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 40 سنة، و كذلك النسبة 21,43% من المبحوثين الذين يتراوح سنهم بين 20 و 30 سنة، فهاتين النسبتين الأخيرتين تمثلان المبحوثين الذين وافقوا على أن الجامعة تقوم بتقييم درجة استيعاب الطلبة لمقاييس و برامج التعليم المقاولاتي.

و بناء على ما سبق نستنتج **سوسيولوجيا** أن كل الفئات العمرية وافقت على قيام الجامعة بتقييم درجة استيعاب الطلبة لمقاييس و برامج التعليم المقاولاتي أو المقاولاتية، ما يدل على حرص إدارة

المؤسسات الجامعية على مرافقة و مسيطرة مدى اهتمام الطلبة بمقاييس المقاولاتية، فالتقييم يكون عن طريق الأساتذة بإجراء الاختبارات و مختلف التقييمات التي تحدد مدى استيعاب الطلبة لهذه البرامج، فمن خلال هذه الإجراءات التقييمية يتم بناء المخططات التعليمية حول المقاولاتية، كما يتم القيام بالتعديلات اللازمة على هذه المخططات إذا رأى القائمون على البرامج و المناهج التعليمية عدم استجابة من طرف الطلبة لهذه البرامج، أو عدم تفاعلهم معها ما يساعدهم على إعادة رسم السياسات العامة الخاصة بالتعليم المقاولاتي، فالتنسيق ضروري بين مختلف الهيئات و المراكز و المؤسسات التي تهتم بالمقاولاتية و تعمل على نشر الوعي المقاولاتي بين الطلبة، مما يساهم في تقليل الجهود المبذولة من أجل النهوض بالمجال المقاولاتي و تقريب أفكاره و معانيه للطلبة، كما أن درجة الاستيعاب للفكر المقاولاتي تختلف من فئة عمرية لأخرى فكلما تعلم الطالب مبادئ المقاولاتية مبكرا كلما تم حصول الوعي المقاولاتي في مدة زمنية قصيرة، ما يساعد الطلبة على توليد أفكار جديدة جديرة بالتقييم و الاهتمام أكثر بها من أجل إنجاحها و تجسيدها على شكل مقاولات و مؤسسات ناشئة.

فكلما كان تقييم درجة استيعاب الطلبة لمقاييس و برامج التعليم المقاولاتي موضوعيا و جديا و صحيحا كانت النتائج حقيقية و تعكس اهتمام القائمين على التعليم المقاولاتي، فالحس و الوعي المقاولاتي لا بد له من مصدر وهو الأساتذة القائمين عليه، أما نتائج التقييم تتجسد في المواضيع و الأفكار و الابتكارات و الاختراعات المنبثقة من هذا التقييم، ما يجعل هذه الأفكار أكثر واقعية و فعالية مع إمكانية تجسيدها بنسبة كبيرة، و هذا ما يساهم في تفعيل مختلف المبادرات و الأنشطة التي يتساعد الطلبة على اكتشاف أفكار قادرة على إحداث نقلة نوعية في عالم الأعمال و المقاولاتية من خلال تدعيم هذه الأفكار بمختلف الإجراءات التي توفرها مراكز تطوير و دعم و تنمية المقاولاتية، و تصبح حقيقة ملموسة كمؤسسات و مشاريع مجسدة في الواقع.

الجدول رقم 05-13: يوضح العلاقة بين الجنس و رأي الطلبة حول مساهمة محتويات و برامج التعليم المقاولاتي في إحداث نوع من الوعي لديهم.

المجموع		لا		نعم		مساهمة برامج التعليم في نشر الوعي المقاولاتي.	الجنس
النسبة	التكرار	النسبة	التكرار	النسبة	التكرار		
النسبة المئوية		النسبة المئوية		النسبة المئوية			
100%	32	00%	00	100%	32		ذكور

إناث	19	%100	00	%00	19	%100
المجموع	51	%100	00	%00	51	%100

المصدر : من إعداد الطالب

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الاتجاه العام تمثله النسبة الغالبة و هي 100% و هي نسبة المبحوثين الذين أجابوا بنعم حول مساهمة محتويات و برامج التعليم المقاولاتي في إحداث نوع من الوعي لديهم، و تليها نسبة معدومة من المبحوثين الذين أجابوا بلا عن نفس السؤال المذكور سابقا. و بإدخال المتغير المستقل مرة أخرى على الجدول و هو متغير الجنس لاحظنا بأن نسبة 100% من المبحوثين الذكور الذين أجابوا بنعم حول مساهمة محتويات و برامج التعليم المقاولاتي في إحداث نوع من الوعي لديهم، كما تقابلها نسبة مماثلة 100% من الإناث الذين أجابوا بنعم على نفس السؤال السابق. و منه نستنتج **سوسيولوجيا** بناء على ما سبق أن كل المبحوثين من الجنسين ذكور و إناث قد أبدوا موافقة تامة على أن محتويات و برامج التعليم المقاولاتي تساهم في إحداث نوع من الوعي لديهم، لأن الوعي المقاولاتي هدفه الأساسي هو تنمية و تطوير الوعي الريادي بمعنى معرفة و إدراك الفرص المتاحة، و العمل على تنمية المهارات و القيام بالمبادرات المناسبة لإنشاء المشاريع و تجسيد الأفكار المقاولاتية و الريادية الخاصة بالطلبة.

و هناك العديد من الدراسات و الأبحاث تشير إلى أن جنس الذكور كثيرا ما يظهرون ميولات أكبر نحو المقاولاتية و ريادة الأعمال، على عكس جنس الإناث الذين يبدون ميولات أقل من الذكور، و هذا راجع للعديد من العوامل الاجتماعية و الثقافية مثل انتشار الصورة النمطية عن الذكور كرواد للمقولة، و أن الذكور بطبعهم متواجدون دائما في العالم الخارجي ما يكون لديهم دوافع على اقتحام ريادة الأعمال و المخاطرة و حب الاكتشاف و التطلع نحو الأفضل، عكس الإناث الذين يقضون أغلب أوقاتهم في المنزل و بالتالي يجهلون كثيرا من الممارسات العملية للمقاولاتية، لكن في الوقت الحالي لم يصبح مجال المقاولاتية و إنشاء المشاريع حكرا على الذكور، فمع تحسن المستوى التعليمي و الوضع الاجتماعي للنساء أصبحن في منافسة مع الرجال و اقتحمن كل مجالات الحياة و قد لا يكون هناك فرق في التعامل و تسيير المؤسسات الناشئة، لأن التعليم المقاولاتي بإمكانه كذلك سد الفوارق و الفجوات بين الجنسين خاصة إذا كان موجها بطريقة شاملة و عادلة و متساوية بينهما.

و من الممكن كذلك أن يكون للتعليم المقاولاتي و ريادة الأعمال تأثير مختلف و متفاوت بين الذكور و الإناث، فمثلا الذكور لديهم استجابة سريعة و إرادة قوية من حيث الإقبال و التوجه نحو المشاريع

المقاولاتية و ريادة الأعمال، في مقابل ذلك فإن الإناث قد يحتجن للمساعدة عن طريق عرض و تقديم لهن نماذج نسائية ناجحة أو بيئة مناسبة تكون بمثابة تشجيع لهن على التحدي و المخاطرة.

كما لا يمكن الإنكار بأنه توجد عوامل تتحكم في العلاقة بين نوع الجنس و الوعي المقاولاتي و العوامل المؤثرة في ذلك نذكر منها: الثقة بالنفس و التي غالبا ما يبدي الذكور ثقة كبيرة في قدراتهم و إمكانياتهم الريادية، غير أن التعليم المقاولاتي من الممكن أن يعمل على تعزيز و دعم ثقة الإناث في أنفسهن، كذلك الدعم و المساندة الأسرية و المجتمعية لأن الإناث يواجهن عوائق و عراقيل اجتماعية أكثر من الذكور، إضافة إلى نوعية محتوى و برنامج التعليم المقاولاتي الذي من الضروري مراعاة الفوارق الفردية بين الجنسين و كذلك عرض التجارب النسائية في ريادة الأعمال و المشاريع المقاولاتية، لأن غالبية مشاريع ريادة الأعمال يقودها الذكور.

و خلاصة فإن العلاقة بين الجنس و مساهمة محتويات و برامج التعليم المقاولاتي في إحداث نوع من الوعي لدى الطلبة الجامعيين، فالعلاقة ذات أهمية لأنها تعمل على كشف الفوارق و الاختلافات و الفجوات في درجة التأثير، و هذا ما يساهم و يساعد على تحسين و تعديل محتويات و برامج التعليم المقاولاتي و ريادة الأعمال لتكون أكثر فعالية و شمولاً.

الجدول رقم 05-14: يوضح العلاقة بين مستوى التحصيل العلمي و مساهمة محتويات و برامج التعليم المقاولاتي في إحداث نوع من الوعي لدى الطلبة الجامعيين.

المجموع		بدون فعالية		فعالة نسبيا		فعالة جدا		مساهمة برامج التعليم في نشر الوعي المقاولاتي. المستوى التعليمي
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	
21	%00	00	%28,57	06	%71,43	15	ليسانس	
30	%00	00	%26,67	08	%73,33	22	ماستر	
51	%00	00	%27,45	14	%72,55	37	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ من هذا الجدول أن الاتجاه العام تمثلته النسبة 72,55% و هي نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأن محتويات و برامج التعليم المقاولاتي فعالة جداً في إحداث نوع من الوعي لدى الطلبة الجامعيين، تليها

نسبة 27,45% من المبحوثين الذين أجابوا بأن محتويات و برامج التعليم المقاولاتي فعالة نسبيا في إحداث نوع من الوعي لدى الطلبة الجامعيين، و هي نسبة قليلة نوعا ما مقارنة بالنسبة الأولى.

و بإدخال المتغير المستقل مرة أخرى على الجدول و هو متغير مستوى التحصيل العلمي، لاحظنا أن نسبة 73,33% و هي نسبة المبحوثين من مستوى التحصيل العلمي ماستر، و تليها النسبة 71,43% من المبحوثين من مستوى التحصيل العلمي ليسانس، فكلا النسبتين توضحان أن المبحوثين أجابوا بأن محتويات و برامج التعليم المقاولاتي فعالة جدا في إحداث نوع من الوعي لدى الطلبة الجامعيين، تليها النسبة 28,57% من المبحوثين من ذوي التحصيل العلمي ليسانس، إضافة إلى النسبة 26,67% من المبحوثين الذين لديهم مستوى تحصيل علمي ماستر، فكلا النسبتين توضحان أن المبحوثين أجابوا بأن محتويات و برامج التعليم المقاولاتي فعالة نسبيا في إحداث نوع من الوعي لدى الطلبة الجامعيين.

و بناء على ما سبق و حسب القراءة السوسيولوجية فإن المبحوثين يصرحون على أن مساهمة محتويات و برامج التعليم المقاولاتي كانت فعالة جدا و فعالة في نشر و إحداث نوع من الوعي المقاولاتي و ريادة الأعمال لديهم، و هذا لعدة أسباب منها أنه لا توجد فوارق كبيرة بين طلبة ليسانس و الماستر في درجة و مستوى الوعي المقاولاتي و ريادة الأعمال، كما أن برامج و محتويات التعليم المقاولاتي تساهم بمستوى كبير في نشر و تلقين الوعي المقاولاتي لدى طلبة الماستر مقارنة بطلبة مستوى الليسانس، إضافة إلى ذلك فإن مستو التفاعل و الإدراك و الاستفادة من مواضيع و برامج المقاولاتية و ريادة الأعمال يرتفع و يزيد مع تقدم و ارتفاع المستوى الدراسي.

فطلاب مستوى الماستر قد يكونون أكثر وعيا و إدراكا و فهما لبرامج التعليم المقاولاتي و هذا راجع لنضجهم و التراكمات المعرفية و الخبرات الميدانية التي تكونت لديهم من خلال التجارب التي مروا بها، في مقابل ذلك نجد طلبة مستوى الليسانس قد يحتاجون إلى الكثير من الطرائق و الأساليب التعليمية الأكثر تحفيزا و بساطة، كما يحتاجون إلى نماذج و تجارب ملهمة إضافة إلى الدعم و المرافقة المستمرة من أجل تطوير و تنمية مشاريعهم و أفكارهم المقاولاتية، و هذا ما يقوم به مركز تطوير المقاولاتية في جامعة البويرة عن طريق اختيار أفضل الأفكار الريادية القابلة للتطبيق، و تكوين الطلبة لتتضح الفكرة أكثر و تتجسد على شكل مشروع ريادي أو مؤسسة ناشئة.

فالوعي المقاولاتي يكون فعالا لدى الطلبة من المستويين الماستر و الليسانس من خلال برامج التعليم المقاولاتي التي تتضمن في مقرراتها الدراسية الورشات، الأنشطة الريادية، الندوات العلمية، و حاضنات

الأعمال و مراكز تطوير و تنمية و دعم المقاولاتية و كذلك المشاغل و التي تهدف كلها إلى تطوير المهارات الريادية لدى الطلبة، و تحفيزهم على التفكير المقاولاتي الابداعي و الابتكاري، إضافة إلى تقديم الدعم اللازم و الضروري لمشاريع الطلبة من أجل خروج المشروع من الفكرة النظرية إلى الواقع المؤسسي، كما أن الوعي المقاولاتي يحدث عندما يتم الطلبة إدراك أهمية و أهداف ريادة الأعمال، و الفهم العملي و الحقيقي لكيفية إنشاء المشروع أو المؤسسة، إضافة إلى الاستعداد العقلي و الذهني و النفسي للمبادرات و الأفكار الجيدة التي تنبثق منها الأفكار الإبداعية و المشاريع الريادية.

الجدول رقم 05-15: يوضح العلاقة بين التخصص العلمي و نوع برامج التعليم المقاولاتي التي تلقاها الطلبة خلال مسارهم الدراسي.

نوع برامج التعليم المقاولاتي		تجارب عالمية حول المقاولاتية		تجارب وطنية حول المقاولاتية		تقديم دروس المقاولاتية		المجموع		التخصص
النسبة	الترار	النسبة	الترار	النسبة	الترار	النسبة	الترار	النسبة	الترار	
03	12,5%	07	29,17%	14	58,33%	24	100%			علوم اق، تجارية، و ع التسيير
02	11,11%	05	27,78%	11	61,11%	18	100%			علوم اج و إنسانية
01	11,11%	03	33,33%	05	55,56%	9	100%			علوم تقنية
06	11,76%	15	29,41%	30	58,82%	51	100%			المجموع

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ في هذا الجدول بأن الاتجاه العام يميل إلى نسبة 58,82% و هي نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأن نوع برامج التعليم المقاولاتي التي درسوها في الجامعة خلال مسارهم الدراسي تتمثل في تقديم دروس حول طريقة الانطلاق في إنشاء المؤسسات المقاولاتية، تليها النسبة 29,41% من المبحوثين الذين أجابوا بأن نوع برامج التعليم المقاولاتي التي درسوها في الجامعة خلال مسارهم الدراسي تتمثل في تجارب وطنية حول المقاولاتية، إضافة إلى النسبة 11,76% من المبحوثين الذين أجابوا بأن نوع برامج التعليم المقاولاتي التي درسوها في الجامعة خلال مسارهم الدراسي تتمثل في تجارب عالمية حول المقاولاتية و إنشاء المؤسسات.

و بإدخال المتغير المستقل مرة أخرى على الجدول و هو متغير التخصص العلمي بالجامعة، لاحظنا بأن نسبة 61,11% من المبحوثين من تخصص العلوم الاجتماعية و الانسانية و الذين أجابوا بأن نوع برامج التعليم المقاولاتي التي درسوها في الجامعة خلال مسارهم الدراسي تتمثل في تقديم دروس حول طريقة الانطلاق في إنشاء المؤسسات المقاولاتية و كذلك نسبة 58,33% و هي نسبة المبحوثين من تخصص العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، و هي للمبحوثين الذين أجابوا نفس الإجابة إضافة إلى نسبة 55,56% من المبحوثين من تخصص العلوم التقنية، و هذه النسبة كذلك تمثل المبحوثين الذين يتوافقون في طرحهم بأن نوع برامج التعليم المقاولاتي التي تلقوها في الجامعة خلال مسارهم الدراسي تتمثل في تقديم دروس حول طريقة الانطلاق و البداية في إنشاء المؤسسات المقاولاتية، تليها نسبة 33,33% من المبحوثين الذين لديهم تخصص علوم تقنية و كانت إجابتهم بأن نوع برامج التعليم المقاولاتي التي درسوها في الجامعة خلال مسارهم الدراسي تتمثل في تجارب وطنية حول المقاولاتية ، تليها النسبة 29,17% من المبحوثين الذين درسوا تخصص العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير و الذين كان لهم نفس الإجابة، إضافة إلى النسبة 27,78% و التي تمثل المبحوثين من تخصص العلوم الاجتماعية و الانسانية و الذين كان لهم نفس إجابة التخصصات السابقة، كما نلاحظ أيضا النسبة 12,5% من المبحوثين تخصص العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، و الذين أجابوا بأن نوع برامج التعليم المقاولاتي التي درسوها في الجامعة خلال مسارهم الدراسي تتمثل في تجارب عالمية حول المقاولاتية و إنشاء المؤسسات، و توافقه النسبتان على التوالي 11,11% من المبحوثين تخصص العلوم الاجتماعية و الإنسانية، و النسبة 11,11% كذلك للمبحوثين تخصص العلوم التقنية، و الذين كانت إجابتهم متوافقة تماما مع مبحوثي تخصص العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، أي استفادتهم من تجارب و خبرات عالمية في مجال المقالة و إنشاء المؤسسات .

و بناء على ما سبق وحسب التحليل **السوسيولوجي** تبين لنا أن المبحوثين استفادوا كلهم من أنواع مختلفة من برامج التعليم المقاولاتي في الجامعة كل حسب تخصصه العلمي و التقني، و هذا ما يسمح لهم بمعرفة التجارب و الخبرات الوطنية و العالمية و كذلك مختلف الدروس و حول طريقة بداية تأسيس المقالة، و هذه البرامج كانت فعالة بالنسبة للطلبة لأنها أكسبتهم معلومات و خبرات ساعدتهم في بناء أفكار فعالة في ريادة الأعمال و إنشاء المؤسسات الناشئة، فالتجارب العالمية لها ميزة أساسية و هي انها ذات مستوى عالي و تتمثل في تجارب ناجحة انتشرت على مستوى العالم، و من أهم هذه التجارب

العالمية نذكر التجربة الأمريكية لأن الو. م. أ. تعتبر الوطن الأصلي للمقاولاتية و المكان الذي كانت فيه أولى المبادرات و الأفكار التي تحولت و تبلورت في شكل مؤسسات ناشئة التي تميزت بالفعالية و التنافسية و الابداع.

حيث في سنة 1953 قدم **Peter Drucker** دروسا في المقاولاتية بجامعة نيويورك، لنتنقل العملية إلى جامعة **Illinois** و بعدها انتشر التعليم المقاولاتي على مستويات عديدة من جامعات و معاهد و هيئات تعليمية، إما في شكل دروس أو دورات تدريبية و تكوينية، و تعد جامعة جنوب كاليفورنيا أول جامعة أمريكية فتحت تخصص المقاولاتية في الطورين الليسانس و الماستر، و وفق الدراسة التي قام بها **Koh** عام 1996 بلغ عدد الجامعات التي تقوم بتقديم دروس المقاولاتية في الطورين ليسانس و الماستر ما يزيد عن 400 جامعة خلال سنة 1993، و ازداد هذا العدد حتى بلغ 1600 جامعة سنة 2003، و فاق عدد الدروس 2200 درس و محاضرة، إضافة إلى 44 مجلة علمية محكمة و 277 منصب أستاذ و إنشاء 100 مركز لريادة الأعمال. فبعدها كان تعليم المقاولاتية في الجامعات و المعاهد على شكل مقاييس اختيارية أصبح تخصصا رسميا على مستوى الطور الليسانس و الماستر، و تخصص كليات الاقتصاد برامج تكوينية قصيرة المدى من خلال خطوات تدريجية لإنشاء و تأسيس شركات و مؤسسات جديدة في مواضيع كالتسويق، التمويل، القانون، التسيير.¹

كما توجد علاقة وطيدة بين التخصص العلمي الذي يختاره الطالب و بين الدروس و البرامج المقاولاتية التي يتلقاها في الجامعة و عليه يتم تحديد نوع المقولة أو المؤسسة الناشئة التي تناسبه، فالطلبة الذين اختاروا التخصصات التقنية مثل الهندسة و تكنولوجيا المعلوماتية و تابعوا دروسا حول التجارب العالمية و هذا ما يؤكد الجدول أعلاه، فهم غالبا ما تكون اهتماماتهم تتعلق بالابتكار التكنولوجي و الاختراعات و التحولات الرقمية، أما طلبة علوم التسيير و الاقتصاد و التجارة و إدارة الأعمال فإنهم تلقوا برامج مقاولاتية حول التجارب الوطنية، و التي تركز أكثر على النماذج الاقتصادية الناجحة و التمويل و الإدارة، في مقابل ذلك نجد طلبة العلوم الاجتماعية و الإنسانية و الذين تابعوا باهتمام برامج التعليم المقاولاتي حول كيفية الانطلاق في تأسيس المؤسسات الناشئة، يهتمون كثيرا بالمواضيع و التجارب التي تتعلق بإنشاء المؤسسات الاستشارية و القانونية و مؤسسات الرعاية الاجتماعية و غيرها من المشاريع المقاولاتية التي تصب في اهتماماتهم و تكويناتهم، و هذا ما قام به مركز تطوير

¹ دشاش محمد الصالح، مرجع سابق، ص ص 120-121.

المقاولاتية في جامعة البويرة من تكوين نوعي للطلبة المبحوثين و الذين تكللت أفكارهم بالنجاح و تجسدت على شكل مؤسسات ناشئة في عديد القطاعات الخدماتية و الصناعية و الفلاحية و غيرها.

الجدول رقم 05-16: يوضح العلاقة بين النشاط و برامج التعليم المقاولاتي التي تشجع الطلبة على التوجه نحو مؤسسات دعم و تنمية و تطوير المقاولاتية.

مؤسسات تطوير المقاولاتية. النشاط	حاضنة الأعمال		دار المقاولاتية		المجموع	
	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار
فلاحي	00	00	100	25	100	25
صناعي	00	00	100	06	100	06
خدماتي	00	00	100	20	100	20
المجموع	00	00	100	51	100	51

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ من هذا الجدول ان الاتجاه العام تمثله النسبة 100% و هي نسبة كل المبحوثين و من كل الأنشطة الفلاحية و الصناعية و الخدماتية التي يمارسونها، و الذين أجابوا بأن برامج التعليم المقاولاتي قد شجعتهم على التوجه نحو مؤسسة دار المقاولاتية و يقصدون بذلك مركز تطوير المقاولاتية بجامعة البويرة.

و بإدخال المتغير المستقل مرة أخرى على الجدول و هو متغير النشاط لاحظنا بأن نسبة 100% و هي نسبة المبحوثين الذين يمارسون النشاط الفلاحي و الذين شجعتهم برامج التعليم المقاولاتي للتوجه نحو دار المقاولاتية أي مركز تطوير المقاولاتية، تليها النسبة نفسها أي 100% من المبحوثين الذين يزاولون النشاط الصناعي و الذين أكدوا على نفس إجابة مبحوثي النشاط الفلاحي، كما تعزز النسبة نفسها 100% و التي تخص المبحوثين الذين يمتنون النشاط الخدماتي و الذين قدموا نفس الانطباع، أي أن برامج التعليم المقاولاتي شجعتهم على التوجه نحو دار المقاولاتية (مركز تطوير المقاولاتية) .

و منه نستنتج **سوسيولوجيا** أن كل الطلبة المبحوثين و من كل الأنشطة التي يمارسونها توجهوا نحو دار المقاولاتية و المتمثل في مركز تطوير المقاولاتية بجامعة البويرة ، و السبب في ذلك يعود لبرامج التعليم المقاولاتي التي درسوها في الجامعة و التي بدورها شجعتهم للتوجه إلى هذا المركز، كما أن هذا

المركز يقدم العديد من المهام للطلبة، و يعتبر مساحة مخصصة لتعزيز المقاولاتية مما يوفر للطلاب المقاولين بيئة مواتية لتحقيق أفكارهم و مشاريعهم الفلاحية و الصناعية و الخدماتية ، كما انه مجهز بالموارد و المرافق الحديثة لدعم و تنمية مهارات الطلاب في مجال المقاولاتية. لأن مركز تطوير المقاولاتية و من خلال مصالحه يقدم مهام كثيرة للطلبة و هذا حسب كل مصلحة، فمصلحة الإدارة تتولى مهام متابعة ملفات الطلبة و المكونين و تسليم الشهادات، تنظيم رزنامة التكوينات، تنظيم البريد، تحرير التقارير، ملأ الوثائق، اجتماعات كشف الحضور، تأمين الصيانة، تأثيث و حراسة عتاد المركز، أما مصلحة التكوين فتتولى وظائف، توجيه الطلاب كل حسب تخصصه، تحليل نقاط قوة و ضعف حاملي المشاريع، إنشاء تقارير لكل طالب من الناحية التقنية و المهارات من خلال الدورات التدريبية، القيام باختبارات تقنية و نفسية، في مقابل ذلك تقوم مصلحة التحسيس بتوفر مخطط عمل تحسيبي لترقية المقاولاتية في المؤسسة الجامعية (مسابقات، تظاهرات علمية)، توفير برنامج مرافقة فردية لكل حامل مشروع، تنظيم المعارض و الأبواب المفتوحة.

فكل هذه المهام تصب في مصلحة الطلبة الذين توجهوا لهذا المركز من أجل دعم و تنمية و تطوير أفكارهم و تحويلها إلى مشاريع مقاولاتية قابلة للتجسيد و هذا ما جعلهم يستفيدون من التمويل اللازم لذلك. كما أن برامج التعليم المقاولاتي تهدف إلى نشر ثقافة ريادة الأعمال و الوعي المقاولاتي بين الطلبة، و تعمل على تطوير و تنمية المهارات العملية التي يحتاجها الطلبة كالتفكير النقدي و حل المشكلات، و تعلم الطرق التي تؤدي للابتكار و الاختراع و توليد الأفكار، إضافة لذلك تعمل برامج التعليم المقاولاتي على دعم و تعزيز طريقة إنشاء المشاريع و المؤسسات الناشئة، و تقوم بربط التعليم بسوق العمل و متطلبات اقتصاد السوق و اقتصاد المعرفة.

الجدول رقم 05-17: يوضح العلاقة بين مستوى التحصيل العلمي و مخرجات اقتصاد المعرفة.

مخرجات اقتصاد المعرفة		إنشاء مؤسسة و مشروع مقالة		النشر العلمي		تسجيل براءات الاختراع		المجموع	
المستوى التعليمي	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك
ليسانس	14	66.67%	04	19.05%	03	14.29%	21	100%	
ماستر	19	63.33%	05	16.67%	06	20%	30	100%	
المجموع	33	64.71%	09	17.65%	09	17.65%	51	100%	

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ من هذا الجدول أن التوجه العام تقابله النسبة 66,67% و هي نسبة المبحوثين الذين أكدوا بأن مخرجات اقتصاد المعرفة تتمثل في إنشاء المؤسسات و المشاريع المقاولاتية، تليها النسبة 19,05% من المبحوثين الذين أجابوا بأن مخرجات اقتصاد المعرفة تتمثل في تسجيل براءات الاختراع، تليها النسبة 14,29% من المبحوثين الذين أوضحوا بأن مخرجات اقتصاد المعرفة تتمثل في النشر العلمي، و هي نسبة ضئيلة مقارنة بالنسبة الأولى و قريبة من النسبة الثانية.

و بإدخال المتغير المستقل مرة أخرى على الجدول و هو متغير مستوى التحصيل العلمي لاحظنا بأن نسبة 66,67% من المبحوثين من مستوى التحصيل العلمي ليسانس و الذين أكدوا بأن مخرجات اقتصاد المعرفة تتمثل في إنشاء المؤسسات و المشاريع المقاولاتية، و تليها النسبة 63,33% و التي تخص المبحوثين من مستوى التحصيل العلمي ماستر و الذين أكدوا نفس الإجابة، تليها النسبة 19,05% و هي نسبة المبحوثين من مستوى التحصيل العلمي ليسانس و الذين أجابوا بأن مخرجات اقتصاد المعرفة تتمثل في النشر العلمي، و التي تتوافق مع النسبة 16,67% و هي نسبة المبحوثين من مستوى التحصيل العلمي ماستر و الذين أجابوا بنفس الإجابة، و تليها النسبة 20% و هي نسبة المبحوثين من المستوى العلمي ماستر و الذين أوضحوا بأن مخرجات اقتصاد المعرفة تتمثل في تسجيل براءات الاختراع، و هي التي تتوافق مع النسبة 14,29% و التي تتعلق بالطلبة المبحوثين من المستوى العلمي ليسانس و الذين يؤكدون على نفس الإجابة السابقة.

و منه نستنتج **سوسيولوجيا** بأن مستوى التحصيل العلمي للمبحوثين أو الطلبة له علاقة بمخرجات اقتصاد المعرفة و التي تتمثل في إنشاء المؤسسات و المشاريع المقاولاتية، و النشر العلمي إضافة إلى تسجيل براءات الاختراع، لأن اقتصاد المعرفة حسب الخبير الاقتصادي **فيرتز ماكلوب Machlup** هو " الاقتصاد المبني على المعرفة التي يفوق فيه عدد العمال في القطاعات المنتجة للمعرفة أعداد العمال في باقي القطاعات الاقتصادية الأخرى، كما أوضح أن اقتصاد المعرفة يتضمن خمس قطاعات ذات أهمية كبيرة وهي: التعليم، البحث و التطوير، الاتصالات، تقنية المعلومات، وأخيرا خدمات المعلومات.

و عرفه الاقتصادي مارك بورات على أنه " الاقتصاد الذي تلعب فيه القطاعات المنتجة و المستخدمة للمعلومات الدور الأساسي في النمو الاقتصادي مقابل القطاعات التقليدية التي تركز بالأساس على استخدام المواد الخام و الطاقة في إنتاجها.¹

كما تبنت الجزائر اقتصاد المعرفة بعد قيامها بعدد الأنشطة العلمية التي تتطلب التوجه للاقتصاد الجديد لإعادة بعث التنمية بأسلوب مغاير عن الأساليب السابقة، و القيام بالعمليات التوعوية من خلال المؤتمرات و الملتقيات الوطنية و الدولية التي تتناول مواضيع لها علاقة بالاقتصاد المعرفي، منها مؤتمر مرسيليا عام 2003 ، و المؤتمر الدولي بجامعة ورقلة حول فرص اندماج الجزائر في اقتصاد المعرفة سنة 2004، و الملتقى الوطني بجامعة مستغانم سنة 2006 بعنوان الاقتصاد القائم على المعرفة من اجل تحقيق التنمية المستدامة، كل هذه الجهود بذلت من اجل دفع عملية التحول للاقتصاد الجزائري من مجرد مستهلك للتكنولوجيا إلى منتج و مصدر لها عن طريق الاستثمار في العديد من التظاهرات العلمية، و استفاد هذا النوع من النشاطات من دعم حكومي لتأكيد تأثير الاقتصاد المعرفي على الجوانب التنموية للجزائر.

و نجد مخرجات اقتصاد المعرفة تتمثل في الملكية الصناعية عامة و براءات الاختراع خاصة وهي ذات أهمية كبيرة إذا تم استغلالها بطريقة رشيدة و فعالة، و هذا ما ينتج عنه إنشاء قاعدة للثورة التكنولوجية في مجال التنمية و التطوير الاقتصادي للبلد الذي يقوم باستغلالها، كما ان النتائج المتحصل عليها تساهم في دفع عملية التنمية الاقتصادية و تراكم رأس المال المادي و البشري و التقليل من ظاهرة البطالة و الرفع و التحسين من المستوى المعيشي للسكان.

و أوضحت بعض الإحصائيات ضعف مستوى الجزائر فيما يتعلق بإيداع براءات الاختراع مقارنة بالبلدان المجاورة تونس و المغرب، و نلاحظ كذلك وجود فراغ أو فجوة كبيرة على مستوى إيداع و العمل على استغلال براءات الاختراع بين الدول التي تحتل المراتب الأولى و الدول التي تتنزل الترتيب وفق هذا المستوى.

أما فيما يتعلق بالنشر العلمي فقد اهتمت الجزائر بهذا المجال حيث خصصت في الآونة الأخيرة نوعا من عملية التنظيم لتسهيل عمليات البحث العلمي عن المعلومات بتصويب مجهودات الباحثين للنشر في منصة **ASJP**، و هو الموقع الخاص بالمجلات العلمية الجزائرية المحكمة في جميع المجالات و

¹ بابكر سامرك، مرجع سابق، ص 06.

التخصصات العلمية، حيث قامت هذه المنصة حديثة النشأة بتوفير معلومات حديثة و التي تم نشرها في الدوريات العالمية ذات الشهرة، عن طريق قاعدة البيانات **SDNL** و التابعة لوزارة التعليم العالي الخاصة بالأساتذة الباحثين و الباحثين الدائمين و كذا طلبة الدراسات العليا و الطلبة المقبلين على التخرج من مهندسين و طلبة الماستر 2، لكن في مقابل ذلك أوضحت بعض الإحصائيات أن الجزائر تعاني من ضعف في النشر العلمي خاصة النشر الذي يتميز بالجودة العلمية العالية، و التي تتعلق بصفة مباشرة بالتنمية الاقتصادية مثل البحوث التي تنشر في ميدان العلوم الصرفة، و التقنيات التطبيقية نتيجة ضعف التكوين فيها لحساب تخصصات أخرى و التي تعتبر من أهم مرتكزات و متغيرات اقتصاد المعرفة.¹

و يعتبر التعليم العالي أهم ركائز اقتصاد المعرفة فبالنسبة لطلبة الليسانس يوفر الأساس المعرفي و المهارات في عديد التخصصات العلمية، كما يساهم في إعداد كفاءات قادرة على التفاعل مع التقنيات الحديثة، و يكون متخرجين قادرين على إنشاء المؤسسات و دخول سوق العمل و المساهمة الفعالة في الإنتاج و تقديم الخدمات المعرفية وفق روح المنافسة و التحدي، أما بالنسبة للمستوى العلمي الماستر فإن اقتصاد المعرفة يعمل على تعميق المعرفة و يوفر مهارات تحليلية و بحثية متقدمة للطلبة، كما يعمل على تأهيل الطلبة في البحث العلمي و الابتكار عن طريق إنشاء المؤسسات الناشئة في عدة مجالات كال تكنولوجيا و الذكاء الاصطناعي.

و خلاصة فإنه كلما ارتفع مستوى التحصيل العلمي للطلبة زادت القدرة على إنتاج و استخدام المعارف و الخبرات بفعالية، و يتجلى ذلك في شكل مشاريع مقاولاتية و مؤسسات ناشئة و براءات الاختراع و النشر العلمي و غيرها من مخرجات اقتصاد المعرفة، و وجود كفاءات تحمل مستوى تحصيل علمي مثل ليسانس و الماستر و الدكتوراه يرفع من قدرة الطلبة على الابتكار و دخول التنافسية العالمية، لأن المستوى التعليمي كالليسانس و الماستر يعمل على تغذية اقتصاد المعرفة للبلد الذي يركز عليه، و يدعمه بالكوادر و الإطارات العلمية القادرة على الابتكار و التحول الرقمي و قيادة الأعمال المعرفية و المقاولاتية، و هذا ما يعزز التنمية الاقتصادية المستدامة.

1-3- عرض و تحليل بيانات الفرضية الثانية (المحور الثاني): لأساليب و طرائق التعليم المقاولاتي الجامعي نجاعة في تنمية و تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر.

¹ بوخاري أم هاني، مرجع سابق، ص ص 265-267.

الجدول رقم 05-18: يوضح العلاقة بين مستوى التحصيل العلمي و الأساليب التي يستعملها الأساتذة في تدريس برامج التعليم المقاولاتي.

فعالية أساليب تدريس برامج التعليم المقاولاتي.		فعالة جدا		فعالة نسبيا		غير فعالة		المجموع	
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
15	71,43%	06	28,57%	00	00%	21	100%	38	100%
23	76,67%	07	23,33%	00	00%	30	100%	38	100%
38	74,51%	13	25,49%	00	00%	51	100%	38	100%

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ من هذا الجدول أن الاتجاه العام تمثله النسبة 74,51% و هي نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأن الأساليب التي يستعملها الأساتذة في تدريس برامج التعليم المقاولاتي كانت فعالة جدا، تليها النسبة 25,49% من المبحوثين الذين أجابوا على أن الأساليب التي يستعملها الأساتذة في تدريس برامج التعليم المقاولاتي كانت فعالة نسبيا.

و بإدخال المتغير المستقل مرة أخرى على الجدول و هو متغير مستوى التحصيل العلمي لاحظنا بأن نسبة 76,67% و هي نسبة المبحوثين من مستوى التحصيل العلمي ماستر، و الذين أجابوا بأن الأساليب التي يستعملها الأساتذة في تدريس برامج التعليم المقاولاتي كانت فعالة جدا، تليها النسبة 71,43% من المبحوثين من مستوى التحصيل العلمي ليسانس، و الذين أكدوا على نفس الإجابة التي قدمها المبحوثين و التي تخص النسبة السابقة، كما نجد النسبة 28,57% و هي نسبة المبحوثين من مستوى التحصيل العلمي ليسانس، و الذين أجابوا على أن الأساليب التي يستعملها الأساتذة في تدريس برامج التعليم المقاولاتي كانت فعالة نسبيا، تليها النسبة 23,33% من المبحوثين من مستوى التحصيل العلمي ماستر، و هذه النسبة الأخيرة تتوافق مع نفس الإجابة التي سبقتها، و هذه النسبتان الأخيرتان قليلة نسبيا مقارنة بالنسب السابقة.

و بناء على ما سبق و بالتحليل السوسيولوجي نلاحظ أن كل المبحوثين من مستوى التحصيل العلمي ليسانس و ماستر قد أجابت فئة معتبرة على أن الأساليب التي يستعملها الأساتذة في تدريس برامج

التعليم المقاولاتي كانت فعالة جدا، و هذا راجع لعدة أسباب منها أن هذه الأساليب كانت واضحة أو تم تبسيطها من طرف الأساتذة القائمين على التعليم المقاولاتي، كما أن هذه الأساليب تختلف باختلاف الهدف الأساسي الذي تعمل إدارة المؤسسات التعليمية الوصول إليه و تحقيقه، كما أن الأساليب تختلف باختلاف مستوى التحصيل العلمي فمثلا طلبة مستوى الليسانس تكون الأساليب المقدمة لهم مبسطة نوعا ما مقارنة بالأساليب التي يتم اتباعها في مستويات الماستر، لأن طلبة الماستر و بحكم مستواهم يتم تلقينهم أساليب معقدة نوعا ما مقارنة بطلبة الليسانس، لأن مستواهم العلمي يسمح لهم بفهم هذه الأساليب و التجاوب مع معها بحكم المعارف و الخبرات التي استفادوا منها في المراحل التعليمية السابقة مما أكسبهم القدرة على الفهم العميق للأفكار و التصورات و معرفة الغاية من تطبيق هذه الأساليب التي تساعد على توليد و بناء أفكار في شكل مقاولات أو مؤسسات ناشئة.

و يمكن تعريف أساليب التعليم المقاولاتي على أنها كل الطرق الاستراتيجية و الوسائل التي تساعد الطلبة على فهم و استيعاب ماهية المقاولاتية و كل البرامج المتعلقة بالتعليم المقاولاتي، كما تسمح هذه الأساليب بتوصيل مختلف التجارب و الأفكار و المعارف حول كيفية بناء الأفكار المقاولاتية أو الانطلاق في إنشاء و تأسيس المؤسسات الناشئة، كما توجد الكثير من الأساليب التي يستعملها الأساتذة في التدريس منها المؤتمرات و المحاضرات و تقديم العروض بواسطة الأجهزة السمعية البصرية، و غيرها من الأساليب التي تشجع الطلبة على البحث و الابداع و الابتكار، كما نجد أن طلبة الماستر يميلون إلى التفاعل بشكل أكبر مع الأساليب مثل ورشات العمل التطبيقية، محاكاة الأعمال المقاولاتية و الريادية ، التعرض لمشاريع و مؤسسات ريادة الأعمال من الواقع أو تحاكي الواقع، في مقابل ذلك نجد طلبة الليسانس يتبعون أساليب منها الألعاب التعليمية، العروض التقديمية بواسطة الأجهزة السمعية و البصرية، الاستماع لقصص النجاح المقاولاتي من خلال جلب رجال و رواد الأعمال الناجحين في تأسيس المؤسسات الناشئة، و عليه يمكننا القول أنه كلما كان مستوى التحصيل العلمي مرتفعا، كلما زادت فعالية الأساليب المتبعة في تدريس برامج التعليم المقاولاتي و التي تركز في محتوياتها على المشاريع التنفيذية.

الجدول رقم 05-19: يوضح العلاقة بين الجنس و نوعية الأساليب المستعملة في التعليم المقاولاتي.

نوعية أساليب التعليم المقاولاتي.		حديثه جدا		حديثه نسبيا		حديثه و تقليدية		المجموع	
الجنس	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية

ذكور	18	56.25%	09	28.13%	05	15.63%	32	100%
إناث	12	63.16%	05	26.32%	02	10.53%	19	100%
المجموع	30	58.82%	14	27.45%	07	13.73%	51	100%

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ من هذا الجدول أن الاتجاه العام يميل إلى النسبة 58,82% و هي نسبة المبحوثين الذين أجابوا على أن نوعية الأساليب المستعملة في التعليم المقاولاتي كانت حديثة جداً، تليها النسبة الأقل منها و هي 27,45% و هي نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأن نوعية الأساليب المستعملة في التعليم المقاولاتي كانت حديثة نسبياً، تليها النسبة 13,73% و هي نسبة ضئيلة مقارنة بالنسب السابقة و التي تمثل نسبة المبحوثين الذين أجابوا على أن نوعية الأساليب المستعملة في التعليم المقاولاتي كانت حديثة و تقليدية. و بإدخال المتغير المستقل مرة أخرى على الجدول و هو متغير الجنس لاحظنا بأن نسبة 63,16% من المبحوثات الإناث و اللواتي أجبن على أن نوعية الأساليب المستعملة في التعليم المقاولاتي كانت حديثة جداً، تقابلها النسبة 56,25% من المبحوثين الذكور و الذين أكدوا نفس الإجابة، تليها النسبة 28,13% من المبحوثين الذكور و الذين صرحوا على أن نوعية الأساليب المستعملة في التعليم المقاولاتي كانت حديثة نسبياً، تقابلها النسبة 26,32% من المبحوثات الإناث اللواتي أجبن نفس الإجابة، تقابلها النسبة 15,63% من المبحوثين الذكور و الذين أجابوا بأن نوعية الأساليب المستعملة في التعليم المقاولاتي كانت حديثة و تقليدية في آن واحد، وتليها النسبة 10,53% من المبحوثات اللواتي أكدن نفس الإجابة.

و بالتحليل السوسيولوجي نستنتج أن الجنس أو النوع الاجتماعي له علاقة بنوعية اساليب التعليم المقاولاتي و هذا ما تفسره عدة نظريات سوسيولوجية منها نظرية رأس المال الاجتماعي التي أنه من الضروري ان يمتلك المقاول من أي جنس كان، مجموعة من الموارد و هي شبكة معقدة من العلاقات مع اعضاء المجتمع و تكون مبنية على مصالح متبادلة او مشتركة بين الأفراد، كما ترتبط درجة رأس المال الاجتماعي التي يمتلكها الفاعل وفق قوة و سعة رأس المال الذي يملكه وفق شبكة علاقات مع أعضاء المجتمع الذين يتعامل معهم (الاقتصادي، الثقافي أو الرمزي)، و بمعنى آخر ما يمتلكه الفاعل

من شبكة كبيرة و دائمة من العلاقات الكثيرة أو القليلة، و تكون مبنية على معارف أو مصالح مشتركة بين الأفراد و يكونون في حالة تعاون دائم فيما بينهم، و متحدين وفق روابط مؤقتة و ناجحة.¹ كما ان اهمية رأس المال الاجتماعي تكمن أهميتها في انتماء الفرد لجماعة معينة، و التي يستفيد منها بمساعدته على الترشيد العقلاني لمشروعه المقاولاتي و العمل على إنجاحه، حتى و إن كانت تواجهه عراقيل تؤدي لانهيائه و فشله، لأنهم يمثلون بالنسبة له القوة الاجتماعية التي يستمد منها قوته، و هذا ما أكدده لالمو (Lallement) في قوله بأن رأس المال الاجتماعي هو المصدر الأول للفاعلين سواء كانوا أشخاصا أو مؤسسات لأنه يعمل على تسهيل أعمالهم في الفترة الحالية التي يكونون متواجدين فيها.²

و تفسر نظرية الفعل الاجتماعي الأدوار و المسؤوليات الاجتماعية لكل جنس فالعنصر النسوي لديه ارتباطات مثل الأعمال المنزلية و رعاية الأطفال بالنسبة للمتزوجات و هذا ما يؤثر في قدرتهم على المشاركة في الأنشطة المقاولاتية التي تتطلبها وقتا إضافيا و نوع من المخاطرة و هذا ما وضحه الجدول أعلاه من حيث عددهم القليل مقارنة بجنس الذكور الذي تكون لديه وقت أكثر لاستغلاله في الاستفادة من الأنواع المفيدة من أساليب التعليم المقاولاتي، و لهذا يعملون جاهدين من أجل مهم هذه الأساليب، مما يساعدهم على إنجاح مشاريعهم المقاولاتية و مؤسساتهم الناشئة.

كما أن نظرية المنظومات البيئية للمقاولاتية التي تعمل على دراسة كيفية تعامل الجنس البشري أو النوع الاجتماعي مع مختلف عناصر و طبقات النظام البيئي المقاولاتي في الجامعات، مثل السياسات العامة للدولة، الثقافة السائدة في المجتمع، الدعم المالي، مختلف الشبكات الاقتصادية و الاجتماعية، و هذه العلاقة للنوع الاجتماعي مع النظام البيئي السياسي و الاقتصادي و الاجتماعي تؤدي لتشكيل تجارب تتفاوت و تختلف بين الجنسين.

و من خلال الدعم المؤسسي المتمثل في مركز تطوير المقاولاتية لجامعة البويرة و الذي يعتبر بيئة داعمة لكلا الجنسين من إنجاح مشاريعهم نجد أنه وفر أساليب حديثة من أجل استيعاب الطلبة لأفكارهم بعمق ما سمح لهم بتجسيد مشاريعهم من خلال الدعم المالي الذي تحصلوا عليه و أصبحت أفكارهم عبارة عن مشاريع حقيقية و مؤسسات ناشئة موجودة في الواقع المجتمعي.

¹ Bourdieu (P.), "Le capital social, notes provisoires" in / **Le capital social**, Edition la Découverte, Paris, 2006, p31.

² Lallement (M.), «capital social et théories sociologiques» in / **Le capital social**, Op . cit, p 79 .

الجدول رقم 05-20: يوضح العلاقة بين النشاط و مساهمة الأساليب المستعملة في تدريس برامج

التعليم المقاولاتي في نشر الوعي المقاولاتي بين الطلبة

مساهمة برامج التعليم		درجة عالية		درجة متوسطة		درجة ضعيفة		النشاط
في نشر الوعي المقاولاتي.	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	
فلاحي	17	%68	08	%32	00	%00	25	%100
صناعي	04	%66,67	02	%33,33	00	%00	06	%100
خدماتي	16	%80	04	%20	00	%00	20	%100
المجموع	37	%72,55	14	%27,45	00	%00	51	%100

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ من هذا الجدول أن الاتجاه العام تمثله النسبة %72,55 و هي نسبة المبحوثين من جميع الأنشطة و الذين أجابوا بأن مساهمة الأساليب المستعملة في تدريس برامج التعليم المقاولاتي و نشر الوعي المقاولاتي بين الطلبة كانت بدرجة عالية، تليها النسبة %27,45 من المبحوثين و هم قلة و الذين أكدوا بأن أساليب التعليم المقاولاتي قد ساهمت فعلا في نشر الوعي المقاولاتي بين الطلبة بدرجة متوسطة.

و بإدخال المتغير المستقل مرة أخرى على هذا الجدول و المتمثل في نوع النشاط نلاحظ أن نسبة %80 من نسبة المبحوثين الذين يمتنون نشاط خدماتي يؤكدون على أن أساليب التعليم المقاولاتي كانت لها درجة عالية من المساهمة في نشر الوعي المقاولاتي بين الطلبة، تليها النسبة %68 من المبحوثين الذين اكدوا نفس الإجابة و هم ممن اختاروا ممارسة النشاط الفلاحي، و تليها النسبة %66,67 و هي نسبة المبحوثين الذين يزاولون نشاط صناعي و الذين كان لهم نفس الإجابة كذلك، و تقابلها النسبة %33,33 من المبحوثين الذين اختاروا نشاط صناعي و أجابوا على أن مساهمة أساليب التعليم المقاولاتي في نشر الوعي لديهم كانت بدرجة متوسطة، تليها النسبة %32 من المبحوثين أصحاب النشاط الفلاحي و الذين كان لهم نفس الإجابة و هي مطابقة تماما لإجابة المبحوثين من النشاط الخدماتي و الذين كانت نسبتهم تقدر بـ %20.

و مما سبق نستنتج بالتحليل **السوسيولوجي** أن هناك نوع من الوعي المقاولاتي المنتشر لدى الطلبة و هذا راجع لعدة أسباب منها اعتماد أساتذة التعليم في الجامعة و مركز تطوير المقاولاتية على أساليب حديثة في تلقين برامج التعليم المقاولاتي، و هذا ما ساعد الطلبة للتوجه نحو الأنشطة الفلاحية و الصناعية و الخدمات بدرجات مختلفة، و أصبحوا يفكرون بشكل جاد في الانطلاق في مشاريعهم المصغرة نتيجة التحفيزات المادية و المعنوية التي تلقوها من المركز، هذا الأخير الذي يعمل على تحويل المعارف الأكاديمية إلى مشاريع منتجة، و هو بذلك لا يعمل على تخرج مقاولين فحسب و إنما يساهم من جهة أخرى على بناء رأس المال الاجتماعي و البشري الذي يمتلك مؤهلات و خبرات و له القدرة على قيادة التحول و الانطلاق نحو تفعيل اقتصاد المعرفة، و الذي يعتبر الابتكار و المعرفة من أهم سماته و ركائزه.

كما يتيح التعليم المقاولاتي توفير فرص لإنشاء مؤسسات في مختلف القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية، في القطاع الفلاحي يعمل التعليم المقاولاتي على تشجيع الطلبة لتبني مشاريع مبتكرة تعتمد على الوسائل التكنولوجية الحديثة، من أجل تحسين الإنتاجية و توفير قيمة مضافة من خلال المنتجات التي يوفرها للمجتمع، كما أن الأنشطة الصناعية تركز بالأساس على المشاريع المقاولاتية التي تهتم و تعمل على دعم و تطوير التصنيع المحلي، و الابتكار في مختلف عمليات التصنيع، و هذا بالاستفادة و الاعتماد على الاستراتيجيات العالمية و التي تعتمد كثير منها على الذكاء الاصطناعي، و التي تعمل على الدمج بين إدارة المعرفة و الابتكار كما هو منتشر في الكثير من المؤسسات الصناعية الرائدة عالميا، أما في الأنشطة الخدماتية خاصة ما تعلق بالخدمات التي تقوم على المعرفة و التكنولوجيا و هي مجال مناسب و خصب للطلبة الجامعيين، و باستطاعته أن يصبح محورا أساسيا لاقتصاد المعرفة خاصة مع تسجيل نمو متزايد لهذا القطاع في الكثير من اقتصاديات الدول منها الجزائر، من أجل تطوير خدمات نوعية تتمثل أساسا في أنشطة تخص المعرفة، الاقتصاد الرقمي، السياحة، و الخدمات المالية.

و عليه فإن الوعي المقاولاتي لدى الطلبة يحدث نتيجة انتشار الثقافة او روح المقاولاتية لديهم و التي يمكن تعريفها على أنها مجموعة المهارات و المعارف التي اكتسبها الفرد أو مجموعة من الأفراد و استغلالها للاستثمار في رأس المال من خلال إيجاد أفكار جديدة مبتكرة ، أو الابداع في مختلف القطاعات و الأنشطة القائمة، مع وجود هيكل للتسيير و التنظيم، كما أنها تتضمن مختلف التصرفات و التحفيزات و ردود أفعال المقاولين، لإضافة لعمليات التخطيط و اتخاذ القرارات، كما أن الثقافة المقاولاتية او الوعي المقاولاتي ينمو و يترسخ من خلال اربعة فضاءات و هي: العائلة، المدرسة، المؤسسة،

و المحيط الاجتماعي و الاقتصادي للفرد، و هذه الفضاءات تمثل عوامل خارجية تؤثر على وعي الفرد المقاولاتي للتشبع بالأفكار المقاولاتية، أما العوامل الداخلية التي لها علاقة على وعيه المقاولاتي منها مجموعة الصفات الشخصية و النفسية التي تدفع الفرد لتبني النهج المقاولاتي.¹

الجدول رقم 05-21: يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي و الأساليب و الطرائق المتبعة في تدريس برامج التعليم المقاولاتي الجامعي:

المجموع	زيارة هيئات الدعم و المرافقة		الورشات و الأعمال الموجهة		المحاضرات و الملتقيات و الندوات		أساليب التدريس	المستوى التعليمي
	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية		
ليسانس	21	57,14%	12	23,81%	05	19,05%	04	
ماستر	30	60%	18	23,33%	07	16,67%	05	
المجموع	51	58,82%	30	23,53%	12	17,65%	09	

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ من خلال الجدول ان التوجه العام تمثله النسبة 58,82% من المبحوثين الذين اعتمدوا على أسلوب التعليم المقاولاتي المتمثل في زيارة هيئات الدعم و المرافقة و حاضنات الأعمال، تليها النسبة 23,53% من المبحوثين الذين توجهوا إلى أسلوب الورشات و الأعمال الموجهة و هي نسبة قليلة مقارنة بالنسبة السابقة، تليها نسبة 17,65% من المبحوثين الذين اتبعوا أسلوب المحاضرات و الملتقيات و الندوات العلمية في تعلم برامج التعليم المقاولاتي و هي النسبة الأضعف مقارنة بالنسبتين السابقتين.

و بإدخال المتغير المستقل مرة أخرى على الجدول و المتمثل في المستوى التعليمي، نلاحظ أن نسبة 60% من مستوى التحصيل العلمي ماستر قد أكدوا على تبنيهم أسلوب زيارة هيئات الدعم و المرافقة و الحاضنات، و هو ما يتوافق مع النسبة 57,14% و هي نسبة المبحوثين من المستوى التعليمي ليسانس، تليها النسبة 23,81% من المبحوثين ذوي المستوى التعليمي ليسانس و كذلك النسبة 23,33% من المبحوثين من مستوى التحصيل العلمي ماستر، حيث اعتمد هؤلاء المبحوثين على أسلوب الورشات و الأعمال الموجهة، تقابلها النسبة 19,05% من المبحوثين لديهم مستوى تحصيل علمي ليسانس و الذين

¹ بوالريحان فاروق، و بنون خير الدين، مرجع سابق، ص ص 99-100.

صرحوا بأنهم اعتمدوا على أسلوب المحاضرات و الملتقيات و الندوات العلمية، و هو ما يتوافق مع النسبة 16.67% من المبحوثين ذوي مستوى التحصيل العلمي ماستر و الذين كان لهم نفس الرأي، و النسبتان الأخيرتان ضعيفتان مقارنة بالنسب السابقة.

و بناء على ما سبق نستنتج سوسيولوجيا و من خلال المعلومات الواردة في الجدول اعلاه أن تحول الطلبة من مستوى الليسانس إلى مستوى الماستر بمعنى الانتقال من التلقي إلى الفعل الملموس كان نتيجة الفعل التراكمي للمعلومات الناتجة عن التكوين في برامج التعليم المقاولاتي، ففي مرحلة الليسانس يتم التركيز أساسا على بناء الرأس مال البشري و هو المحرك الأساسي للنشاط المقاولاتي و هو الفرد المقاول، من خلال تلقين الطالب مفاهيم جديدة لإنشاء المؤسسات و زرع ثقافة الابتكار و هذا ما يتوافق أساسا مع الدور المحوري للتعليم كأحد أركان اقتصاد المعرفة.

أما في مرحلة الماستر يكون التركيز أكثر على تنمية و تطوير رأس المال الاجتماعي و الفعل المقاولاتي، من خلال التدريبات و التكوينات العملية المكثفة في مراكز تطوير المقاولاتية و حاضنات الأعمال، و ورشات العمل مع رواد الأعمال و المقاولين، و التركيز على تنمية و تطوير مشاريع ابتكارية قابلة للتجسيد، و تعتبر هذه المرحلة حاسمة و ذات أهمية لكونها تعمل على تحويل المعارف المكتسبة إلى أفعال و أنشطة اقتصادية و اجتماعية ملموسة.

و من خلال هذه الدراسة تبين لنا أن غالبية الطلبة توجهوا لزيارة هيئات الدعم و المرافقة و الحاضنات و المتمثل في مركز تطوير المقاولاتية، و يفكرون بشكل جاد في بداية مشاريعهم المصغرة نتيجة المساهمة الفعالة لبرامج التعليم و كذلك النماذج الناجحة للمقاولين مما حفزهم على ذلك، و هذا ما يشير إلى وجود نوع من القابلية السوسيولوجية لممارسة الفعل المقاولاتي، كما أن البنية التحتية للبحث و الابتكار التي تتوفر في جامعة البويرة و المتمثلة في مخبر المقاولاتية و الابتكار و التي تضم مجموعة من الباحثين تقوم بتدريس حاضنات الأعمال، و دور التسويق الابداعي، و العمل على نشر و تفعيل الروح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، و هذا بدوره يمثل راس مال بشري و مؤسسي يعمل على دعم النظام البيئي للمعارف و الخبرات المقاولاتية محليا.

كما أن أساليب التدريس قد تحولت من نقل المعارف بطريقة تقليدية إلى الابداع و الابتكار و قد تحقق هذا التحول بفضل الاعتماد على الأساليب الابداعية التي تعمل على تحفيز الابتكار و العمل الجماعي و بروح الفريق في حل المشكلات، و هو ما يتطلبه مجتمع المعرفة الذي تم وصفه بأنه مجتمع الفكر الفعال و المعلومات الدقيقة و الابتكار و هو ما ينتج عنه بناء اقتصاد المعرفة.

وعليه نستنتج أن هناك علاقة تكامل بين مكونات المستوى التعليمي و التكوين المقاولاتي و اقتصاد المعرفة في علاقة تبادلية، فمن خلال برامج التعليم المقاولاتي الفعالة يتم تكوين مقاولين مبدعين و مبتكرين، و هؤلاء بدورهم يساهمون في بناء اقتصاد معرفي ناشئ و ديناميكي، و هذا الأخير بدوره ينتج عنه طلبات جديدة على المهارات و التعليم المتخصص مما يعمل على غلق دائرة التنمية و التطوير.

الجدول رقم 05-22: يوضح العلاقة التخصص و الاطلاع على القرار الوزاري 1275 المتضمن حصول الطالب الجامعي على شهادة جامعية و مؤسسة ناشئة و جائزة لابل التشجيعية.

الاطلاع على القرار 1275		نعم		لا		المجموع	
النسبة المئوية	الرقم	النسبة المئوية	الرقم	النسبة المئوية	الرقم	النسبة المئوية	الرقم
العلوم الاقتصادية، و تجارية، و التسيير	24	%100	00	%00	00	24	%100
علوم اجتماعية و إنسانية	18	%100	00	%00	00	18	%100
علوم تقنية	09	%100	00	%00	00	09	%100
المجموع	51	% 100	00	%00	00	51	%100

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاتجاه العام تمثله نسبة واحدة فقط و هي النسبة 100% و التي تمثل كل المبحوثين من كل التخصصات العلمية و الذين أكدوا على اطلاعهم على القرار 1274 و المتضمن حصول الطالب الجامعي على شهادة جامعية و مؤسسة ناشئة و جائزة لابل التشجيعية.

و بإدخال المتغير المستقل على الجدول المتمثل في التخصص العلمي بالجامعة نلاحظ النسبة 100% و هي نسبة المبحوثين من تخصص العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير و الذين أكدوا بانهم اطلعوا على القرار 1275 و المتضمن حصول الطالب الجامعي على شهادة جامعية و مؤسسة ناشئة و جائزة لابل التشجيعية، و وافق هذا التصريح كل من المبحوثين في تخصص العلوم الاجتماعية و الإنسانية بنسبة مماثلة هي 100%، تليها نسبة المبحوثين من تخصص العلوم التقنية و الذين أكدوا على نفس الإجابة بنسبة 100%، و هذا ما يوضح لنا اطلاع كل المبحوثين على هذا القرار.

و منه نستنتج **سوسيولوجيا** أهمية القرار 1275 هو من القرارات الهامة التي اعتمدتها الجزائر من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، من خلال توفير بيئة ملائمة لاطلاق مختلف المبادرات المتعلقة بإنشاء مؤسسات ناشئة قادرة على النهوض بالاقتصاد الوطني، و توفير فرص العمل المناسبة للتقليل من البطالة و توفير مختلف السلع و الخدمات التي يحتاجها أفراد المجتمع.

و يمكننا تعريف مؤسسات الناشئة على أنها مؤسسة لها إمكانيات نمو كبيرة، تقوم بتقديم عديد الابتكارات من عدم اليقين الشديد، و التي من خلالها تعمل على إشباع حاجات لأعداد كبيرة و واسعة من المتعاملين، كما توفر حاجات جديدة و مبتكرة يمكن من خلالها تدمير السوق السائد و أخذ الريادة فيه.

كما يتضمن القرار 1275 مشروع مذكرة تخرج للحصول على شهادة جامعية و مؤسسة ناشئة في نفس الوقت، و هذا القرار يخص طلبة ليسانس و الماستر و الدكتوراه و طلبة الهندسة من كل التخصصات و الكليات، كما يتلقى الطلبة المسجلين دورات تدريبية وورشات تكوينية، من أجل التحكم في نموذج الأعمال، التسويق الالكتروني، المحاسبة، التمويل و المناجمنت.¹

و يرى المتخصصين في الحقل السوسيولوجي و التنظيمات أن المؤسسات التعليمية و الاقتصادية ليست كيانات معزولة عن المجتمع، بل تعتبر أنظمة اجتماعية تخضع لتأثيرات القيم و مختلف المعايير و العلاقات السائدة في المجتمع، و من أجل فهم العلاقة بين مختلف التخصصات العلمية يستلزم العمل على فهم الشبكات الاجتماعية و مختلف التفاعلات الرمزية بين مختلف الفاعلين، و التي تعمل على تشكيل الممارسات الأكاديمية والمهنية.

كما ترى النظرية المؤسسية في الحقل السوسيولوجي إلى كيفية بناء و تشكيل المؤسسات الاجتماعية مثل الحاضنات و الجامعات و مراكز التطوير المشاتل لمختلف الممارسات و التفاعلات و السلوكيات السائدة، حيث ترى هذه النظرية أن القرار 1275 يمثل مؤسسة جديدة و مبتكرة تهدف إلى إعادة تشكيل العلاقة السائدة بين التعليم الجامعي و سوق العمل، مما يساعد على توفير عدة حقول اجتماعية جديدة تتفاعل داخلها مختلف التخصصات العلمية الموجودة.

أما التعديل الجديد في القرار 1275 في فبراير 2025 يعتبر تحولا استراتيجيا في فلسفة التعليم العالي في الجزائر، حيث تم في هذا التعديل استبدال التسمية للمصطلح من " مؤسسة ناشئة" إلى مصطلح " مشروع مؤسسة اقتصادية"، يعكس هذا التحول نقلة نوعية و الانتقال من النموذج الأكاديمي

¹ علالي ابتسام، و طلبة صابرينة، مرجع سابق، ص ص 90-91.

المجرد إلى النموذج الاقتصادي العملي التطبيقي، و دعم وتعزيز للبعد الاقتصادي لمختلف المشاريع الطلابية، إضافة إلى تقليص الفجوة التي كانت بين التعليم الأكاديمي و سوق العمل.

أما الدور السوسيولوجي لمركز تطوير المقاولاتية و حاضنات الأعمال الجامعية فهي بمثابة أداة تقوم بإضفاء الطابع المؤسسي بين الجامعة و المجتمع الاقتصادي، بحيث تعمل هذه المراكز و الهيئات على إعادة تحديد دور الجامعة و تحولها من منتج للمعارف المجردة إلى شريك في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، كما تعمل هذه المراكز على تشكيل و تكوين شبكات اجتماعية جديدة بين مختلف الفاعلين الأكاديميين و رواد الأعمال و القطاع الاقتصادي من جهة أخرى، و هذا ما يساهم في زيادة الثقافة و الوعي المقاولاتي لدى الطلبة، إعادة تشكيل التمثلات الاجتماعية التقليدية لدى الطلبة عن دور الجامعة، العمل على زيادة التمويل الأولي لمشاريع الطلبة، و العمل على زيادة و تكثيف التدريب و التكوين للطلبة. و عليه فالقرار 1275 يساهم في زيادة عدد المؤسسات الناشئة الناجحة التي يتم إنشاؤها في الجامعات، كما يعمل على تنمية و تطوير الجامعات لتصبح بمثابة مراكز للإبداع و الابتكار، كما يساهم هذا القرار في توفير فرص عمل جديدة للتقليل من ظاهرة البطالة بين الطلبة المتخرجين، إضافة إلى تحسين ترتيب المؤسسات التعليمية الجامعية الجزائرية على المستوى الدولي.

و يمكن أن نستنتج العلاقة بين التخصص العلمي و القرار 1275 ان هناك علاقة تبادلية و تكامل خاضعة لتأثير عدة عوامل سوسيولوجية، و نجاح هذه العلاقة مرهون بقدرة النظام التعليمي الجامعي على توفير حقل اجتماعي جديد يلتقي فيه الحقل الأكاديمي مع الحقل الاقتصادي و الاجتماعي، مع الاحتفاظ بحق الاستقلالية النسبية لكليهما، و لتحقيق هذا التكامل المنشود يجب العمل على تعزيز مختلف الشبكات الاجتماعية بين الجامعات و القطاعات الاقتصادية و الشريك الاجتماعي، مع إعادة تعريف الهوية المهنية للأستاذ الجامعي و الباحث باعتباره الفاعل الرئيسي في هذه العملية، و العمل على بناء رأس مال اجتماعي يقوم بدعم عملية انتقال المعرفة و الابتكار وهذا ما يساعد الجزائر على أن تحقق النقلة المنشودة و هي التحول نحو اقتصاد المعرفة.

الجدول رقم 05-23: يوضح العلاقة بين مستوى التحصيل العلمي و تأثير القرار 1275 في الوعي المقاولاتي للطلبة.

تأثير القرار 1275 في وعي الطلبة		ينمي و يطور الفكر المقاولاتي للطلاب		يشجع الطلبة على إنشاء مؤسسات مقاولاتية ناشئة		يقدم إرشادات و نصائح هامة لإنشاء المؤسسات		المجموع	
ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%
03	14,29%	13	61,9%	05	23,81%	21	100%		
04	13,33%	20	66,67%	06	20%	30	100%		
07	13,73%	33	64,71%	11	21,57%	51	100%		
ليسانس									
ماستر									
المجموع									

المصدر من إعداد الطالب

من خلال الجدول نلاحظ أن الاتجاه العام تمثله النسبة 64,71% و هي نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأن تأثير القرار 1275 على وعيهم المقاولاتي و الذي تمثل في تشجيعهم على إنشاء مؤسسات ناشئة، تليها النسبة 21,75% من المبحوثين الذي أجابوا على أن تأثير القرار 1275 كان من نتائجه تقديم إرشادات و توجيهات همام لإنشاء المؤسسات، تليها النسبة 13,73% و هي نسبة ضعيفة مقارنة بالنسب السابقة و التي تمثل نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأن الوعي المقاولاتي من القرار 1275 تمثل في تنمية و تطوير الفكر المقاولاتي لديهم.

و بإدخال المتغير المستقل مرة أخرى على الجدول و المتمثل في المستوى التعليمي، لاحظنا نسبة 66,67% من المبحوثين ذوي المستوى التعليمي ماستر و الذين أجابوا على أن القرار 1275 كان من نتائجه تشجيعهم على إنشاء مؤسسات ناشئة، و تليها النسبة 61,90% و هي نسبة المبحوثين من مستوى التحصيل العلمي ماستر و الذين أكدوا على نفس الإجابة، تقابلها النسبة 23,81% و هي نسبة المبحوثين من مستوى التحصيل العلمي ليسانس و الذين أجابوا على أن القرار 1275 قد ساهم في إرشادهم و توجيههم و تقديم لهم نصائح هامة ساعدتهم على إنشاء مؤسسات مصغرة، تليها النسبة 20% من المبحوثين الذين لديهم مستوى علمي ماستر و الذين كان لهم نفس الرأي، تقابلها النسبة 14,29% من المبحوثين من مستوى الليسانس و الذي أجابوا على أن القرار 1275 عمل على تنمية و تطوير فكرهم المقاولاتي، تليها النسبة 13,73% من المبحوثين مستوى ماستر و الذين تتوافق إجابتهم مع النسبة السابقة، و النسبتان الأخيرتان ضعيفتان جدا مقارنة بالنسب السابقة.

و بناء على ما سبق نستنتج **سوسيولوجيا** أن المستوى التعليمي يلعب دورا هاما و محوريا في تشكيل و تكوين الوعي المقاوالاتي للطلبة و استيعابه للقرار 1275، و الذي يشجع على تأسيس مؤسسات ناشئة أو مشروع مؤسسة اقتصادية مع منحهم شهادة براءة اختراع، كما يتضمن هذا القرار آليات تنفيذية لإنجاح هذه المشاريع، كما يهدف هذا القرار إلى ربط مؤسسات التعليم العالي و مراكز تنمية و تطوير المقاوالاتية بزيادة الأعمال و الابتكار في المؤسسات الجامعية، و هناك العديد من النظريات التنظيمية التي تعتبر منطلقا لفهم هذا القرار على ضوء مفاهيمها و هي **نظرية رأس المال البشري** و التي على ضوءها يمكن تفسير القرار 1275 يعتبر استثمارا في الرأس مال البشري المتمثل في الطلبة الجامعيين، حيث يعمل هذا القرار على تحويل المعارف الأكاديمية من خلال شهادات ليسانس و الماستر إلى رأس مال منتج عن طريق إنشاء المؤسسات الناشئة، في مقابل ذلك نجد طلبة الماستر أكثر وعيا بهذا القرار بفضل رصيدهم المعرفي و العلمي الأعمق و الأكثر تراكما مقارنة بطلبة ليسانس، كما يتشكل لديهم وعي أكبر من خلال قدرتهم على تحويل المعرفة إلى رأس مال اقتصادي و اجتماعي، و على ضوء **نظرية التحديث و المؤسسة** و من خلال مفاهيمها نفسر القرار 1275 الذي يهدف إلى تحديد و تفعيل الفكر الريادي داخل المؤسسات الجامعية، مما يحدث نوع من تغيير القيم و السلوكيات التقليدية من خلال بحث الطالب عن الوظيفة، إلى القيم و السلوكيات الحديثة و المتمثلة في استحداث الطالب لفرص العمل، و يمكن للطلبة التعامل مع هذا التحول العميق بناء على مستوى تحصيلهم العلمي و خلفياتهم الاجتماعية، كما تفسر **نظرية الفعل الاجتماعي** هذا القرار من خلال معرفة تأثير الشبكات الاجتماعية داخل مراكز تطوير المقاوالاتية مثل الزملاء و كل الأساتذة المشرفين على تشكيل و تكوين وعي لدى الطالب، و اتخاذ لقرارات حاسمة تتعلق بإنشاء المشروع، و بالنظر إلى المستويات التعليمية للطلبة يمكن أن يكون لطلبة الماستر شبكات اجتماعية أكثر تطورا مقارنة بطلبة الليسانس في علاقتهم مع الباحثين و أصحاب الخبرة. و من خلال النسق العام الذي تعمل ضمنه جامعة البويرة يمكن لهياكل الدعم مثل مركز تطوير المقاوالاتية على لعب دور محوري و المساهمة في نشر الوعي بين الطلبة لكل الإجراءات التي يتضمنها القرار 1275، من خلال شرحه للطلبة ما يساهم في غرس الثقافة المقاوالاتية، و يساهم في زيادة عدد المشاريع، و إحداث تحول في فكر الطالب الجامعي من باحث عن عمل إلى منشئ لفرص العمل.

الجدول رقم 05-24: يوضح العلاقة بين الوضعية الاجتماعية و إجراء تربص ميداني في مؤسسة ما.

إجراء تربص ميداني		ناجعة جدا		ناجعة نسبيا		غير ناجعة		المجموع	
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
12	80%	03	20%	00	00%	15	100%		متزوج
28	77,78%	08	22,22%	00	00%	36	100%		أعزب
40	78,43%	11	21,57%	00	00%	51	100%		المجموع

المصدر: من إعداد الطالب.

من خلال الجدول نلاحظ أن الاتجاه العام تمثله النسبة 78,43% من المبحوثين الذين أجابوا على أن إجراء التربصات الميدانية هو أسلوب ناجع جدا، تليها النسبة 21,57% من المبحوثين الذين أكدوا على أن أسلوب التربص الميداني هو أسلوب ناجع نسبيا.

و بإدخال المتغير المستقل مرة أخرى على الجدول و المتمثل في الحالة الاجتماعية نلاحظ نسبة 80% من المبحوثين المتزوجين الذين أكدوا على أن اتباع أسلوب التربص الميداني نتائج ناجعة جدا، تليها النسبة 77,78% من المبحوثين الذين وضعهم الاجتماعي أعزب و الذين يوافقون على نفس الإجابة، في مقابل ذلك نلاحظ نسبة 22,22% من المبحوثين الذين وضعهم الاجتماعي أعزب صرحوا بأن أسلوب إجراء التربص الميداني هو أسلوب ناجع نسبيا، و هذا ما يتوافق مع تصريح المبحوثين المتزوجين الذين تمثلهم النسبة 21,57%، و هتان النسبتان الأخيرتان ضعيفتان مقارنة بالنسب السابقة.

و منه نستنتج **سوسيولوجيا** أنه يمكننا تفسير العلاقة بين الحالة الاجتماعية للمبحوثين و أسلوب إجراء التربص الميداني في المؤسسات كأسلوب ناجع على ضوء **النظرية البيروقراطية لماكس فيبر** حيث يرى أن السلطة الشرعية في المنظمات الحديثة تقوم على مبدأ سلطة شرعية عقلانية و قانونية تعتمد على مجموعة من القواعد و الإجراءات المكتوبة و الغير شخصية، فأسلوب إجراء التربص في المؤسسة يمثل تجسيدا لهذا النوع من السلطة، فالواجب على كل الطلبة بغض النظر عن حالتهم الاجتماعية (متزوج، أعزب) الالتزام و احترام هذه الإجراءات الموحدة، مما قد يؤدي التعارض بين القيم التقليدية المرتبطة بالحالة الاجتماعية مع هذه الإجراءات و القوانين العقلانية مما قد يؤدي لحدوث نوع من التوتر أو صعوبة التكيف في عملية إجراء التربص الميداني خاصة بالنسبة للطلبة المتزوجين بحكم الالتزامات العائلية التي تعيقهم للالتزام بهذا التربص، و من وجهة نظر **نظرية رأس المال لبيار بورديو** (رأس المال الاقتصادي،

الاجتماعي، الثقافي)، حيث تؤثر الحالة الاجتماعية للطلبة على شبكات الدعم المتمثلة فر رأس المال الاجتماعي و المسار الذي يتبعه الطالب خلال إجرائه لهذا التبرص، فالمتزوجون قد يمتلكون موارد و تكون لديهم التزامات أسرية و غيرها مما تؤثر على رأس المال الثقافي و التشاركي لديهم، كما يعانون من تضارب الأدوار كراعية الأطفال و مختلف الواجبات المنزلية، و بالتالي تقل فرصهم لتعلم مهارات جديدة من التبرص، أما العازبون فيمتلكون مرونة زمنية أكبر مقارنة بالمتزوجين لأجل بناء علاقات داخل مؤسسة التبرص، من خلال اللقاءات و الفعاليات مما يزيد من رأس مالهم الاجتماعي في حين المتزوجون يستفيدون من تكوين شبكات عائلية من أجل تأسيس مشاريع محلية لكنهم يفتقدون لشبكات مهنية موسعة حسب بورديو.

فالحالة الاجتماعية لطلبة مركز تطوير المقاولاتية و علاقتها بأساليب التعليم المقاولاتي و المتمثلة في أسلوب التبرص الميداني هي علاقة تفاعلية و معقدة يحكمها سياق التحول لاقتصاد المعرفة، فالتبرص الميداني في المؤسسة عبارة عن قناة من أجل لإضفاء الطابع المؤسسي على الطلبة، حيث يتم تحويلهم من منطق القيم و الروابط الاجتماعية التقليدية (التضامن الآلي)، إلى منطق التنظيم العقلاني الذي يقوم على الكفاءة و المهارة و اتباع الإجراءات الإدارية و التنظيمية الموحدة (التضامن العضوي)، و هو ما يتطلبه اقتصاد المعرفة.

فعملية التبرص هي عبارة عن مساحة مفتوحة للصراع و التفاوض بين رأس المال الاجتماعي و الثقافي للطالب من جهة، و المتطلبات العقلانية و البنوية للمؤسسة في ظل اقتصاد المعرفة من جهة أخرى، لأن نجاح البرامج التعليمية للمقاولاتية لا تقاس بنقل المعارف فقط بل تتعداه إلى إدارة التفاوض الاجتماعي الذي يتميز بالتعقيد من أجل إعداد مقاولين قادرين على الابداع و الابتكار و قيادة مؤسساتهم بكفاءة و عقلانية.

الجدول رقم 05-25: يوضح العلاقة بين التخصص العلمي و الاقتراح على الطالب تقديم أفكار لإنشاء مؤسسة و مساعدته على تطويرها لضمان نجاحها.

تقديم فكرة لإنشاء مؤسسة المقاولاتي. التخصص		ناجعة جدا		ناجعة نسبيا		غير ناجعة		المجموع	
		النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
علوم اقتصادية و		19	79,17%	05	20,83%	00	00%	24	100%

تجارية و علوم التسيير							
علوم اجتماعية و انسانية	15	%83,33	03	%16,67	00	%00	18
علوم تقنية	07	%77,78	02	%22,22	00	%00	09
المجموع	41	%80,39	10	%19,61	00	%00	51

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ من هذا الجدول أن الاتجاه العام تمثله النسبة 80.39% من المبحوثين الذين أجابوا بأن أسلوب الاقتراح على الطالب تقديم أفكار لإنشاء مؤسسة و مساعدته على تطويرها لضمان نجاحها هو أسلوب ناجح جداً، تليها النسبة 19.61% و هي نسبة قليلة جداً و التي تمثل المبحوثين الذين أكدوا على أن أسلوب التعليم المقاولاتي و المتمثل في الاقتراح على الطالب تقديم أفكار لإنشاء مؤسسة و مساعدته على تطويرها لضمان نجاحها هو أسلوب ناجح نسبياً.

و بإدخال المتغير المستقل على الجدول مرة أخرى و المتمثل في التخصص العلمي بالجامعة، نلاحظ النسبة 83,33% من المبحوثين الذين تخصصهم العلمي علوم اجتماعية و إنسانية و الذين صرحوا بأن تبني أسلوب الاقتراح على الطالب تقديم أفكار لإنشاء مؤسسة و مساعدته على تطويرها لضمان نجاحها هو أسلوب ناجح جداً، تليها النسبة 79,17% من الطلبة المبحوثين من ذوي التخصص العلمي علوم اقتصادية و تجارية و علوم التسيير و الذين كانت لهم نفس الإجابة، تليها نسبة 77,78% من المبحوثين الذين تخصصهم العلمي بالجامعة علوم تقنية و الذين إجابتهم تتوافق مع الإجابة السابقة، في مقابل ذلك نلاحظ النسبة 22,22% من المبحوثين أصحاب التخصص العلمي علوم تقني و الذين أجابوا على أن أسلوب تقديم الطالب لفكرة إنشاء مؤسسة و مساعدته من طرف المشرفين و المؤطرين على إنجازها هي أسلوب ناجح نسبياً، و تليها النسبة 20,83% من المبحوثين الذين تخصصهم العلمي علوم اقتصادية و تجارية و علوم التسيير و الذين كان لهم نفس الرأي، تليها النسبة 16,67% و هي نسبة المبحوثين الذين يمتلكون تخصص علوم اجتماعية و إنسانية و الذين يؤكدون يتوافقون مع إجابة زملائهم السابقين.

و بناء على ما سبق و بالتحليل السوسيولوجي نستنتج أن نجاعة أسلوب طرح الطالب لفكرة إنشاء مؤسسة و العمل على تطويرها بالاعتماد على تخصصه العلمي في الجامعة هو أسلوب يتوافق مع نظرية

اقتصاد المعرفة و التي ترى أن المشروع المقاولاتي لا يتم قياسه فقط بالربح المادي و إنما بقدرة هذا المشروع أو المؤسسة على إنتاج قيمة معرفية و تكنولوجية جديدة، كما أن الطالب من التخصص العلمي الاقتصادي هو الأكثر فهما لمنطق السوق و التمويل و معرفة نماذج الأعمال و كيفية إنجازها، و هذا ما يعمل على زيادة قابلية نجاح الفكرة و تطبيقها في الميدان.

كما أن هناك العديد من العوامل التي تتحكم في نجاعة الطالب في الاعتماد على أسلوب توليد فكرة إنشاء مؤسسة أو تقديم فكرة على ذلك، و من هذه العوامل العامل المعرفي و المتمثل في قدرة الطالب على استيعاب مفاهيم ريادة الأعمال و كيفية إعداد و إنجاز خطط العمل، و إدارة المخاطر بكفاءة و فعالية، كما أن عليه امتلاك لغة اقتصادية و تنظيمية لفكرة مؤسسته مما تساعده على إقناع لجنة التحكيم للموافقة على المشروع؛ كما توجد عوامل تنظيمية تتمثل في طريقة التأطير البيداغوجي داخل مركز تطوير المقاولاتية من خلال نوعية التكوين و البرامج المقدمة التي تساعد على فكرة إنشاء مؤسسة، إضافة لتوفر شراكات و اتفاقيات مع حاضنات الأعمال و مراكز تطوير المقاولاتية و مؤسسات التمويل؛ كما تؤثر العوامل النفسية و السوسيولوجية في اعتماد مشروع معين مثل امتلاك الطالب لسلوكيات و قيم كالطموح و الميل للمخاطرة و المبادرة، و القدرة على تجاوز مرحلة الخوف من الفشل في مشروعه، و قدرته على تقبل فكرة التغيير؛ أما العوامل الأخرى فتتعلق باقتصاد المعرفة مثل القيام بربط الفكرة بالوسائل التكنولوجية أو الخدمات الرقمية، و فهم مختلف التحولات الاقتصادية الجديدة و التي تتضمن الابتكار و القينة المضافة و الأسواق الافتراضية.

فالعلاقة بين تخصص العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير و نجاعة تقديم فكرة مشروع مؤسسة هو امتلاك الطالب لأدوات التحليل المالي و التسويقي، و دراية بوظائف المؤسسة مثل الإنتاج و وظائف الموارد البشرية و جودة الخدمات، إضافة إلى فهم نظريات التنظيم الاستراتيجي، مما يجعله قادرا على تقديم مقارنة إدارية و تنظيمية كدراسة الجدوى، و تنظيم العمليات، تقديم خطط عمل مفصلة، ما يجعله قادرا على البرمجة و امتلاك الأدوات التقنية المناسبة لإطلاق فكرة مشروعه.

أما تخصص العلوم الاجتماعية و الانسانية فيتطلب معرفة أدوات التحليل السوسيولوجي و النفسي، و القدرة على فهم السياقات الثقافية و الدلالات الرمزية، و التحكم في مهارات التواصل، ما يؤهله لتقديم فكرة مشروع مبنية على مقارنة تأويلية و مجتمعية من خلال الاهتمام بمحتوى المشروع، و مدى تلبيته لحاجيات المجتمع المحلي من خلال التركيز على البعد الثقافي و الهوية، ما يؤهله ليصبح مبدعا في قراءة و التنبؤ بالسياقات الاجتماعية لمؤسسته وفق رؤية إنسانية.

أما تخصصات العلوم التقنية فتتطلب القدرة على التصميم و استعمال منطق الحلول الهندسية و التقنية و التفكير المنظم، مما يسمح للطالب في هذا التخصص بتقديم فكرة مشروع وفق المقاربة التقنية و الإنتاجية التي تهتم بالمنتج و الخدمات التقنية المقدمة، و يركز على الابتكار التكنولوجي و التحكم في الكفاءة التشغيلية، و قادر على بناء مشروعه وفق ميزة تنافسية عالية .

فإنجاح فكرة المؤسسة في ظل اقتصاد المعرفة في الجزائر مرهون بقدرة صاحب الفكرة على التوسط بين المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و التقنية، فمركز تطوير المقاولاتية يعتبر الفاعل الرئيسي و المحول الاجتماعي الذي يعمل على تسهيل و توطيد هذه الوساطة من خلال تذليل العراقيل لإنجاح فكرة المؤسسة.

الجدول رقم 05-26: يوضح العلاقة بين الجنس و تدعيم الأساتذة محاضراتهم بتجارب ناجحة لرواد أعمال يملكون مؤسسات ناشئة.

تقديم تجارب ناجحة عن مؤسسات ناشئة		ناجحة جدا		ناجحة نسبيا		غير ناجحة		المجموع
الجنس	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
ذكور	26	81,25%	06	18,75%	00	00%	32	100%
إناث	16	84,21%	03	15,79%	00	00%	19	100%
المجموع	42	82,35%	09	17,65%	00	00%	51	100%

المصدر من إعداد الطالب

من خلال الجدول نلاحظ أن الاتجاه العام يتمثل في نسبة 82,35% من المبحوثين الذي أجابوا بأن أسلوب التعليم المقاولاتي المتمثل في تدعيم الأساتذة محاضراتهم بتجارب ناجحة لرواد أعمال يملكون مؤسسات ناشئة، تليها النسبة 17,65% و هي نسبة ضعيفة مقارنة بالنسبة السابقة و التي تخص المبحوثين الذين أجابوا على أن الأسلوب الذي يعتمده الأساتذة المتمثل في تدعيم محاضراتهم بتجارب ناجحة لرواد أعمال يملكون مؤسسات ناشئة هو أسلوب ناجح نسبيا.

و بإدخال المتغير المستقل على الجدول و المتمثل في متغير الجنس نلاحظ نسبة 84,21% من المبحوثين من النوع الاجتماعي إناث قد أجابوا بأن أسلوب اعتماد الأساتذة في محاضراتهم على تجارب

ناجحة لرجال اعمال هو أسلوب ناجع جدا، تليها نسبة 81,25% من المبحوثين الذكور و الذين أكدوا على نفس الإجابة، في مقابل ذلك نلاحظ نسبة 18,75% من المبحوثين الذكور و الذين أجابوا بأن الأسلوب الذي اعتمده الأساتذة من خلال عرض تجارب لمقاولين يمتلكون مؤسسات ناجحة هو أسلوب ناجع نسبيا، تليها النسبة 15,79% من المبحوثين الإناث و الذين كانت لهم نفس الإجابة، و النسبتان الأخيرتان ضعيفة مقارنة بالنسب السابقة.

و بناء على ما سبق نستنتج **سوسيولوجيا** أن النوع الاجتماعي أو الجندر المتمثل في الجنس لا يفهم كمعنى بيولوجي بل بصفته نوع من البناء الاجتماعي الذي يحمل مجموعة من التوقعات و الأدوار و الفرص المتاحة للذكور و الإناث في نسق المجتمع الجزائري و يجب فهمه في هذا الإطار، و كل دور من هذه الأدوار يؤثر في تصورات الأفراد باعتبارهم رواد أعمال محتملين، كما أن أسلوب تقديم النماذج الناجحة للطلبة و رغم فعالية هذا الأسلوب في تحفيز الطلبة غير أنه قد تكون له نتائج عكسية، فإذا كانت غالبية النماذج المقدمة لرواد أعمال رجال أو في قطاعات ذكورية هذا يعزز ثقة و الفعالية الذاتية لدى الطلبة الذكور لأنهم يرون أن تلك النماذج تمثلهم، لكن في مقابل ذلك يخلق هذا حاجزا نفسيا لدى بعض الطالبات نتيجة عدم وجود نماذج تمثلهن.

كما أن اقتصاد المعرفة يشدد على الابداع و الابتكار و المرونة كأساس من أسس التنافسية، و من منظور سوسيولوجي كذلك فإن عدم تحفيز المواهب النسائية أو إقصاؤها يمثل هدرا لرأس المال البشري و الذي له دور كبير في التنمية المستدامة.

فالعلاقة بين الجنس و الأسلوب المتبع في عرض التجارب الناجحة في التعليم المقاولاتي بمركز تطوير المقاولاتية هي علاقة تفاعلية و تتوسطها سوسيولوجيا مختلف البنى الثقافية و التنظيمية، لأن أسلوب العرض ليس عنصرا حياديا في عملية تكوين الطلبة و إنما هو ممارسة اجتماعية تساهم بشكل فعال في إعادة تكوين الطلبة، كما أن هذه العلاقة بين الجنس و اعتماد الأساتذة على تجارب لرواد أعمال ناجحين ليست عبارة عن اختيار بيداغوجي تقني بحت، و إنما هي عملية نسقية تقوم باختراق البنى المؤسسية و الثقافية و تعمل على إعادة إنتاج و تفكيك النظم القائمة على توزيع الموارد المتاحة و الشرعية في مجال ريادة الأعمال في المؤسسات الجامعية، فالتغيير الفعال يحتاج لتعديلات منهجية من خلال تدريب الأساتذة على توفير فضاءات تعليمية تعمل على إنتاج نماذج ناجحة و ذات جدوى حتى يتمكن الطلبة من الجنسين إنتاج و بناء أفكار لمشاريع حقيقية و يصبحون رواد أعمال ناجحين.

الجدول رقم 05- 27: يوضح العلاقة بين نوع النشاط و أسلوب استثمار معارف و خبرات الطلبة أثناء الدرس.

النشاط	استثمار معارف و خبرات الطلبة		ناجعة جدا		ناجعة نسبيا		غير ناجعة		المجموع	
	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية
فلاحي	19	76%	06	24%	00	00%	25	100%		
صناعي	04	66.67%	02	33.33%	00	00%	06	100%		
خدماتي	16	80%	04	20%	00	00%	20	100%		
المجموع	39	76.47%	12	23.53%	00	00%	51	100%		

المصدر: من إعداد الطالب.

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الاتجاه العام تمثله النسبة 76,47% و هي نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأن أسلوب التعليم المقاولاتي المتمثل في استثمار معارف و خبرات الطلبة أثناء الدرس كان أسلوبا ناجعا جدا، تليها النسبة 23,53% و هي نسبة قليلة مقارنة بالنسبة السابقة و التي تخص المبحوثين الذين اكدوا على أن أسلوب استثمار معارف و خبرات الطلبة أثناء الدرس كان أسلوبا ناجع نسبيا.

و بإدخال المتغير المستقل على الجدول و المتمثل في نوع النشاط نلاحظ أن نسبة 80% من المبحوثين الذين لديهم نشاط خدماتي يرون أن أسلوب استثمار معارف و خبرات الطلبة أثناء الدرس كان أسلوبا ناجع جدا، تليها النسبة 76% من المبحوثين الذين يمارسون نشاطا فلاحي و الذين يوافقون على نفس الإجابة، تليها النسبة 66,67% من نسبة المبحوثين الذين يزاولون نشاطا صناعيا و الذين كانت لهم نفس الإجابة كذلك، تقابلها النسبة 33,33% و هي نسبة المبحوثين الذين يمارسون نشاطا صناعيا و الذين أكدوا على أن أسلوب التعليم المقاولاتي و المتمثل في استثمار معارف و خبرات الطلبة أثناء الدرس كان أسلوبا ناجع نسبيا، تليها النسبة 24% و التي تتعلق بالمبحوثين الذين اختاروا النشاط الفلاحي و كانت لهم نفس الإجابة، تليها النسبة 20% و هي تخص المبحوثين من النشاط الخدماتي و الذين يوافقون على نفس الإجابة السابقة، و هذه النسب الأخيرة تعتبر قليلة مقارنة بالنسب الأولى.

و بناء على ما سبق نستنتج **سوسيولوجيا** أن العلاقة بين نوع النشاط و أسلوب التعليم المقاولاتي المتمثل في استثمار معارف و خبرات الطلبة أثناء الدرس كان أسلوبا ناجعا جدا و هذا ما تفسره نظرية **شبكة الفاعلين** التي ترى أن الأساليب المعتمدة في تعليم برامج التعليم المقاولاتي تتمثل في الوسائل و الأدوات، و مختلف التجارب و الخبرات الميدانية المكتسبة، و التكنولوجيا و الطلبة من خلال خبراتهم و الذين يعتبرون فاعلين حقيقيين في الحقل التعليمي، و يشاركون بفعالية في تشكيل و بلورة عملية التعلم المقاولاتي، فالطلبة الذين يمارسون نشاطا فلاحيا لهم معارف و خبرات علمية ميدانية مثل مختلف التقنيات الزراعية المحلية، ما يجعلهم يميلون للمشاريع الملموسة التي ترتبط بمختلف الموارد المحلية، كما يعمل مركز تطوير المقاولاتية على ترجمة هذه المعارف و الخبرات التقليدية إلى نماذج أعمال حقيقية لها بعد اقتصادي و اجتماعي، مما يساهم في توسيع رأس المال الاجتماعي من خلال ربطهم بشبكات التوزيع و المشتريات لتصريف منتوجاتهم.

كما نجد طلبة النشاط الصناعي يمتلكون معارف و خبرات تقنية و إجرائية من خلال الورشات و التصنيع المحلي البسيط، حيث يقومون بتطوير منتجات أو إعادة إنتاج منتجات و سلع محلية، و يوفر لهم مركز تطوير المقاولاتية مختبرات و معدات إضافة إلى تقديم التسهيلات للشراكة مع مؤسسات إنتاجية محلية أخرى تمارس نفس النشاط لنقل الخبرات و طريقة التسيير إليها.

أما الطلبة الذين يمارسون الأنشطة الخدماتية فإن لديهم خلفيات معرفية تتضمن نماذج أعمال مثل خدمات السوق و مكاتب الاستشارات القانونية و غيرها و يركزون على مهارات التسويق و خدمات التبريد و تقديم خدمات التدريبات الرياضية و غيرها، و يلعب رأس المال الاجتماعي و الثقافي دورا مركزيا في ممارسة هذه الأنشطة.

و التعليم بطريقة عرض تجارب و خبرات الطلبة يجعل حصص التعليم المقاولاتي مساحة لتحويل المعارف التقليدية إلى نماذج اقتصادية ناجحة، و نجد الطلبة الذين يمتلكون رأس مال ثقافي و اجتماعي أعلى لهم القدرة على تأطير مشاريعهم لتصبح قابلة للتطبيق و تحتاج للتمويل من طرف المؤسسات المانحة.

فالعلاقة بين مختلف الأنشطة الفلاحية و الصناعية و الخدماتية و أساليب التعليم المبنية على خبرات الطلبة و استثمارها هي علاقة تبادل و تحويل و ليست علاقة تقنية أو معرفية بحتة كما تعتبر علاقة اجتماعية مؤسسة وفق تراكمات من رأس المال الثقافي و الاجتماعي عبر ممارسات تعيد إنتاج المعرفة لتصبح أكثر قابلية للتطبيق، لأن برامج التعليم المقاولاتي تعتبر حقلًا اجتماعيًا جديدًا يعمل إلى

إنتاج فاعلين اجتماعيين جدد من خلال التكوين في مركز تطوير المقاولاتية ما يجعل هؤلاء الفاعلين أكثر قدرة على الابتكار و المبادرة، كما تعمل برامج التعليم من خلال الأساليب المتبعة إلى تحويل رأس المال الثقافي الأكاديمي و خبراتهم المكتسبة إلى رأس مال اقتصادي و اجتماعي و معرفي ما يساهم في التحول نحو اقتصاد المعرفة.

الجدول رقم 05-28: يبين العلاقة بين مستوى التحصيل العلمي و تقديم الطلبة أفكار ابداعية و ابتكارية في المقاولاتية.

المجموع		غير ناجعة		ناجعة نسبيا		ناجعة جدا		تقديم الطلبة أفكار ابداعية و ابتكارية
النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	المستوى التعليمي
%100	21	%00	00	%28,57	06	%71,42	15	ليسانس
%100	30	%00	00	%16,67	05	%83,33	25	ماستر
%100	51	%00	00	%21,57	11	%78,42	40	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ من خلال هذه الجدول أن الاتجاه العام تمثله النسبة الغالبة و هي %78,82 من المبحوثين الذين أجابوا على أن أسلوب تقديم الطلبة أفكار ابداعية و ابتكارية في المقاولاتية كان أسلوبا ناجع جدا، تليها النسبة %21,57 من المبحوثين الذين يوافقون على أن أسلوب تقديم الطلبة لأفكار ابداعية و ابتكارية في المقاولاتية كان أسلوب ناجعا جدا.

و بإدخال المتغير المستقل على الجدول و المتمثل في المستوى التعليمي نلاحظ نسبة %83,33 من المبحوثين لديهم مستوى تحصيل علمي ماستر و الذين أجابوا على أن تقديم الطلبة أفكارا ابداعية و ابتكارية في المقاولاتية كان أسلوب ناجع جدا، تليها النسبة %71,42 من المبحوثين الذين مستواهم العلمي ليسانس و الذين وافقوا على نفس الإجابة، تقابلها النسبة %28,57 من المبحوثين من المستوى التعليمي ليسانس و الذين كانت إجابتهم على تقديم الطلبة أفكارا ابداعية و ابتكارية في المقاولاتية هي أسلوب ناجع نسبيا، تليها النسبة %16,57 من المبحوثين الذين مستواهم العلمي ماستر و الذين يؤكدون نفس الإجابة، و تعتبر النسبتان الأخيرتان ضعيفتان مقارنة بالنسب الأولى.

و بناء على ما سبق نستنتج **سوسيولوجا** نجاعة أسلوب تقديم الطلبة لأفكار ابداعية و ابتكارية لإنشاء مؤسسات ناشئة رغم اختلاف مستوياتهم العلمية و اعتمادا على **نظرية التحليل الاستراتيجي لميشال كروزيه** التي تركز على مناطق الشك و دور السلطة و حرية اتخاذ القرارات من طرف الفاعلين في المنظمات، فمناطق الشك تمثل حقا غير مؤكد يتحرك فيها الطلبة وفق استراتيجيات مختلفة حسب مستوياتهم التعليمية، حيث يسعى كل من طلبة ليسانس و الماستر إلى توسيع مناطق الشك لتعزيز حريتهم في الابداع و الابتكار و تقديم الأفكار المناسبة لإنشاء المؤسسات، و في مجال السلطة و العلاقات التنظيمية تنتج التراتبية بين بين المستويات التعليمية نوع من علاقات القوة الغير متكافئة نوعا ما في مركز تطوير المقاولاتية مما يؤثر بشكل أو بآخر في توزيع مختلف الموارد و القدرة على الابداع و الابتكار، في حين نجد عنصر حرية اتخاذ القرار حيث نلاحظ اختلاف استراتيجيات الطلبة حسب المستوى التعليمي في اتخاذ القرارات الابتكارية و الابداعية حيث يمتلك طلبة الماستر قدر أكبر من الحرية في تطوير و تنمية الأفكار الإبداعية و الابتكارية مقارنة بطلبة الليسانس و هذا ما يؤكد عدد المستفيدين من التمويل و الذين يفوق عدد طلبة الماستر على عدد طلبة الليسانس، اما عنصر العقلانية المحدودة حسب **نظرية كروزيه** فإن الطلبة يدركون أن عقلانيتهم محدودة بقيود موجودة في الواقع الجزائري، مما يدفعهم لتبني استراتيجيات أخرى مختلفة من أجل التعامل مع متطلبات اقتصاد المعرفة و متطلبات سوق العمل.

فمركز تطوير المقاولاتية عمل على تطوير القدرات الابداعية و الابتكارية للطلبة من خلال تبني أفكارهم المقاولاتية و عمل على فهم استراتيجيات الطلبة حسب مستوياتهم التعليمية و توظيف مناطق الشك لديهم في تنمية و تعزيز و تطوير قدراتهم الابتكارية و مجال المقاولاتية و إنشاء المؤسسات وفق تحولات اقتصاد المعرفة التي تبنتها الدولة الجزائرية و التحديات التي يواجهها اقتصاد المعرفة في الجزائر.

1-4- عرض و تحليل بيانات الفرضية الثالثة (المحور الثالث): تساهم مهارات التعليم المقاولاتي

بفعالية في تنمية و تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر.

الجدول رقم 05- 29: العلاقة بين التخصص و نوع مهارات التعليم المقاولاتي التي استفاد منها الطالب

نوع مهارات التعليم المقاولاتي.		إدارية و تنظيمية		تقنية		شخصية		المجموع	
النسبة	التردد	النسبة	التردد	النسبة	التردد	النسبة	التردد	النسبة	التردد
15	62,5%	06	25%	03	12,5%	24	100%		
05	27,78%	03	16,67%	10	55,56%	18	100%		
02	22,22%	05	55,56%	02	22,22%	09	100%		
22	43,14%	14	27,46%	15	29,41%	51	100%		

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن الاتجاه العام تمثله النسبة 43,14% من المبحوثين الذين أجابوا على أن نوع مهارات التعليم المقاولاتي التي استفاد منها الطالب هي المهارات الإدارية و التنظيمية، تليها النسبة 29,41% من المبحوثين الذين أجابوا بأن نوع مهارات التعليم المقاولاتي التي استفاد منها الطالب هي مهارات شخصية ، تليها النسبة 27,46% من المبحوثين الذين أكدوا على أن نوع مهارات التعليم المقاولاتي التي استفاد منها الطالب في الجامعة هي مهارات تقنية.

و بإدخال المتغير المستقل على الجدول و هو متغير التخصص العلمي في الجامعية نلاحظ نسبة 62,5% من المبحوثين من التخصصات العلمية علوم اقتصادية و تجارية و علوم التسيير و الذين كانت إجاباتهم أنهم استفادوا من برامج التعليم المقاولاتي من المهارات الإدارية و التنظيمية، تليها النسبة 27,78% من المبحوثين الذين تخصصهم العلمي علوم اجتماعية و إنسانية و الذين كانت لهم نفس الإجابة، تليها نسبة 22,22% من المبحوثين الذين تخصصهم بالجامعة هو علوم تقنية و الذين ينفقون مع نفس الإجابة، تقابلها النسبة 55,56% من المبحوثين الذين تخصصهم العلمي علوم تقنية و الذين أجابوا بأنهم استفادوا من المهارات التقنية، تليها النسبة 25% من المبحوثين تخصصهم العلمي علوم اقتصادية و تجارية و علوم التسيير و الذين أكدوا نفس الإجابة، تليها النسبة 16.67% من المبحوثين الذين تخصصهم العلمي بالجامعة علوم اجتماعية و علوم إنسانية و الذين وافقوا على نفس الإجابة، تقابلها النسبة 55.56% من المبحوثين الذين تخصصهم العلمي علوم اجتماعية و إنسانية و الذين أجابوا على أنهم استفادوا أكثر من المهارات الشخصية، تليها النسبة 22,22% من المبحوثين الذين

لديهم تخصص علمي علوم تقنية و الذين كان لهم نفس الإجابة، تليها النسبة 12,5% من المبحوثين الذين لديهم تخصص علمي علوم اقتصادية و تجارية و علوم التسيير و الذين كان لهم نفس الرأي. و بناء على ما سبق نستنتج **سوسيولوجيا** أن نظرية **جوزيف شومبيتر** الذي بين فيه أهمية شخصية المقاول في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية للمجتمع، فالمقاول حسبه و من خلال ابتكاراته و ابداعاته يعمل على كسر الروتين و الجمود الذي يسود النظام، و هو ما أطلق عليه مصطلح " التدمير الخلاق"¹ حيث يشير هذا المفهوم إلى العملية التي تعمل الابتكارات فيها على إزالة المنتجات و التقنيات و كل العمليات القديمة و استبدالها بأخرى أكثر حداثة و تطورا مما يساعد على دفع ديناميكية الاقتصاد و المجتمع نحو الأفضل، و يرى كذلك أن الفاعل الحقيقي للأعمال الابتكارية هو رجل الأعمال الذي ينتقل من الأعمال المألوفة إلى الأعمال ذات التوليفات الجديدة في الموارد و المعارف، فالابتكار و الاختراع حسبه هو نواة التطور الذي يشمل الاختراعات التقنية و المنتجات الجديدة و الأساليب التنظيمية و الإدارية الحديثة.

فمن منظور سوسيولوجي يمكن فهم العلاقة بين التخصصات العلمية و مهارات التعليم المقاولاتي التنظيمية الإدارية و التقنية و الشخصية وفق المجال السوسيولوجي، الذ يعتبر منتوجا اجتماعيا يتشكل من علاقات اجتماعية تتفاعل فيها كل التخصصات العلمية و المهارات ما يسمح ببروز مجال سوسيولوجي جديد تتداخل في برامج التعليم المقاولاتي و تتبادل فيه مختلف الرؤى و التوجهات. و من خلال رؤية **شومبيتر** يمكننا تحليل دور مركز تطوير المقاولاتية التي ترى أن ريادة الأعمال تعتبر قوة محركة للتغيير الاقتصادي و الاجتماعي، لأن المركز لا يعمل فقط على تكوين و تدريب تقني محض للطلبة بل يوفر لهم تركيبات و توليفات جديدة حسب مفهوم **شومبيتر**، حيث تجمع بين المعرفة الاقتصادية و الاجتماعية و المهارات التقنية و الشخصية و التنظيمية الإدارية و مختلف الرؤى الاجتماعية.

كما يمثل هذا المركز نموذجا " للتدمير الخلاق" بتجديد الممارسات التقليدية لتعلم الطلبة و التحول نحو النماذج و المعارف الجديدة و المهارات الضرورية لبعث التجديد الاقتصادي و الاجتماعي من خلال المؤسسات المبتكرة الناجحة، كما يشكل هذا المركز فضاء سوسيولوجيا تلتقي فيه مختلف حقول المعرفة المتعددة مما يسمح ببروز ديناميكيات اقتصادية و اجتماعية و معرفية جديدة، فالمركز يوفر للطلبة بيئة

¹ قايدى أمينة، مرجع سابق، 09.

تتفاعل فيها التخصصات المختلفة لتنتج في النهاية معارف جديدة تتمثل في مؤسسات ناشئة، و من وجهة نظر شومبيتر كذلك تساهم التخصصات العلمية في هذا المركز ببناء قاعدة خصبة لإنتاج الابتكارات المقاولاتية، فيؤدي التكامل بين المعارف الأكاديمية التي يتلقاها الطلبة و المهارات التقنية و التنظيمية الإدارية و الشخصية إلى إنتاج الفاعل المقاولي الجديد القادر على التجديد في البنى الاقتصادية و الاجتماعية للاقتصاد و المجتمع، و بالتالي يصبح المركز فضاء لإعادة تشكيل الهوية المهنية للطلبة حسب منظور سونسوليو و إنتاج نخبة من رواد الأعمال تساهم في التحول الاقتصادي و الاجتماعي الوطني نحو اقتصاد المعرفة.

الجدول رقم 05-30: يوضح العلاقة بين الجنس و المهارات الإدارية التي تعلمها الطلبة من برامج التعليم المقاولاتي.

الجنس	تعلم المهارات الإدارية.	إدارة و تسيير المشاريع		التفاوض و اتخاذ القرار		التسويق و الرقابة و التقييم		إدارة العلاقات، و الاتصال الفعال		المجموع	
		النسبة	المئوية	النسبة	المئوية	النسبة	المئوية	النسبة	المئوية	النسبة	المئوية
الذكور	15	46,88	06	18,75	05	15,63	06	18,75	32	100	%
	09	47,37	03	15,79	01	5,26	06	31,58	19	100	%
المجموع	24	47,06	09	17,65	06	11,76	12	23,53	51	100	%

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ من خلال هذا الجدول أن الاتجاه العام تمثله النسبة الغالبة و هي 47,06% من المبحوثين الذين أجابوا على أن المهارات الإدارية التي تعلمها الطلبة من برامج التعليم المقاولاتي هي مهارات إدارة و تسيير المشاريع، تليها النسبة 23,53% من المبحوثين الذين أجابوا بأن المهارات الإدارية و التنظيمية للمقاولاتية التي ركزوا عليها هي مهارات إدارة العلاقات و الاتصال الفعال، تليها نسبة

17,65% من المبحوثين الذين أكدوا على أن المهارات التي تعلموها هي مهارات التفاوض و اتخاذ القرارات، تليها النسبة 11,71% من المبحوثين الذين صرحوا على أن مهارات التعليم المقاولاتي التي اتقنوها هي مهارات التسويق و الرقابة و التقييم.

و بإدخال المتغير المستقل على الجدول و المتمثل في متغير الجنس نلاحظ نسبة 47,37% من نسبة الإناث اللواتي أجبن بأن المهارات التي تعلمنها هي مهارات إدارة و تسيير المشاريع، تليها النسبة 46,88% من المبحوثين من جنس ذكر و الذين تتوافق إجابتهم مع إجابة الإناث، تقابلها النسبة 31,58% من المبحوثات الإناث اللواتي أجبن بأن المهارات التي تبين لهم انها مهمة بالنسبة إليهن هي مهارات إدارة العلاقات العامة و الاتصال الفعال، تليها النسبة 18,75% من المبحوثين الذكور و الذين كان لهم نفس الإجابة، تقابلها النسبة 18,75% من المبحوثين الذكور و الذين اختاروا تعلم مهارات التفاوض و اتخاذ القرارات، تليها النسبة 15,79% من المبحوثات الإناث و اللواتي وافقن على نفس إجابة الذكور، تقابلها النسبة 15,63% من المبحوثين الذكور و الذين أجابوا بأنهم تعلموا مهارات التعليم المقاولاتي و المتمثلة في مهارات التسويق و الرقابة و التقييم، و هو ما تؤيده نسبة الإناث و هي 5,26% و اللواتي كان لهن نفس الرأي.

و بناء على ما سبق نستنتج **سوسيولوجيا** أن غالبية الطلبة من النوع الاجتماعي ذكور و إناث اعتبروا أن المهارات ذات الأهمية القصوى في جميع المهارات الإدارية و التنظيمية للتعليم المقاولاتي هي مهارات تسيير و إدارة المشاريع المقاولاتية التي تتمثل في المؤسسات الناشئة، و بناء على التصورات النظرية للبنائية الوظيفية **لثالكوت بارسونز** التي ترى المجتمع عبارة عن نظام متكامل يتكون من مجموعة مؤسسات و أدوار و قيم تعمل من أجل الحفاظ على الاستقرار و التوازن، و يرى **بارسونز** أن مؤسسات التعليم المقاولاتي (الجامعة، مركز تطوير المقاولاتية) تؤدي وظائف أساسية لضمان تكيف الأفراد (الطلبة) و إدماجهم في النسق الاجتماعي العام (سوق العمل).

و في هذا السياق يمثل عامل الجنس موقعا اجتماعيا تعمل على تحديده مختلف الأدوار و التوقعات الثقافية، أما المهارات الإدارية فهي تعتبر أدوات وظيفية و ضرورية من أجل القيام بدور ريادي داخل اقتصاد المعرفة، فالتعليم المقاولاتي يعمل كآلية من أجل دمج النوع الاجتماعي في أدوار تنظيمية و اقتصادية تتماشى مع متطلبات اقتصاد المعرفة، فالمهارات الإدارية و التنظيمية مثل التخطيط ، اتخاذ القرار، إدارة و تسيير المشاريع، القيادة كلها تعتبر ضرورية من أجل بناء و تأهيل الطلبة للدور المقاولاتي الفعال، و من هنا يظهر الاختلاف و التباين بين الجنسين فبعض الذكور يظهرون ثقة و تقاني في إدارة

الفريق و المشاريع، في مقابل ذلك نجد بعض الإناث يتوجهن نحو مهارات التنظيم و التواصل و التفاوض، كما قد يواجهن تحديات اجتماعية و ثقافية و قيمية في ممارسة المهارات القيادية.

كما أن مركز تطوير المقاولاتية بجامعة البويرة يعتبر مؤسسة تساهم وظيفيا في دعم و تنمية و تطوير رأس المال البشري لكلا الجنسين، كما يعمل على توفير تجانس وظيفي بين التخصص العلمي و الجندر أو النوع الاجتماعي و الكفاءة، و التعليم المقاولاتي له دور بنيوي في إعادة بناء و تشكيل العلاقة بين الجندر و المهارات الإدارية ما يسمح بتحقيق نوع من التوازن الوظيفي بما يدعم الابداع و الابتكار و الاندماج أكثر في اقتصاد المعرفة، فهذا الدور يساهم في تجاوز الممارسات التقليدية نحو بناء نسق جديد و حديث قائم على الفعالية الوظيفية و الجدارة من خلال تعزيز مشاركة الذكور و الإناث جنبا إلى جنب في منظومة إنشاء المؤسسات المقاولاتية.

الجدول رقم 05- 31: يوضح العلاقة بين مستوى التحصيل العلمي و المهارات التقنية لبرامج التعليم المقاولاتي.

المهارات التقنية	المستوى التعليمي	استعمال الوسائل التكنولوجية		التحرير الإداري		التدريب و التكوين		المجموع	
		ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية
ليسانس		06	%28,57	03	%14,29	12	%57,14	21	%100
ماستر		07	%23,33	05	%16,67	18	%60	30	%100
المجموع		13	%25,49	08	%15,69	30	%58,82	51	%100

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الاتجاه العام تمثله النسبة الغالبة و هي 58,82% من المبحوثين الذين أجابوا بأن المهارات التقنية للتعليم المقاولاتي و التي يرون أنها ذات أهمية هي مهارات التدريب و التكوين، تليها النسبة 25,45% من نسبة المبحوثين الذين يرون أنها مهارة الأساسية هي مهارة استعمال الوسائل التكنولوجية، تليها النسبة 15,69% من المبحوثين الذين يرون أن المهارة الضرورية التي عليهم تعلمها هي مهارة التحرير الإداري.

و بإدخال المتغير المستقل على الجدول و المتمثل في متغير المستوى التعليمي نلاحظ أن نسبة 60% من المبحوثين من المستوى التعليمي ماستر أجابوا بانهم يفضلون من المهارات التقنية للتعليم المقاولاتي مهارة التدريب و التكوين، تليها نسبة 57,14% من المبحوثين من مستوى التحصيل العلمي ليسانس و الذين يؤيدون نفس الفكرة، تقابلها نسبة 28,57% من المبحوثين الذين مستواهم العلمي ليسانس و الذين اجابوا بأنهم يحبذون مهارة استعمال الوسائل التكنولوجية، تليها النسبة 23,3% من المبحوثين الذين مستواهم العلمي ماستر و الذين يؤيدون نفس الإجابة، تقابلها النسبة 16,67% من المبحوثين الذين مستواهم العلمي ماستر و الذين اكدوا على أن المهارة التقنية التي تساعد هم هي مهارة التحرير الإداري، و تليها النسبة 14,29% من المبحوثين الذين مستواهم العلمي ليسانس و الذين يوافقون على نفس الإجابة.

و منه نستنتج **سوسيولوجيا** أن غالبية الطلبة من المستوى التعليمي ليسانس و ماستر يميلون لتعلم مهارات تقنية للتعليم المقاولاتي و المتمثلة أولا في التكوين و التدريب حول البحوث و المشاريع التطبيقية و الشراكات الناجحة مما يساعدهم على تحويل المعارف النظرية إلى ممارسات ميدانية ، كما أن فاعلية التدريب و التكوين تتمثل في جودة التدريب و تصميم البرامج و المناهج المقاولاتية الفعالة مع وجود أساتذة مشرفين على التدريب من ذوى الكفاءة و الخبرة مما يسمح بتطوير و تقوية كل المستويات التعليمية على تحقيق التعلم الكلي وفق ما تراه النظرية المعرفية الجاشتالت.

أما الطلبة الذين اعتمدوا على مهارة استعمال الوسائل التكنولوجية فالطلبة من مستوى ليسانس غالبا ما يمتلكون معرفة تشغيل تقنية مثل المنصات التعليمية و شبكات التواصل الاجتماعي و لهم القدرة على دمج هذه الوسائل التكنولوجية المتطورة في استراتيجيات عمل عملية و ممنهجة من أجل فهم أفكارهم المقاولاتية، أما طلبة الماستر يميلون لامتلاك فهم أدق و أعمق لآليات الوسائل التكنولوجية كأداة استراتيجية مثل تقنيات إدارة المشروع تشغيل منصات التشغيل الالكتروني، أي لهم القدرة على إنتاج بنية معرفية متكاملة و رؤية أفضل لتصور المشروع تقنيا و في صورته الكاملة ضمن المشروع المقاولاتي.

في حين نجد الطلبة من المستويين التعليميين يركزون على الكتابة و التحرير الإداري بطريقة منظمة و مثل مقترحات إنشاء المشاريع و دراسات الجدوى لإنشاء مؤسسة أو استراتيجيات التواصل هذه المهارات التقنية المتمثلة في التحرير الإداري فالطلبة المتمكنين منها لهم القدرة على ربطها بالاستراتيجيات مع ما يناسب متطلبات مؤسسات التمويل و مركز تطوير المقاولاتية.

و من المنظور السوسيولوجي فإن العلاقة بين المستوى التعليمي و المهارات التقنية للتعليم المقاولاتي هي علاقة بنائية فمستوى طلبة الماستر يتميزون عن طلبة الليسانس بقدرتهم على تنظيم المعارف التقنية ضمن كل إنتاجي ما يزيد من قدرتهم على توليد و إنتاج الأفكار المقاولاتية القابلة للتجسيد، كما تؤثر العوامل النسقية في ذلك كبنية المراكز و ثقافة التعلم و الظروف الاجتماعية و التي قد تقلص أو توسع الفارق المعرفي بين المستويين التعليميين، و عليه فإن السياسة التعليمية في مركز تطوير المقاولاتية تعمل على موازنة الفارق بين المستويين ليسانس و ماستر من خلال الرفع في المستوى الأكاديمي و توفر شروط تعلم نشط و عملي يعتمد على التجريب لتحويل المعارف المنظمة إلى أفكار عملية تنتج رواد أعمال فاعلين يساهمون اقتصاد المعرفة في الجزائر.

الجدول رقم 05-32: يوضح العلاقة بين السن و المهارات الشخصية التي تعلمها الطلبة من برامج التعليم المقاولاتي.

المجموع		المخاطرة		الرؤية القيادية		المثابرة و العمل الجاد		الابداع و الابتكار		تعلم المهارات الشخصية - السن
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	
100 %	28	%00	00	14,29 %	04	21,43 %	06	64,29 %	18	من 20 إلى 30 سنة
100 %	20	%00	00	%15	03	% 35	07	% 50	10	من 30 إلى 40 سنة
100 %	3	%00	00	%00	00	%100	03	%00	00	40 سنة فما فوق
100 %	51	%00	00	13,73 %	07	31,37 %	16	54,91 %	28	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ من هذا الجدول ان الاتجاه العام يتمثل في النسبة 54,91% و هي نسبة الباحثين الذين اجابوا بأن المهارات الشخصية التي تعلمها الطلبة من برامج التعليم المقاولاتي تمثلت أساسا في الابداع و

الابتكار، تليها النسبة 31,37% من المبحوثين الذين صرحوا بأنهم يفضلون مهارات المثابرة و العمل الجاد، تليها النسبة 13,73% من المبحوثين الذين يرون ان المهارة الشخصية المناسبة لهم هي مهارة الرؤية القيادية.

و بإدخال المتغير المستقل على الجدول و المتمثل في متغير السن نلاحظ نسبة 64,29% من المبحوثين الذين سنهم يتراوح بين 20 و 30 سنة و الذين أجابوا بأنهم يفضلون مهارة الابداع و الابتكار، تليها النسبة 50% من المبحوثين الذين يتراوح سنهم بين 30 و 40 سنة و الذين كان لهم نفس الإجابة، تليها نسبة معدومة للمبحوثين الأكثر من 40 سنة و الذين لم تكن لديهم أي إجابة، تقابلها النسبة 100% من المبحوثين الذين سنهم أكثر من 40 سنة و الذين أكدوا على أن المهارات الشخصية التي يفضلونها تتمثل مهارة المثابرة و العمل الجاد، تليها نسبة 35% من المبحوثين الذين سنهم يتراوح بين 30 و 40 سنة الذين أكدوا نفس الإجابة، تليها النسبة 21,43% من المبحوثين الذين ينتمون للفئة العمرية بين 20 و 30 سنة و الذين كان لهم نفس الرأي، تقابلها النسبة 14,29% من المبحوثين الذين يتراوح سنهم بين 20 و 30 سنة و الذين صرحوا بأن المهارة الشخصية التي يرونها تخدمهم هي مهارة الرؤية القيادية، تليها النسبة 15% من المبحوثين الذين يتراوح سنهم بين 30 و 40 سنة و الذين يتفقون على الإجابة السابقة، مع نسبة معدومة للفئة العمرية الأكثر من 40 سنة.

مما سبق نستنتج **سوسيولوجيا** أن غالبية الطلبة قد أكدوا على أهمية مهارة الابداع و الابتكار و هي من المهارات الشخصية أو المقاولاتية و هي واحدة من بين هذه المهارات الأخرى المتمثلة في المخاطرة و القدرة على السيطرة و القدرة على المثابرة و العمل الجاد و الرؤية القيادية و التي يجب التركيز عليها و العمل على تنميتها و تطويرها لدى الطلبة في أي برنامج من برامج التعليم المقاولاتي، لأنها تعتبر بمثابة جوهر و أساس المهارات الشاملة من أجل تطوير السلوك المقاولاتي.

كما أكدت دراسة **Dean Elmuti 2012** من خلال السؤال العام الذي طرحه المتمثل في: هل للتعليم المقاولاتي دور في تطوير المهارات المقاولاتية و فعالية المشاريع؟

حيث هدفت الدراسة لمعرفة تأثير التعليم المقاولاتي في تعزيز و تطوير مهارات المقاولاتية الضرورية من أجل تحسين فعالية المشاريع، و من نتائجها أن هناك أثر إيجابي للتعليم المقاولاتي على تنظيم و فعالية المشاريع، من خلال اتباع منهج أو برنامج تعليمي جيد التصميم مدعم بخطط الأعمال.¹

¹ قطراني زهيرة، مرجع سابق، ص ص 175-179.

فالفئة العمرية بين 20 و 30 سنة تتميز هذه المرحلة بتكون الهوية المهنية للطلبة من خلال الابداع و الابتكار و الذي يكون في مستويات عالية نتيجة الروح المقاوالتية المرتفعة و الانفتاح على تجارب الآخرين، لكن بنضج ضعيف نسبيا في تحويل الأفكار إلى مشاريع مقاوالتية فعلية، كما أن الرؤية القيادية تكون ضعيفة نوعا ما بسبب نقص التجربة و الخبرة الميدانية و التنظيمية، أما مهارة المثابرة و العمل الجاد فيكون في مستويات عالية نتيجة القوة و القدرة على العمل نتيجة التحفيزات الخارجية و الدوافع الداخلية، و حسب نظريات علم الاجتماع المنظمات فهذه المرحلة تعد مرحلة تجريبية تتداخل فيها الطموحات الفردية مع محدودية رأس المال الاجتماعي و المهني و المادي.

أما المرحلة العمرية بين 20 و 30 سنة فالطلبة في هذه المرحلة لديهم تجارب مهنية لا بأس بها و مهارة الابداع و الابتكار لديهم تتحول من أفكار نظرية إلى مشاريع ملموسة نتيجة النضج المعرفي المتراكم لديهم، أما مهارة الرؤية القيادية تتحسن و تتطور نتيجة الاحتكاك و التعامل مه المحيط الخارجي و القدرة على صناعة و اتخاذ القرارات، في حين نجد مهارة المثابرة و العمل الجاد في هذه المرحلة أقوى من الفئة السابقة بسبب وضوح الأهداف المهنية ، و سوسيولوجيا هذه الفئة من الطلبة في هذه المرحلة العمرية تسمى حسب علم اجتماع المنظمات بمرحلة الفعل الموجه نحو الإنجاز، ففي هذه المرحلة يبدأ الطلبة في معرفة الفرص المتاحة داخل الاقتصاد المعرفي.

و الفئة العمرية الأكثر من 40 سنة هم قلة من الطلبة غالبيتهم يتم إعادة إدماجهم مهنيا و العمل على تطوير قدراتهم فالإبداع و الابتكار لديهم يرتبط بالخبرات المكتسبة من التجارب الممارسة، أما مهارة الرؤية القيادية فتكون مرتفعة بسبب تراكم التجارب السابقة و الخبرات المهنية و الاجتماعية و العملية، لكن هذا لم يتوفر في دراستنا هذه حيث أن هذه الفئة حسب الجدول لا تؤيد الرؤية القيادية نتيجة قلة خبرتهم المتراكمة و المكتسبة، في حين نجد مهارة المثابرة و العمل الجاد في هذه المرحلة العمرية تكون في مستويات عالية نتيجة الوعي المرتبط بالرهانات الاقتصادية و الاجتماعية و الشخصية المتوفرة لديهم.

فهذه المرحلة العمرية سوسيولوجيا تمثل الفاعل الاجتماعي الخبير بالأدوار الذي يسعى دائما لاستثمار و استغلال رأس ماله المعرفي في مجال المشاريع الريادية التي تستجيب لمتطلبات اقتصاد المعرفة.

و منه يتبين أن التفاوت العمري يساهم في بناء و تشكيل عدة مستويات من المهارات الشخصية المقاوالتية في مركز تطوير المقاوالتية بجامعة البويرة، فطلبة العشرينيات لديهم قابلية مرتفعة للإبداع و

الابتكار و يحتاجون للدعم التنظيمي و هو ما يوفره لهم المركز، أما فئة الثلاثينيات فيمتلكون نوع من التوازن بين الابتكار و القيادة و المثابرة، بينما فئة الأكثر من الأربعين سنة يكتسبون رأس مال كبير من الخبرات مما يعزز و ينمي مهارات المثابرة و العمل الجاد و القدرة على صناعة و اتخاذ القرارات.

و سوسيولوجيا هذا التنوع يشكل رأس مال بشري في غاية الأهمية لنجاح تطبيق مهارات التعليم المقاولاتي من خلال تفعيل آليات التكامل بين الأجيال، و هذا ما يعمل عليه مركز تطوير المقاولاتية من خلال عمليات التدريب و التكوين لمختلف الفئات العمرية دون تمييز، و هذا ما يؤدي لانتقاء الكفاءات الريادية التي تحمل أفكارا لمؤسسات ناشئة قابلة للتجسيد الفعلي نتيجة التمويل الذي تحصل عليه و هو ما يدعم متطلبات اقتصاد المعرفة في الجزائر.

الجدول رقم 05-33: يوضح العلاقة بين النشاط و فعالية مهارات التعليم المقاولاتي في تطوير و تنمية اقتصاد المعرفة.

فعالية مهارات التعليم المقاولاتي.		كل مهارات التعليم المقاولاتي الإدارية، التقنية، الشخصية		المجموع	
النشاط	التكرار	النسبة المئوية	التكرار	النسبة المئوية	التكرار
فلاحي	25	%100	25	%100	25
صناعي	06	%100	06	%100	06
خدماتي	20	%100	20	%100	20
المجموع	51	%100	51	%100	51

المصدر: من إعداد الطالب

من خلال الجدول نلاحظ أن الاتجاه العام تمثله النسبة %100 و هي نسبة كل المبحوثين و من كل الأنشطة و الذين أكدوا على فعالية كل مهارات التعليم المقاولاتي من إدارية و تنظيمية و تقنية و شخصية في تنمية و تطوير اقتصاد المعرفة.

و بإدخال المتغير المستقل على الجدول و المتمثل في متغير النشاط نلاحظ نسبة %100 من المبحوثين الذين يمارسون نشاطا فلاحيا أجابوا بأن كل مهارات التعليم المقاولاتي ذات فعالية في تنمية و

تطوير اقتصاد المعرفة، تليها النسبة 100% كذلك من المبحوثين الذين يمارسون نشاطا صناعيا تليها النسبة المماثلة 100% للمبحوثين الذين يمارسون نشاطا خدماتيا و الذين كان لهم نفس الإجابة.

و منه نستنتج **سوسيولوجيا** أن الدراسة الميدانية تبين توافقا كليا على أن مهارات التعليم المقاولاتي الإدارية و التنظيمية ، التقنية، و الشخصية تعمل على تمتين العلاقة بين الأنشطة الفلاحية والصناعية والخدماتية، مما يساهم في تحويل المعارف و الخبرات المحلية إلى قيمة اقتصادية، و لكي يتم ذلك لا بد من وجود مؤسسات دعم و تطوير المقاولاتية و التي هي موجودة فعلا، و تعمل بطريقة فعّالة من حيث المساهمة في التكوين و التمويل مثل مركز تطوير المقاولاتية و الحاضنات و المشاتل، أما سوسيولوجيا فإن اقتصاد المعرفة يعتمد أساسا على تفاعلات الفاعل الاجتماعي و المتمثل في الطلبة، مع وجود البنية المؤسسية والشبكات الاجتماعية والاقتصادية التي تساهم في هذا التفاعل، خاصة مع توفر المهارات اللازمة لذلك، و التي تشكل رأس مال بشري قابل للتحويل إلى نتائج اقتصادية ملموسة خاصة مع وجود شبكات تواصل وتنظيمات محلية داعمة، كما تظهر الدراسة أن الاندماج و التكامل بين هذه القطاعات يحتاج إلى دعم مؤسساتي يربط أفكار الطلبة بالمؤسسات الصناعية و الفلاحية و الورشات والخدمات.

كما أن هذه الدراسة حول طلبة مركز تطوير المقاولاتية بجامعة البويرة توضح أن نية الطلبة المقاولاتية موجودة، لكن تفعيلها مرتبط بجودة التدريب، التكوين، التمويل، والاحتضان المؤسسي الذي يضمه هذا المركز من أجل تحويل معارف الطلبة لأفكار عملية من خلال إنشاء مؤسسات مصغرة، و تشير الأبحاث إلى أهمية دمج المسارات و كل الأنشطة القطاعية المنتجة و التي يمارسها الطلبة، في المناهج و البرامج التعليمية المقاولاتية بما يتوافق مع النشاط الفلاحي والصناعي والخدماتي¹ و يمثل القطاع الفلاحي خزانة معرفيا كبيرا بالنسبة للجزائر من حيث الامكانيات و الموارد البشرية و الطبيعية المتوفرة، و التي يمكن تحويلها إلى مشاريع مقاولاتية منتجة، مثل التحويلات الغذائية و الخدماتية و اللوجستية من أجل دعم المهارات التقنية والإدارية، أما القطاع الصناعي فبإمكانه الاستفادة من الأفكار الابداعية و الابتكارية التي ينتجها الطلبة، و على أساسها يتم بناء المعرفة التطبيقية في شكل مؤسسات

¹ Boudiaf, M., Khider, et al. (2024). Agricultural Entrepreneurship in Algeria : A mechanism for enhancing food security.

مقولة، بينما تمثل الأنشطة الخدماتية مساحة لتسويق المشاريع الناشئة رقمياً وخدماتياً، و مما يسهل ذلك هو وجود شبكات تواصل فعّالة.¹

أما إجابة الطلبة بأن كل المهارات التقنية و الإدارية التنظيمية و الشخصية تعمل على تنمية و تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر، تُظهر وعياً و إدراكاً بأهمية هذه المهارات، لكنها لا تعطي نتائج فعلية و ملموسة إلا إذا تم تدعيمها و تعزيزها بسياسات تمويل و شراكات قطاعية و برامج تدريب تنافسية هذا ما يدعم و يساهم في تشكيل التحول و الانتقال إلى الجامعة المقاولاتية، لكن بدوره هذا التحول يحتاج إلى دعم مؤسسي و أدوار ميدانية أكثر واقعية، و خلاصة سوسيولوجية يمكننا القول أن كل المهارات المتعلقة بالتعليم المقاولاتي تمثل شرطاً أولياً من أجل الانتقال و التحول الفعلي نحو اقتصاد المعرفة و هو ما يتطلب مواءمة و تكامل و تنسيق بين الفاعل الحقيقي للتنمية و هم الطلبة و البيئة التنظيمية و المؤسسات المعنية بهذا الانتقال كمراكز دعم و تطوير المقاولاتية و الجامعات، كما يجب اعتماد منهج ترابطي و تفاعلي يجمع بين المهارات و الدعم المناسب و الخصوصيات القطاعية لضمان تحويل المعرفة إلى قيمة مضافة تتمثل في المؤسسات الناشئة.

الجدول رقم 05- 34: يوضح العلاقة بين مستوى التحصيل العلمي و المهارات الإدارية و التنظيمية المتمثلة في وضع الأهداف و التخطيط لإنشاء مؤسسات مقاولاتية.

مهارات التخطيط لإنشاء مؤسسة		فعالة جداً		فعالة نسبياً		غير فعالة		المجموع	
النسبة المئوية	الترتيب	النسبة المئوية	الترتيب	النسبة المئوية	الترتيب	النسبة المئوية	الترتيب	النسبة المئوية	الترتيب
ليسانس	17	80,95%	04	19,04%	00	00%	21	100%	
ماستر	25	83,33%	05	16,67%	00	00%	30	100%	
المجموع	42	82,35%	09	17,65%	00	00%	51	100%	

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الاتجاه العام تمثلته النسبة 82,35% و هي نسبة الباحثين الذين أجابوا بأن المهارات الإدارية و التنظيمية المتمثلة في وضع الأهداف و التخطيط لإنشاء مؤسسات

¹ Lounes, H., & Mancre, I. (2024). University support structures for Entrepreneurship in Algeria : the scope and the limits. El- Manhal economy, 6 (02), 477-498.

مقاولاتية كانت فعالة جداً، تليها النسبة 17,65% من المبحوثين الذين أكدوا على أن هذه المهارات السابقة كان لها فعالية نسبية و هي نسبة قليلة جداً مقارنة بسابقتها .

و بإدخال المتغير المستقل مرة أخرى على الجدول و المتمثل في متغير المستوى التعليمي نلاحظ نسبة 83,33% من المبحوثين الذين مستواهم العلمي ماستر و الذين أجابوا بأن المهارات الإدارية و التنظيمية المتمثلة في وضع الأهداف و التخطيط لإنشاء مؤسسات مقاولاتية كانت فعالة جداً، تليها النسبة 80,95% و هي نسبة المبحوثين الذين تحصيلهم العلمي ليسانس و الذين كانت لهم نفس الإجابة، تقابلها النسبة 19,04 و التي تخص المبحوثين من مستوى تحصيل علمي ليسانس و الذين أكدوا على أن هذه المهارات الإدارية و التنظيمية المتمثلة في وضع الأهداف و التخطيط لإنشاء مؤسسات مقاولاتية.

كانت فعالة نسبياً، تليها النسبة 16,67% و التي تمثل المبحوثين من مستوى الماستر الذين يؤيدون الإجابة السابقة نفسها، فالنسبتان الأخيرتان ضعيفتان مقارنة بالنسب السابقة.

و منه نستنتج سوسيولوجيا أن العلاقة بين المستوى التعليمي ليسانس و ماستر وفعالية المهارات الإدارية و التنظيمية و خصوصاً وضع الأهداف، التخطيط من أجل إنشاء مؤسسات ناشئة، يقوم مركز تطوير المقاولاتية بجامعة البويرة و حسب برامج التعليم المقاولاتي المتاحة على تكوين و تدريب الطلبة على التفكير المعمق و توليد افكار مقاولاتية تساعد على لإنشاء اقتصاد المعرفة في الجزائر.

كما نستنتج أن هناك علاقة واضحة بين المستوى التعليمي و نوع الأهداف حيث تُظهر الدراسات أن الطلبة الحاصلين على مستوى ماستر يميلون إلى امتلاك فهم أكثر تجريباً و فعالية لتحديد أهداف المؤسسة مثل و الرؤية الاستشرافية لمستقبلها و مسارها من حيث تحديد الأهداف الاستراتيجية، كما يمتلكون قدرة كبيرة على صياغة أهداف قابلة للتجسيد و التطبيق مقارنة بمستوى ليسانس، وذلك بسبب الفهم العميق للمناهج و البرامج التعليمية مما يعزز الوعي الفكري المقاولاتي لديهم و كذلك البعد الاستراتيجي.¹

أما في ما يتعلق بالتخطيط والتنفيذ للقرارات و المشروعات فإن مستوى الماستر يرتبط بشكل إيجابي بمهارات التخطيط طويل الأمد أي التخطيط الاستراتيجي، بينما يظهر حملة الليسانس تفوقاً في الحلول العملية اليومية والتعامل مع الموارد المحدودة، هذا يشرح كيفية تكامل المستويين داخل فرق العمل لبلوغ فعالية تشغيلية واستراتيجية، أما فيما يتعلق بالفوارق الاجتماعية والمؤسسية بين الطلبة لا يمكن

¹ . Moumeni, A. (2025). Determinants of entrepreneurial intentions among Algerian university students. Sci. Educ. Innov. Context Mod. Probl., 8(2), 1-18.

تفسير الفروقات فقط بالمستوى التعليمي فالعوامل الاجتماعية و الخلفية الأسرية، التجارب العملية السابقة، و الوصول إلى شبكات الدعم (والمؤسساتية) وجود مراكز دعم، جودة التكوين العملي كلها عوامل تلعب دورًا أساسيا في فهم العلاقة بين التعليم والمهارات.

كما أن دور مؤسسات التعليم المقاولاتي مثل مراكز تطوير المقاولاتية في الجزائر فهي تعتبر محركًا لتقليص فجوة المهارات المكتسبة بين الطلبة، حيث توفر تدريبًا و تكوينًا مكثفًا من أجل تنمية و تطوير قدرات الطلبة على وضع الأهداف والتخطيط والتمويل والتسويق، لكن فعالية هذه المراكز تتأثر بمحتوى البرامج و المناهج التي تدرس للطلبة، و منهجية التدريب، ومدى إشراك الفاعلين الحقيقيين في تجسيد المشاريع المقاولاتية كالأساتذة المؤهلين و المتخصصين و رواد الأعمال الناجحين.

و تعتبر العلاقة بين المستوى التعليمي والمهارات الإدارية علاقة تكامل فالمستوى التعليمي العالي مثل الماستر له القدرة على تنمية و تطوير التفكير الاستراتيجي والمنهجي، بينما يوفر مستوى ليسانس مرونة تنفيذية لذلك يجب بناء البرامج التي تتضمن ممارسات عملية ناجحة، أما من ناحية البنية الاجتماعية فإن المنهج السوسيولوجي يؤكد أن تغيير مستوى المهارات الإدارية يتطلب تفاعلاً بين المؤسسة التعليمية، الأسرة، وسوق العمل لذا فإن إهمال أي من هذه البنى يضعف أثر التعليم الرسمي و سلوكيات التخطيط و وضع الأهداف.

يمكن القول سوسيولوجيا أن المستوى التعليمي يشكّل قاعدة معرفية مهمة لكنه لا يكفي بذاته لصنع كفاءات إدارية قادرة على تأسيس مؤسسات فعالة، فمن أجل تحقيق الفاعلية يتطلب بنية مؤسساتية براغماتية، مناهج هجينة تربط النظرية بالتطبيق، وشبكات اجتماعية داعمة تحوّل المعرفة إلى ممارسة لذلك، يوصى بأن تعمل مراكز تطوير المقاولاتية و بالأخص مركز جامعة البويرة على خلق بيئات تعليمية تتوسط بين العمق النظري ومرونة التطبيق العملي لضمان إنتاج مبادرين قادرين على التخطيط والعمل بكفاءة داخل اقتصاد المعرفة.

الجدول رقم 05- 35: يوضح العلاقة بين الجنس و المهارات الإدارية و التنظيمية المتمثلة في صناعة و اتخاذ القرار المتعلق بتنفيذ المشروع المقاولاتي.

مهارة اتخاذ القرار لتنفيذ المشروع		الجنس		فعالة جدا		فعالة نسبيا		غير فعالة		المجموع	
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
27	84,38%	05	15,63%	00	00%	32	100%	19	100%	51	100%
15	78,95%	04	21,05%	00	00%	19	100%	19	100%	51	100%
41	80,39%	10	19,61%	00	00%	51	100%	19	100%	51	100%

المصدر: من إعداد الطالب

من خلال الجدول نلاحظ أن الاتجاه العام يتمثل في النسبة الغالبة و هي 80,39% و هي نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأن المهارات الإدارية و التنظيمية المتمثلة في صناعة و اتخاذ القرار المتعلق بتنفيذ المشروع المقاولاتي كانت فعالة جدا، تليها النسبة 19,61% و التي تخص المبحوثين الذين رأوا بأن المهارات كانت فعالة نسبيا.

و بإدخال المتغير المستقل مرة أخرى عل الجدول أعلاه و المتمثل في متغير الجنس نلاحظ أن نسبة 84,38% من المبحوثين ذو النوع الاجتماعي ذكور و الذين صرحوا على أن المهارات الإدارية و التنظيمية المتمثلة في صناعة و اتخاذ القرار المتعلق بتنفيذ المشروع المقاولاتي كانت فعالة جدا، تليها النسبة 78,95% من المبحوثين من جنس الإناث و الذين كانت لهم نفس الإجابة، تقابلها النسبة 21,05% من المبحوثين الإناث و اللواتي أكدن على أن المهارات الإدارية و التنظيمية المتمثلة في صناعة و اتخاذ القرار المتعلق بتنفيذ المشروع المقاولاتي كانت فعالة نسبيا، تليها النسبة 15,63% و التي تخص المبحوثين الذكور و الذين يوافقون على نفس الإجابة.

و منه نستنتج **سوسيولوجيا** أن الكثير من الدراسات و الأبحاث تشير إلى أن المتغيرات السوسيولوجية مثل المعايير الاجتماعية، الشبكات، الدور العائلي، والتنشئة الاجتماعية تؤثر على نوايا وسلوكيات ريادة الأعمال بطرق تختلف بين الذكور والإناث، ففي الجزائر تظهر خصائص محلية و بنى اجتماعية محافظة، أدوات دعم مؤسساتي متغيرة، وارتفاع بطالة الشباب و التي تشكل خلفية مهمة لفهم كيف يتخذ طلبة الجامعة قراراتهم فيما يتعلق بإطلاق مشاريع لمؤسسات ناشئة.

فهناك العديد من الدراسات الحديثة التي تشير لتنامي حضور النساء في ريادة الأعمال الجزائرية، لكن توجد عوائق حواجز اجتماعية ومؤسسية تحول دون تكافؤ الفرص،¹ كما توجد تقارير تحليلية توضح أن الصور النمطية والاعتقادات حول دور المرأة و الملاءمة لريادة الأعمال تقلل من مستوى الثقة والقدرة على اتخاذ قرارات مخاطرة لدى الإناث مقارنة بالذكور، كما توجد هناك مراجعات منهجية ودراسات ميدانية تؤكد أن الفوارق في الشبكات الاجتماعية وغياب النماذج القدوة يقللان من احتمالية قيام الطالبات بقرارات تنفيذ مشاريع ناشئة، بينما يزيد الدعم الأسري والتعليم المقاولاتي من هذه الاحتمالية،² فالأطر الثقافية والاجتماعية للطلبة تعمل على تحفيز القيم التقليدية للنوع الاجتماعي لدى بعض العائلات والمجتمعات النسوية للتوجه نحو خيارات مهنية آمنة و أقل مخاطرة، مما ينعكس في بطء القرار أو تفضيل العمل كموظفة على تأسيس مشروع.³

و من حيث رأس المال الاجتماعي فإن الشبكات المهنية و الإرشادية والنماذج القيادية أقل توافراً للطالبات، وهو عنصر مؤثر مباشرة في قدرة اتخاذ القرار بشأن الانخراط في مشروع لمؤسسة ناشئة، كما أن التعليم المقاولاتي والتدريب من خلال وجود مناهج وبرامج تدعم بناء الكفاءات كالتخطيط، وضع الأهداف، إدارة المخاطر و هو ما يعمل على تقليل الفجوة بين الجنسين ويزيد من احتمالية اتخاذ القرار لتنفيذ مشاريع مقاولاتية، خاصة عند إدراج دروس و برامج تعزيز الثقة والمهارات، و يمكن تفسير الفوارق في اتخاذ القرار عبر ثلاثة أطر سوسيولوجية متداخلة فيما بينها و هي:

البنية الثقافية: حيث تُبنى الهوامش المقبولة للنساء في المجال الاقتصادي عبر قواعد وممارسات اجتماعية تاريخية تؤثر على التوقعات الذاتية وسلوك المخاطرة رأس المال الاجتماعي والثقافي المتمثل في الشبكات و العلاقات الاجتماعية، الوصول للمعلمين و الموجهين، كما أن المعارف و الخبرات العملية تشكل موارد متفاوتة تؤثر على القرار.

¹ Arab, F., & Kheireddine, Z. (2025). Entrepreneurial Women in Algeria: A Theoretical Study on Traits, Paths of Challenges, and Self-Assertion. Science, Education and Innovations in the Context of Modern Problems, 8(4), 339-349.

² IJEPO (2024). Social factors influencing entrepreneurship in Algeria. International Journal of Entrepreneurship and Public Opinion, 16, 1-16. pp

³ Ghiat, B. (2017). Social Attitudes Towards Women Entrepreneurs in Algeria. Journal of Management Practices, Humanities and Social Sciences, 1(1), pp. 1-4

الفعل المؤسسي مثل سياسات الدعم، التعليم، وإجراءات التمويل تشكّل الحوافز البنوية التي إما تشجّع أو تعيق قرار التنفيذ.

كما يوفر مركز تطوير المقاولاتية برامج تكوينية و تدريبية تهدف لبناء الثقة والقدرة على اتخاذ القرار على وضع الأهداف وإدارة المخاطر، كما يعمل على بناء برنامج إرشادية و توجيهية يركّز من خلالها على ربط الطلبة من الجنسين بشبكات تمويلية ونماذج مقاولاتية ناجحة، كما يقوم المركز بعقد شراكات مع المؤسسات التمويلية من أجل تأسيس مقاولات مصغرة و لتسهيل الوصول إلى موارد أولية بضمانات محددة، و من مهامه القيام بحملات تساهم في نشر الوعي المقاولاتي بين الطلبة لتغيير الصور النمطية حول دور الطلبة الفعال في بناء المقاولات، و يعمل على تشجيع البحث الميداني ليستفيد الطلبة أكثر من المؤسسات الناجحة مما يساعدهم على مسايرة الرواد الناجحين لبناء مؤسساتهم.

و أخيرا يمكن اعتبار الفرق بين الجنسين في قرار تنفيذ مؤسسات ناشئة لدى طلبة الجامعات في مركز تطوير المقاولاتية بجامعة البويرة، أنه متجذر في خليط من العوامل الثقافية، الاجتماعية والمؤسسية . و مع ذلك، يمكن للسياسات التعليمية و البرامج الموجهة، تعزيز الشبكات الاجتماعية، ودعم التمويل مما يقلّص هذه الفجوات وتنتج بيئة تسمح للذكور والإناث باتخاذ قرارات تنفيذية أكثر تكافؤًا لتجسيد مؤسساتهم ميدانيا مما يساهم في تفعيل الاقتصاد المعرفي.

الجدول رقم 05- 36: يوضح العلاقة بين التخصص و المهارات الإدارية و التنظيمية المتمثلة في إدارة العلاقات الاجتماعية و الإنسانية.

المجموع		غير فعالة		فعالة نسبيا		فعالة جدا		مهارة إدارة العلاقات الاجتماعية و الإنسانية
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	التخصص
100%	24	00%	00	25%	06	75 %	18	علوم اق و تجارية و علوم ت
100%	18	00%	00	00%	00	100 %	18	علوم اجتماعية و انسانية
100%	09	00 %	00	22,22%	02	77,78%	07	علوم تقنية
100%	51	00%	00	15,59%	08	84,31%	43	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب

من خلال الجدول أعلاه يتبين لنا أن الاتجاه العام تمثله النسبة الغالبة و هي 84,31% و هي نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأن المهارات الإدارية و التنظيمية المتمثلة في إدارة العلاقات الاجتماعية و الإنسانية كانت مهارات فعالة جدا، تليها النسبة 15,59% و هي نسبة المبحوثين الذين صرحوا بفعالية نسبية لهذه المهارات .

بإدخال المتغير المستقل على الجدول و المتمثل في التخصص العلمي بالجامعة يتبين لنا أن نسبة 100% و هي نسبة المبحوثين من تخصص العلوم الاجتماعية و الانساني و الذين أكدوا على أن المهارات الإدارية و التنظيمية المتمثلة في إدارة العلاقات الاجتماعية و الإنسانية. كانت مهارات فعالة جدا، تليها النسبة 77,78% من المبحوثين من تخصص العلوم التقنية و الذين أيدوا نفس الإجابة، تليها النسبة 75% من المبحوثين تخصصهم العلمي علوم اقتصادية و تجارية و علوم التسيير و الذين كان لهم نفس الرأي، تقابلها النسبة 25% من المبحوثين الذين تخصصهم العلمي علوم اقتصادية و تجارية و علوم التسيير و الذين أجابوا بأن المهارات الإدارية و التنظيمية المتمثلة في إدارة العلاقات الاجتماعية و الإنسانية كانت فعالة نسبيا، تليها النسبة 22,22% من المبحوثين تخصص العلوم التقنية و الذين صرحوا بنفس الإجابة مع نسبة معدومة لتخصص العلوم الاجتماعية و الإنسانية.

و منه نستنتج **سوسيولوجيا** ان التعليم المقاولاتي في الجامعات الجزائرية يجب أن يتجاوز الحصر النظرية إلى تكوين متعدد الأبعاد يجمع بين المعارف التقنية والمتخصصة و المهارات الاجتماعية الإنسانية، و هناك دراسات حديثة تقترح ضرورة إعادة توجيه الجامعات نحو اقتصاد المعرفة من خلال دمج مناهج تعزز الإبداع و الابتكار و القدرة على المبادرة وروح المخاطرة المحسوبة.¹

فتخصصات العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير تمنح هذه طلبة أدوات تحليلية وفهماً لسوق العمل والتمويل وإدارة المشاريع، ما يسهل تحويل الأفكار إلى مشاريع قابلة للتطبيق كما تحتاج إلى دعم للتدريب على المهارات الناعمة (**soft skills**) مثل التفاوض، القيادة وبناء الشبكات الاجتماعية، إذ أظهرت دراسات ميدانية أن وجود معارف اقتصادية وحدها لا يكفي لبلوغ نجاح ريادي دون تعلم مهارات التواصل الفعالة ودعم مؤسسي.²

¹ Grinat, M., Bouzida, H., & El Djouzi, F. (2024). Inputs and outputs of higher education: A reading of the Algerian higher education system in the light of the knowledge index. Intern. Journal of Profess. Bus. Review, 9(11), pp 1-24.

² Saoud, W., Hani, M., & Louahab, O. (2024). Startups: An initial step for Algerian entrepreneurial universities. European Journal of Management Issues, 32(4), (pp. 272-286).

أما ما تعلق بالعلوم الاجتماعية والإنسانية فإنها تساهم في تكوين وعي اجتماعي نقدي وفهم ديناميكيات الجماعات والعلاقات بين الفاعلين مختلف الفاعلين كالأُسرة، الشبكات الاجتماعية، و المؤسسات، كما أن إدماج عناصر من علم الاجتماع، علم النفس الاجتماعي و التواصل ضمن برامج التعليم المقاولاتي يعزز و ينمي قدرة الطالب على قراءة السياق الاجتماعي وتكييف المشروع وفق حاجات المجتمع المحلي الذي يعيش فيه، مما يزيد من فرص قبول المشروع للتجسيد واستدامته في المستقبل.¹

أما ما يخص العلوم التقنية والهندسية فإنها تمثل قاعدة ذات قيمة كبيرة لدعم الابداع و الابتكار المنتج و التقني، إذ تُمكن الطلبة من تحويل الأفكار إلى نماذج أولية ومنتجات قابلة للتسويق، لكن الانعزال التخصصي قد يولّد فجوة اتصال مع الفاعلين الاجتماعيين؛ لذا من الضروري تعزيز التعاون بين الفرق التخصصية والفرق الاجتماعية لتحسين قابلية تبني المنتج في المجتمع المحلي.

و تعتبر مهارة إدارة العلاقات الاجتماعية والإنسانية مهارة أساسية للمقاولاتية حيث تتضمن بناء شبكات دعم، تعزيز الثقة، فهم المعايير الثقافية، والمهارات التفاوضية، كما أن الشعور بالقدرة الذاتية (**perceived behavioral control**) و الدعم المؤسسي و اللذان يحددان نية الطلبة للانخراط في مشاريع ريادية، كما أظهرت دراسة حالة لجامعة البويرة أن قدرة الجامعة على تحفيز الطلبة وإنشاء بيئات مساندة كمركز تطوير المقاولاتية و حاضنات، و التي تقدم دعماً توجيهياً نفسياً وتقنياً مما يؤثر مباشرة على دفع الطلبة للقيام بمشروعات ناشئة، وأن التحفيزات المقدمة في الجامعة و مراكز تنمية و تطوير المقاولاتية غالباً ما يكون أهم من رغبة الطالب الذاتية في النجاح بما يتعلق بإنشاء المشاريع.²

إن التداخل بين التخصصات العلمية وإدارة العلاقات الاجتماعية و الإنسانية يعتبر شرطاً ضرورياً لنجاح المشاريع الريادية في سياق اقتصاد المعرفة الجزائري، كما يعتمد نجاح طلبة مركز تطوير المقاولاتية على تكامل المعارف التقنية مع المهارات الاجتماعية وثقافة الدعم المؤسسي، كما يظهر أن الجامعات الجزائرية و على رأسها مراكز تطوير المقاولاتية، يجب أن تتبنى نهجاً تشاركياً من أجل الاندماج أكثر في المجتمع المحلي، و قابلية تبني المشاريع للتنفيذ تتعزز و تتدعم بواسطة المؤسسات

¹ Mekhmoukh, S., Meziani, H., Gasse, M. F., & Moumeni, A. (2025). Understanding the determinants of entrepreneurial intentions in Algerian higher education. *Science, Education and Innovations in the Context of Modern Problems*, 8(2), (pp. 547-570).

² Saoud et al., 2024, pp. 272-286

المعنية بتطوير المقاولاتية و من خلال تبني نماذج و برامج مقاولاتية فعالة مؤسسة على تنوع التخصصات و الاعتماد على التعلم التجريبي، الإرشاد، التوجيه، تقديم الاستشارات، وقياس التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لضمان استدامة المبادرات الريادية و طرح الأفكار المقاولاتية على مستوى الجامعات و مراكز تطوير المقاولاتية للاندماج أكثر في متطلبات اقتصاد المعرفة.

الجدول رقم 05-37: يوضح العلاقة بين الجنس و المهارات التقنية للتعليم المقاولاتي المتمثلة في التحكم في الإجراءات التقنية لإدارة المشروع كالتحرير الإداري، القانون، التسويق.

مهارة التحكم في الإجراءات التقنية	الجنس	فعالة جدا		فعالة نسبيا		غير فعالة		المجموع	
		النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
ذكور		28	87,5%	04	12,5%	00	00%	32	100%
إناث		16	84,22%	03	15,78%	00	00%	19	100%
المجموع		44	86,27%	07	13,73%	00	00%	51	100%

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ من الجدول اعلاه أن الاتجاه العام تمثله النسبة 86,27% و هي نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأن المهارات التقنية للتعليم المقاولاتي المتمثلة في التحكم في الإجراءات التقنية لإدارة المشروع كالتحرير الإداري، القانون، التسويق تعتبر مهارات فعالة جدا، تليها النسبة 13,73% و هي نسبة المبحوثين الذين أجابوا على أن المهارات التقنية للتعليم المقاولاتي كانت فعالة نسبيا.

و بإدخال المتغير المستقل مرة أخرى على الجدول و المتمثل في متغير الجنس نلاحظ أن نسبة 87,5% من المبحوثين الذكور أجابوا بأن المهارات التقنية للتعليم المقاولاتي، تليها النسبة 84,22% و هي نسبة المبحوثين من جنس الإناث و الذين كان لهم نفس الإجابة، تقابلها النسبة 15,75% من المبحوثين من جنس ذكر و الذين أكدوا على أن المهارات التقنية اعتبرت فعالة جدا، تليها النسبة 12,5% من المبحوثين من جنس الإناث و اللواتي كان لهن نفس الرأي.

و منه نستنتج من خلال القراءة السوسيولوجية للعلاقة بين متغير الجنس (الجنس) واكتساب المهارات التقنية ضمن برامج التعليم المقاولاتي، مع التركيز على الإجراءات التقنية لإدارة المشروع مثل التحرير الإداري، الإطار القانوني، واستراتيجيات التسويق، حيث ينطلق التحليل من الفوارق الجنسانية التي

تعتبر فطرية و ناتجة عن التنشئة الاجتماعية و المؤسساتية، والثقافية التي تؤثر على فرص الوصول إلى التدريب التقني وتطبيقه في الحياة العملية، و ذلك في سياق اقتصاد المعرفة في الجزائر وبالأخص لدى طلبة مركز تطوير المقاولاتية بجامعة البويرة.

و يعتمد التحليل على دمج عدة منظورات سوسيولوجية منها نظرية رأس المال البشري (Human Capital)، نظرية رأس المال الاجتماعي، ونظريات الجندر التي تبيّن كيفية تشكّل الأدوار والممارسات الاجتماعية عبر مؤسسات التعليم والأسرة والسوق، حيث تبيّن الأدبيات و الدراسات السابقة أن الاستثمار في المهارات التقنية يتفاعل مع الشبكات الاجتماعية، المعايير الجنسانية، وسياسات الجامعة و مؤسسات تنمية و تطوير المقاولاتية من أجل تمكين الفئات الطلابية من فهم ماهية المقاولاتية لإنشاء مؤسسات مصغرة.¹

و بناءً على الأدبيات والدراسات الميدانية المشابهة في السياق الجزائري، يمكن الاستنتاج سوسيولوجيا أن هناك تسابق للوصول للموارد حيث يواجه الطلبة من الإناث عوائق مهيكلة من أجل الوصول إلى التكوين في الدورات التقنية المتقدمة مثل الوسائل الرقمية، ورشات تطبيقية، خبراء موجهين و هذا نتيجة لجملة من العوامل منها الالتزامات الأسرية، آليات اختيار المتدربين، والتحيّزات المؤسسية الصريحة أو الضمنية.²، و يعترف كلٌّ من الذكور والإناث بأهمية المهارات التقنية لتحسين الإجراءات الإدارية والقانونية والتسويقية و يدركون مدى فعالية هذه المهارات رغم مواجهتهم لعدد الصعوبات في تطبيقها على مشاريع تكنولوجيا مبتكرة لكن مؤسسات الدعم تساعد على الوصول إلى التمويل و الحصول على شركاء حقيقيين لمرافقتهم في إنجاح أفكارهم المقاولاتية كمركز تطوير المقاولاتية.³

و تؤدّي المعايير الثقافية إلى توجيه رواد المشاريع من الجنسين إلى اختيار مشاريع متنوعة منها الخدماتية و المنتجة، مما يساعد على استخدام المهارات التقنية المعقدة في تسيير المشاريع و نموها

¹ Grinat, M., Bouzida, H., & El Djouzi, F. (2024). Inputs and outputs of higher education: A reading of the Algerian higher education system in the light of the knowledge index. Intern. Journal of Profess. Bus. Review, 9(11), 1-24.

² Mekhmoukh, S., Meziani, H., Gasse, M. F., & Moumeni, A. (2025). Understanding the determinants of entrepreneurial intentions in Algerian higher education. Science, Education and Innovations in the Context of Modern Problems, 8(2), 547-570.

³ Moumeni, A., Gasse, M. F., & Moumeni, A. (2025). Technical self-efficacy and entrepreneurial actions among Algerian students. Journal of North African Studies (sample). (. 552-560)

بتقنيات عالية القيمة السوقية، و تلعب الجامعة و مراكز دعم و تطوير المقاولاتية دورا محوريا حيث أن مراكز المقاولاتية التي تُوفّر برامج مدمجة بين التقنية والتكوين الشبكي والإرشاد النفسي والقانوني تُقلّص الفوارق وتزيد من قابلية تطبيق المهارات في المؤسسات الناشئة لضمان فعاليتها و استمرارها.

و من منظور سوسيولوجي كذلك تُعدّ الفوارق في اكتساب وتوظيف المهارات التقنية نتيجة لتداخل بين البنى الرسمية مثل البرامج و مناهج التعليم، سياسات التمويل، المؤسسات الدعم، و البنى غير الرسمية مثل القيام بالأدوار حسب النوع الاجتماعي، شبكات اجتماعية، تصورات المجتمع حول العمل الريادي.

كما يشير مفهوم رأس المال الاجتماعي إلى أن الشبكات والعلاقات الاجتماعية التي تعتبر صمام أمان لتوفير الموارد والفرص المتاحة، لكن عندما تكون الشبكات محدودة أو أقل تأثيراً، تقل الفرص في تحويل المهارات التقنية المكتسبة إلى مشاريع قابلة للاستمرارية، كما تستدعي نظرية الجندر إعادة التفكير في تصميم البرامج بحيث تراعي المعوقات الزمنية و الوصول إلى البنية التحتية، والتمويل الميسر، أما على مستوى اقتصاد المعرفة فتصبح المهارات التقنية شرطاً لازماً لكن غير كافٍ لإنجاح فكرة تسيير المؤسسة بل تحتاج إلى بيئة مؤسسية داعمة وتعاون سوقي لتتحول الابتكارات إلى منتجات وخدمات ، و تعد الفجوات بين الجنسين في التعليم المقاولاتي و حتى بين النوع الاجتماعي نفسه و التي تعد ناتجة عن تباين في فرص الوصول إلى التدريب العملي، شبكات الدعم، والسياسات المؤسسية، و لأجل تمكين الطلبة تقنياً يتطلب مقاربات شاملة تشمل تعديل معايير القبول في البرامج، توفير جداول مرنة، منح مصادر تمويل مخصصة، وبرامج إرشاد مربوطة بسوق العمل، و لا يكفي قياس اكتساب المعارف بل يجب تقييم الاستخدام الفعلي للمهارات في التطبيق العملي من حيث التنفيذ، القابلية للتسويق، الاستفادة الاقتصادية و الاجتماعية، فالاعتماد على نموذج تكويني مؤسسي متكامل مبني على التعلم التجريبي، دمج المعرفة التقنية بالمهارات الشبكية، واستراتيجيات دعم مستهدفة تُراعي الفوارق الجنسانية.

الجدول رقم 05 - 38: يوضح العلاقة بين مستوى التحصيل العلمي و المهارات التقنية للتعليم المقاولاتي المتمثلة في استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في تسيير المؤسسات المقاولاتية الناشئة.

مهارات استخدام الوسائل التكنولوجية		فعالة جدا		فعالة نسبيا		غير فعالة		المجموع
ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	ك	النسبة المئوية	النسبة المئوية

ليسانس	18	%85,71	03	%14,29	00	%00	21	%100
ماستر	26	%86,67	04	%13,33	00	%00	30	%100
المجموع	44	%86,27	07	%13,73	00	%00	51	%100

المصدر: من إعداد الطالب

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الاتجاه العام تمثله النسبة %86,67 و هي نسبة المبحوثين الذين أجابوا على أن المهارات التقنية للتعليم المقاولاتي المتمثلة في استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في تسيير المؤسسات المقاولاتية الناشئة تعتبر فعالة جدا، تليها النسبة %13,73 من المبحوثين و الذين أكدوا على أن المهارات التقنية المقاولاتية تعد فعالة نسبيا.

و بإدخال المتغير المستقل على الجدول أعلاه و المتمثل في متغير المستوى التعليمي نلاحظ نسبة %86,67 من المبحوثين من المستوى التعليمي ماستر و الذين اعتبروا على أن المهارات التقنية للتعليم المقاولاتي المتمثلة في استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في تسيير المؤسسات المقاولاتية الناشئة تعتبر فعالة جدا، تليها النسبة %85,71 و هي نسبة المبحوثين من المستوى التعليمي ليسانس و الذين وافقوا على نفس الإجابة، تقابلها النسبة %14,29 من المبحوثين من ذوي التحصيل العلمي ليسانس و الذين وضحو بأن المهارات التقنية المتمثلة في استخدام وسائل تكنولوجية حديثة في تسيير المؤسسات الناشئة هي مهارات معالة نسبيا، تليها النسبة %13,33 و هي نسبة المبحوثين من مستوى الماستر و الذين وافقوا على نفس الرأي.

و بناء على ما سبق نستنتج **سوسيولوجيا** من خلال نظرية رأس المال البشري التي تربط مستوى التعليم بقدرة الأفراد على اكتساب مهارات تقنية وتطبيقية، و نظرية رأس المال الاجتماعي لـ **Bourdieu** و التي تُبين دور الشبكات في تسهيل الوصول إلى الموارد، والتعاون، وفرص التمويل، و نظرية عقلنة المؤسسات (**Weber**) التي تفسر اختلافات السلوك المؤسسي والتنظيمي وفق مستويات التكوين والمعرفة. فمن حيث التكوين والمعارف المكتسبة يمكن القول أن طلبة الليسانس يعتمدون على تكوين أساسي يركز على المبادئ والنظريات مع وحدات تطبيقية محدودة، اهتمام أعلى بمهارات التواصل والتحرير الإداري العام مثل تحرير عقود بسيطة، تسيير محاسبي ابتدائي، أما طلبة الماستر فيكون تكوينهم معمق متخصص يشمل وحدات تطبيقية حديثة، و التركيز على أدوات تسيير رقمية، تحليل بيانات، إدارة مشاريع

باستخدام برمجيات تخصصية، كما يميل حاملو الماستر إلى تبني حلول تقنية متقدمة كالـ ERP الخفيفة وأدوات التحليل .

و من حيث الكفاءة التقنية المتحكم فيها والاستخدام العملي للوسائل التكنولوجية فإن طلبة ليسانس لهم مستوى كفاءة وظيفي، فالطلبة قادرون على استخدام منصات اتصال وإعداد مواد تسويقية إلكترونية بسيطة وإدارة ملفات إدارية، في حين نجد طلبة الماستر لهم كفاءة تطبيقية واستراتيجية، و القدرة على تصميم أنظمة تسيير، استخدام أدوات التحليل المالي و التنبئي الاستشرافي، مع تبني منصات تسويق رقمي حديثة.

أما التعامل مع اقتصاد المعرفة فنجد طلبة الماستر هم أكثر تكيفاً مع متطلبات اقتصاد المعرفة، قادرون على تحويل المعارف إلى منتجات و خدمات معرفية قابلة للتسويق، في مقابل ذلك نجد طلبة الليسانس يستفيدون من البنية التحتية والتدريب ولكنه غالباً يحتاج إلى شركات أو توجيهات لكي يطوروا مشاريعهم إلى مستوى اقتصاد المعرفة.

كما يمكننا تفسير الفوارق بين طلبة ليسانس و الماستر عبر تراكم رأس المال البشري، فحملة الماستر لديهم تراكمات معرفية تقنية ومنهجية أي هناك تفاوت في رأس المال الاجتماعي من حيث شبكة العلاقات الاجتماعية، و من منظور فيبر، فإن عقلنة العمل تسهل تبني التكنولوجيا لدى الفاعلين ذوي التكوين المتقدم، كما تتفاعل هذه العوامل مع البنى الثقافية الخاصة بالجنس التي تشكل فرص التطبيق والتوسع للمشاريع، خصوصاً لدى الإناث في بيئة تواجه قيوداً اجتماعية تقليدية.

الجدول رقم 05-39: يوضح العلاقة بين النشاط و المهارات التقنية للتعليم المقاولاتي المتمثلة في اقتراح

أفكار جديدة لإنشاء مؤسسات ناشئة و اختيار أحسنها

النشاط	تقديم أفكار لإنشاء مؤسسات		فعالة جدا		فعالة نسبيا		غير فعالة		المجموع	
	النسبة المئوية	الترتيب	النسبة المئوية	الترتيب	النسبة المئوية	الترتيب	النسبة المئوية	الترتيب	النسبة المئوية	الترتيب
فلاحي	21	84%	04	16%	00	00%	25	100%		
صناعي	04	66.67%	02	33,33%	00	00%	06	100%		
خدماتي	17	85%	03	15%	00	00%	20	100%		
المجموع	42	82,35%	09	17,65%	00	00%	51	100%		

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الاتجاه العام تمثله النسبة الغالبة و هي 82,53% و هي التي تخص المبحوثين الذين بينوا على أن المهارات التقنية للتعليم المقاولاتي المتمثلة في اقتراح أفكار جديدة لإنشاء مؤسسات ناشئة و اختيار أحسنها تعتبر مهارة فعالة جدا، تليها النسبة 17,65% و هي نسبة ضعيفة مقارنة بالنسبة السابقة و التي تخص المبحوثين الذين بينوا على أن مهارة اقتراح أفكار جديدة لإنشاء مؤسسة ناشئة مع اختيار أحسن فكرة هي مهارة فعالة نسبيا.

و بإدخال المتغير المستقل على الجدول أعلاه و المتمثل في نوع النشاط الممارس، تبين لنا أن النسبة 85% من المبحوثين من النشاط الخدماتي أوضحوا على أن مهارة اقتراح أفكار جديدة لإنشاء مؤسسة ناشئة مع اختيار أحسن فكرة هي مهارة فعالة جدا، تليها النسبة 84% من نسبة المبحوثين الذين يزاولون نشاطا فلاحيا و الذين كان لهم نفس الإجابة، تليها النسبة 66,67% من المبحوثين الذين نشاطهم صناعي و وافقوا على نفس الرأي، تقابلها النسبة 33,33% من المبحوثين الذين نشاطهم صناعي و الذين أجابوا على أن مهارة اقتراح أفكار جديدة لإنشاء مؤسسة ناشئة مع اختيار أحسن فكرة هي مهارة فعالة نسبيا، تليها النسبة 16% من المبحوثين نشاطهم فلاحيا و كذلك النسبة 15% و الذين نشاطهم خدماتي و الذين وافقوا على نفس الإجابة.

و بناء على ما سبق نستنتج سوسيولوجيا و وفق المعطى الميداني على العلاقة المتبادلة بين القطاعات الفلاحية، الصناعية، والخدماتية في بناء أفكار مؤسسات ناشئة مبتكرة لدى طلبة مركز تطوير المقاولاتية بجامعة البويرة .يستند التحليل إلى واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر، حيث يشكل الدمج بين هذه القطاعات رافعة اقتصادية واجتماعية فعالة لخلق مشاريع ناجحة ومستدامة ما يساعد بالاندماج في اقتصاد المعرفة، فالعلاقة السوسيولوجية بين القطاعات تتمثل في أن النشاط الفلاحي يعتبر في ولاية البويرة قاعدة إنتاجية مهمة، ما يوفر فرصا لإنشاء مشاريع تعتمد على تثمين المنتجات الزراعية، والتحويل الغذائي، وتحديث العمليات عبر الرقمنة والابتكار، أما النشاط الصناعي فيوفر أرضية مناسبة لتحويل الموارد الفلاحية والمواد الأولية إلى منتجات ذات قيمة مضافة، كما يسمح بتطوير سلاسل إنتاج محلية وتكنولوجيات صديقة للبيئة، في حين نجد النشاط الخدماتي يمثل حلقة وصل أساسية بين كل القطاعات من خلال اللوجستيك، التسويق الرقمي، التمويل، التوزيع، والتدريب، كما يساهم هذا القطاع في تسهيل حركة المنتجات والخدمات داخل وخارج الولاية كخدمات مراكز التبريد للمنتجات الفلاحية.

و تكمن فعالية التكامل بين القطاعات كما تشير المعطيات الميدانية إلى أن الجمع بين النشاط الفلاحي والصناعي والخدماتي يحقق فعالية اقتصادية واجتماعية عالية، خاصة لدى الطلبة الذين يمتلكون تصورات مبتكرة لتسيير المؤسسات الناشئة، يظهر هذا التكامل في مجالات التحويل الغذائي، الخدمات الرقمية للدعم، والتسويق الإلكتروني للمنتجات المحلية.

هذا ما يسمح للطلبة الجامعيين و المتخرجين من مراكز تطوير المقاولاتية و بعد التكوين و التدريب المكثف لهم من طرف أساتذة متخصصين و ذو كفاءة و خبرة في مجال المقاولاتية و كيفية إطلاق مؤسسات مصغرة تستحق التمويل، و من خلال اقتراح أفكار لمؤسسات ناشئة تتخصص في عديد الأنشطة التي تتمثل في منصات ذكية لتسويق المنتجات الفلاحية المحلية وربطها بالمستهلك مباشرة.

- مؤسسات لتحويل الفائض الزراعي إلى منتجات غذائية نصف مصنعة و تقليدية.

- خدمات رقمية لربط المنتجين الفلاحيين بالمصانع والموزعين.

- مشاريع تعاونية تجمع بين تربية النحل، التغليف، والتسويق الإلكتروني.

- مؤسسة ناشئة لتدوير المخلفات الزراعية وتحويلها إلى طاقة أو أعلاف.

- وحدات متنقلة للتحويل الغذائي لصالح التعاونيات الفلاحية.

- خدمات الاستشارات الرقمية و القانونية للمؤسسات المصغرة في الفلاحة والصناعة والخدمات.

و من بين الأفكار المقترحة، تُعتبر فكرة 'التحويل الغذائي للمنتجات الفلاحية عبر وحدات ذكية صغرى وتسويقها رقمياً' الأكثر واقعية وقابلية للتنفيذ، لأنها تدمج بين القطاعات الثلاث: الإنتاج الفلاحي، التصنيع الغذائي، والخدمات اللوجستية والتسويق، كما تتماشى مع أهداف الاقتصاد المعرفي من خلال اعتماد الرقمنة والابتكار في سلاسل التوريد.

يظهر التحليل الميداني أن الطلبة يمتلكون استعداداً فعلياً لاستثمار التكامل بين النشاط الفلاحي والصناعي والخدماتي ما يوفر أرضية خصبة لتأسيس مشاريع ناشئة مستدامة في البويرة ذات فعالية اقتصادية، هذا ما يعكس هذا التوجه دوراً متنامياً لاقتصاد المعرفة في تعزيز المقاولاتية المحلية، خاصة عند دمج التكنولوجيا، الابتكار، والشراكة بين القطاعات، كما تكشف النتائج عن وعي طلابي متقدم بإمكانات المنطقة الزراعية والصناعية والخدماتية، الأمر الذي يشجع على تبني مشاريع مستدامة، تنافسية، و مهيكلّة قادرة على الدفع بعجلة التنمية إلى وضع أفضل.

الجدول رقم 05-40: يوضح العلاقة بين التخصص العلمي و المهارات التقنية للتعليم المقاولاتي المتمثلة في التدريب و التكوين المتخصص للعمال.

مهارات إدارة العلاقات الاجتماعية و الإنسانية التخصص		فعالة جدا		فعالة نسبيا		غير فعالة		المجموع	
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
19	79,17 %	05	20,83 %	00	00 %	24	100 %		
15	83,33 %	03	16,67 %	00	00 %	18	100 %		
09	100 %	00	00 %	00	00 %	09	100 %		
43	84,31 %	08	15,59 %	00	00 %	51	100 %		

المصدر: من إعداد الطالب

من الجدول أعلاه يتبين لنا أن الاتجاه العام تمثله النسبة 84,31% و هي نسبة المبحوثين الذين بينوا على أن المهارات التقنية للتعليم المقاولاتي المتمثلة في التدريب و التكوين المتخصص للعمال تعتبر مهارات فعالة جدا، تليها النسبة 15,59% من نسبة المبحوثين الذين أوضحوا أن هذه المهارات كانت فعالة نسبيا.

و بإدخال المتغير المستقل على الجدول السابق و المتمثل في متغير التخصص العلمي بالجامعة نلاحظ نسبة 100% من المبحوثين علوم تقنية و الذين أجابوا على أن مهارة التدريب و التكوين التخصص للعمال و الموظفين بالمؤسسة هي مهارة فعالة جدا، تليها النسبة 83,33% و هي نسبة المبحوثين من تخصص علوم اجتماعية و إنسانية و الذين كان لهم نفس الرأي، تليها نسبة 79,17% من المبحوثين من التخصص علوم اقتصادية و تجارية و علوم التسيير و الذين يوافقون على نفس الإجابة، تقابلها النسبة 20,83% من المبحوثين من تخصص علوم اقتصادية و تجارية و علوم التسيير و الذين أوضحوا بأن مهارة التدريب و التكوين التخصص للعمال و الموظفين بالمؤسسة هي مهارة فعالة نسبيا، تليها النسبة 16,67% و هي نسبة المبحوثين من تخصص علوم اجتماعية و إنسانية و الذين كانت إجاباتهم متوافقة مع الإجابة السابقة، تليها نسبة معدومة من المبحوثين تخصص علوم تقنية.

و منه نستنتج **سوسيولوجيا** أن التخصص العلمي كمحدد اجتماعي و كتخصص أكاديمي يلعب دوراً في تشكيل الأنساق القيمية والمعرفية للطلبة و التي تقوم على تشكيل ميولاتهم و دفعهم نحو المخاطرة و اختيار نوعية المهارات النوعية، ما يدعم استعدادهم للمشاركة في إنتاج مشاريع مؤسسات مقولة، كما توجد هناك فروقا واضحة بين الطلبة تؤثر على استعدادهم المقاولاتي، كما أن برامج التكوين تساهم في تنمية القدرات المقاولاتية للطلبة شرط أن تتضمن الاندماج في الواقع العملي و وفق توجيهات مهنية، و تعتبر برامج دعم المقاولاتية في الجزائر ذات أهمية من حيث جودة المدربين من خلال ربط البرامج بسوق العمل و الاقتصاد المحلي.

كما نستنتج الفروق بحسب التخصص العلمي لكل طالب فطلبة علوم التسيير والاقتصاد و التجارة يميلون إلى امتلاك معارف إدارية وبنوية تسهل ترجمة الأفكار إلى مشاريع، بينما طلبة العلوم التقنية يملكون مزايا في الابتكار التقني لكنهم يحتاجون لدعم مهاراتهم في الإدارة والتسويق، هذه الفروق اجتماعية ومعرفية ومؤسسة داخل الجامعة، و توجد تأثيرات للبرامج المصممة حيث تتضمن هذه البرامج إدماج التدريب العملي، التوجيه الفردي، وربط الطلبة بحاضنات أعمال و مراكز تطوير المقاولاتية و التي تسجل معدلات نجاح أعلى مما يؤكد فعاليتها، و أن هذه الفعالية لا ترتبط فقط بالمضمون المعرفي بل ببنية الدعم الاجتماعي و المؤسسي، و يلعب الوسط الثقافي والمؤسسي الثقافي و الاجتماعي دورا في التأثير على ميولات و نوايا الطلبة من حيث الدعم الأسري، الثقافة المحلية، نوع المخاطرة، و سمعة المؤسسة، كلها عوامل تؤثر عمليات التكوين و التدريب ما يساعد تحويل الأفكار النظرية إلى ممارسات مقاولاتية عملية.

و من منظور سوسيولوجي و حسب رأي بورديو، يعتبر التخصص العلمي إطاراً معرفياً و قناعاً (**habitus**) يُعيد إنتاج ممارسات اجتماعية ومهارات مهنية متباينة بين الطلبة ، ففعالية التدريب والتكوين في بيئة التعليم المقاولاتي تعتمد على مدى قدرة البرامج على كسر الحواجز التخصصية عبر مناهج بين-تخصصية (**interdisciplinary**) تدمج المهارات التقنية مع الإدارة والعلوم الاجتماعية، و تعمل شبكات الدعم المؤسسي مثل حاضنات الأعمال، مراكز تطوير المقاولاتية، المشاتل، أساتذة و خبراء موجهون، شراكات مع سوق العمل كلها تعمل على إعادة تشكيل رأس المال الاجتماعي للطلاب. إضافة إلى بناء طرق تقييم تشاركية تأخذ بعين الاعتبار المتغيرات الاجتماعية كالجنس، الأصل الاجتماعي، الموارد الاقتصادية المتاحة، ما يسمح لمركز تطوير المقاولاتية من نقل المعرفة التقليدية إلى وسيط اجتماعي مولد للفرص و الابتكار، و من الأنشطة العملية لمركز تطوير المقاولاتية لجامعة البويرة

القيام بتصميم برامج مشتركة بين الكليات مثل وحدات مشتركة بين علوم الاقتصاد و التسيير و التجارة، الهندسة، والعلوم الاجتماعية والإنسانية، كمشروع تخرج مشترك بين هذه التخصصات ضمن فكرة إنشاء مؤسسة مدعومة بميسرين، كما يعتمد المركز على مسارات توجيه فردية ومتابعة ما بعد التكوين لضمان نجاح المشروع، كما يقوم بتقييمات دورية قائمة على مؤشرات اجتماعية وتقنية مثل نسبة التقدم في تأسيس المشاريع، استمراريته، ورضا المستفيدين، و العمل على إشراك المجتمع المحلي ومؤسسات التمويل لتخفيض نسبة الفشل ودعم التجارب الملموسة.

و فعالية برامج التعليم المقاولاتي ليست مسألة تقنية بحتة ترتبط بجودة المناهج، بل تعتبر عملية اجتماعية معقدة لها علاقة بالكثير من العوامل كنوع التخصص و ميولات الطالب و ما يملكه من رصيد معرفي و رأس مال اجتماعي يدخل به الطالب لتلقي التكوين، كما أن العلاقة بين التخصصات ليست مبنية على أفضلية تخصص على آخر بل هي علاقة تبادل و تكامل، و لضمان تحول حقيقي و صحيح نحو اقتصاد المعرفة مرتبط بقدرة الجامعات و مراكز التطوير و التدريب المقاولاتي على إدارة هذا التفاعل الاجتماعي و الاقتصادي بشكل واعي، و العمل على تحويل الاختلافات بين التخصصات من عائق إلى مصدر لإثراء الابتكار عن طريق التكوين و التدريب الفعال و هو ما يسمح ببناء جيل جديد من الطلبة المقاولين و المبدعين يمتلكون مهارات تساعدهم للتحويل بمرونة نحو التكنولوجيا و الاقتصاد المعرفي.

الجدول رقم 05-41: يوضح العلاقة بين مستوى التحصيل العلمي و المهارات الشخصية لبرامج التعليم المقاولاتي و المتمثلة في دعم و تطوير روح الإبداع و الابتكار الشخصي.

المجموع	غير فعالة		فعالة نسبيا		فعالة جدا		مهارات تطوير الابداع و الابتكار - المستوى التعليمي
	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	
ليسانس	21	00	00	19,06	04	80,95	17
ماستر	30	00	00	10	03	90	27
المجموع	51	00	00	13,73	07	86,27	44

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ من الجدول أن الاتجاه العام تمثله النسبة الغالبة و هي 86,67% و هي نسبة المبحوثين الذين أجابوا على ان المهارات الشخصية لبرامج التعليم المقاولاتي و المتمثلة في دعم و تطوير روح

الإبداع و الابتكار الشخصي تعتبر مهارات فعالة جداً، تليها النسبة 13,73% من المبحوثين الذين أجابوا على أن المهارات الشخصية كانت فعالة نسبياً.

و بإدخال المتغير المستقل على الجدول و المتمثل في متغير المستوى التعليمي نلاحظ أن نسبة 90% من نسبة المبحوثين الذين مستواهم العلمي ماستر قد أجابوا بأن مهارة دعم و تطوير روح الإبداع و الابتكار الشخصي لدلا الطلبة تعتبر مهارات فعالة جداً، تليها النسبة 80,95% من المبحوثين مستواهم التعليمي ليسانس و الذين يوافقون على نفس الإجابة، تقابلها النسبة 19,06% من المبحوثين مستواهم ليسانس و الذين اوضحوا على أن هذه المهارات الشخصية المتمثلة في دعم و تطوير روح الإبداع و الابتكار الشخصي تعتبر مهارات فعالة نسبياً، تليها نسبة 10% من المبحوثين من المستوى العلمي ماستر و الذين كان لهم نفس الرأي.

و بناء على ما سبق نستنتج **سوسيولوجيا** من منظور أفكار **جوزيف شومبيتر** المتعلقة بالريادة والابتكار، الذي قام بتحليل العوامل البيداغوجية والشخصية والمؤسسية التي تمكن أو تعيق تحويل الأفكار إلى مشاريع منتجة، وتشكل القدرة على الابتكار محركاً أساسياً للتنمية الاقتصادية والاجتماعية، وتزداد أهميتها مع تحول الدول إلى اقتصاد المعرفة و حالة الجزائر و مع تغير أولويات السياسة الاقتصادية نحو دعم المقاولاتية والابتكار الجامعي، صار من الضروري فهم كيف يؤثر مستوى التحصيل العلمي ليسانس و ماستر على تطوير المهارات الشخصية المرتبطة بالابتكار لدى الطلبة، لا سيما في مراكز متخصصة مثل مركز تطوير المقاولاتية بجامعة البويرة، و نبدأ التحليل من أن التعليم العالي وحده لا يكفي لتوليد الابتكار الإبداعية بل يتطلب ذلك تقاطعات بين المعرفة النظرية، المهارات الشخصية، والبيئة المؤسسية الداعمة، و حسب تصور و رؤية مستمدة من أعمال **جوزيف شومبيتر** حول دور الفرد الريادي المبدع في الاقتصاد، فطلبة الماستر يظهرون مستويات أعلى من القدرة على ترجمة الأفكار إلى مشاريع مقارنة بطلبة الليسانس، بسبب عمق المعرفة وشبكات التواصل الأكاديمية، وبعض المهارات الشخصية مثل المثابرة و العمل الجاد والقدرة على التنظيم والتخطيط كلها عوامل تؤثر بشكل أقوى على النجاح في تحويل الفكرة إلى منتج أو مؤسسة ناشئة من خلال الدور الذي يلعبه مستوى التحصيل العلمي.

و تُعدّ أفكار **جوزيف شومبيتر (Joseph A. Schumpeter)** مرجعاً أساسياً لفهم الابتكار والريادة و يميّز شومبيتر بين أشكال الابتكار الخمسة: منتجات جديدة، طرق إنتاج جديدة، فتح أسواق جديدة، الحصول على مصادر عرض جديدة، وتنظيم صناعي جديد، كما يؤكد على دور الفاعل و الريادي (**entrepreneur**) كمحفّز لما يسميه 'التدمير الخلاق' الذي يدفع نحو تجديد النظام الاقتصادي.

و من منظور سوسيولوجي، يمكن قراءة أفكار شومبيتر على أنه يركز على الفاعل الذي يمتلك الخبرة العملية والرؤية اللازمة لتوطين المعرفة وإدخالها ضمن سلسلة قيمة اقتصادية أو اجتماعية، ومع ذلك فإن شومبيتر لم يربط مباشرة بين المستوى التعليمي الرسمي والقدرة على الابتكار؛ بل اعتبر أن العوامل البيئية والمؤسسية والفرص الاقتصادية هي التي تتيح للريادي أن يحقق ابتكاراته، و لهذا يصبح التعليم العالي إطاراً تمكينياً فقط عندما يُقرن بتجارب عملية، شبكات تواصل، وثقافة مؤسسية تشجع المخاطرة والتجريب.

و تشير الأدبيات السوسيولوجية و البيداغوجية الحديثة إلى أن التعليم المتقدم ممثل ماستر يوفر للطلبة موارد معرفية متخصصة تزيد من ' القدرة الاستيعابية للطلبة مما يساعدهم على تبني وإدارة الابتكار، أما الطلبة في مستويات ليسانس غالباً ما يمتلكون مرونة فكرية وقدرة على التفكير التبايني (divergent thinking)، وهي عناصر جوهرية للإبداع، لكنها تحتاج إلى توجيه منهجي وتقني، أما المهارات الشخصية مثل المثابرة، الثقة بالقدرات، الميل للمخاطرة، والقدرة على التعاون تلعب دوراً محورياً في تحويل الفكرة إلى مشروع، و المؤسسات الجامعات والحاضنات والبرامج التطبيقية تُعدّ عوامل حاسمة في توفير الموارد المادية والمعرفية اللازمة لإطلاق مشاريع ناجحة.

و بتسليط القراءة السوسيولوجية على ضوء عدة آليات تشرح العلاقة بين المستوى التعليمي والمهارات الشخصية فإن المستوى التعليمي للطالب مثل الماستر يعزز رأس ماله الثقافي والمعرفي الذي يمكنه من فهم المشكلات المعقدة وصياغة حلول مبتكرة. هذا لا يعني بالضرورة أن حملة الليسانس أقل ابتكاراً، بل يعني أن نضج المعرفة يمكن حملة الماستر من تصفح مصادر أعمق وإدارة مشاريع متعددة الأبعاد. أما رأس المال الاجتماعي و شبكة العلاقات الاجتماعية و من خلال الاحتكاك الأكاديمي ومشاركة البحث العلمي في مستوى الماستر يسهّلان تكوّن شبكات مهنية وأكاديمية تتيح الوصول إلى مصادر تمويل، توجيه، دعم و تطوير، و أسواق محتملة، أما بالنسبة للمهارات الشخصية مثل الثقة بالنفس، قابلية التجريب، والقدرة على التحمل النفسي للمحاولات الفاشلة تمثل عوامل وسيطة تُفسّر لماذا يمكن لطلبة ليسانس إثارة أفكار مبتكرة لكنهم يفتقرون في بعض الأحيان للقدرة على تحويلها إلى مشاريع قابلة للتطبيق دون دعم هيكلي و تكويني.

و تؤثر الثقافة المؤسسية داخل المركز من حيث توفر الوسائل الداعمة كالبرامج التدريبية المتخصصة، وسياسة تحفيز التطبيق الفعلي للأفكار التي تعمل كعامل مكمل يمكنه تقليل الفجوة بين المستويين، أما الفوارق الاجتماعية والاقتصادية فلا يمكن تجاهل أن الاختلافات في الخلفية المادية للأسرة أو المسؤوليات الاجتماعية مثل العمل أو الالتزامات الأسرية، تؤثر على قدرة الطالب على الانخراط في مشاريع طويلة الأمد.

و منه نستنتج أنه يوجد تباين وظيفي بين طلبة الليسانس والماستر فيما يتعلق بقدرتهم على تفعيل روح الابتكار؛ حيث يوفّر مستوى الماستر أفضليات معرفية وشبكية، بينما يظل لدى طلبة الليسانس طاقات إبداعية تحتاج إلى تأطير، و تطوير الابتكار لا يرتبط بالمستوى التعليمي فقط، بل هو نتيجة التفاعل بين المعرفة، المهارات الشخصية، والبيئة المؤسسية و التركيز على تجارب التعلم الفعلي، تشجيع العمل المشترك بين المستويين، وتوفير حوافز ملموسة يمكن أن يعالج جزءاً كبيراً من الفجوة العملية.

و من وجهة نظر سوسيولوجية و بناء على أفكار شومبيتر فإن طلبة مركز تطوير المقاولاتية بجامعة البويرة من مستوى ليسانس و ماستر يمثلون منطلق فاعلين اجتماعيين و اقتصاديين بإمكانهم قيادة التحول نحو الاقتصاد المعرفي، و نجاحهم يعد مؤشر على قدرة هذا المركز على تجاوز البنى الاقتصادية و الاجتماعية التقليدية إلى بنى تتضمن الابداع و الابتكار و التدمير الخلاق، و التحدي الأكبر هو تخريج مبتكرين و بناء مجتمع المعرفة يسمح بممارسة عمليات الابداع و الابتكار بسهولة.

الجدول رقم 05- 42: يوضح العلاقة بين التخصص العلمي و المهارات الشخصية لبرامج التعليم

المقاولاتي و المتمثلة في الاعتماد على مبدأ المبادرة و المخاطرة و تحمل المسؤولية في تسيير المشاريع المقاولاتية.

مبدأ المبادرة والمخاطرة في تسيير المشروع التخصص		فعالة جدا		فعالة نسبيا		غير فعالة		المجموع	
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
20	83.33 %	04	16.67 %	00	00 %	24	100 %	24	100 %
14	77.78 %	04	22.22 %	00	00 %	18	100 %	18	100 %

علوم تقنية	06	%66,67	03	%33,33	00	% 00	09	%100
المجموع	40	%78,43	11	%21,57	00	%00	51	%100

المصدر : من إعداد الطالب

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الاتجاه العام يتمثل في النسبة 78,43% و هي نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأن المهارات الشخصية لبرامج التعليم المقاولاتي و المتمثلة في الاعتماد على مبدأ المبادرة و المخاطرة و تحمل المسؤولية في تسيير المشاريع المقاولاتية تعتبر مهارات فعالة جداً، تليها النسبة 21,57% و هي نسبة المبحوثين الذين اعتبروا أن هذه المهارات الشخصية تعتبر فعالة نسبياً.

و بإدخال المتغير المستقل مرة أخرى و المتمثل في متغير التخصص العلمي نلاحظ نسبة 83.33% من المبحوثين الذين تخصصهم العلمي علوم اقتصادية و تجارية و علوم التسيير و الذين أجابوا بأن المهارات الشخصية للتعليم المقاولاتي تعتبر فعالة جداً، تليها النسبة 77,78% من المبحوثين تخصصهم علوم اجتماعية و إنسانية و الذين أكدوا على نفس الإجابة، تليها النسبة 66,67% من المبحوثين من تخصص العلوم التقنية و الذين وافقوا على الإجابة نفسها، تقابلها النسبة 33,33% من المبحوثين تخصصهم علوم تقنية و الذين أوضحوا بأن المهارات الشخصية للتعليم المقاولاتي هي مهارات فعالة نسبياً، تليها النسبة 22,22% من المبحوثين تخصص علوم اجتماعية و إنسانية و الذين أجابوا بنفس الإجابة، تليها النسبة 16,67% من المبحوثين من تخصص علوم اقتصادية و تجارية و علوم التسيير و الذين كان لهم نفس الرأي.

و عليه نستنتج سوسيولوجياً أن العلاقة بين التخصصات العلمية مثل العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير، العلوم التقنية، العلوم الاجتماعية والإنسانية و فعالية مبدأ المخاطرة والمبادرة وتحمل المسؤولية في تسيير المشاريع المقاولاتية لدى طلبة مركز تطوير المقاولاتية بجامعة البويرة، حيث أظهر العمل الميداني أن الطلبة المنتمين لجميع التخصصات اعتبروا أن المهارات الشخصية التي يمكن تعلمها من برامج التعليم المقاولاتي فعالة و تجعلهم أكثر قدرة على تحويل الأفكار إلى نماذج مشاريع عملية و قدرة تواصلية وتنظيمية تساعد على تحمل المسؤولية داخل الفرق المقاولاتية وهي مرتبطة بمدى إدماج التعليم المقاولاتي المبني على برامج من الواقع و وفق المسارات الدراسية لكل التخصصات، كما لوحظ أن التكوين الذي يجمع بين المعرفة النظرية والمهارات التطبيقية والتجريبية يعزز من قابلية الطلبة لمواجهة المخاطرة و اتخاذ القرار المناسب.

بتحليل العمق السوسيولوجي للعلاقة بين التخصص العلمي والسلوك المقاولاتي يتبين لنا أن الهوية الأكاديمية للطالب تُعيد تشكيل تماثلاته التي تتعلق بمبادئ للمخاطرة والمبادرة وتحمل المسؤولية ضمن نسق التعليم المقاولاتي، فطلبة العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير يميلون إلى تبني رؤية مبنية على التحليل المالي والاستشراف الاستراتيجي للمخاطر، ما يعكس تراكم رأس مال معرفي اقتصادي يسهم في تعزيز قدرتهم على اتخاذ القرارات و يمنحهم فعالية في ممارسة الفعل المقاولاتي، في مقابل ذلك يظهر لدى طلبة العلوم التقنية توجه براغماتي يركز على تحويل الابتكار إلى مشروع ملموس، و مدعوما بمهارات تقنية تتيح التنفيذ والتجريب أكثر من التخطيط النظري، أما طلبة العلوم الاجتماعية والإنسانية فيمثلون بعداً تكاملياً ضمن المنظومة المقاولاتية من خلال امتلاكهم لرأس مال ثقافي واتصالي يساعد في بناء شبكات التعاون وتحمل المسؤولية داخل فرق و جماعات العمل هذا التفاعل بين الرأس مال البشري (رأس ما اقتصادي و اجتماعي) و العملي يشكل بيئة سوسيولوجية تحفز على المبادرة و العمل الجاد لإنجاح استثماره في إطار تعليمي منظم.

أما من منظور سوسيولوجيا المعرفة و التنظيم يتضح لنا أن التعليم المقاولاتي يعمل كوسيط تعديلي يُعيد توزيع فرص المشاركة في اقتصاد المعرفة عبر تنمية المهارات المشتركة بين التخصصات المختلفة، فكلما كان التكوين قائماً على التعلم بالممارسة و إتاحة المجال للتجريب، ازدادت قدرة الطلبة على مجابهة المخاطرة وتحمل المسؤولية في مشاريع ناشئة، كما أن التنشئة المؤسسية الجامعية التي تعتمد على التفاعل بين النظري والتطبيقي تعزز من اندماج الطلبة في منطق المبادرة كقيمة ثقافية واجتماعية وليست مجرد مهارة تقنية أو اقتصادية، و على المستوى المجتمع يُظهر التحليل أن التحول نحو اقتصاد المعرفة في الجزائر يتطلب تجاوز التقسيم التقليدي للتخصصات وتفعيل مسارات تكوين متعددة التخصصات تُعيد تشكيل الوعي المهني والقدرة على المخاطرة العقلانية، فالممارسات المقاولاتية الناشئة ليست نتاج تخصص بعينه، بل هي محصلة تراكم جماعي للمهارات المعرفية والتقنية والاتصالية ضمن فضاء يمكن وصفه بالمجتمع المقاولاتي الجامعي.

و أخيراً يؤكد التحليل أن التخصص العلمي يؤثر في مستوى المبادرة والمخاطرة وتحمل المسؤولية، لكن هذا التأثير يصبح أكثر فاعلية عندما يتم دمجها ضمن منظومة تعليمية تتبنى فلسفة الاقتصاد المعرفي و تفتح المجال للابتكار التشاركي، فالتعليم المقاولاتي ليس مجرد إضافات و معلومات تقنية فقط، بل هو مشروع إعادة تشكيل ثقافي ومعرفي للجامعة من خلال إشراك الطالب الذي يعتبر كفاعل

اقتصادي واجتماعي في آن واحد، قادر على قيادة التوجهات الحديثة نحو اقتصاد المعرفة من خلال إنتاج أفكار جديدة تفتح المجال لإنشاء مؤسسات ناشئة أكثر تنافسية و قدرة على رفع المخاطرة و التحدي.

الجدول رقم 05-43: يوضح العلاقة بين الجنس و المهارات الشخصية لبرامج التعليم المقاولاتي و المتمثلة في امتلاك روح القيادة و الرؤية الاستراتيجية للمشروع.

مجموعة		غير فعالة		فعالة نسبيا		فعالة جدا		مهارة روح القيادة و الرؤية الاستراتيجية - الجنس
النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	
100%	32	00%	00	6,25%	02	93,75%	30	ذكور
100%	19	00%	00	21,05%	04	78,94%	15	إناث
100%	51	00%	00	11,76%	06	88,23%	45	المجموع

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ من الجدول أن الاتجاه العام تمثله النسبة 88,23% و هي نسبة المبحوثين الذين أجابوا على أن المهارات الشخصية لبرامج التعليم المقاولاتي و المتمثلة في امتلاك روح القيادة و الرؤية الاستراتيجية للمشروع تعتبر مهارات فعالة جدا، تليها النسبة 11,76% و هي نسبة المبحوثين الذين اعتبروا أن مهارات امتلاك روح القيادة و الرؤية الاستراتيجية للمشروع تعتبر مهارات فعالة نسبيا.

و بإدخال المتغير المستقل على الجدول السابق و المتمثل في متغير الجنس، نلاحظ نسبة 93,75% من المبحوثين من جنس الذكور أجابوا بأن مهارات امتلاك روح القيادة و الرؤية الاستراتيجية للمشروع تعتبر مهارات فعالة جدا، تليها النسبة 78,94% و هي خاصة بالمبحوثين من جنس الإناث و اللواتي كان لهن نفس الإجابة، تقابلها النسبة 21,05% و هي نسبة المبحوثين من جنس الإناث اللواتي أجبن بأن مهارات امتلاك روح القيادة و الرؤية الاستراتيجية للمشروع تعتبر مهارات فعالة نسبيا، تليها النسبة 6.25% من المبحوثين الذكور و الذين كان لهم نفس الرأي.

و بناء على ما سبق نستنتج **سوسيولوجيا** أن العلاقة مركبة بين عامل الجنس وفعالية امتلاك روح القيادة وقدرات الاستشراف لدى طلبة مركز تطوير المقاولاتية بجامعة البويرة، في إطار التعليم المقاولاتي ومتطلبات اقتصاد المعرفة في الجزائر، مما أتاح رصد تمثلات الطلبة وتجاربهم الذاتية إلى جانب مؤشرات الفعالية في السياق التكويني والمؤسسي، و كشفت النتائج عن أن الفروقات بين الجنسين

ليست جوهرية في تحديد فعالية هذه المهارات الشخصية، بل هي نتاج تراكمات بنيوية واجتماعية وثقافية تؤثر في امتلاك وتفعيل مهارات القيادة والاستشراف، مع اختلافات واضحة في أنماط الدعم المؤسسي والاجتماعي، الفرص المتاحة، والشبكات المهنية.

و يشكل التعليم المقاولاتي مدخلاً حيوياً لإعادة تشكيل ممارسات العمل والهوية المهنية للطلبة الجامعيين في عصر اقتصاد المعرفة و في الجزائر و بناء على المعطيات المتوفرة لدينا يبدو أن الجامعات ومراكز تطوير المقاولاتية تتجه نحو ترسيخ مهارات القيادة والاستشراف كعناصر محورية في بناء مشاريع قابلة للاندماج في التنمية المستدامة و الابتكار المقاولاتي، و نلاحظ ميدانياً أن تصورات القيادة والاستشراف تتداخل مع نماذج النوع الاجتماعي، ما يستوجب فحصاً سوسيولوجياً معمقاً لفهم كيف يؤثر الجنس في فعالية امتلاك هذه الروح لدى طلبة مركز تطوير المقاولاتية، و كيفية تشكل التراكمات الاجتماعية والثقافية والرمزية لسلوكات الأفراد وتصوراتهم؛ و من وجهة نظر نظرية النوع الاجتماعي (Gender Theory) التي تنظر إلى الجنس كمركز تنظيم اجتماعي يوزع الفرص والموارد وصيغ التوقعات السلوكية، و ترتبط روح القيادة بالقدرة على اتخاذ المبادرة، تنظيم فرق العمل، وتحمل المسؤولية، بينما يشير مفهوم الاستشراف إلى القدرة على رؤية الفرص المتاحة و التنبؤ بالتغيرات المستقبلية، و التخطيط الاستباقي لمسارات المشاريع مستقبلاً.

من هذا المنظور لا تُفهم الاختلافات بين الجنسين كنتيجة صفات فردية فقط، بل كنتيجة لاتصال مركّب بين التكوين الاجتماعي، السياسات المؤسسية، البيئات التعليمية، والوصول إلى الموارد المادية، الشبكية العلائقية التكاملية التي يراعى فيها الفروق بين التخصصات العلمية، و مستوى استيعاب البرامج المؤسسية، الخلفية الاجتماعية والاقتصادية، وتجارب سابقة في العمل المقاولاتي.

فتصورات الطلبة لمبدأ القيادة من الجنسين تبين تقديرهم لأهميتها غير أن تصوراتهم عن مظاهر هذه القيادة اختلفت بينهما، فتصورات الذكور تميل نحو التأكيد على الجرأة والمخاطرة والاستقلالية، بينما تميل تصورات الإناث نحو التأكيد على التخطيط، التنسيق، والقدرة على بناء فرق متماسكة. أما تصوراتهم نحو الاستشراف ومهارات التخطيط لاحظنا أن جنس الإناث يتجهن نحو الاستشراف المنهجي والتخطيط على المدى الطويل، حيث عبّر عن اهتمامهن بالبحوث السوقية، التخطيط المالي، واستراتيجيات النمو المستدام، هذا لا يعني عدم قدرة الذكور على الاستشراف، بل أنهم يظهرون قدرة كبيرة على الاستجابة بشكل أسرع للفرص التي تتوفر لديهم ويميلون إلى المخاطرة أعلى.

يمكن قراءة النتائج في سياق البنى الاجتماعية والثقافية الجزائرية من خلال النوع الاجتماعي حيث يعمل كآلية لتوزيع الموارد و الفرص المتوفرة، مما يؤدي إلى اختلافات ميكانيكية في امتلاك وتفعيل مهارات القيادة والاستشراف من منظور **بورديو**، و تختلف رؤوس الأموال منها الاقتصادية، الاجتماعية، الثقافية بين الطلبة حسب الجنس، ما ينعكس على قدرة الوصول إلى التمويل، الشبكات المهنية، والموارد الضرورية لبناء مشروع ناجح، و أن المؤسسات التعليمية التي تُعنى بالتعليم المقاولاتي تخفف من الفوارق بالتركيز على التدريب و التكوين العملي، برامج التوجيه ، وتوفير فرص تكفل التمويل، لكن هذا يتطلب وعياً حقيقياً و صريحاً و مصمماً على تعديل سياسات القبول والبرامج لتأخذ بعين الاعتبار العقبات الخاصة التي تواجه طلبة الجامعة، و السماح بإدماج بُعد النوع الاجتماعي في مناهج التعليم المقاولاتي لضمان وحدات تكوينية عن الصفات القيادية ، إدارة الفرق ، وتمارين الاستشراف الاستراتيجي الموجه.

كما أن العلاقة بين الجنس وفعالية امتلاك روح القيادة والاستشراف ليست نتيجة لاختلافات فطرية، بل هي نتاج عملية اجتماعية وثقافية متشابكة .تعمل البنى الاجتماعية، التوقعات الثقافية، والوصول إلى الموارد على تشكيل إمكانيات الفرد في أن يمارس القيادة بفعالية أو يستشرف مستقبل مشروعه بنفسه، من هنا يكمن الحل في مقارنة بنوية-تنظيمية تُعيد توزيع الموارد والفرص داخل الجامعة و المجتمع بواسطة برامج تعليمية فعالة، و سياسات دعم موجهة، فالتغيير الحقيقي لا يكون فقط عبر تدريب المهارات بل عبر تحويل السياق الاجتماعي الذي يسمح بتفعيلها نحو الريادة المقاولاتية.

الجدول رقم 05-44: يوضح العلاقة بين السن و تقييم جميع مهارات التعليم المقاولاتي الإدارية أو

التنظيمية و التقنية و الشخصية

تقييم كل المهارات المقاولاتية - السن	فعالة جدا		فعالة نسبيا		المجموع	
	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية	النسبة المئوية
من 20 - 30 سنة	28	%100	00	%00	28	%100
من 30-40 سنة	20	% 100	00	% 00	20	%100
40 سنة فما فوق	3	%100	00	%00	3	%100
المجموع	28	%100	00	%100	51	%100

المصدر: من إعداد الطالب

نلاحظ من الجدول أعلاه أن الاتجاه العام تمثله النسبة 100% و هي نسبة كل المبحوثين و من كل الفئات العمرية و الذين أجابوا بان جميع مهارات التعليم المقاولاتي الإدارية أو التنظيمية و التقنية و الشخصية تعتبر مهارات فعالة جدا، تقابلها نسب معدومة للخيارات الأخرى.

و بإدخال المتغير المستقل على الجدول و المتمثل في متغير السن، نلاحظ نسب متماثلة و هي 100% من المبحوثين الذين ينتمون للفئة العمرية من 20 إلى 30 سنة و نسبة 100% من المبحوثين من الفئة العمرية من 30 إلى 40 و كذلك نسبة 100% من المبحوثين للفئة العمرية أكثر من 40 سنة و كلهم اتفقوا على أن جميع مهارات التعليم المقاولاتي الإدارية أو التنظيمية و التقنية و الشخصية تعتبر مهارات فعالة جدا، مقابل نسب معدومة بالنسبة للخيارات الأخرى.

و منه نستنتج **سوسيولوجيا** حسب التوجه العام أن العلاقة بين السن و اكتساب كل مهارات التعليم المقاولاتي المتمثلة في المهارات الشخصية والتقنية والإدارية ذات فعالية عالية بالنسبة لطلبة مركز تطوير المقاولاتية بجامعة البويرة و هذا ما يساعد على فهم التوافق في الآراء و كل التصورات و الممارسات ودورها في اقتصاد المعرفة.

تعتمد مقاربتنا على نظرية رأس المال الاجتماعي والخبرة الحياتية وديناميكيات التعلم المستمر و يُنظر للعمر كعامل مؤثر في بناء التصورات، اكتساب المهارات، والاستعداد للمبادرة.

و بالتحليل السوسيولوجي لكل الفئات العمرية نلاحظ أن الفئة العمرية من 20 سنة إلى 30 سنة تظهر اندفاعًا وحماسًا ومرونة تقنية عالية لكن مع ضعف نسبي في التخطيط الإداري وتحمل المسؤولية طويلة المدى، أما الفئة العمرية من 30 سنة إلى 40 سنة تمثل نقطة توازن بين الطموح والخبرة، حيث تبرز كفاءة في القيادة و الاستشراف والتنسيق الجماعي مع قدرة على اكتساب المهارات التقنية و الإدارية، و الفئة العمرية أكثر من 40 سنة تتميز بالعمق في الاستشراف وتحمل المسؤولية و القيادة الناتجة عن التجربة، مع وجود بعض التحديات في التكيف مع الأدوات التقنية الحديثة مقارنة بالفئات الأصغر.

و تبين لنا أن عمر العشرين يتميز بالإبداع التقني، والثلاثين بالفعالية التنظيمية، والأربعين بالنضج القيادي والاستراتيجي و هو ما يشكل الدمج بين هذه الفئات كعنصر للقوة التعليمية، و هذا ما يتطلبه الاقتصاد القائم على المعرفة فالاختلاف في السن يسمح بتكامل الابتكار الشبابي والخبرة العملية، ما يعزز إنشاء مشاريع مقاولاتية مستدامة.

و منه نكتشف أن السن ليس مجرد مؤشر بيولوجي بل هو وسيط سوسولوجي يعبر عن تراكم الخبرة، وتشكل الهوية المهنية، وتبلور التصورات حول النجاح والمسار المقاولاتي، فالفترة العمرية 20 سنة تمتلك رأس مال إبداعي قائم على الطاقة و الحماس، لكنها تفتقر إلى العمق التنظيمي و الخبرة في اتخاذ القرار، أما فئة 30 سنة فتجمع بين الاندفاع والواقعية، حيث تمتلك قدرة على المواءمة بين المخاطرة و الحسابات العملية، مما يجعلها أكثر توازناً في التعامل مع مشاريع ناشئة، في المقابل تُظهر الفئة أكثر من 40 سنة رأس مال اقتصادي و اجتماعي ناتج عن التفاعل مع محيط العمل و الحياة، ما يمنحها وزناً في الاستشراف و القيادة و تحمل المسؤولية.

فالتعليم المقاولاتي في سياق اقتصاد المعرفة لا يمكن أن يُختزل في بعد تقني أو معرفي ضيق، بل يتطلب دمج التفاعلات العمرية كآلية لتوليد التعلم المتبادل، فالشباب يوفرون ديناميكية الابتكار الرقمي والتجريب، بينما يقدم الأكبر سناً إطاراً للاستقرار والتوجيه والتخطيط الاستراتيجي، و من هذا المنظور تتجلى الفروقات العمرية كعنصر بنيوي في إنتاج فاعلية المقاول، لا كمصدر لتفاوت أو تمييز. و تشير المعطيات الميدانية إلى أن الطلبة، بمختلف أعمارهم، يتفاعلون بشكل متفاوت مع برامج التعليم المقاولاتي حسب حاجاتهم الاجتماعية و تمثلاتهم لريادة الأعمال، فالشباب يعتبرون هذه الريادة فرصة للتحرر من البطالة والبحث عن الهوية المهنية، فيما ترى الفئات الأكبر أنها تعمل على إعادة التوقيع الاجتماعي و الاقتصادي، لذا يصبح تصميم البرامج التعليمية التي تراعي التنوع العمري شرطاً لإنتاج رأس مال بشري قادر على تحويل المعرفة إلى مشروع ذي جدوى اقتصادية واجتماعي و هذا ما يعتبر من متطلبات اقتصاد المعرفة.

و بناء على ما سبق يمكننا القول أن السن يشكل بعداً سوسولوجياً مركباً يؤثر على المهارات الشخصية و التقنية و الإدارية ضمن منظومة اقتصاد المعرفة، و كلما تم دمج هذه الفئات في إطار تعليمي تشاركي، زادت قدرة الجامعة على إنتاج مقاولين يمتلكون كفاءات عالية قادرة على مواجهة التحولات الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر و هو ما يساعد على الانتقال للاقتصاد المعرفي.

الجدول رقم 05-45: يوضح العلاقة بين مستوى التحصيل العلمي و مساهمة برامج التعليم المقاولاتي في تنمية و تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر.

المجموع		توفير الوظائف و فرص العمل		تشجيع الابتكار و براءات الاختراع		تطوير الإنتاج المعرفي و النشر العلمي		إنشاء المؤسسات و تطوير تنافسياتها		مساهمة التعليم المقاولاتي في تطوير اقتصاد المعرفة	المستوى التعليمي
%	ك	%	ك	%	ك	%	ك	%	ك		
100 %	21	28,47 %	06	23,81 %	05	14,29 %	03	33,33 %	07	ليسانس	
100 %	30	26,67 %	08	16,67 %	05	20 %	06	36,67 %	11	ماستر	
100 %	51	27,45 %	14	19,61 %	10	17,65 %	09	35,29 %	18	المجموع	

المصدر: من إعداد الطالب

من الجدول أعلاه نلاحظ أن الاتجاه العام يتمثل في النسبة الغالبة و هي 35,29 % و هي نسبة المبحوثين الذين أجابوا بأن مساهمة برامج التعليم المقاولاتي في تنمية و تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر تكون من خلال إنشاء المؤسسات و تطوير تنافسياتها الاقتصادية، تليها النسبة 27,45 % و هي نسبة المبحوثين الذين أجابوا على أن تنمية و تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر يكون عن طريق توفير الوظائف و فرص العمل، تليها النسبة 19,61 % من المبحوثين الذين أجابوا على أن تطوير اقتصاد المعرفة الجزائري يكون بتشجيع الطلبة على الابداع و الابتكار و براءات الاختراع، تليها النسبة 17,65 % و هي نسبة المبحوثين الذين يرون أن تطوير الاقتصاد المعرفي الجزائري يكون بواسطة تطوير الإنتاج المعرفي و النشر العلمي.

و بإدخال المتغير المستقل مرة أخرى على الجدول السابق و المتمثل في متغير المستوى التعليمي، نلاحظ نسبة 36,67 % من المبحوثين من المستوى العلمي ماستر و الذين اعتبروا بأن تنمية و تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر يكون من خلال إنشاء المؤسسات و تطوير تنافسياتها الاقتصادية، و يوافقها

في ذلك المبحوثين من المستوى التعليمي ليسانس بنسبة 33,33%، تقابلها نسبة 28,47% من المبحوثين الذين مستواهم التعليمي ليسانس و الذين أكدوا على أن تنمية و تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر يكون عن طريق توفير الوظائف و فرص العمل، و توافقها في ذلك نسبة 26,67% من المبحوثين من مستوى الماستر، و تقابلها النسبة 23,81% و هي نسبة المبحوثين من المستوى التعليمي ليسانس و الذين اعتبروا بأن تطوير اقتصاد المعرفة يكون بتشجيع الابداع و الابتكار و براءات الاختراع، و توافقها في ذلك نسبة 16,67% من المبحوثين الذين مستواهم ماستر و الذين أكدوا على نفس الإجابة، تقابلها نسبة 20% من المبحوثين الذين مستواهم العلمي ماستر و الذين رأوا بأن تنمية و تطوير اقتصاد المعرفة يكون بتطوير الإنتاج المعرفي و النشر العلمي الأكاديمي، و تليها النسبة 14,29% و التي تخص المبحوثين من مستوى التحصيل العلمي ليسانس و الذين كان لهم نفس الرأي في ذلك.

و منه نستنتج **بالتحليل السوسيولوجي** و حسب المعطيات الميدانية أن المستوى التعليمي ليس مجرد مؤشر معرفي تقني، بل هو بعد أساسي في بناء التمثلات اتجاه ريادة الأعمال و الابتكار والمبادرة الاقتصادية، فطلبة الماستر يمتلكون قدرة أعلى على تحويل المعرفة النظرية إلى مشاريع عملية مقارنة بطلبة الليسانس و ذلك نتيجة تراكم الخبرة العلمية و البحثية وتعمق الفهم بمنطق اقتصاد المعرفة. كما تظهر أهمية التعليم المقاولاتي كوسيط بنيوي و أساسي يساعد في تكوين و تدريب الطلبة على ثقافة ريادة الأعمال و الابتكار و إعادة تشكيل دور الجامعة (مركز تطوير المقاولاتية) لتصبح فضاء لإنتاج المعارف القابلة للاستثمار، و من مؤسسة لتلقين المعارف إلى مجال لإنتاج القيمة المضافة وبناء الكفاءات الريادية، إذ يسمح هذا التعليم بدمج البعد المعرفي مع البعد التطبيقي و هو ما يعزز إمكانية إنشاء مؤسسات ناشئة وتطوير مؤسسات قائمة وتحويل الأفكار إلى نماذج اقتصادية قابلة للتجسيد. و من منظور سوسيولوجي فالتعليم المقاولاتي يساهم في توفير بيئة حاضنة للابتكار العلمي من خلال تشجيع براءات الاختراع والبحث التطبيقي الميداني، وتعزيز قدرات الطلبة على النشر العلمي المنتج للمعرفة، و يتضح أن هذه الديناميكية غالبا ما يتميز بها طلبة الماستر بسبب انخراطهم في أنشطة بحثية، بينما يحتاج طلبة الليسانس إلى مرافقة لرفع قدراتهم الابتكارية.

و على المستوى الاجتماعي تبرز الجامعة و مركز تطوير المقاولاتية كفاعل استراتيجي في الحد من البطالة من خلال توفير فرص عمل ذاتية مع تفعيل مشاريع ناشئة يقودها الطلبة، ويظهر أن التكامل بين التعليم المقاولاتي و اقتصاد المعرفة يساهم في الانتقال من نموذج استهلاك المعرفة إلى نموذج

إنتاجها و استثمارها بفعالية، كما أن دعم الابتكار المؤسساتي ، إضافة إلى الإنتاج و النشر العلمي ما يسمح بتنميين الكفاءات المحلية وتقليل التبعية التكنولوجية.

و عملية دمج البحث العلمي بالابتكار والمقولة يعزز فرص براءات الاختراع ويحفز الإنتاج و النشر العلمي و يوفر بيئة تعاون بين الطلبة والأساتذة والمؤسسات الاقتصادية، ذلك أن التعليم المقاولاتي ليس مجرد نشاط تكويني بل هو مشروع مجتمعي يساهم في إعادة تشكيل الأدوار الاجتماعية للطلبة و تحويلهم إلى فاعلين اقتصاديين منتجين.

و على ضوء المعطيات الميدانية، يمكن القول إن المستوى التعليمي يؤثر في الاستعدادات و المردودية لكن فعالية التعليم المقاولاتي تعتمد على مدى قدرة الجامعة و مراكز تطوير المقاولاتية على دمج جميع الطلبة أو على شكل فرق في مشاريع عملية تعزز الابتكار وتدعم التشغيل وتساهم في بناء اقتصاد معرفة تنافسي في الجزائر.

و يمكننا القول أن العلاقة بين المستوى التعليمي والتعليم المقاولاتي هي علاقة تكاملية تعكس تحولات اجتماعية واقتصادية عميقة في الجزائر، فكلما تعززت فرص التدريب و التكوين العلمي العالي، ازدادت قدرة الطلبة على الإبداع والابتكار، وكلما توسعت برامج التعليم المقاولاتي ارتفعت فرص تحويل المعرفة إلى مشاريع اقتصادية منتجة، ما يعكس موقع الجامعة كمحرك مركزي و فاعل حقيقي في بناء اقتصاد المعرفة وبناء مجتمع المعرفة المنتج للثروة لا مجرد مستهلك لها.

2- عرض و مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة

2-1- النتائج المتعلقة بالبيانات العامة للمبحوثين:

- من خلال الجدول نلاحظ أن فئة الذكور تمثل نسبة 62,75% من أفراد العينة، و تقابلها فئة الإناث بنسبة 34,25%، و منه نستنتج أن الفئة الغالبة هي فئة الذكور و منه فإن أغلب الطلبة الذين استفادوا من التمويل و كانت مشاريعهم ناجحة هي فئة الذكور،
- من خلال الجدول نلاحظ أن أفراد عينة الدراسة كانت أعمارهم من الفئة الأولى أي من 20 إلى 30 سنة و تمثل هذه الفئة نسبة 54,9% ، ثم تليها فئة الطلبة الذين يتراوح سنهم بين 30 و 40 سنة بنسبة 39,22%، تليها الفئة الأخيرة التي يفوق سنها 40 سنة بنسبة 5,88%.

- نلاحظ من الجدول أن غالبية أفراد العينة من حاملي شهادة الماستر بنسبة 58,82%، في مقابل ذلك نجد الطلبة المتحصلين على شهادة ليسانس نسبتهم 41,18%.

- نلاحظ من خلال الجدول أن النسبة الغالبة وهي 47,07% من الطلبة الذين لديهم اختصاص في العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، و الذين تحصلوا على تمويل لمشاريعهم المقاولاتية، في مقابل ذلك نجد الطلبة الذين لديهم تخصصات جامعية في العلوم التقنية في المرتبة الثانية بنسبة 35,29%، أما الطلبة الذين لديهم تخصصات في العلوم الاجتماعية و الانسانية فهم أقلية و نسبتهم 17.64%.

- من الجدول يتبين لنا ان النسبة الغالبة هي من الطلبة الذين اختاروا النشاط الفلاحي بنسبة 49,02%، أما النسبة الثانية فهم من الطلبة الذين اختاروا الأنشطة الخدماتية بنسبة 39,21%، في حين الطلبة الذين اختاروا ممارسة النشاط الصناعي و هم قلة بنسبة 11,76%.

- من الجدول نلاحظ أن غالبية أفراد عينة الدراسة هم من الطلبة الذين وضعيتهم الاجتماعية أعزب بنسبة 70,59%، أما أفراد العينة الذين وضعيتهم الاجتماعية متزوج هم بنسبة 29,41%.

2-2- عرض النتائج الإحصائية المتعلقة بالفرضية الأولى: لبرامج التعليم المقاولاتي مساهمة فعالة في تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر.

- أظهرت النتائج أن نسبة 76,67% من المبحوثين الذين مستواهم التعليمي ماستر و يوافقون بشدة على أن الجامعة توفر برامج متنوعة خاصة بالتعليم المقاولاتي، تليها نسبة 71,43% من المبحوثين الذين مستوى تحصيلهم العلمي ليسانس و يوافقون بشدة على توفر الجامعة على برامج متنوعة تتعلق بالتعليم المقاولاتي، في مقابل ذلك نلاحظ نسبة 28,57% من المبحوثين المتحصلين على مستوى ليسانس الذين يوافقون على توفر الجامعة على برامج متنوعة تتعلق بالتعليم المقاولاتي، كما نلاحظ آخر نسبة 23,33% من المبحوثين الذين لديهم مستوى تعليمي ماستر و الذين وافقوا بشدة على وجود برامج متنوعة خاصة بالتعليم المقاولاتي.

- أظهرت النتائج أن نسبة 63,33% و هي نسبة المبحوثين من مستوى التحصيل العلمي ماستر، و الذين وافقوا بشدة على أنهم درسوا برامج فعالة تتعلق بالتعليم المقاولاتي، تليها نسبة 61,9% من المبحوثين من مستوى التحصيل العلمي ليسانس الذين وافقوا بشدة على أنهم تلقوا برامج فعالة تتعلق بالتعليم المقاولاتي، كما نلاحظ كذلك نسبة 38,1% من المبحوثين الذين لديهم مستوى التحصيل العلمي

ليسانس و نسبة 36,67% من المبحوثين الذين لديهم مستوى تعليمي ماستر، فهاتين النسبتين الأخيرتين تمثل المبحوثين الذين وافقوا على تلقيهم برامج فعالة تتعلق بالتعليم المقاولاتي في الجامعة، كما أن هناك نسب معدومة تتعلق بالإجابات على سؤال محايد و غير موافق و غير موافق بشدة.

- أظهرت النتائج نسبة 78,13% و هي نسبة المبحوثين من الذكور الذين وافقوا بشدة على أن هناك إقبال لدى الطلبة لتعلم برامج التعليم المقاولاتي، تليها نسبة 73,68% من الإناث الذين وافقوا بشدة كذلك و هي نسبة قريبة من النسبة السابقة، و الذين أجابوا بنفس الإجابة، كما نجد النسبة 26,32% من المبحوثات الإناث و النسبة 21,87% من المبحوثين الذكور و كلاهما وافق على أن هناك إقبال لدى الطلبة لتعلم برامج التعليم المقاولاتي.

- أظهرت النتائج أن نسبة 85% من المبحوثين الذين يمارسون نشاط خدماتي و كذلك 80% من الذين يمارسون نشاطا فلاحيا، إضافة إلى 66.67% من المبحوثين الذين يمارسون نشاطا صناعيا، فكلهم وافقوا بشدة على أن الأساتذة يقترحون مواضيع تخرج على الطلبة يمكن تجسيدها في شكل مؤسسات مقاولاتية ناشئة، كما نجد كذلك نسبة 33,33% من المبحوثين الذين يمتنون نشاطا صناعيا و كذلك نسبة 20% من الطلبة المبحوثين الذين يمارسون نشاطا فلاحيا، إضافة إلى 15% من المبحوثين الذين توجهوا للنشاط الخدماتي، فكل هؤلاء وافقوا على أن الأساتذة يقترحون مواضيع تخرج على الطلبة يمكن تجسيدها في شكل مؤسسات مقاولاتية ناشئة.

- أظهرت النتائج نسبة 76,19% و هم من المبحوثين الذين لديهم مستوى تحصيل علمي ليسانس، إضافة إلى نسبة 73,33% من المبحوثين الذين لديهم مستوى تحصيل علمي ماستر، فكلا النسبتين وضحتا أن المبحوثين يوافقون بشدة على أن الجامعة توفر أساتذة متخصصين في التعليم المقاولاتي، تليها النسبة 26,67% من المبحوثين من مستوى التحصيل العلمي ماستر، إضافة إلى النسبة 23,81% و التي تمثل نسبة المبحوثين الذين لديهم مستوى تحصيل علمي ليسانس، فكلا النسبتين السابقتين توضحان أن المبحوثين يوافقون على وجود أساتذة متخصصين في التعليم المقاولاتي على مستوى الجامعة. و هما نسبتان قليلتان إذا ما تم مقارنتها مع النسبتين الأوليتين.

- أظهرت النتائج أن نسبة 100% من المبحوثين الذين سنهم 40 سنة فما فوق، و كذلك النسبة 78.57% من المبحوثين الذين يتراوح سنهم بين 20 و 30 سنة، إضافة إلى النسبة 65% و التي تمثل المبحوثين الذين يتراوح سنهم بين 30 و 40 سنة، فهذه النسب السالفة الذكر تخص كل المبحوثين من كل الفئات العمرية التي وافقت بشدة على أن الجامعة تعمل على تقييم درجة استيعاب الطلبة لمقاييس و

برامج التعليم المقاولاتي (المقاولاتية)، تليها النسبة 35% وهي نسبة المبحوثين الذين تتراوح أعمارهم بين 30 و 40 سنة، و كذلك النسبة 21,43% من المبحوثين الذين يتراوح سنهم بين 20 و 30 سنة، فهاتين النسبتين الأخيرتين تمثلان المبحوثين الذين وافقوا على أن الجامعة تقوم بتقييم درجة استيعاب الطلبة لمقاييس و برامج التعليم المقاولاتي.

- أظهرت النتائج أن نسبة 100% من المبحوثين الذكور الذين أجابوا بنعم حول مساهمة محتويات و برامج التعليم المقاولاتي في إحداث نوع من الوعي لديهم، كما تقابلها نسبة مماثلة و هي 100% من الإناث الذين أجابوا بنعم على نفس السؤال السابق.

- أظهرت النتائج أن نسبة 73,33% و هي نسبة المبحوثين من مستوى التحصيل العلمي ماستر، و تليها النسبة 71,43% من المبحوثين من مستوى التحصيل العلمي ليسانس، فكلا النسبتين توضحان أن المبحوثين أجابوا بأن محتويات و برامج التعليم المقاولاتي فعالة جدا في إحداث نوع من الوعي لدى الطلبة الجامعيين، تليها النسبة 28,57% من المبحوثين من ذوي التحصيل العلمي ليسانس، إضافة إلى النسبة 26,67% من المبحوثين الذين لديهم مستوى تحصيل علمي ماستر، فكلا النسبتين توضحان أن المبحوثين أجابوا بأن محتويات و برامج التعليم المقاولاتي فعالة نسبيا في إحداث نوع من الوعي لدى الطلبة الجامعيين.

- أظهرت النتائج أن نسبة 61,11% من المبحوثين من تخصص العلوم الاجتماعية و الانسانية و الذين أجابوا بأن نوع برامج التعليم المقاولاتي التي درسوها في الجامعة خلال مسارهم الدراسي تتمثل في تقديم دروس حول طريقة الانطلاق في إنشاء المؤسسات المقاولاتية و كذلك نسبة 58,33% و هي نسبة المبحوثين من تخصص العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، و هي للمبحوثين الذين أجابوا نفس الإجابة إضافة إلى نسبة 55,56% من المبحوثين من تخصص العلوم التقنية، و هذه النسبة كذلك تمثل المبحوثين الذين يتوافقون في طرحهم بأن نوع برامج التعليم المقاولاتي التي تلقوها في الجامعة خلال مسارهم الدراسي تتمثل في تقديم دروس حول طريقة الانطلاق و البداية في إنشاء المؤسسات المقاولاتية، تليها نسبة 33,33% من المبحوثين الذين لديهم تخصص علوم تقنية و كانت إجابتهم بأن نوع برامج التعليم المقاولاتي التي درسوها في الجامعة خلال مسارهم الدراسي تتمثل في تجارب وطنية حول المقاولاتية ، تليها النسبة 29,17% من المبحوثين الذين درسوا تخصص العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير و الذين كان لهم نفس الإجابة، إضافة إلى النسبة 27,78% و التي تمثل المبحوثين من تخصص العلوم الاجتماعية و الانسانية و الذين كان لهم نفس إجابة التخصصات السابقة،

كما نلاحظ أيضا النسبة 12,5% من المبحوثين تخصص العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، و الذين أجابوا بأن نوع برامج التعليم المقاولاتي التي درسوها في الجامعة خلال مسارهم الدراسي تتمثل في تجارب عالمية حول المقاولاتية و إنشاء المؤسسات، و توافقه النسبتان على التوالي 11,11% من المبحوثين تخصص العلوم الاجتماعية و الإنسانية، و النسبة 11,11% كذلك للمبحوثين تخصص العلوم التقنية، و الذين كانت إجابتهم متوافقة تماما مع مبحوثي تخصص العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، أي استفادتهم من تجارب و خبرات عالمية في مجال المقاولاتية و إنشاء المؤسسات .

- أظهرت النتائج أن نسبة 100% و هي نسبة المبحوثين الذين يمارسون النشاط الفلاحي و الذين شجعتههم برامج التعليم المقاولاتي للتوجه نحو دار المقاولاتية أي مركز تطوير المقاولاتية، تليها النسبة نفسها أي 100% من المبحوثين الذين يزاولون النشاط الصناعي و الذين أكدوا على نفس إجابة مبحوثي النشاط الفلاحي، كما تعزز النسبة نفسها 100% و التي تخص المبحوثين الذين يمتنعون النشاط الخدماتي و الذين قدموا نفس الانطباع، أي أن برامج التعليم المقاولاتي شجعتههم على التوجه نحو دار المقاولاتية (مركز تطوير المقاولاتية) .

- أظهرت النتائج نسبة 66,67% من المبحوثين من مستوى التحصيل العلمي ليسانس و الذين أكدوا بأن مخرجات اقتصاد المعرفة تتمثل في إنشاء المؤسسات و المشاريع المقاولاتية، و تليها النسبة 63,33% و التي تخص المبحوثين من مستوى التحصيل العلمي ماستر و الذين أكدوا نفس الإجابة، تليها النسبة 19,05% و هي نسبة المبحوثين من مستوى التحصيل العلمي ليسانس و الذين أجابوا بأن مخرجات اقتصاد المعرفة تتمثل في النشر العلمي، و التي تتوافق مع النسبة 16,67% و هي نسبة المبحوثين من مستوى التحصيل العلمي ماستر و الذين أجابوا بنفس الإجابة، و تليها النسبة 20% و هي نسبة المبحوثين من المستوى العلمي ماستر و الذين اوضحوا بأن مخرجات اقتصاد المعرفة تتمثل في تسجيل براءات الاختراع، و هي التي تتوافق مع النسبة 14,29% و التي تتعلق بالطلبة المبحوثين من المستوى العلمي ليسانس و الذين يؤكدون على نفس الإجابة السابقة.

3-2- عرض النتائج الإحصائية المتعلقة بالفرضية الثانية: لأساليب و طرائق التعليم

المقاولاتي الجامعي نجاعة في تنمية و تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر .

- أظهرت النتائج أن: نسبة 76,67% و هي نسبة المبحوثين من مستوى التحصيل العلمي ماستر، و الذين أجابوا بأن الأساليب التي يستعملها الأساتذة في تدريس برامج التعليم المقاولاتي كانت فعالة جداً، تليها النسبة 71,43% من المبحوثين من مستوى التحصيل العلمي ليسانس، و الذين أكدوا على نفس الإجابة التي قدمها المبحوثين و التي تخص النسبة السابقة، كما نجد النسبة 28,57% و هي نسبة المبحوثين من مستوى التحصيل العلمي ليسانس، و الذين أجابوا على أن الأساليب التي يستعملها الأساتذة في تدريس برامج التعليم المقاولاتي كانت فعالة نسبياً، تليها النسبة 23,33% من المبحوثين من مستوى التحصيل العلمي ماستر، و هذه النسبة الأخيرة تتوافق مع نفس الإجابة التي سبقتها، و هذه النسبتان الأخيرتان قليلة نسبياً مقارنة بالنسب السابقة.

- أظهرت النتائج أن: نسبة 63,16% من المبحوثات الإناث و اللواتي أجبن على أن نوعية الأساليب المستعملة في التعليم المقاولاتي كانت حديثة جداً، تقابلها النسبة 56,25% من المبحوثين الذكور و الذين أكدوا نفس الإجابة، تليها النسبة 28,13% من المبحوثين الذكور و الذين صرحوا على أن نوعية الأساليب المستعملة في التعليم المقاولاتي كانت حديثة نسبياً، تقابلها النسبة 26,32% من المبحوثات الإناث اللواتي أجبن نفس الإجابة، تقابلها النسبة 15,63% من المبحوثين الذكور و الذين أجابوا بأن نوعية الأساليب المستعملة في التعليم المقاولاتي كانت حديثة و تقليدية في آن واحد، وتليها النسبة 10,53% من المبحوثات اللواتي أكدن نفس الإجابة.

- أظهرت النتائج أن: نسبة 80% من نسبة المبحوثين الذين يمتنون نشاط خدماتي يؤكدون على أن أساليب التعليم المقاولاتي كانت لها درجة عالية من المساهمة في نشر الوعي المقاولاتي بين الطلبة، تليها النسبة 68% من المبحوثين الذين أكدوا نفس الإجابة و هم ممن اختاروا ممارسة النشاط الفلاحي، و تليها النسبة 66,67% و هي نسبة المبحوثين الذين يزاولون نشاط صناعي و الذين كان لهم نفس الإجابة كذلك، و تقابلها النسبة 33,33% من المبحوثين الذين اختاروا نشاط صناعي و أجابوا على أن مساهمة أساليب التعليم المقاولاتي في نشر الوعي لديهم كانت بدرجة متوسطة، تليها النسبة 32% من المبحوثين أصحاب النشاط الفلاحي و الذين كان لهم نفس الإجابة و هي مطابقة تماماً لإجابة المبحوثين من النشاط الخدماتي و الذين كانت نسبتهم تقدر ب 20%.

- أظهرت النتائج أن: نسبة 60% من مستوى التحصيل العلمي ماستر قد أكدوا على تبنيهم أسلوب زيارة هيئات الدعم و المرافقة و الحاضنات، و هو ما يتوافق مع النسبة 57,14% و هي نسبة المبحوثين من المستوى التعليمي ليسانس، تليها النسبة 23,81% من المبحوثين ذوي المستوى التعليمي ليسانس و كذلك

النسبة 23,33% من المبحوثين من مستوى التحصيل العلمي ماستر، حيث اعتمد هؤلاء المبحوثين على أسلوب الورشات و الأعمال الموجهة، تقابلها النسبة 19,05% من المبحوثين لديهم مستوى تحصيل علمي ليسانس و الذين صرحوا بأنهم اعتمدوا على أسلوب المحاضرات و الملتقيات و الندوات العلمية، و هو ما يتوافق مع النسبة 16.67% من المبحوثين ذوي مستوى التحصيل العلمي ماستر و الذين كان لهم نفس الرأي، و النسبتان الأخيرتان ضعيفتان مقارنة بالنسب السابقة.

- أظهرت النتائج أن: نسبة 100% و هي نسبة المبحوثين من تخصص العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير و الذين أكدوا بأنهم اطلعوا على القرار 1275 و المتضمن حصول الطالب الجامعي على شهادة جامعية و مؤسسة ناشئة و جائزة لابل التشجيعية، و وافق هذا التصريح كل من المبحوثين في تخصص العلوم الاجتماعية و الإنسانية بنسبة ماثلة هي 100%، تليها نسبة المبحوثين من تخصص العلوم التقنية و الذين أكدوا على نفس الإجابة بنسبة 100%، و هذا ما يوضح لنا اطلاع كل المبحوثين على هذا القرار.

- أظهرت النتائج أن: نسبة 66,67% من المبحوثين ذوي المستوى التعليمي ماستر و الذين أجابوا على أن القرار 1275 كان من نتائجه تشجيعهم على إنشاء مؤسسات ناشئة، و تليها النسبة 61,90% و هي نسبة المبحوثين من مستوى التحصيل العلمي ماستر و الذين أكدوا على نفس الإجابة، تقابلها النسبة 23,81% و هي نسبة المبحوثين من مستوى التحصيل العلمي ليسانس و الذين أجابوا على أن القرار 1275 قد ساهم في إرشادهم و توجيههم و تقديم لهم نصائح هامة ساعدتهم على إنشاء مؤسسات مصغرة، تليها النسبة 20% من المبحوثين الذين لديهم مستوى علمي ماستر و الذين كان لهم نفس الرأي، تقابلها النسبة 14,29% من المبحوثين من مستوى الليسانس و الذي أجابوا على أن القرار 1275 عمل على تنمية و تطوير فكرهم المقاولاتي، تليها النسبة 13,73% من المبحوثين مستوى ماستر و الذين تتوافق إجابتهم مع النسبة السابقة، و النسبتان الأخيرتان ضعيفتان جدا مقارنة بالنسب السابقة.

- أظهرت النتائج أن: نسبة 80% من المبحوثين المتزوجين الذين أكدوا على أن اتباع أسلوب التريص الميداني نتائجه ناجعة جدا، تليها النسبة 77,78% من المبحوثين الذين وضعهم الاجتماعي أعزب و الذين يوافقون على نفس الإجابة، في مقابل ذلك نلاحظ نسبة 22,22% من المبحوثين الذين وضعهم الاجتماعي أعزب صرحوا بأن أسلوب إجراء التريص الميداني هو أسلوب ناجع نسبيا، و هذا ما يتوافق مع تصريح المبحوثين المتزوجين الذين تمثلهم النسبة 21,57%، و هتان النسبتان الأخيرتان ضعيفتان مقارنة بالنسب السابقة.

- أظهرت النتائج أن: النسبة 83,33% من المبحوثين الذين تخصصهم العلمي علوم اجتماعية و إنسانية و الذين صرحوا بأن تبني أسلوب الاقتراح على الطالب تقديم أفكار لإنشاء مؤسسة و مساعدته على تطويرها لضمان نجاحها هو أسلوب ناجح جداً، تليها النسبة 79,17% من الطلبة المبحوثين من ذوي التخصص العلمي علوم اقتصادية و تجارية و علوم التسيير و الذين كانت لهم نفس الإجابة، تليها نسبة 77,78% من المبحوثين الذين تخصصهم العلمي بالجامعة علوم تقنية و الذين إجاباتهم تتوافق مع الإجابة السابقة، في مقابل ذلك نلاحظ النسبة 22,22% من المبحوثين أصحاب التخصص العلمي علوم تقني و الذين أجابوا على أن أسلوب تقديم الطالب لفكرة إنشاء مؤسسة و مساعدته من طرف المشرفين و المؤطرين على إنجازها هي أسلوب ناجح نسبياً، و تليها النسبة 20,83% من المبحوثين الذين تخصصهم العلمي علوم اقتصادية و تجارية و علوم التسيير و الذين كان لهم نفس الرأي، تليها النسبة 16,67% و هي نسبة المبحوثين الذين يمتلكون تخصص علوم اجتماعية و إنسانية و الذين يؤكدون يتوافقون مع إجابة زملائهم السابقين.

- أظهرت النتائج أن: نسبة 84,21% من المبحوثين من النوع الاجتماعي إناث قد أجابوا بأن أسلوب اعتماد الأساتذة في محاضراتهم على تجارب ناجحة لرجال اعمال هو أسلوب ناجح جداً، تليها نسبة 81,25% من المبحوثين الذكور و الذين أكدوا على نفس الإجابة، في مقابل ذلك نلاحظ نسبة 18,75% من المبحوثين الذكور و الذين أجابوا بأن الأسلوب الذي اعتمدته الأساتذة من خلال عرض تجارب لمقاولين يمتلكون مؤسسات ناجحة هو أسلوب ناجح نسبياً، تليها النسبة 15,79% من المبحوثين الإناث و الذين كانت لهم نفس الإجابة، و النسبتان الأخيرتان ضعيفة مقارنة بالنسب السابقة.

- أظهرت النتائج أن: أن نسبة 80% من المبحوثين الذين لديهم نشاط خدماتي يرون أن أسلوب استثمار معارف و خبرات الطلبة أثناء الدرس كان أسلوباً ناجحاً جداً، تليها النسبة 76% من المبحوثين الذين يمارسون نشاطاً فلاحياً و الذين يوافقون على نفس الإجابة، تليها النسبة 66,67% من نسبة المبحوثين الذين يزاولون نشاطاً صناعياً و الذين كانت لهم نفس الإجابة كذلك، تقابلها النسبة 33,33% و هي نسبة المبحوثين الذين يمارسون نشاطاً صناعياً و الذين أكدوا على أن أسلوب التعليم المقاولاتي و المتمثل في استثمار معارف و خبرات الطلبة أثناء الدرس كان أسلوباً ناجحاً نسبياً، تليها النسبة 24% و التي تتعلق بالمبحوثين الذين اختاروا النشاط الفلاحي و كانت لهم نفس الإجابة، تليها النسبة 20% و هي تخص المبحوثين من النشاط الخدماتي و الذين يوافقون على نفس الإجابة السابقة، و هذه النسب الأخيرة تعتبر قليلة مقارنة بالنسب الأولى.

- أظهرت النتائج أن: نسبة 83,33% من المبحوثين لديهم مستوى تحصيل علمي ماستر و الذين أجابوا على أن تقديم الطلبة أفكارا ابداعية و ابتكارية في المقاولاتية كان أسلوب ناجع جدا، تليها النسبة 71,42% من المبحوثين الذين مستواهم العلمي ليسانس و الذين وافقوا على نفس الإجابة، تقابلها النسبة 28,57% من المبحوثين من المستوى التعليمي ليسانس و الذين كانت إجابتهم على تقديم الطلبة أفكارا ابداعية و ابتكارية في المقاولاتية هي أسلوب ناجع نسبيا، تليها النسبة 16,57% من المبحوثين الذين مستواهم العلمي ماستر و الذين يؤكدون نفس الإجابة، و تعتبر النسبتان الأخيرتان ضعيفتان مقارنة بالنسب الأولى.

2-4- عرض النتائج الإحصائية المتعلقة بالفرضية الثالثة: تساهم مهارات التعليم المقاولاتي

بفعالية في تنمية و تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر.

- أظهرت النتائج أن: نسبة 62,5% من المبحوثين من التخصصات العلمية علوم اقتصادية و تجارية و علوم التسيير و الذين كانت إجابتهم أنهم استفادوا من برامج التعليم المقاولاتي من المهارات الإدارية و التنظيمية، تليها النسبة 27,78% من المبحوثين الذين تخصصهم العلمي علوم اجتماعية و إنسانية و الذين كانت لهم نفس الإجابة، تليها نسبة 22,22% من المبحوثين الذين تخصصهم بالجامعة هو علوم تقنية و الذين ينفقون مع نفس الإجابة، تقابلها النسبة 55,56% من المبحوثين الذين تخصصهم العلمي علوم تقنية و الذين أجابوا بأنهم استفادوا من المهارات التقنية، تليها النسبة 25% من المبحوثين تخصصهم العلمي علوم اقتصادية و تجارية و علوم التسيير و الذين أكدوا نفس الإجابة، تليها النسبة 16,67% من المبحوثين الذين تخصصهم العلمي بالجامعة علوم اجتماعية و علوم إنسانية و الذين وافقوا على نفس الإجابة، تقابلها النسبة 55.56% من المبحوثين الذين تخصصهم العلمي علوم اجتماعية و إنسانية و الذين أجابوا على أنهم استفادوا أكثر من المهارات الشخصية، تليها النسبة 22,22% من المبحوثين الذين لديهم تخصص علمي علوم تقنية و الذين كان لهم نفس الإجابة، تليها النسبة 12,5% من المبحوثين الذين لديهم تخصص علمي علوم اقتصادية و تجارية و علوم التسيير و الذين كان لهم نفس الرأي.

- أظهرت النتائج أن: نسبة 47,37% من نسبة الإناث اللواتي أجبن بأن المهارات التي تعلمنها هي مهارات إدارة و تسيير المشاريع، تليها النسبة 46,88% من المبحوثين من جنس ذكر و الذين تتوافق إجابتهم مع إجابة الإناث، تقابلها النسبة 31,58% من المبحوثات الإناث اللواتي أجبن بأن المهارات

التي تبين لهم انها مهمة بالنسبة إليهن هي مهارات إدارة العلاقات العامة و الاتصال الفعال، تليها النسبة 18,75% من المبحوثين الذكور و الذين كان لهم نفس الإجابة، تقابلها النسبة 18,75% من المبحوثين الذكور و الذين اختاروا تعلم مهارات التفاوض و اتخاذ القرارات، تليها النسبة 15,79% من المبحوثات الإناث و اللواتي وافقن على نفس إجابة الذكور، تقابلها النسبة 15,63% من المبحوثين الذكور و الذين أجابوا بأنهم تعلموا مهارات التعليم المقاولاتي و المتمثلة في مهارات التسويق و الرقابة و التقييم، و هو ما تؤيده نسبة الإناث و هي 5,26% و اللواتي كان لهن نفس الرأي.

- أظهرت النتائج أن: نسبة 60% من المبحوثين من المستوى التعليمي ماستر أجابوا بانهم يفضلون من المهارات التقنية للتعليم المقاولاتي مهارة التدريب و التكوين، تليها نسبة 57,14% من المبحوثين من مستوى التحصيل العلمي ليسانس و الذين يؤيدون نفس الفكرة، تقابلها نسبة 28,57% من المبحوثين الذين مستواهم العلمي ليسانس و الذين اجابوا بأنهم يحبذون مهارة استعمال الوسائل التكنولوجية، تليها النسبة 23,3% من المبحوثين الذين مستواهم العلمي ماستر و الذين يؤيدون نفس الإجابة، تقابلها النسبة 16,67% من المبحوثين الذين مستواهم العلمي ماستر و الذين اكدوا على أن المهارة التقنية التي تساعدكم هي مهارة التحرير الإداري، و تليها النسبة 14,29% من المبحوثين الذين مستواهم العلمي ليسانس و الذين يوافقون على نفس الإجابة.

- أظهرت النتائج أن: نسبة 64,29% من المبحوثين الذين سنهم يتراوح بين 20 و 30 سنة و الذين أجابوا بأنهم يفضلون مهارة الابداع و الابتكار، تليها النسبة 50% من المبحوثين الذين يتراوح سنهم بين 30 و 40 سنة و الذين كان لهم نفس الإجابة، تليها نسبة معدومة للمبحوثين الأكثر من 40 سنة و الذين لم تكن لديهم أي إجابة، تقابلها النسبة 100% من المبحوثين الذين سنهم أكثر من 40 سنة و الذين أكدوا على أن المهارات الشخصية التي يفضلونها تتمثل مهارة المثابرة و العمل الجاد، تليها نسبة 35% من المبحوثين الذين سنهم يتراوح بين 30 و 40 سنة الذين أكدوا نفس الإجابة، تليها النسبة 21,43% من المبحوثين الذين ينتمون للفئة العمرية بين 20 و 30 سنة و الذين كان لهم نفس الرأي، تقابلها النسبة 14,29% من المبحوثين الذين يتراوح سنهم بين 20 و 30 سنة و الذين صرحوا بأن المهارة الشخصية التي يرونها تخدمهم هي مهارة الرؤية القيادية، تليها النسبة 15% من المبحوثين الذين يتراوح سنهم بين 30 و 40 سنة و الذين يتفقون على الإجابة السابقة، مع نسبة معدومة للفئة العمرية الأكثر من 40 سنة.

- أظهرت النتائج أن: نسبة 100% من المبحوثين الذين يمارسون نشاطا فلاحيا أجابوا بأن كل مهارات التعليم المقاولاتي ذات فعالية في تنمية و تطوير اقتصاد المعرفة، تليها النسبة 100% كذلك من المبحوثين الذين يمارسون نشاطا صناعيا تليها النسبة المماثلة 100% للمبحوثين الذين يمارسون نشاطا خدماتيا و الذين كان لهم نفس الإجابة.

- أظهرت النتائج أن: نسبة 83,33% من المبحوثين الذين مستواهم العلمي ماستر و الذين أجابوا بأن المهارات الإدارية و التنظيمية المتمثلة في وضع الأهداف و التخطيط لإنشاء مؤسسات مقاولاتية كانت فعالة جدا، تليها النسبة 80,95% و هي نسبة المبحوثين الذين تحصيلهم العلمي ليسانس و الذين كانت لهم نفس الإجابة، تقابلها النسبة 19,04% و التي تخص المبحوثين من مستوى تحصيل علمي ليسانس و الذين أكدوا على أن هذه المهارات الإدارية و التنظيمية المتمثلة في وضع الأهداف و التخطيط لإنشاء مؤسسات مقاولاتية، كانت فعالة نسبيا، تليها النسبة 16,67% و التي تمثل المبحوثين من مستوى الماستر الذين يؤيدون الإجابة السابقة نفسها، فالنسبتان الأخيرتان ضعيفتان مقارنة بالنسب السابقة.

- أظهرت النتائج أن: نسبة 84,38% من المبحوثين ذو النوع الاجتماعي ذكور و الذين صرحوا على أن المهارات الإدارية و التنظيمية المتمثلة في صناعة و اتخاذ القرار المتعلق بتنفيذ المشروع المقاولاتي كانت فعالة جدا، تليها النسبة 78,95% من المبحوثين من جنس الإناث و الذين كانت لهم نفس الإجابة، تقابلها النسبة 21,05% من المبحوثين الإناث و اللواتي أكدن على أن المهارات الإدارية و التنظيمية المتمثلة في صناعة و اتخاذ القرار المتعلق بتنفيذ المشروع المقاولاتي كانت فعالة نسبيا، تليها النسبة 15,63% و التي تخص المبحوثين الذكور و الذين يوافقون على نفس الإجابة.

- أظهرت النتائج أن: نسبة 100% و هي نسبة المبحوثين من تخصص العلوم الاجتماعية و الانساني و الذين أكدوا على أن المهارات الإدارية و التنظيمية المتمثلة في إدارة العلاقات الاجتماعية و الإنسانية. كانت مهارات فعالة جدا، تليها النسبة 77,78% من المبحوثين من تخصص العلوم التقنية و الذين أيدوا نفس الإجابة، تليها النسبة 75% من المبحوثين تخصصهم العلمي علوم اقتصادية و تجارية و علوم التسيير و الذين كان لهم نفس الرأي، تقابلها النسبة 25% من المبحوثين الذين تخصصهم العلمي علوم اقتصادية و تجارية و علوم التسيير و الذين أجابوا بأن المهارات الإدارية و التنظيمية المتمثلة في إدارة العلاقات الاجتماعية و الإنسانية كانت فعالة نسبيا، تليها النسبة 22,22% من المبحوثين تخصص العلوم التقنية و الذين صرحوا بنفس الإجابة مع نسبة معدومة لتخصص العلوم الاجتماعية و الانسانية.

- أظهرت النتائج أن: نسبة 87,5% من المبحوثين الذكور أجابوا بأن المهارات التقنية للتعليم المقاولاتي، تليها النسبة 84,22% و هي نسبة المبحوثين من جنس الإناث و الذين كان لهم نفس الإجابة، تقابلها النسبة 15,75% من المبحوثين من جنس ذكر و الذين أكدوا على أن المهارات التقنية اعتبرت فعالة جدا، تليها النسبة 12,5% من المبحوثين من جنس الإناث و اللواتي كان لهن نفس الرأي.

- أظهرت النتائج أن: نسبة 86,67% من المبحوثين من المستوى التعليمي ماستر و الذين اعتبروا على أن المهارات التقنية للتعليم المقاولاتي المتمثلة في استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في تسيير المؤسسات المقاولاتية الناشئة تعتبر فعالة جدا، تليها النسبة 85,71% و هي نسبة المبحوثين من المستوى التعليمي ليسانس و الذين وافقوا على نفس الإجابة، تقابلها النسبة 14,29% من المبحوثين من ذوي التحصيل العلمي ليسانس و الذين وضحو بأن المهارات التقنية المتمثلة في استخدام وسائل تكنولوجية حديثة في تسيير المؤسسات الناشئة هي مهارات معالة نسبيا، تليها النسبة 13,33% و هي نسبة المبحوثين من مستوى الماستر و الذين وافقوا على نفس الرأي.

- أظهرت النتائج أن: نسبة 85% من المبحوثين من النشاط الخدماتي أوضحوا على أن مهارة اقتراح أفكار جديدة لإنشاء مؤسسة ناشئة مع اختيار أحسن فكرة هي مهارة فعالة جدا، تليها النسبة 84% من نسبة المبحوثين الذين يزاولون نشاطا فلاحيا و الذين كان لهم نفس الإجابة، تليها النسبة 66,67% من المبحوثين الذين نشاطهم صناعي و وافقوا على نفس الرأي، تقابلها النسبة 33,33% من المبحوثين الذين نشاطهم صناعي و الذين أجابوا على أن مهارة اقتراح أفكار جديدة لإنشاء مؤسسة ناشئة مع اختيار أحسن فكرة هي مهارة فعالة نسبيا، تليها النسبة 16% من المبحوثين نشاطهم فلاحيا و كذلك النسبة 15% و الذين نشاطهم خدماتي و الذين وافقوا على نفس الإجابة.

- أظهرت النتائج أن: نسبة 100% من المبحوثين علوم تقنية و الذين أجابوا على أن مهارة التدريب و التكوين التخصص للعمال و الموظفين بالمؤسسة هي مهارة فعالة جدا، تليها النسبة 83,33% و هي نسبة المبحوثين من تخصص علوم اجتماعية و انسانية و الذين كان لهم نفس الرأي، تليها نسبة 79,17% من المبحوثين من التخصص علوم اقتصادية و تجارية و علوم التسيير و الذين يوافقون على نفس الإجابة، تقابلها النسبة 20,83% من المبحوثين من تخصص علوم اقتصادية و تجارية و علوم التسيير و الذين أوضحوا بأن مهارة التدريب و التكوين التخصص للعمال و الموظفين بالمؤسسة هي مهارة فعالة نسبيا، تليها النسبة 16,67% و هي نسبة المبحوثين من تخصص علوم اجتماعية و انسانية

و الذين كانت إجاباتهم متوافقة مع الإجابة السابقة، تليها نسبة معدومة من المبحوثين تخصص علوم تقنية.

- أظهرت النتائج أن: نسبة 90% من نسبة المبحوثين الذين مستواهم العلمي ماستر قد أجابوا بأن مهارة دعم و تطوير روح الإبداع و الابتكار الشخصي لدلا الطلبة تعتبر مهارات فعالة جدا، تليها النسبة 80,95% من المبحوثين مستواهم التعليمي ليسانس و الذين يوافقون على نفس الإجابة، تقابلها النسبة 19,06% من المبحوثين مستواهم ليسانس و الذين اوضحوا على أن هذه المهارات الشخصية المتمثلة في دعم و تطوير روح الإبداع و الابتكار الشخصي تعتبر مهارات فعالة نسبيا، تليها نسبة 10% من المبحوثين من المستوى العلمي ماستر و الذين كان لهم نفس الرأي.

- أظهرت النتائج أن: نسبة 83.33% من المبحوثين الذين تخصصهم العلمي علوم اقتصادية و تجارية و علوم التسيير و الذين أجابوا بأن المهارات الشخصية للتعليم المقاولاتي تعتبر فعالة جدا، تليها النسبة 77,78% من المبحوثين تخصصهم علوم اجتماعية و انسانية و الذين أكدوا على نفس الإجابة، تليها النسبة 66,67% من المبحوثين من تخصص العلوم التقنية و الذين وافقوا على الإجابة نفسها، تقابلها النسبة 33,33% من المبحوثين تخصصهم علوم تقنية و الذين أوضحوا بأن المهارات الشخصية للتعليم المقاولاتي هي مهارات فعالة نسبيا، تليها النسبة 22,22% من المبحوثين تخصص علوم اجتماعية و إنسانية و الذين أجابوا بنفس الإجابة، تليها النسبة 16,67% من المبحوثين من تخصص علوم اقتصادية و تجارية و علوم التسيير و الذين كان لهم نفس الرأي.

- أظهرت النتائج أن: نسبة 93,75% من المبحوثين من جنس الذكور أجابوا بأن مهارات امتلاك روح القيادة و الرؤية الاستشرافية للمشروع تعتبر مهارات فعالة جدا، تليها النسبة 78,94% و هي خاصة بالمبحوثين من جنس الإناث و اللواتي كان لهن نفس الإجابة، تقابلها النسبة 21,05% و هي نسبة المبحوثين من جنس الإناث اللواتي أجبن بأن مهارات امتلاك روح القيادة و الرؤية الاستشرافية للمشروع تعتبر مهارات فعالة نسبيا، تليها النسبة 6.25% من المبحوثين الذكور و الذين كان لهم نفس الرأي.

نسب متماثلة و هي 100% من المبحوثين الذين ينتمون للفئة العمرية من 20 إلى 30 سنة و نسبة 100% من المبحوثين من الفئة العمرية من 30 إلى 40 و كذلك نسبة 100% من المبحوثين للفئة العمرية أكثر من 40 سنة و كلهم اتفقوا على أن جميع مهارات التعليم المقاولاتي الإدارية أو التنظيمية و التقنية و الشخصية تعتبر مهارات فعالة جدا، مقابل نسب معدومة بالنسبة للخيارات الأخرى.

- أظهرت النتائج أن: نسبة 36,67% من المبحوثين من المستوى العلمي ماستر و الذين اعتبروا بأن تنمية و تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر يكون من خلال إنشاء المؤسسات و تطوير تنافسيتها الاقتصادية، و يوافقها في ذلك المبحوثين من المستوى التعليمي ليسانس بنسبة 33,33%، تقابلها نسبة 28,47% من المبحوثين الذين مستواهم التعليمي ليسانس و الذين أكدوا على أن تنمية و تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر يكون عن طريق توفير الوظائف و فرص العمل، و توافقه في ذلك نسبة 26,67% من المبحوثين من مستوى الماستر، و تقابلها النسبة 23,81% و هي نسبة المبحوثين من المستوى التعليمي ليسانس و الذين اعتبروا بأن تطوير اقتصاد المعرفة يكون بتشجيع الابداع و الابتكار و براءات الاختراع، و توافقه في ذلك نسبة 16,67% من المبحوثين الذين مستواهم ماستر و الذين أكدوا على نفس الإجابة، تقابلها نسبة 20% من المبحوثين الذين مستواهم العلمي ماستر و الذين رأوا بأن تنمية و تطوير اقتصاد المعرفة يكون بتطوير الإنتاج المعرفي و النشر العلمي الأكاديمي، و تليها النسبة 14,29% و التي تخص المبحوثين من مستوى التحصيل العلمي ليسانس و الذين كان لهم نفس الرأي في ذلك.

3- مناقشة النتائج المتعلقة بفرضيات الدراسة:

باتباع قواعد المنهج العلمي للقيام بالدراسات الوصفية التحليلية وبعد إنجاز تصميم الجداول المركبة و حساب النسب المئوية و تحديد الاتجاه العام حسب نتائج الجداول و تفسيرها إحصائيا ثم الاستنتاج السوسيولوجي وفق النتائج المتاحة.

و يحتاج البحث العلمي إلى فرضيات، تساعد على التحقق منها عن طريق إجراء الدراسات الميدانية لاختبار مدى صحة تأكيدها أو نفيها بناء على النتائج المتوصل إليها بعد تحليل و تفسير الجداول إحصائيا و سوسيولوجيا.

- أسئلة الفرضيات:

تستخدم الأسئلة غالبا في البحوث التي تكون مناهجها غير تجريبية، مثل المنهج الوصفي أو المنهج الارتباطي أو التاريخي، فمن الخطوات الأساسية للإجابة على فرضيات الدراسة في البحوث العلمية هي:

- **تحديد الفرضيات:** يتم تحديد فرضيات الدراسة بناءً على الأدبيات و الدراسات السابقة التي لها علاقة بموضوع الدراسة، وتتضمن توقعات أو إجابات حول العلاقة بين المتغيرات المدروسة.

فالفرضية تقوم بتوجيه البحث وتتنبأ بالعلاقة بين متغيرين أو أكثر وهذا استنادا لتعريفها:¹

تعريف الفرضية:

الفرضية هي تخمين مبدئي لمتغيرين أو أكثر تظهر نتيجتها في مجال الممكن و المتوقع وغير المتوقع، فالباحث يعتمد في وضع فرضيات دراسته على إحدى النظريتين، إما النظرية البحثية وهي تبحث في النتائج المتوقعة بين متغيرات الدراسة مثل: كلما زاد التنظيم في المجتمع قلت الفوضى، أما النظرية الاحصائية فيعبر عنها بمصطلحات كمية.

حيث تم تعريفها من الأساتذة محمد عبيدات ومحمد أبو نصار وعقلة مبيضين على أنها: " كافة الاحتمالات أو المسببات للمشكلة بشكل يوضح مختلف التفسيرات المحتملة و المقترحة للعلاقة بين عاملين أحدهما العامل المستقل وهو السبب والآخر العامل التابع وهو النتيجة التي حدثت نتيجة كافة العوامل المستقلة أو المسببة، فالفرضية عبارة عن جملة أو مجموعة جمل تعبر عن إمكانية وجود علاقة بين عامل مستقل وعامل آخر تابع"².

و على أساس هذا سنتطرق إلى عرض نتائج فرضيات دراستنا هذه.

3-1- عرض نتائج التحليل السوسيولوجي المتعلقة بالفرضية الأولى

- **لبرامج التعليم المقاولاتي مساهمة فعالة في تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر.**

بناء على التحليل و التفسير الإحصائي و السوسيولوجي لجداول المحور الأول تبين لنا هناك انطباع واسع من طرف الطلبة على وجود برامج متنوعة للتعليم المقاولاتي في الجامعة، و تتمثل برامج في

¹ نوال لوصيف، دروس ماستر 01 في مادة منهجية البحث العلمي، ج03، الفرضية والاشكالية، تخصص قانون أعمال

قسم القانون الخاص، جامعة قسنطينة (الجزائر)، ص 4

² امريو ورده، الفرضيات في العلوم الانسانية والاجتماعية واهميتها في البحث العلمي، مجلة هيردوت للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 4، العدد04، الجزائر ، ديسمبر2014، ص 9

التوعية و التحسيس بأهمية المقاولاتية و مهام المقاول، و كيفية إنشاء المؤسسات من خلال التكوين و التدريب و التحكم في المهارات التقنية و الإدارية و الإنسانية ما يسمح بالعمل على إنشاء مؤسسته الخاصة و التي بدورها توفر مناصب عمل، و من البرامج التي توفرها الجامعة كيفية تطوير و تنمية المؤسسات من خلال تلبية و توفير الاحتياجات الخاصة بالمالكين لهذه المؤسسات و مسيرتها، و تطوير المدربين و المكونين في مجالات المقاولاتية من خلال تطوير المهارات عن طريق التشاور و الحوار و تبادل الأفكار و الخبرات بين الطلبة و مدربيهم.

كما أوضح الطلبة تلقيهم برامج فعالة نظرا لنوعية برامجها التي تتماشى و متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة، هذه البرامج تتضمن العديد من التصورات و المقترحات و النماذج و الأفكار لما يجب أن يكون عليه محتوى و مضمون أي منهج من المناهج، أو برنامج تعليمي مقاولاتي على مستوى مؤسسات التعليم العالي، فالبرامج الفعالة تتوفر على محتويات تشمل المقاولاتية، إدارة الأعمال الصغيرة، إنشاء المشاريع الجديدة، الابتكار و الابداع، رأس المال المخاطر، حق الامتياز، تطوير المنتجات الجديدة، التسويق المقاولاتي، تخطيط المشروعات الناشئة، الشركات العائلية، استراتيجية الأعمال، سياسة الابداع، الريادة الجماعية.

و توجه الطلبة لتعلم هذه البرامج لإدراكهم بأهميتها و التي تؤهلهم لفهم المقاولاتية بشكل أعمق، و تساعدهم في توليد أفكار و مبادرات و الابتكارات تساهم في بلورتها في شكل مشاريع مقاولاتية و مؤسسات ناشئة، و مما يساعدهم كذلك على هذا الإقبال هو الدعم و المساهمة الفعالة من طرف الهيئات و مراكز تطوير و تنمية المقاولاتية، و التي توضح لهم الأهداف التي يطمحون لتحقيقها بدقة و وضوح، ما يتجلى في شكل مشاريع قابلة للتجسيد خاصة إذا توفرت كل الإمكانيات المادية و البشرية، إضافة إلى معرفة كل الجوانب التقنية و القانونية و الإدارية التي تجعل الفكرة أو المؤسسة المراد إنشائها قابلة للإنجاز.

و تتمثل فعالية برامج التعليم المقاولاتي في فهم أسس الاقتصاد المعرفي، و الفرص و الخيارات المهنية المتاحة، و إتقان المهارات الأساسية و الضرورية من أجل نجاحهم في اقتصاد الأعمال الحرة، و تعتبر الدافعية للتعلم و الإحساس بالفرص الفردية المتاحة هي النواتج الخاصة لتحقيق أهدافهم؛ و أهمية الإدراك و الوعي بالكفاءة لدى الطلبة حيث يجب عليهم أنو يتقنوا الحديث بلغة الأعمال، و يكون التركيز أكثر على الكفاءات الأولية و اكتشافها لديهم.

و تكمن فعالية هذه البرامج كذلك في اقتراح الأساتذة من ذوي الكفاءة و الخبرة مواضيع تخرج على الطلبة يمكن تجسيدها في شكل مؤسسات مقاولاتية ناشئة و هذا ما نص عليه القرار 1275 على تخرج الطالب بـ " مذكرة تخرج - مؤسسة ناشئة" و مع التعديل الأخير في هذا القرار سنة 2025 تم تغيير التسمية إلى " مذكرة تخرج - مؤسسة اقتصادية" هذا يمكن تفسيره بأن الطلبة استفادوا فعلا من المواضيع التي طرحها الأساتذة و تشمل هذه المواضيع العديد من الأفكار و في مختلف المجالات و الأنشطة، و قدرتهم على إنجاح و تسيير هذه المشاريع التي كانت عبارة عن تصورات و رؤى في المخيلة، لكنها ما فتأت أن أصبحت مجسدة في الواقع و هذا راجع لعدة عوامل أهمها إيمان الأساتذة بقدرة الطلبة على الابداع و الابتكار و إنشاء مؤسسات مصغرة، و منها ما يتعلق بالهيئات و المؤسسات التي سخرتها الدولة الجزائرية من أجل مساعدة و مرافقة الطلبة في إنجاح مشاريعهم، و من أهم هذه المراكز مركز تطوير المقاولاتية في جامعة البويرة الذي أظهر تعاوننا مميزا مع الطلبة أصحاب المشاريع من خلال طريقة انتقاء المشاريع و اختيارها، و من ثم تكوين الطلبة في المجالات و الأنشطة التي بادروا باختيارها و التي تمثل أفكارهم و تصوراتهم حول المشروع المراد تجسيده كهدف أساسي، فالتكوين في هذا المركز و مع وجود أساتذة متخصصين و يمتلكون مؤهلات علمية و عملية مما يستفيد منه الطلبة المتكونين و تتضح الأفكار جيدا و تصبح قابلة للتنفيذ على شكل مؤسسات ناشئة.

فالأساتذة المتخصصين في مجال التعليم المقاولاتي يساهمون في نشر الوعي بين الطلبة في العديد من المشاريع من أجل استقطابهم و توجيههم للعمل الذاتي، و تأسيس منظمات و مؤسسات خاصة، و هذا بتوضيح مختلف معالم المؤسسة أو المقولة أو عالم ريادة المال و الأعمال، و كيفية الاندماج في سوق العمل، إضافة لذلك تزويدهم بالمعارف و المعلومات و التطبيقات حول الكفاءات و المهارات المقاولاتية، و مختلف التحديات التي تواجه الطلبة و المقاولين عند بدايتهم في المشروع مع ضمان تسهيل عملية الانتقال و التحول من الحياة الدراسية إلى الحياة العملية و المهنية، كما يقوم الأساتذة المتخصصين في المقاولاتية بتلقين الطلبة مهارات إنشاء و تأسيس المشاريع المقاولاتية من خلال نقطتين أساسيتين و هما القدرة على التوصل إلى فكرة المشروع حيث يساعد التعليم المقاولاتي الطلبة في كيفية حصولهم على الأفكار المتعلقة ببداية مشاريعهم الصغيرة، و العمل على إكساب المتعلم اختياره لأفضل فكرة مشروع تتناسب مع مؤهلاته و كفاءاته كما تكون مواكبة للتطورات التكنولوجية الحديثة، أما النقطة الثانية فهي كيفية إنشاء و تجسيد المشروع حيث يساهم التعليم في مجال المقاولاتية تلقين الطلبة كل المهارات الخاصة بإنشاء المشاريع الصغيرة بداية من دراسة الجدوى و قياس إمكانية تطبيق و تجسيد الفكرة في

الميدان و دورها الاقتصادي، تماشيا مع مخطط الأعمال بجميع عناصره و مكوناته من الدراسة التسويقية إلى الدراسة الفنية أو التقنية و بعدها المالية، كما يسمح بهذه المهارات قياس مدى تنمية الروح المقاولاتية للطلبة المتعلمين، و تعليمهم كل أدوات و أساليب التسيير المفيدة و التي لها أهمية في البحث و إيجاد مشاريع تتميز بإمكانية تطويرها و إيجاد مصادر لتمويلها لتنفيذها.

فالطلبة يمتلكون وعي و ثقافة مقاول و هذا راجع للتراكمات المعرفية و الخبرات الميدانية التي تكونت لديهم من خلال التجارب التي مروا بها، و إدراكهم لأهمية الأساليب التعليمية الأكثر تحفيزا و بساطة، و التي تتضمن الأنشطة الريادية، الندوات العلمية، و حاضنات الأعمال و مراكز تطوير و تنمية و دعم المقاولاتية و كذلك المشاتل و التي تهدف كلها إلى تطوير المهارات الريادية لدى الطلبة، و تحفيزهم على التفكير المقاولاتي الابداعي و الابتكاري.

كما أنه توجد علاقة وطيدة بين التخصص العلمي الذي يختاره الطالب و بين الدروس و البرامج المقاولاتية التي يتلقاها في الجامعة و عليه يتم تحديد نوع المقاول أو المؤسسة الناشئة التي تناسبه، فالطلبة الذين اختاروا التخصصات التقنية مثل الهندسة و تكنولوجيا المعلوماتية و تابعوا دروسا حول التجارب العالمية و هذا ما يؤكد الجدول أعلاه، فهم غالبا ما تكون اهتماماتهم تتعلق بالابتكار التكنولوجي و الاختراعات و التحولات الرقمية، أما طلبة علوم التسيير و الاقتصاد و التجارة و إدارة الأعمال فإنهم تلقوا برامج مقاولاتية حول التجارب الوطنية، و التي تركز أكثر على النماذج الاقتصادية الناجحة و التمويل و الإدارة، في مقابل ذلك نجد طلبة العلوم الاجتماعية و الإنسانية و الذين تابعوا باهتمام برامج التعليم المقاولاتي حول كيفية الانطلاق في تأسيس المؤسسات الناشئة، يهتمون كثيرا المواضيع و التجارب التي تتعلق بإنشاء المؤسسات الاستشارية و القانونية و مؤسسات الرعاية الاجتماعية و غيرها من المشاريع المقاولاتية التي تصب في اهتماماتهم و تكويناتهم، و هذا ما قام به مركز تطوير المقاولاتية في جامعة البويرة من تكوين نوعي للطلبة المبحوثين و الذين تكللت أفكارهم بالنجاح و تجسدت على شكل مؤسسات ناشئة في عديد القطاعات الخدماتية و الصناعية و الفلاحية و غيرها.

و تتمثل مخرجات اقتصاد المعرفة في إنشاء المؤسسات و المشاريع المقاولاتية، و النشر العلمي إضافة إلى تسجيل براءات الاختراع، و تبنت الجزائر اقتصاد المعرفة بعد قيامها بعدد الأنشطة العلمية التي تتطلب التوجه للاقتصاد الجديد لإعادة بعث التنمية بأسلوب مغاير عن الأساليب السابقة، و القيام بالعمليات التوعوية من خلال المؤتمرات و الملتقيات الوطنية و الدولية التي تتناول مواضيع لها علاقة بالاقتصاد المعرفي، كل هذه الجهود بذلت من اجل دفع عملية التحول للاقتصاد الجزائري من مجرد

مستهلك للتكنولوجيا إلى منتج و مصدر لها عن طريق الاستثمار في العديد من التظاهرات العلمية، و استفاد هذا النوع من النشاطات من دعم حكومي لتأكيد تأثير الاقتصاد المعرفي على الجوانب التنموية للجزائر.

و من مخرجات اقتصاد المعرفة الملكية الصناعية عامة و براءات الاختراع خاصة وهي ذات أهمية كبيرة إذا تم استغلالها بطريقة رشيدة و فعالة، و هذا ما ينتج عنه إنشاء قاعدة للثورة التكنولوجية في مجال التنمية و التطوير الاقتصادي للبلد الذي يقوم باستغلالها، كما ان النتائج المتحصل عليها تساهم في دفع عملية التنمية الاقتصادية و تراكم رأس المال المادي و البشري و التقليل من ظاهرة البطالة و الرفع و التحسين من المستوى المعيشي للسكان.

و يعتبر التعليم العالي أهم ركائز اقتصاد المعرفة لأنه يوفر للطلبة الأسس المعرفية و المهارات الضرورية و في أغلب التخصصات العلمية، كما يساهم في إعداد كفاءات قادرة على التفاعل مع التقنيات الحديثة، و يكون متخرجين قادرين على إنشاء المؤسسات و دخول سوق العمل و المساهمة الفعالة في الإنتاج و تقديم الخدمات المعرفية وفق روح المنافسة و التحدي، و يعمل على تعميق المعرفة و يوفر مهارات تحليلية و بحثية متقدمة للطلبة، كما يعمل على تأهيل الطلبة في البحث العلمي و الابتكار عن طريق إنشاء المؤسسات الناشئة في عدة مجالات كالتكنولوجيا و الذكاء الاصطناعي، و هذا ما يتماشى و متطلبات التنظيم الحديث الذي يعتمد على العقلنة و التخصص و الابداع و الابتكار، مما يعزز من دور الجامعة و مراكز دعم و تطوير المقاولاتية كمؤسسات حديثة و عصرية تساهم في تنمية و تطوير اقتصاد المعرفة.

3-2- عرض نتائج التحليل السوسيولوجي المتعلقة بالفرضية الثانية:

- لأساليب و طرائق التعليم المقاولاتي الجامعي نجاعة في تنمية و تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر. بعد القيام بالتحليل الاحصائي و التحليل السوسيولوجي للجداول و على ضوء الفرضية الثانية يمكننا القول أن كل الطلبة من مستوى التحصيل العلمي ليسانس و ماستر قد أجابت فئة معتبرة على أن الأساليب التي يستعملها الأساتذة في تدريس برامج التعليم المقاولاتي كانت فعالة جدا، و هذا راجع لعدة أسباب منها أن هذه الأساليب كانت واضحة أو تم تبسيطها من طرف الأساتذة القائمين على التعليم المقاولاتي، كما أن هذه الأساليب تختلف باختلاف الهدف الأساسي الذي تعمل المؤسسات الوصول إليه و تحقيقه، كما أن الأساليب تختلف باختلاف مستوى التحصيل العلمي فمثلا طلبة مستوى الليسانس تكون

الأساليب المقدمة لهم مبسطة نوعا ما مقارنة بالأساليب التي يتم اتباعها في مستويات الماستر، لأن طلبة الماستر و بحكم مستواهم يتم تلقينهم أساليب معقدة نوعا ما مقارنة بطلبة الليسانس، لأن مستواهم العلمي يسمح لهم بفهم هذه الأساليب و التجاوب مع معها بحكم المعارف و الخبرات التي استفادوا منها في المراحل التعليمية السابقة مما أكسبهم القدرة على الفهم العميق للأفكار و التصورات و معرفة الغاية من تطبيق هذه الأساليب التي تساعدهم على توليد و بناء أفكار في شكل مقاولات أو مؤسسات ناشئة.

و أساليب التعليم المقاولاتي عبارة عن استراتيجيات و وسائل تساعد الطلبة على فهم و استيعاب ماهية المقاولاتية و كل البرامج المتعلقة بالتعليم المقاولاتي، كما تسمح هذه الأساليب بتوصيل مختلف التجارب و الأفكار و المعارف حول كيفية بناء الأفكار المقاولاتية أو الانطلاق في إنشاء و تأسيس المؤسسات الناشئة، كما توجد الكثير من الأساليب التي يستعملها الأساتذة في التدريس منها المؤتمرات و المحاضرات و تقديم العروض بواسطة الأجهزة السمعية البصرية، و غيرها من الأساليب التي تشجع الطلبة على البحث و الابداع و الابتكار، كما نجد أن طلبة الماستر يميلون إلى التفاعل بشكل أكبر مع الأساليب مثل ورشات العمل التطبيقية، محاكاة الأعمال المقاولاتية و الريادية ، التعرض لمشاريع و مؤسسات ريادة الأعمال من الواقع أو تحاكي الواقع، في مقابل ذلك نجد طلبة الليسانس يتبعون أساليب منها الألعاب التعليمية، العروض التقديمية بواسطة الأجهزة السمعية و البصرية، الاستماع لقصص النجاح المقاولاتي من خلال جلب رجال و رواد الأعمال الناجحين في تأسيس المؤسسات الناشئة، و عليه يمكننا القول أنه كلما كان مستوى التحصيل العلمي مرتفعا، كلما زادت فعالية الأساليب المتبعة في تدريس برامج التعليم المقاولاتي و التي تركز في محتوياتها على المشاريع التنفيذية.

و من خلال الدعم المؤسسي المتمثل في مركز تطوير المقاولاتية لجامعة البويرة و الذي يعتبر بيئة داعمة لكلا الجنسين لإنجاح مشاريعهم نجد أنه وفر أساليب حديثة من أجل استيعاب الطلبة لأفكارهم بعمق ما سمح لهم بتجسيد مشاريعهم من خلال الدعم المالي الذي تحصلوا عليه و أصبحت أفكارهم عبارة عن مشاريع حقيقية و مؤسسات ناشئة موجودة في الواقع المجتمعي.

كما تبين أن هناك وجود نوع من الوعي المقاولاتي لدى الطلبة و هذا راجع لعدة أسباب منها اعتماد أساتذة التعليم في الجامعة و مركز تطوير المقاولاتية على أساليب حديثة في تلقين برامج التعليم المقاولاتي، و هذا ما ساعد الطلبة للتوجه نحو الأنشطة الفلاحية و الصناعية و الخدمات بدرجات مختلفة، و أصبحوا يفكرون بشكل جاد في الانطلاق في مشاريعهم المصغرة نتيجة التحفيز المادية و المعنوية التي تلقوها من المركز، هذا الأخير الذي يعمل على تحويل المعارف الأكاديمية إلى مشاريع

منتجة، و هو بذلك لا يعمل على تخرج مقاولين فحسب و إنما يساهم من جهة أخرى على بناء رأس المال الاجتماعي و البشري الذي يمتلك مؤهلات و خبرات و له القدرة على قيادة التحول و الانطلاق نحو تفعيل اقتصاد المعرفة، و الابتكار و المعرفة من أهم سماته و ركائزه.

و عليه فإن الوعي المقاولاتي لدى الطلبة يحدث نتيجة العمل على نشر الثقافة أو روح المقالة لديهم و التي تتمثل في المهارات و المعارف التي اكتسبها الفرد أو مجموعة من الأفراد و استغلالها للاستثمار في رأس المال من خلال إيجاد أفكار جديدة مبتكرة ، أو الابداع في مختلف القطاعات و الأنشطة القائمة، و تتضمن مختلف التصرفات و التحفيزات و ردود أفعال المقاولين، إضافة لعمليات التخطيط و اتخاذ القرارات، كما أن الثقافة المقاولاتية أو الوعي المقاولاتي ينمو و يترسخ من خلال أربعة فضاءات أساسية و هي: العائلة، المدرسة، المؤسسة، و المحيط الاجتماعي و الاقتصادي للفرد، و هذه الفضاءات تمثل عوامل خارجية تؤثر على وعي الفرد المقاولاتي للتشبع بالأفكار المقاولاتية، أما العوامل الداخلية التي لها علاقة على وعيه المقاولاتي منها مجموعة الصفات الشخصية و النفسية التي تدفع الفرد لتبني النهج المقاولاتي.

و يظهر لنا غالبية الطلبة توجهوا لزيارة هيئات الدعم و المرافقة و الحاضنات و مركز تطوير المقاولاتية، و يفكرون بشكل جاد في بداية مشاريعهم المصغرة نتيجة المساهمة الفعالة لبرامج التعليم و كذلك النماذج الناجحة للمقاولين مما حفزهم على ذلك، و هذا ما يشير إلى وجود نوع من القابلية السوسيولوجية لممارسة الفعل المقاولاتي، كما أن البنية التحتية للبحث و الابتكار التي تتوفر في جامعة البويرة و المتمثلة في مخبر المقاولاتية و الابتكار و التي تضم مجموعة من الأساتذة و الباحثين تقوم بتدريس ريادة الأعمال، و دور التسويق الابداعي، و العمل على نشر و تفعيل الروح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، و هذا بدوره يمثل رأس مال بشري و مؤسسي يعمل على دعم النظام البيئي للمعارف و الخبرات المقاولاتية محليا.

كما أن أساليب التدريس قد تحولت من نقل المعارف بطريقة تقليدية إلى الابداع و الابتكار و قد تحقق هذا التحول بفضل الاعتماد على الأساليب الابداعية التي تعمل على تحفيز الابتكار و العمل الجماعي و بروح الفريق في حل المشكلات، و هو ما يتطلبه مجتمع المعرفة الذي تم وصفه بأنه مجتمع الفكر الفعال و المعلومات الدقيقة و الابتكار و هو ما ينتج عنه بناء اقتصاد المعرفة.

و رأينا أن هناك علاقة تكامل بين متغير المستوى التعليمي و التكوين المقاولاتي و اقتصاد المعرفة في علاقة تبادلية، فمن خلال برامج التعليم المقاولاتي الفعالة يتم تكوين مقاولين مبدعين و مبتكرين، و

هؤلاء بدورهم يساهمون في بناء اقتصاد معرفي ناشئ و ديناميكي، و هذا الأخير بدوره ينتج عنه طلبات جديدة على المهارات و التعليم المتخصص مما يعمل على غلق دائرة التنمية و التطوير.

و بالنسبة للقرار 1275 هو من القرارات الهامة التي اعتمدها الجزائر من أجل النهوض بالتنمية الاقتصادية و الاجتماعية، من خلال توفير بيئة ملائمة لإطلاق مختلف المبادرات المتعلقة بإنشاء مؤسسات ناشئة قادرة على النهوض بالاقتصاد الوطني، و توفير فرص العمل المناسبة للتقليل من البطالة و توفير مختلف السلع و الخدمات التي يحتاجها أفراد المجتمع.

و يرى المتخصصين في الحقل السوسيولوجي و التنظيمات أن المؤسسات التعليمية و الاقتصادية ليست كيانات معزولة عن المجتمع، بل تعد أنظمة اجتماعية تخضع لتأثيرات القيم و مختلف المعايير و العلاقات السائدة في المجتمع، و من أجل فهم العلاقة بين مختلف التخصصات العلمية يستلزم العمل على فهم الشبكات الاجتماعية و مختلف التفاعلات الرمزية بين مختلف الفاعلين، و التي تعمل على تشكيل الممارسات الأكاديمية والمهنية.

أما الدور السوسيولوجي لمركز تطوير المقاولاتية و حاضنات الأعمال الجامعية فهي بمثابة أداة تقوم بإضفاء الطابع المؤسسي بين الجامعة و المجتمع الاقتصادي، بحيث تعمل هذه المراكز و الهيئات على إعادة تحديد دور الجامعة و تحولها من منتج للمعارف المجردة إلى شريك في التنمية الاقتصادية و الاجتماعية، كما تعمل هذه المراكز على تشكيل و تكوين شبكات اجتماعية جديدة بين مختلف الفاعلين الأكاديميين و رواد الأعمال و القطاع الاقتصادي من جهة أخرى، و هذا ما يساهم في زيادة الثقافة و الوعي المقاولاتي لدى الطلبة، إعادة تشكيل التمثلات الاجتماعية التقليدية لدى الطلبة عن دور الجامعة، العمل على زيادة التمويل الأولي لمشاريع الطلبة، و العمل على زيادة و تكثيف التدريب و التكوين العملي للطلاب و حسب إجابات الطلبة فالقرار 1275 يعتبر استثمارا في الرأس مال البشري المتمثل في الطلبة الجامعيين، حيث يعمل هذا القرار على تحويل المعارف الأكاديمية إلى رأس مال منتج عن طريق إنشاء المؤسسات الناشئة، في مقابل ذلك نجد طلبة الماستر أكثر وعيا بهذا القرار بفضل رصيدهم المعرفي و العلمي الأعمق و الكثر تراكما مقارنة بطلبة ليسانس، كما يتشكل لديهم وعي أكبر من خلال قدرتهم على تحويل المعرفة إلى رأس مال اقتصادي و اجتماعي، و هدف مشروع المؤسسة الاقتصادية هو تحديد و تفعيل الفكر الريادي داخل المؤسسات الجامعية، و هذا التحول العميق بناء على مستوى الطلبة العلمي و خلفياتهم الاجتماعية، و هناك تأثير للشبكات الاجتماعية داخل مراكز تطوير المقاولاتية مثل الزملاء و

كل الأساتذة المشرفين على تشكيل و تكوين وعي لدى الطالب، و اتخاذ قرارات حاسمة تتعلق بإنشاء المشروع.

و بناء على العلاقة بين الحالة الاجتماعية للطلبة و أسلوب إجراء التربصات الميدانية في المؤسسات يعد أسلوبا ناجعا أكد طلبة مركز تطوير المقاولاتية علاقتها بأساليب التعليم المقاولاتي من خلال وجود علاقة تفاعلية و معقدة يحكمها سياق التحول لاقتصاد المعرفة، و التحول من منطق القيم و الروابط الاجتماعية التقليدية إلى منطق التنظيم العقلاني الذي يقوم على الكفاءة و المهارة و اتباع الإجراءات الإدارية و التنظيمية الموحدة و هو ما يتطلبه اقتصاد المعرفة.

أما العلاقة بين التخصصات العلمية و نجاعة تقديم فكرة مشروع مؤسسة هو امتلاك الطالب لأدوات التحليل المالي و التسويقي، و دراية بوظائف المؤسسة مثل الإنتاج و وظائف الموارد البشرية و جودة الخدمات، و القدرة على فهم السياقات الثقافية و التحكم في مهارات التواصل، ما يؤهله لتقديم فكرة مشروع مبنية على مقارنة تأويلية و مجتمعية من خلال الاهتمام بمحتوى المشروع، و مدى تلبيته لحاجيات المجتمع المحلي من خلال التركيز على البعد الثقافي و الهوية، و التنبؤ بالسياقات الاجتماعية لمؤسسته وفق رؤية إنسانية، و استعمال منطق الحلول الهندسية و التقنية و التفكير المنظم، مما يسمح للطلاب بتقديم فكرة مشروع وفق المقاربة التقنية و الإنتاجية التي تهتم بالمنتج و الخدمات التقنية المقدمة، فنجاح فكرة المؤسسة في ظل اقتصاد المعرفة في الجزائر مرهون بقدرة صاحب الفكرة على التوسط بين المجالات الاقتصادية و الاجتماعية و التقنية، فمركز تطوير المقاولاتية يعتبر الفاعل الرئيسي و المحول الاجتماعي الذي يعمل على تسهيل و توطيد هذه الوساطة من خلال تذليل العراقيل لإنجاح فكرة المؤسسة.

و يمثل النوع الاجتماعي أو الجندر نوعا من البناء الاجتماعي الذي يحمل مجموعة من التوقعات و الأدوار و الفرص المتاحة للذكور و الإناث في نسق المجتمع الجزائري و يجب فهمه في هذا الإطار، و كل دور من هذه الأدوار يؤثر في تصورات الأفراد باعتبارهم رواد أعمال محتملين.

كما أن اقتصاد المعرفة يشدد على الابداع و الابتكار و المرونة كأساس من أسس التنافسية، و من منظور سوسيولوجي كذلك فإن عدم تحفيز المواهب النسائية أو إقصاؤها يمثل هدرا لرأس المال البشري و الذي له دور كبير في التنمية المستدامة، غير أن الملاحظ هو بداية اقتحام العنصر النسوي لمجال ريادة الأعمال و هي نوع من كسر الهيمنة الذكورية التي كانت سابقا حكرا عليهم في هذا المجال.

و العلاقة بين نوع النشاط و أسلوب التعليم المقاولاتي المتمثل في استثمار معارف و خبرات الطلبة يعد أسلوبا ناجعا جدا لأن مختلف الأنشطة الفلاحية و الصناعية و الخدماتية و أساليب التعليم المبنية على خبرات الطلبة و استثمارها هي علاقة تبادل و تحويل وفق تراكمات من رأس المال الثقافي و الاجتماعي عبر ممارسات تعيد إنتاج المعرفة لتصبح أكثر قابلية للتطبيق، لأن برامج التعليم المقاولاتي تعتبر حقا اجتماعيا جديدا يعمل على إنتاج فاعلين اجتماعيين جدد من خلال التكوين في مركز تطوير المقاولاتية ما يجعل هؤلاء الفاعلين أكثر قدرة على الابتكار و المبادرة، و تحويل رأس المال الثقافي الأكاديمي و خبراتهم المكتسبة إلى رأس مال اقتصادي و اجتماعي و معرفي ما يساهم في التحول نحو اقتصاد المعرفة.

و هناك نجاعة في استعمال أسلوب تقديم الطلبة لأفكار ابداعية و ابتكارية لإنشاء مؤسسات ناشئة رغم اختلاف مستواهم العلمي لأن مركز تطوير المقاولاتية عمل على تطوير القدرات الابداعية و الابتكارية للطلبة من خلال تبني أفكارهم المقاولاتية و عمل على فهم استراتيجيات الطلبة حسب مستوياتهم التعليمية و توظيف مناطق الشك لديهم في تنمية و تعزيز و تطوير قدراتهم الابتكارية و مجال المقاولاتية و إنشاء المؤسسات وفق تحولات اقتصاد المعرفة التي تبنتها الدولة الجزائرية و التحديات التي يواجهها اقتصاد المعرفة في الجزائر.

3-3- عرض نتائج التحليل السوسيولوجي المتعلقة بالفرضية الثالثة: تساهم مهارات التعليم المقاولاتي بفعالية في تنمية و تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر.

من التحليل السوسيولوجي للجداول الإحصائية يمكننا عرض النتائج المتحصل عليها وفق إجابات الطلبة حيث أكدوا حسب الجدول رقم 29 أن العلاقة بين التخصص العلمي و نوع مهارات التعليم المقاولاتي الإدارية و التنظيمية، و التقنية و الشخصية أنهم استفادوا من هذه المهارات خلال مساهمهم الدراسي و التكويني ما ساهم في مساعدتهم على توليد افكار في شكل مؤسسات ناشئة تدعم الاقتصاد المعرفي. و حسب الجدول رقم 30 الذي يوضح العلاقة بين الجنس و المهارات الإدارية التي تعلمها الطلبة من برامج التعليم المقاولاتي، غالبية الطلبة من النوع الاجتماعي ذكور و إناث اعتبروا أن المهارات ذات الأهمية القصوى في جميع المهارات الإدارية و التنظيمية للتعليم المقاولاتي هي مهارات تسيير و إدارة المشاريع المقاولاتية التي تتمثل في المؤسسات الناشئة، و في هذا السياق يمثل عامل الجنس موقعا اجتماعيا تعمل على تحديده مختلف الأدوار و التوقعات الثقافية، أما المهارات الإدارية فهي تعتبر أدوات

وظيفية و ضرورية من أجل القيام بدور ريادي داخل اقتصاد المعرفة، فالتعليم المقاولاتي يعمل كآلية من أجل دمج النوع الاجتماعي في أدوار تنظيمية و اقتصادية تتماشى مع متطلبات اقتصاد المعرفة، فالمهارات الإدارية و التنظيمية مثل التخطيط ، اتخاذ القرار، إدارة و تسيير المشاريع، القيادة كلها تعتبر ضرورية من أجل بناء و تأهيل الطلبة للدور المقاولاتي الفعال، و من هنا يظهر الاختلاف و التباين بين الجنسين فبعض الذكور يظهرون ثقة و تقاني في إدارة الفريق و المشاريع، في مقابل ذلك نجد بعض الإناث يتوجهن نحو مهارات التنظيم و التواصل و التفاوض، كما قد يواجهن تحديات اجتماعية و ثقافية و قيمة في ممارسة المهارات القيادية.

كما أن مركز تطوير المقاولاتية بجامعة البويرة يعتبر مؤسسة تساهم وظيفيا في دعم و تنمية و تطوير رأس المال البشري لكلا الجنسين، كما يعمل على توفير تجانس وظيفي بين التخصص العلمي و الجندر أو النوع الاجتماعي و الكفاءة، و التعليم المقاولاتي له دور بنيوي في إعادة بناء وتشكيل العلاقة بين الجندر و المهارات الإدارية ما يسمح بتحقيق نوع من التوازن الوظيفي بما يدعم الابداع و الابتكار و الاندماج أكثر في اقتصاد المعرفة، فهذا الدور يساهم في تجاوز الممارسات التقليدية نحو بناء نسق جديد و حديث قائم على الفعالية الوظيفية و الجدارة من خلال تعزيز مشاركة الذكور و الإناث جنبا إلى جنب في منظومة إنشاء المؤسسات المقاولاتية.

و حسب الجدول رقم 31 الذي يوضح العلاقة بين مستوى التحصيل العلمي و المهارات التقنية لبرامج التعليم المقاولاتي، كانت إجابات غالبية الطلبة من المستوى التعليمي ليسانس و ماستر أنهم يميلون لتعلم مهارات تقنية للتعليم المقاولاتي و المتمثلة أولا في التكوين و التدريب حول البحوث و المشاريع التطبيقية و الشراكات الناجحة مما يساعدهم على تحويل المعارف النظرية إلى ممارسات ميدانية ، كما أن فاعلية التدريب و التكوين تتمثل في جودة التدريب و تصميم البرامج و المناهج المقاولاتية الفعالة مع وجود أساتذة مشرفين على التدريب من ذوى الكفاءة و الخبرة مما يسمح بتطوير و تقوية كل المستويات التعليمية على تحقيق التعلم الكلي.

و حسب الجدول رقم 32 يوضح العلاقة بين السن و المهارات الشخصية التي تعلمها الطلبة من برامج التعليم المقاولاتي، أغلب الطلبة قد أكدوا على أهمية مهارة الابداع و الابتكار و هي من المهارات الشخصية أو المقاولاتية و هي واحدة من بين هذه المهارات الأخرى المتمثلة في المخاطرة و القدرة على السيطرة و القدرة على المثابرة و العمل الجاد و الرؤية القيادية و التي يجب التركيز عليها و العمل على

تتميتها و تطويرها لدى الطلبة في أي برنامج من برامج التعليم المقاولاتي، لأنها تعتبر بمثابة جوهر و أساس المهارات الشاملة من أجل تطوير السلوك المقاولاتي.

و منه يتبين أن التفاوت العمري يساهم في بناء و تشكيل عدة مستويات من المهارات الشخصية المقاولاتية في مركز تطوير المقاولاتية بجامعة البويرة، فطلبة العشرينيات لديهم قابلية مرتفعة للابداع و الابتكار و يحتاجون للدعم التنظيمي و هو ما يوفره لهم المركز، أما فئة الثلاثينيات فيمتلكون نوع من التوازن بين الابتكار و القيادة و المثابرة، بينما فئة الأكثر من الأربعين سنة يكتسبون رأس مال كبير من الخبرات مما يعزز و ينمي مهارات المثابرة و العمل الجاد و القدرة على صناعة و اتخاذ القرارات.

و هذا التنوع يشكل رأس مال بشري في غاية الأهمية لنجاح تطبيق مهارات التعليم المقاولاتي من خلال تفعيل آليات التكامل بين الأجيال، و هذا ما يعمل عليه مركز تطوير المقاولاتية من خلال عمليات التدريب و التكوين لمختلف الفئات العمرية دون تمييز، و هذا ما يؤدي لانتقاء الكفاءات الريادية التي تحمل أفكارا لمؤسسات ناشئة قابلة للتجسيد الفعلي نتيجة التمويل الذي تحصل عليه و هو ما يدعم متطلبات اقتصاد المعرفة في الجزائر.

و حسب الجدول رقم 33 الذي يوضح العلاقة بين النشاط و فعالية مهارات التعليم المقاولاتي في تطوير و تنمية اقتصاد المعرفة، تبين توافقا كليا على أن مهارات التعليم المقاولاتي الإدارية و التنظيمية ، التقنية، و الشخصية لها علاقة مباشرة مع الأنشطة الفلاحية والصناعية والخدماتية، مما يساهم في تحويل المعارف و الخبرات المحلية إلى قيمة اقتصادية، و لكي يتم ذلك لا بد من وجود مؤسسات دعم و تطوير المقاولاتية و التي هي موجودة فعلا، و تعمل بطريقة فعالة من حيث المساهمة في التكوين و التمويل مثل مركز تطوير المقاولاتية و الحاضنات و المشاتل، أما سوسيولوجيا فإن اقتصاد المعرفة يعتمد أساسا على تفاعلات الفاعل الاجتماعي و المتمثل في الطلبة، مع وجود البنية المؤسسية والشبكات الاجتماعية والاقتصادية التي تساهم في هذا التفاعل، خاصة مع توفر المهارات اللازمة لذلك، و التي تشكل رأس مال بشري قابل للتحويل إلى نتائج اقتصادية ملموسة خاصة مع وجود شبكات تواصل وتنظيمات محلية داعمة، كما تظهر الدراسة أن الاندماج و التكامل بين هذه القطاعات يحتاج إلى دعم مؤسساتي يربط أفكار الطلبة بالمؤسسات الصناعية و الفلاحية و الورشات والخدمات.

و أكد الطلبة بأن كل المهارات التقنية و الإدارية التنظيمية و الشخصية تعمل على تنمية و تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر، تُظهر وعيا و إدراكيا بأهمية هذه المهارات، لكنها لا تعطي نتائج فعلية و ملموسة إلا إذا تم تدعيمها و تعزيزها بسياسات تمويل و شراكات قطاعية و برامج تدريب تنافسية هذا ما

يدعم و يساهم في تشكيل التحول و الانتقال إلى الجامعة المقاولاتية، لكن بدوره هذا التحول يحتاج إلى دعم مؤسسي وأدوار ميدانية أكثر واقعية، و كخلاصة سوسيولوجية يمكننا القول أن كل المهارات المتعلقة بالتعليم المقاولاتي تمثل شرطا أوليا من أجل الانتقال و التحول الفعلي نحو اقتصاد المعرفة و هو ما يتطلب مواءمة و تكامل و تنسيق بين الفاعل الحقيقي للتنمية و هم الطلبة و البيئة التنظيمية و المؤسسات المعنية بهذا الانتقال كمراكز دعم و تطوير المقاولاتية و الجامعات، كما يجب اعتماد منهج ترابطي و تفاعلي يجمع بين المهارات والدعم المناسب والخصوصيات القطاعية لضمان تحويل المعرفة إلى قيمة مضافة تتمثل في المؤسسات الناشئة.

و حسب الجدول رقم 34 الذي يوضح العلاقة بين المستوى التعليمي ليسانس وماستر وفعالية المهارات الإدارية و التنظيمية و خصوصا وضع الأهداف، التخطيط من أجل إنشاء مؤسسات ناشئة، حيث ظهر من إجابات الطلبة أن مركز تطوير المقاولاتية بجامعة البويرة و حسب برامج التعليم المقاولاتي المتاحة يعمل على تكوين و تدريب الطلبة على التفكير المعمق و توليد افكار مقاولاتية تساعد على لإنشاء اقتصاد المعرفة في الجزائر.

و تعتبر العلاقة بين المستوى التعليمي والمهارات الإدارية علاقة تكامل فالمستوى التعليمي العالي مثل الماستر له القدرة على تنمية و تطوير التفكير الاستراتيجي والمنهجي، بينما يوفر مستوى ليسانس مرونة تنفيذية لذلك يجب بناء البرامج التي تتضمن ممارسات عملية ناجحة، أما من ناحية البنية الاجتماعية فإن المنهج السوسيولوجي يؤكد أن تغيير مستوى المهارات الإدارية يتطلب تفاعلاً بين المؤسسة التعليمية، الأسرة، وسوق العمل لذا فإن إهمال أي من هذه البنى يضعف أثر التعليم الرسمي و سلوكيات التخطيط و وضع الأهداف، و يشكل المستوى التعليمي يشكّل قاعدة معرفية مهمة لكنه لا يكفي بذاته لصنع كفاءات إدارية قادرة على تأسيس مؤسسات فعّالة، فمن أجل تحقيق الفاعلية يتطلب بنية مؤسساتية براغماتية، مناهج هجينة تربط النظرية بالتطبيق، وشبكات اجتماعية داعمة تحوّل المعرفة إلى ممارسة لذلك، يوصى بأن تعمل مراكز تطوير المقاولاتية و بالأخص مركز جامعة البويرة على خلق بيئات تعليمية تتوسّط بين العمق النظري ومرونة التطبيق العملي لضمان إنتاج مبادرين قادرين على التخطيط والعمل بكفاءة داخل اقتصاد المعرفة.

و حسب الجدول رقم 36 الذي يوضح العلاقة بين التخصص العلمي و المهارات الإدارية و التنظيمية المتمثلة في إدارة العلاقات الاجتماعية و الإنسانية، حيث أكد غالبية الطلبة أن مهارات العلاقات

الإنسانية فعالة جدا في المؤسسات الناشئة، و التداخل بين التخصصات العلمية وإدارة العلاقات الاجتماعية و الإنسانية يعتبر شرطا ضروريا لنجاح المشاريع الريادية في سياق اقتصاد المعرفة الجزائري، كما يعتمد نجاح طلبة مركز تطوير المقاولاتية على تكامل المعارف التقنية مع المهارات الاجتماعية وثقافة الدعم المؤسسي، كما يظهر أن الجامعات الجزائرية و على رأسها مراكز تطوير المقاولاتية، يجب أن تتبنى نهجاً تشاركياً من أجل الاندماج أكثر في المجتمع المحلي، و قابلية تبني المشاريع للتنفيذ تتعزز و تتدعم بواسطة المؤسسات المعنية بتطوير المقاولاتية و من خلال تبني نماذج و برامج مقاولاتية فعالة مؤسسة على تنوع التخصصات و الاعتماد على التعلم التجريبي، الإرشاد، التوجيه، تقديم الاستشارات، وقياس التأثيرات الاجتماعية والاقتصادية لضمان استدامة المبادرات الريادية و طرح الأفكار المقاولاتية على مستوى الجامعات و مراكز تطوير المقاولاتية للاندماج أكثر في متطلبات اقتصاد المعرفة.

و حسب الجدول رقم 37 الذي يوضح العلاقة بين الجنس و المهارات التقنية للتعليم المقاولاتي المتمثلة في التحكم في الإجراءات التقنية لإدارة المشروع كالتحرير الإداري، القانون، التسويق، فكانت إجابات الطلبة أن هذه المهارات فعالة جدا، فالعلاقة بين متغير الجنس (الجنس) واكتساب المهارات التقنية ضمن برامج التعليم المقاولاتي تعد فرصة للوصول إلى التدريب التقني وتطبيقه في الحياة العملية، و ذلك في سياق اقتصاد المعرفة في الجزائر وبالأخص لدى طلبة مركز تطوير المقاولاتية بجامعة البويرة.

و تؤدي المعايير الثقافية إلى توجيه رواد المشاريع من الجنسين إلى اختيار مشاريع متنوعة منها الخدماتية و المنتجة، مما يساعد على استخدام المهارات التقنية المعقدة في تسيير المشاريع و نموها بتقنيات عالية القيمة السوقية، و تلعب الجامعة و مراكز دعم و تطوير المقاولاتية دورا محوريا حيث أن مراكز المقاولاتية التي توفر برامج مدمجة بين التقنية والتكوين الشبكي والإرشاد النفسي والقانوني تقلص الفوارق وتزيد من قابلية تطبيق المهارات في المؤسسات الناشئة لضمان فعاليتها و استمرارها.

و تُعدّ الفوارق في اكتساب وتوظيف المهارات التقنية نتيجة لتداخل بين البنى الرسمية مثل البرامج و مناهج التعليم، سياسات التمويل، المؤسسات الدعم، و البنى غير الرسمية مثل القيام بالأدوار حسب النوع الاجتماعي، شبكات اجتماعية، تصورات المجتمع حول العمل الريادي.

أما الجدول رقم 38 الذي يوضح العلاقة بين مستوى التحصيل العلمي و المهارات التقنية للتعليم المقاولاتي المتمثلة في استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في تسيير المؤسسات المقاولاتية الناشئة، فأغلب الطلبة أكدوا على أن مهارة استخدام الوسائل التكنولوجية هي مهارات فعالة جدا، و هذه الكفاءة

التقنية الخاصة بالوسائل التكنولوجية ضرورية للطلبة فهم يظهرون قدرة على استخدام منصات اتصال وإعداد مواد تسويقية إلكترونية بسيطة وإدارة ملفات إدارية، في حين نجد طلبة الماستر لهم كفاءة تطبيقية واستراتيجية، و القدرة على تصميم أنظمة تسيير، استخدام أدوات التحليل المالي و التنبئي الاستشرافي، مع تبني منصات تسويق رقمي حديثة، أما تعاملهم مع متطلبات اقتصاد المعرفة، فلهم قدرة على تحويل المعارف إلى منتجات و خدمات معرفية قابلة للتسويق معتمدين على البنية التحتية والتدريب ولكنه غالباً يحتاج إلى شراكات أو توجيهات لكي يطوروا مشاريعهم إلى مستوى اقتصاد المعرفة.

الجدول رقم 39 الذي يوضح العلاقة بين النشاط و المهارات التقنية للتعليم المقاولاتي المتمثلة في اقتراح أفكار جديدة لإنشاء مؤسسات ناشئة و اختيار أحسنها، حيث أجاب غالبية الطلبة أن مهارة اقتراح أفكار جديدة لإنشاء مؤسسات ناشئة تعتبر مهارة فعالة جداً، ما يدل على وجود علاقة متبادلة بين القطاعات الفلاحية، الصناعية، والخدماتية في بناء أفكار مؤسسات ناشئة مبتكرة لدى طلبة مركز تطوير المقاولاتية بجامعة البويرة، يستند التحليل إلى واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر، حيث يشكل الدمج بين هذه القطاعات رافعة اقتصادية واجتماعية فعالة لخلق مشاريع ناجحة ومستدامة ما يساعد بالاندماج في اقتصاد المعرفة، فالعلاقة بين القطاعات تتمثل في أن النشاط الفلاحي يعتبر قاعدة إنتاجية مهمة، ما يوفر فرصاً لإنشاء مشاريع تعتمد على تثمين المنتجات الزراعية، والتحويل الغذائي، وتحديث العمليات عبر الرقمنة والابتكار، أما النشاط الصناعي فيوفر أرضية مناسبة لتحويل الموارد الفلاحية والمواد الأولية إلى منتجات ذات قيمة مضافة، كما يسمح بتطوير سلاسل إنتاج محلية وتكنولوجيات صديقة للبيئة، في حين نجد النشاط الخدماتي يمثل حلقة وصل أساسية بين كل القطاعات من خلال اللوجستيك، التسويق الرقمي، التمويل، التوزيع، والتدريب، كما يساهم هذا القطاع في تسهيل حركة المنتجات والخدمات كل هذه الأنشطة تعمل على تنمية و خدمة اقتصاد المعرفة في الجزائر.

الجدول رقم 42 الذي يوضح العلاقة بين التخصص العلمي و المهارات الشخصية لبرامج التعليم المقاولاتي و المتمثلة في الاعتماد على مبدأ المبادرة و المخاطرة و تحمل المسؤولية في تسيير المشاريع المقاولاتية، و بعد ملاحظة إجابات الطلبة تبين أن غالبيتهم اعتبروا مبدأ المبادرة و المخاطرة و تحمل المسؤولية في تسيير المشاريع المقاولاتية مهارات فعالة جداً في تنمية و تطوير اقتصاد المعرفة، و توضح العلاقة بين التخصص العلمي والسلوك المقاولاتي أن الهوية الأكاديمية للطالب تُعيد تشكيل تمثلاته التي تتعلق بمبادئ للمخاطرة والمبادرة وتحمل المسؤولية ضمن نسق التعليم المقاولاتي، فطلبة و يميلون إلى تبني رؤية مبنية على التحليل المالي والاستشراف الاستراتيجي للمخاطر، ما يعكس تراكم رأس

مال معرفي اقتصادي يسهم في تعزيز قدرتهم على اتخاذ القرارات و يمنحهم فعالية في ممارسة الفعل المقاولاتي، كما لهم توجه براغماتي يركز على تحويل الابتكار إلى مشروع ملموس، و مدعوما بمهارات تقنية تتيح التنفيذ والتجريب أكثر من التخطيط النظري، و يمثلون بعداً تكاملياً ضمن المنظومة المقاولاتية من خلال امتلاكهم لرأس مال ثقافي واتصالي يساعد في بناء شبكات التعاون وتحمل المسؤولية داخل فرق و جماعات العمل هذا التفاعل بين الرأس المال البشري (رأس ما اقتصادي و اجتماعي) و العملي يشكل بيئة سوسيولوجية تحفز على المبادرة و العمل الجاد لإنجاح استثماره في إطار تعليمي منظم. فالتعليم المقاولاتي يعمل كوسيط تعديلي يُعيد توزيع فرص المشاركة في اقتصاد المعرفة عبر تنمية المهارات المشتركة بين التخصصات المختلفة، فكلما كان التكوين قائماً على التعلم بالممارسة و إتاحة المجال للتجريب، ازدادت قدرة الطلبة على مجابهة المخاطرة وتحمل المسؤولية في مشاريع ناشئة، و يؤكد التحليل أن التخصص العلمي له علاقة بمستوى المبادرة والمخاطرة وتحمل المسؤولية، لكن هذه العلاقة تصبح أكثر فاعلية عندما يتم دمجها ضمن منظومة تعليمية تتبنى فلسفة الاقتصاد المعرفي و تفتح المجال للابتكار التشاركي، فالتعليم المقاولاتي هو مشروع إعادة تشكيل ثقافي ومعرفي للجامعة من خلال إشراك الطالب الذي يعتبر كفاعل اقتصادي واجتماعي في آن واحد، قادر على قيادة التوجهات الحديثة نحو اقتصاد المعرفة من خلال إنتاج أفكار جديدة تفتح المجال لإنشاء مؤسسات ناشئة أكثر تنافسية و قدرة على رفع المخاطرة و التحدي.

و الجدول رقم 44 الذي يوضح العلاقة بين السن و تقييم جميع مهارات التعليم المقاولاتي الإدارية أو التنظيمية و التقنية و الشخصية، فمن خلال إجابات الطلبة تبين لنا أن جميعهم أكدوا على فعالية عالية جدا لكل مهارات التعليم المقاولاتي في تطوير اقتصاد المعرفة، و سن العشرين يتميز بالإبداع التقني، والثلاثين بالفعالية التنظيمية، والأربعين بالنضج القيادي والاستراتيجي و هو ما يشكل الدمج بين هذه الفئات كعنصر للقوة التعليمية، و هذا ما يتطلبه الاقتصاد القائم على المعرفة فالاختلاف في السن يسمح بتكامل الابتكار الشبابي والخبرة العملية، ما يعزز إنشاء مشاريع مقاولاتية مستدامة.

فالتعليم المقاولاتي في سياق اقتصاد المعرفة يتطلب دمج التفاعلات العمرية كآلية لتوليد التعلم المتبادل، فالشباب يوفرون ديناميكية الابتكار الرقمي والتجريب، بينما يقدم الأكبر سناً إطاراً للاستقرار والتوجيه والتخطيط الاستراتيجي، و من هذا المنظور تتجلى الفروقات العمرية كعنصر بنيوي في إنتاج فاعلية المقاول، لا كمصدر لتفاوت أو تمييز، و تشير المعطيات الميدانية إلى أن الطلبة، بمختلف أعمارهم، يتفاعلون بشكل متفاوت مع برامج التعليم المقاولاتي حسب حاجاتهم الاجتماعية و تمثلاتهم

لريادة الأعمال بتحويل المعرفة إلى مشروع ذي جدوى اقتصادية واجتماعي و هذا ما يعتبر من متطلبات اقتصاد المعرفة، و يشكل السن بعدا سوسولوجياً مركباً يؤثر على المهارات الشخصية و التقنية و الإدارية ضمن منظومة اقتصاد المعرفة، و كلما تم دمج هذه الفئات في إطار تعليمي تشاركي، زادت قدرة الجامعة على إنتاج مقاولين يمتلكون كفاءات عالية قادرة على مواجهة التحولات الاقتصادية و الاجتماعية في الجزائر و هو ما يساعد على الانتقال للاقتصاد المعرفي.

الجدول رقم 45 الذي يوضح العلاقة بين مستوى التحصيل العلمي و مساهمة برامج التعليم المقاولاتي في تنمية و تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر لاحظنا أن إجابات الطلبة كانت متنوعة كل حسب مستواه العلمي لكنهم أكدوا أن مهارات إنشاء المؤسسات و تطوير تنافسيتها الاقتصادية، تطوير الإنتاج المعرفي و النشر العلمي، تشجيع الابداع و الابتكار و براءات الاختراع، توفير الوظائف و فرص العمل تعتبر مهارات تساهم في تنمية و تطوير اقتصاد المعرفة، فالمستوى التعليمي بعد أساسي في بناء التمثلات اتجاه ريادة الأعمال و الابتكار والمبادرة الاقتصادية، فطلبة الماستر يمتلكون قدرة أعلى على تحويل المعرفة النظرية إلى مشاريع عملية مقارنة بطلبة الليسانس و ذلك نتيجة تراكم الخبرة العلمية و البحثية وتعمق الفهم بمنطق اقتصاد المعرفة.

و يساهم التعليم المقاولاتي في توفير بيئة حاضنة للابتكار العلمي من خلال تشجيع براءات الاختراع والبحث التطبيقي الميداني، وتعزيز قدرات الطلبة على النشر العلمي المنتج للمعرفة، و يتضح أن هذه الديناميكية غالبا ما يتميز بها طلبة الماستر بسبب انخراطهم في أنشطة بحثية، بينما يحتاج طلبة الليسانس إلى المرافقة من أجل الرفع من قدراتهم و مهاراتهم الابداعية و الابتكارية.

و على ضوء المعطيات الميدانية، يمكن القول إن المستوى التعليمي له علاقة باستعدادات الطلبة و فعالية التعليم المقاولاتي التي تبين مدى قدرة الجامعة و مراكز تطوير المقاولاتية على دمج جميع الطلبة أو على شكل فرق في مشاريع عملية تعزز الابتكار وتدعم التشغيل وتساهم في بناء اقتصاد معرفة تنافسي في الجزائر.

4- عرض و مناقشة نتائج الفرضيات الفرعية على ضوء الدراسات السابقة و المقاربات النظرية.

4-1- عرض و مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الأولى:

لبرامج التعليم المقاولاتي مساهمة فعالة في تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر.

بعد التحليل الإحصائي و السوسيولوجي للجداول المتعلقة بالفرضية الأولى و حسب النتائج التي توصلنا إليها من خلال معرفة العلاقة بين بعدي برامج التعليم المقاولاتي و علاقتها باقتصاد المعرفة في الجزائر، و وفق الدراسة الميدانية في مركز تطوير المقاولاتية بجامعة البويرة، و التي شملت 51 طالبا ممن استفادوا من التكوين و استوفوا شروط المشروع الناجح و التي كانت نتائجها كما يلي:

- تبين لنا من خلال دراسة و تحليل الإجابات أن هناك توافق كبير من الطلبة على وجود برامج متنوعة للتعليم المقاولاتي في الجامعة تساهم في تنمية و تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر، و تتمثل هذه البرامج في التوعية و التحسيس بأهمية المقاولاتية و مهام المقاول، و كيفية إنشاء المؤسسات من خلال التكوين و التدريب و التحكم في المهارات التقنية و الإدارية و الإنسانية، و من البرامج التي توفرها الجامعة كيفية تطوير و تنمية المؤسسات كتلبية و توفير الاحتياجات الخاصة بالمالكين لهذه المؤسسات و مسيرتها، و تطوير المهارات عن طريق التشاور و التناوب و تبادل الأفكار و الخبرات بين الطلبة و مدربيهم، و تتضمن هذه البرامج أيضا العديد من التصورات و المقترحات و النماذج و الأفكار، و أوضح الطلبة تلقيهم برامج فعالة في التعليم المقاولاتي حيث تتوفر على محتويات تشمل ريادة و إدارة الأعمال الصغيرة، إنشاء المشاريع الجديدة، الابتكار و الابداع، رأس المال المخاطر، حق الامتياز، تطوير المنتجات الجديدة، التسويق المقاولاتي، تخطيط المشروعات الناشئة، الشركات العائلية، استراتيجية الأعمال، سياسة الابداع، الريادة الجماعية.

و تتمثل فعالية برامج التعليم المقاولاتي في فهم أسس الاقتصاد المعرفي، و الفرص و الخيارات المتاحة، و إتقان المهارات الأساسية و الضرورية من أجل نجاحهم في اقتصاد الأعمال الحرة، فنوعية البرامج تتماشى و متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة و هذا ما يسمح بتنمية و تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر.

و توافقت نتائج الفرضية الأولى جزئيا مع دراسة الجودي محمد علي و هي أطروحة دكتوراه بعنوان **نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة.**

أما الإشكالية فهي إبراز أهمية الارتباط بين برامج التعليم المقاولاتي و تنمية روح المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين بطرح الإشكالية العامة التالية: ما مدى مساهمة التعليم المقاولاتي في تطوير روح المقاولاتية لدى طلبة الجامعات؟

و تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي و المنهج القياسي (الإحصائي)، و برنامج SPSS، و التقنية المستعملة لجمع البيانات هي الاستمارة بناء على نموذج Hisrich & Peters .

و مجتمع البحث الأصلي فيتكون من 165 طالبا وزعت الاستمارة على 132 طالب.
و كانت نتائج الدراسة كما يلي:

- تعد المقاولاتية ظاهرة متعددة الأبعاد و أساسها الابداع و المخاطرة، و ركزت المقاربة الاقتصادية على وظائف المقاول، أما المقاربة السيكلوجية اهتمت بدراسة خصائصه، و مقارنة النشاط المقاولاتي فقد اهتمت بدراسة دور المقاول في الاقتصاد و المجتمع.
- هدف التعليم المقاولاتي تزويد الطلبة بالمعارف و اكتسابهم مهارات تشجعهم على العمل المقاولاتي،
- تركز برامج التعليم المقاولاتي في مضامينها على استراتيجيات التعليم الابداعية، كدراسة الحالة، التعليم بالتجربة، التعليم التعاوني.

و بمناقشة نتائج الفرضية الأولى من منظور المقاربة النظرية المتمثلة في **البنائية الوظيفية** التي ترى أن المجتمع هو عبارة عن نسق من الأفعال المنظمة، و يتكون هذا النسق من مجموعة من المتغيرات و الأبعاد المترابطة فيما بينها بنائيا و المتسائدة مع بعضها وظيفيا، فالتعليم المقاولاتي الجامعي يعتبر نسقا سوسو- اقتصادي مفتوح و الذي يتميز بمجموعة من العلاقات المترابطة و المتسائدة وظيفيا بين مختلف أجزائها، و الذي يستمد مدخلاته من بيئته الخارجية التي تمثل نسق اقتصاد المعرفة حسب دراستنا هذه.

فالتعليم المقاولاتي الجامعي عبارة عن نسق سوسيو- اقتصادي ديناميكي يتغير و يتطور باستمرار، كما أن النسق الديناميكي يعتبر غير ستاتيكي نسبيا لكنه نشط و متغير في نفس الوقت، هذا ما يسمح لنا أن نربط بينه و بين اقتصاد المعرفة كنسق أكبر منه، و بينه و بين المؤشرات الموجودة ضمن هذا المجتمع السوسيو اقتصادي مثل الابداع و الابتكار، براءات الاختراع، الإنتاج و النشر العلمي و هي مؤشرات و متطلبات اقتصاد المعرفة.

و بناء على ما تقدم من العرض و التحليل و المناقشة المتعلقة بالفرضية الفرعية الأولى التي مفادها " لبرامج التعليم المقاولاتي مساهمة فعالة في تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر " و على ضوء الدراسات السابقة و المقاربة النظرية نستنتج أن الفرضية تحققت فعلا و أن برامج التعليم المقاولاتي تساهم بفعالية في تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر.

4-2- عرض و مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثانية:

- لأساليب و طرائق التعليم المقاولاتي الجامعي نجاعة في تنمية و تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر.

بعد القيام بالتحليل الاحصائي و السوسيولوجي للجدول و على ضوء الفرضية الثانية يمكننا القول أن غالبية الطلبة أكدوا على أن الأساليب التي يستعملها الأساتذة في تدريس برامج التعليم المقاولاتي كانت فعالة جدا، لأن الأساليب كانت واضحة و تختلف باختلاف الهدف الأساسي الذي تعمل المؤسسات الوصول إليه و تحقيقه، و تتمثل في استراتيجيات و وسائل تساعد الطلبة على فهم و استيعاب ماهية المقاولاتية و كل البرامج المتعلقة بالتعليم المقاولاتي، كما تسمح هذه الأساليب بتوصيل مختلف التجارب و الأفكار و المعارف حول كيفية بناء الأفكار المقاولاتية أو الانطلاق في إنشاء و تأسيس المؤسسات الناشئة، و الأساليب التي يستعملها الأساتذة في التدريس هي المؤتمرات و المحاضرات و تقديم العروض بواسطة الأجهزة السمعية البصرية، و غيرها من الأساليب التي تشجع الطلبة على البحث و الابداع و الابتكار.

و يعتمد أساتذة التعليم في الجامعة و مركز تطوير المقاولاتية على أساليب حديثة في تلقين برامج التعليم المقاولاتي، و هذا ما ساعد الطلبة للتوجه نحو الأنشطة الفلاحية و الصناعية و الخدمات بدرجات مختلفة، و أصبحوا يفكرون بشكل جاد في الانطلاق في مشاريعهم المصغرة نتيجة التحفيزات المادية و المعنوية التي تلقوها من المركز، هذا الأخير الذي يعمل على تحويل المعارف الأكاديمية إلى مشاريع منتجة، و هو بذلك لا يعمل على تخرج مقاولين فحسب بل يساهم في بناء رأس المال الاجتماعي و البشري الذي يمتلك مؤهلات و خبرات و له القدرة على قيادة التحول و الانطلاق نحو تفعيل اقتصاد المعرفة، و الابتكار و المعرفة من أهم سماته و ركائزه.

و أساليب التدريس تحولت من نقل المعارف بطريقة تقليدية إلى الابداع و الابتكار و قد تحقق هذا التحول بفضل الاعتماد على الأساليب الابداعية التي تعمل على تحفيز الابتكار و العمل الجماعي و بروح الفريق في حل المشكلات، و هو ما يتطلبه مجتمع المعرفة و المعلومات الدقيقة و الابتكار و هو ما ينتج عنه بناء اقتصاد المعرفة، الذي يعتمد على الابداع و الابتكار ما يؤثر في تصورات الأفراد باعتبارهم رواد أعمال محتملين.

و أكد الطلبة على نجاعة أساليب تقديم الطلبة لأفكار ابداعية و ابتكارية لإنشاء مؤسسات ناشئة لأن مركز تطوير المقاولاتية عمل على تطوير القدرات الابداعية و الابتكارية لديهم من خلال تبني أفكارهم المقاولاتية و فهم استراتيجيات الطلبة و تطوير قدراتهم الابتكارية في مجال المقاولاتية و إنشاء المؤسسات وفق الرؤية الاستراتيجية الجديدة التي تبنتها الدولة الجزائرية للتحول نحو اقتصاد المعرفة.

و توافقت نتائج الفرضية الثانية جزئيا مع دراسة مداني وفاء:¹ بعنوان التعليم العالي و أثره على تنمية روح المقالة في الجزائر، و هي أطروحة دكتوراه و التي طرحت فيه الإشكالية التالية: كيف يساهم التعليم العالي في تنمية روح المقالة لدى الطالب الجامعي؟

و استخدم الباحث المنهج الوصفي و برنامج (SPSS)، و تم استعمال العينة العشوائية الطبقية مكونة من 292 طالبا من أصل 1202 الذين يمثلون المجتمع الأصلي، و استخدام تقنيات لجمع المعطيات و هي الاستبيان و المقابلة.

و تم التوصل للنتائج الآتية:

- يوجد مستوى عالي من روح المقالة لدى الطلبة محل الدراسة.
- هناك أثر ذو دلالة إحصائية بين أبعاد التعليم العالي و تنمية روح المقالة لدى عينة الدراسة أي أن الفرضية الرئيسية قد تحققت.

- يوجد أثر ذو دلالة إحصائية لكل من أبعاد التعليم العالي (برامج التعليم، أساليب التدريس، دار المقاولاتية) على تنمية روح المقالة لدى عينة الدراسة أي أن الفرضيات الفرعية قد تحققت.

و بمناقشة نتائج الفرضية الثانية من منظور المقاربة المعرفية أو نظرية الجشتالت (نظرية التعلم الكلي)، و ترى أن الأفراد يتفاعلون مع الكل ، و هي مبنية على فرضية مفادها أن أفضل الخبرات و المعارف التي تقدم للطلّاب لا بد أن تقدم له بطريقة كلية و متكاملة، فالخبرة الكلية هي أولا، ثم تقديم بعد ذلك مجموعة الأجزاء أو وضعها مع بعض للوصول إلى الكل المتكامل، فالجشتالت عبارة عن حالة ذهنية تكمن في المتعلم (الطالب) فهو مطالب بأن يجعل الأشياء المترابطة مع بعضها البعض وفق تصور كلي حتي يسهل عليه فهمها و إدراكها. و من قوانين الإدراك التي وضعها علماء الجشتالت قانون الاستمرارية حيث تقوم على مبدأ تقديم الدروس و المواضيع بطريقة تمكن الطلبة من ملاحظتهم للتسلسل و الترابط المنطقي بين الدروس المقدمة لهم؛ و قانون الشكل و الأرضية فعلى الأساتذة أن يحددوا أساليب التعليم المناسبة في تقديم الدروس للطلّبة، حتى يتمكنوا من فهم البرامج الدراسية بشكل أفضل.

فهذه المقاربة النظرية أكدت على ضرورة الاعتماد على الطرق و الأساليب الفعالة في التدريس وفق رؤية شاملة و متكاملة، بهدف استيعاب الطلبة لأكبر قدر من المعلومات و المفاهيم المتعلقة ببرامج

¹ مداني وفاء، مرجع سابق.

التعليم، و هذه الرؤية تتماشى و متطلبات اقتصاد المعرفة الذي يعتمد على المعرفة كأساس لبناء مجتمع متطور في جميع مجالات الحياة.

و بناء على ما تقدم من العرض و التحليل و المناقشة المتعلقة بالفرضية الفرعية الثانية التي مفادها " لأساليب و طرائق التعليم المقاولاتي الجامعي نجاعة في تنمية و تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر، و على ضوء الدراسات السابقة و المقاربة النظرية نستنتج أن الفرضية تحققت فعلا و أن أساليب و طرائق التعليم المقاولاتي الجامعي تساهم بنجاعة و فعالية في تنمية و تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر.

4-3- عرض و مناقشة النتائج المتعلقة بالفرضية الثالثة:

- تساهم مهارات التعليم المقاولاتي بفعالية في تنمية و تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر.

بعد القيام بالتحليل الاحصائي و السوسيولوجي للجدول و على ضوء الفرضية الثالثة لاحظنا أن غالبية الطلبة استفادوا من مهارات التعليم المقاولاتي الإدارية و التنظيمية، و التقنية و الشخصية خلال مساهمهم الدراسي و التكويني ما ساهم في مساعدتهم على توليد أفكار في شكل مؤسسات ناشئة تدعم الاقتصاد المعرفي، واعتبروها ذات أهمية قصوى مثل مهارات تسيير و إدارة المشاريع المقاولاتية، و المهارات الإدارية أدوات وظيفية للقيام بدور ريادي ضمن اقتصاد المعرفة، فالتعليم المقاولاتي يعمل كآلية من أجل دمج النوع الاجتماعي في أدوار تنظيمية و اقتصادية تتماشى مع متطلبات اقتصاد المعرفة، فالمهارات الإدارية و التنظيمية مثل التخطيط ، اتخاذ القرار، إدارة و تسيير المشاريع، القيادة كلها تعتبر ضرورية من أجل بناء و تأهيل الطلبة للدور المقاولاتي الفعال، و يظهر الطلبة ثقة و تقاني في إدارة الفريق، التنظيم و التواصل و التفاوض، وممارسة المهارات القيادية.

و لاحظنا أن الطلبة ركزوا على أهمية المهارات الشخصية التي تعلموها من برامج التعليم المقاولاتي، منها مهارة الابداع ، الابتكار ، المخاطرة ، القدرة على السيطرة ، القدرة على المثابرة و العمل الجاد، الرؤية القيادية و التي يجب التركيز عليها و العمل على تنميتها و تطويرها، لأنها تعتبر بمثابة جوهر و أساس المهارات الشاملة من أجل تطوير السلوك المقاولاتي، و أكد الطلبة أن كل المهارات التقنية و الإدارية التنظيمية و الشخصية تعمل على تنمية و تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر، مما يعطي وعيا و إدراكيا بأهمية هذه المهارات، لكنها لا تعطي نتائج فعلية و ملموسة إلا إذا تم تدعيمها و تعزيزها بسياسات تمويل و شراكات قطاعية و برامج تدريب تنافسية هذا ما يدعم و يساهم في القول أن كل مهارات التعليم المقاولاتي تمثل شرطا أوليا من أجل الانتقال و التحول الفعلي نحو اقتصاد المعرفة و هو ما يتطلب

مواعمة و تكامل و تنسيق بين الفاعل الحقيقي للتنمية و هم الطلبة و البيئة التنظيمية و المؤسسات المعنية .

و تتمثل فعالية المهارات الإدارية و التنظيمية في وضع الأهداف، التخطيط لإنشاء مؤسسات ، حيث أشار الطلبة أن مركز تطوير المقاولاتية بجامعة البويرة و حسب برامج التعليم المقاولاتي المتاحة يعمل على تكوين و تدريب الطلبة على التفكير المعمق و توليد افكار مقاولاتية و تكامل المعارف التقنية مع المهارات الاجتماعية وثقافة الدعم المؤسساتي، و أكد الطلبة أن مهارات العلاقات الاجتماعية و الإنسانية فعالة جدا في المؤسسات الناشئة، و تعد شرطا ضروريا لنجاح المشاريع الريادية في سياق اقتصاد المعرفة الجزائري، كما يعتمد نجاح طلبة مركز تطوير المقاولاتية ، و أشار الطلبة على فعالية المهارات التقنية المتمثلة في التحكم في الإجراءات التقنية لإدارة المشروع كالتحرير الإداري، القانون، التسويق، استخدام الوسائل التكنولوجية الحديثة في تسيير المؤسسات المقاولاتية الناشئة، و هذه الكفاءة التقنية الخاصة بالوسائل التكنولوجية ضرورية للطلبة فهم يظهرون قدرة على استخدام منصات اتصال وإعداد مواد تسويقية إلكترونية بسيطة وإدارة ملفات إدارية، و هي كفاءة تطبيقية واستراتيجية، القدرة على تصميم أنظمة تسيير، استخدام أدوات التحليل المالي و التنبئي الاستشرافي، مع تبني منصات تسويق رقمي حديثة، و مع متطلبات اقتصاد المعرفة، فلهم قدرة على تحويل المعارف إلى منتجات و خدمات معرفية قابلة للتسويق معتمدين على البنية التحتية والتدريب ولكنه غالباً يحتاج إلى شراكات أو توجيهات لكي يطوروا مشاريعهم إلى مستوى اقتصاد المعرفة.

كما أكد الطلبة على فعالية جميع مهارات التعليم المقاولاتي الإدارية و التنظيمية و التقنية و الشخصية ، كالإبداع التقني، و الفعالية التنظيمية، و بالنضج القيادي والاستراتيجي ، و هذا ما يتطلبه الاقتصاد القائم على المعرفة و يسمح بتكامل الابتكار والخبرة العملية، ما يعزز إنشاء مشاريع مقاولاتية مستدامة ضمن إطار اقتصاد المعرفة.

و توافقت نتائج الفرضية الثالثة جزئيا مع دراسة بن وريدة حمزة:¹ بعنوان التعليم المقاولاتي و تأثيره في تفعيل الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين، دراسة ميدانية لعينة من الطلبة الخريجين بجامعات الشرق الجزائري، و هي أطروحة دكتوراه، أما الإشكالية العامة للدراسة فهي: ما أثر التعليم

¹ بن وريدة حمزة، مرجع سابق.

المقاولاتي على تفعيل الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين في كل من جامعة 20 أوت 1955 و المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف بميلة؟

و تندرج تحت هذه الإشكالية العامة تساؤلات فرعية تتعلق بأثر المهارات التقنية الإدارية الشخصية على تفعيل الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين بالمؤسستين محل الدراسة؟

و تم استخدام المنهج الوصفي التحليلي و منهج دراسة الحالة لتفسير العلاقة بين المتغيرات، و تقنية الاستمارة الورقية و الإلكترونية، إضافة إلى برنامج SPSS.

أما مجتمع البحث الأصلي فبلغ عدد أفراد 2000 وحدة موزعة بين المؤسستين بـ 1200 طالب من جامعة سكيكدة، و 800 طالب من المركز الجامعي بميلة، و تم تحديد العينة بحجم 739 طالبا منهم 506 طالبا من جامعة سكيكدة و 233 طالبا من المركز الجامعي بميلة.

أما نتائج الدراسة فكانت كما يلي:

بالنسبة للفرضية العامة أو الرئيسية فقد أظهرت النتائج وجود علاقة طردية و بدرجة ضعيفة لتأثير التعليم المقاولاتي في تفعيل الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين في المؤسستين أي وجود تطابق بين النتائج النظرية و التطبيقية.

أما نتائج الفرضيات الفرعية فكانت كما يلي:

- تسعى الجزائر لإرساء أسس الاقتصاد الحر عن طريق تشجيع المبادرات الفردية و حرية المنافسة، بسن مجموعة قوانين و تشريعات توفر إطارا تنظيميا لتعزيز المقاولاتية، و المتمثل أساسا في أجهزة الدعم و المرافقة و ما تقدمه من خبرات لمرافقة أصحاب المشاريع المقاولاتية.

- هدف التعليم المقاولاتي تزويد الطلبة الجامعيين بالمعارف و المهارات لانخراطهم في الأعمال المقاولاتية على أوسع نطاق، كما يركز تعليم المقاولاتية على الوعي الفردي و اقتناص الفرص و المبادرة و المخاطرة و الاستقلالية لتطوير جيل جديد من رواد الأعمال.

- تركز منهجيات التعليم المقاولاتي في محتوياتها على استراتيجيات التعليم الابداعية، كدراسة الحالة ، التعلم بالتجربة، التعليم التعاوني ، لهذا وجب بناء برامج التعليم المقاولاتي وفق مراحل علمية مدروسة تتكيف مع حاجيات الطلبة لغرس السلوكيات المقاولاتية فيهم.

- يوجد اختلاف بين الباحثين في تحديد مضمون و محتويات التعليم المقاولاتي، و لكل واحد منهم وجهة نظر عما يجب تلقينه للطلبة الجامعيين لتعزيز سلوكهم المقاولاتي، كما تبقى المهارات التقنية و الإدارية و الشخصية عناصر مشتركة في برامج التعليم المقاولاتي.

و هناك دراسة ثانية تتوافق جزئيا مع جزء من نتائج الفرضية الثالثة من خلال متغير اقتصاد المعرفة و هي دراسة بن جدو بن علي¹ ، أطروحة دكتوراه بعنوان دور الاقتصاد المعرفي في تحسين أداء الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية، دراسة حالة لعينة من المؤسسات الجزائرية، و تهدف الدراسة لمعرفة واقع اعتماد مفهوم الاقتصاد المعرفي من قبل المؤسسة الاقتصادية الجزائرية، و تأثير ذلك على تحسين أداء المورد البشري و دراسة الارتباط و التأثير بين مؤشرات الاقتصاد المعرفي، و أداء الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية الجزائرية.

و بناء على ما سبق تم طرح الإشكالية الرئيسية: ما دور الاقتصاد المعرفي في تحسين أداء الموارد البشرية بالمؤسسات الاقتصادية للصناعات الغذائية في الجزائر؟

و استخدم الباحث المنهج الوصفي و منهج دراسة الحالة، و التقنيات المستعملة هي الاستبيان ، و برنامج SPSS، و تم تحديد مجتمع البحث المكون من المؤسسات الاقتصادية الناشطة في قطاع الصناعات الغذائية بولاية الجزائر و البلدية، و تم الاعتماد على العينة القصدية و تتكون من 80 مؤسسة، تم توزيع 80 استمارة تم استرجاع 69 فقط.

و بناء على فرضيات الدراسة تم التوصل للنتائج التالية:

- تطور ملحوظ لمؤشر تكنولوجيا المعلومات في الجزائر، من خلال تزايد عدد المشتركين في الهاتف الثابت (الانترنت) و المحمول.
- تزايد مستمر لمؤشر التعليم في الجزائر في الأطوار التعليمية الثلاثة، و في الطور الجامعي إضافة إلى تزايد عدد المتعلمين في التكوين المهني وذلك نتيجة لزيادة بناء الهياكل التعليمية.
- تحسن مؤشر الإبداع و الابتكار الصادر عن الجامعات الجزائرية و المعاهد العلمية، إضافة إلى تزايد براءات الاختراع و الملكية الفكرية، و كذلك الأعمال الأدبية كما تزايد عدد شهادات الحيازة النباتية، و تسجيل العلامات التجارية المقدمة للمعهد الوطني للملكية الصناعية.
- يوجد علاقة ارتباط بين الاقتصاد المعرفي و أداء الموارد البشرية.
- توجد علاقة تأثير طردية و موجبة بين الاقتصاد المعرفي و أداء الموارد البشرية.

و بمناقشة نتائج الفرضية الثالثة من منظور المقاربة النظرية لجوزيف شومبيتر الذي اهتم في نظريته هذه على الابتكار و الاختراع و الابداع و مختلف التجديدات الفنية و اعتبرها من العوامل

¹ بن جدو بن علي، مرجع سابق.

الاستراتيجية لتحقيق التنمية الاقتصادية، و بين أن المقال هو ذلك الرائد في القيام بعمليات الابتكار و تطبيقها و له دور وظيفي هام في هذه العملية ما ينتج عنها تحقيق الفوائد و الأرباح، كما ركز شومبيتر في نظريته هذه على جانبين مهمين هما: المصدر الأول للريح و يرتبط بأهمية الابتكار و الاختراع العقلي في العملية التنموية؛ و المصدر الثاني: الدور الوظيفي للمقال و الذي يتضمن المبادرة و المخاطرة بوضع الابتكارات.¹

و يقول **Schumpeter** أن النمو و التطور ليس أمرا مستحيلا أو صعبا و أن المال ليس هو المحرك الأساسي لعملية التغيير، و أن التغيير الاقتصادي يظهر بوضوح في الابداع و الابتكار و لا يحدث هذا إلا بواسطة المقال، لهذا فقد اعتبره **Schumpeter** أنه هو الفاعل الرئيسي للنمو و التطور الحاصل على المستويين الاقتصادي و الاجتماعي كما بين ان المقال يعتبر بمثابة المبتكر و المنتج للأفكار و الثروة، و أن مبدأ المخاطرة من سماته و صفاته الأساسية و من خلال ابتكاراته و ابداعاته يعمل على كسر الروتين و الجمود الذي يسود النظام، و هو ما أطلق عليه مصطلح " التدمير الخلاق"، كما حدد **Schumpeter** خمسة أنواع للابتكار و هي كما يلي: تقديم سلع و خدمات جديدة للمستهلك؛ العمل على إدخال طرق جديدة في عملية الإنتاج؛ العمل على فتح أسواق جديدة؛ السيطرة و الإستيلاء على مصادر جديدة للتزود بالمواد الأولية أو السلع النصف مصنعة؛ القيام بتنظيمات جديدة في أي صناعة.²

و من منظور النظرية التنظيمية فقد بين **Druker** أن المقاولاتية هي عبارة عن سلوك و هذا السلوك يكون موجها لتحقيق أهداف كتوقعات تغيرات الأسواق أو استغلالها، كما ينظر للمقال كفرد فاعل يعمل على تحقيق التغيير المنشود في حين تواجهه نتائج غير مؤكدة، فالتغيير هي سمة سمات المقال أي رواد الأعمال المبتكرون، و لهذا فإنه يرى الابتكار من الأدوات المحددة للمقال و هي وسيلة للتغيير كفرصة جديدة للريح، و يرى **Druker** أن المقاولاتية هي سلوك و تطبيق لتقنيات و أساليب الإدارة، و أن الفرد المقال عبارة عن شخص يبدأ مشاريعه برأسماله الخاص انطلاقا من مشاريع صغيرة حيث يعمل على تغيير القيم و تطوير و تنمية طبيعته، و هو ما يساهم تنمية و تطوير اقتصاد المعرفة.

و بناء على ما تقدم من العرض و التحليل و المناقشة المتعلقة بالفرضية الفرعية الثالثة التي مفادها " تساهم مهارات التعليم المقاولاتي بفعالية في تنمية و تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر، و على

¹ بن يحي زهير: مرجع سابق، ص 34.

ضوء الدراسات السابقة و المقاربات النظرية نستنتج أن الفرضية تحققت فعلا حيث تساهم مهارات التعليم المقاولاتي بفعالية في تنمية و تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر.

5- مناقشة النتائج على ضوء أهداف الدراسة:

من خلال الدراسة الميدانية التي قمنا بإجرائها و النتائج التي تم الحصول عليها من التحليل الإحصائي و السوسيولوجي باتباع المنهج العلمي و باستعمالنا للتقنيات المناسبة و على ضوء الفرضيات التي تم طرحها يمكننا القول أن دراستنا قد حققت أهدافها وفق ما تم طرحه في بداية البحث و ذلك باختبار الفرضيات الفرعية بالفهم و التعمق لمتغيرات و أبعاد و مؤشرات الدراسة و قد تحقق ما يلي:

- تم تحديد العوامل السوسيو اقتصادية و السوسيو تنظيمية للتعليم المقاولاتي الجامعي و علاقته باقتصاد المعرفة في الجزائر من خلال محتويات برامج التعليم المتمثلة في المهارات الإدارية و التقنية و الشخصية التي ساهمت في إنشاء المؤسسات الصغيرة و بدعم مركز تطوير المقاولاتية و هو ما يعد تحول نحو تنمية و تطوير اقتصاد المعرفة.

- تم التوصل إلى معرفة آراء و ميولات و اتجاهات الطلبة المهتمين بالتعليم المقاولاتي الجامعي و الذين أكدوا من خلال إجاباتهم بامتلاكهم للوعي المقاولاتي للتوجه نحو ريادة الأعمال التي تمكنهم من التفكير في إنشاء مؤسسات صغيرة و تبني الابتكار و الابداع كأفكار تساهم في التوجه نحو اقتصاد المعرفة.

- تحديد مساهمات برامج التعليم المقاولاتي الجامعي في تنمية و تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر عن طريق فهم و استيعاب برامج و أساليب و مهارات التعليم المقاولاتي و التي ساعدت الطلبة على تبني مشاريع مؤسسات ناشئة و في مختلف الأنشطة ما ساعد على الانطلاق نحو عالم اقتصاد المعرفة.

- أكد الطلبة على فعالية و نجاعة طرائق و أساليب التعليم المقاولاتي الجامعي في تطوير اقتصاد المعرفة الجزائري نتيجة الدعم الذي حصلوا عليه من مركز تطوير المقاولاتية بعد نجاح مشاريعهم و حصولهم على التمويل المالي لتجسيد هذه المؤسسات الصغيرة، و هذا من مخرجات اقتصاد المعرفة.

- أكد الطلبة على فعالية المهارات الإدارية و التنظيمية و التقنية و الشخصية للتعليم المقاولاتي و ما يعمل على توطيد العلاقة مع اقتصاد المعرفة بتنمية و تطوير الأفكار الابتكارية و براءات الاختراع.

- تبين لنا أن هناك ديناميكية قام بها الفاعلون في الحقل المقاولاتي من خلال مؤسساتهم الناشئة و التي ساهمت بشكل واضح في تنمية و تطوير اقتصاد و مجتمع المعرفة الجزائري.

- تعزيز و دعم موضوع الدراسة من الجانب السوسيولوجي باستخدام أدوات و أساليب كمية و كيفية بهدف تنمية و تطوير قدراتنا المعرفية و العلمية عن طريق الارتقاء بالبحث العلمي في علم الاجتماع عامة و في تخصص علم الاجتماع التنظيم و العمل على وجد التحديد.

6- الاستنتاج العام:

دلت النتائج التي تم الوصول إليها من تحليل البيانات المتعلقة بموضوع دراستنا التي عنوانها " التعليم المقاولاتي الجامعي و علاقته باقتصاد المعرفة في الجزائر (دراسة ميدانية على عينة من طلبة مركز تطوير المقاولاتية CDE بجامعة البويرة)، و بعد اختبار الفرضيات بالتقنيات المناسبة، تأكد صحة الفرضيات الفرعية و تحققت نتائجها، و تبين أن برامج التعليم المقاولاتي التي من مخرجاتها الابتكار و الابداع و إنشاء المؤسسات و براءات الاختراع لها مساهمة فعالة في تنمية و تطوير اقتصاد المعرفة، و تعد اساليب التعليم المقاولاتي التي يعتمدها الأساتذة في تكوين الطلبة و المتمثلة في التدريب على التفكير الابتكاري و الابداعي، العرض المرئي بأشرطة الفيديو لمختلف التجارب الناجحة لرواد الأعمال، مناقشة الأفكار و المواضيع المقاولاتية، كلها أساليب تساهم في تطوير اقتصاد المعرفة عن طريق المؤسسات الناشئة، و تعتبر مهارات التعليم المقاولاتي الإدارية التنظيمية و التقنية و الشخصية لها مساهمة فعالة و ناجعة في تنمية و تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر من خلال إتقان الطلبة لهذه المهارات ما يسمح لهم باقتحام مجال المقولة و ريادة الأعمال و التي تعد مظاهر من مظاهر اقتصاد المعرفة، و هذا ما يثبت صحة و تحقيق الفرضية العامة التي مفادها " يساهم التعليم المقاولاتي الجامعي بفعالية و ناجعة في تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر " ، كما تحققت جميع الفرضيات الفرعية الثلاثة و هي:

- لبرامج التعليم المقاولاتي الجامعي مساهمة فعالة في تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر .
- لأساليب التعليم المقاولاتي الجامعي نجاعة في تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر .
- تساهم المهارات الإدارية و التقنية و الشخصية للتعليم المقاولاتي الجامعي في تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر .

خلاصة الفصل:

تم التطرق في هذا الفصل لتحليل الجداول إحصائية و سوسيولوجيا على ضوء إجابات المبحوثين الذين أكدوا على فعالية و نجاعة برامج و مهارات و أساليب التعليم المقاولاتي و أن لها علاقة باقتصاد المعرفة في الجزائر، من خلال استفادة رواد المشاريع المقاولاتية و ريادة الأعمال من تمويل لإنشاء مؤسساتهم الخاصة الناشئة، و قمنا بعرض فرضيات الدراسة على ضوء نتائج التحليل السوسيولوجي وفق إجابات الطلبة و مناقشتها من منظور المقاربات النظرية و الدراسات السابقة، و تبين لنا صحة و إثبات هذه الفرضيات الفرعية بناء على مخرجات النتائج المتحصل عليها، و توصلنا إلى الاستنتاج العام الذي مفاده أن التعليم المقاولاتي الجامعي له علاقة فعالة و ناجعة لتنمية و تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر.

خاتمة:

يعتبر التعليم المقاولاتي من المواضيع التي نالت أهمية بالغة من عديد الدول التي رأت بضرورة تبني هذا المسار التعليمي الجديد عوضا عن التعليم التقليدي، فبرامج و أساليب و مهارات التعليم المقاولاتي و من خلال التكوين المناسب للطلبة يمكنه منح مخرجات ذات قيمة اقتصادية و اجتماعية تهدف لدفع النمو الاقتصادي لأي بلد أعطى اهتماما لهذا التعليم، الذي من نتائجه تكوين طلبة يبحثون عن فرص للاستثمار و إنشاء مؤسسات ناشئة بدل البحث عن الوظيفة، فنوعية التكوين هي التي تحدد مسار الطالب من خلال بناء أفكار مقاولاتية تعمل على المساهمة في الاقتصاد الوطني و التحول نحو اقتصاد المعرفة الذي يعتمد على أسس منها الابتكار، تسجيل براءات الاختراع، الإنتاج و النشر العلمي، إنشاء المؤسسات و غيرها من مظاهر و مخرجات هذا الاقتصاد الجديد الذي يركز بشكل اساسي على المعرفة في كل مناحي الحياة من حيث إنتاجها و استخدامها في تحسين ظروف الحياة.

و في دراستنا هذه حاولنا الإحاطة بالجانب نظري بالتعرض لماهية التعليم المقاولاتي من حيث البرامج، الاستراتيجيات، المتطلبات، و المحددات و التجارب الرائدة في هذا المجال التعليمي، كما تطرقنا لماهية اقتصاد المعرفة باعتباره اقتصادا جديدا يعتمد على المعرفة في كل مظاهره، و تحديد مؤشرات و رواده و أهم المقاربات التي بني عليها، إضافة إلى عرض أهم التجارب العالمية في هذا المجال.

و من الجانب الميداني للدراسة التي أردنا من خلالها معرفة العلاقة الحقيقية بين التعليم المقاولاتي و اقتصاد المعرفة في الجزائر، و بإجراء دراستنا التطبيقية بمركز تطوير المقاولاتية على عينة من طلبة جامعة البويرة، و توصلنا لنتائج مفادها أن التعليم المقاولاتي الجامعي يساهم بنجاعة و فعالية في تنمية و تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر، و ذلك وفق مؤشرات ملموسة منها انتشار الوعي المقاولاتي بين الطلبة ما سمح بزيادة عدد المؤسسات الناشئة و هذا ما يعد تحول واضح نحو اقتصاد المعرفة في الجزائر.

قدمت هذه الأطروحة محاولة لتقديم خلفية نظرية حول التعليم المقاولاتي الجامعي و علاقته باقتصاد المعرفة في الجزائر، حيث سعينا لإبراز الأهمية الاستراتيجية التي يكتسبها موضوع الدراسة، و بعد عرض النتائج النظرية و الميدانية و مناقشتها على ضوء أهداف الدراسة و الدراسات السابقة و المقاربات النظرية، و قد تحققت فرضيات الدراسة و هذا ما يدفعنا لتقديم مجموعة من الاقتراحات و التوصيات و نجلها في ما يلي:

- حث الشباب و الطلبة الجامعيين على الاهتمام و الاطلاع على الثقافة المقاولاتية من أجل نشر الوعي المقاولاتي ما يسمح لهم بولوج عالم ريادة الأعمال بإنشاء مؤسسات مصغرة.
- توفير التسهيلات اللازمة لمرافقة و دعم و تطوير الفكر المقاولاتي بين الطلبة ما يساعد على توليد الأفكار في شكل مشاريع مقاولاتية و في كل الأنشطة.
- توجيه الطلبة للتوجه نحو مؤسسات الدعم و المرافقة و مراكز تطوير المقاولاتية لتلقيهم التكوين و التدريب اللازم ما يؤهلهم لإنشاء مؤسسات ناشئة.
- تفعيل الدور الإعلامي لنشر الفكر المقاولاتي و الريادي بين الشباب حتى يتحول الطالب من طالب للوظيفة إلى منشئ للمؤسسات الصغيرة.
- إنشاء و تأسيس معاهد وطنية متخصصة في تدريس التعليم المقاولاتي و المقاولاتية.
- تأهيل و تكوين أساتذة متخصصين في المقاولاتية لتدريب الطلبة الجامعيين على التفكير الابتكاري و الابداعي لتسجيل براءات الاختراع ما يساهم في التحول نحو الاقتصاد المعرفي.
- القيام بالبحوث و الدراسات المتعلقة بالفكر و التعليم المقاولاتي من أجل تحديد العراقيل و المشاكل التي تحول دون التحول نحو اقتصاد المعرفة، و العمل على إيجاد الحلول المناسبة التي تسهل عملية التحول لمجتمع المعرفة.
- تبني استراتيجية وطنية بهدف تشجيع الشباب للتوجه للفكر الريادي و العمل على توسيع شبكات و هيئات الدعم و تنمية المقاولاتية لإنشاء مؤسسات تعمل على امتصاص البطالة ما يسمح بالتقليل من الظواهر الاجتماعية السلبية المنتشرة في المجتمع.

آفاق البحث:

من خلال الدراسة التي قمنا بها حول موضوع التعليم المقاولاتي الجامعي و علاقته باقتصاد المعرفة في الجزائر، تبين لنا أنه موضوع حديث نسبيا و جد واسع و يحتاج للكثير من البحث و التعمق من أجل إثرائه بإجراء دراسات أخرى للإحاطة بالموضوع أكثر.

و عليه يقترح الطالب دراسات أخرى تهتم بفعالية و مساهمة التعليم المقاولاتي الجامعي في إنشاء المؤسسات الناشئة ضمن مجال اقتصاد المعرفة في الجزائر، و دراسة نوعية المؤسسات الناشئة في جميع القطاعات الاقتصادية و الاجتماعية.

قائمة المصادر و المراجع

■ المراجع باللغة العربية:

أولاً- الكتب:

- 1- بابكر سامرك: اقتصاد المعرفة، سلسلة كتيبات تعريفية، العدد 13، صندوق النقد العربي، أبو ضبي الإمارات العربية المتحدة، 2021.
- 2- بن جخلد سعد الحاج: كتاب العينة والمعاينة، دار البداية ناشرون وموزعون، عمان (الأردن)، ط1، 2019.
- 3- بوب ماتيز، و ليز روس، ترجمة محمد الجوهري: الدليل العلمي لمناهج البحث في العلوم الاجتماعية، المركز القومي للترجمة، القاهرة، مصر، 2016.
- 4- بوحوش عمار، و محمد محمود الذنبيات: مناهج البحث العلمي و طرق إعداد البحوث، ديوان المطبوعات الجامعية، الجزائر، 2007.
- 5- حسو الزبياري طاهر: أساليب البحث العلمي في علم الاجتماع، ط1، المؤسسة الجامعية للدراسات و النشر و التوزيع، بيروت، لبنان، 2011.
- 6- حمد خليل عباس و آخرون: مدخل إلى مناهج البحث في التربية و علم النفس، ط1، دار المسيرة للنشر و التوزيع، عمان، 2007.
- 7- دويدري رجاء وحيد: كتاب البحث العلمي أساسياته النظرية و ممارسته العلمية، دار الفكر المعاصر، بيروت، لبنان، ط1، 2000.
- 8- ربحي مصطفى عليان: اقتصاد المعرفة، ط1، دار صفاء للطباعة و النشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2012.
- 9- الشميري محمد جبار طاهر: دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي- مصر نموذجاً- الغري للعلوم الاقتصادية و الإدارية.
- 10- عماد عبد الغني: البحث الاجتماعي (منهجيته، مراحله، تقنياته)، ط1، منشورات جزوس برس، لبنان، 2002.
- 11- عيشور نادية و آخرون: منهجية البحث العلمي في العلوم الاجتماعية، مؤسسة حسين راس الجبل للنشر و التوزيع، قسنطينة، الجزائر، 2017.

12- لطاد ليندة، و عباش عائشة، رائجة زكية، و آخرون: **منهجية البحث العلمي و تقنياته في العلوم الاجتماعية**، المركز الديمقراطي العربي للدراسات الاستراتيجية و السياسية و الاقتصادية، ط1، برلين، ألمانيا، 2019.

13- لوصيف نوال: **دروس ماستر 01 في مادة منهجية البحث العلمي**، ج03، الفرضية والاشكالية، تخصص قانون أعمال قسم القانون الخاص، جامعة قسنطينة (الجزائر).

14- مساك أمينة، و تابتروكية فاطمة: **محاضرات مقياس مناهج و تقنيات البحث**، (د،ت).

15- معن خليل عمر: **مناهج البحث في علم الاجتماع**، دار الشروق للنشر و التوزيع، ط1، عمان، الأردن، 2004.

16- مهدي مراد: **التعليم المقاولاتي الجامعي آلية لتنمية الثقافة المقاولاتية في أوساط الطلبة في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة**، 2018.

17- مورييس أنجريس: **منهجية البحث العلمي في العلوم الانسانية، تدريبات عملية**، ط2، ترجمة بوزيد صحراوي و آخرون، دار القصبة للنشر، الجزائر، 2004.

ثانيا - الرسائل و الأطروحات الجامعية:

1- أقيني عقيلة: **أثر رأس المال الفكري على خلق القيمة في ظل اقتصاد المعرفة**، دراسة حالة مجمع صيدال، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2019/2018.

2- بلخضر ناصيرة: **الاستثمار في تنمية الموارد البشرية بالمؤسسة الاقتصادية و دوره في بناء اقتصاد المعرفة**، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، تخصص علوم التسيير، جامعة حسيبة بن بو علي، الشلف، الجزائر، 2017/2016.

3- بن جدو بن علي: **دور الاقتصاد المعرفي في تحسين أداء الموارد البشرية في المؤسسة الاقتصادية**، دراسة حالة لعينة من المؤسسات الجزائرية، أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية، التجارية و علوم التسيير، شعبة علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2023/2022.

4- بن وريدة حمزة: **التعليم المقاولاتي و تأثيره في تفعيل الثقافة المقاولاتية لدى الطلبة الجامعيين**، دراسة ميدانية لعينة من الطلبة الخريجين بجامعات الشرق الجزائري، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم

- الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير ، تخصص إدارة أعمال، المركز الجامعي عبد الحفيظ بو الصوف، ميلة، الجزائر، 2023/2022.
- 5- بن ونيسة ليلي: اقتصاد المعرفة و جودة التعليم العالي في الجزائر، دراسة مقارنة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد و تسيير عمومي، جامعة محمد اسطنبولي، معسكر، الجزائر، 2016/2015.
- 6- بن ونيسة ليلي: اقتصاد المعرفة و جودة التعليم العالي في الجزائر - دراسة مقارنة- أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص اقتصاد و تسيير عمومي، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، الجزائر، 2016/2025.
- 7- بن يحي زهير: تقييم أداء دعم الأنشطة المقاولاتية في الجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2022/2021.
- 8- بن يحي زهير: تقييم أداء دعم الأنشطة المقاولاتية في الجزائر، دراسة حالة الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2022/2021 .
- 9- بن يحي زهير: تقييم أداء مؤسسات دعم الأنشطة المقاولاتية في الجزائر، دراسة حالة - الوكالة الوطنية لدعم تشغيل الشباب ANSEJ ، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، شعبة علوم التسيير، تخصص: إدارة أعمال، جامعة محمد البشير الابراهيمي، برج بوعريريج، الجزائر، 2022/2021.
- 10- بوراس نادية: معايير تقويم جودة خدمات الحكومة الإلكترونية في ظل اقتصاد المعرفة - دراسة مقارنة لخدمات الحكومة الإلكترونية- أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص علوم اقتصادية، جامعة عبد الحميد مهري، قسنطينة 02، الجزائر، 2018/2017 .
- 11- بوعزة عبد الرؤوف: المقابلة عند الشباب الجزائري بين متطلبات اكتشاف الهوية المهنية و ثقافة المجتمع، دراسة ميدانية بالوكالة الوطنية لدعم و تشغيل الشباب ANSEJ فرع ولاية برج بوعريريج،

- أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا، تخصص علم الاجتماع المنظمات و المناجمنت، جامعة الجزائر2، أبو القاسم سعد الله، الجزائر، 2018/ 2019.
- 12- بوليدة علي: المحددات السوسيوولوجية المؤدية لخطاب الكراهية، دراسة ميدانية لعينة من الطلبة الجامعيين بجامعة البويرة، أطروحة دكتوراه في علم الاجتماع الجريمة و الانحراف، كلية العلوم الاجتماعية الإنسانية، قسم علم الاجتماع، جامعة أكلي محند أولحاج، البويرة، الجزائر، 2023/2024.
- 13- بولوخ عيسى: التنمية المحلية المستدامة في ظل التحول نحو اقتصاد المعرفة- دراسة حالة الجزائر- أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، شعبة اقتصاد التنمية، جامعة الحاج لخضر، باتنة، الجزائر، 2014/2015 .
- 14- جزار وهيب: رأس المال الفكري و دوره في تحقيق الميزة التنافسية المستدامة للمؤسسات الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة، حالة المديرية الجهوية اتصالات الجزائر للهاتف النقال موبليس ATM ناحية الشلف، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، شعبة علوم التسيير، تخصص إدارة موارد بشرية، جامعة حسيبة بن بوعلي، الشلف، الجزائر .
- 15- الجودي محمد علي: نحو تطوير المقاولاتية من خلال التعليم المقاولاتي، دراسة على عينة من طلبة جامعة الجلفة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، تخصص علوم التسيير ، جامعة محمد خيضر، بسكرة، الجزائر، 2014/2015 .
- 16- رحمانى إسحاق: المقالة في القطاع الخاص و علاقتها بتنمية مجتمع العمل، دراسة ميدانية للمقاولات الخاصة بولاية البويرة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الإنسانية و الاجتماعية، قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا، تخصص علم الاجتماع التنظيم و العمل، جامعة باتنة 01، الجزائر، 2016/2017.
- 17- رحيل أسية: دور المقاربات البيداغوجية في تنمية الروح المقاولاتية، دراسة عينة من كليات الاقتصاد بجامعات الوسط، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، شعبة علوم التسيير، تخصص تسيير المنظمات، جامعة امحمد بوقرة، بومرداس، الجزائر، 2019/2020.
- 18- زعادي صليحة: رأس المال الاجتماعي كركيزة للعملية المقاولاتية، دراسة عينة من المقاولين في ولاية البويرة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم علوم التسيير، تخصص إدارة الأعمال الاستراتيجية، جامعة أكلي محند الحاج، البويرة، الجزائر، 2022/2023.

- 19- ساسي محمد الأمين: **المقاولاتية و النمو الاقتصادي، دراسة مقارنة،** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص المؤسسات و اقتصاد عمومي، جامعة مصطفى اسطembولي، معسكر، الجزائر، 2020/2019.
- 20- عامر بشير: **دور الاقتصاد المعرفي في تحقيق الميزة التنافسية للبنوك - دراسة حالة الجزائر-** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير ، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص نقود، مالية و بنوك، جامعة الجزائر، الجزائر، 2012/2011 .
- 21- عبد اللّوي الطيب: **أثر اقتصاد المعرفة على الأداء الاقتصادي و التجاري - دراسة مقارنة بين الدول النفطية و الدول غير النفطية،** أطروحة دكتوراه الطور الثالث، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، شعبة العلوم التجارية، تخصص تسويق و تجارة دولية، جامعة الشهيد حمة لخضر ، الوادي، الجزائر، 2022/2021.
- 22- قايدى أمينة: **تطور التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين،** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، تخصص تسيير المؤسسات، جامعة مصطفى اسطembولي، معسكر، الجزائر، 2017/2016.
- 23- كرميش آمال: **الشراكة الأورو جزائرية - فرص و حدود الاندماج في اقتصاد المعرفة-** أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية، علوم التسيير و العلوم التجارية، شعبة العلوم الاقتصادية، جامعة باجي مختار، عنابة، الجزائر، 2016/2015 .
- 24- لحمر خديجة: **المنظور الجديد للتنمية الاقتصادية في ظل اقتصاد المعرفة - دراسة حالة الدول العربية -** أطروحة دكتوراه علوم، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، شعبة علوم التسيير، تخصص نقود و مالية، جامعة الجزائر 03، الجزائر، 2016/2015.
- 25- مداني وفاء: **التعليم العالي و أثره على تنمية روح المقالة في الجزائر،** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، شعبة علوم اقتصادية، تخصص تسيير مؤسسات، جامعة جيلالي اليابس، بسيدي بلعباس ، الجزائر 2020/2019.
- 26- مسعي سمير: **اقتصاد المعرفة في الجزائر، الواقع و متطلبات التحول، دراسة تحليلية مقارنة لواقع اقتصاد المعرفة في الجزائر،** أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير، قسم العلوم الاقتصادية، تخصص اقتصاد المعرفة، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، الجزائر، 2015/2014.

27- مكلاطي فاطمة الزهراء: دور الخبرة الصناعية العمومية السابقة في إنشاء المقاولات الإنتاجية الخاصة، دراسة ميدانية على عينة من مقاولي ولاية الجزائر العاصمة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاجتماعية، قسم علم الاجتماع و الديمغرافيا، تخصص علم الاجتماع التنظيم و العمل، جامعة أبو القاسم سعد الله، الجزائر 02، 2017/2016.

28- مناد امحمد: اقتصاد المعرفة و النمو الاقتصادي في الدول الناشئة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير، تخصص استراتيجيات التنمية و السياسات الاقتصادية، جامعة مصطفى اسطبولي، معسكر، الجزائر، 2021/2020.

29- هني معمر: مدى توظيف الاقتصاد المعرفي في بناء مناهج التربية البدنية و الرياضية و انعكاساته على المهارات الحياتية للتلميذ- دراسة ميدانية لثانويات و متوسطات ولاية تيبازة، أطروحة دكتوراه علوم، معهد التربية البدنية و الرياضية دالي ابراهيم، جامعة الجزائر 03، ابراهيم سلطان شيبوط، الجزائر، 2019/2018 .

30- يحيوي فاطمة: أثر القيادة بالتمكين على كفاءة رأس المال الفكري في ظل اقتصاد المعرفة، دراسة حالة، أطروحة دكتوراه، كلية العلوم الاقتصادية التجارية و علوم التسيير، شعبة علوم التسيير، تخصص إدارة أعمال و تسويق، جامعة يحي فارس، المدية، الجزائر، 2017/2016.

ثالثا- المجالات و المقالات العلمية:

1- أبو الفتوح محمد سعد: اقتصاد المعرفة و أثره في تحقيق التنمية المستدامة بماليزيا - دراسة قياسية عن الفترة 1990- 2019، مجلة دراسات، المجلد 23، العدد 03، يوليو، 2022.

2- امريو وردة، الفرضيات في العلوم الانسانية والاجتماعية واهميتها في البحث العلمي، مجلة هيردوت للعلوم الانسانية والاجتماعية، المجلد 4، العدد 04، الجزائر ، ديسمبر 2014.

3- بخاري أم هاني: اقتصاد المعرفة في الجزائر - دراسة للمؤشرات على ضوء مجموعة من متغيرات منهجية تقييم المعرفة KAM ، المجلة الدولية للأداء الاقتصادي، المجلد 04، العدد 03، 2021.

4- بخليلي محمد الأمين، و بوديار فتيحة: تساؤلات حول البحث العلمي في الجزائر و امكانات مساهمته في بناء اقتصاد المعرفة، المجلة العربية للآداب و الدراسات الانسانية، المجلد 04، العدد 13، مايو 2020 .

- 5- بديار أمينة، و عرابش زينة: واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر و دوره في استدامة المشاريع المقاولاتية، جامعة قسنطينة و جامعة الجلفة كنموذج، مجلة آفاق للبحوث و الدراسات، المركز الجامعي إيليزي، العدد 03، جانفي، 2019 .
- 6- بن زاوي ابراهيم، و بوعزة عبد الرؤوف: واقع التعليم المقاولاتي بالجزائر كمدخل استراتيجي لضمان التأهيل المؤسسي لدى خريجي الجامعات، دراسة ميدانية بجامعة محمد البشير الابراهيمي برج بوعريش، مجلة الرسالة للدراسات و البحوث الانسانية، المجلد 08، العدد 02، جوان، 2023 .
- 7- بن عيسى ليلي، و ناصري الزهرة: التعليم المقاولاتي و أثره على التوجه المقاولاتي لدى الطلبة - دراسة استطلاعية لآراء طلبة المقاولاتية بجامعة بسكرة- مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الإدارية، المجلد 03، العدد 02، ديسمبر، 2019.
- 8- بن يمينه خيرة، و بن عياد محمد سمير: دراسة تحليلية لواقع التعليم الجامعي المقاولاتي و المقولة المنشأة في الجزائر، مجلة الآفاق للدراسات الاقتصادية، العدد السادس، مارس، 2019.
- 9- بو القمح هدى: تفعيل الابداع كمدخل لتعزيز اقتصاد المعرفة، مجلة الاصلاحات الاقتصادية و التكامل في الاقتصاد العالمي، المجلد 13 ، العدد 01، فيفري 2019 .
- 10- بوحروود فتيحة، و سعاد قورين: التعليم المقاولاتي الجامعي كآلية لدعم المقاولاتية، عرض تجارب بعض الجامعات العربية و الجزائرية، مجلة الاقتصاد و المناجنت، المجلد 20، العدد 01، 2021.
- 11- بوران سمية، و شليل عبد اللطيف: تنمية الأصول الذكية و الاندماج في اقتصاد المعرفة، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال، العدد 06، جوان، 2018.
- 12- بورويصة مريم: البحث العلمي في الجزائر و تحديات بناء اقتصاد المعرفة، مجلة القانون و العلوم البينية، المجلد 03، العدد 01، 2024.
- 13- بوريشة امير: اقتصاد المعرفة و صناعة التنمية في الدول العربية، مجلة أبحاث قانونية و سياسية، المجلد 07، العدد 01، جوان، 2022 .
- 14- بوطرفة صورية، و بشير عبد الحميد: دور التعليم المقاولاتي في تنمية روح المقاولاتية- دراسة تطبيقية حول طلبة جامعة العربي التبسي- مجلة الأصيل للبحوث الاقتصادية و الإدارية، المجلد 04، العدد 01، جوان، 2020 .
- 15- بوطورة فضيلة، و آخرون: دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية بين الضرورة و الأهمية، مجلة الإبداع، المجلد 09، العدد 01، 2019 .

- 16- بوعكوش حنان، براهيم زرزور: دور اقتصاد المعرفة في تحقيق النمو الاقتصادي في بعض الدول العربية - دراسة قياسية 2000 - 2021، مجلة البحوث الاقتصادية و المالية، المجلد 10، العدد 02، ديسمبر 2023.
- 17- بولعابيز أميرة، و محفوظ مراد: دراسة تحليلية لمؤشرات اقتصاد المعرفة في الدول العربية. - حالة مؤشر المعرفة العالمي 2023، مجلة الإدارة و التنمية للبحوث و الدراسات، المجلد 13، العدد 01، جوان 2024 .
- 18- بونار عمر: أثر إدارة المعرفة على تمكين العاملين في الجماعات المحلية الجزائرية، مجلة أداء المؤسسات الجزائرية، المجلد 16، العدد 01، جوان ، 2020، جامعة قاصدي مرباح، ورقلة، الجزائر .
- 19- تيجاني محمد العيد، و آخرون: العمليات الجوهرية لإدارة المعرفة و دورها في تحسين الأفضلية التنافسية للمؤسسة الاقتصادية الجزائرية، المجلة الجزائرية للتنمية الاقتصادية، المجلد 07، العدد 01، 2020 .
- 20- نيقاوي العربي، و فودو محمد: تشخيص مدى توافر المعرفة التسويقية في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية- دراسة ميدانية- مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 22، العدد 02، 2019 .
- 21- جبار سعاد، و ناجي أمينة: التعليم المقاولاتي كأداة لبناء الروح المقاولاتية - دراسة قياسية لطلبة جامعة سيدي بلعباس- المجلة الجزائرية للاقتصاد و التسيير، المجلد 14، العدد 01، 2020.
- 22- حاجي فتحي، و آيت أحمد لعمارة محمد: اقتصاد المعرفة في دول المغرب العربي - الفرص و القيود- المجلة الجزائرية للحقوق و العلوم السياسية، المجلد 07، العدد 01، 2022 .
- 23- حامدي محمد، و محنش بلال: الأدوار الاقتصادية للمقاولاتية، مجلة الاقتصاد الاسلامي العالمية، العدد 89، أكتوبر، 2019.
- 24- حروش رفيقة، و حاروش نور الدين: التعليم المقاولاتي كمقاربة جديدة لتطوير الاقتصاد الجزائري، مجلة أبحاث قانونية و سياسية، المجلد 08، العدد 02، 2023.
- 25- دباب زهية، و برويس وردة: استخدامات تكنولوجيا التعليم بالجامعة الجزائرية كآلية لمواكبة اقتصاد المعرفة، المجلة العربية للتربية النوعية، المجلد 04، العدد 13، مايو، 2020 .
- 26- دشاش محمد الصالح: دور التعليم المقاولاتي كنموذج حديث في دعم و تنمية روح المقاولاتية للكلية الجامعيين، عرض بعض التجارب الدولية، مجلة التنمية و الاستشراف للبحوث و الدراسات، المجلد 07، العدد 02، ديسمبر، 2022.

- 27- رحمون آدم، و آخرون: **المقاولاتية و الابداع لدى الشباب الجزائري**، مجلة العلوم القانونية و الاجتماعية، العدد 10، جوان 2018، جامعة زيان عاشور، الجلفة، الجزائر.
- 28- رزاز رتيبة، و الطيف عبد الكريم: **دور اقتصاد المعرفة في تنمية الحس المقاولاتي لصحاب المشاريع الصغيرة و المتوسطة**، مجلة الاصلاحات الاقتصادية و التكامل في الاقتصاد العالمي، المجلد 52، العدد 01، مارس 2019.
- 29- زارع رباب، و كشرود إيمان: **استراتيجيات و برامج التعليم المقاولاتي لتعزيز روح المقاولاتية**، العدد 01، جانفي، 2018.
- 30- سحنوني محمد: **الإدارة العصرية للأصول الذكية في ظل اقتصاد المعرفة**، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 16، العدد 23، 2020.
- 31- سعداوي مراد مسعود، و آخرون: **متطلبات التحول نحو اقتصاد المعرفة في الجزائر - دراسة ميدانية وجهة نظر الأساتذة الجامعيين** - مجلة البحوث القانونية و الاقتصادية، المجلد 04، العدد 01، 2021.
- 32- سعود وسيلة، و فرحات عباس: **التوجه المقاولاتي للطلبة الجامعيين في الجزائر - دراسة حالة عينة من طلبة جامعة البويرة** - مجلة مجاميع المعرفة، المجلد 06، العدد 01، أفريل، 2020، الجزائر.
- 33- سواعدية فاطمة الزهراء، و حاجي فطيمة: **البحث العلمي، المسلك الجديد نحو الابتكار، دراسة حالة الجزائر حسب مؤشر الابتكار العالمي خلال الفترة 2013-2019**، مجلة العلوم الاقتصادية و التسيير و العلوم التجارية، المجلد 13، العدد 03، 2020.
- 34- شاوش حميد: **في النظريات السوسيولوجية في التنظيم، النظرية البنائية الوظيفية، اللبنة الأولى في ميدان دراسة المنظمات**، مجلة العلوم الانسانية لجامعة أم البواقي، المجلد 8، العدد 2، جوان 2021.
- 35- صاحبي وهيبة، و نوادري وهيبة: **دور البحث العلمي في اقتصاد المعرفة - الجزائر نموذجا** - المجلة العربية للآداب و الدراسات الانسانية، المجلد 04، العدد 13، مايو 2020.
- 36- صكري أيوب، و آخرون: **واقع التعليم المقاولاتي في الجزائر، الإنجازات و الطموحات**، مجلة اقتصاديات المال و الأعمال.
- 37- العابد ميهوب: **آليات تكريس مجتمع المعرفة في الجامعة الجزائرية**، مجلة سوسيولوجيا، المجلد 04، العدد 02، ديسمبر، 2020.

- 38- عباس جميلة، و آخرون: العلاقة السببية بين نظام التعليم العالي و اقتصاد المعرفة، دراسة حالة الجزائر، مجلة معهد العلوم الاقتصادية، المجلد 24، العدد 01، 2021.
- 39- علوي هند: واقع و آليات الجامعة الجزائرية لتعزيز البحث العلمي في ظل الاقتصاد المعرفي، مجلة جامعة ابن رشد، العدد 45، هولندا، 2021 .
- 40- عويسي كمال: أهمية التعليم المقاولاتي في تعزيز الثقافة المقاولاتية للطلبة، مجلة الواحات للبحوث و الدراسات، المجلد 12، العدد 02، جامعة غرداية، الجزائر، 2019.
- 41- فراح رشيد، و قنور عادل: إدارة المعرفة و دورها في تحقيق الابتكار لدى منظمات الأعمال، كلية الاقتصاد، جامعة البويرة.
- 42- قرقاد عادل، عيساني ربيع: دراسة واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر وفقا لأهم مؤشرات منهجية تقييم المعرفة KAM، مجلة الاقتصاد الصناعي (خزارتك)، المجلد 12، العدد 02، 2022.
- 43- قريبي ناصر الدين، و الشارف بن عطية سفيان: منظومة التعليم في الجزائر و مساهمتها في بناء اقتصاد المعرفة، مجلة الباحث، العدد 15.
- 44- قريشي كنزة ، و مدوي سامية: التعليم المقاولاتي كآلية لتنمية الثقافة المقاولاتية في الأوساط الجامعية - نماذج عالمية ناجحة في تبني التعليم المقاولاتي - مجلة رماح للبحوث و الدراسات، العدد 39، كانون الثاني، 2020.
- 45- قصاص الطيب: اقتصاد المعرفة في الجزائر، الواقع و التحديات - دراسة تحليلية خلال الفترة 2010- 2018، مجلة التكامل الاقتصادي، المجلد 11، العدد 03، مارس، 2023 .
- 46- قلش عبد الله: مساهمة التعليم المقاولاتي في الجامعة الجزائرية في تعزيز توجه الطالب نحو المقاولاتية الخضراء، دراسة عينة من طلبة الماستر، مجلة الاقتصاديات المالية البنكية و إدارة الأعمال، المجلد 11، العدد 02، 2022.
- 47- لزرق عائشة، و بلية حبيب: أهمية و دور التعليم المقاولاتي في توجيه الطلبة الجامعيين نحو إنشاء مقاولاتية، دراسة مسحية بجامعة عبد الحميد بن باديس مستغانم، مجلة سلسلة الأنوار، المجلد 10، العدد 01، جويلية، 2020.
- 48- متولي دهشان أحمد ابراهيم محمد ، التحول نحو اقتصاد المعرفة كوجه للتنمية الاقتصادية الحديثة في ضوء بعض التجارب الدولية، الاصدار 01، العدد 38، 2023.

- 49- محمد فتحي عبد الهادي: اقتصاد المعرفة في الأدبيات العربية - دراسة تحليلية و دروس مستفادة- المجلة العلمية للمكتبات و الوثائق و المعلومات، المجلد 01، العدد 01، يناير، 2019.
- 50- مزياني أمين: واقع الابتكار في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة الجزائرية، حالة مؤسسات قطاع الصناعات الغذائية، مجلة الحقوق و العلوم الانسانية، 22(2)، جامعة زيان عاشور الجلفة.
- 51- مصنوعة أحمد، و آخرون: استراتيجيات التعليم المقاولاتي و دورها في تعزيز المقاولاتية النسائية في الجزائر، مجلة المقاولاتية و التنمية المستدامة، المجلد 01، العدد 01، 2019.
- 52 - معراج هوارى، و عبيدي فتيحة: دار المقاولاتية و دورها في تحفيز الطالب الجامعي لولوج عالم العمال - جامعة الجلفة أنموذجا- مجلة دراسات، العدد 25 أ ، جامعة الأغواط، الجزائر، جانفي 2016.
- 53- مهاوة أمال، و خالدي فراح: فعالية التعليم المقاولاتي في نشر و ترقية الثقافة المقاولاتية في الجامعة الجزائرية، دراسة استطلاعية لآراء مسيري دور المقاولاتية في بعض الجامعات الجزائرية، مجلة الامتياز لبحوث الاقتصاد و الإدارة، المجلد 05، العدد 02، 2021 .
- 54- مهدي مراد: التعليم المقاولاتي الجامعي آلية لتنمية الثقافة المقاولاتية في أوساط الطلبة في ظل التحولات الاقتصادية المعاصرة، 2018.
- 55- ناصري محمد الشريف: النية المقاولاتية بين نموذج الحدث المقاولاتي و نظرية السلوك المخطط، مجلة البحوث و الدراسات التجارية، المجلد 05، العدد 01، مارس، 2021 .
- 56- نهلة حامد اسماعيل حامد، و علوية حسن عبد الله عبد القادر: اتجاهات اقتصاد المعرفة في بناء قدرات المرأة، المجلة العربية للآداب و الدراسات الانسانية، المجلد 04، العدد 13، مايو، 2020.
- 57- نويري مجدي: إدارة المعرفة بين الواقع و المتطلبات في المؤسسات الاقتصادية الجزائرية- دراسة ميدانية على مستوى عينة من المؤسسات الاقتصادية.
- 58- هنداي محفوظ، و خماخ رمضان: أثر استخدام التكنولوجيا في تنمية السلوك المقاولاتي، مجلة اقتصاديات شمال إفريقيا، المجلد 18، العدد 30 .
- 59- هنداي محفوظ، و خماخ رمضان: النية المقاولاتية بين أثر القدوة الاجتماعية و تحقيق السلوك المقاولاتي، مجلة المقريري للدراسات الاقتصادية و المالية، المجلد 06، العدد 02، 2022 .

- 60- ودان بوعبد الله، و آخرون: استراتيجيات بناء الفكر الإبداعي لدى المنظمات الريادية- دراسة نموذجية لمدينة صومام جيجل- مجلة التنظيم و العمل، المجلد 05، العدد 03، 2016 .
- 61- ولد عامر صورية، و يوسف رشيد: واقع اقتصاد المعرفة في الجزائر من خلال المؤشرين العربي و العالمي، مجلة الاستراتيجية و التنمية، المجلد 13، العدد 01، جانفي، 2023.
- 62- عاقب كريم، و آخرون: واقع ممارسة إدارة الكفاءات في ظل اقتصاد المعرفة - دراسة استطلاعية بمعهد التكوين المهني لولاية المدية، مجلة إدارة الأعمال و الدراسات الاقتصادية، المجلد 10، العدد 01، 2024.

رابعاً - الملتقيات و المؤتمرات:

- 1- بروش زين الدين: إدارة الابتكار في المنظمة، من منظور إدارة الموارد البشرية، المؤتمر العلمي الدولي حول الأداء المتميز للمنظمات و الحكومات، كلية الحقوق و العلوم الاقتصادية، قسم علوم التسيير، جامعة ورقلة، 08- 09 مارس، 2005.
- 2- بوطورة فضيلة، و آخرون: أهمية و دور دار المقاولاتية في الجامعة الجزائرية في نشر الثقافة المقاولاتية - دراسة حالة دار المقاولاتية بجامعة تبسة- الملتقى الوطني للجامعة المقاولاتية: التعليم المقاولاتي و الابتكار، جامعة مصطفى اسطمبولي، معسكر، أيام 11/10 ديسمبر 2018 .
- 3- شين خثير، ببة إيمان: نموذج مقترح لبرنامج تعليم مقاولاتي موجه لطلبة جامعات المناطق الحدودية الصحراوية، برنامج دار المقاولاتية المركز الجامعي إيليزي، محور المداخلة: واقع المرافقة المقاولاتية و تطويرها، الملتقى الوطني الافتراضي الأول، المقاولاتية كسبيل لتتويع الاقتصاد - تجارب تحديات و حلول- 31 أكتوبر، 2021.
- 4- قرقط ناصر، و محرز صالح: مساهمة التعليم المقاولاتي في تنمية الثقافة المقاولاتية للطلبة الجامعيين، دار المقاولاتية لجامعة خميس مليانة أنموذجاً، الملتقى الوطني الأول حول: التوجه نحو الاستثمار في المؤسسات الناشئة في ظل اقتصاد المعرفة - رهان لتحقيق التنمية المستدامة- يومي 03/02 نوفمبر، جامعة العربي بن مهيدي، أم البواقي، 2022.
- 5- قنديل أنيسة عطية سليم ، الاستبانة كأداة بحث علمي، دراسة تقييمية، مؤتمر الدراسات العليا بين الواقع و آفاق الإصلاح و التطوير، انعقد بتاريخ 29- 30 أبريل 2013، الجامعة الإسلامية، غزة فلسطين.

- 6- محمد بلكبير خليفة، و سنوسي زوليخة: تنمية الروح المقاوالاتية من خلال التعليم المقاوالاتية، بحوث و أوراق الملتقى الوطني الثالث حول: المقاوالاتية و المؤسسات الصغيرة و المتوسطة- الواقع و التحديات- المنعقد بجامعة خميس مليانة، يومي 17/16 أفريل، 2018.
- 7- نوي طه حسين، و آخرون: عرض تجارب دولية في التعليم المقاوالاتي، ملتقى وطني حول: دور المقاوالاتية في تحفيز الاستثمار المحلي في ظل التحديات الراهنة، المناطق الجنوبية نمودجا، المركز الجامعي تندوف بالتنسيق مع دار المقاوالاتية تندوف، 11 أفريل 2016.
- 8- مركز تطوير المقاوالاتية ، معهد التكنولوجيا، القطب الجامعي بالبويرة، www.cde.dz.

■ المراجع باللغة الأجنبية:

- 1-A.Tounès et A.Fayolle, L'Odyssée d'un Concept et Les Multiples Figures de L'Entrepreneur, La Revue des Sciences de Gestion, 2006/4, n°220-221.
- 2-Arab, F., & Kheireddine, Z. (2025). Entrepreneurial Women in Algeria: A Theoretical Study on Traits, Paths of Challenges, and Self-Assertion. Science, Education and Innovations in the Context of Modern Problems, 8(4).
- 3- Boudiaf, M., Khider, et al. (2024). Agricultural Entrepreneurship in Algeria : A mechanism for enhancing food security
- 4- Bourdieu (P.), "Le capital social, notes provisoires" in / **Le capital social**, Edition la
- 5- Ghat, B. (2017). Social Attitudes Towards Women Entrepreneurs in Algeria. Journal of Management Practices, Humanities and Social Sciences, 1(1),.
- 6- Grinat, M., Bouzida, H., & El Djouzi, F. (2024). Inputs and outputs of higher education: A reading of the Algerian higher education system in the light of the knowledge index. Intern. Journal of Profess. Bus. Review, 9(11),.
- 7- IJEPO (2024). Social factors influencing entrepreneurship in Algeria. International Journal of Entrepreneurship and Public Opinion, 16,.
- 8- Lallement (M.) , «capital social et théories sociologiques» in / **Le capital social**, Op. cit,
- 9- Lounes, H., & Mancre, I. (2024). University support structures for Entrepreneurship in Algeria : the scope and the limits. El- Manhal economy, 6 (02).
- 10 - Mekhmoukh, S., Meziani, H., Gasse, M. F., & Moumeni, A. (2025). Understanding the determinants of entrepreneurial intentions in Algerian higher education. Science, Education and Innovations in the Context of Modern Problems, 8(2).
- 11-Moumeni, A. (2025). Determinants of entrepreneurial intentions among Algerian university students. Sci. Educ. Innov. Context Mod. Probl., 8(2).
- 12 - Moumeni, A., Gasse, M. F., & Moumeni, A. (2025). Technical self-efficacy and entrepreneurial actions among Algerian students. Journal of North African Studies (sample).

- ¹³ -Saoud, W., Hani, M., & Louahab, O. (2024). Startups: An initial step for Algerian entrepreneurial universities. *European Journal of Management Issues*, 32(4).
- 14- Steiner (P), *La sociologie économique*, Edition la découverte, Paris, 1999.

الملاحق

الملحق رقم 01:

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية
وزارة التعليم العالي و البحث العلمي
جامعة محمد البشير الابراهيمي - برج بوعرييج-
كلية العلوم الاجتماعية و الانسانية
قسم العلوم الاجتماعية: تخصص علم الاجتماع التنظيم و العمل

رقم الاستمارة:

استمارة بحث

في إطار الأطروحة المقدمة لنيل شهادة الدكتوراه بعنوان:

التعليم المقاولاتي الجامعي و علاقته باقتصاد المعرفة في الجزائر
دراسة ميدانية على عينة من طلبة مركز تطوير المقاولاتية CDE بجامعة آكلي محند
أولحاج - البويرة-

إشراف الأستاذ:

د/ مصطفى بن رامي

إعداد الطالب:

حسيني جيلالي

أخي الطالب:

خدمة للبحث العلمي نضع بين يديك هذه الاستمارة البحثية التي تهدف إلى تزويدنا بالمعلومات اللازمة التي تندرج في إطار هذه الدراسة، لذا نرجو من سيادتكم الإجابة على الأسئلة الواردة في الاستبيان بصدق و موضوعية بوضع علامة (x) في الخانة المناسبة.

و نحيطكم علما أن إجاباتكم لا تستخدم إلا لغرض البحث العلمي.

تقبلوا منا أسمى عبارات التقدير الاحترام نظير تعاونكم معنا.

السنة الجامعية: 2025/2024

محور: البيانات الشخصية:

- 1- الجنس: ☐ ذكر ☐ أنثى
- 2- السن: 20 - 30 سنة ☐ 30 - 40 سنة ☐ أكثر من سنة 40 ☐
- 3- مستوى التحصيل العلمي:
- ☐ ليسانس ☐ ماستر
- 4- الاختصاص العلمي بالجامعة:
- ☐ علوم اقتصادية و تجارية وعلوم التسيير ☐ علوم اجتماعية و إنسانية ☐ علوم تقنية
- 5- النشاط: فلاح ☐ صناعي ☐ خدماتي ☐
- 6- الحالة الاجتماعية: أعزب ☐ متزوج ☐

المحور الأول: لبرامج التعليم المقاولاتي مساهمة فعالة في تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر.

رقم العبارة	العبارة	موافق بشدة	موافق	محايد	غير موافق	غير موافق بشدة
1	توفر الجامعة برامج متنوعة خاصة بالتعليم المقاولاتي					
2	يدرس الطلبة برامج فعالة تتعلق بالتعليم المقاولاتي					
3	هناك إقبال لدى الطلبة لتعلم برامج التعليم المقاولاتي					
4	يقترح الأساتذة مواضيع تخرج على الطلبة يمكن تجسيدها في شكل مؤسسات مقاولاتية ناشئة					
5	تتوفر الجامعة على أساتذة متخصصين في التعليم المقاولاتي					
6	تقوم الجامعة بتقييم درجة استيعاب الطلبة لمقاييس و برامج التعليم المقاولاتي (المقاولاتية)					

الملاحق

- 7- هل تلقيتم برامج للتعليم المقاولاتي في الجامعة: نعم ☐ لا ☐
- 8- هل تقوم بتشجيع زملائك الطلبة على الاستفادة من برامج التعليم المقاولاتي: نعم ☐ لا ☐
- إذا كانت إجابتك بنعم ما هي الطرق التي تستعملها في ذلك:
- المناقشة و الحوار ☐ - دعوتهم لحضور الملتقيات و المؤتمرات الوطنية و الدولية ☐
 - حضور الدروس و الورشات التكوينية ☐
 - طرق أخرى حددها
- 9- ما هي المرحلة التعليمية التي تلقيتم فيها برامج التعليم المقاولاتي:
- مرحلة ليسانس ☐ مرحلة الماستر ☐ مرحلة الدكتوراه ☐
- 10- هل ساهمت محتويات و برامج التعليم المقاولاتي في إحداث نوع من الوعي المقاولاتي لديك
- نعم ☐ لا ☐
- إذا كانت إجابتك بنعم هل كانت المساهمة
- فعالة جدا ☐ فعالة نسبيا ☐ فعالة قليلا ☐ بدون فعالية ☐
- 11- ما نوع برامج التعليم المقاولاتي التي تم تلقينها لكم خلال مساركم الدراسي الجامعي؟
- تجارب عالمية حول المقاولاتية و إنشاء المؤسسات ☐
 - تجارب وطنية حول المشاريع المقاولاتية ☐
 - تقديم دروس حول طريقة الانطلاق في إنشاء المؤسسات المقاولاتية ☐
 - إقحام الطلبة في مسار التنمية الاقتصادية و الاجتماعية ☐
 - تطبيقات إبداعية لاكتشاف المواهب و الأفكار الجديدة للطلبة ☐
 - طرق أخرى حددها
- 12- هل برامج التعليم المقاولاتي التي درستها في الجامعة شجعتك على التوجه نحو:
- حاضنة الأعمال من أجل توسيع أفكارك و تأسيس مؤسسة ناشئة ☐
 - دار المقاولاتية لمساعدتك على تأسيس مؤسسة ناشئة ☐
 - المشاتل للانطلاق في تأسيس مؤسسة ناشئة ☐
 - لم تغرس فيك أي فكرة لتأسيس مؤسسة ناشئة ☐

13- هل هناك علاقة بين برامج التعليم المقاولاتي التي تم تدريسها و مخرجات اقتصاد المعرفة:
☐ نعم ☐ لا

14- إذا كانت الإجابة بنعم هل تتمثل هذه المخرجات في:

- إنشاء المؤسسات و المشاريع المقاولاتية ☐ - النشر العلمي كالمقالات العلمية ☐
- تسجيل براءات الاختراع ☐ - تشجيع البحث العلمي و التطوير التكنولوجي ☐

- مخرجات أخرى حددها

15- إذا كانت الإجابة ب (لا) لماذا؟

.....

16- ماهي برامج التعليم المقاولاتي التي درستها في الجامعة:

- برامج التخطيط المؤسسي ☐ - برامج إدارة المشاريع ☐ - برامج التسويق و الإعلانات ☐
- برامج التنمية الذاتية ☐ - برامج أخرى حددها

17- ما هي المدة الزمنية التي قضيتها في تعلم برامج التعليم المقاولاتي في الجامعة؟

- شهر ☐ - شهرين ☐ - 3 أشهر ☐ - أكثر من 3 أشهر ☐

18- ما هي التحديات التي ترى أنها تواجه تطبيق برامج التعليم المقاولاتي في الجزائر؟

- نقص الموارد المالية ☐ - ضعف البنية التحتية للتعليم ☐ - نقص المدربين المؤهلين ☐
- نقص الاهتمام الحكومي ☐ - غير ذلك حدد

19- ما هي الاقتراحات التي تراها مناسبة لتحسين برامج التعليم المقاولاتي في الجزائر؟

.....

.....

.....

المحور الثاني: لأساليب و طرائق التعليم المقاولاتي الجامعي نجاعة في تنمية و تطوير اقتصاد

المعرفة في الجزائر.

20- هل الأساليب التي يستعملها الأساتذة في تدريس برامج التعليم المقاولاتي:

- فعالة جدا ☐ فعالة نسبيا ☐ غير فعالة ☐ لا أعلم ☐

21- نوعية الأساليب المستعملة في التعليم المقاولاتي هل هي:

الملاحق

حديثه جدا ☐ حديثة نسبيا ☐ حديثة و تقليدية ☐ تقليدية ☐ لا أعلم ☐

22- هل تساهم الأساليب المستعملة في تدريس برامج التعليم المقاولاتي في نشر الوعي المقاولاتي بين الطلبة؟

بدرجة عالية ☐ بدرجة متوسطة ☐ بدرجة ضعيفة ☐ لا تساهم ☐ لا أعلم ☐

23- ما هي الأساليب و الطرق المتبعة في تدريس برامج التعليم المقاولاتي الجامعي:

- المحاضرات ☐ - الأعمال الموجهة ☐ - الورشات ☐

- الملتقيات و الندوات الوطنية و الجهوية ☐ - الحملات التوعوية و التثقيفية في الجامعات ☐

- زيارة هيئات الدعم و المرافقة للمشاريع المقاولاتية و حاضنات الأعمال ☐

- عقد لقاءات و جلسات حوار بين الطلبة و رواد الأعمال (المقاولون) ☐

- تخصيص مواقع إلكترونية خاصة بالمقاولاتية و منصات التعليم عن بعد ☐

- طرق و أساليب أخرى حددها

24- هل اطلعت على القرار الوزاري 1275 المتضمن حصول الطالب على شهادة جامعية و مؤسسة ناشئة و جائزة لابل التشجيعية؟ نعم ☐ لا ☐

25- كيف يؤثر القرار الوزاري 1275 عل وعي الطلبة المقاولاتي؟

ينمي الفكر المقاولاتي ☐ يشجع الطلبة على إنشاء المشاريع المقاولاتية ☐

يقدم إرشادات و نصائح هامة لإنشاء المؤسسات ☐

تأثيرات أخرى حددها

- أساليب التدريس لبرامج التعليم المقاولاتي المستعمل من طرف الأساتذة:

رقم العبرة	العبرة	ناجعة جدا	ناجعة نسبيا	غير ناجعة	غير ناجعة مطلقا	لا أعلم
1	وضع الطالب في مواقف افتراضية و يطلب منه لعب أدوار معينة لتدريبه على التفكير و الاستنتاج و اتخاذ القرارات المناسبة					
2	يطلب منك إجراء تريض ميداني في مؤسسة ما					

3	دراسة حالة لمشكلة حقيقية و يطلب من الطالب تشخيصها و تحليلها و اقتراح حلول لها					
4	تشكيل مجموعات طلابية و يقوم كل طالب بمهام: كالمنسق، الملاحظ، المحفز، القائد للمجموعة					
5	يطلب من الطلبة تقديم منتج جديد، خدمة جديدة، فكرة لمشروع مؤسسة ناشئة					
6	الاقتراح على الطالب بتقديمه فكرة لإنشاء مؤسسة جديدة و مساعدته على تطويرها لضمان نجاحها					
7	تدعيم الأساتذة محاضراتهم بأفكار حقيقية من الواقع لرواد أعمال و مؤسسي مشاريع مقاولاتية ناجحة					
8	استعمال الأساتذة لأشرطة فيديو بهدف ملاحظة التسيير من خلال تصرفات المسيرين و الخبراء					
9	يتم استثمار معارف و خبرات الطلبة أثناء الدرس					
10	منح المجال للطلاب لإبداء رأيه و إبراز قدراته الفكرية و الإبداعية و الابتكارية في المقاولاتية					
11	يمنح للطلاب مجال للتقييم الذاتي للأنشطة المنجزة					

المحور الثالث: تساهم مهارات التعليم المقاولاتي بفعالية في تنمية و تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر

26- ما نوع المهارات التي استفدت منها من خلال برامج التعليم المقاولاتي؟

- ☐ مهارات إدارية و تنظيمية ☐ مهارات تقنية ☐ مهارات شخصية
☐ كلها ☐ لا يوجد أي منها

27- ما هي المهارات الإدارية التي تعلمتها من برامج التعليم المقاولاتي الجامعي:

- ☐ تحديد الأهداف بدقة ☐ تخطيط و تنظيم المشاريع ☐ صنع و اتخاذ القرار
☐ إدارة العلاقات الانسانية و الاجتماعية ☐ التسويق ☐ الرقابة ☐ تقييم الأداء
☐ التفاوض و الاتصال الفعال ☐ إدارة و تسيير المشروع

28- ما هي المهارات التقنية التي تعلمتها من برامج التعليم المقاولاتي الجامعي:

- ☐ التحرير الإداري ☐ تحليل البيئة الخارجية ☐ استعمال الأدوات التكنولوجية

الملاحق

☐ البناء الشبكي ☐ التدريب و التكوين ☐ العمل ضمن فريق

29- ما هي المهارات الشخصية التي تعلمتها من خلال برامج التعليم المقاولاتي الجامعي:

☐ قدرة السيطرة على الأوضاع ☐ المخاطرة ☐ الابداع و الابتكار

☐ القدرة على التعبير ☐ المثابرة ☐ العمل الجاد ☐ الرؤية القيادية

30- ما هي مهارات التعليم المقاولاتي التي تراها فعالة في تطوير و تنمية اقتصاد المعرفة :

☐ - المهارات الإدارية ☐ - المهارات التقنية ☐ - المهارات الشخصية

☐ - كلها ☐ - لا يوجد أي منها

مهارات التعليم المقاولاتي الجامعي التي درستها في الجامعة كانت بالنسبة لك:

رقم العبارة	العبارة	فعالة جدا	فعالة نسبيا	غير فعالة	غير فعالة مطلقا	لا أعلم
المهارات الإدارية و التنظيمية						
1	وضع الأهداف و التخطيط لإنشاء مؤسسة مقولة					
2	الرقابة لمدى تنفيذ المخططات و الأهداف المحددة					
3	التفاوض الفعال مع الموردين و الزبائن و العمال					
4	صناعة واتخاذ القرار المتعلق بتجسيد المشروع المقاولاتي					
5	إدارة العلاقات الانسانية و الاجتماعية					
6	وضع معايير لتقييم أداء العاملين					
المهارات التقنية						
7	العمل ضمن فريق بفعالية وروح الفريق					
8	التحكم في الإجراءات التقنية لإدارة المشروع كالتحرير الإداري، القانون، التسويق،					
9	استخدام وسائل الإعلام و الاتصال و الأدوات التكنولوجية الحديثة في تسيير المؤسسات المقاولاتية					

الملاحق

10	اقتراح أفكار لإنشاء مشاريع مقاولاتية و اختيار أحسنها				
11	تحديد نقاط قوة و ضعف المشروع لتدارك النقائص				
12	التدريب و التكوين المتخصص للعمال				
13	تحليل بيئة الأعمال الداخلية و الخارجية لتحديد الفرص المتاحة و اغتنامها و التهديدات لتجنبها				
المهارات الشخصية					
14	دعم و تعزيز روح الابداع و الابتكار الشخصي				
15	الاعتماد على مبدأ المبادرة و المخاطرة و تحمل المسؤولية عند الفشل في تسيير المشاريع المقاولاتية				
16	التعبير و التواصل بمهارة مع الآخرين				
17	المثابرة و التحدي لتحقيق أهداف المؤسسة المخطط لها				
18	تقديم أفكار جديدة حول منتج أو خدمة أو سوق أو طريقة عمل جديدة				
19	امتلاك روح القيادة و الاستشراف و الرؤية المستقبلية للمشروع				
20	القدرة على سيطرة الأوضاع داخل المؤسسة و العمل الجاد على إنهاء الصراعات السائدة				
21	تقييمك لجميع مهارات التعليم المقاولاتي				

31- كيف يساهم التعليم المقاولاتي في تنمية و تطوير اقتصاد المعرفة في الجزائر؟

- ☐ إنشاء و تطوير المؤسسات ☐ تطوير البحث العلمي و التكنولوجي
☐ تشجيع الابداع و الابتكار ☐ تنمية الإنتاج المعرفي و النشر العلمي
☐ تحسين جودة الخدمات المقدمة ☐ توفير الوظائف و فرص العمل
☐ تشجيع الشراكة بين القطاعين العام و الخاص ☐ تعزيز التنافسية الاقتصادية بين المؤسسات
☐ تشجيع و دعم براءات الاختراع ☐ غير ذلك حدد.....

32- كيف ترى العلاقة بين التعليم المقاولاتي الجامعي و اقتصاد المعرفة في الجزائر؟

الملحق رقم 02:

قائمة الأساتذة المحكمين:

الرقم	الاسم و اللقب	الدرجة العلمية	التخصص	الجامعة الأصلية
01	اسماعيل ميهوبي	استاذ التعليم العالي	علم اجتماع التنظيم و العمل	جامعة محمد البشير الابراهيمى برج بوعريرج
02	هشام بوخاري	أستاذ محاضر أ	علم اجتماع التنظيم و العمل	جامعة محمد البشير الابراهيمى برج بوعريرج
03	فتيحة خباش	أستاذ محاضر أ	علم اجتماع التنظيم و العمل	جامعة محمد البشير الابراهيمى برج بوعريرج
04	نادية مفتاح	أستاذ التعليم العالي	علم اجتماع التنظيم و العمل	جامعة محمد البشير الابراهيمى برج بوعريرج
05	غنية بلعربي	أستاذ محاضر أ	علم اجتماع التنظيم و العمل	جامعة محمد البشير الابراهيمى برج بوعريرج

الملحق 03: الوثيقة من مركز تطوير المقاولاتية CDE - جامعة البويرة-



4- مقاطعات المنشآت المكونة

القطاع
الفلاحي
ومثل: الرابية، المزابي، والمواحي، الشاح
المصاحبي، البرازية، الشاح، الأعلا.

مثل: الصناعة النسيجية والحرف
اليدوية، الزراعة والحرف،
قطاع الصناعة

ممثل: صناعة المواد الغذائية،
الصناعات الكيماوية والبتروكيماوية،
قطاع
الصناعة

ممثل: العيادات الطبية الخاصة، مراكز
العلاج الطبيعي...

قطاع
مستلزمات المعلومات
والشؤون الإدارية، السياحة والفنادق...

على مع المهن
الحمرة

هذه: مشاريع البناء والتنمية، المشاريع
والتمويل الاجتماعي...

مبنى: ابريهه الا حياه المدايه، حياه ماسك
البحريه، والبقول، البصريه...

3- أهداف المرکز

منه لا ينفك عن هذا الموضع الذي هو

1. The first part of the book is a general introduction to the study of the history of the world, and is divided into two main sections: the first section deals with the history of the world from the beginning of time to the present, and the second section deals with the history of the world from the present to the future.

المرحلة الثانية: المرحلة الأولى: التحضير للمرحلة الثانية

1891-1892



Chengnan Co., Ltd.
Chengnan Co., Ltd.



مركز تطوير المقاولات

Centre de Développement de l'Entrepreneuriat
Océanographique Institut de



1- التعريف بالمرکز

[illegible]

2-440-المس 5

Gen. Medicine Consultant
Dr. Michael J. Smith, MD
Internal Medicine
Dr. Michael J. Smith, MD
Internal Medicine
Dr. Michael J. Smith, MD
Internal Medicine

من خلال قوله خبراً
ومروراً *وكانوا في*
المنزل *منزل* *منزل*
في *منزل* *منزل* *منزل*

التعليم حسب المراحل
والدرجات عمل وفهميات
توزيع الطلاب
على فئات الصفوف والبرامج
الخاصة بالمتعلمين
للمستويات في الصفوف الدراسية



الملحق رقم 04: الوثيقة من مركز تطوير المقاولاتية CDE - جامعة البويرة-

8- الامتيازات الحصرية التي يمكن أن يستفيد منها حامل المشروع في إطار جهاز الوكالة الوطنية لدعم وتمنية المقاولاتية:

في مرحلة إنجاز المشروع

- تخفيض 5% من الحقوق المحركة على الأجهزة المستوردة التي تدخل في إنجاز المشروع.
- الإعفاء من حقوق التسجيل على عقود تأمين المؤسسات المصنفة.
- الإعفاء من دفع رسوم نقل الملكية على المكتسبات العقارية المحملة في إطار نظام صناعي.

في مرحلة الإستثمار

- الإعفاء من الرسوم العقاري على النباتات والاثاث الإنشائية لمدة 3 سنوات أو 6 سنوات أو 10 سنوات حسب موقع المشروع ابتداء من تاريخ إتمامها.
- الاعفاء الكامل لمدة 3 سنوات أو 6 سنوات أو 10 سنوات حسب موقع المشروع ابتداء من تاريخ استغلالها من الشركة الجزائرية الوحيدة UAF، أو الخصوص للنظام الضريبي الحقيقي حسب القوانين السارية المعمول.
- يمكن تمديد فترة الإعفاء عند إنجازها لستين عندما يتعهد المستثمر بتوظيف ثلاثة عمال على الأقل لمدة غير محدودة.



6- أنواع التمويل التي يمكن أن يستفيد منها حاملي المشاريع:

التمويل الذاتي: حيث يقدم حاملي المشروع نسبة 100% من مبلغ الاستثمار

التمويل الذاتي: حيث يقدم حاملي المشروع 50% من مبلغ الاستثمار، والتمويل المقاولاتية 50%

التمويل الذاتي: حيث يقدم حاملي المشروع 25% من مبلغ الاستثمار، والتمويل المقاولاتية 25% من مبلغ الاستثمار، والتمويل المصرفي 50% من مبلغ الاستثمار

7- الإعانات المالية

المقدمة من طرف الوكالة الوطنية لدعم وتنمية المقاولاتية وتشمل:

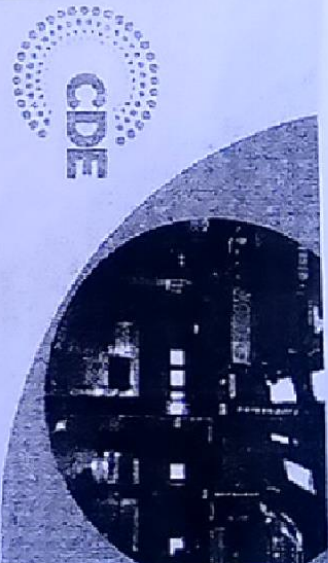
- قرض غير مكافئ: لمنح الوكالة قرض غير مكافئ لحاملي المشاريع والذي تتراوح نسبته بين 15% و 50% حسب صيغة التمويل والمصلحة التي ينجز فيها المشروع ووضع صاحب المشروع
- قرض غير مكافئ إضافي كراء محل: يمكن لحاملي المشاريع الاستفادة من قرض تسيل قيمته 500,000 دج لتسكيل وإيجار المحل أو مكان العمل على مستوى المراتب
- قرض غير مكافئ إضافي للإستغلال: يمنح قرض بصفة استثنائية تسيل قيمته 1,000,000 دج إلى مليون دينار جزائري



5- برنامج التكوين في المركز

المرحلة الأولى: التكوين الأساسي (4-6)	المرحلة الثانية: التكوين المتقدم (7-9)
المرحلة الثالثة: التكوين التخصصي (10-12)	المرحلة الرابعة: التكوين المتقدم (13-15)

سليبو المقاييس الضامس المتعاونين الذين يأتون لمشاركتهم خبراتهم ومقاربة المعرفة النظري للمتعلمين بالبيانات العملية.



من مركز تطوير المقاولاتية - جامعة البويرة - القريب الجامعي
CDE-UBOU
من مركز تطوير المقاولاتية - جامعة البويرة - القريب الجامعي
CDE-UBOU

الملحق رقم 05: الوثيقة عن جامعة البويرة



2008/ 2009 :فتح ميدان العلوم والتكنولوجيا.

2011/2010 :فتح ميدان الآداب واللغات، بالإضافة إلى قسم علوم تقنيات النشاطات البدنية والرياضية.

2012/2011 :فتح كلية علوم الطبيعة والحياة وعلوم الأرض.

2012/06/04 : ترقية المركز الجامعي إلى جامعة.

مهام الجامعة

تتمثل مهام الجامعة حسب ما ورد في المرسوم التنفيذي رقم 03 - 279 المؤرخ في 24 جمادى الثانية عام 1424 الموافق لـ 23 غشت سنة 2003، المعدل والمتمم بالمرسوم التنفيذي رقم 06-343 مؤرخ في 04 رمضان عام 1427 الموافق لـ 27 سبتمبر سنة 2006، المحدد لمهام الجامعة والقواعد الخاصة بتنظيمها وسيرها فيما يأتي تتولى مهام التكوين العالي والبحث العلمي والتطوير التكنولوجي. تتمثل مهامها الأساسية في مجال التكوين العالي، على الخصوص فيما يأتي :

- تكوين الإطارات الضرورية والتنمية الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للبلاد
 - تلقين الطلبة مناهج البحث وترقية التكوين عن طريق البحث وفي سبيل البحث.
 - المساهمة في إنتاج ونشر معتم للعلم والمعارف وتحصيلها وتطويرها.
 - المشاركة في التكوين المتواصل.
- تتمثل المهام الأساسية للجامعة في مجال البحث العلمي والتطوير التكنولوجي على الخصوص فيما يأتي:

- المساهمة في الجهد الوطني للبحث العلمي والتطوير التكنولوجي.
- المساهمة في ترقية الثقافة الوطنية ونشرها.
- المشاركة في دعم القدرات العلمية الوطنية.
- تجميع نتائج البحث ونشر الإعلام العلمي والتقني.
- المشاركة ضمن الأسرة العلمية والثقافية، الدولية في تبادل المعارف وإثرائها.

الملحق رقم 06:



جامعة البويرة

أنشئت جامعة أكلي امحمد أولحاج البويرة بموجب المرسوم التنفيذي رقم 12-241 المؤرخ في 14 رجب عام 1433 الموافق لـ 04 يونيو سنة 2012 المتضمن إنشاء جامعة البويرة. وهي مؤسسة عمومية ذات طابع علمي وثقافي و مهني تتمتع بالشخصية المعنوية والاستقلال المالي.

ترتب عن صدور المرسوم التنفيذي المشار إليه أعلاه، إعادة هيكلة الجامعة لتصبح مشكّلة من ست (06) كليات ومعهد على التوالي:

كلية العلوم والتكنولوجيا.

كلية علوم الطبيعة والحياة وعلوم الأرض.

كلية الآداب واللغات.

كلية العلوم الاجتماعية والإنسانية.

كلية العلوم الاقتصادية والتجارية وعلوم التسيير.

كلية الحقوق والعلوم السياسية.

معهد علوم وتقنيات النشاطات البدنية والرياضية.

معهد التكنولوجيا

علاوة على أربع نيابات مديرية على مستوى رئاسة الجامعة مكلفة بـ:

- التكوين العالي في الطورين الأول والثاني والتكوين المتواصل والشهادات، وكذا التكوين العالي في التدرّج.

- التكوين العالي في الطور الثالث والتأهيل الجامعي والبحث العلمي، وكذا التكوين العالي فيما بعد التدرّج.

- العلاقات الخارجية والتعاون والتنشيط والتظاهرات العلمية.

- التنمية والاستشراف والتوجيه.

نبذة تاريخية عن تطور الجامعة

2002/2001 : إنشاء ملحقة تابعة لجامعة محمد بوقرة بومرداس تتضمن تخصص العلوم القانونية والإدارية.

2003/2002 :فتح تخصص اللغة والأدب العربي.

2006/2005 :ترقية الملحقة إلى مركز جامعي مع استحداث تخصص آخر يتمثل في العلوم الاقتصادية، علوم التسيير والعلوم التجارية بالإضافة إلى ميدان الحقوق والعلوم السياسية.

2007/2006 :فتح تخصص العلوم الإنسانية والاجتماعية.

2008/2007 :فتح ميدان العلوم الاقتصادية والعلوم التجارية وعلوم التسيير.